



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: مدوري عبدالرزاق

أهم لجزء المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د حاكمي بوحفص
مقرر	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	أ.د زايري بلقاسم
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن سعيد محمد
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر -أ-	د. فقير حمزة
مناقشا	المركز الجامعي - مغنية	أستاذ محاضر -أ-	د. شكوري سيدي محمد
مناقشا	المركز الجامعي - مغنية	أستاذ محاضر -أ-	د. شيبى عبدالرحيم

السنة: 2017/2018



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور زايري بلقاسم بصفته  
مؤطرا ومتابعا لنا في هذا البحث،

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام للسادة أعضاء لجنة المناقشة  
الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لقراءة ومناقشة هذه الرسالة.

وشكرا

الإهداء

"أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين، وإلى إخوتي، وإلى جميع الأصدقاء

والأحباب".

فهرس المحتويات:

VIII..... قائمة الجداول

XIII..... قائمة الأشكال

أ..... المقدمة العامة

الفصل الأول: التفسير النظري لنقمة الموارد الطبيعية

1..... تمهيد

2..... المبحث الأول: مقارنة الربع في المدارس الاقتصادية : من ربع اقتصادي إلى ربع نفطي

1..... 1. الربع عند المدرسة الفيزيوقراطية ( رائدها و. بيتي)..... 4

2..... 2. الربع عند المدرسة الكلاسيكية..... 7

1.2..... 1.2 الربع عند أدام سميث..... 7

2.2..... 2.2 الربع عند دافيد ريكاردو..... 12

1.2.2..... 1.2.2 ربع الأرض..... 13

2.2.2..... 2.2.2 ربع المناجم..... 20

3.2..... 3.2 الربع عند مالتس..... 21

4.2..... 4.2 الربع عند جان باتيست ساي..... 23

3..... 3. الربع عند المدرسة الماركسية ( رائدها ك.ماركس)..... 25

4..... 4. الربع عند المدرسة الكلاسيكية الجديدة ( رائدها أ. مارشال)..... 29

5..... 5.الربع عند س. قراي و ه. هوتلينغ..... 30

1.5..... 1.5 نظرة قراي للربع..... 31

2.5..... 2.5 الربع عند هوتلينغ Hotling..... 33

36..... المبحث الثاني: مختلف المقاربات الاقتصادية المفسرة لنقمة الموارد الطبيعية

1..... 1. بعض الأدبيات النظرية الشائعة في تحليل آثار اكتشاف الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية ... 37

1.1..... 1.1 نموذج قريقوري..... 37

2.1..... 2.1 النموذج الأساسي لكوردن: أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد..... 41

3.1..... 3.1 النموذج المشتق لكل من ادوارد وأوكي: طفرة الصادرات، السعر النسبي والتنافسية..... 50

50	1.3.1 آثار الطفرة في المدى الطويل
53	2.3.1 آثار الطفرة في المدى القصير: اختلال التوازن النقدي
57	3.3.1 تحليل سلوك سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري (P <sub>N</sub> )
2	مختلف الأدبيات التجريبية التي درست العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: ريع الموارد والنتاج المحلي الخام
59	3. نظرة خبراء المؤسسات المالية الدولية لنقمة الموارد: العواقب الاقتصادية
81	المبحث الثالث: مختلف المقاربات السياسية والمؤسسية المفسرة لنقمة الموارد الطبيعية
92	1. التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية
92	1.1 نموذج نظري عن المرض السياسي وتحولاته
100	2.1 نقمة الموارد ونظرية الدولة الريعية
107	2. التفسير المؤسسي لنقمة الموارد الطبيعية
107	1.2 علاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية
114	2.2 علاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية في اقتصاديات الموارد الطبيعية
120	3. الآثار السياسية والمؤسسية لنقمة الموارد الطبيعية: الحروب الأهلية والصراعات المسلحة
127	خلاصة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية</b>
129	تمهيد:
130	المبحث الأول: خيارات متعلقة بالمالية العامة لتجنب نقمة الموارد الطبيعية
130	1. السياسة المالية وعلاقتها بالدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط
130	1.1 أنواع وخصائص السياسة المالية في البلدان النامية: تحليل مقارن
135	2.1 أسباب دورية السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط
137	3.1 استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط
147	4.1 قناة السياسة المالية وانتقال لعنة الموارد إلى الاقتصاد
150	2. السياسة المالية وطرق تخصيص ريع الموارد
150	1.2 المؤسسات المالية المتخصصة وإدارة عائدات النفط
157	1.1.2 صناديق النفط

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

- 157.....1.1.1.2 صناديق النفط وعلاقتها بالإدارة المالية: أهدافها، إطارها التشغيلي
- 164.....2.1.1.2 تمحيص أدبي لأداء بعض صناديق النفط: دراسات وعرض لتجارب ميدانية
- 183.....2.1.2 القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية
- 185.....3.1.2 إعداد الميزانيات بأسعار نفط أكثر تحفظا
- المبحث الثاني: خيارات متعلقة بالتجارة للتحوط من نقمة الموارد الطبيعية: خيار حماية سعر  
الصرف، خيار التحوط من تقلبات أسعار النفط، خيارات أخرى.....187
1. خيار حماية سعر الصرف: سياسة تخفيض العملة والربط، سياسة التدخل والتعقيم لتجنب تحسن سعر  
الصرف الحقيقي، سياسات تقييد الواردات.....187
- 1.1 سياسة تخفيض العملة والربط.....188
- 2.1 سياسة التدخل والتعقيم لتجنب تحسن سعر الصرف الحقيقي.....196
- 3.1 كيف يمكن لسياسة تقييد الواردات أن تساعد على حماية سعر الصرف؟.....201
2. خيار التحوط ضد تقلبات أسعار النفط.....207
3. خيارات أخرى للتحوط من نقمة الموارد الطبيعية.....208
- المبحث الثالث: خيارات بديلة لتجنب نقمة الموارد الطبيعية: التنوع الاقتصادي، الاستثمار في رأس  
المال البشري.....211
1. التنوع الاقتصادي لتفادي نقمة الموارد الطبيعية.....211
- 1.1 مفهوم التنوع الاقتصادي لدى الأدبيات النظرية والميدانية.....211
- 2.1 شروط التنوع الاقتصادي في بلدان الموارد: المؤسسات الجيدة، الحوكمة الرشيدة.....215
- 1.2.1 المؤسسات الجيدة.....215
- 2.2.1 الحوكمة الرشيدة.....224
2. الاستثمار في رأس المال البشري لتفادي نقمة الموارد الطبيعية.....227
- 1.2 الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والصحة.....227
- 2.2 كيف يمكن لرأس المال البشري أن يعزز من التنمية الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية؟.....229
- 242.....خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد.....	244
المبحث الأول: تحليل إحصائي واقتصادي لتأثيرات وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الجزائري	245
1. مكانة ودور قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.....	245
1.1 اكتشاف وتنظيم استغلال المحروقات في الجزائر.....	246
2.1 احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي.....	250
3.1 مدى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.....	252
2. البحث عن أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.....	254
1.2 المرض الهولندي ومدى تشوه الهيكل القطاعية للاقتصاد الجزائري.....	254
1.1.2 تحليل الأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي (1974-1989م).....	254
2.1.2 تحليل الأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الإصلاحات (1990-2000م).....	260
3.1.2 تحليل الأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2015م.....	262
2.2 المرض الهولندي وتطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.....	265
3.2 المرض الهولندي وتطور كتلة الأجور في الاقتصاد الجزائري.....	268
3. آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	269
1.3 آثار تقلبات أسعار البترول على التوازنات المالية للبلد.....	269
1.1.3 تقلب المالية العامة في الاقتصاد الجزائري.....	269
1.1.1.3 هيكل الإيرادات العامة.....	269
2.1.1.3 مدى دورية السياسة المالية.....	274
2.1.3 العجز الموازي وبراثن الدين العام.....	281
3.1.3 الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للحد من دورية السياسة المالية وبراثن الدين العام	284
2.3 آثار تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم.....	287
3.3 آثار تقلبات أسعار البترول على أرصدة التجارة الخارجية للبلد.....	289
4.3 آثار تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية والمؤشرات المؤسسية في الجزائر.....	293



## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

293	1.4.3 انخفاض مستوى التنمية البشرية في الجزائر
300	2.4.3 انخفاض مستوى المؤشرات المؤسسية في الجزائر
307	المبحث الثاني: نمذجة قياسية لتقلبات سلسلة أسعار البترول
307	1. دراسة وصفية لسلسلة سعر البترول
308	2. توضيح منهجية الدراسة التطبيقية
308	1.2 مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية
311	2.2 اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ( اختبارات جذور الوحدة)
311	1.2.2 اختبارات ديكي فولر
311	1.1.2.2 اختبار ديكي فولر البسيط Dickey-Fuller
312	2.1.2.2 اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller
313	2.2.2 اختبار فيليبس وبيرون ( 1988م ) Phillips et Perron
313	3.2.2 اختبار KPSS
314	3.2 اختبارات الذاكرة الطويلة عن طريق نماذج ARFIMA
315	4.2 نماذج AR. MA et ARMA ومنهجية بوكس جانكينس في دراسة السلاسل الزمنية
315	1.4.2 نماذج AR. MA et ARMA
315	1.1.4.2 نماذج الانحدار الذاتي AR(p)
315	2.1.4.2 نماذج المتوسطات المتحركة MA(q)
316	3.1.4.2 النماذج المختلطة ARMA
316	2.4.2 منهجية بوكس جانكينس في دراسة السلاسل الزمنية
318	5.2 نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء ( نماذج ARCH )
318	1.5.2 صياغة نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء ARCH
319	2.5.2 صياغة نموذج GARCH
319	3. نمذجة تطاير سلسلة أسعار البترول بالاعتماد على نموذج ARCH/GARCH
319	1.3 فحص استقرارية سلسلة أسعار البترول
319	1.1.3 اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة
320	2.1.3 اختبارات كشف الجذر الأحادي

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

320	..... Dickey-Fuller ديكي فولر 1.2.1.3
329	..... DLNOp <sub>t</sub> على السلسلة Philips- Perron PP اختبار 2.2.1.3
332	..... DLNOp <sub>t</sub> على السلسلة KPSS اختبار 3.2.1.3
333	..... 2.3 اختبارات الذاكرة الطويلة لسلسلة أسعار البترول
334	..... Geweke et Porter-Hudak (1983) تقنية 1.2.3
335	..... Maximum likelihood طريقة الإمكانية العظمى 2.2.3
336	..... Box-Jenkins تحليل سلسلة أسعار البترول بمنهجية 3.3
337	..... 1.3.3 مرحلة التعرف على النموذج
337	..... 2.3.3 مرحلة تقدير النموذج واختبار جودته
4.3	..... نمذجة تباين بواقي التقدير باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء
339	..... IGARCH و GARCH و ARCH
339	..... 1.4.3 كشف عن أثر ARCH
342	..... 2.4.3 تقدير نموذج ARCH
342	..... 5.3 استخراج سلسلة تطاير سعر البترول the volatility of oil price
344	..... المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري
344	..... 1. الدراسات السابقة
346	..... 2. الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستعملة في الدراسة
346	..... 1.2 سلسلة الناتج المحلي الخام الحقيقي
347	..... 2.2 سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي
348	..... 3.2 سلسلة النفقات العامة
349	..... 4.2 سلسلة معدلات التضخم
351	..... 5.2 سلسلة معدلات البطالة
352	..... 6.2 سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي
353	..... 7.2 سلسلة تطور سعر البترول
354	..... 3. الدراسة التطبيقية
354	..... 1.3 منهجية الدراسة التطبيقية

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

354	1.1.3 اختبارات الجذر الأحادي
354	2.1.3 اختبار التكامل المشترك
356	3.1.3 نموذج تصحيح الخطأ ECM
357	4.1.3 تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية
358	5.1.3 اختبار السببية لجرانجر
359	2.3 نتائج الدراسة التطبيقية
359	1.2.3 المرحلة الأولى: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
362	2.2.3 المرحلة الثانية: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johanson
365	3.2.3 المرحلة الثالثة: تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM
367	4.2.3 المرحلة الرابعة: تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية
368	1.4.2.3 تحليل مكونات التباين
370	2.4.2.3 تحليل دوال الاستجابة الدفعية
376	5.2.3 المرحلة الخامسة: تحليل العلاقات في المدى القصير ( اختبار سببية جرانجر)
378	خلاصة الفصل الثالث
380	الخاتمة العامة
394	قائمة الملاحق
404	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

- الجدول رقم (1-01): تقدير ريع الأرض بحسب الخصوبة ..... 14
- الجدول رقم (2-01): التباين في العائد الصافي لمختلف الكميات المستخرجة من الفحم خلال السنة.. 32
- الجدول رقم (3-01): وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي..... 72
- الجدول رقم (4-01): وفرة الموارد الطبيعية ونمو GDP بالنسبة للفرد - adjusted - بمراعاة تطور معدلي الاستثمار والادخار..... 73
- الجدول رقم (5-01): أداء كل من النمو والدخل الحقيقي في البلدان الغنية والفقيرة من الموارد الطبيعية. 75
- الجدول رقم (6-01): مقارنة بين إفريقيا واقتصاديات النمو السريع من حيث الأداء ..... 115
- الجدول رقم (7-01): علاقة مؤشر جودة المؤسسات بالنمو الاقتصادي في بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية..... 116
- الجدول رقم (8-01): التنمية المؤسسية والتنمية الاقتصادية في بعض الاقتصادات الانتقالية ..... 118
- الجدول رقم (9-01): الموارد المعدنية والحركات الانفصالية..... 126
- الجدول رقم (1-02): طبيعة الارتباط بين السياسة المالية ودورة الأعمال ..... 131
- الجدول رقم (2-02): الخصائص الدورية للتوازن المالي ..... 132
- الجدول رقم (3-02): درجة تقلب دورات السياسة المالية ..... 145
- الجدول رقم (4-02): مؤشر دورية السياسة المالية ..... 146
- الجدول رقم (5-02): مقدار التغيرات في الإنفاق الحكومي (1970-2001)..... 151
- الجدول رقم (6-02): صناديق النفط: الأصول المالية الإجمالية..... 162
- الجدول رقم (7-02): تقييم أداء صناديق النفط..... 182
- الجدول رقم (8-02): تطور سعر الصرف الحقيقي في بعض بلدان العالم الثالث ..... 191
- الجدول رقم (9-02): اختلاف الإنفاق الجاري على التعليم الابتدائي ..... 234
- الجدول رقم (10-02): أداء مؤشري اقتصاد المعرفة والتعليم في بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية-سنة 2008م-..... 236
- الجدول رقم (1-03): احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى 2014م..... 251

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

الجدول رقم (03-2): نسبة إيرادات تصدير المحروقات إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من:	2000 إلى 2015م.....	252
الجدول رقم (03-3): مدى هيمنة الصادرات المحروقاتية على إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من:	2000 إلى 2015م.....	253
الجدول رقم (03-4): نصيب القطاعات الاقتصادية من التوزيع العام للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1974 إلى غاية 1984م.....		255
الجدول رقم (03-5): استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م).....		256
الجدول رقم (03-6): تطور نسبة المساهمة (%) القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1974-1989م.....		258
الجدول رقم (03-7): تطور نسبة المساهمة (%) القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1990-2000م.....		261
الجدول رقم (03-8): تطور نسبة المساهمة (%) القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الفترة الممتدة: 2001-2015م.....		262
الجدول رقم (03-9): تطور معدل (%) نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015م.....		265
الجدول رقم (03-10): تطور الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك المحلية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى 1991م.....		267
الجدول رقم (03-11): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة الممتدة: 2004-2010م.....		268
الجدول رقم (03-12): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون: 1998-2012م.....		269
الجدول رقم (03-13): تطور الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1980م إلى 2015م.....		270
الجدول رقم (03-14): تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1980م إلى 2015م.....		272
الجدول رقم (03-15): تقلبات متغيرات الموازنة العامة للجزائر ما بين 1990 و 2005م.....		273
الجدول رقم (03-16): تطور كل من الناتج المحلي الخام والنفقات العامة خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م.....		275

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

الجدول رقم ( 03-17): تقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام GOVEXP والناتج المحلي الخام GDP	277
الجدول رقم (03-18): اختبار ADF لاستقرارية بواقي تقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام	279
الجدول رقم ( 03-19): تقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام GOVEXP والناتج المحلي الخام GDP والأخطاء -مبطقة بفترة واحدة-	279
الجدول رقم (03-20): المسار الإحصائي لتطور بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني: الدين العام، سعر البترول، رصيد الميزانية	282
الجدول رقم (03-21): مدفوعات خدمة الدين العام ووزنها بالنسبة لصادرات الجزائر	283
الجدول رقم (03-22): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من: 2000-2010م	286
الجدول رقم (03-23): تطور معدلات نمو المعروض النقدي ونمو النفقات ونسبة الدين العام إلى GDP خلال الفترة الممتدة من: 1990-1995م	287
الجدول رقم (03-24): آثار تقلبات أسعار البترول على تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م	289
الجدول رقم (03-25): تنافسية الصادرات الجزائرية	292
الجدول رقم (03-26): تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP ) ورأس المال الطبيعي خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م	293
الجدول رقم (03-27): نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في كل من سويسرا وفرنسا والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014م	297
الجدول رقم (03-28): تطور الصادرات التكنولوجية المتقدمة (% من الصادرات الصناعية) في كل من سويسرا وفرنسا والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015م	298
الجدول رقم (03-29): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1980-2014م)	299
الجدول رقم (03-30): مؤشر جيني لتوزيع الدخل في الجزائر	299
الجدول رقم (03-31): تطور مؤشرات الحوكمة في كل من الجزائر والنرويج من 2000 إلى 2014م	301
الجدول رقم (03-32): تقدير النموذج الثالث لاختبار DF على السلسلة LNOP <sub>t</sub>	321
الجدول رقم (03-33): تقدير النموذج الثاني لاختبار DF على السلسلة LNOP <sub>t</sub>	322

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

- الجدول رقم (03-34): تقدير النموذج الأول لاختبار DF على السلسلة  $LNOP_t$  ..... 323
- الجدول رقم (03-35): قيم معياري AIC و Log likelihood للنموذج رقم 04 بحسب قيم  $p$  (بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$ ) ..... 324
- الجدول رقم (03-36): جزء من نتائج تقدير النموذج الرابع لاختبار ADF على السلسلة  $LNOP_t$  .. 324
- الجدول رقم (03-37): جزء من نتائج تقدير النموذج الخامس لاختبار ADF على السلسلة  $LNOP_t$  325
- الجدول رقم (03-38): جزء من نتائج تقدير النموذج السادس لاختبار ADF على السلسلة  $LNOP_t$  325
- الجدول رقم (03-39): نتائج اختبار ADF للسلسلة  $LNOP_t$  ..... 326
- الجدول رقم (03-40): قيم معياري AIC و Log likelihood للنموذج رقم 05 بحسب قيم  $p$  (بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$  عند مستوى الفرق الأول المعبر عنها بـ  $DLNOP_t$ ) ..... 326
- الجدول رقم (03-41): جزء من نتائج إعادة تقدير النموذج الرابع لاختبار ADF على السلسلة  $DLNOP_t$  ..... 327
- الجدول رقم (03-42): جزء من نتائج إعادة تقدير النموذج الخامس لاختبار ADF على السلسلة  $DLNOP_t$  ..... 328
- الجدول رقم (03-43): جزء من نتائج إعادة تقدير النموذج السادس لاختبار ADF على السلسلة  $DLNOP_t$  ..... 328
- الجدول رقم (03-44): نتائج اختبار ADF للسلسلة  $DLNOP_t$  ..... 329
- الجدول رقم (03-45): جزء من نتائج تقدير النموذج الأول لاختبار PP على السلسلة  $DLNOP_t$  .. 330
- الجدول رقم (03-46): جزء من نتائج تقدير النموذج الثاني لاختبار PP على السلسلة  $DLNOP_t$  ... 330
- الجدول رقم (03-47): جزء من نتائج تقدير النموذج الثالث لاختبار PP على السلسلة  $DLNOP_t$  . 331
- الجدول رقم (03-48): نتائج اختبار فيليبس بيرون للسلسلة  $DLNOP_t$  ..... 331
- الجدول رقم (03-49): جزء من نتائج تقدير النموذج الثاني لاختبار KPSS على السلسلة  $DLNOP_t$  ..... 332
- الجدول رقم (03-50): جزء من نتائج تقدير النموذج الثالث لاختبار KPSS على السلسلة  $DLNOP_t$  ..... 333
- الجدول رقم (03-51): نتائج اختبار KPSS للسلسلة  $DLNOP_t$  ..... 333

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

الجدول رقم (03-52) : نتائج انحدار لوغارتم الدالة الدورية Log Periodogram Regression -بتقنية	
334..... - Geweke et Porter-Hudak (1983)	
الجدول رقم (03-53): النماذج المرشحة لتقدير معامل التفاضل الكسري	335.....
الجدول رقم (03-54): تقدير معامل التفاضل الكسري d باستخدام طريقة الإمكانية العظمى	335.....
الجدول رقم (03-55): نتائج تقدير نموذج AR(01)	338.....
الجدول رقم (03-56): نتائج اختبار ARCH	340.....
الجدول رقم (03-57): نتائج تقدير نموذج GARCH(1.1)	342.....
الجدول رقم (03-58): نتائج اختبار pp	361.....
الجدول رقم (03-59): تحديد فترة التأخيرات المثلى	362.....
الجدول رقم (03-60): نتائج اختبار التكامن المتزامن لجوهانسن	363.....
الجدول رقم (03-61): نتائج اختبار جودة معامل تصحيح الخطأ c(1)	366.....
الجدول رقم (03-62): نتائج تقدير معاملات معادلة النموذج الرابع	367.....
الجدول رقم (03-63): تحليل التباين الثنائي بين متغير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى	
بالاعتماد على نموذج VECM	368.....
الجدول رقم (03-64): تحليل التباين الثنائي بين متغير تطاير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى	
بالاعتماد على نموذج VAR	369.....
الجدول رقم (03-65): نتائج اختبار السببية ( VECM Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests ) بين $DLN0P_t$ وكل من: $DLNUNEMP$ و $DLNINF$ و $DLNGOVEXP$	377.....
الجدول رقم (03-66): نتائج اختبار السببية ( VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests ) بين $CVGARCH$ وكل من: $DLNRGDP$ و $DLNUNEMP$ و $DLNREER$	377.....



قائمة الأشكال:

- الشكل رقم (01-1): تحديد الربيع في ظل المنافسة ..... 10
- الشكل رقم (01-2): أثر فرض ضريبة 50% على ربيع الأرض ..... 11
- الشكل رقم (01-3): تأثير اختلافات عنصر الكفاءة والكثافة وتصنيف الأراضي على الربيع ..... 17
- الشكل رقم (01-4): هدف المنتج للمورد الناضب في سوق المنافسة التامة وسوق الاحتكار ..... 34
- الشكل رقم (01-5): الأسعار النسبية للصادرات والواردات ..... 38
- الشكل رقم (01-6): نموذج كوردن ..... 43
- الشكل رقم (01-7): آثار طفرة الموارد في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين: الصناعة التحويلية والخدمات ..... 46
- الشكل رقم (01-8): آثار الطفرة على الأسعار عندما يكون رأس المال قابلا للتحرك بين جميع القطاعات ..... 48
- الشكل رقم (01-9): توازن سوق السلع غير القابلة للتبادل التجاري ..... 51
- الشكل رقم (01-10): آثار زيادة سعر النفط على توازن سوق السلع non tradable ..... 52
- الشكل رقم (01-11): آثار زيادة سعر النفط على توازن سوق السلع non tradable: حالة وجود فائض في العرض النقدي ..... 56
- الشكل رقم (01-12): آثار زيادة سعر النفط على توازن سوق السلع non tradable: حالة وجود فائض في الطلب على النقود ..... 57
- الشكل رقم (01-13): سلوك سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري في ظل ارتفاع سعر النفط ..... 58
- الشكل رقم (01-14): مسار نمو GDP في ظل طفرة الموارد الطبيعية ..... 62
- الشكل رقم (01-15): النمو وكثافة الموارد الطبيعية ..... 65
- الشكل رقم (01-16): الاقتصاديات كثيفة الموارد الطبيعية كانت لها مساهمة ضئيلة في الصادرات المانوفاكترية إلى GDP ..... 67
- الشكل رقم (01-17): النمو ووفرة الموارد الطبيعية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1970-1989م ..... 68
- الشكل رقم (01-18): النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي ..... 69
- الشكل رقم (01-19): محددات النمو ..... 74
- الشكل رقم (01-20): معدلات الادخار الحقيقي بالنسبة للناتج المحلي الخام-بحسب المناطق- ..... 88

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

- الشكل رقم (01-21): معدلات الادخار الحقيقي بحسب المناطق ..... 89
- الشكل رقم (01-22): الادخار الحقيقي وحصة الموارد القابلة للنضوب (حصة 2003م) ..... 90
- الشكل رقم (01-23): معدلات الادخار الحقيقي مقابل النمو الاقتصادي (2003م) ..... 91
- الشكل رقم (01-24): نوعية الأنظمة السياسية والقيمة الاجتماعية للأصول الطبيعية ..... 98
- الشكل رقم (01-25): أثر الصادرات النفطية على الأنظمة من باب الديمقراطية ..... 104
- الشكل رقم (01-26): العلاقة الطردية بين نوعية المؤسسات ونصيب الفرد من GDP ..... 110
- الشكل رقم (01-27): كيفية التأثير على الدخل ..... 111
- الشكل رقم (01-28): الموارد الطبيعية وخطر الصراعات في البلدان ذات الدخل المنخفض ..... 122
- الشكل رقم (02-1): التقلب والدورية ..... 133
- الشكل رقم (02-2): تقلب أسعار النفط العالمية-بسعر الدولار الأمريكي لسنة 2004م: منذ 1861 إلى غاية 2006م ..... 138
- الشكل رقم (02-3): الاستجابة النبضية لصدمات أسعار النفط ..... 140
- الشكل رقم (02-4): تقلب الإيرادات العامة والإنفاق في مجموعة مختارة من بلدان الأسواق الناشئة خلال الفترة الممتدة من: 1990 إلى 2002م (% من GDP) ..... 142
- الشكل رقم (02-5): الاستجابة المالية خلال فترة الطفرة: 2003-2008م ..... 145
- الشكل رقم (02-6): قنوات لعنة الموارد ..... 148
- الشكل رقم (02-7): التنوع ..... 149
- الشكل رقم (02-8): خريطة صناديق الثروة السيادية-النفطية- في العالم ..... 164
- الشكل رقم (02-9): المؤشرات المالية للحكومة المركزية في فنزويلا: 1980-1999م ..... 174
- الشكل رقم (02-10): المؤشرات المالية للحكومة المركزية في التشيلي: 1981-1999م ..... 175
- الشكل رقم (02-11): المؤشرات المالية للحكومة المركزية في الكويت: 1981-1999م ..... 177
- الشكل رقم (02-12): تطور المؤشرات المالية في ألاسكا: 1987-1999م ..... 179
- الشكل رقم (02-13): تركيز الصادرات ونمو نصيب الفرد من GDP ..... 220
- الشكل رقم (02-14): الإنفاق على التعليم ورأس المال الطبيعي ..... 230
- الشكل رقم (02-15): الالتحاق بالمدارس الثانوية -إناث- ورأس المال الطبيعي ..... 231
- الشكل رقم (02-16): الالتحاق بالمدارس الثانوية ورأس المال الطبيعي ..... 231

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

- الشكل رقم (02-17): التعليم ورأس المال الطبيعي.....232
- الشكل رقم (02-18): بعض الآثار المحتملة عن تطوير أنشطة الموارد الطبيعية على الدائرة الاقتصادية. 237
- الشكل رقم (03-1): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة: 1980 إلى 2015م.....266
- الشكل رقم (03-2): تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والحماية البترولية في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015م.....271
- الشكل رقم (03-3): تطور كل من الناتج المحلي الخام والنفقات العامة خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م.....276
- الشكل رقم (03-4): مسار تغير الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام المستمد من إيرادات قطاع المحروقات -في الجزائر-.....280
- الشكل رقم (03-5): تطور معدلات التضخم في الجزائر من: 1990-1995م.....288
- الشكل رقم (03-6): التطور الآني لكل من أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة: 1980 إلى غاية 2015م.....290
- الشكل رقم (03-7): العلاقة الخطية بين أسعار البترول وتطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م.....291
- الشكل رقم (03-8): تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP ) ورأس المال الطبيعي خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م.....294
- الشكل رقم (03-9): تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في كل من سويسرا وفرنسا والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014م.....297
- الشكل رقم (03-10): تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 2003 إلى 2015م.....303
- الشكل رقم (03-11): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015م.....304
- الشكل رقم (03-12): أداء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2016م.....305
- الشكل رقم (03-13): التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1980 حتى 2015م، بيانات شهرية.....307

## فهرس المحتويات والجداول والأشكال

- الشكل رقم (03-14): معلومات إحصائية وصفية حول سلسلة سعر البترول..... 308
- الشكل رقم (03-15): بيان الارتباط الذاتي للسلسلة  $LNOPI$ ..... 320
- الشكل رقم (03-16): التمثيل البياني لسلسلة  $DLNOP$ ..... 336
- الشكل رقم (03-17): بيان الارتباط الذاتي للسلسلة  $DLNOP$ ..... 337
- الشكل رقم (03-18): بيان الارتباط الذاتي للبواقي..... 338
- الشكل رقم (03-19): بيان الارتباط الذاتي لمربعات بواقي التقدير..... 339
- الشكل رقم (03-20): التقدير غير المعلمي لدالة كثافة البواقي..... 341
- الشكل رقم (03-21): التمثيل البياني لسلسلة تطاير سعر البترول ( الممثلة بالتباين الشرطي لنموذج  $GARCH(1.1)$  )..... 343
- الشكل رقم (03-22): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $RGDP$ ..... 347
- الشكل رقم (03-23): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $RGDP$  PER CAPITA..... 348
- الشكل رقم (03-24): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $GOVEXP$ ..... 349
- الشكل رقم (03-25): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $INF$ ..... 350
- الشكل رقم (03-26): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $UNEMP$ ..... 351
- الشكل رقم (03-27): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $REER$ ..... 352
- الشكل رقم (03-28): منحى التوزيع التكراري لسلسلة  $OP$ ..... 353
- الشكل رقم (03-29): التمثيل البياني للمتغيرات المستعملة في الدراسة..... 360
- الشكل رقم (03-30): التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية لصدمة في سعر البترول  $DLNOP$ ..... 371
- الشكل رقم (03-31): التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في  $CVGARCH$ ..... 375

## المقدمة العامة

### المقدمة العامة

توجد الآن اختلافات كبيرة في الدخول ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والفقيرة منها في العالم، إذ يقل متوسط دخل الفرد في البلدان الغنية بالموارد بأضعاف المرات عمّا هو عنه في البلدان المتقدمة كألمانيا وولايات المتحدة. وقد تواترت الأسباب والتفسيرات كثيرا بشأن تفاوت حظوظ التنمية للبلدان إلى هذا الحد. فوفرة الموارد في الكثير من الأحيان، اعتبرت كأحد أبرز مسببات الإخفاق الاقتصادي، والأمثلة كثيرة عن ذلك، وفي نفس الوقت الاستثناءات واردة كنجاحات محققة ( النرويج واندونيسيا اللتان تعتمدان على تصدير البترول وبوتسوانا الغنية بالألماس).

ومن المعروف أيضا على آسيا الصاعدة، بأنها تمكنت من تضيق فجوة الدخل بينها وبين البلدان المتقدمة، عندما انتقلت من حالة الفقر إلى حالة الدخل المرتفع في غضون جيل من الزمن بتسريع النمو الاقتصادي ( شيخه وجوجون جوان، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2014م)، مع العلم أن سجلها الجغرافي المقترن بعبث الموارد الطبيعية يتسم بالشح، فما الذي يفسر هذا التناقض الواضح؟ ولماذا تخطت اليابان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا اقتصاديا روسيا ذات الثروات الباطنية الكبيرة؟

فمن الناحية التاريخية، حظيت إسبانيا بفرص الحصول على معادن ثمينة بما فيها الذهب؛ قد اكتشفت في القرن السادس عشر في الأمريكيتين، غير أن هذا البلد لم يستطع الاستفادة من أثر تدفق هذه الثروات في تحقيق تنمية صناعية قوية آنذاك، وهو تعبير يشير في جانب أساسي منه إلى العواقب الضارة نتيجة لحدوث زيادات كبيرة في الدخل. لتشهد هولندا في الستينات من القرن العشرين حدثا مماثلا، لما نمت ثرواتها بشكل ملموس بعد اكتشاف مستودعات واسعة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال. وعكس ما كان متوقعا، أدت هذه التطورات الجلية بنتائجها -التي كانت تبدو بأنها إيجابية- إلى انحرافات خطيرة في المؤشرات الاقتصادية للبلد، بدءا بتحسين سعر الصرف الحقيقي لعملة الجيلدر وصولا إلى تدهور أقسام الاقتصاد المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري، أين أصبحت أقل قدرة على

المنافسة، لتعرف بعدها هذه المتلازمة باسم "المرض الهولندي"، التي ارتبط ظهورها في الغالب باكتشاف مورد طبيعي (Ebrahim-zadeh C, 2003).

وفي سياق متصل، برهن قدر كبير من البحوث والدراسات الاقتصادية الميدانية على وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أبرزها دراسة زاكس ووارنر سنة 1995م -التي أتبعوها بدراسات أخرى ( 1997 و 2001م)-، لما توصلا بصدها " بأن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى نمو أقل سرعة من الاقتصاديات التي تشهد نقصا في الموارد الطبيعية، فالاقتصاديات التي تعرف صادراتها نسبا عالية من الموارد الطبيعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام لعام 1971 (سنة الأساس) ستكون معدلات نموها منخفضة في الفترات اللاحقة: 1971-1981"، فهذه النتيجة لقيت تأييدا واسعا عند خبراء الاقتصاد، نذكر منهم جيلفسون (2001م) و(Auty 2001) اللذان أكدا بأن أداء الاقتصاديات المتلقية لربوع الموارد، قد كان هزيلا مقارنة مع ما تحوزه عليه من ثروات طبيعية ومعدنية.

علاوة على ذلك، فقد أشار الاقتصاديون المعنيون بالتنمية والسياسة سلفا إلى تشكيلة متنوعة من العوامل لتفسير مفارقة الوفرة أو نقمة الموارد الطبيعية التي أدت إلى فروق شاسعة في النمو والتنمية بين البلدان النامية والأخرى المتقدمة، وتتمثل أهم هذه التفسيرات في التفسيرات الاقتصادية والمالية؛ التي أظهرت في السبعينات والثمانينات توافقا في الرأي بشأن المرض الاقتصادي الهولندي ( قريقروري 1979م، كوردن ونيري 1982م، كوردن 1984م، وينبارجن 1984م... ) كونه يشرح جزءا كبيرا من أسباب التراجع القطاعي في البلدان التي شهدت اكتشافات مهمة في مجالات النفط والغاز الطبيعي والمعادن وغيرها من أشكال الثروة الطبيعية، فانتعاش قطاع الموارد يفضي إلى آثار غير مرغوبة في الاقتصاد، فعلى غرار تحسن سعر الصرف الحقيقي، فإنها تؤدي إلى تقليص فرص التجارة بالنسبة للسلع القابلة للتبادل التجاري تبعا لزيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري ( السلع التي لا تستورد أو تصدر مثل العقارات والمساكن).

وعندما كانت الزيادة في تدفق العملة الأجنبية إلى الداخل، لا بد أن تزيد الطلب إجمالا، فإن إشباعه سيستلزم مزيدا من الإنفاق الحكومي -في الأوقات السخية-، ولكن هذا الطلب قد لا يمكن تلبيةه في

أوقات أخرى، مما يضعف المكاسب المحتملة للسياسات المالية ومن قدرة البلد على انتشال نفسه من براثن الدين وكثرة الاعتماد على الربيع. فإذا كان تقلب أسعار الموارد أمراً محتوماً في الأسواق العالمية، فإن تأثيرات دورية السياسة المالية ستكون أكثر احتمالاً في الاقتصاد، وفي هذه الحالة وجب التخفيف من آثارها بأعمال سياسية معينة بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي. ومن الباحثين الأوائل الذين أخذوا "بدورية السياسة المالية" كسند نظري وميداني في تفسير أسباب تدهور النتائج التنموية في البلدان النامية، نجد **Gavin and Perotti (1997)** و **Talvi and Végh (2000)**.

وتأتي التفسيرات السياسية والمؤسسية كمقياس أساسي لمدى نقمة الموارد الطبيعية في البلدان النامية، بحيث قد ساندت وجهة النظر هذه، طائفة من الدراسات التطبيقية، فالباحثين **Ricky Lam and Leonard Wantchekon** سنة 2003م قد أطلقا على تمدد المرض الاقتصادي الهولندي في بلدان الموارد تسمية المرض السياسي. ولما كانت التقاليد السياسية هي التي تحدد كيفية استخدام الدخل النفطي، فإن هذا الدخل بنفسه سيشكل الاقتصاد السياسي للبلدان المصدرة للنفط الذي تتحكم فيه بنسبة كبيرة سلوكيات البحث عن الربيع، إذ أنها تعيد توجيه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على عائدات النفط بعيداً عن الأنشطة الإنتاجية، وبخاصة في البيئات غير المقيدة التي تتسم بالسلطة السياسية التقديرية وحقوق الملكية غير الواضحة. وبذلك تقدم هذه التفسيرات وغيرها رؤى، يمكن أن تساعد على بناء إطار تحليلي لفهم أفضل لسياسات الإدارة المالية والاقتصادية في المناطق الغنية بالموارد (بن إيفيرت، آلان جيلب، و نيلس بورجيه تالروث، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003م).

وقد تبدو قدرة المرض الهولندي على وقف التنمية الاقتصادية مكشوفة عند معالجة الجانب السياسي والمؤسسي وأثرهما على الأداء الاقتصادي. وعلى هذا، فإن أسيموجلو قد أقر بأن المؤسسات فضلاً عن الهبات الجغرافية هي عنصر رئيسي في شرح أسباب تفاوت الأداء الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية. لتؤكد أبحاث أخرى لـ سايمون جونسون، وجيمس رينسون، وداني رودريك، وآرفيند سوبرامانيان على الأهمية الحيوية للمؤسسات في التنمية والنمو، حين اهتمت بنحو نموذجي بمستوى التنمية الاقتصادية مقيسة بأثر المؤسسات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. عموماً، المؤسسات



والسياسات تربطهما علاقة جدّ قوية، فالمؤسسات الجيدة تدعم السياسات السليمة. وبالمقابل، المؤسسات السقيمة تقلل من فعالية السياسات العامة.

وعلى مدى العقود الماضية، ظهرت وجهتا نظر حول العلاقة بين الربيع والنمو، وجهة النظر الأولى تنص بأن الربيع له تأثير عكسي على النمو وقد يقوض من قدراته فعلا، لأن هناك أسباب عديدة تجعل الربيع غير مساند للنمو بسبب الفساد المحتمل الذي ينتهي بإهدار الربيع في نفقات غير مجدية اقتصاديا بما يزاحم حوافز الإنتاج في القطاعات التبادلية ( وهو تأثير يعرف بالمرض الهولندي). أما وجهة النظر الثانية، فهي تعتبر أن الربيع له علاقة شرطية بالنمو، فلا يساعد على التعجيل بالنمو إلا في إطار محدد، فهذه الوجهة تحتاج في العادة بأن فاعلية الربيع في الاقتصاد تتوقف على الخصائص المؤسساتية للبلد المتلقي، فهي ترى بأن الربيع يعمل بشكل أفضل في البلدان التي لديها مؤسسات وسياسات جيدة مشجعة على الإنتاج، بينما تكون نتائجه سلبية في ظل وجود مؤسسات سيئة -أي التي ليس بإمكانها سوى إنتاج سياسات سيئة ومؤجلة للإصلاح-. وجاذبية هذه الوجهة تتمثل في أنها يمكن أن تفسر لماذا ربوع الموارد قد ساندت النمو في جهة معينة وليس في جهة أخرى. وفي هذا الجانب، اقترح كريس غيريغات وسوزان يانغ - في مقال نشر في عدد سبتمبر 2013م من مجلة التمويل والتنمية- وضع إطار مؤسسي قوي، تكون الغاية منه تحويل إيرادات الموارد الطبيعية إلى أصول أكثر أهمية (كرأس المال البشري) في ظروف ميسرة. كما دعا الباحثان البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى ضرورة محاكاة تلك المناهج الجديدة في إدارة الموارد التي تحت أكثر على استخدام الإيرادات لزيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.

كذلك تشير بعض الأدلة (جورج ت.عابد، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003م) ، بأن تحديات الحوكمة التي تنشئ عن وفرة الموارد الطبيعية، هي العقبة التي كثيرا ما تعترض التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث تجعلها غير مؤهلة للاستفادة من مزايا الربيع. فتعثر الإصلاحات السياسية وسيطرة القطاع العام وغيرها، كلها أسباب انتهت بتخلف بلدان هاتين المنطقتين في النمو والعولمة.

وباعتبار الجزائر من البلدان الأكثر اعتمادا على المحروقات في التصدير، فإنها تعاني مثلها مثل بلدان أخرى في طريق النمو، من أوجه نقص عديدة سواء في البنية الأساسية أو في توفير فرص العمل، مما

أدى إلى عدم استغلال القدرة الإنتاجية للبلد بالشكل المنتظر. ففترات الرواج الماضية للنفط - بداية من فترة السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات -، لم تصرف مداخيلها على برامج استثمارية طموحة على النحو الذي أدى إلى دين كبير خلال التسعينات؛ لاسيما عندما تجاوز نسبة 70 في المائة من الناتج المحلي الخام. وبالرغم من توالي وتعاقب الإصلاحات، فإن هذه الظروف أثارت الكثير من القلق بشأن معاناة الاقتصاد الجزائري من المرض الهولندي.

وابتداء من سنة 2000م، شهدت العائدات من أسعار النفط المتقلبة نموا باطراد، فقد وفرت للجزائر ظروفًا مواتية لشطب ديونها، هذا الخيار قد مكّن سلطات البلد من خفض حجم المديونية العامة إلى مستويات جد منخفضة. فعائدات النفط صحبتها زيادات كبيرة في الاستثمار والاستهلاك؛ حيث ارتفعت كتلة الأجور وتوسعت المنافع - بالنسبة لأفراد المجتمع - دون أن يترتب عن ذلك زيادة حقيقية ملموسة في إنتاجية القطاعات التبادلية (الصناعة التحويلية، والفلاحة)، فالريع كان له تأثير سلبي على إمكانية صنع قرارات ذكية بشأن الاستثمار العام ما بين 2001-2014م. فالطلب المحلي تم إشباعه بالكثير من الاستيراد وليس بالمزيد من الإنتاج المحلي. هذا الوضع يعكس أكثر مدى هامشية القطاعات التبادلية في تكوين الناتج المحلي الخام للبلد، بيد أن استخدامات الإيراد النفطي قد فشلت في تحقيق الإصلاحات المتقدمة وفي تعزيز الحراك الاقتصادي، بخاصة وأن قطاع المحروقات يساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي الخام، أين قدرّت بـ 45.66% سنة 2006م، كما أن مساهمة إيراداته ضمن إجمالي الصادرات قد فاقت نسبة 95%، فهذه الخصائص قد غيرت آثار سياسات الاقتصاد الكلي نحو خلق مناخ اقتصادي أقل استقرارًا، فتشوه الهيكل القطاعية للاقتصاد الجزائري، وضع قد أدى إلى تقليص فرص التنويع والتصدير، وإلى خنق الأداء الاقتصادي خارج المحروقات. مبدئيًا، نتائج هذا التحليل تقترب كثيرا من مخلفات نقمة الموارد الطبيعية في شقها النظري.

وبصفة عامة، الهدف من دراستنا هذه، هو الإجابة على الإشكالية التالية:

### ● كيف أثرت وفرة الموارد الطبيعية (النفطية) على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذه الإشكالية، ارتأينا أن نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي نذكرها كالتالي:

- ما مدى إصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي المحتمل؟
- ما مدى تأثير الإيرادات النفطية على التنمية البشرية والمؤشرات المؤسساتية في الجزائر؟

- ما مدى تفسير تقلبات أسعار البترول ( من تغير وتطير) لتقلبات متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة، قمنا بطرح الفرضيات التالية:

✓ تؤدي التبعية شبه التامة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري إلى تراجع مستمر في الأداء القطاعي خارج المحروقات، وهو الأمر الذي قد يعزز احتمال إصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي.

✓ يفضي الاعتماد الكبير على الربح النفطي في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة إلى خلق مناخ مؤسساتي غير محفز على الاستثمار المادي والبشري ( الصحة والتعليم)، بسبب انتشار سلوكيات البحث عن الربح -على حساب أنشطة الإنتاج- التي تقف كعقبة أمام الإصلاحات الاقتصادية.

✓ ينتج عن تقلبات أسعار البترول آثار عميقة على التنمية الاقتصادية؛ فعدم استقرارها، زيادة على سرعة انتقال تأثيراتها -السلبية- إلى المؤشرات الماكرو اقتصادية للبلد، تعتبر من العوامل الرئيسية التي قد تعرض الاقتصاد الوطني إلى مخاطر نقمة الموارد الطبيعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير تدفق الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، بالتطرق إلى أهمية قطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني -من خلال تبيان نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الخام- وأثر توسعه على القطاعات التبادلية وغير التبادلية للبلد، فتحليل آثار تقلبات أسعار البترول بالنسبة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلى جانب تحليل موضوعات أخرى، تعد وسيلة أساسية في تفسير النتائج، التي قد تتعلق جزء منها بالبيئة المؤسساتية، كون نوعية

المؤسسات والسياسات تمارس تأثيراً قويا على الإنتاجية ونمو الدخل -خارج المحروقات-، وفي الكثير من الأحيان قد تخلق حوافزا غير ملائمة للسلوك الاقتصادي -عند غياب الحوكمة-. وتركز وجهة نظرنا هذه على ضبط المحددات التي كان لها تداعيات حادة على شرطية التنمية، بغية اقتراح حلول وإعطاء توصيات مفيدة ومساعدة على تسطير سياسات اقتصادية فاعلة من شأنها أن تزيد من فرص التجارة بالنسبة للسلع القابلة للتبادل التجاري، وذلك باستيعاب دروس الماضي مع الأخذ بالحسبان التحديات المستقبلية.

فموضوع مفارقة الوفرة في الكثير من البلدان النامية قد أسال الكثير من الحبر في الأوساط الاقتصادية والدوائر السياسية، وكان مؤخرا موضوعا لعدد من دراسات القياس الاقتصادي، وبخاصة وأن جل هذه البلدان قد تعرض لصدمات أسعار الموارد التي كبدتها خسائر وتكاليفا سواء على الصعيد الاقتصادي أو المؤسساتي. وبطبيعة الحال، فإن الجدل حول الربيع النفطي، يذهب إلى حد كبير إلى كيفية استخدامه التي تفسر أساسا الفروق بين مستويات التنمية في البلدان التي تتمتع بالهبات الطبيعية.

ومن بين الأسباب التي حفزتنا على اختيار هذا النوع من المواضيع، هو محاولة معرفة الإطار النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى إدراك طبيعة العلاقة التي تجمع بين الربيع والتنمية الاقتصادية في شقها التجريبي. وأيضا من الدوافع التي كانت أكثر جذبا؛ الحداثة النسبية للموضوع كونه من الموضوعات التي يسعى فيها صناع القرار ومختلف الجهات الفاعلة- في البلد- إلى إيجاد بدائل عن المحروقات لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالدوافع الذاتية، فهي ذاتها التي تغرى بتقديم مادة علمية في نسيج يجمع بين التحليل والحلول.

وبالنسبة للمناهج المتبعة، فنستخدم المنهج الوصفي التحليلي عند دراستنا للجانب النظري بالتركيز على التحليل الاقتصادي الكلي القائم بدوره على التحليل الإحصائي والبياني للظواهر الاقتصادية وسلوكياتها. كما، سنستعين بقواعد بيانات عالمية، التي ستفيضنا بأبحاث مهمة في هذا المجال مثل: CAIRN، JSTOR، SCIENCE DIRECT،.. كذلك سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، والكمي عند دراستنا للجانب التطبيقي، إذ سنستند في ذلك على الإحصاءات المنشورة من

قبل هيئات وطنية (كالديوان الوطني للإحصاء -ONS- ووزارة المالية وبنك الجزائر)؛ وأيضا من مؤسسات اقتصادية دولية (كصندوق النقد الدولي -IMF- والبنك الدولي ومنظمة الأوبك وصندوق النقد العربي).

وفيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت -موضوع وفرة الموارد الطبيعية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر- بالبحث والتحليل والقياس-، فهي قليلة جدا، نذكر منها ما يلي:

➤ دراسة Alan Gelb سنة 1988م، تناول فيها تأثيرات وفرة الموارد الطبيعية على مجموعة من البلدان على رأسها الجزائر، أين خلص بأن نمط التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال النهج الاشتراكي قد تأثر كثيرا بطريقة التسيير المتبعة التي أعطت اهتماما خاصا للقطاع العام كمنظم للنشاط الاقتصادي. أما من الجانب المالي، فقد اعتبر الباحث بأن الجزائر استعانت بشدة بمداخيل النفط -الناجمة عن الصدمة الأولى والثانية- في تمويل الاستثمار العمومي خلال فترة السبعينات وحتى الثمانينات، غير أن هذه الاستثمارات بحسبه لم تخلق قطاعات تبادلية قوية قادرة على إرساء أساس مساعد على تحسين النمو خارج المحروقات.

➤ دراسة R.M. Auty سنة 2003م، التي تبين فيها بأن الجزائر منذ استقلالها قد حققت محاولتين غير ناجحتين للاندماج في الاقتصاد العالمي، فالمحاولة الأولى أملت الحاجة إلى تعزيز دور التصنيع في الاقتصاد، عندما استخدمت في إطارها الربوع -غير المتوقعة- الناتجة عن طفرات النفط للفترتين الممتدتين ما بين: 1974-1978م و1979-1981م بهدف تسريع هذه العملية. وهكذا، فإن النتائج، كانت تتوافق أكثر من حيث حثياتها مع نموذج التنمية المفخخ trap model: فربوع الموارد قد عززت وجود دولة غير تنموية بسبب سوء تخصيص رأس المال مما زاد من درجة تقلب الاقتصاد ككل. ليتأكد هذا الأمر، عقب تراجع ربوع الموارد في نهاية الثمانينات. في حين المحاولة الثانية، قد كانت مدفوعة بالكامل بإصلاحات قد فرضتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) في التسعينات، وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات قد حققت نوعا من الاستقرار إلا أن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية لم تكن كافية حتى يكون أداء الناتج المحلي الخام أقوى للحد الذي يسمح بتخفيض معدلات البطالة التي

وصلت 30% من القوة العاملة-آنذاك-. ولقد تركت هاتان المحاولتان الفاشلتان تبعات ثقيلة، فهذا الوضع باعتقاد الباحث قد أفضى إلى المزيد من المعارضة السياسية للإصلاح الاقتصادي. وبالتالي، هذه النتائج توحي بأن التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال تلك الفترة، قد شابتها بعض مظاهر لعنة الموارد الطبيعية.

➤ دراسة ليوسف بن عبدالله سنة 2006م بعنوان *Croissance économique et dutch disease en Algérie*، تحرى فيها مدى تأثير أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري خلال فترتين متباينتين ( فترة الاقتصاد المدار، وفترة الاقتصاد الحر)، وتوصل هذا الأخير بأن الإصلاحات الاقتصادية قد حررت نوعا ما الاقتصاد الجزائري من أعراض هذا المرض، التي أدت على حدّ تعبيره خلال -فترة التخطيط- إلى كبت النشاط الاقتصادي بشكل كبير. وعلى غرار هذا، فقد تلقى البلد ربوعا هامة في السبعينات بفعل الصدمات البترولية الموجبة ومع ذلك ركزت معدلات نمو قطاعاته التبادلية ( الفلاحة والصناعة التحويلية)- مقيسة بالقيم المضافة التي تنتجها -، بحيث زاد حالها سوءا بعد أزمة 1986م. وفي نهاية المطاف، خرج الكاتب بتحليل مهم يقول فيه بأن وفرة الموارد المالية في سياق تحسن أسعار البترول -بداية من سنة 2000م-، قد ساهمت في بعث النقاش نحو تقصي الأسباب الدفينة لتقلص الأداء الاقتصادي، فالريع وآثاره السلبية ليست بحتمية، بل طرق إدارته هي التي تطرح مثل هذه المشاكل.

➤ دراسة لـ شكوري سيدي محمد بعنوان: وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، وهي أطروحة دكتوراه منشورة، تم مناقشتها في إطار الموسم الجامعي: 2011-2012م بجامعة تلمسان، حيث توصل بصدها بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، ليس فقط لأن أجزاءه التبادلية ( القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي) قد سجلت أداء باهتا، بل لأن سلوكيات البحث عن الريع قد لعبت دورا حاسما في توسع ظاهرة الفساد والبيروقراطية إلى الحدّ الذي أدى إلى عرقلة استراتيجيات التنويع بسبب بطء التحولات الهيكلية للاقتصاد الكلي للبلد. ووفقا لرأي الباحث، فإن الريع النفطي لم يكن محفزا للنمو لكن كان مثبطا لجهود الإصلاح في تدعيم المؤسسات وفي بناء رأس المال البشري بعيدا عن نقمة الموارد الطبيعية.

➤ دراسة لكل من شكوري سيدي محمد وشيبي عبدالرحيم (2013م) بعنوان " العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبتترول: دراسة حالة الجزائر، وهي ورقة بحثية منشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية- المجلد الخامس عشر، العدد الثاني- الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، أين سلطا فيها الضوء أكثر على واقع العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بالجزائر عبر تحليل أثر الثروة النفطية والبيئة المؤسساتية على التنوع والتنمية، لتخطر في الأخير نتائجهما التطبيقية، أن لوفرة الموارد الطبيعية تأثير سالب على الادخار الفعلي الصافي، نظرا لتردي مؤشرات البيئة المؤسساتية للبلد التي تبقى تشكل أكبر عائق أمام تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة، بسبب استثناء سلوكيات البحث عن الربح، مما يؤكد فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري.

➤ دراسة لـ بن رمضان أنيسة ( 2014م)، بعنوان "دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي"، التي تعرضت في شقها التطبيقي إلى دراستين قياسيتين؛ الدراسة الأولى قامت في إطارها بتقدير نموذج Stiglitz- الخاص بالنمو-، أين تبينت بأن زيادة نسبة استخدام النفط تتناسب عكسيا مع النمو الاقتصادي. أما في الدراسة الثانية، فقد حاولت الباحثة من خلالها بناء نموذج قياسي لتحديد أثر العوائد النفطية على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ، لتخلص أخيرا بأن نمو الناتج المحلي الخام كان إسميا فقط وبغض النظر عن العلاقة التكاملية-طويلة الأجل- والسببية التي تسير في اتجاه واحد؛ التي تفيد بأن التغير في العوائد النفطية يسبب التغير في الناتج. إجمالا، هذه الدراسة، قد أكدت بأن للعوائد النفطية نتائجاً جَدَ جانبية على القطاعات الاستراتيجية، بيد أن الاعتماد شبه الكلي على المحروقات يحدّ من التنوع الاقتصادي تحت طائلة تأثيرات نقمة الموارد الطبيعية.

➤ دراسة لـ موري سمية بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية، وهي أطروحة دكتوراه منشورة، تم مناقشتها في إطار الموسم الجامعي: 2014-2015م بجامعة تلمسان، حيث اعتبرت أن إدارة التنمية الاقتصادية في الجزائر بمختلف أطوارها، قد اكتنفها الكثير من الغموض بخصوص استخدام الموارد في تحقيق أهداف السياسات الكلية

المسطرة، ولقد توصلت إلى هذه النتيجة بعد تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على أبرز مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة بطرق القياس الاقتصادي المعروفة في هذا المجال ( عن طريق اختبار التكامل المتزامن، وبناء نموذج تصحيح الخطأ، واختبار السببية ودوال الاستجابة الدفعية)؛ التي كشفت بأن هناك تأثيرات ذات دلالة معنوية وقياسية طويلة الأجل بين التغير في سعر البترول والتغير في المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

➤ وفي دراسة أخرى، توصل كل من شكوري سيدي محمد وشيبي عبدالرحيم ومحمد بن بوزيان (2015م) من خلال ورقتهم البحثية الموسومة بعنوان: Natural resource abundance and Structural Change: The Dutch disease in Algeria (وهي مقالة منشورة في مجلة International Journal of Engineering Research & Management- IJERM) بأن هيمنة الصادرات الهيدروكربونية الجزائرية على إجمالي الصادرات قد أضعفت الحوافز الإنتاجية بالنسبة للقطاعات التبادلية، فطيلة فترة الدراسة فشلت الحكومة الجزائرية في تجنب المشاكل التي نتجت عن طفرات الموارد الطبيعية، مما يدعم فرضية تفسير المرض الهولندي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر.

وبشكل عام، ناقشت مقالات لمؤلفين أمثال: Hamilton سنة 1983م، Mork سنة 1989م، K.Lee, S.Ni, R.A.Ratti سنة 1995م، Jimenez-Rodriguez and Sanchez سنة 2005م، H.Berument N.B.Ceylan N. Dogan سنة 2010م، أندرو وارنر سنة 2013م، رباح أرزقي وريتويك بانيجري سنة 2014م، Sanjeev Gupta, Alex Segura-Ubiergo, and Enrique Flores سنة 2014م، Luc Désiré Omgba سنة 2014م، Lara Cockx, Nathalie Francken سنة 2016م..، كيف يمكن أن تؤدي وفرة الموارد الطبيعية عن طريق صدماتها إلى انسداد معابر النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وما إذا كان يمكن لإيرادات الموارد أن تجلب الرخاء أو أن تكون نعمة خالصة، وكيف يعود توسيع نطاق القطاعات التبادلية بالمنفعة على الاقتصاد والتنمية وكذلك على المجتمع، ودور التنوع في مكافحة تقلب أسعار الموارد، وكيف يمكن أن يؤدي الحد من تقلب أسعار الموارد إلى تخفيض مقدار التبعية تجاه الموارد وحتى من إحداث التحول في



الحياة الاقتصادية ولكن بعد الاستغناء عن الممارسات الأقل كفاءة في الاقتصاد. فهذه المقالات ألفت نظرة متفحصة على واقع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية عندما اجتمعت على الرأي الذي يفيد بأن الربح يتيح فرصا لتحقيق مكاسب اقتصادية للبلدان المتلقية، ولكن لا يوجد ما يضمن تحقق هذه الفرص في ظل غياب التدابير المؤسساتية من جانب الحكومات.

ولمعالجة موضوع "أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، ارتأينا تقسيم محتواه إلى ثلاثة فصول:

### ➤ الفصل الأول: سنخصصه لتفسير ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، إذ سيتوزع محتواه على ثلاثة

مباحث، سنتناول في المبحث الأول مقارنة الربح في المدارس الاقتصادية، وذلك بالتعريض على مسار الربح ببيان تطوره التاريخي من الربح الاقتصادي- الكلاسيكي- إلى الربح النفطي، أما في المبحث الثاني سنتطرق في إطاره إلى مختلف المقاربات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية بدءا بتحليل آثار اكتشاف الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية في شقها النظري وصولا إلى شقها التجريبي باستعراض أبرز الأدبيات التي درست العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو، زيادة عن نظرة خبراء المؤسسات المالية الدولية لمفارقة الوفرة، في حين المبحث الثالث سنحاول من خلاله إلقاء الضوء على مختلف المقاربات السياسية والمؤسساتية المهتمة بهذه الظاهرة - المثيرة للجدل-.

### ➤ الفصل الثاني: سنحاول بمقتضى مباحثه، البحث عن السبل الكفيلة بتجنب التأثيرات

السلبية لنقمة الموارد على الاقتصاد. فتبعات الربح حتما، ستعود على البلدان النامية-المسرفة في إنفاقها- بأعباء مالية باهظة. وفي هذا الشأن، يعتبر إنشاء مؤسسات مالية متخصصة من السياسات ( بما فيها تأسيس صناديق النفط) الأكثر ذيوعا في مجال مكافحة دورية السياسة المالية ونقمة الموارد الطبيعية إلى جانب خيار حماية سعر الصرف. ضف إلى ذلك، سياسات تشجيع التنوع والاستثمار في المورد البشري التي تغدو من الخيارات الأنجح في هذا المجال.

➤ **الفصل الثالث:** سيتضمن تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك ضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول منه، سنقدم فيه تحليلا إحصائيا واقتصاديا لتأثيرات وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الجزائري، بدءا بالتطرق إلى دور ومكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، ثم البحث عن أعراض المرض الهولندي ومدى تطابقها مع أوضاع الاقتصاد، وصولا إلى تحليل آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات التنمية الاقتصادي - في شكلها الإحصائي -. وللتعمق أكثر في حيثيات الموضوع، سنعمل في المبحث الثاني من هذا الفصل على استخراج سلسلة تطاير أسعار البترول المعبر عنها بالتباين الشرطي، بيد أنها تعكس أبرز الصدمات التي شهدتها أسعار البترول -منها صدمة 1986م-، أما المبحث الثالث فسنخصصه لدراسة كيفية استجابة أهم متغيرات الاقتصاد الكلي لتقلبات أسعار البترول -سواء بالنسبة للتغير أو التطاير- في شكلها القياسي-، وذلك خلال الفترة التي تمتد ما بين 1980 و2015م.

وختاما، سنعرض أبرز النتائج المتوصل إليها، بخصوص تأثيرات الريع النفطي على التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ فترة الأخذ بالتخطيط المركزي إلى غاية فترة التوجه نحو اقتصاد السوق، كما سنبدى بعض الاقتراحات والتوصيات التي نرى بأنها مناسبة للسير الحسن للاقتصاد الجزائري -غير النفطي-.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### تمهيد

لقد حظي الربع بقسط وافر من البحث في النظرية الاقتصادية، ابتداء من الربع الاقتصادي وصولاً إلى الربع النفطي، الذي أجمعت في حقه العديد من البحوث النظرية والتطبيقية، على أنه كان نقمة في الكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، باستثناء بوتسوانا، ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا، النرويج، التي حققت نجاحات مذهلة في النمو والتنمية. وعلى العموم كان هناك تفاوت كبير في الأداء الاقتصادي بين البلدان الغنية بالموارد التي كان أداءها أسوأ، والبلدان الفقيرة من الرواسب الهيدروكربونية والمعدنية التي كان أداءها أفضل، هذا ما أكدته أبحاث زاكس ووارنر (سنة 1995 و 1997 و 2001م).

ويرجع خبراء الاقتصاد والسياسة أسباب فشل وإخفاق هذه الاقتصادات على تحقيق نمو مستدام إلى تأثيرات وفرة الموارد الطبيعية التي يمكن أن تتحول إلى نقمة في المدى المتوسط والطويل، لاسيما في ظل بقاء بيئتها الاقتصادية والسياسية تفتقد إلى إصلاح فاعل ومحفز على الاستثمار في القطاعات التبادلية. ومنه كثافة رأس المال الطبيعي في الكثير من البلدان، قد أدت إلى نتائج غير مقبولة على جميع المستويات، فبدلاً من أن تكون سندا داعماً للنمو، كانت كعامل مقبوض له، وبل أكثر من ذلك، عندما اتجهت نحو مزاحمة أشكال أخرى من رأس المال كرأس المال البشري والمادي والمالي وغيرها (جيلفسون 2004م)، فظاهرة نقمة الموارد الطبيعية قد ارتبطت تاريخياً بالأداء الاقتصادي الهزيل والمخيب في البلدان وفيرة الموارد، فهناك من الاقتصاديين من اعتبر المرض الاقتصادي الهولندي (م. كوردن 1984م، كوردن ونيري 1982م، إدوارد 1983م، فينبارجن 1984م...) كتفسير اقتصادي أساسي لتبعات وفرة الموارد الطبيعية، والبعض الآخر اعتقد بأن التفسير السياسي (ميشال روس 1999م، دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون 2001م، لام ريكي ووانتشكون ليونارد 2003م، بول كولير 2010م..) والمؤسساتي (زاكس ووارنر 1997م، داني رودريك وآرفيند 2003م، هالي اديسون 2003م، هالفور مهليوم 2006م، تروستن بيك ولوك لفان 2006م...) هو التفسير الأكثر شرحاً لنقمة الموارد الطبيعية. وعليه سنتعرض في هذا الفصل إلى مقارنة الربع في المدارس الاقتصادية وعند بعض المؤلفين والمنظرين الجدد من أمثال قراي وهوتلينج، وإلى أهم التفسيرات الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### المبحث الأول: مقارنة الربح في المدارس الاقتصادية : من ربح اقتصادي إلى ربح نفطي

قبل المضي قدما في دراسة ظاهرة الربح في المدارس الاقتصادية، هناك بعض النقاط بحاجة للتوضيح، بحيث يجب أن نفرق بين الإيراد أو الدخل والربح والربح لتبسيط الفهم، وذلك من خلال البحث عن معاني هذه المصطلحات في الأدبيات الاقتصادية وفي القواميس، التي تعتبر الدخل هو مجموع المبالغ المالية التي تُجنى وتحصل عند تقديم منتج أو خدمة ما، ووفقا لـ **Colin Clark** فإن الدخل يمثل مخرجات كل من مدخلات العمل ورأس المال، وبذلك اعتبر أن الأجور الإجمالية والربح الإجمالي كمحددتين رئيسيين لمعادلة الدخل<sup>1</sup>، ومنه تمثل الأرباح الجزء المتبقي من الدخل بعد خصم تكاليف الإنتاج والتوزيع وغيرها من المصاريف، وهنا قال ر.تومبسون في ذلك "بأن الربح هو زيادة في القيمة، حيث ينتج عن بيع أحد الأصول، وفي هذه الحالة يتم استبدال الأصول بالنقد، أو يكون الدفع نقدا لتعظيم القيمة. والفرق بين حصيلة البيع وقيمة الموجودات يعطينا الربح الإجمالي، وإذا قمنا بخصم من هذا الأخير التكاليف والخسائر المباشرة وغير المباشرة، فإننا سنحصل على الربح الصافي"<sup>2</sup>. وكما فرق أيضا فريدك. ب. هولبي بين الدخل والربح، فالدخل بالنسبة إلى هذا الاقتصادي، يتم الحصول عليه عند ممارسة نشاط صناعي منتج، يعمل على توظيف العمالة ورأس المال. وبدلا من ذلك، فإن الربح تهيمن عليه أكثر عوائد الأرض.<sup>3</sup>

وباعتبار الربح مصطلح أكثر دقة لما له من دلالات اقتصادية ولغوية؛ لأن كل معانيه تدور حول النماء والزيادة، ويقال أرض مربعة أي خصبة وربعان كل شيء أوله، فإن معناه الاصطلاحي يتسع لاتساع مجاله نظرا لتعدد مفاهيمه، فالاقتصاديون الأوائل تعاملوا مع الربح بغض النظر عن تدني مستوى الفن الزراعي في تلك الفترة ( المتميزة بالعمل اليدوي) كدخل عقاري، لأن "أصل مفهوم الربح يرجع إلى الدخل المتأتي من الأرض؛ كونها عامل إنتاجي من بين العوامل الثلاثة، فالربح وفق البروفيسور مارشال "بأنه ذلك الدخل المشتق عن ملكية الأرض وغيرها من هبات الطبيعة المجانية، فهذا التعريف

<sup>1</sup> Colin Clark, Wages and Profits, Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 30, No. 3 (Nov., 1978), p388.

<sup>2</sup> R. R. Thompson, Capital And Revenue Profits and Losses, The Accounting Review, Vol. 7, No. 3 (Sep., 1932), P153.

<sup>3</sup> Frederick B. Hawley, Profits and the Residual Theory, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 4, No. 4 (Jul., 1890), P387.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

يعبر عن أنواع الدخول التي تشكل مصدرا للثروة، وزيادة عن ذلك هناك نوع آخر من الدخول المتمثل في الفائدة على رأس المال<sup>4</sup>. وبذلك اعتبر الريع كل "ما يحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها"<sup>5</sup>. وفي هذا المجال نجد بأن الاقتصاد السياسي خلال حقبة طويلة من الزمن قد استفاد في الحديث عن الريع، خاصة عندما أطلق عليه في مناقشاته اصطلاح الفائض الاقتصادي<sup>6</sup>، الذي يحققه المنتج زيادة عن المبلغ اللازم لاستمرار عملية الانتاج<sup>7</sup>.

ومع ذلك، وجدت محاولات تحليلية متفرقة لإعطاء الريع معناه الوضعي وأكثر، فريكاردو بحكم أنه من مؤسسي نظرية الريع اعتبره دائما "ذلك الفرق بين النواتج المحصل عليها من خلال توظيف كميات متساوية من رأس المال والعمل، على النحو الذي يجعل العوامل الطبيعية-الأرض- تستجيب دوما لعمل الإنسان، كون عطاءها من مخرجات الإنتاج أكبر عن غيرها من العوامل، نتيجة لخصوبة الأرض التي يمكن أن تستنفذ بالاستعمال، غير أن استرجاعها يبقى قائما من خلال المحافظة عليها"<sup>8</sup>.

ورغم اختلاف الرؤى ووجهات النظر حول مفهوم الريع، إلا أنه يظل دائما مصدره ذلك الدخل<sup>9\*</sup> المحقق دون بذل أي جهد. ولاشك في أن هذا يعتبر استغلالا لقوة عمل الطرف الآخر (الأجير أو مستأجر الأرض) في معادلة إنتاج محسومة النتائج لصالح الرأسمالي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الفئات غير المنتجة مع تثبيط الحافز على العمل. وأما على مستوى التحليل الجزئي، فقد يقصد بالريع

---

<sup>4</sup> Frank A. Fetter , The Passing of the Old Rent Concept, he Quarterly Journal of Economics, Vol. 15, No. 3, 1901, p416-417.

<sup>5</sup> زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية مقارنة، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، بدون سنة، ص 140.

<sup>6</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 454.

<sup>7</sup> علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار فسيلا للطبع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 144.

<sup>8</sup> F. W. Taussig, Exhaustion of the Soil and the Theory of Rent, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 31, No. 2, 1917, p346.

<sup>9</sup> \* ويشار أيضا للريع على أنه ذلك الدخل الناتج عن استخدام مدخلات **inputs** معينة في عمليات إنتاجية مختلفة، التي يعتقد فيها عموما بأن مواردها أو مخرجاتها هي كمخزون لخدمات إنتاجية محتملة، وهنا الريع يمثل تلك الأسعار المدفوعة على هذه الخدمات، وللمزيد من المعلومات أنظر إلى:

Peter Lewin, Steven E. Phelan, rent and resources: a market process perspective, School of Management University of Texas at Dallas, Draft -August 1999, p08.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ذلك المبلغ الذي يحصل عليه المنتج أو البائع شريطة أن يكون فوق السعر التوازني. وعليه كلمة الربح نجدها غالباً تطلق بكثرة على أثمان خدمات عوامل الإنتاج وبالأخص على الأرض التي عرضها ثابت وغير مرن، في حين مسار ريعها أو أجرها بشكل عام هو انعكاس للطبيعة، الذي تفسره الندرة.

وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ينبغي أن نشير إلى الخلفية التاريخية للربح أو بالأحرى إلى الممارسات الريعية التي ارتبطت بظهور النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى، فعلى مدار هذه الفترة، نظم الاقتصاد ارتكزت بالمرّة على الزراعة التي اعتبرت كأحد فروع مقومات الحياة، فالأرض كانت مقسمة إلى جزئين؛ الجزء الأول منها كان ملكاً للسيد الإقطاعي، تزرع لحسابه من قبل الفلاحين دون أجر، أما الجزء الثاني منها، الذي يتميز بالضحالة، فقد كان يوزع على الفلاحين لتمكينهم من سدّ حاجياتهم فقط، لقاء ما يقدمونه للسيد من محصول في شكل ريع عيني، وبنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام الإقطاع للسلع الصناعية، قد نتج عن ذلك ظهور إلى جانب الربح العيني، الربح النقدي.<sup>10</sup> ومنه يتضح بأن طريقة سير علاقات الإنتاج في ظل تشكل مجموعة من الظواهر الاجتماعية مثل الرق والعبودية، قد كانت كمبرر قوي لغياب العدالة في توزيع المنافع وعدم توافق المصالح بين الأسياد والفلاحين المستغلين.

وبناء على ما تقدم، فإن الربح بمفهومه التقليدي المسمى بالربح الاقتصادي، انحصر في الكثير من الأحيان في مردود الأرض الزراعية، أما مفهومه الحديث فقد انصرف إلى حالات أخرى وممارسات اقتصادية أوسع مثل: ملكية الموارد الطبيعية (كالأرض والمناجم والموارد البترولية).

### 1. الربح عند المدرسة الفيزيوقراطية ( رائدها و. بيتي )

يعتبر وليام بيتي ( 1623-1687 ) أحد أهم رواد المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية، ومن مؤسسي علم الاقتصاد السياسي، له بحث معروف بعنوان " الحساب السياسي " وكتاب في التشريع السياسي، وصاحب مقولة: إن العمل هو الأب، والأرض هي بمثابة الأم، وبذلك يكون قد استهل تفصيله لحثيات الإنتاج ابتداء من تطرقه لعنصرين أساسيين وهما: العمل والأرض، فعنصر العمل يرتبط بالأجور التي تتحدد عند حد معين بالنسبة للعمال ( وتسمى بكلفة الكفاف **subsistence cost**: التي

<sup>10</sup> محمد دويدار، مرجع سابق، ص 78-79. بتصرف

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تقابلها أجرة زهيدة)، بينما الأرض هي مجال خصب لممارسة النشاط الزراعي القادر لوحده على خلق ناتج صافي. وماعدا النشاط الزراعي، فإن النشاطات الأخرى كالصناعة والتجارة هي من قبيل الحرف العقيمة، وهو سبب جامع عند الطبيعيين في تمييزهم للزراعة عن غيرها من صور الإنتاج كونها هبة من الطبيعة، وكذا رغبة منهم في ترير طبيعة دخل الملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل يقدم من جانبهم. ومن ثم تفضي تضافر جهود الإنسان مع قوى الأرض إلى تقديم نظرية متكاملة حول دور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، إذ تؤدي إلى نشوء قيمة جديدة تعرف بالناتج الصافي أو الربيع\*<sup>11</sup>، الذي تمثل فيه نفقة الإنتاج عاملا حاسما في تحديد ثمنه الطبيعي. وأما بصدد قضية توزيع الناتج الإجمالي أو الدخل الكلي، فقد أشار بيتي بأنه يوزع على عناصر الإنتاج في صورة ربيع وربح وفائدة وأجر، وأن هناك قوانين طبيعية تقدر حصة كل واحد منها، لما لها من دور في حكم العلاقات الاجتماعية<sup>12</sup>.

وبالتالي ويليام بيتي والفيزيقراطيون\*<sup>13</sup> اعتبروا الربيع بالكامل تلك القيمة الزائدة -المنتجة- في المجتمع، والتي تعود إلى أسباب طبيعية بحتة، ويتضح هذا بشكل جلي في القطاع الزراعي، فالأرض رغم محدودية مساحتها، فهي مصدر رئيسي للثروة، فهذا التعبير يكشف عن طبيعة الدخل القائم أولا

---

<sup>11</sup> \* ينظر الفيزيقراطيون للربيع على أنه ذلك الناتج الصافي الحقيقي true net product الوحيد، لأنه يعبر عن ذلك الفائض

الذي يدفع لمالك الأرض، في حين بيتي يعتبر الربيع كانعكاس لأسعار منتجات الأرض. وللمزيد من المعلومات أنظر إلى:

Conway L. Lackman, The Classical Base of Modern Rent Theory, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 35, 1979, p281.

<sup>12</sup> حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ص 44-46. بتصرف

<sup>13</sup> \* يستمد فلاسفة المدرسة الطبيعية مبادئهم من القانون الطبيعي، الذي يمثل "مجموعة من النظم التي تحقق الاتساق والانسجام بين الإنسان والطبيعة". وتعزيزا لهذه العلاقة، فإن الطبيعيون أخذوا بنظام الملكية الخاصة private ownership ودوره في الحرية الفردية كعامل أساسي عند صياغتهم لمختلف النظريات الشارحة للظواهر الاقتصادية، حيث هذا ما لوحظ بعد بيتي في أعمال ومساهمات فرنسوا كيناي الفكرية، الذي استخدم الجدول الاقتصادي كأداة في التحليل الاقتصادي لشرح كيفية توزيع الناتج ودورته بين طبقات المجتمع (الطبقة المنتجة -عائدها: الأرباح والفوائد، طبقة الملاك العقاريين- عائدها: الربوع، الطبقة العقيمة عائدها: الأجر) في شكل تدفقات نقدية، وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر إلى:

\* حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص

ص 43-50. بتصرف



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وآخرا على التفضيل بين الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والبحث عن أفضل الحرف والمهن، فالنشاط الزراعي له قابلية إنتاج فائض قيمته تزيد عن تكاليف العمل ورأس المال المستعمل في الإنتاج، وذلك بالمقارنة مع الصناعة وغيرها من المجالات، ومن ثم وجب التنويه بأن الربح يخص الغلة الصافية للأرض.<sup>14</sup>

ويمكن القول بصفة عامة: بأن ربح الأرض عند بيتي هو ذلك الجزء من الناتج الذي يحصل عليه ملاك الأراضي والعقارات، وهو يساوي قيمة الناتج الكلي مطروحا منه نفقات سداد أجور العمال ونفقات اقتناء البذور، فهذا الفرق يسمى بالفائض المتحقق في الإنتاج الزراعي، المتضمن الربح غير المتميز عنده<sup>15</sup>. ومنه نستنتج بأن هذا الفائض لا يذهب جله إلى صاحب رأس المال على شكل ربح، بل هناك جزء مستقطع-الربح- يأخذه مالك الأرض. فتبرير ظهور الربح عند بيتي يرجع إلى الأهمية النسبية للنشاطات الإنتاجية المرتبطة باستغلال الأرض. وأكثر تفصيلا من هذا، فإن ربط توافر الربح بتواجد أراض خصبة التربة، وكذا مدى قربها أو بعدها عن السوق، هي ظروف ملازمة له، وفي نفس الزمن يعبر عن تلك السببية التي شرحها بيتي عند تناوله "لمسألة الربح الفرقي"<sup>16</sup> التي تنتج بالدرجة الأولى عن عوامل عرضية، فمنحة الطبيعة تنبثق عنها ميزة إنتاجية فريدة وملكية فردية لما لها من تأثير متزايد على حوافز الملاك في الحصول على ربوع أكبر، وتتفق الأدبيات بأن الربح كدخل لا مناص عنه ضمن اختيارات وترتيب عناصر الثروة عند الفيزيوقراط، لأن سهولة الحصول عليه دون تكبد أي عناء أو جهد أو إنفاق؛ هي ليست مشتقة من توظيف كفاء للموارد المحتوية على توليفات معينة من كميات رأس المال والعمل، وبشكل أكثر فعالية مما يفعله الكثير من المنتجين.

وبالإضافة إلى ذلك، تصدق الاستنتاجات المماثلة بشأن تعقد الفائض عند بيتي الذي لا يخضع عنده لصيغ ومعادلات بسيطة توضح نصيب كل من الربح والربح فيه، أو بالأحرى تعطي نتائج قابلة

<sup>14</sup> سكينه بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006، الجزائر، ص 357-362. بتصرف

<sup>15</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول: الاقتصاد السياسي علم اجتماعي-تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاسكندرية، 1993، ص ص 136-137.

<sup>16</sup> محمد دويدار، نفس المرجع، ص 137.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

للقياس. فالربح عموماً له تبعات عميقة على عملية توزيع الدخل مما يجعله على نحو غير مقبول اجتماعياً. فهذا الطرح يميل إلى إيضاح نزعة وسيطرة الملاك على الفائض في ظل ضعف التنظيم والإشراف الزراعي، وعدم وجود معايير تبيّن كيفية توزيع الناتج. والدليل على ذلك، أن التحول صوب زراعة الأراضي الأقل خصوبة كان يؤدي دائماً إلى زيادة حجم الربح بمعدل أكبر من الربح الذي يجنيه المنظم.

### 2. الربح عند المدرسة الكلاسيكية

#### 1.2 الربح عند آدم سميث

لقد أخذ موضوع الربح قسطاً وافراً من الصفحات في كتاب آدم سميث المعروف بـ "التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، وباللغة الإنجليزية: **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations** سنة 1776م، فالفصل الحادي عشر منه، تمّ عنوانه باسم ربح الأرض **The rent of land** لما له من دلالة في وقت كانت الزراعة تحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية، معبرة في نفس السياق عن واقع مجحف عايشه مستأجرو الأراضي. ولقد استطاعت هذه الأفكار المتفرقة أن تولد انسجاماً في بناء نظرية الربح.

وينطلق آدم سميث من خلال محاولته لتحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي في حدود بحثه من ربح الأرض، حيث أشار إليه في بعض المواضع على أنه ثمن احتكار كونه أكثر من فائدة على رأس المال أو ربح معقول الذي أنفقه مالك الأرض عليها، فهو يطلب ربحاً حتى على الأرض غير المستصلحة على الرغم من أن عمليات الاستصلاح تتم في بعض الأحيان من رأسمال المستأجر. وعندما يحين موعد تجديد عقد الإيجار، فإن المالك يطلب عادة الزيادة نفسها وكأن الاستصلاح تم على نفقته. فمالك الأرض يبذل قصارى جهده في تحديد شروط عقد الإيجار حتى لا يترك للمستأجر أو المزارع أكثر من ذلك الجانب من الناتج الذي يكفيه للحصول على المال الذي يوفر به البذور، ويدفع به أجور العمال ويشترى به الماشية وأدوات فلاحية أخرى، ومن الواضح أن هذا هو أصغر نصيب يمكن للمستأجر أن يرضى به دون أن يخسر، فنادراً ما يترك الملاك نصيباً أكبر من ذلك<sup>17</sup>؛

<sup>17</sup> آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زين، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2008، ص

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وطالما أن رغبة الملاك كسائر الناس، فإنهم: "يجبون أن يحصدوا من حيث لم ييدروا"<sup>18</sup> لكي يزدادوا غنى، وطالما أن الأفراد المستأجرين للأراضي لا خيار لهم سوى الاستثمار في زراعتها، فالنتيجة المنطقية لذلك هي تحقيق مصلحة فردية لتحقيق بواعث شخصية، لكن دون مجاوزة حدود المصلحة العامة.

وقد يكون من المستحسن أن نذكر المثال الذي استدل به سميث في كتابه المشار إليه مسبقا وبالخرف الواحد: " ثمّة نوع من أعشاب البحر يسمى **kelp**، في حالة حرقه يستخرج من رماده ملح قوي، يستعمل في صناعة الزجاج، والصابون، وأغراض أخرى، حيث ينبت في مناطق عديدة من بريطانيا العظمى، ولاسيما في اسكتلندا، على تلك الصخور التي تقع داخل نطاق مياه المد، التي تغمرها المياه مرتين كل يوم، لهذا نتاجها لم تحسنه مهارة بشرية. ومع ذلك، فإن مالك الأرض المحيطة بالشاطئ الغني بتلك العشب، يطالب برّيع عنها بقدر ما يطالب برّيع عن حقوله المزروعة ذرة"<sup>19</sup>.

واستنادا إلى هذا المثال، فإن الرّيع هو عطاء الطبيعة للإنسان غير أن ثمنه مرتفع مقارنة مع ما يستطيع المستأجر دفعه لقاء استفادته من الأرض. فالقضية عند آدام سميث هي: كيف يحصل ملاك الأراضي على أكبر قدر من الكسب على حساب الآخرين، أو كيف يقطع المالك لنفسه حصة أكبر من مردود الأرض التي أجزها. وبذلك من الضروري أن نحيط بمقصود رّيع الأرض على نحو دقيق، وما يرد عليه من ضوابط، فالرّيع هنا لا يعدو أن يكون ثمننا "مدفوعا لقاء استعمال الأرض سعرا احتكاريًا **monopoly price**، حيث لا يتناسب أبدا مع ما قد يكون مالك الأرض قد أنفقه بخصوص استصلاح الأرض، أو مع ما يستطيع استرداده، بل مع ما يكون في مقدور المزارع أن يعطيه"<sup>20</sup>.

والحق أن عمليات احتكار الأراضي تؤدي إلى توليد دخل للملاك العقاريين دون جهد أو عبء. فقيمة الرّيع لا تتحدد بما بذل فيها من العمل، وإنما تأخذ في الاعتبار ما يقدمه المستأجر للمالك.

---

<sup>18</sup> هذه العبارة تناقلتها العديد من المؤلفات عند دراستها لظاهرة الرّيع الاقتصادي، وهي ترجمة حرفية لما أطلقه آدام سميث منذ 1817م في حق بعض ملاك الأراضي، حين قال: - the landlord's, like all other men, love to reap where they never sowed، وللمزيد من المعلومات أنظر:

Smith , A., An Inquiry into The Nature and Causes of the wealth of Nations, London,1776. P74.

<sup>19</sup> آدام سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زين، نفس المرجع، ص212.

<sup>20</sup> آدام سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زين، نفس المرجع، ص213.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

واعتبر سميث بأن سلوك البحث عن ريع الأرض كان أكثر انتشاراً من سلوك البحث عن الريح في المجتمعات الرأسمالية التي تفرّ بالملكية الخاصة وتبعاتها من قهر وتفاوت في الدخول. وقد ظل الاهتمام والبحث عن مصدر الريح والرغبة في تحقيق المصلحة الشخصية اتجاهاً شاغلاً للرأسماليين لفترة طويلة، أين وجدوا هذا المصدر في الأرض، لهذا نجد تعبير الريح استخدم للإشارة إلى دخول الملاك وليس إلى تراكم رأس المال، لأن الريح يدخل ضمن الأعمال غير المنتجة، ومن ناحية أخرى يمكن الملاك من استغلال طاقات أفراد المجتمع. فنمو الزراعة في إنجلترا في القرن الثامن عشر قد اقترن بهذا السند الفلسفي. فالريح كان نظاماً غالباً في تسيير أمور الزراعة، وأفضلية هذا النظام كانت تتوقف على عدد من الملبسات ككفاءة النظام الطبيعي والظروف المناسبة، ويظهر ذلك في أشكال احتكار الأراضي. ومن المفيد التنبيه بأن البحث عن الريح، يؤدي إلى دراسة موضوعات كالعمل والثروة.

وفيما عدا ذلك، عمل آدم سميث على دراسة محصول الأرض الأكفأ الذي يمكن من دفع الريح دائماً، و محصول الأرض الذي يمكن أحياناً من دفع الريح وأحياناً لا يمكن من دفعه. ولهذه الأسباب اعتبر سميث "بأن الريح يدخل في تركيب سعر السلع بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح هو سبب ارتفاع السعر أو انخفاضه، أما ارتفاع سعر الريح أو تدنيه فهو نتيجة لذلك"<sup>21</sup>. ومنه يكون سميث قد عمل على إيضاح العلاقة العكسية التي تربط بين الأجر والريح، فإذا زاد الأجر قلّ الريح والعكس صحيح. وانتهى سميث بأن ريع الأرض وتفاوتته لا يرجع بالدرجة الأولى إلى تفاوت خصوبتها، بل يمكن نسبه إلى اختلاف موقعها، فالأرض الواقعة قرب المدن تعطي ريعاً أكثر من أرض خصبة بعيدة عن الحضر. ومنه لا بد من أن ترتفع كلفة محاصيل الأرض لاحتوائها مصاريف النقل إلى السوق، مما يؤدي بمقدار ربح المستأجر وريعي المالك نحو الانخفاض<sup>22</sup>.

ولعل من أبرز الأعمال الرائدة في معالجة مسألة الريح لدى النظرية الاقتصادية-خلال القرن العشرين-، والتي أخذت من منطلقات آ. سميث الكلاسيكية في هذا المجال كسند نظري، هو عمل كل من بول سامويلسون ونورد هاوس المتمثل في كتابهما الموسوم بعنوان -الاقتصاد- ( الطبعة الأولى سنة 1948م) الذي عملا فيه على تقديم تقويم نظري لمقاربة الريح أو الإيجار- وعلاقته بالأرض، فقد اعتبروا

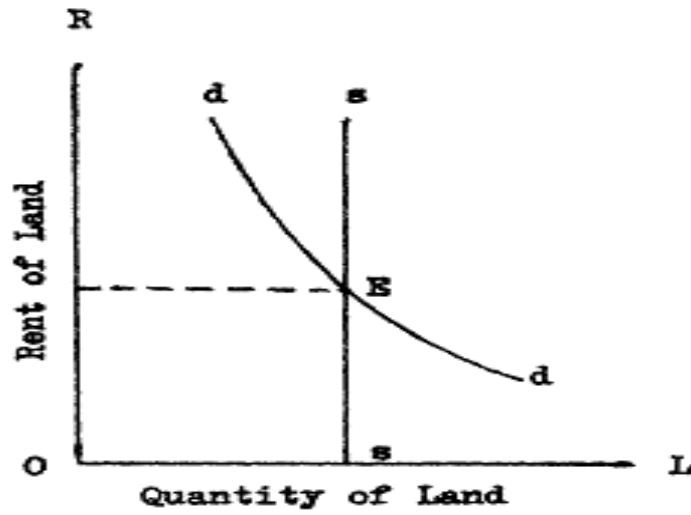
<sup>21</sup> Smith, A, ibid,P125.

<sup>22</sup> Smith, A, ibid,P126.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الأرض كعامل حاسم من بين عوامل الإنتاج، فالأرض بنظرهما إما تستخدم بشكل أساسي في الزراعة أو تستخدم لبناء المساكن والمتاجر، وبذلك هي تختلف عن العمالة والسلع الرأسمالية، لأنه ليس بالإمكان زيادة عرضها كنتيجة لهبوط أو صعود السعر. ومن ثم السعر الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي لفترة محددة يسمى بالريع الاقتصادي البحت **prure rent economic**، وبعبارة أخرى الإيجار هو كل ما يدفع مقابل استخدام عوامل إنتاجية ثابتة العرض<sup>23</sup>.

الشكل رقم (1-01): تحديد الريع في ظل المنافسة



المصدر: Eli Ophek, Ibid, p307.

ويعطي الشكل رقم (1-01) تصورا مهما حول منحنى عرض الأرض الذي يأخذ شكلا عموديا- لانعدام مرونته بسبب ثبات معروض الأرض الذي لا يتغير- حيث تمثل E نقطة تقاطع بين منحنيات العرض ss والطلب dd في السوق، فهذه النقطة تمثل سعر التوازن الذي تتحدد عنده قيمة ريع الأرض. إذ ارتفاع الإيجار فوق مستوى سعر التوازن، يجعل كمية الأرض المطلوبة أقل من الكمية التي يمكن عرضها. وحتى يتمكن بعض الملاك من تأجير أراضيهم على وقع المنافسة التي تجمعهم، فإنه ينبغي عليهم عرضها بسعر أقل، وهو الأمر الذي يسهم مباشرة في انخفاض مقدار الإيجار. غير أن هذا الوضع لن يلبث طويلا، وذلك عند وجود المزيد من الطلب على الأرض لاسيما في ظل بقاء معطيات عرض الأرض على حالها. وبالتالي المنافسة تفرض تعديلا ينتهي برفع السعر نحو المستوى

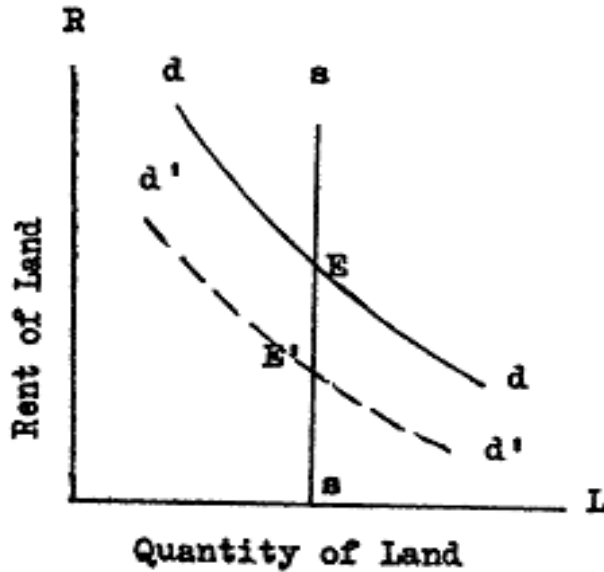
<sup>23</sup> بول أ سامويلسون. ويليام د نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة الطبعة الخامسة عشرة- من طرف هشام عبدالله، دار الأهلية للنشر والتوزيع-عمان، 2001م، ص ص276-277.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التوازي. وبالإضافة إلى تأثير عامل السعر على حجم الإيجار، فإن المواقع الجيدة لكسب الربح تبقى تلك المناطق الحضرية والمناطق الخصبة أو تلك المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، غير أنه ما يثير تعجب البعض هو حصول أصحاب الأراضي على زيادات لم يكسبونها بجهدهم.<sup>24</sup>

وعلى نفس شاكلة التحليل السابق، تم افتراض: بأن الحكومة قد فرضت ضريبة قدرها 50% على ربح الأراضي العامة، فالضريبة في هذا الموضع لا تقود إلى أي تشوه اقتصادي أو عدم كفاءة، لأنها لا تؤثر ولا تغير من السلوك الاقتصادي لأصحاب العلاقة؛ سواء من سلوك الطالبين لأن السعر لم يتغير، أو من سلوك العارضين كون الكمية المعروضة ثابتة.<sup>25</sup>

الشكل رقم (01-2): أثر فرض ضريبة 50% على ربح الأرض.



المصدر: Eli Ophek, Ibid, p308.

ومن خلال الشكل أعلاه، فإن E (سعر الإيجار + مقدار الضريبة) تمثل نقطة التوازن في السوق الأصلية، التي لم تتأثر بالضريبة، لكن عبئها يقع كله على كاهل مالكي عوامل الإنتاج بسبب طبيعة عرضها غير المرن. فبمجرد ما تأخذ الحكومة حصتها البالغة 50% من الإيجار، فإن الأثر سيكون طبق الأصل عن سابقه، مما يسفر عن انتقال منحنى الطلب على الأراضي نحو اليمين (أي من dd إلى d'd') نقطة توازن جديدة عند النقطة E'. وعليه يفضي الأثر الناتج من فرض الضريبة على كميات

<sup>24</sup> Eli Ophek, On Samuelson's Analysis of Land Rent, The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 32, No. 3, 1973, PP306-307.

<sup>25</sup> بول أ سامويلسون. ويليام د نورد هاوس، مرجع سابق، ص 278. بتصرف

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الأرض الثابتة إلى نتيجتين: الأولى تضمن بقاء الأسعار التي يدفعها مستخدم الأرض ثابتة عند النقطة E، والثانية تكشف عن تراجع الإيجار الذي يحصل عليه مالك الأرض بمقدار EE'. وفي هذه الحالة، لا ريب في "تدمير الملاك من هذه الضريبة خصوصا في ظل المنافسة التامة التي تثبط أي فعل يمكنهم القيام به، كونهم لا يستطيعون تغيير العرض الكلي للأرض، وبالتالي لا بد من تشغيل الأرض مقابل أي شيء يمكن الحصول عليه، فنصف رغيف أفضل من لا شيء"<sup>26</sup>.

### 2.2 الربيع عند دافيد ريكاردو

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز ممثلي المدرسة التقليدية الإنجليزية L'école classique الذين اهتموا بدراسة نظرية توزيع الناتج في المجتمع، وعلى وجه الخصوص نظريته إلى الربيع<sup>27</sup> Rent في مؤلفه المعروف بمبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817م المتكون من 32 فصل، وذلك في فصليه الثاني والثالث، ومنه يكون قد فتح بابا لمناقشة هذا الموضوع الحيوي منذ أوائل القرن التاسع عشر.

ويستند التحليل الاقتصادي لريكاردو على عدد من الفروض المقبولة المبنية على نظام الملكية وبخاصة الملكية العقارية، والتي بموجبها توارت اليد الخفية- ولم يعد الانسجام بين المصالح هو الأساس، بل حل محل التنظيم الاجتماعي، لأن ثمة هناك تعارض بين مصلحة المستأجرين ومصالح أصحاب الأراضي الذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، خاصة تحت ضغط النزوح نحو زراعة الأراضي الأقل جودة. ولقد لاحظ ريكاردو بأن الحروب وتزايد الكثافة السكانية قد تفضي إلى زيادة الطلب سواء على المواد الغذائية أو المعادن، مما يجعل أثمانها تؤول إلى الارتفاع، وذلك على النحو الذي يمكن الملاك بأن يتقاضوا ريوعا كبيرة، من ذلك بدأت الأنظار تتجه أكثر إلى ملاك الأراضي والمناجم.

<sup>26</sup> Eli Ophek, Ibid, p308.

<sup>27</sup> \*يطلق على مصطلح الربيع في اللغة الإنجليزية تسمية **Rent**، بينما في اللغة الفرنسية تستعمل كلمة **Rente** أو **Fermage** أو عبارة **le profit des fonds de terre**، وهي ترجمة أكثر دلالة في مدونة المصطلحات العلمية الشارحة لتعبير كلمة **Rent**، فقد تناولها الكثير من الكتاب الفرنسيين على هذا الشكل مثل جان باتيست ساي و **A.Fonteyraud**، **F.Solano** عند ترجمتهم لكتاب ديفيد ريكاردو الموسوم بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وللمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر إلى:

David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt (1817) Traduit en français par Francisco Solano Constancio et Alcide Fonteyraud en 1847 sur le texte de la 3e édition anglaise de 1821. Collection: Oeuvres complètes de David Ricardo, volume 1, paris, p35.

## 1.2.2 ريع الأرض

لقد قدّم ريكاردو مفهوماً مبسطاً حول ريع الأرض، حين أشار إليه بأنه " ذلك الجزء من محصول الأرض، الذي يدفع إلى مالكيها مقابل استخدام قواها الأصلية الطبيعية التي لا تهلك"<sup>28</sup>، وهنا أقرّ ريكاردو بأن السبب الوحيد الذي من أجله ينشأ تفاوت الريع هو اختلاف الأرض من حيث الخصوبة؛ فقد صنفها إلى ثلاثة أنواع: أرض خصبة من الدرجة الأولى ( خصبة جداً)، وأرض خصبة من الدرجة الثانية ( متوسطة الخصوبة )، وأرض خصبة من الدرجة الثالثة ( الأقل خصوبة ). ولتوضيح الفكرة، فإن ريكاردو افترض وجود بلد جديد به أراضي عذراء، تستخدم فيها نفس كميات رأس المال والعمل، بحيث يكون من الطبيعي أن يتجه أفرادها إلى زراعة الأراضي الأكثر خصوبة **Fertile land**. ومع افتراض أن وحدة مساحة تلك الأرض تدرّ بـ100 وحدة (أرباع **Quarters** ) من القمح. فإن الفائدة على رأس المال ستطور. وبتزايد عدد السكان سيرتفع الطلب على القمح، ويكون لزاماً على الأفراد التوجه نحو زراعة الأرض رقم 02 الأقل خصوبة من القطعة الأولى التي تغلّ 90 وحدة من القمح. وفي هذه الحالة، سنكون أمام معدّلين أو خيارين لتقدير عوائد رأس المال الزراعي: فالمالك أو أي شخص آخر الذي يزرع قطعة الأرض رقم 01 سيحني ريعاً قدره 10 وحدات من القمح، وطالما أن زارع قطعة الأرض رقم 02 سيحصد منها نفس النتيجة باستثماره لرأس ماله، سواء إذا زرع قطعة الأرض الأولى الأكثر خصوبة مع دفع 10 وحدات من القمح لمالكها، أو استمر في زرع الأرض رقم 02 دون دفع الإيجار<sup>29</sup>، ومن ثمة يتوضح لنا بأن الضغط على مساحة الأرض قد تسبب في ظهور ريع لقطعة الأرض الأولى دون أن يبذل مالك الأرض **Proprietor of the land** أي جهد، وبالتالي تصبح قطعة الأرض الثانية غير ريعية.

ونفس الشيء، يحدث عند بقاء منحى الطلب على القمح في ارتفاع متزايد، فيكون وجوباً على المزارع أو السكان التوجه نحو زراعة قطعة الأرض الثالثة التي تقل خصوبتها عن القطعتين السابقتين، والتي تنتج 80 وحدة من القمح، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى: زيادة ريع قطعة الأرض الأولى إلى 20 وحدة وإلى ظهور ريع لقطعة الأرض الثانية قدره 10 وحدات من القمح، وبالمقابل تزرع قطعة

<sup>28</sup> David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, London, 1817, Préface, p39.

<sup>29</sup> David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ibid, pp41-42.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الأرض الثالثة دون دفع أي إيجار **Paying no rent**.<sup>30</sup> ومن ذلك أراد ريكاردو بتطبيقه لأفكاره في القيمة والتوزيع، أن يبين تحت أية شروط يتجه الربح إلى الارتفاع خاصة وأنه عنصر مستبعد في تكوين القيمة.

وأسهل طريقة لفهم تحليل ريكاردو لظاهرة الربح وحسابه هي تناول مرة أخرى أحد الأمثلة العددية التي استخدمها في ذلك، فقد افترض هناك أربعة أجزاء من رأس المال التي تنتج على التوالي: 100، 90، 80، 70 في أراضي تختلف درجة خصوبتها، وتوظف فيها نفس كميات عناصر الإنتاج، مما يجعل تكاليفها ثابتة ومقدرة بـ70. بينما الربح المتأتي من زراعة هذه الأراضي هو 60 كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (1-01): تقدير ربح الأرض بحسب الخصوبة

درجة الخصوبة	الناتج	التكاليف	الربح
01	100	70	30
02	90	70	20
03	80	70	10
04	70	70	00
/	340	280	60

المصدر: من إعداد الباحث، وذلك استنادا إلى الأرقام الواردة في المرجع التالي:

David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ibid, p48.

وانطلاقا من معطيات الجدول رقم (1-01):<sup>31</sup> فإن الربح يشكل فائضا فوق التكاليف الضرورية لإنتاج المحصول، والتي تمثل الإنفاق على رأس المال والعمل والخبرة، فالأرض الأولى يزيد فيها الناتج عن التكاليف بـ30، ولكن هذا الفائض يقل بقلة الخصوبة، فالأرض الثانية تحصل على فائض قدره 20، والأرض الثالثة تعرف أيضا فائضا بـ 10، بينما الأرض الرابعة لا تحصل على أي فائض، لأن ناتجها يتساوى مع حجم التكاليف المنفق عليها، فهذه الأرض يطلق عليها تسمية الأرض الحدية. ومن ذلك نجد أن اختلاف الخصوبة يؤدي إلى اختلاف حجم الفائض الذي يطلق على الربح. ومع إدخال بعض

<sup>30</sup> David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ibid, p42.

<sup>31</sup> David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ibid, pp48-49. بتصرف.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التحسينات على الأراضي، من خلال استعمال أفضل الأسمدة وأرقى الأدوات الزراعية، فإن القوى الإنتاجية ستنمو بالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج، وهنا ريكاردو أخذ بالكميات المنتجة ( بالوحدات) التالية: 125، 115، 105، 95، بدلا من 100، 90، 80، 70، وبتكاليف ثابتة تقدر بـ95. وعلى الرغم من زيادة كمية الإنتاج بـ 25 وحدة على مستوى كل الأراضي وزيادة الإنفاق بنفس الدرجة، وارتفاع مستوى الطلب إلى 440 وحدة، إلا أن مستوى الربح بقي ثابتا عند 60. وفي نفس الاتجاه، درس ريكاردو حالة أخرى متعلقة بزيادة الإنتاج دون أن يصحبها زيادة في الطلب، وهو السبب الذي دعا إلى عدم تكريس المزيد من كميات رأس المال في الأراضي، من خلال الاستغناء على قطعة الأرض الرابعة مع سحب جزء من رأس المال، فهذه الشروط ساهمت في تحديد الكميات المنتجة بـ: 125، 115، 105 وتقدير تكاليفها بـ105 بدلا من 95، وهو الأمر الذي أسهم في انخفاض قيمة الربح، الذي قدر بـ 30.

ومن خلال الأمثلة التي تم الاستشهاد بها في شرح طبيعية الربح وأسباب تفاوته، يتضح بأنه الأساس الذي انطلقت منه النظرية الاقتصادية في تحليل مصادر الدخل بالنسبة للملاك العقاريين. فريكاردو لم يخرج عن هذا التصور بحصره لجزئيات متباينة لمضامين الربح، لاسيما عندما أخذ عنده معنى فرقا، الذي يكون نتاجا للفروقات بين خصوبة الأراضي، فهو ليس هبة من الطبيعة ولكن نتيجة لشحها أو ندرتها<sup>32</sup>، خاصة وأنه يقوم على قانون الغلة المتناقصة. فالأراضي الأكثر خصوبة، كانت أولى الأراضي التي جرى استخدامها، والتي كان ريعها متميزا بالارتفاع وفقا لظروف الإنتاج فيها، غير أن التوجه نحو زراعة الأراضي ذات النوعية المتدنية **Land of a worse quality**، كان بسبب تزايد عدد السكان بوتيرة متسارعة.

وعلى ذلك، فإن فكرة الربح وتعبئته قد تناولتها العديد من الدراسات الاقتصادية بشكل مستفيض، وعلى وجه الحصر، نذكر منها الدراسة التي قدمها كل من **Henry C. Taylor** بعنوان "الربح التفاضلي للأراضي المزروعة" - **The Differential Rent of Farm Land** - سنة 1903م. هذه الورقة البحثية لم تأخذ بعين الاعتبار الفروقات في الإنتاجية كمقياس للربح الفرقي بقدر ما أعطت الأولوية

<sup>32</sup> زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

لاختلاف الأراضي من حيث التصنيف، فقد اعتمدت بالتحليل الطريقة التي تؤثر فيها الاختلافات الحاصلة في درجة الكفاءة (تتعلق بممارسات المزارعين) والكثافة (تخص الزراعة) على مبلغ الربح الذي يدفع كمقابل عن استخدام الأراضي. فربح أي قطعة أرض يمثل ذلك الفرق بين الناتج السنوي وأقل عائد متأتي من إنتاجية الأراضي المزروعة، علماً أن هذا الفائض يوجه لنفس السوق - التي تخضع لشروط المنافسة الكاملة- تحت فرضية استعمال نفس كميات العمل ورأس المال.<sup>33</sup> ولقد ارتكزت دراسة تايلور وهنري للربح الفرقي على الفرضيات المذكورة أدناه:<sup>34</sup>

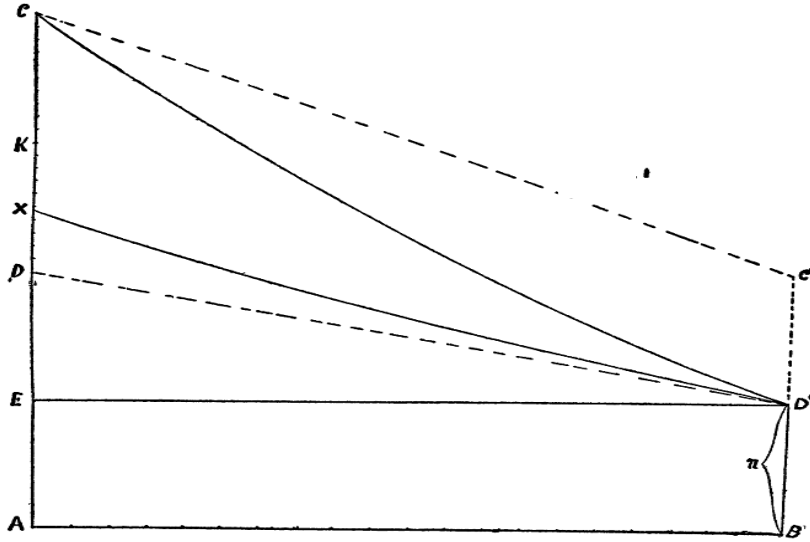
- ✓ الأرض عامل ضروري في الإنتاج، فهي لا غنى عنها عند تلبية وإشباع فائض الطلب على بعض المنتجات الزراعية كالذرة،
- ✓ إنتاجية الأراضي تختلف باختلاف رتبها عبر مسار ممتد من A إلى B، فالأرض التي توضع في الرتبة A، فإن إنتاجيتها تمثل ضعف إنتاجية الأرض من الرتبة B، ومن ثم تكون الأراضي الأخرى إما أكثر إنتاجية من الأرض -رتبة B- أو أقل إنتاجية من الأرض -رتبة A-،
- ✓ تتاح فرص المنافسة لجميع المزارعين بخصوص استخدام الأراضي الزراعية، وذلك في وقت معين، أين تختلف فيه الكفاءة من C إلى D، فالمزارع الذي يصنف في الدرجة C يعني بأنه قد حصل على كفاءة عالية التي تمثل ضعف الكفاءة التي يحصل عليها المزارع عندما يصنف في الدرجة D، وبالتالي يتم تصنيف المزارعين الآخرين وفقاً لعنصر الكفاءة من C إلى D. وأكثر تفصيلاً، فإن المزارع الذي يمتلك الدرجة C من الكفاءة بوسعه أن ينتج ضعف ما ينتجه المزارع المصنف في الدرجة D (أنظر إلى الشكل رقم (01-3))، ويطلق على هذا النوع من المزارعين تسمية المزارع الحدي **the marginal farmer** لأن دخله في كلا الحالات لن يرتقي فوق مستوى الكفاف الذي يضمن له فقط الحد الأدنى من المستوى المعيشي مع إمكانية استرجاعه للتكاليف التي أنفقها في سبيل شراء البذور وتحسين الأرض وزراعتها.

<sup>33</sup> Henry C. Taylor, The Differential Rent of Farm Land, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 17, No. 4, 1903, PP598-599.

<sup>34</sup> Henry C. Taylor, Ibid, PP601-602. بتصرف.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (3-01): تأثير اختلافات عنصر الكفاءة والكثافة وتصنيف الأراضي على الربح



Source : Henry C. Taylor, The Differential Rent of Farm Land, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 17, No. 4, 1903, P601

وبالنظر إلى الحثيات التي تخص اختلاف الأراضي من حيث الرتبة، نجد بأن الأرض A إنتاجها يمثل ضعف ما تنتجه الأراضي الحدية-أي الأراضي المصنفة في الرتبة B- وذلك على الرغم من تخصيص نفس المقدار من الإنفاق، مما يجعل مزارعي الأرض A على أهبة الاستعداد لدفع الربح. ومن خلال الشكل رقم (3-01)، فإن المزارع ذو الكفاءة D يقدم إنتاجاً حدياً في الأرض B، الذي قيمته تتحدد عند  $n$  (الممثل في الخط  $BD'$ )، ونفس الإنتاج في الأرض A تقدر قيمته بـ  $2n$  (الممثل في الخط  $AD$ )، في حين الربح الواجب دفعه لقاء استعمال الأرض A يكون مقداره  $n$  (الممثل بالخط  $ED$ ). ومادام أن الإنتاج الذي يقدمه المزارع C، هو ذو نوعية جيدة حيث يقدر بضعف ما ينتجه المزارع الحدي، فإن قيمته تتحدد عند  $2n$  (الممثل بالخط  $BC'$ ) في الأرض B، وبـ  $4n$  في الأرض A (الممثل بالخط  $AC$ ). وهكذا، فإن المزارع C قادر على كسب ناتج إضافي بقيمة  $n$  (الممثل بالخط  $D'C'$ ) في الأرض B، ونفس الناتج تتحدد قيمته في الأرض A عند  $2n$  (الممثل في الخط  $DC$ )، وهو مستوى أعلى مما ينتجه المزارع D. وفي هذه الحالة، يكون المزارع C غير قادر على المنافسة عند زراعته للأرض B، وذلك حتى يرتفع ربح الأرض A بما يكفي لاستيعاب نصف قيمة الناتج الإضافي، أين يصبح ربحه الشخصي **personal profit** نفسه عند زراعة أي قطعة من الأرض. ولكي يرتفع الربح إلى مستوى  $2n$  في الأرض A (أي عندما يصل إلى النقطة K في الشكل رقم

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

(3-01) - يقاس بالخط  $EK$  -، فلا بد من الربح الشخصي الذي يكسبه المزارع  $C$  في هذه الأرض أن يكون أكبر من الربح الذي يجنيه من زراعته للأرض  $B$ .<sup>35</sup>

وزيادة على ما ينتج عند ارتفاع الربح التفاضلي إلى مستوى  $2n$  ( أي عند النقطة  $K$  )، فإن الربح الشخصي للمزارع  $C$  ( الممثل بالخط  $KC$  ) سيكون نفسه الربح المكتسب في الأرض  $B$  ( الممثل بالخط  $D'C$  )، الذي تقدر قيمته بـ  $n$  في كلا الحالتين. ومع ذلك، فإن المزارع  $C$  سيدفع ريعا قيمته  $2n$  عن استغلاله للأرض  $A$ ، وكما أن المزارع  $D$  هو الآخر يدفع ريعا عن استخدامه للأرض الحدية **marginal land**، قيمته  $n$ ، وقد يدفع أكثر عند زراعته للأرض  $A$ . والسبب يكمن في أن الربح الفرقي لا يقل عن  $n$  في الأرض  $A$  ( الذي يقاس بالخط  $ED$  )، وبالتالي المزارع  $D$  سيدفع ريعا معتبرا عند استخدام هذا الصنف من الأراضي، ولكن دون أن يتجاوز عتبة  $2n$  ( التي يتم قياسها بالخط  $EK$  ). وعلى العكس من هذا، فإن المزارع  $C$  يميل إلى تفضيل استخدام الأراضي الحدية التي لا يترتب عنها أي ربح اقتصادي أو تكاليف.<sup>36</sup>

وفضلا عن الربوع<sup>37</sup> التي سيدفعها كل مزارع عند اختياره للأرض التي تتناسب رتبها مع درجة كفاءته، سيستفيد كل واحد منهم من أفضل ميزة تنافسية، وبهذه الطريقة يكون التنافس لاسيما على

<sup>35</sup> Henry C. Taylor, Ibid, PP601-602.

<sup>36</sup> Henry C. Taylor, Ibid, PP602-603.

<sup>37</sup> يعدّ هنري جورج ( 1839-1897 ) من أبرز علماء الاجتماع في الولايات الأمريكية المتحدة، ومن الذين اقتبسوا فكرة الربح الريكاردوي وجعلوها إحدى منطلقاتهم العلمية، المتمثلة خصوصا في كتابه المعروف بتسمية " **Progress and Poverty** " التقدم والفقر الذي نشر عام 1879م، أين عرض فيه تحليلا وافيا لتبعات التوزيع غير العادل للثروة - **unequal distribution of wealth** - من بؤس وفقير وتمييز، معترفا عقب ذلك بحقيقة ملاك الأراضي على أنهم يحصلون على عوائد كبيرة أو على ربوع مكتسبة على حساب عوامل إنتاجية أخرى كالعمل ورأس المال. وهنا باختصار، هنري اعتبر الربح: بأنه نصيب من الثروة حيث يمنح للمالك نظير تمتعه بالحق الحصري في استعمال قدرات الطبيعة، فهذه القدرة تنتج ريعا يمثل قيمة إيجار الأرض، وأن هذا الربح لا ينشأ من إنتاجية أو فائدة الأرض، بل هو ثمن إحتكار تحدته الملكية الفردية لعناصر الطبيعة، مع استبعاد جهود الإنسان. وفي النهاية، أقر هنري بأن استنتاجات ريكاردو النظرية بأنها منطقية، مع تقبله لمقترحاته المتعلقة بفكرة الربح - على أنه ذلك الفائض الفرقي -، وأن العمل هو أساس القيمة، وأن الأسعار تتحدد بناء على الهوامش، وأن الربح هو زيادة غير مستحقة على الرغم من أنه جزء مهم في معادلة الناتج ( الناتج = الربح + الأجر + الفائدة ). وللمزيد من المعلومات انظر إلى:

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

استخدام أفضل الاراضي كحجة مقنعة في تفسير أسباب ارتفاع الربح، فالمزارع الذي يتمتع بكفاءة أقل، فمن الأفضل له أن ينشط في الأراضي الحدية. وعلى النقيض من ذلك، فإن من مصلحة المزارع الكفاء خدمة الأراضي الأكثر إنتاجية بالطريقة التي تعزز قدرته المالية والتفاوضية عند تحديد عقود إيجار هذه الأراضي. ومن ثم نصل إلى تحليل علاقة ترابطية قوية مفادها أن تحصيل الأرباح الشخصية مرتبط بشدة بعنصر الكفاءة العالية، لهذا الأمر يكون الربح التفاضلي أكبر من فروقات الإنتاجية، التي تتجلى بمجرد قياس قيمة إنتاج الأرض الحدية.

وفي هذا الصدد حاول كل من هنري وتايلور من خلال الشكل رقم (01-3) توضيح الأثر الاقتصادي من جراء التطبيق الكثيف لمفهوم الكفاءة الإنتاجية، والتي تم قياسها بالمنطقة  $ACD'B$ ، فتحليل هذا الأثر يقتضي أولاً تحديد كفاءة المزارعين ثم البحث عن العوامل الأخرى التي تؤثر على الإنتاجية (اختلاف درجة الخصوبة). وبالعودة إلى الشكل البياني السابق، نلاحظ بأن الخط  $CD'$  ليس بخط مستقيم، لأن المسافة التي تربط بين  $AB$  تم تحديدها بواسطة حاصل الضرب للإنتاجية والكفاءة، حيث يسفر عن هذا الحاصل في حالة انخفاضه عن واقع انتقالي تدريجي -بمعنى التحول من زراعة الأراضي الأكثر إنتاجية إلى زراعة الأراضي الحدية-، فهذه التغيرات هي مقرونة بتصنيفات الأراضي طبقاً لدرجة كفاءة المزارعين، فهذا الأمر من شأنه أن يجعل منحنى الإنتاج أكثر انتظاماً. فالخط  $XD'$  سمي بمنحنى الربح تميزاً له عن منحنى الإنتاج  $CD'$ ، وكذا من أجل شرح الكيفية التي يرتفع بها مستوى الربح فوق الخط  $DD'$ ، أي عندما تكون النقطة  $X$  محصورة بين  $K$  و  $D$ . وبالتالي تصبح المنطقة  $EDD'$  تمثل قيمة الربح التفاضلي التي تفرض توفر درجة متساوية من الكفاءة لدى جميع المزارعين، بينما المنطقة  $DXD'$  فهي تمثل فرقا إضافيا ينشأ من التغيرات الحاصلة في كفاءة المزارعين. وفي الأخير، انتهت هذه الدراسة إلى اعتبار هاتين المنطقتين كمنطقة واحدة، وبل أكثر من ذلك، كونها تعكس القيمة الإجمالية للربح التفاضلي وفق الشروط المنصوص عليها آنفاً، وأما الفائض المتبقي فهو يذهب إلى المزارعين في شكل أرباح شخصية تبعا لنسبية درجة الكفاءة، حيث يمثل بالمنطقة  $XKCD'$ .<sup>38</sup> وعليه مقارنة الربح في أهميتها النظرية تجاوز نطاق زراعة الأراضي إلى استخدام موارد أخرى كالمناجم.

<sup>38</sup> بتصرف. Henry C. Taylor, Ibid, PP603-604.

## 2.2.2 ريع المناجم

لقد اعتبر ريكاردو ريع المناجم **Rent of mines** كريع الأرض، ففي كلتا الحالتين يستفيد المالك من مدفوعات الإيجار، لأن القاعدة العامة المحددة لقيمة منتجات الزراعة والمواد المصنعة هي نفسها التي تطبق على المعادن. فقيمة منتج المناجم هي مستقلة في تركيبها وتحديدتها عن معدلات الربح والأجور وغيرها من الدخول، بل تتأثر بكميات العمل الإجمالية المطلوبة في استخراج المعدن وبتكاليف حملها إلى السوق. وبافتراض أن هناك وفرة في المناجم، مع وجود إمكانية لاستغلالها من أي طرف، فإنها تصبح غير نادرة وقليلة العطاء، بمعنى تتضاءل فيها فرص الحصول على الربح. وعلى الرغم من استخدام المناجم لنفس كميات العمل إلا أن تنوعها واختلافها يبقى سببا مقبولا في تباين النتائج، فالمناجم ليست على نفس الدرجة، ولا تدرّ كمية واحدة من الناتج. فعلى سبيل المثال: العوائد المحصل عليها من استثمار رأسمال في منجم شحيح المعادن، لا تكفي حتى لتغطية أعباء بعض ضروريات (كملابس العمل والغذاء) العمال الذين يمارسون نشاطات التدخل والتنفيذ في هذا المنجم. وفي بعض الأحيان تراكم هذه العوائد لا يصل في أحسن الظروف إلى مقدار الربح الواجب دفعه للمالك-الحكومة-. فدفعات الإيجار هي واجبة الدفع إلى أصحابها نظير استخدام خدمات المناجم سواء كانت فقيرة أو كثيفة المعادن، وهو المبدأ نفسه بالضبط الذي تم العمل به عند استئجار الأراضي.<sup>39</sup>

ومن جهة أخرى، يرجح ريكاردو اختلاف ريع المعادن إلى اختلاف المناجم والأدوات والسلع المدرجة في عملية استخراج واستغلال المعدن، فعند اكتشاف مناجم جديدة ذات إنتاجية عالية، فإن تكاليفها ستكون متدنية وتعطي مستثمريها ريعا منجميا إضافيا يشبه إلى حد كبير الربح الفرقي، بشرط أن تستعمل نفس كميات العمل مع توفير وسائل النقل. وبالتالي، عندما تسهل عملية استخراج المعدن من المنجم، فإن قيمته التبادلية ستتنخفض، ومقايضته ستكون بكميات أقل من السلع الأخرى. والعكس صحيح، أما إذا أصبحت صعوبة الحصول على المعدن في غاية من التعقيد بسبب الحاجة إلى تشغيل المنجم على عمق أكبر، فإن سعر المعدن سيميل نحو الارتفاع لزيادة تكاليف الاستخراج، ولا بد عندئذ للفائض الذي يستمد منه المستغل للمنجم وريحه والمالك ريعه من أن ينقص، غير أن نسبة الأرباح في هذه المناجم تكون أعلى إجمالا. وهنا استدل ريكاردو بأثر اكتشاف أمريكا لمناجمها الغنية

<sup>39</sup> David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ibid, p 51.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

على السعر الطبيعي للمعادن.<sup>40</sup> وبهذا النمط، فإن الربح الريكاردي\*<sup>41</sup> ينطبق على مميزات الموقع وغيرها من العوامل الطبيعية، فربح الأراضي الزراعية يختلف باختلاف خصوبتها، وربح المناجم يختلف باختلاف المناجم من حيث نوعية المعادن ووفرتها وسهولة الحصول عليها.

### 3.2 الربح عند مالتس

لقد قدم روبرت مالتس ( 1777-1834): تفسيراً لظاهرة الربح يختلف عن تفسير ريكاردو، حيث اعتبر مالتس بأن الربح لا يرجع بالدرجة الأولى إلى الندرة scarcity بقدر ما يرجع إلى فضل الطبيعة وهباتها المجانية، ومع هذه الوفرة سيكون هناك المزيد من الطلب من طرف الناس حول ضروريات الحياة، مما يؤدي إلى رفع قيمة الثمن المدفوع لقاء الحصول على الطعام، مع العلم أن الثمن المسدد يفوق مستوى تكاليف إنتاجه، ومن ثم الفرق بين سعر البيع وتكاليف الإنتاج يشكل فائضاً، فهذا الفائض المتبقي surplus Residual يسمى ريعاً. فمالتس عند دراسته لظاهرة تزايد عدد سكان وعلاقتها بنمو الطلب، بحث أيضاً في مسببات الربح، فقد انتهى بأن الربح لا يدرج ضمن العوامل التي تؤثر في جهاز الثمن بل هو نتيجة لتغير الثمن، وأن ارتفاع أسعار المنتجات يعود إلى ثلاثة عوامل<sup>42</sup>:

- ✓ أولاً: أن نتاج الأرض يعدّ من ضروريات الحياة، وبذلك يملي هذا العامل وجوب المحافظة على الأشخاص الذين يعملون في الأرض من خلال أداء مستحقاتهم،
- ✓ ثانياً: أن ضروريات الحياة تسهم بنسبة غير قليلة في خلق طلب خاص بها،

<sup>40</sup> David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, ibid, pp 51-52.

<sup>41</sup> ويطلق على الربح الريكاردي أيضاً مصطلح الإتاوة-حصّة المالك- وباللغة الإنجليزية **Royaltie**، حيث يعبر عن ذلك الإيجار التعاقدى المتأني من المناجم، الذي يختلف من سنة لأخرى. فقد تكون الإتاوة عالية في سنوات الطفرة، كما قد تتضاءل خلال سنوات الركود الصناعي. ولما كان ربح المناجم ينسب لعائد قوى الأرض الأصلية التي لا تملك، فإن قابلية استغلال مناجم الفحم والمعادن ستتحدد بناء على عدة عوامل؛ أولها العوامل العرضية المتمثلة في سهولة الوصول إليها مع مراعاة النوعية والكمية والسلك والعمق، وتلبيها العوامل الخارجية التي تقتصر على تكاليف النقل والموقع، إذ المنجم القريب من السوق يكون له ميزة أكبر -حجم أوفر من الربح- من المنجم البعيد، وذلك لانخفاض تكاليفه. وللمزيد من المعلومات أنظر إلى:

John E. Orchard, The Rent of Mineral Lands, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 36, No. 2, 1992, pp298-299.

<sup>42</sup> Conway L. Lackman, ibid, p 289.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

✓ ثالثاً: أن الأراضي الأكثر خصوبة تمتاز نسبياً بالندرة،

وفي نفس السياق، أسرد مالتس أربع حالات التي يمكن فيها للربح أن يتغير تبعاً لتغير تكاليف الزراعة، وهي كالتالي<sup>43</sup>:

✓ الحالة الأولى: عندما يميل تراكم رأس المال نحو الهوان والانخفاض،

✓ الحالة الثانية: تقترن بزيادة عدد السكان التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الأجور.

✓ الحالة الثالثة: تخص التقدم التقني،

✓ الحالة الرابعة: تعزى فيها زيادة الأسعار إلى ارتفاع حجم الطلب، وذلك دون المساس بمقدار التكاليف.

وتعزيزاً لما سبق ذكره، فإن مالتس من خلال إسهاماته الفكرية عمل على إبراز أحد أهم مظاهر الربح، فالأرض كونها ذات خصوبة متفاوتة، فإن رؤوس الأموال المستثمرة فيها تعطي بالضرورة ربوعاً مختلفة، لأن الاستيلاء على الأراضي الرديئة أو الفقيرة **poore land** وتسخيرها للزراعة تحت طائلة ضغط النمو السكاني وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية، كلها ظروف مواتية لتوليد ربح إضافي للأراضي الأكثر خصوبة **fertile land**. فهذا النوع من الربح الذي يسمى بالربح الفرقي عند ريكاردو، يبدأ بالظهور عند أول وهلة من زراعة الأرض ذات النوعية الرديئة.

وإلى ذلك، يكون مالتس قد أشار فقط للأسباب التي تؤدي إلى زراعة هذه الأراضي دون أن يتعرض في شرحه للربح الفرقي أو التفاضلي، بل ركز كل اهتمامه على العلاقة الكائنة بين تكاليف الإنتاج والربح، مشيراً في نفس الوقت بأنه في حالة ما إذا لم تنخفض الأسعار، فإن الربح سيأخذ نفس المسار. وبغية تعظيم معدلات الربح، نادى أيضاً مالتس بتخفيض التكاليف عبر التقليل من مكافآت العمال المقدمة إليهم نظير مساهمتهم في الإنتاج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبقى هذه المعدلات تخضع لفروق الإنتاجية المشتقة من زراعة الأراضي الجيدة والرديئة<sup>44</sup>.

<sup>43</sup> Conway L. Lackman, ibid, pp 290.

<sup>44</sup> Conway L. Lackman, ibid, pp 290. بتصرف

## 4.2 الربيع عند جان باتيست ساي

يعتبر **Jean-Baptiste Say** من أبرز الباحثين الفرنسيين الذين اهتموا بدراسة الربيع في حقل الاقتصاد السياسي، فتحليله ارتكز بالمرّة على منطلقات آدام سميث في تفسير طبيعة العلاقة الكائنة بين المالك والمزارع، حيث اعتبر في هذا الشأن: أن استئجار المزارع للأرض، يترتب عنه دفع دخل للمالك لقاء استغلال الخدمات الإنتاجية للأرض، مع احتفاظه بأجرته، وهنا المزارع يوظف كل رأسماله (الأدوات الزراعية والماشية.. إلخ)، وفقا للنحو الذي يجعله مقاولا في الصناعة الفلاحية **entrepreneur d'industrie agricole**، غير أنه يكون ملزما بدفع الربيع الذي يتحدد عند مستويات أعلى من معدلات الربح، ومن ذلك ملاك الأراضي يمارسون نوعا من الاحتكار ضد المستأجرين أو المزارعين. فالطلب على سلعتهم يمكن أن يتسع إلى ما لا نهاية، وبالمقابل ليست هناك سوى كمية معينة من سلعتهم (لأن عوامل الإنتاج هي ثابتة العرض)، فالمساومة التي تجري في السوق بين مالك الأرض والمستأجر هي دائما في صالح الأول. وفضلا عن الميزة التي يحصل عليها المالك من طبيعة الأشياء، فإنه يستمد ميزة أخرى من مركزه وهيمنته على الثروة، فالميزة الأولى وحدها تكفي لتمكنه من الاستفادة من الظروف المواتية للأرض: فشق قناة أو طريق، وزيادة السكان، وازدهار المنطقة، كلها أسباب تزيد في نماء الربيع. وحتى يتحرر المزارع **le fermier** من ملاك الأراضي **Les propriétaires terriens** أو يتعد عن هيمنتهم وجهلهم لأمر الزراعة، فلا بد عليه أن يشارك بنسبة ما في تحديد شروط عقد الإيجار. فالمزارع نفسه، قد يتحمل عبء نفقات تحسين الأرض.<sup>45</sup>

وعليه الربيع الذي يحصل عليه المزارعون لن يلبث وأن يتحول إلى مالكي الأراضي، فوجود مثل هذا الفائض من شأنه أن يمثل حافزا للمزارعين لاستغلالها. واستمرار التنافس بين المزارعين من أجل الاستيلاء على هذه الأراضي سيؤدي بأصحابها عند انتهاء عقود إيجارها من طلب مبالغ أكبر لتجديد الإيجار، وبهذا الشكل سيفضي كل ارتفاع في ثمن الإيجار إلى اقتطاع هذا الجزء من عند المزارعين، أين يعود في نهاية المطاف إلى ريع لمالك الأرض، ولا يبقى للمزارع سوى الربح العادي؛ وهو الربح الذي

<sup>45</sup> Jean-Baptiste Say (1803), *Traité d'économie politique ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses*, Institut Coppet, Paris, 2011, pp259-260.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

يكفيه فقط لإعادة استغلال موارده في الزراعة، وهنا الربيع يظهر على أنه عائد احتكاري يتولد بفعل تملك الأرض.

ولقد ثبت في النظرية الاقتصادية إلى حد كبير أن توزيع الدخل، قد كان بين عناصر قد شاركت وعناصر لم تشارك في عملية الإنتاج، فالطبقة المنتجة-المزارعون- بنشاطها الزراعي تحصل على دخل إجمالي، تحتفظ بجزء منه كمكافأة، وتدفع النصيب الأكبر المتمثل في الناتج الصافي أو الربيع للملاك-الذين يتمتعون بحق الملكية- مقابل حق الاستغلال<sup>46</sup>. وفي كل الظروف *circumstances* يبقى المالك هو المستفيد والمزارع هو الضحية، وهنا قال ساي في حق المالك: "بأنه يقضي حياته في المقاطعة أو المدينة وفي منزل فسيح غير مبالي بالمال الذي يؤديه إليه المزارع"<sup>47</sup>، فمصدر الرخاء والترف والبدخ يؤمنه له ذلك الدخل الذي يحصل عليه نتيجة متغيرات لا شأن له فيها ولم يبذل أي جهد يبرر حصوله عليها.

وإضافة إلى ذلك، فقد تباينت المفاهيم الفلسفية والاجتماعية وتطورت معها أدوات تحليل مسألة الربيع، بواسطة تفسيرها للربيع على أساس التقسيم والتفاوت الطبقي في المجتمع. وهكذا التنظيم الاجتماعي للزراعة في الاقتصاد سار في اتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى تمركز الملكية العقارية في أيدي قليلة. ومع توسع النشاط الزراعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب، عمل ملاك الأراضي على فصل المزارعين عن وسائل الإنتاج وتحويلهم إلى عمال أجراء للحصول على المزيد من الربوع، وهذا كان بمثابة إنذار بوجود انفصال فني واجتماعي بين العمل ورأس المال، ومن ثم نصل إلى القول بأن الربيع كظاهرة اقتصادية؛ هو يعبر عن تلك الفجوة بين الدخل الذي يتقاضاه المالك والدخل المتبقي للمزارع، وذلك في خضم سيادة حكم قوانين الطبيعة التي لا تأخذ بالعدالة عند توزيع الدخل.

<sup>46</sup> جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمه: أحمد فؤاد بليغ، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، 2000، ص 65. بتصرف.

<sup>47</sup> Jean-Baptiste Say (1803), ibid, p260.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### 3. الربح عند المدرسة الماركسية ( رائدها ك.ماركس)

قبل أن نعرض على مبررات حصول الرأسمالي على عائد اقتصادي أو الربح عند كارل ماركس من جراء استغلال عنصر العمل، فإنه يجب توضيح الإطار المفاهيمي الخاص بالإنتاج الرأسمالي، وفائض القيمة\*<sup>48</sup> وأشكالها.

فمنذ فجر العصر الاقتصادي *Père de l'économie* شكل الإنتاج الرأسمالي مصدرا لاستمرار الطبقة الرأسمالية في حدود ما يفي به استغلال قوة العمل، لهذا ماركس كان ينظر إليه على أنه ليس مجرد إنتاج لبضاعة معينة، بقدر ما يعتبره خلق لقيمة زائدة أو لفائض القيمة، فالعامل لا ينتج لنفسه، بل لصالح الرأسمالي ( المالك). وتقوية لهذه الصلة، اعتبرت الأرض الخصبة كشرط ملائم لنمو الأسلوب الإنتاجي الرأسمالي<sup>49</sup>. فالفيزيقراط قد أخذوا بالعمل الزراعي ( عمل منتج) على أنه النشاط الوحيد الذي يولد قيمة زائدة، وأن هذه الأخيرة لا وجود لها إلا في الربح العقاري على وجه الحصر. وعلى الرغم من أنه لم يكن بمستطاع الفيزيقراطيين أن ينفذوا إلى سرّ القيمة الزائدة بحسب اعتقاد ماركس، غير أنهم اعتبروها " ثروة مستقلة متيسرة له أي لمالكها، وهو يبيعها دون أن يكون قد اشتراها"<sup>50</sup>.

وحتى إن كان هذا القول بمثابة مقارنة نظرية تلامس مفهوم القيمة الزائدة، وتتناغم معها بشكل مطلق، إلا أنها لم تحدد المجال الخاص الذي تتبلور فيه هذه القيمة، فماركس اعتبرها بأنها متميزة بشكلها النقي عن الفائدة والربح، حيث يكمن سرها في الربح، وبذلك يكون قد فرق بين معدل القيمة الزائدة عن قوانين الربح ( القيمة الزائدة/رأس المال الكلي\*<sup>51</sup>). وبالتالي لاحظ كارل ماركس بأن

---

<sup>48</sup> معدل القيمة الزائدة نجد تعبيره في الصيغ التالية: القيمة الزائدة/ رأس المال المتغير = القيمة الزائدة/قيمة قوة العمل = العمل الزائد/العمل الضروري، فهذه الصيغ تعبر أكثر عن الدرجة الحقيقية لاستغلال العامل وقوته، وللمزيد من المعلومات أنظر إلى: كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول: عملية إنتاج رأس المال، ترجمة فالخ عبدالجبار وآخرون، دار التقدم موسكو، 1987، ص 38.

<sup>49</sup> كارل ماركس، رأس المال: نفس المرجع، ص ص 06-13.

<sup>50</sup> كارل ماركس، نفس المرجع، ص 43.

<sup>51</sup> رأس المال الكلي يعبر عن مجموع رأس المال المتغير ( المبالغ المنفقة في شراء قوة العمل) ورأس المال الثابت ( المبالغ المنفقة على أدوات الإنتاج)، وبطريقة أخرى يعبر هذا المجموع عن التركيبة العضوية لرأس المال.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

"الريع هو جزء من فائض القيمة الذي تهيمن عليه طبقة الملاك العقاريين"<sup>52</sup>، إذ يتعلق بالقيمة المنتزعة من عمل العمال المنتجين (مقدار كميات العمل المسروقة من العمال بطريقة جشعة من طرف الرأسماليين)، فالريع هنا لا يقوض مساعي الرأسمالي بل يدعم عملية استغلاله لذلك الجزء من العمل غير مدفوع الأجر، أين يخلق له قيمة دون أن تكلفه العملية إنفاق ولو جزء من أمواله، ومن ثم تأتيه قوة العمل مجانا على خلاف العمل الضروري؛ الذي ينتج فيه العامل فقط قيمة مساوية لقوة عمله، بمعنى يخلق قيمة لنفسه دون غيره،<sup>53</sup> فحصول الرأسمالي على ريع كبير وبجهد ضئيل، ليس له ما يبرره إلا النظم الاجتماعية التي لا ضياء لها، سوى تعزيز درجة استغلال البرجوازية لقوة عمل الطبقة الكادحة - البروليتاريا-.

ويبدو بأن ملكية الموارد الطبيعية (الأرض، مساقط المياه،.....) لا تساهم في إنتاج فائض القيمة بقدر ما تعطي للمالك إمكانية الحصول عليه، من خلال استيلائه على العمل المجاني. لهذا ماركس اعترف بأن نماء الريع سببه الرئيسي يعود إلى توسع احتكار الطبقة المالكة، وبطريقة أخرى أقر بأن الريع لا يأتي فقط من العمل الزائد أو المسلوب من المزارعين، بل الأرض أيضا تمثل مجالا خصبا في ذلك، فهي تسهّب فرصا ثمينة في كسب الريع من خلال الملكية العقارية التي تتمركز بنسبة كبيرة في يد الرأسمالي، وهنا كارل ماركس لجأ إلى مقولة ت.هود سكين سنة 1832م في تفسير أسباب التراكم الأولي في كتابه "رأس المال" -ابتداء من انتزاع أراضي السكان الزراعية وصولا إلى منشأ الرأسمالي الصناعي-، التي تنص على أنه: "في الوقت الحاضر، تذهب ثروة المجتمع كلها إلى يد الرأسمالي أولا.....فيدفع إلى مالك الأرض ريعه، وإلى عامل أجره.....ويمكن القول الآن أن الرأسمالي هو أول من يملك كل الثروة الاجتماعية، رغم أنه لا يوجد قانون يضمن له حق الملكية."<sup>54</sup> إذن الريع العقاري، هو كل دخل ينشأ استحقاقه بالنسبة للملاك نتيجة احتكار ملكية العقار، فهو يشكل جزءا مقتطعا من فائض القيمة المستخلص من العمل أو من جهود الإنسان. وضمن هذا السياق، صاغ ماركس مفهوما آخر للريع إلى جانب الريع الفرقي ألا وهو الريع المطلق Absolute rent، وذلك عند

<sup>52</sup> Rachid Bendib, Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie, OPU, 1995, p04.

<sup>53</sup> كارل ماركس، مرجع سابق، ص 43. بتصرف

<sup>54</sup> كارل ماركس، مرجع سابق، ص 353.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

انتقاده لنظرية الربح عند ريكاردو التي لم تتوافق مع نظريته في مبدئين أساسيين وهما: - في مفهوم القيمة: المتعلقة بالعمل - وفي مفهوم الحدية: المتعلقة بالأرض.<sup>55</sup>

ولقد استهدفت محاولات كارل ماركس في تحليل الربح المطلق، التحقق من فرضية أن الربح يدفع كمقابل عن استخدام الأراضي التي تكون تكاليفها أقل ارتفاعاً من تكاليف الإنتاج في الأراضي الأكثر رداءة، فالتأكد من صحتها يستوجب بحثاً معمقاً حول إمكانيات وفرص تحصيل الربح من وراء تأجير أراض زراعية جد رديئة - أي التي تعرف بشدة قساوتها وقلة خصوبتها -، فقد اعتبر بأن تكاليف الإنتاج تتوزع بين التكاليف الثابتة: نفقات أدوات الإنتاج - والتكاليف المتغيرة: أجور العمال - فهي على العموم بمقدورها زيادة متوسط الربح *profit moyen*.

ومن أجل ذلك، افترض ماركس بأن  $P$ : تمثل تكاليف الإنتاج في الأرض  $A$  الأكثر رداءة، و  $P'$ : تمثل تكاليف الإنتاج في الأرض  $B$  التي هي أكثر خصوبة من الأرض  $A$ ، والفرق بينهما  $(P - P' = d)$  يمثل الربح الإضافي *surprofit* المحقق من طرف المزارع في الأرض  $B$ . فهذا الربح الإضافي لن يلبث وأن يتحول إلى ربح يقتطعه المالك لنفسه. وبطريقة مماثلة، فإن  $P''$  تمثل تكاليف إنتاج الأرض  $C$ : من الدرجة الثالثة - التي هي أكثر خصوبة من الأرض  $B$ ، والفرق بينها وبين تكاليف إنتاج الأرض  $A$   $(P - P'' = 2d)$  يساوي ربحاً مقداره  $2d$ ، أما الأرض  $D$ : من الدرجة الرابعة - فهي أكثر خصوبة من الأرض  $C$ ، حيث  $P'''$  تمثل تكاليف الإنتاج فيها، و  $3d$  تمثل مقدار ربحها  $(P - P''' = 3d)$ . ولما كان ربح الأراضي الأكثر خصوبة يتحدد بناء على تكاليف إنتاج الأرض الحدية أو الرديئة - والتي يطلق عليها باللغة الفرنسية "*le cout de production régulateur*" - فإن هذه الأخيرة ستعطي ربحاً مقداره  $I$ . وبمجرد قبول هذه الفرضية<sup>56</sup>، فإننا سنكون بصدد حتمية النتائج التالية:<sup>57</sup>

✓ عدم تكافئ تكاليف إنتاج منتج الأرض  $A$  - القمح - مع سعر بيعه في السوق، المقدر ب  $P + I$ ، بمعنى  $I$  يمثل مقدار الربح الواجب دفعه من طرف المزارع، فهو مقدار غير مقتطع لا

<sup>55</sup> Dick Bryan, "Natural" and "Improved" Land in Marx's Theory of Rent, Land Economics, Vol. 66, No. 2, 1990, 176.

<sup>56</sup> K.Marxs, Le capital, livre III - section vi: la transformation d'une partie du profit en rente foncière, p54. بتصرف Pour obtenir de plus amples renseignements, veuillez consulter le site suivant : (<http://karlmarx.fr/documents/marx-engels-1867-capital-livre-3-section-6.pdf>).

<sup>57</sup> K.Marxs, Ibid, p54.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

من الأجور أو من متوسط الربح، بل ينتج عن الفرق الحاصل بين سعر السوق وتكاليف الإنتاج،

✓ يفضي تعديل المضمي على تكاليف إنتاج الأرض A إلى تغيرات أخرى على ريع الأراضي (B، C، D) كما هو مبين أدناه:

- ريع الأرض B يساوي  $(P+r) - (p'+r)$  أي D،
- ريع الأرض C يساوي  $(P+r) - (p''+r)$  أي 2D،
- ريع الأرض D يساوي  $(P+r) - (p''' +r)$  أي 3D،

ومن خلال النتائج المشار إليها مسبقا، نجد بأن ماركس قد أخذ بريع الأرض الحدية كسبب ناتج عن ارتفاع السعر في السوق، وأيضا كاستثناء عن القاعدة العامة للريع الفرقي بدعوى أن الأراضي الحدية لا يترتب عن استخدامها دفع أي ريع، على الرغم من تسخير نفس كميات رأس المال في جميع الأراضي التي افترض بأن لها نفس المساحة، غير أنها في النهاية تؤدي إلى نتائج مختلفة من حيث اختلاف مقدار الربح، وذلك للتباين في: الخصوبة *la fertilité*، وموقع الأراضي *la situation des terres*.

وعليه يسفر الربح المطلق عند كارل ماركس عن ذلك المقدار من الحد الأدنى الأساسي الذي يلزم دفعه بالنسبة لكل الأراضي وبصرف النظر عن الفروق التي توجد فيها، غير أنه يبقى يتوقف على شرطين مهمين وهما؛ مدى توفر الأراضي الزراعية بالنسبة للقوة العاملة، وحجم الطلب على المنتجات الزراعية. وبذلك الربح المطلق يحصل عليه جميع ملاك الأراضي، حيث مالك أسوأ أرض لا يحصل إلا على هذا الربح. وأما مالك أحسن أرض، فإنها توفر له ريعا إضافيا يعرف بالريع الفرقي<sup>58</sup>.

وعلاوة على ما ذكر، فإن كارل ماركس لم يحصر فلسفته للريع على استغلال العمل الفاضل، بل تخطى هذا المجال، عندما رصد حالة مشابهة، فقد أشار إلى دائي الدولة بالحرف الواحد: "على أنهم لا يقدمون شيئا في الواقع"، كون المبالغ التي يقترضونها في شكل سندات، هي سهلة التداول، معتبرا هذا

<sup>58</sup> محمد دويدار، الاتجاه الريعي في مصر، مجلة مصر المعاصرة-محكمة-، المجلد/ العدد: مج76/ع401، جويلية 1985،

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

النوع من المعاملات المالية بأنه قد لعب دورا حاسما في خلق طبقة من الربيعيين الكسلاء، وثروة مرتجلة.<sup>59</sup>

### 4. الربيع عند المدرسة الكلاسيكية الجديدة ( رائدها أ. مارشال)

لقد اعتبر ألفريد مارشال Alfred Marshall الربيع كل ما يدفعه المزارع لمالك العقار *propriétaire foncier*، دون أن يفرق بين ذلك الجزء المتضمن القيمة الصافية السنوية للثروة والجزء الذي يحوي النفقات التي صرفها المالك في سبيل تحسين الأرض وبناءها. ومن ناحية أخرى اعترف بأن الدخل المتأتي من الأراضي والمباني هو الدخل نفسه المحصل عليه من استعمال الآلات والمكانات؛ مما أهله بأن يصنف في خانة الأرباح. وبهذا نرى أن مارشال في الوقت الذي أطلق لفظ شبه الربيع على المداخيل الصافية التي يتم الحصول عليها من الآلات الإنتاجية التي يخلقها أو يصنعها الإنسان<sup>60</sup>، نجده كذلك يطلق مصطلح "الربيع" على الدخل المتأتي من الطبيعة في شكل هبات مجانية، فالربيع وشبه الربيع والفائدة ودخول الأشياء كلها دخول تختلف عكسيا من حيث المصدر أو من حيث الجهد المبذول<sup>61</sup>. ومنه تعبير شبه الربيع هو تعمق في مفهوم الربيع وأشكاله؛ وتمييزا له عن عوائد الأرض وتوصيفا للعائد الذي تكسبه عناصر الإنتاج من هذا النوع، ودلالة على أنها مكاسب مؤقتة تختفي في الأمد البعيد بمجرد ما يتم إنتاج مثيلاتها في المستقبل<sup>62</sup>، ومن أجل هذا خصص مارشال له فصلا كاملا تحت عنوان:

**Quasi rente, ou revenu d'un instrument de production créé par l'homme, par rapport à la valeur de son produit.**

في الجزء الخامس من كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1890م المترجم إلى اللغة الفرنسية سنة 1906م. فمقولة الربيع عند مارشال تعبر عن ذلك الفائض الاحتكاري *monopoly surplus* للأرض أو لعوامل الإنتاج التي يكون عرضها ثابتا *fixed supply*، فبالنسبة للمنتج أو المزارع فإن الأرض تأخذ

<sup>59</sup> كارل ماركس، نفس المرجع، ص 360.

<sup>60</sup> Alfred Marshall (1890), Principes d'économie politique, Livre VI, Traduit en français par F. Sauvaire-Jourdan et F. Savinien-Bouyssy, publiée à Paris en 1906, PP126-127.

<sup>61</sup> Peter C. Dooley, Marshall's Parable of the Meteoric Stones: Rent, Quasi-Rent and Interest, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 50, No. 2, 1991, p191.

<sup>62</sup> اسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص 416.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

شكلا من أشكال رأس المال الطبيعي، أين يزيد أو ينقص عرضه تبعا لظروف الإنتاج، وعليه التفرقة بين الربيع وشبه الربيع في الأدب الاقتصادي تقتضي الفصل بين عائد القوى الأصلية للأرض-الربيع- وعائد القوى التي يخلقها الإنسان-شبه الربيع-.

وفي نفس الاتجاه، اعتبر جورج ستكلر **George Stigler** أن عائد أي عامل إنتاجي يكون عرضه غير مرن، بوسعه أن يشارك بقدر ما في تكوين الربيع، وبالمثل يكون عرض السلع الرأسمالية المصنوعة مثل: الآلات والأدوات في المدى القصير؛ أين يكون غير قادر على التجاوب مع الزيادة الحاصلة في الطلب، وبالتالي عوائدها تشبه إلى حد كبير ريع الأرض الذي تناولته بوجه خاص النظرية الكلاسيكية، لهذا السبب أطلق عليها مصطلح شبه الربيع، غير أنها على المدى الطويل قد تعرف هذه السلع تحديدا وتحديدا من جراء استخدام عناصر إنتاجية متخصصة **specialized productive** بما يسمح بتغيير الآلات وزيادة عرضها.<sup>63</sup> وتأسيسا على ما تقدم، يتضح بأن مفهوم الربيع قد اتسع ولم يعد مقتصرًا على دخل الملاك العقاريين والآلات، وهو ما دفع مارشال للحديث أكثر في كتابه عن ريع الموقع **Rente de situation**.

### 5. الربيع عند س. قراي و ه. هوتلينغ

لقد أضفى علم الاقتصاد السياسي عدة تطورات هامة على نظرية الربيع بما يتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة **Exhaustible resources** أو تلك الموارد التي تتميز أرصدها بالمحدودية والندرة، لأن نفاذها نجده دائما يقترن بأسباب متعلقة باستمرارية عملية التنقيب عن الخامات المعدنية والحث على استخراجها من باطن الأرض. وعلى هذا النحو، شكلت إرهابات الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ موضوعا لأكثر المناقشات جدلا في الوسط الاقتصادي والسياسي، حيث يعد بحث لويس سيسل قراي **Lewis Cecil Gray** المتمثل في مقال عنون بـ "الربيع تحت فرضية النضوب" سنة 1914م **Rent Under the Assumption of Exhaustibility** كمطلق تأسيسي استدلل به العديد من الاقتصاديين عند دراستهم لأداء اقتصاديات الموارد الطبيعية غير المتجددة، منهم هارولد هوتلينغ **Harold hotelling** في

<sup>63</sup> George J. Stigler, The Theory of Price, fourth edition, collier Macmillan publishers London, 1954, pp 258-263.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

مقالته الرائدة " اقتصاد الموارد الناضبة " سنة 1931م، والتي قدّم من خلالها تحليلاً نظرياً لسلوك صناعة النفط بمعطيات ومعادلات رياضية.

### 1.5 نظرة قراري للريع

قراري في سعيه لدراسة فكرة نضوب الموارد الطبيعية، اعترف بأن الريع هو دخل متميز عن باقي الدخول، بيد أنه عائد ناتج عن استخدام أو تأجير الأراضي، فقد عدّ الأرض كعامل أساسي في الإنتاج. تبريراً لذلك، أخذ بقانون تناقص إنتاجية الأرض لدافيد ريكاردو، كمحاولة منه لتعزيز المفهوم الاقتصادي للأرض على أنها مصدر للريع.<sup>64</sup>

ومن اللافت للنظر أن قراري من خلال تعاطيه مع قضايا الريع تحت فرضية تلاشي المورد الطبيعي واختفائه تدريجياً، قد عمل على إعطاء مفهوم صحيح للنضوب الاقتصادي تحت طائلة الأسعار المرتفعة التي تدعم عملية استنزاف الفحم الحجري بدلاً من إبقائه مصوناً في باطن الأرض، بما يتوافق وأهداف المالك القائمة على تحقيق أكبر قدر من الريع. وهكذا استهل قراري فكرة النضوب في بحثه التجريبي الافتراضي بإعطائه أمثلة رقمية عن محتويات الفحم، فهذا ما يوجزه الجدول رقم (01-2)، ومن خلاله، يتضح بأن الحد الأدنى للإنفاق يكمن عند استخراج 400 طن من الفحم خلال السنة، ومن ثم وضع Gray نقطة نضوب المنجم عند المستوى الذي تتساوى فيه نفقات الاستخراج لكل 100 طن مع متوسط العوائد الصافية لنفس الكمية أي عند 50 دولار، غير أنه يمكن مجاوزة هذه النقطة مادامت هناك عوائد صافية موجبة-ربوع- يمكن الحصول عليها في ظل بقاء المنجم قيد الاستغلال، وبالتالي تقتضي مصلحة المالك بأن يتوقف عن الإنتاج عند مستوى 800 طن الذي يسمح له بتحقيق ريع قدره 288 دولار أي بتكلفة 512 دولار ( 64 دولار/ لاستخراج 100 طن). والجدير بالتنبيه، أن بلوغ كميات مهمة من الإنتاج -أي 900 طن من الفحم فما فوق- يبقى رهينة لأسعار هذا المنتج، إذ يؤدي ارتفاعه إلى مستوى دولارين للطن الواحد إلى تكوين دافع قوي لزيادة

<sup>64</sup> Lewis Cecil Gray, Rent Under the Assumption of Exhaustibility, The Quarterly Journal of Economics, Vol.28, No.3. (May, 1914), pp 466-467.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الإنتاج بالنسبة لأصحاب المناجم، حيث تمثل استجابتهم لهذا الحافز سببا كفيلا لنماء ريوهم من العوائد الصافية.<sup>65</sup>

الجدول رقم (01-2): التباين في العائد الصافي لمختلف الكميات المستخرجة من الفحم خلال السنة.

العائد الصافي لكل 100 طن إضافية بعد اقصى عوائد صافية لكل 100 طن	الزيادة في المصروف عند استخراج 100 طن إضافية	متوسط العوائد الصافية لكل 100 طن	إجمالي العائد الصافي	نفقات الاستخراج لكل 100 طن	قيمة الفحم المستخرج -دولار-	كمية الفحم المستخرج -طن-
...	...	20-	20-	120	100	100
...	...	00	00	100	200	200
...	...	20	60	80	300	300
...	...	50	200	50	400	400
40	60	...	240	52	500	500
30	70	...	270	55	600	600
17	83	...	287	59	700	700
01	99	...	288	64	800	800
00	100	...	288	68	900	900
...	...	...	270	73	1000	1000
...	...	...	231	79	1100	1100

المرجع:

Lewis Cecil Gray, Rent Under the Assumption of Exhaustibility, The Quarterly Journal of Economics, Vol.28, No.3. (May, 1914), pp 466-467.

وفي الأخير، توصل الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها: أن استمرار عملية استخراج الفحم بكميات متنامية من المناجم بعدما يصل إنتاجه إلى الذروة، فإنها تؤدي تحت حتمية تآكل مكاسب المنجم من حيث القيمة إلى نضوب المورد وانحسار الربح، الذي يبدأ في الانخفاض القسري بالموازاة مع الارتفاع التدريجي لتكاليف الاستخراج، وفي هذه الحالة قد يضطر المنتج إلى وقف الإنتاج كون مخزون الموارد أصبح غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية؛ أي عندما يتعادل سعر بيعه مع تكاليف استخراجها.

<sup>65</sup> بتصرف. Lewis Cecil Gray, ibid, p 473.

## 2.5 الربيع عند هوتلينق Hotling

تطمح نظرية اقتصاد الموارد القابلة للاستنزاف لهوتلينج المنشورة سنة 1931م، إلى تفسير مسار اضمحلال أو فناء مخزون الموارد من: النفط، ومعادن، وغابات وغيرها من الأصول القابلة للنضوب **Other exhaustible assets**، التي تدعو أكثر للتخمين في كيفية استخدام أرصدة هذه الموارد عبر مَر الزمن أو بين الأجيال المختلفة، وإلى تنظيم عملية استغلالها. ومن البديهي، أنه كلما زاد حجم استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة خلال الفترات الجارية بمعدل أسرع وبشكل أناني خصوصاً عندما يكون ثمنها بخساً، فلا بد أن تتاح منها كميات أقل في المستقبل، طالما يكون رصيد هذه الموارد ثابتاً<sup>66</sup>، ومن ذلك سيسود إحساس خاص بهذه المعضلة في المجتمع، التي تفضي إلى استهلاك مسبق لخيرات و ثروات الأجيال القادمة **The good of future generations**، أي سيكون هناك استنفاد نهائي للطاقة، غير أن معدل نفاذ الموارد يبقى يحتكم إلى اعتبارات أخرى مرتبطة بأشكال الاحتكار الممارس في السوق.<sup>67</sup> لتصل في الأخير هذه الورقة إلى تحديد كيفية حساب كميات الاستخراج المثلى من المورد وفق نموذج رياضي قائم على المعادلات التفاضلية، وفي ظل سوق احتكارية يهدف فيها المنتج دوماً إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في صورة ربح.

ويعبر الربيع في نموذج هوتلينج عن السعر الصافي  $p$  للمورد القابل للنضوب، أي بعد طرح تكاليف الاستخراج، أين:  $p = p_0 e^{\gamma t}$  حيث  $p_0$ : تمثل سعر المورد في الزمن الابتدائي،  $\gamma$ : تمثل سعر الفائدة. ولما كانت الأسعار النسبية تتحدد في ظل المنافسة التامة باعتبارها دالة في الزمن، فإن ما يتلقاه المنتج من ربيع عن بيع كل وحدة من الناتج عند  $t=0$ ، يستند في ذلك على الطلب، وكذا على إجمالي عرض المورد.<sup>68</sup>

وفي سياق ذي صلة بسابقه، اعتبر روبرت سولو على أساس دراسة قدمها بعنوان "اقتصاديات الموارد أو الموارد الاقتصادية" سنة 1974م، بأن السعر الصافي للموارد الاستنزافية المعبر عنه بالفرق الحاصل بين سعر السوق وتكاليف الاستخراج الحدية -الجارية-، هو مرادف لمصطلح ربيع الندرة

<sup>66</sup> أحمد مندور. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة، ص 44.

<sup>67</sup> Hotelling H., "The economics of exhaustible resources", The Journal of Political Economy, Avril, Vol. 39, N°2, 1931, pp137-138.

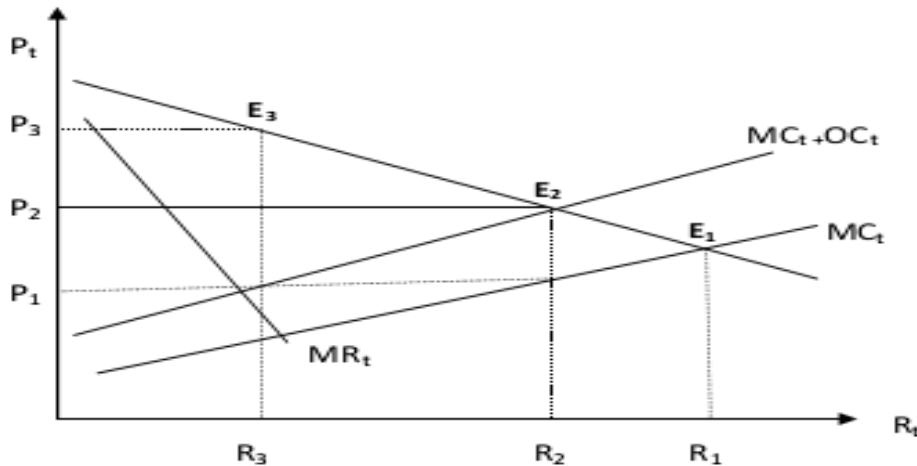
<sup>68</sup> Hotelling H., Ibid, pp140-141.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

scarcity rent الذي ينمو أسياً تبعاً لمعدل الفائدة. علماً أن الزيادة النسبية في قيمة ريع الندرة المرافقة لارتفاع تكاليف الاستخراج من شأنها أن تفضي إلى ارتفاع مستمر لسعر المورد، الذي بدوره قد يؤدي إلى انحدار الطلب نحو نقطة الصفر.<sup>69</sup>

وكما انبرى العديد من الاقتصاديين على نطاق واسع، إلى التطرق لبيع الموارد من خلال دراسة الاختلافات الظاهرة بين السلع العادية والموارد الناضبة، وعلى رأسهم أنتوني فيشر الذي اعتبر هذه الأخيرة بأنها محدودة الكمية وغير قابلة للإنتاج أو للتدوير، فاستخراج أو استهلاك وحدة واحدة منها اليوم قد ينطوي على تكاليف الفرصة البديلة: "وهي القيمة التي يمكن الحصول عليها في وقت ما في المستقبل"، حيث تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد كيفية تخصيص الموارد عبر الزمن. وبذلك عوضاً عن الأخذ بالكفاءة المعتادة، التي تفرض بأن يكون فيها السعر مساوياً لتكلفة الحدية (شرط التوازن في سوق إنتاج السلع العادية)، سيكون لدينا السعر مساوياً لتكلفة الإنتاج أو الاستخراج الحدية مضاف إليه تكلفة الفرصة البديلة كشرط أولي في تحقيق مثالية النضوب.<sup>70</sup> وعلى هذا الصعيد، نخلص بأن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يتجلى بوضوح عند التعرض لهدف المنتج من استغلال المورد الناضب سواء في سوق المنافسة التامة أو في سوق الاحتكار.

الشكل رقم (4-01): هدف المنتج للمورد الناضب في سوق المنافسة التامة وسوق الاحتكار



المصدر: حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م، ص 101.

<sup>69</sup> Robert M. Solow, The Economics of Resources or the Resources of Economics.. The American Economic Review, Vol. 64, No. 2, 1974, pp04-05.

<sup>70</sup>Anthony C. Fisher, Resource and Environmental Economics, Cambridge University Press, 1981, p13.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (4-01): أن البحث عن التوازن المقبول اقتصاديا للمورد القابل للنضوب في سوق المنافسة التامة؛ يتحدد بتعادل السعر  $p_t$  مع التكاليف الحدية للاستخراج  $MC_t$  مضافا إليها تكلفة الفرصة البديلة  $OC_t$  لنضوب المورد، بمعنى:  $P_t = MC_t + OC_t$ ، حيث تكون نقطة التوازن للسلع العادية-القابلة لإعادة الإنتاج- في السوق عند  $E_1$ ، بينما تكون نقطة التوازن الجديدة للمورد القابل للنضوب عند  $E_2$ ، وفي هذه الحالة يصبح السعر التوازني  $P_2$  أعلى من السعر  $P_1$  عند الأخذ بعين الحسبان تكلفة الفرصة البديلة. وعليه تتحدد كميات المثلي للاستخراج بـ  $R_2$  بدلا من  $R_1$ . وإذا انتقلنا إلى سوق الاحتكار، نجد أن هدف المنتج يظهر مثلما عليه الشأن بالنسبة للمخطط الاجتماعي الذي يحاول تحديد مستوى الإنتاج الأفضل لبلد ما من خلال فرض سيطرته على كل الموارد الناضبة مثل: البترول، وهنا نقطة توازن السوق لن تكون عند  $E_2$  ولا عند إنتاج الكمية  $R_2$  بل تمليها قواعد الاحتكار، حيثما تتساوى التكاليف الحدية مضافا إليها تكلفة الفرصة البديلة والإيراد الحدي  $MR_t$ ، وبعبارة أخرى أكثر دلالة فإن:  $MR_t = MC_t + OC_t$ . ومنه تكون هناك نقطة توازن جديدة للسوق عند  $E_3$ ، التي ينتج عنها حجم إنتاجي قدره  $R_3$ . وبالتالي تمثل المسافة بين  $P_1$  و  $P_2$  الفرق المثالي بين سعر المورد العادي وسعر المورد القابل للنضوب، وفي نفس الوقت هذا الفرق يمثل تكلفة الفرصة البديلة أو تكلفة النضوب أو ما يعرف بربيع المورد القابل للنضوب أو إيجار المورد.<sup>71</sup>

وفي نفس المجال، قدما كل من Bolt, M, Matete, M. Clemens بحثا مهما من الناحية العلمية والأكاديمية بعنوان "دليل حساب صافي المدخرات المعدلة" سنة 2002م - الذي يندرج ضمن أبحاث البنك الدولي-، فقد اعتبروا بأن نضوب الطاقة وإهدارها له تأثير مباشر على حجم أرصدة الموارد غير المتجددة من: نפט خام، غاز طبيعي، فحم حجري: لِيَن أم صلب. وعلى ذلك انتهت هذه الدراسة إلى طرح طريقة بسيطة لحساب مقدار الربيع، المعبر عنها بالمساواة التالية:<sup>72</sup>

$$\text{الربيع} = (\text{حجم الإنتاج Production Volume}) * (\text{سعر السوق الدولي International Market Price} - \text{المتوسط الوحدوي لتكاليف الإنتاج Average Unit Production cost})$$

<sup>71</sup> محمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م، ص ص 101-102.

<sup>72</sup> Bolt K., Matete, M., Clemens M. Manual for Calculating Adjusted Net Savings, Banque Mondiale, Département Environnement, Septembre, 2002, p08.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### المبحث الثاني: مختلف المقاربات الاقتصادية المفسرة لنقمة الموارد الطبيعية

تشير معظم الدراسات الحديثة بأن البلدان التي تعرف وفرة شديدة في رأس المال الطبيعي عادة ما يكون أداء اقتصاداتها يتميز بالرداءة بالمقارنة مع البلدان التي لا تمتلك هذا القدر من الموارد، غير أن هذا الوضع لا يمكن إسقاطه على جميع البلدان وفيرة الموارد، فأثر الموارد إما أن يكون نقمة أو نعمة وبركة **Blessing or Curse** لأن هناك بعض البلدان - مثل: النرويج وإندونيسيا اللتان تزخران بثروات نفطية هائلة، وبوتسوانا الغنية بالألماس - تعرف رخاء اقتصاديا واجتماعيا مهما كون نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الخام قد بلغ مستويات لا بأس بها، حيث هذا ما تكشفه التقارير السنوية للبنك الدولي التي يصدرها في شأن التنمية، بالإضافة إلى دراسات صندوق النقد الدولي.

وتلعب الموارد الطبيعية دورا لا متناهيا في إضفاء الصبغة الريعية على الاقتصاديات المستغلة والمصدرة لهذه الموارد، لأن دخلها يتأسس بناء على ريع خارجي وليس على فوائض إنتاجية، فاستمرار هذا الوضع سيؤدي إلى تدمير تدريجي لقدراتها الإنتاجية<sup>73</sup>. فجلّ حالات الإخفاق الاقتصادي المسجلة في حق قائمة طويلة بالخصوص الإفريقية منها، على غرار الجزائر ونيجيريا وأنغولا في تحقيق النمو والتنمية، أرجعها خبراء الاقتصاد (Matthias Basedau & Wolfram Lacher, 2006) بالدرجة الأولى إلى معضلة أو مفارقة وفرة الموارد **Paradox of Plenty** التي يمكن أن تتحول إلى نقمة في الأجل الطويل،<sup>74</sup> فحكومات هذه البلدان تكون في الكثير من الأحيان غير مبالية بأهمية استثمار ريع الموارد في أصول منتجة، عند صياغتها لمسودة التنمية، مما يجعل اقتصاداتها هشّة وتابعة ومتقلبة باعتبار أنها ليست بمنأى عن الصدمات والهزّات الخارجية.

وكذلك قد يدنو البحث عن مسببات التفاوت الاقتصادي بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان شحيحة الموارد كبلدان جنوب شرق آسيا التي شبت عن الطوق **come of age** وأصبحت دولا رائدة في التنمية، من التطرق لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية **Natural resources curse** وتفاقم تداعياتها على الاقتصاد، والتي شكلت محورا هاما للعديد من الأبحاث التجريبية والأطروحات

<sup>73</sup> بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 97.

<sup>74</sup> Matthias Basedau & Wolfram Lacher, A Paradox of Plenty? Rent Distribution and Political Stability in Oil States, GIGA- German Institute of Global and Area Studies- Working Papers, 2006, p03.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الأكاديمية خلال عقود مضت، حيث قامت بتوثيق الأثر السلبي لهذه الظاهرة على ما يعرف بالادخار الفعلي أو الصافي أو الحقيقي. وفي السياق ذاته، تعدّ نظرية المرض الهولندي الاقتصادي كتفسير اقتصادي محض لهذه الظاهرة ( W.Max Corden & J.Petter Neary 1982 ، W.Max Corden ، 1984 ، Aok ,M.&Edwards,S 1982 ). وعليه سنتعرض في هذا المبحث إلى أبرز التفسيرات الاقتصادية لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية.

### 1. بعض الأدبيات النظرية الشائعة في تحليل آثار اكتشاف الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية

#### 1.1 نموذج قريقوري

اعتبر قريقوري في دراسته المعروفة بعنوان بـ " some implications of the growth of the mineral sector" سنة 1976م، بأن طفرات الموارد الطبيعية تعكس سلبا على بعض القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي **rural sector** من باب انخفاض صادراته وقطاع الصناعات التحويلية **manufacturing sector** من حيث تراجع تنافسيته نظرا لارتفاع تكاليف إنتاجه بسبب غلاء وارداته الوسيطة في الإنتاج، معتبرا هذه التغيرات الهيكلية بأنها تشبه إلى حد ما الآثار التي تنجم عن فرض تعريفه جمركية في الاقتصاد، فهذه التعديلات /أو التغيرات التي تطرأ على كل من القطاع الزراعي والصناعي، وجد بأنها تظهر بقوة خصوصا عند توسع القطاع المنجمي -إثر اكتشاف جديد للموارد المعدنية-. وفي هذه الدراسة، شدّد الاقتصادي **Gregory** كل تركيزه على التغيرات التي مست هياكل الاقتصاد الأسترالي ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات للبلد لاسيما عقب النمو السريع الذي شهدته صادراته المنجمية خلال فترة السبعينات، ومن ثمة قدم نموذجا بسيطا ناقش فيه تبعات هذه الظاهرة التي شدّت الانتباه في الوسط الاقتصادي آنذاك، وذلك من خلال دراسة تأثير الأسعار النسبية ( بمعنى أسعار السلع القابلة للمتاجرة دوليا بالنسبة لأسعار السلع غير القابلة للمتاجرة) / أو سعر الصرف الحقيقي على كل من عرض الصادرات **the supply of exports** والطلب على الواردات **the demand for imports**.

<sup>75</sup> Gregory,R.G,"Some implication of the growth mineral sector ", Australian Journal of the Agricultural Economics , Vol. 20, N° 02, Aout 1976, PP71-73.



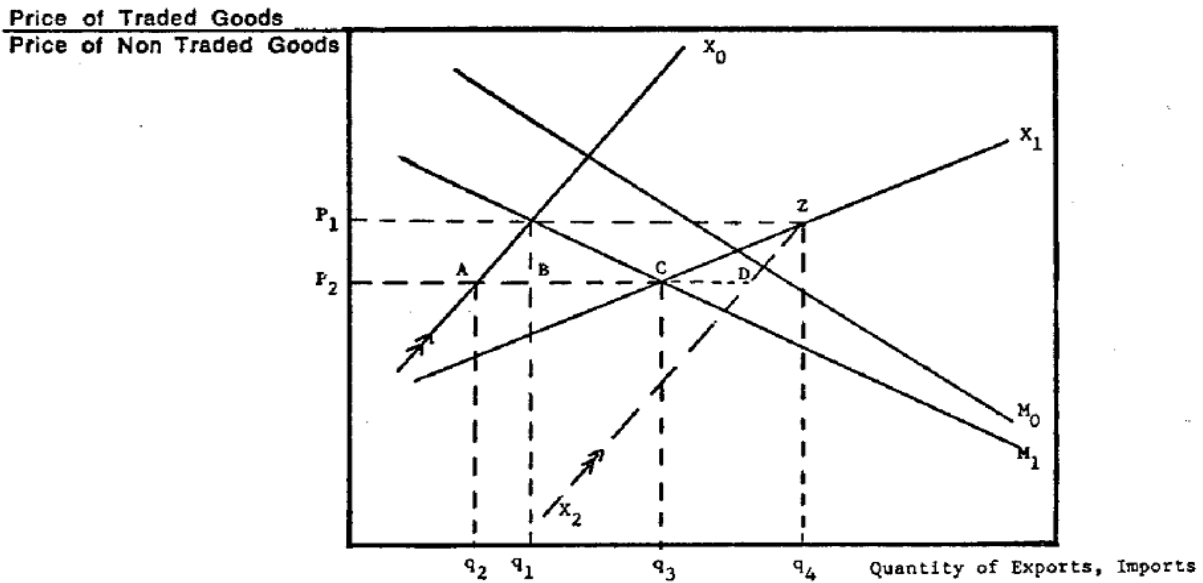
## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويفترض هذا النموذج ما يلي:<sup>76</sup>

- بأن الاقتصاد الأسترالي هو اقتصاد صغير، لأنه ليس بمقدوره التأثير على الأسعار الدولية،
- ثبات معدلات التبادل التجاري الدولي **the terms of trade**،
- استبعاد ظاهرة حركة رؤوس الأموال،
- بقاء التحليل الاقتصادي مركزاً فقط على الميزان التجاري ووضعيته،
- الصادرات والواردات يتم اختيارها بناءً على: معدلات التبادل الوحدوي ( بمعنى كل وحدة من الصادرات تبذل بوحدة واحدة من الواردات)، والأسعار الدولية.

وتتضح معالم هذا النموذج في الشكل البياني رقم (5-01)، حيث تمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي. وبالمقابل، المحور الأفقي يعمل على قياس كميات السلع المعدة للمتاجرة التي مثلت في خط واحد في شكل صادرات وواردات. وتمثل  $M_0$  و  $X_0$  على التوالي منحني كل من: الطلب على الواردات وعرض الصادرات (الأقل مرونة)، أين تقاطعهما ينتهي بتوازن الميزان التجاري في ظل شروط المنافسة الحرة.<sup>77</sup>

الشكل رقم (5-01): الأسعار النسبية للصادرات والواردات



Source : Gregory,R..G,"Some implication of the growth mineral sector ", Australian Journal of the Agricultural Economics , Vol. 20, N° 02, Aout 1976, P74.

<sup>76</sup> Gregory,R, Ibid, p73.

<sup>77</sup> Gregory,R, Ibid, p73.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وانطلاقاً من الفرضية التي تفيد بأن سلع القطاع التبادلي أسعارها تتحدد دولياً، عملت الدراسة على تعليل أسباب انتقال منحى  $M_0$  إلى  $M_1$ ، من خلال تقديرها للتغيرات العامة التي تنجم عن حركة سعر الصرف الاسمي والحقيقي، فقد انصرفت إلى تحليل بعض الجزئيات المقرونة بأسباب تزايد معدلات التضخم لشرح ذلك. ومن جهة أخرى، اعتبرت فرض تعريفه جمركية في النموذج؛ بأنه يفضي إلى تحقيق نفس الآثار، بحكم أنها تعمل على التقليل من كميات الاستيراد التي يتم اقتناؤها من الخارج، على النحو الذي يسمح بتحسين وضعية الحسابات الجارية.

وتبعاً للشكل رقم (5-01)، فإن هذا النموذج يدرس آثار اكتشاف الموارد المعدنية على الصادرات، في الوقت الذي تتجلى فيه من خلال انتقال منحى عرض الصادرات من  $X_0$  (الصادرات التقليدية/ أو الزراعية) إلى  $X_1$ ، حيث تصبح المسافة بين  $X_0$  و  $X_1$  أي من  $A$  إلى  $C$  تمثل الكميات المصدرة من الموارد المنجمية. ضف إلى ذلك، نتائج توسع قطاع التعدين التي تكون تحت طائلة انخفاض سعر السلع القابلة للتبادل بالنسبة لسعر السلع غير القابلة للمتاجرة ( وهنا افترض النموذج ثبات هذا السعر في المدى القصير فقط لمعرفة مدى تأثير الأسعار الدولية على حجم تجارة البلد) أي من  $P_1$  نحو سعر توازني جديد  $P_2$ ، فانخفاض السعر النسبي (الذي يعبر عن تحسن سعر الصرف الحقيقي للدولار الأسترالي) قد لعب دوراً لا متناهياً في تقليص مساحة الصادرات التقليدية ( من  $q_1$  إلى  $q_2$  أو من  $B$  إلى  $A$  )، كما كان له أيضاً أثر ظاهر في زيادة حجم المستوردات المطلوبة محلياً، أين ارتفعت كميتها من  $q_1$  إلى  $q_3$  / أو من  $B$  إلى  $C$ .<sup>78</sup>

وإلى ذلك، فقد اعتبر قريقوري الاكتشافات الأحفورية أو المنجمية بأنها تزيد من كميات الاستيراد إجمالاً، غير أنها تساهم بقوة في تحجيم واردات القطاع التنافسي **competing sector**، مشيراً في ذات السياق إلى التأثير السلبي للقطاع الجديد-على باقي هياكل الاقتصاد- قبل دخوله حيز التصدير، ضمن مخطط يستند على تقديرات مسبقة مبنية في الأساس على معدل السعر القديم **the old price**  $P_1$  ratio. ومن أجل التحقق من تلك التوقعات المحتمل حدوثها عند انحراف السعر النسبي إلى مستوى  $p_2$ ، قام الباحث برسم  $X_2$  بالتوازي مع  $X_0$  من خلال النقطة  $Z$ ، حتى يتمكن من قياس

<sup>78</sup> Gregory,R, Ibid, p76.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

المسافة الأفقية الممتدة من D إلى C بين  $X_1$  و  $X_2$  المحددة لمعدل السعر الجديد **the new price ratio**  $p_2$ .<sup>79</sup>

وفي الأخير، خلصت هذه الدراسة بأن توسع قطاع المناجم في بعض الحالات، يسفر عنه تغيرات هيكلية غير منتظرة خصوصا إذا تحرك سعر السلع غير القابلة للمتاجرة، فالتوقعات المستقبلية بخصوص أرباح هذا القطاع تبقى خاضعة لمبدأ عدم اليقين. وبالمقابل، وجدت هذه الورقة أن توسع القطاع المزدهر من شأنه أن يفضي إلى انكماش شديد في حجم صادرات البلد (التقليدية والصناعية) الذي يفسر بناء على ضعف تنافسية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري. وفي ظل الضغط الذي تمارسه الأسعار الدولية، يكون هذا القطاع مجبرا على خفض الأجور، وفي حالة تفاقم الأمور قد يضطر إلى تصريح العمال، فهذا الإجراء غير مرغوب فيه كونه يسهم في رفع معدلات البطالة. وعليه "نمو الصادرات المعدنية في الحالة العادية، يكون له أثر عكسي على أرباح القطاعات الأخرى، فهذا الخلل ينشأ كنتيجة لتغير الأسعار النسبية"<sup>80</sup>.

وفي حالة ثبات هذه الأسعار عند مستوى معين مع استمرار البلد في استغلال موارده الطبيعية، فإنها ستؤدي إلى زيادة احتياطاته على نحو كبير في البنوك الأجنبية، حيث يعد تحويل هذه المدخيل إلى القطاعات الديناميكية على وجه الاستثمار، من بين الحلول الأساسية المطروحة بقوة في علاج الاختلال الوظيفي لدى اقتصاديات الطفرة، من خلال زيادة ثروة المجتمع في صورة سلع وخدمات منتجة. وعلى المدى القصير، هذه الآثار تستدعي تدخل حكومي مستعجل لتصحيح الوضع واسترجاع التوازن المفقود، سواء من خلال: تقديم إعانات/ أو دعم نوعي للقطاع التبادلي بغية تحسين أداءه، أو بتخفيض قيمة العملة الوطنية، الذي يترجم في الشكل رقم (01-5) بانزلاق السعر النسبي نحو  $p_1$ <sup>81</sup>، بالطريقة التي تتيح لميزان المدفوعات إمكانية تسجيل فوائض في القيمة، حيث تكون مقاسة بدلالة الكميات المصدرة من  $q_1$  إلى  $q_4$ . وبالتالي خفض سعر الصرف الاسمي للعملة هو إجراء لا غنى عنه في أوقات الكساد لتحريك الطلب على السلع التابعة للقطاع التبادلي؛ لكن قد لا يتناسب تطبيقه مع الظروف السائدة في الاقتصاد، وهنا يمكن للسلطات النقدية الاستعانة بالآليات

<sup>79</sup> Gregory,R, Ibid, p76.

<sup>80</sup> Gregory,R, Ibid, p77.

<sup>81</sup> Gregory,R, Ibid, pp77-78.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التي تتحكم في حركة أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة (كقطاع البناء والخدمات) حتى يتسنى لها استعادة التوازن من جديد، غير أن هذا الوضع قد يشهد تطورات أخرى كارتفاع معدلات التضخم.

### 2.1 النموذج الأساسي لكوردن: أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد

تعتبر الورقة البحثية التي قدمها كوردن بعنوان: **Booming Sector and Dutch Disease** في **Economics** سنة 1984م من الأدبيات الرائدة كونها أعطت مسحا نظريا اعتمده جل الباحثين في ميدان الاقتصاد والسياسة وحتى الصحافة وبعض المؤسسات الدولية كمرجع أساسي في تفسير آثار وفرة الموارد الأولية - من باب المحروقات -. وعلى حد اعتبارهم، أن هذه الآثار قد أفضت إلى حالة من التراخي الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من البلدان النامية، نظرا لإقرارها لسياسات مالية توسعية قائمة على إنفاق استهلاكي وبذخي، التي أدت في النهاية إلى ضعف المبادرة لدى قطاعاتها الحيوية لاتكاملها التام على دعم الدولة، وكذا إلى تعطيل قوى العمل وأنشطة الإنتاج وموهاب الإبداع فيها. فجل هذه البلدان لم تستفك إلا على وقع انهيار معدلاتها المعنوية بالتبادل التجاري بفعل صدمة تهاوي أسعار المورد أونضوبه، وخير مثال على ذلك هولندا.

ولقد وظفت ذات الورقة **مصطلح المرض الاقتصادي** للتعبير عن الآثار الوخيمة التي لحقت بالاقتصاد الهولندي على مستوى النتائج، عقب اكتشاف **مستودعات الغاز الطبيعي Discovering large natural gas deposits** بكميات كبيرة في بحر الشمال في الستينات من القرن العشرين، والتي كان لها أثر ملموس في زيادة ثروة الدولة الهولندية على المدى القصير. غير أن هذا التطور الإيجابي سرعان ما انعكس سلبا على مؤشرات النمو القطاعية للبلد، أين أصبح جيلدر ( العملة الهولندية ) أقوى، وهو الأمر نفسه الذي جعل الصادرات غير النفطية **non-oil exports** أكثر تكلفة، وأقل قدرة على المنافسة، فهذه المتلازمة **This syndrome** يمكن أن تحدث من أي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية، كالتدفق القوي للاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية<sup>82</sup>. ومنه هذا المرض له انعكاسات ضارة بهيكل الاقتصاد؛ فهي تميل بشدة نحو زيادة تكلفة اليد العاملة على حساب ربحية القطاعات التبادلية، كما يترتب عنها انكماش في الصناعات التحويلية مع تراجع تنافسيتها بسبب

<sup>82</sup> Ebrahim-zadeh C., "Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely ", Finance and Development ,International Monetary Fund , Mars 2003, p50.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التحسن المستمر لسعر الصرف، الذي يؤدي بحد ذاته إلى زيادة حجم الواردات بشكل معتبر، وفي هذه الحالة تصبح الأسعار المحلية مداراة أكثر من طرف منافسين أجاناب (Sid Ahmed, 1987).<sup>83</sup> وعلى ضوء ذلك، استخدمت عديد البحوث التطبيقية نموذج المرض/أو العلة الهولندية في تفسير مثل هذه الظواهر التي تكون دوما مكاسبها عابرة، حيث هذا ما تبيّنته في إطار تقصّيتها لبعض حلقات تاريخ الفكر الاقتصادي. فعلى سبيل المثال: Forsyth and Nichola قدّما تفسيراً مهماً سنة 1983م، بينا فيه بوضوح الأثر السلبي لتدفق الكنوز الأمريكية على الصناعة الإسبانية خلال القرن السادس عشر (16). وهو الأمر ذاته الذي اعترف به (Cairnes 1859) بخصوص قضية اكتشاف الذهب في أستراليا - في خمسينيات القرن التاسع عشر-، وأكدّه أيضاً كل من (Maddock and McLean 1983) عند دراستهما للاقتصاد الأسترالي.<sup>84</sup>

ويجدر الذكر في هذا الشأن، بأن العمل الذي قدمه كوردن ونيري سنة 1982م، يعد كنقطة انطلاقاً مهمة بالنسبة لهذه الورقة البحثية التي تناولت بالتحليل شرح آثار المرض الاقتصادي الهولندي في نموذج جديد أطلقت عليه تسمية النموذج الأساسي **the core model** كون تركيبته تتكون من ثلاثة قطاعات أساسية في الاقتصاد وهي: القطاع المزدهر **(Booming Sector (B)**، القطاع المتأخر **Lagging Sector (L)**، قطاع السلع غير قابلة للتبادل **(Non-Tradable Sector (IN)**. ويفترض هذا النموذج ما يلي:<sup>85</sup>

- وجود ثلاثة قطاعات في الاقتصاد (المذكورة سلفاً)،
- أن سلع القطاع المزدهر تواجه تقلبات الأسعار في السوق العالمية- بمعنى وجود اقتصاد صغير،
- أن مخرجات أي قطاع يتم إنتاجها من خلال توظيف عامل إنتاجي خاص به/ أو نوعي ( رأس المال)، بالإضافة إلى عنصر العمل.
- حركة عنصر العمل تكون قطاعية لا غير، وذلك لإحداث ما يعرف بتعادل الأجور في القطاعات.

<sup>83</sup> Sid Ahmed. Abdelkader, du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considerations theoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de petrole, Revue Tiers Monde, Vol. 28, No. 112, PP889-890.

<sup>84</sup> Corden,M., "Booming Sector and Dutch Disease Economic : Survey an Consolidation",Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P359.

<sup>85</sup> Corden,M, Ibid, P360.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

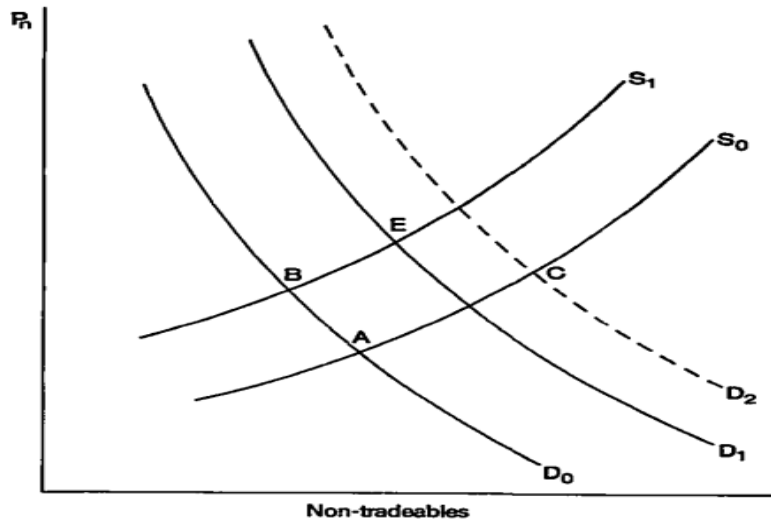
- مرونة أسعار عوامل الإنتاج،

- استبعاد ظاهرة تنقل عوامل الإنتاج دولياً،

ويتعرض هذا النموذج للتغيرات الاقتصادية التي تنجم عن توسع القطاع المنتعش في استغلال الموارد الطبيعية، خاصة عند حدوث الطفرة على مستوى القطاع B، حيث يكون له تأثير أولي يميل أكثر إلى زيادة الدخل الإجمالي. معلا ذلك، بالتحسينات/ أو التطويرات التي يتم إدخالها على العامل التقني- خارجي المنشأ- الموظف في القطاع كعامل إنتاجي نوعي، أو من خلال تلك الاكتشافات غير المتوقعة لموارد جديدة والتي تنتهي بزيادة المعروض، أو بارتفاع سعر منتجاته في السوق العالمي بالنسبة لأسعار الواردات، أين تشكل حافزاً لتسخير كل الإنتاج نحو التصدير.<sup>86</sup>

ويوضح الشكل رقم (6-01)، كافة الآليات التي يعتمد عليها النموذج في شرح آثار استغلال الموارد الطبيعية على الاقتصاد في حالة الطفرة، فقد تم تمثيل أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع القطاع التبادلي على المحور العمودي، بينما المحور الأفقي فهو يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري، في حين المنحنى D يمثل منحى الطلب على منتجات القطاع N، والمنحنى S يمثل منحى عرض منتجات القطاع N.

الشكل رقم (6-01): نموذج كوردن



Source: Corden, M., "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers New Series, Vol 36, Nov. 1984, P 361.

<sup>86</sup> Corden, M, Ibid, P360.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وعليه يدرس هذا النموذج كل من:

➤ **أثر الإنفاق Spending Effect**: يتجسد أثر النفقات في الاقتصاد، حالا عقب ازدهار القطاع B، الذي تسفر عنه تدفقات كبيرة للدخل من الخارج. فحيثما يتم إنفاق ولو جزءا من هذا الدخل -الإضافي- سواء بشكل مباشر من طرف مالكي عوامل الإنتاج أو بطريقة غير مباشرة من طرف الحكومة بعد تحصيل الضرائب، فإن شروط مرونة الدخل بالنسبة للطلب في القطاع N ستكون موجبة تبعا لذلك، وهو الدافع الذي يجعل أسعار منتجاته مرتفعة بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل التجاري (ارتفاع السعر  $P_N$ )، مما يؤدي إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي، فهذا الوضع يطلق عليه بالإنجليزية **real appreciation**، ومنه أثر الإنفاق يفضي إلى انتقال منحنى الطلب من  $D_0$  إلى  $D_1$  بفعل تحول الموارد من القطاع B و L نحو القطاع N.<sup>87</sup>

➤ **أثر حركة الموارد resource movement effect**: تؤدي الطفرة في القطاع B إلى زيادة الناتج الحدي للعمل فيه. ومع ثبات الأجر في قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري، سيرتفع الطلب على العمل في القطاع B، بما يسمح بانتقال وخروج عنصر العمل من القطاعين L و N. وحسب كوردن أن هذا الأثر يفضي إلى وقوع حركتين مهمتين:

- حركة العمالة من القطاع L نحو القطاع B: تجعل إنتاج القطاع المتأخر: L ينخفض، حيث تسمى هذه الظاهرة بالأثر المباشر لانحلال التصنيع **direct de-industrialisation**. وفي مثل هذه الحالة سوق القطاع N لا تعتبر من مسببات هذا الأثر، الشيء الذي لم يستدعي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

- حركة العمالة من القطاع N نحو القطاع B: تلاحظ أكثر في ظل ثبات بعض العوامل الرئيسية في النموذج كمعدل سعر الصرف الحقيقي، وهنا أثر حركة الموارد يؤدي حتما إلى انزلاق منحنى  $S_0$  إلى  $S_1$ ، وبمعنى آخر أن هذا الأثر ينجم عنه تراجع ملموس في حجم إنتاج القطاع N، كما أنه يؤدي إلى خلق طلب إضافي على منتجات نفس القطاع مضاف إليه الطلب المترتب عن أثر الإنفاق، فهذا الطلب يشار إليه بمنحنى  $D_2$  في الشكل، والذي يمكن أن يعبر أيضا عن مدى تحسن سعر الصرف الحقيقي.

<sup>87</sup> Corden, M, Ibid, P360.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ومن وجهة كوردن: أن تحسن سعر الصرف الحقيقي، يفضي في الكثير من الأحيان إلى حركة زائدة لليد العاملة من القطاع L تجاه N على النحو الذي يعزز انحلال التصنيع في البلد، فهذا الأمر يحدثه أثر الإنفاق، مشيراً في ذات المعنى بأن التوفيق بين الأثرين سيسمح بتحويل اليد العاملة من القطاع L نحو القطاع N، بالشكل الذي يجذب معه ما يسمى بالانحلال التصنيع غير المباشر **indirect de-industrialisation**. وفي النهاية، قد تكون مخرجات القطاع N أعلى أو أقل مما كانت عليه في البداية، كون أثر الإنفاق يميل إلى زيادتها وأثر حركة الموارد يتجه نحو خفضها.<sup>88</sup>

وتتمة لما سبق، أكد كوردن مجدداً بأن القطاع المتأخر L لا يمكن حصر مجاله فقط على الصناعة التحويلية، بل قد ينصرف إلى المنتجات الزراعية، فمثلاً أستراليا ونيجيرو تعتبران هذه المنتجات من قبيل السلع القابلة للتبادل التجاري، وبالتالي انحلال التصنيع ليس بالأثر الوحيد للمرض الاقتصادي الهولندي، فقد ينتج عنه أيضاً ما يسمى بالانحلال الفلاحي **De-agriculturation**.<sup>89</sup>

فهذه النتائج التي توصل إليها كوردن، كانت بناء على افتراضه القائم على تنقل عنصر إنتاجي واحد ألا وهو عنصر العمل، غير أن السؤال الذي يطرح في هذا الشأن حول: ماهية النتائج التي يمكن التحصل عليها في حالة ما إذا كان هناك أكثر من عامل إنتاجي متنقل بين القطاعات الثلاثة؟ فهذا الإشكال عاجله كل من نيري وكوردن في ورقتهما البحثية الموسومة بعنوان **Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy** سنة 1982م، وذلك أثناء تطرقهما لآثار طفرة الموارد في ظل إمكانية تنقل رأس المال بين قطاعين ( قطاع الصناعات التحويلية L وقطاع الخدمات N ) ثم بين ثلاثة قطاعات في المدى الأفقي/ أو الطويل، ونفس الشيء بالنسبة لعنصر العمل. في هذه الورقة، أخذ الباحثان بأهم فرضيات نموذج هيكشر-أولين المتمثلة في: وجود اقتصاد صغير مفتوح، وجود ثلاثة قطاعات، ثبات عوائد الحجم **constant returns to scale**، عدم التخصص في إنتاج سلعة معينة. وكما استدل أيضاً بنظرية **Samuelson and Stolper** في تحديدهما للعلاقة الترابطية الوحيدة التي توازن بين الأجور وأسعار الخدمات ( كما هو الحال دائماً، فهي تقاس بدلالة السلع القابلة للمتاجرة)، حيث هذا ما سيوضحه الشكل رقم (01-7)، فالجانب الأيمن منه يمثل سوق قطاع الخدمات (

<sup>88</sup> Corden, M, Ibid, P361.

<sup>89</sup> Corden, M, Ibid, P363.

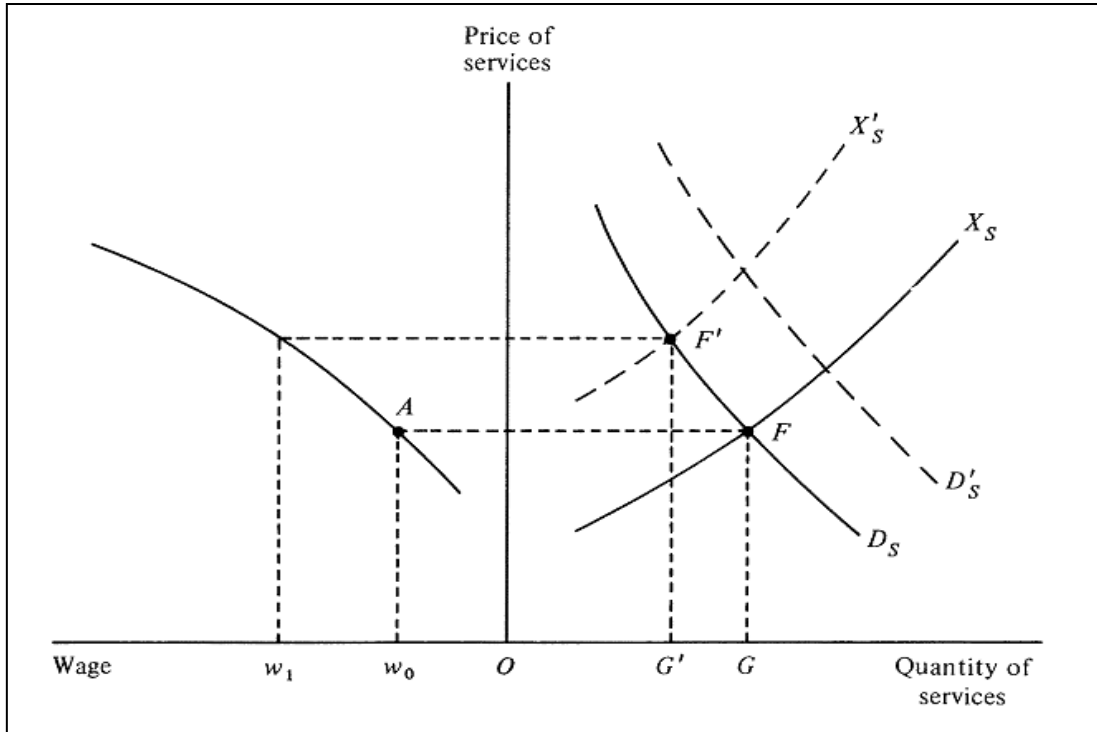


## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

العرض والطلب)، أما الجانب الأيسر منه فيمثل العلاقة بين الأجور وأسعار الخدمات في خط شبه مائل مما يعكس صحة فرضية وجود صناعة تحويلية كثيفة رأس المال بالنسبة للخدمات، أين يكون منحني العرض  $X_S$  في الجهة المقابلة، فهو يعبر عن تلك الحصيلة التي أسفرتها عملية إعادة تخصيص الموارد بين قطاعي التصنيع التحويلي والخدمات، بينما تبقى حركة العمالة بين هذين القطاعين وقطاع الطاقة كاستجابة للتغير النسبي في سعر الخدمات. ويرسم منحني الطلب  $D_S$  استنادا إلى الفرضية التي تفيد بأن الإنفاق يكون دائما مساويا للدخل ( يتم تحديد هذا الأخير من خلال استخدام منحني إمكانية الإنتاج مع مراعاة الأسعار)، حيث يتحدد التوازن قبل الطفرة عند كل من النقطة  $F$  و  $A$ .<sup>90</sup>

الشكل رقم (7-01): آثار طفرة الموارد في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين: الصناعة التحويلية

والخدمات



Source : Corden .M.. & Neary P., "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol .92, december 1982 ,P: 834.

ولقد انطلق الباحثان في دراسة أثر حركة الموارد الناجم عن الطفرة بشكل منفصل، أين افترضوا بأن مرونة الدخل بالنسبة للطلب على الخدمات، هي مساوية للصفر، وذلك من أجل استبعاد أثر الإنفاق لتفادي حالات انتقال منحني الطلب. وهنا تؤدي الطفرة في قطاع الطاقة إلى زيادة حجم الطلب على

<sup>90</sup> Corden .M.. & Neary P., "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol .92, december 1982 ,P: 833.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

العمل، وفي نفس الوقت تخفض من كميات رأس المال المتاحة والمتنقلة فقط بين قطاعي: الصناعة والخدمات، فآثار هذه المحاولة قد تنشأ عند التطبيق الصحيح لنظرية **Rybczynski**: أين تكون فيها السلع (المخرجات) - كثيفة عنصر رأس المال - بكميات هائلة، فقط في حالة ثبات أسعارها. وعلى النقيض من ذلك، تكون كميات السلع - كثيفة عنصر العمل - منخفضة جدا، عند ثبات أسعارها. وبالتالي تؤدي نتائج الطفرة في هذا النموذج إلى انتقال منحى العرض من  $X_S$  إلى  $X'_S$ ، أين يتحرك معه توازن سوق الخدمات من  $F$  إلى  $F'$  بالطريقة التي تجعل كل من مخرجات القطاع تتقلص من  $OG$  إلى  $OG'$ ، ومعدلات الأجور ترتفع من  $w_0$  إلى  $w_1$ ، فهذه الأخيرة تنتهي بارتفاع أسعار منتج الخدمات. وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى الترابط السلبي بين أحجام الإنتاج في القطاعات التي تستقطب رأس المال، حيث يفضي انخفاض حجم إنتاج القطاع الخدماتي إلى زيادة الإنتاج على مستوى قطاع الصناعات التحويلية، ويطلق على الوضع الذي تكون فيه حركة الموارد لصالح التصنيع التحويلي باللغة الإنجليزية **pro-industrialisation**. وبدلا من ذلك، فإنه بمجرد الأخذ بعين الاعتبار الفرضية التي تقول بأن التصنيع هو كثيف عنصر العمل، فإن المنحنى الموجود في الجانب الأيسر سيأخذ بالانحدار نحو الأسفل بالشكل الذي يجعل السعر النسبي (سعر منتجات التصنيع بالنسبة لسعر الخدمات) أكثر ارتفاعا، وهو الأمر ذاته الذي يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية. وفي الجانب الآخر من هذا الشكل، تبقى دوما الطفرة تدفع منحى العرض إلى التحرك نحو اليمين.<sup>91</sup>

ومثلما كان عليه الحال من قبل، فإن معدلات الأجور ( $w$ ) ترتفع كنتيجة لأثر حركة الموارد. لكن في هذا الطرف، يكون واقع انخفاض الأجور مفروضا بسبب تراجع أسعار الخدمات لارتفاع حجم مخرجاتها. وبالمقابل، يجب أن تتغير مخرجات الصناعة التحويلية عكسيا مع مخرجات قطاع الخدمات، حيث تتجه للانخفاض في ظل توسع الإنتاج الخدماتي، وبذلك لا محالة بأن يقع هنا ما يعرف بظاهرة انحلال التصنيع **de-industrialisation**. وبهذا الصدد اعتبر الباحثان بأن تدهور سعر الصرف الحقيقي هو من بين النتائج غير المتوقعة في هذه الحالة.<sup>92</sup>

<sup>91</sup> Corden .M.. & Neary P, Ibid, PP833-834.

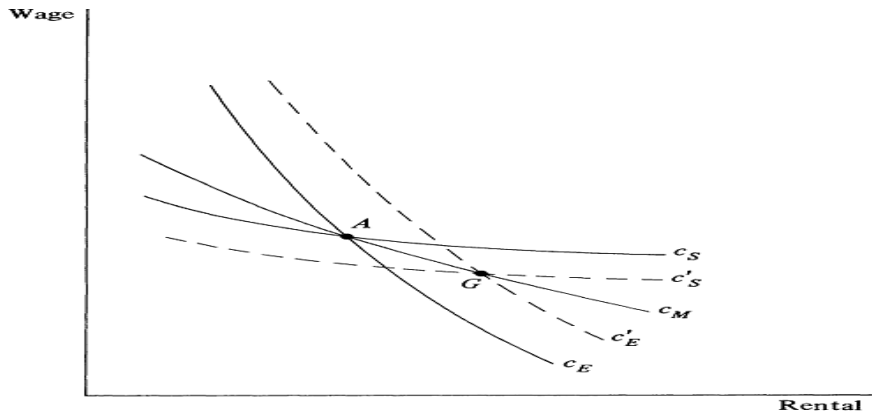
<sup>92</sup> Corden .M.. & Neary P, Ibid, P834.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

كما تبين أيضا الباحثان عند تتبعهما للعواقب التي تحدثها طفرة الموارد في الاقتصاد، من خلال تحليل أثر الإنفاق على حدى، بأنه يؤدي فورا إلى انتقال منحنى الطلب من  $D_s$  إلى  $D'_s$ ، حيث يترجم بشكل واضح بدلالة الارتفاع السعري ( يبقى مرتبنا بارتفاع مستويات الأجور) والكمي لمخرجات قطاع الخدمات، على النحو الذي يجعل مخرجات قطاع التصنيع في وضع صعب. وبالتالي ستكون سلع قطاع الخدمات كثيفة عنصر العمل.<sup>93</sup>

وفي سياق مغاير لسابقه، عملا **Corden & Neary** على إبراز آثار انتعاش الموارد في ظل إمكانية تنقل عنصر رأس المال بين القطاعات الثلاثة، ويظهر هذا الأثر -في الشكل الوارد أدناه- من خلال مقارنة الوضع التوازني القديم -قبل الطفرة- الذي يكون عند النقطة A بالوضع التوازني الجديد-بعد الطفرة-. وتفسير ذلك، يرجع إلى تحليل أسباب انتقال منحنى التكلفة الوحدي لقطاع الطاقة من  $C_E$  إلى  $C'_E$ ، ومع افتراض ثبات سعر التصنيع مع بقاء التكنولوجيا على حالتها في قطاع الطاقة، فإنه سيكون بمقدوره دفع المزيد من المكافآت للعوامل الإنتاجية التي تغطي تكاليفه.<sup>94</sup>

الشكل رقم (8-01): آثار الطفرة على الأسعار عندما يكون رأس المال قابلا للتحرك بين جميع القطاعات.



Source : Corden .M.. & Neary P, Ibid, P836.

ويوضح الشكل رقم (8-01) ، في ظل عدم تحرك منحنى تكاليف الصناعات التحويلية: بأن التوازن الجديد المتحصل عليه عند النقطة G، يؤدي إلى انزلاق منحنى تكاليف الخدمات من  $C_s$  إلى  $C'_s$  تحت طائلة انخفاض أسعار الخدمات والأجور.

<sup>93</sup> Corden .M.. & Neary P, Ibid, P834.

<sup>94</sup> Corden .M.. & Neary P, Ibid, PP835-836.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وعليه توصل الكاتبان إلى نتيجتين أساسيتين:<sup>95</sup>

- أن هذا النموذج يستبعد نهائيا أثر الإنفاق على أسعار عوامل الإنتاج والسلع،
- أن التغيرات في الأسعار ترتبط فقط بأثر حركة الموارد، حيث:
  - أن الأجور الحقيقية تتجه نحو الانخفاض- أي السعر النسبي يكون مرتفعا- في حالة ما إذا كان قطاعي الخدمات والطاقة كثيفا عنصر رأس المال بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، وهنا تكون أسعار الخدمات مرتفعة.
  - أن الأجور الحقيقية تميل للارتفاع- أي السعر النسبي يكون منخفضا- في حالة ما إذا كان قطاعي الخدمات والطاقة أقل كثافة من رأس المال بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، وهنا تكون أسعار الخدمات منخفضة.
  - أن الأجور الحقيقية تتجه نحو الانخفاض في حالة ما إذا كان قطاع الخدمات كثيف عنصر رأس المال بالنسبة لقطاع الطاقة،
  - أن الأجور الحقيقية تميل للارتفاع في حالة ما إذا كان قطاع الطاقة يتمتع بكثافة في عنصر رأس المال بالنسبة لقطاع الخدمات،

وفي هذا الوسط، تعتبر كذلك الأدبيات النظرية ل ( J. Peter Neary, Douglas D. Purvis 1982, )  
( s. van wijnenbergen 1984, J. Peter Neary 1988 ) كنماذج يحتذى بها عند معالجة الآثار الحقيقية )  
أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد) والقطاعية للمرض الهولندي في اقتصاديات الموارد الطبيعية، حيث  
اجتمعت كلها على نتائج متماثلة، وهي أن انتعاش سعر المورد الطبيعي في اقتصاد صغير ومفتوح،  
يؤدي في الحال إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي، نظرا للتجاوب السريع والموجب لسعر السلع غير  
التبادلية/ أو الخدمات مع طفرة الموارد. ومن جانب آخر، فإن هذا الوضع سيفضي في نفس الوقت  
إلى تراجع حاد في مستوى أداء القطاع التبادلي/ أو الصناعة التحويلية بسبب اضمحلال تنافسيته،  
وإلى خروج عوامل الإنتاج من هذا القطاع نحو قطاعات أخرى. فهذه الآثار الضارة التي تجنيها في  
الغالب اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط والغاز، تفسر إجمالا عند جمهور علماء الاقتصاد بانحلال  
التصنيع وتشوه الإنتاج.

<sup>95</sup> Corden .M.. & Neary P, Ibid, PP836-837.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### 1.3.1 النموذج المشتق لكل من ادوارد وأوكي: طفرة الصادرات، السعر النسبي والتنافسية

لقد قدم Aok ,M. & Edwards, S سنة 1983م، نموذجا نظريا مهما لدراسة آثار المرض الهولندي على الاقتصاد الحقيقي والنقدي، كونه اشتق من نماذج أساسية ومرجعية في هذا المضمار ( كنموذج كوردن ونيري 1982م )، أين استخدمنا فيه التحليل الاقتصادي الديناميكي من أجل مناقشة تبعات انتعاش الصادرات النفطية على الأسعار النسبية للسلع التبادلية التقليدية بالنسبة للسلع خارج التبادل التجاري. وعليه اشغلت هذه الدراسة على تفصي أعراض هذه الظاهرة **real phenomenon** في الأجلين - القصير والطويل - . ولاحتواء هذا الوضع، قام الكاتبان أيضا بتحليل سلوك أسعار السلع غير القابلة للتبادل **non tradable goods**.

### 1.3.1 آثار الطفرة في المدى الطويل

ولقد افترضت هذه الورقة البحثية عند دراستها لآثار الطفرة في المدى الطويل، بأن هناك اقتصاد صغير ومفتوح، يقوم بإنتاج ثلاثة أنواع من السلع، وهي: سلعة النفط (O)، سلع قابلة للتبادل التجاري (T)، سلع غير قابلة للتبادل (N). كما افترضت بأن ملكية قطاع النفط تعود للحكومة، مثلما هو الوضع عند معظم البلدان النامية المنتجة للنفط. وعلاوة على ذلك، أخذت أيضا بفرضية ثبات معدل سعر الصرف الذي يكون مساويا للواحد. في حين، اعتبرت فائض الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري بأنه يخضع لعنصرين فقط، وهما: الأسعار، والدخل. حيث صاغت معادلته التوازنية بالشكل التالي: <sup>96</sup>

$$N = N(q_T, Y) = 0, \quad (+) (+)$$

..... المعادلة رقم (01).

حيث:  $q_T$  تمثل السعر النسبي للسلع القابلة للتبادل التجاري ( $P_T$ ) إلى سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري ( $P_N$ )، أما  $Y$  فتعبر عن الدخل الحقيقي بدلالة السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

وتكشف المعادلة رقم (01) من خلال الإشارات الموجودة تحت الأقواس، عن إمكانية اشتقاقها جزئيا، فالإشارة الموجبة لـ  $q_T$  تدل على قابلية الإحلال التام بين السلع القابلة للتبادل التجاري والسلع

<sup>96</sup> Edwards, S & Aok ,M, oil export boom and dutch-disease a dynamic analysis, Resources and Energy (1983) North-Holland, p222.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

غير القابلة للتبادل. كما أن تعبير هذه المعادلة لم يأخذ بالحسبان السعر النسبي للنفط، كونه ارتكز كلياً على الفرضية التي تنفي وجود استهلاك محلي من طرف المقيمين لهذه المادة.

وتكتب معادلة  $Y$  بالطريقة التالية:<sup>97</sup>

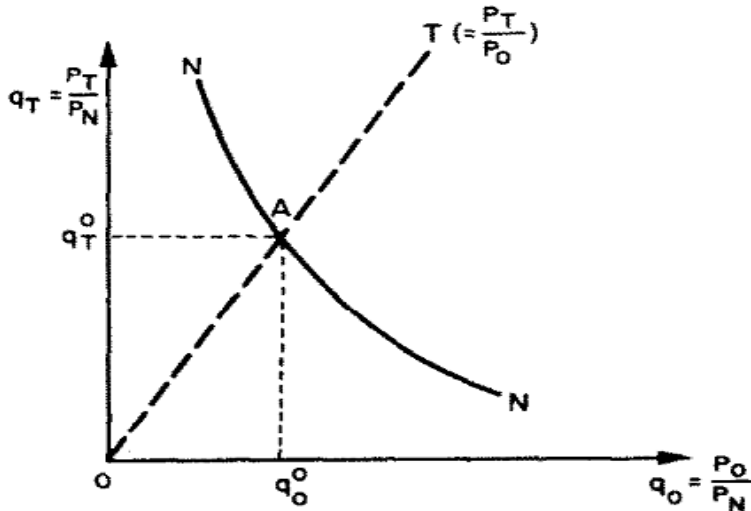
$$Y = H_N^S + q_T H_T^S + q_0 \bar{O} \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (02)}.$$

حيث:  $H_N^S$ ،  $H_T^S$ ،  $\bar{O}$  تمثل على الترتيب، فوائضا لكل من: القطاع غير التبادلي، القطاع التبادلي، القطاع النفطي، بينما  $q_0$  تمثل السعر النسبي للنفط بدلالة أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

وبناء على هذه المقدرات، بيّنت الدراسة بأن لزيادة سعر النفط آثار على السعر النسبي  $q_T$ ، من خلال إعطاءها لتصور هندسي خاص بوضعية "توازن سوق السلع غير القابلة للتبادل التجاري" في

ظل تكييفه مع نموذج درونبوش -1974 Dronbush-.

الشكل رقم (01-9): توازن سوق السلع غير القابلة للتبادل التجاري.



Source : Edwards.S & Aok .M, oil export boom and dutch-disease a dynamic analysis, Resources and Energy 5 (1983) North-Holland, p222.

ويقدم منحنى NN وصفا دقيقا عن مجموعة من التوليفات المتوافقة التي توضح مدى الترابط العكسي بين الأسعار النسبية:  $q_0$  و  $q_T$ ، حيث هذا ما تعكسه الإشارة السالبة للاشتقاق الجزئي لـ  $q_T$  بالنسبة

لسعر النفط  $P_0$  - في المعادلة رقم (01-)، وفقا للنحو التالي:<sup>98</sup>

$$\frac{dq_T}{dp_0} = - \frac{(\partial N / \partial y) \bar{O}}{[(\partial N / \partial q_T) + (\partial N / \partial y) H_T^S]} < 0.$$

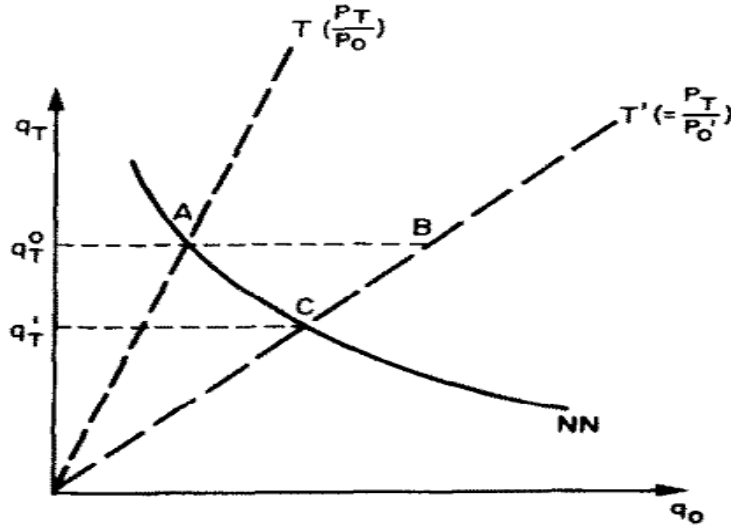
<sup>97</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P222.

<sup>98</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P223.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويحصل التوازن الابتدائي عند تلاقي منحنى NN مع الشعاع OT (الذي يقيس السعر النسبي للسلع القابلة للتبادل  $P_T$  بالنسبة لسعر النفط  $P_0$ ) في النقطة A أي عندما تتعادل كل من  $q_T^0$  و  $q_T^1$ . فهذا الوضع لن يلبث طويلا، فبمجرد ما يتحرك سعر النفط نحو الزيادة، فإن الشعاع OT سيدور باتجاه عقارب الساعة صوب OT'. وبافتراض أن الأسعار الاسمية للسلع غير القابلة للتبادل التجاري هي ثابتة، سنحصل على توازن جديد في النقطة B، أين يصبح السعر النسبي  $q_T$  هو الآخر ثابتا.

الشكل رقم (10-01): آثار زيادة سعر النفط على توازن سوق السلع non tradable



Source : Edwards.S & Aok .M, Ibid, P224.

إن أبرز أثر لزيادة سعر المورد (النفط)  $P_0$ ، يتمثل في انتقال الوضع التوازني من A إلى C (التوازن النهائي أو الأصلي)، الذي يصاحبه في ذلك؛ انخفاض ملحوظ في السعر النسبي للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة للنفط ( $P_T/P_0' < P_T/P_0$ )، حيث يكون بنفس الشاكلة التي ينخفض فيها السعر النسبي للسلع التبادلية بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري أي من  $q_T^0$  إلى  $q_T^1$ . وبتعبير آخر، أن انخفاض الأسعار النسبية بهذا الشكل، يجعل من أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري نوعا ما أرخص من نظيرتها، مما يؤدي إلى استحداث فائض في الطلب على السلع غير التبادلية على طول خط منحنى NN المنحدر من الأعلى نحو الأسفل، وهو الأمر الذي يترتب عنه حتما خروج أو انتقال الموارد من هذا القطاع إلى قطاعات أخرى في الاقتصاد. فهذه الآثار التي تنشأ في إطار ظاهرة طفرة الصادرات، يطلق عليها بعض الكتاب تسمية "انحلال التصنيع de-industrialization" [ على سبيل المثال نموذج كوردن ونيري]، كتلميح عن مرض ما يعاني منه الاقتصاد. وكما يلاحظ أيضا في

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (01-10)، بأن مقدار انخفاض السعر النسبي لـ  $q_T$  يخضع لدرجة انحدار منحنى NN؛ بسبب وضعيته المثبتة، فعندما يكون منحنى NN عمودي الخط، فإن الأثر السلبي لزيادة سعر النفط على  $q_T$  يكون عالي التأثير أو عند حدّه الأقصى. ومن ناحية أخرى، إذا كان منحنى NN أفقي الخط، فلن يكون لارتفاع سعر النفط أي تأثير على  $q_T$ . هذا الوضع يتجسد عموماً، عندما يقتصر إنفاق الدخل الإضافي -المتولد عن تلك الزيادة الحاصلة في سعر النفط- فقط على السلع القابلة للتبادل التجاري.<sup>99</sup>

### 1.3.2 آثار الطفرة في المدى القصير: اختلال التوازن النقدي

ولقد أشارت الدراسة في هذا الشأن، بأن التحليل السابق قد ارتكز في جلّ حالاته على دراسة الأثر الحقيقي للزيادة الخارجية في سعر النفط على القدرة التنافسية للقطاعات التبادلية -خصوصاً الصناعية منها- في المدى الطويل. وبسياق مختلف، تطرقت إلى تحليل آثار انتعاش المورد في المدى القصير، بإعطائها الأولوية لبعض الجوانب الديناميكية التي استبعدتها في التحليل الآنف، من خلال إدخالها لاعتبارات نقدية على التحليل البياني تحت قيد ببطء التعديلات التي يمكن أن تؤثر على القطاع النقدي (Harberger 1981). ولقد عرّفت الدراسة هذا النوع من الأدوات بالتحليل الديناميكي الرسمي **the formal dynamic analysis**، لأنه يأخذ في اعتباره عنصر الزمن، لهذا اعتمده كعامل أساسي في تحديد المكامن المركزية لأثر زيادة سعر النفط على الاقتصاد العيني والنقدي معاً. وفي ظل هذه المعطيات، فإن زيادة سعر النفط تدرج ضمن العوامل الحقيقية، التي تملك قدرة التأثير على الطلب/ والعرض النقدي، إذ تنتهي برفع حجم المعروض النقدي عندما تؤدي تلك الزيادة إلى خلق فائض في الميزان التجاري، بواسطة تراكم الاحتياطات الأجنبية (في ظل فرضية انعدام حركة رؤوس الأموال -بمعنى أن حساب رأس المال هو مغلق). وبنفس الطريقة، سينمو حجم الطلب النقدي على وقع إرتفاع مستوى الدخل الحقيقي عند زيادة سعر النفط.<sup>100</sup>

وعليه، النتيجة الإجمالية تتلخص في أحد الأمرين: إما وجود فائض في العرض النقدي أو فائض في الطلب النقدي. وبموجب قانون فالراس **Walras**، فإن هذه الحالات على التوالي، تؤدي إلى حدوث

<sup>99</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P224.

<sup>100</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P225.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

فائض في الطلب السلعي - المتضمن للسلع القابلة للتبادل والسلع غير القابلة للتبادل - أو فائض في العرض السلعي. وفي هذه الحالة، يكون فائض الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري الذي سببه الاختلال النقدي في المدى القصير والمعزز بعوامل حقيقية محضة - ارتفاع سعر النفط -، مختلفاً عن مثيله في المدى الطويل. وينتج عن ذلك، انخفاض كبير في السعر النسبي  $q_T$ ، مما يجعل الأسعار الاسمية للسلع غير التبادلية تندفع بسرعة نحو الارتفاع، فهذه الحالة تعرف في أدبيات سعر الصرف بـ <sup>101</sup> **Overshooting**.

وفي إطار مناقشة الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى اختلال التوازن النقدي في المدى القصير، سواء من خلال حدوث فائض في الطلب أو في العرض النقدي، عملت الدراسة على نمذجة هذه المعطيات في معادلات رياضية، حيث قامت بكتابة معادلة الفائض في السوق النقدي بالشكل التالي:<sup>102</sup>

$$M^E = M^S - M^D \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (03)}.$$

أين:  $M^S$  تمثل العرض الاسمي للنقود،  $M^D$  تمثل الطلب الاسمي على النقود.

ومع افتراض، أن الطلب على النقود هو دالة تابعة للدخل الحقيقي ومستوى الأسعار، فإنه يمكن كتابة معادلة  $M^E$  بشكل آخر، كما هو مبين أدناه:<sup>103</sup>

$$M^E = M^E(M^S, P_N, P_T, Y) \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (04)}.$$

وكذلك يفترض أن تكون  $M^E$  مساوية للصفر في المدى الطويل (أي عند استرجاع التوازن النهائي). وبناء على ذلك، قامت الدراسة بإدماج  $M^E$  في المعادلة رقم 01، لمناقشة التغيرات التي يمكن أن تحدث في المدى القصير، وعلى وجه خاص عند زيادة المعروض النقدي، الذي يترجم جزء من نتائجه بظهور فائض في الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وتعاد صياغة المعادلة رقم (01) بالشكل التالي:<sup>104</sup>

$$N = N(q_T, M^E, Y) \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (05)}.$$

(+      +      +)

<sup>101</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P225.

<sup>102</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P225.

<sup>103</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P226.

<sup>104</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P226.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وبحسب المعادلة رقم 05، فإن زيادة  $M^E$  ينتج عنها تحول سفلي لمنحنى NN. ولشرح أسباب ذلك، أضافت الدراسة إلى النموذج معادلة الميزان التجاري (B) التي تكتب كالتالي:<sup>105</sup>

$$B = P_0 \bar{O} - P_T E_T \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم (06)}.$$

حيث:  $E_T$  تعبر عن فائض الطلب على السلع قابلة للتبادل التجاري،  $\bar{O}$  تمثل كميات النفط المصدرة، وكما تم افتراض بأن  $\partial B / \partial P_0 > 0$  بمعنى أن زيادة سعر النفط ستؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

وافترضت أيضا الدراسة، بأن نمو الكتلة النقدية في المدى الطويل، يكون مصدره داخلي المنشأ، (في هذه الحالة، توسعة القاعدة النقدية *monetizes* من طرف البنك المركزي تجرى على أساس خلق ائتمان محلي)، خصوصا في ظل وجود اقتصاد صغير ومفتوح مع سعر صرف ثابت. غير أنه في المدى القصير، كميات النقد المعروضة  $M^S$  تكون أكبر من كميات النقد المطلوبة  $M^D$  - حيث يترجم هذا بوجود اختلال نقدي-، وذلك تحت طائلة تأثيرات الدخل والأسعار، فارتفاع سعر النفط يثير تغيرات إيجابية على العرض النقدي بفعل تحسن الحساب/ أو الميزان التجاري، الذي يعمل بصفة أوتوماتيكية على التخلص من ذلك الفائض، لكن بشكل بطيء. غير أن هذا نمط من التعديل، قد يتغير في حالة ما إذا تم اعتبار حساب رأس المال بأنه مفتوح أمام التعاملات الخارجية، بمعنى أن هناك حركة تامة أو غير تامة لرؤوس الأموال، كون ذلك يساعد على إلغاء فائض العرض النقدي بمعدل أسرع. وبالتالي تصحيح الاختلال النقدي واستعادة توازن الأجل الطويل، يكون إما عن طريق الحساب التجاري - الذي يتميز ببطء الحركة- أو بواسطة مرونة التعديلات التي يضيفها حساب رأس المال لاسيما عند تقلب أسعار الفائدة -الأجنبية أو المحلية- التي تشجع تدفق رؤوس الأموال سواء من الخارج نحو الداخل أو من الداخل نحو الخارج.<sup>106</sup>

واستكمالا لما سبق، فقد عاجلت هذه الدراسة آثار الزيادة الخارجية في سعر النفط على الأداء التنافسي للقطاع التبادلي من المدخل النقدي، فزيادة  $P_0$  ينتج عنها في نفس الوقت انتقال المعدل T

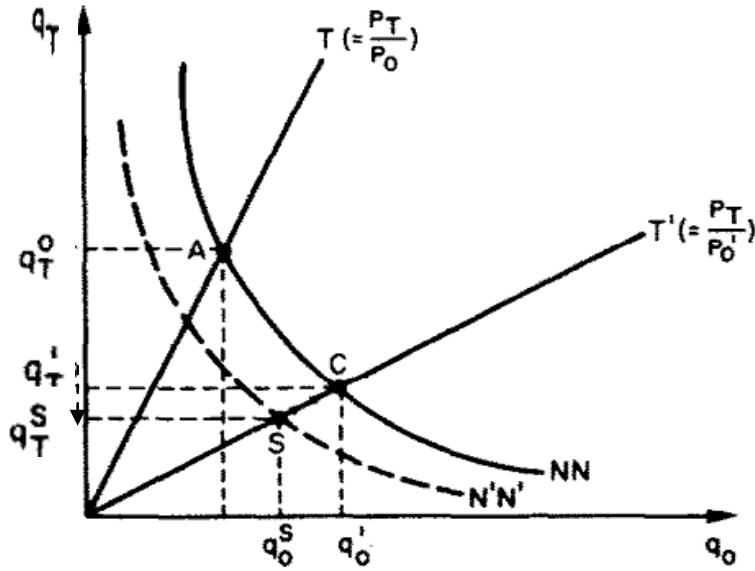
<sup>105</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P226.

<sup>106</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, PP226-227. بتصرف

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

إلى 'T'، وانزلاق المنحنى NN نحو الأسفل أي إلى 'N'N'، كنتيجة لوجود فائض في العرض النقدي عند السعر القديم للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، والذي يفضي أيضا إلى خلق فائض في الطلب على هذه السلع. ومنه يحدث التوازن الجديد في المدى القصير عند النقطة S. في حين الوصول إلى التوازن النهائي - على المدى البعيد - يحدث عند انتقال الوضع التوازني إلى النقطة C. وبذلك ديناميكية استرجاع التوازن النهائي تجعل من منحنى NN يتحول إلى اليمين - أي نحو 'N'N'. وبالإضافة إلى هذه التأثيرات، فإن انتعاش سعر المورد الطبيعي، يقلص الأسعار النسبية  $q_T$  بكميات أكبر في المدى القصير عما هو عنه في المدى الطويل.<sup>107</sup>

الشكل رقم (11-01): آثار زيادة سعر النفط على توازن سوق السلع non tradable: حالة وجود فائض في العرض النقدي.



Source : Edwards.S & Aok .M, Ibid, P227.

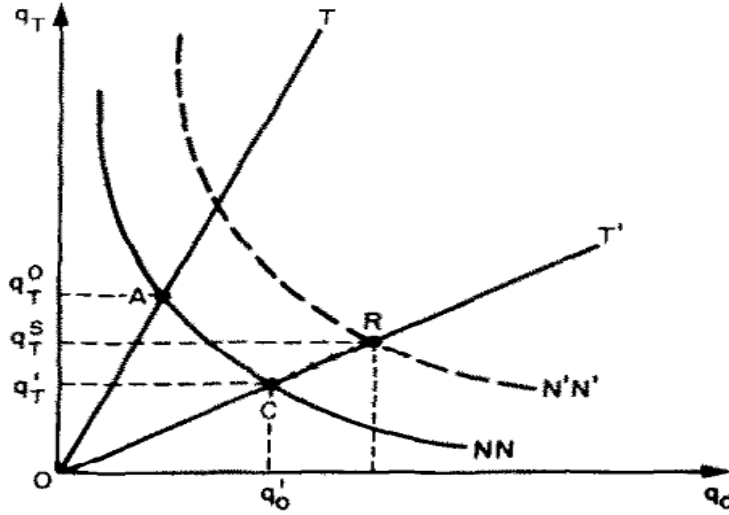
كما هو الحال بالنسبة لتأثير توسع القطاع المنتعش على عرض النقود، فإنه يؤثر كذلك في الطلب على النقود، فارتفاع سعر  $P_0$  يدفع بالدخل الحقيقي نحو الارتفاع، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري. والنتيجة النهائية هنا، تكشف عن وجود فائض في الطلب على النقود (أي عندما تكون  $M^S$  أقل من  $M^D$ ). أين تكون  $(\partial M^E/\partial Y)(\partial Y/\partial P_0) < 0$ ، ويحدث هذا في ظل ثبات العرض النقدي. وفي خضم هذه الظروف، ينتقل منحنى NN نحو اليمين مع دوران OT

<sup>107</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P227.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

نحو الأسفل. ومن ثمة التوازن في المدى القصير يتم الحصول عليه عند النقطة R، أين ينخفض السعر النسبي  $q_T$  بحجم أقل مقارنة مما كان عليه عند التوازن النهائي.<sup>108</sup>

الشكل رقم (12-01): آثار زيادة سعر النفط على توازن سوق السلع **non tradable**: حالة وجود فائض في الطلب على النقود.



Source : Edwards.S & Aok .M, Ibid, P228.

### 3.3.1 تحليل سلوك سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري ( $P_N$ )

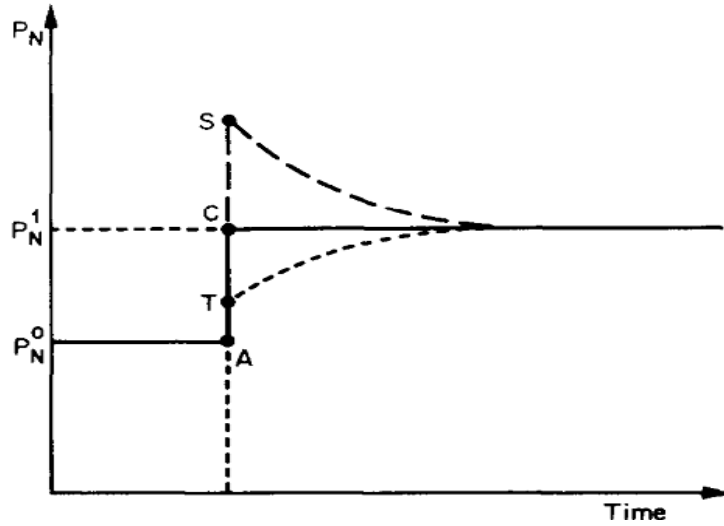
لقد ارتكزت معالم التحليل السابق حول تفسير سلوك السعر النسبي  $q_T$ ، من خلال تشخيص تلك الآثار المستحثة بواسطة ارتفاع أسعار النفط على القطاعات التقليدية التبادلية. ومع ذلك، فإن فرضية وجود اقتصاد صغير ومفتوح في ظل ثبات سعر الصرف، تفرض على أسعار السلع القابلة للمتاجرة بأن تكون اسمية. وفي ذات السياق، توصلت الدراسة في هذا التحليل، إلى أن تعديل السعر النسبي هو تابع للتغيرات التي تطرأ على السعر الاسمي للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، حيث يأخذ بصدها  $P_N$  ثلاثة مسارات متباينة إثر ذلك (كما يوضحه الشكل رقم (13-01)). فالسعر  $P_N$  في المدى الطويل، يقفز من النقطة A إلى C. أما في المدى القصير، فإن هذا السعر يقفز من النقطة A إلى S، لأن زيادة سعر النفط في هذه الحالة، تميل إلى زيادة العرض النقدي، فهذا التوسع المستمال يضغط بشدة على السعر  $P_N$ ، ويجعله أكثر غلاء. كما يمكن أيضاً أن تؤدي زيادة  $P_0$  إلى خلق فائض في الطلب على النقود، وذلك بالطريقة التي تسمح لـ  $P_N$  بالانتقال إلى النقطة T. علماً أن استعادة

<sup>108</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, P228.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التوازن النهائي يكون في المدى البعيد، وبريثم بطيء. وعليه يكشف تحليل سلوك  $P_N$  عن وقوع حالتين مختلفتين؛ الحالة الأولى يطلق عليها تسمية **undershooting**، حيث تحدث عند نقطة التوازن النهائي  $C$ ، والتي يكون عندها  $P_N$  أقل اندفاعا نحو  $P_N^1$  أي بسرعة متذبذبة، نتيجة إدراج بعض المتغيرات في التحليل، كالتوقعات الخاصة بمعدلات التضخم أو التغيرات التي تكون في معدلات الأجور، مع الاحتفاظ بالفرضية التي تقضي بجمود المتغيرات الأخرى. بينما الحالة الثانية، فقد سبق وأن تم التعرض إليها، وهي تعرف بـ **Overshooting**.<sup>109</sup>

الشكل رقم (01-13): سلوك سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري في ظل ارتفاع سعر النفط.



Source : Edwards.S & Aok .M, Ibid, P229.

وعلى هامش هذه الورقة، أقدم مجددا إدوارد سنة 1985م على دراسة الأثر النقدي لظاهرة العلة الهولندية، لكن هذه المرة بالتطبيق على الاقتصاد الكولومبي - بإجراء اختبار تجريبي لبياناته - في الفترة الممتدة من 1968م إلى غاية 1982م، حيث عمل في هذا الإطار على تمديد مجال تأثير هذه الظاهرة المعروفة بتبعاتها الكلاسيكية البحتة على الاقتصاد الحقيقي - انحلال التصنيع -، أين توصل على إثر ذلك إلى مقاربتين مهمتين في هذا التحقيق؛ الأولى ربط فيها تغيرات سعر الصرف الحقيقي بتغيرات السعر العالمي للقهوة، وكذا بمتغيرات خارجية أخرى. فالتائج المتحصل عليها في هذه المقاربة، تفيد بأن زيادة (انخفاض) السعر العالمي للقهوة، قد أدت فعلا إلى تحسن (تدهور) سعر الصرف الحقيقي. وبالمقابل، فقد أقر في المقاربة الثانية بأن المتغيرات النقدية - كخلق النقود والتضخم - تتناسب طرديا

<sup>109</sup> Edwards,S & Aok ,M, Ibid, PP228-229.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

مع تغيرات السعر العالمي للقهوة، في الوقت الذي اعتبر فيه أن هذا الأخير يرتبط عكسيا مع معدل انخفاض العملة.<sup>110</sup> وعليه عند الجمع بين المقاربتين، ستكون الآثار المتمخضة عن انتعاش الصادرات السلعية-القهوة- في المدى القصير، نقدية بشكل خاص متمثلة تحديدا في حدوث فائض في العرض النقدي، فارتفاع السعر العالمي للقهوة لاحالة سيترتب عنه ظهور فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي سيتوفر لكولومبيا حيال ذلك حجم هائل من الاحتياطات الأجنبية، أين يكون بنكها المركزي على أهبة لشراء العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة الوطنية. وفي كلتا الحالتين، فإن التوسع النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ومعدلات التضخم، وإلى تحسن سعر الصرف الحقيقي.

## 2. مختلف الأدبيات التجريبية التي درست العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو

### الاقتصادي: ريع الموارد والنتائج المحلي الخام

لقد تناولت الكثير من المؤلفات الاقتصادية بما فيها: الأبحاث النظرية والتطبيقية بإسهاب موضوع "وفرة الموارد الطبيعية وعلاقته بالنمو الاقتصادي"، لتحليل وشرح العوامل التي حالت دون تحقيق اقتصاديات الموارد مستويات مهمة من النمو. الأمر نفسه، الذي أثار دهشة واستغراب علماء الاقتصاد وغيرهم من الباحثين منذ أمد، كما أدى بهم إلى طرح العديد من التساؤلات والاستفسارات حول هذه المفارقة. فهذه الظاهرة قد ظهرت بعض معالمها بصفة مبكرة، ابتداء من القرن السادس عشر، عندما تخطت هولندا الفقيرة من الموارد الطبيعية اقتصاديا البرتغال واسبانيا المعروفتان بغناهما من المعادن الثمينة المتدفقة من مستعمراتهما في أمريكا الجنوبية، فرغم ثرائهما إلا أن عواصمهما ( ليشبونة -ومدريد) لم تغدوا وأن تكونا من المدن الصناعية العالمية. وفي هذا المقام<sup>111</sup>: أشار الكاتب الإسباني الشهير Miguel de Cervantes Saavedra في مؤلفه المعروف بتسمية Don Quixote de la Mancha حين قال:

**"the gratification of wealth is not found in mere possession or in lavish expenditure, but in its wise application"**

"أن التشبع بالثروة لا يعني تملكها أو الإسراف في إنفاقها، ولكن استخدامها بطريقة حكيمة"،

هي ترجمة حرفية لما قاله الكاتب -المشار إليه أعلاه-، فتاريخ الفكر الاقتصادي خلال هذه الفترة لم

<sup>110</sup> Edwards.S, Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link, National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985, PP 1-23.

<sup>111</sup> Ebrahim-zadeh C, Ibid, p50.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

يعطي تحليلا اقتصاديا حول أثر تدفق الموارد على التنمية الاقتصادية خصوصا في البلدان المستعمرة- التي كانت تملك أسطولا بحريا قويا- والمستقبله لهذه المعادن من: سبائك ذهبية وفضية، بل عمل على تقديم إجابات عن بعض الأسئلة التي دارت كلها حول الثروة وماهيتها وطرق إنماءها وكيفية المحافظة عليها، لهذا الأمر اعتمد التجاريون **Mercantilism** الأرصدة الثمينة كمقياس في تحديد قوة الدولة.<sup>112</sup> وبالمقابل، حاول علماء الاجتماع إعطاء تفسيراً لهذه الظاهرة، فقد اعتبروا بأن " الشراء السريع يؤدي إلى الكسل " *easy riches lead to sloth*، حيث قال الفيلسوف السياسي الفرنسي **Jean Bodin** سنة 1576م: "رجل بدين وتربة خصبة، عموما ستضعف من عزيمته وتجعله أكثر جبنا، في حين البلاد القاحلة تجعل الرجل معتدلا بحكم الضرورة، ونتيجة ذلك الحذر واليقظة والمثابرة"<sup>113</sup>. وفي نفس المعنى، نجد أيضا مقولة **Thomas Mun** سنة 1669م التي مفادها: "بأن الطبيعة عندما تكون مفرطة السخاء، فإنها تجعل الناس مهملين، متغطرسين، نزاعين إلى كل إسراف، وعندما تكون معتدلة، فهي تدعو إلى تطور الهمة، والأدب، والفنون، والسياسة".<sup>114</sup>

ومع مطلع القرن العشرين، تجلت مجددا نفس الظاهرة للعيان في ساحة الاقتصاد الدولي، ولكن بمعطيات مختلفة نوعا ما عن سابقتها، لما كان أداء اقتصاديات شرق آسيا: كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سانغافورة.... قليلة الموارد الطبيعية أفضل من أداء الدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكما تجاوزت بلدان مثل سويسرا واليابان اقتصاديا وصناعيا روسيا ذات الموارد الطبيعية الكبيرة، وهنا العديد من البلدان الغنية بالنفط: كالمكسيك ونيجيريا وفنزويلا... قد تتجه اقتصاداتها نحو الإفلاس **Bankrupt**.<sup>115</sup> وبعبارة أخرى، أن أداء اقتصاديات الربيع كان هزيلا بالنظر إلى ما تحوزه عليه من ثروات طبيعية ومعدينية، فقد وقفت هذه الاقتصاديات عاجزة عن ترحيل فوائضها المالية أو ربوع مواردها المحققة من سنة لأخرى، نحو قطاعات إنتاجية قادرة على تعبئة مصادر جديدة للدخل. وفي هذا الشأن، حاول كل من الاقتصاديين

---

<sup>112</sup> زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية: نماذج نظرية وتمازين، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص 54-55. بتصرف

<sup>113</sup> Sachs J.D. & Warner A.M., "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995, p04.

<sup>114</sup> كارل ماركس، مرجع سابق، ص 13.

<sup>115</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, ibid, p 02.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

J.D.Sachs & A.M.Warner حلّ هذا اللغز المحيّر، من خلال البحث في سببية الارتباط السلبي بين الوفرة والأداء، أين قدما دراسات مهمة حول هذا الموضوع، حيث اعتبرت الأكثر شمولاً من الناحية الاقتصادية، فقد وردت كلها تحت عنوان "Natural resource abundance and economic growth" خلال سنوات: 1995، 1997، 2001.

ولقد كشفنا J.D.Sachs و A.M.Warner سنة 1995 "بأن نمو الاقتصاديات الغنية بالثروات الطبيعية، يميل إلى أن يكون أقل سرعة من نمو الاقتصاديات التي تشهد ندرة في هذه الموارد، فالاقتصاديات التي صادرتها تعرف نسبة عالية من الموارد الطبيعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام لعام 1971 (سنة الأساس) ستكون معدلات نموها منخفضة في الفترات اللاحقة: 1971-1981، فهذه العلاقة السلبية هي صحيحة حتى بعد ضبط المتغيرات المهمة والمتحكمة في النمو الاقتصادي مثل: نصيب الفرد من الدخل، السياسة التجارية، كفاءة الحكومة، معدلات الاستثمار، وغيرها من المتغيرات، الأمر الذي مكّنها من استكشاف السبب الممكنة في شرح طبيعة هذه العلاقة لدى اقتصاديات الموارد. وذلك بدراسة آثار هبات الموارد Resources Endowments على السياسة التجارية، وعلى كفاءة التسيير الحكومي، وعلى مختلف محددات النمو. وبالتالي عملاً على تقديم نموذج نظري بسيط يخص النمو الداخلي Endogenous Growth الذي يمكن أن يساعد على تفسير العلاقة السلبية المرصودة"<sup>116</sup>.

ومن أجل ذلك، سلط الباحثان الضوء في ورقتهما البحثية لسنة 1997م، على نقطتين أساسيتين:<sup>117</sup> الأولى بكل بساطة مفادها بأن الاقتصاديات التي تمتلك قطاعات ذات موارد كبيرة، ستشهد نمواً بطيئاً. وأما الثانية؛ فتنص على أن طفرة الموارد المؤقتة يمكن أن تؤدي إلى مسار خاص بتطور الناتج المحلي الخام GDP - أنظر إلى الشكل رقم (01-14) -. وبافتراض وجود اقتصاديين متطابقين؛ ينموان في البداية بنفس المعدل، الذي يمثله لوغاريتم GDP في شكل خط مستقيم - بين النقطة 0 والنقطة -A-، وأن هناك اقتصاد واحد يعرف انتعاشاً في موارده خلال الفترة  $T_0$ ، فسيترتب

<sup>116</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, ibid, 1995, pp01-28.

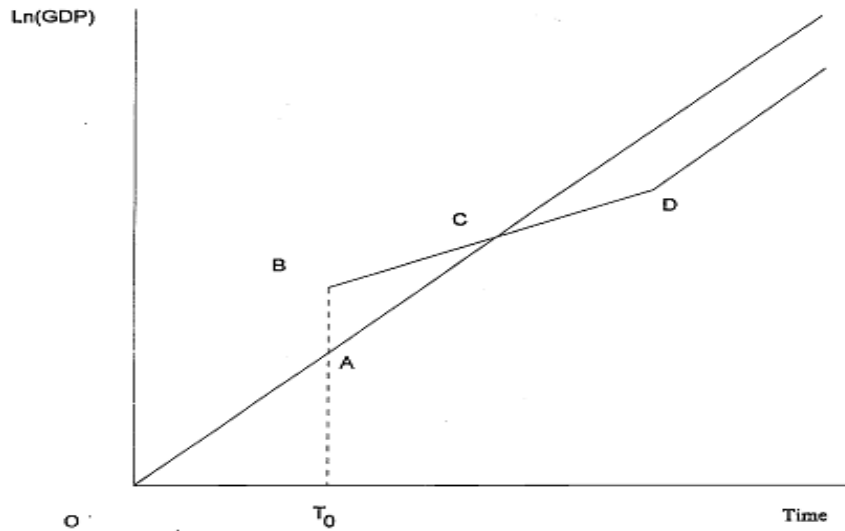
<sup>117</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, "Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center for International development and Harvard Institute for International development, Harvard University , Cambridge , November 1997,p07.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

عنهما فورا انتقال الناتج المحلي الإجمالي إلى النقطة B. ففي المدى القصير يكون GDP الاقتصاد المزدهر عند مستوى عالٍ، غير أن هذا الوضع لن يبقى على شاكلته، إذ تؤدي طفرة الموارد في هذا النوع من الاقتصاديات إلى انخفاض نموه في المدى الطويل، بل أكثر من ذلك، فقد يتراجع مستوى نموه إلى مستوى ما قبل الطفرة، فنمو اقتصاد الطفرة يميل إلى التناقص بمرّ الزمن؛ أين يكون أقل من نمو الاقتصاد الآخر، حيث يتجه نحو النقطة C ثم النقطة D. وعليه تعتبر معرفة الطريقة المناسبة التي تسمح بمراقبة طفرة الموارد على نحو جيد، بمثابة الوصول إلى الحل.

الشكل رقم (01-14): مسار نمو GDP في ظل طفرة الموارد الطبيعية.



Source : Sachs J.D. & Warner A.M, "Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center for International development and Harvard Institute for International development, Harvard University , Cambridge , November 1997 :Appendix Figure02.

وأفادت الدراسة ذاتها، بأن واحدة من السمات المثيرة للدهشة في الحياة الاقتصادية، تنطوي على ما تحرزه الاقتصاديات الفقيرة من الموارد **Resource-Poor Economies** في الكثير من الأوقات، من تفوق واسع على الاقتصاديات الغنية بالموارد **Resource-Rich Economies** في مجال النمو الاقتصادي، فهذا الاستنتاج توصلا إليه من خلال دراسة معدلات النمو السنوي لعينة تتكون من 95 بلد نامي، على مدى الفترة الممتدة ما بين 1970-1990م، حيث اتضح بأنها تخضع بشدة إلى صادرات تهيمن عليها الموارد الطبيعية ( القائمة على المواد التالية: الوقود، والمعادن، والمنتجات الزراعية...) لسنة 1970م- باعتبارها سنة الأساس- كونها تشارك بنسب مئوية معتبرة في تكوين الناتج الوطني الخام

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

لهذه البلدان؛ لهذا السبب جاء توزيعها محاذيا للخط الأفقي -primary exports/gnp 1970- في الشكل رقم (01-15). وعلى المتوسط، فقد شهدت صادرات بلدان الموارد بالنسبة لـ GNP: Gross National Product نموا بطيئا خلال سنوات العشرين التالية لسنة الأساس. وكما تم استبعاد في هذه الدراسة ثمانية بلدان مصدرة للنفط: البحرين، العراق، ليبيا، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، لعدم وجود بيانات كاملة حول اقتصادياتها. وضمن نفس السياق، اعتبر الباحثان بأن الارتباط السلبي **The negative association** بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي في العقود الأخيرة، قد شكل بالتأكيد لغزا مفاهيميا، فالموارد الطبيعية تنصرف أكثر إلى زيادة الثروة والقوة الشرائية للواردات. ومن المتوقع فرضا أن تفضي وفرة الموارد إلى رفع معدلات الاستثمار والنمو في الاقتصاد. وفي هذه الحالة، تفضل العديد من البلدان الغنية بالموارد استخدام عائدات النفط الضخمة في تمويل استثمارات متنوعة لإحداث دفعة قوية **"Big Push"** في مجال التنمية الصناعية، حيث هذا ما دعا إليه الفنزويليون فيما يخص: **"زراعة بذور عائدات النفط"** وباللغة الإنجليزية تطلق بعبارة **"Sowing the Seeds of Oil Revenues"**.<sup>118</sup>

وكذلك أقرت الدراسة في إحدى صفحاتها : بأن وفرة الموارد الطبيعية ليست بميزة حاسمة في النمو الاقتصادي، مثلا في القرن التاسع عشر شهدت بلدان كبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة تطورا سريعا في الصناعات الصلبة. والعلة في ذلك، تبرر على أساس وفرة الموارد من مادتي الفحم والحديد وانعدام تكاليف النقل. ومن جانب آخر، نجد كل من اليابان وكوريا قد ارتفتا إلى مصاف المنتجين العالميين لمنتج الحديد والصلب على الرغم من افتقارهما الكبير للمواد الأولية المطلوبة في هذه الصناعة، حيث قامت بتغطية عجزهما باعتمادهما الكامل على الواردات. وهنا العيب المسجل لا يكمن في الوفرة، بقدر ما يرجع إلى لعنة الثراء السهل **Curse to Easy Riches** والسريع، التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الكثير من المشاكل، وذلك بفعل الاستخدام المكثف لموارد الاقتصاد. وإضافة إلى ذلك، لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية دورا في الأداء المخيب للأمال في الاقتصاديات وفيرة الموارد، حيث هذا ما لاحظته العديد من الأبحاث على غرار دراسة **Neary and Van Wijnbergen** سنة 1986م، وغيرها من الدراسات الحديثة كورقة **Berge** وآخرون سنة 1994م، التي أشارت إلى الأثر العكسي لهبة الموارد

<sup>118</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, 1997, ibid , pp01-03.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الطبيعية على كل من النمو والصادرات المانوفكتورية. فالكثير من التخمينات في قضايا اقتصاديات التنمية قد تمسكت بالرأي القائم على عدم وجود آثار خارجية إيجابية **positive externalities** قادمة من قطاعات الموارد الطبيعية، وذلك على نقيض ما تقدمه قطاعات التصنيع التحويلي، فهذا الموضوع تناولته العديد من أدبيات التنمية خلال سنتي 1950م و1960م.<sup>119</sup>

ولقد اعتمد ج.د.زاكس وأ.م. ورنر في هذه الدراسة على نموذجين أساسيين، وهما:

- نموذج **Matsuyama model** سنة 1992م: فهو يفترض بأن هناك نوعان من القطاعات في الاقتصاد؛ قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية، الذي اعتبره قطاعا مهما في تعزيز النمو، حيث ينتج عن ممارساته الإنتاجية آثار خارجية تعرف بـ **Externalities**، التي تلخص كلهما في خاصية التعلم عن طريق التمرن أو العمل **learning-by-doing**، وهنا معدل تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد، يتناسب مع إجمالي الإنتاج القطاعي، وليس مع إنتاج المنشأة على حدى. وبذلك يكون ميتسوياما قد نوه بضرورة تجنب القوى التي يمكن أن تدفع بالاقتصاد بعيدا عن الصناعات التحويلية نحو الزراعة، والتي تنتهي بخفض معدل النمو عن طريق الحد من التعلم الذي يسبب النمو الصناعي. وفي نفس الوقت، اعترف بأن تحرير التجارة في اقتصاد كثيف الأرض **land-intensive economy** - بمعنى يعتمد بشكل كبير على الزراعة-، سيؤدي في الواقع إلى ببطء النمو الاقتصادي، الشيء الذي يجعل الاقتصاد مضطرا إلى تحويل موارده بعيدا عن التصنيع اتجاه الفلاحة.<sup>120</sup> والشكل رقم (01-15) يوضح ذلك، فتوزيع البلدان المعروفة بالتصنيع التحويلي كهونغ كونغ واليابان وإندونيسيا وتايلاند والبرتغال هي بالكامل تقترب من الخط العمودي الذي يمثل نصيب النشاط الاقتصادي للسكان من النمو، فإذا كان هذا النشاط يميل نحو التصنيع؛ فسينجم عنه آثار إيجابية يولدها تراكم المعرفة العلمية والفنية والمهنية في النشاط بالنسبة للتكاليف، ومن ثم سيكون له أثر طيب على مسار نمو هذه الاقتصاديات. وأما إذا كان نشاط سكان البلدان يميل أكثر إلى استغلال موارد الأرض كالنفط أو الزراعة، فإن توزيعها حتما سيكون بجانب الخط الأفقي، مما يعكس بشكل أو بآخر بطء معدلات نموها الاقتصادية. والجدير بالذكر، أن نموذج ميتسوياما؛ قد عمل على تحليل الآثار العكسية للإنتاج

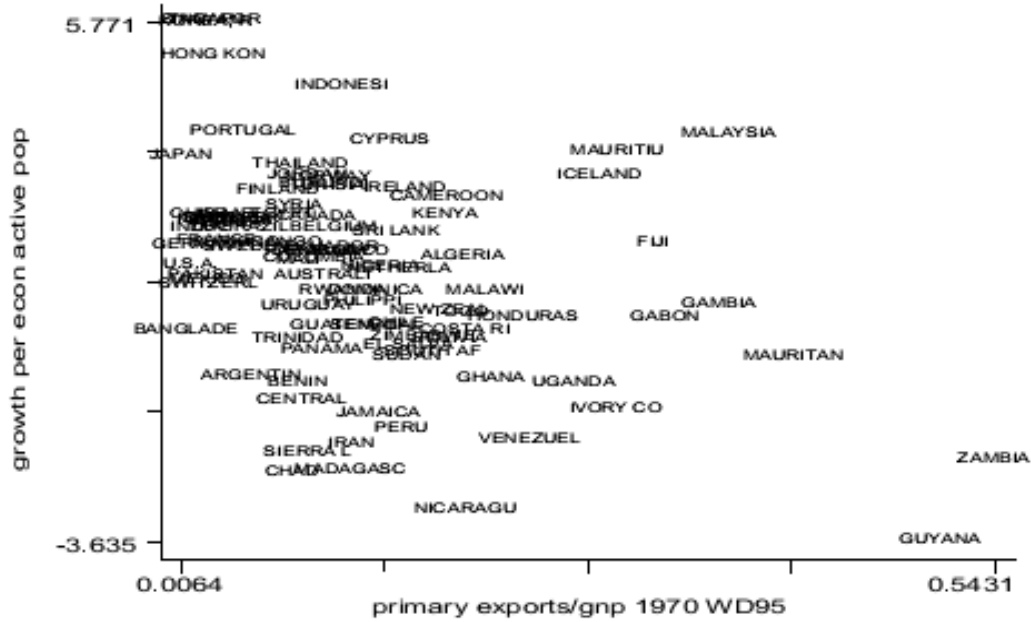
<sup>119</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, 1997, ibid , pp03-04.

<sup>120</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, 1997, ibid, pp05-06.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الفلاحي، حيث أرجعها إلى أسباب تتعلق بالقطاع الفلاحي من جراء توظيفه المباشر لعوامل إنتاجية مطلوبة في الصناعة التحويلية، فهذا التحليل لا يمكن إسقاطه على واقع قطاع الموارد النفطية كونه لا يستخدم سوى عدد قليل من العمالة (ج.د.زاكس وأ.م. ورنر، 1995، ص ص 05-06)، فانتقال هذه الأخيرة من قطاع الصناعة التحويلية نحو قطاع الموارد، هو أمر جدّ مستبعد.

### الشكل رقم (01-15): النمو وكثافة الموارد الطبيعية



**Source:** Sachs J.D. & Warner A.M, "Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center for International development and Harvard Institute for International development, Harvard University , Cambridge , November 1997, p: Appendix – Figure01.

- نموذج المرض الاقتصادي الهولندي:<sup>121</sup> الذي يقسم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات، وهي كل من: قطاع الموارد الطبيعية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع السلع غير القابل للتداول، حيث تستخدم هذه القطاعات عاملي العمل ورأس المال في الإنتاج؛ باستثناء قطاع الموارد الطبيعية الذي يفترض بأنه لا يستعمل هذه العناصر. فحيثما تعظم هبة الموارد الطبيعية، سيزيد الطلب على السلع غير القابلة للتداول. وكنتييجة لذلك، سيشهد قطاع الصناعات التحويلية تخصيصاً أقل من العمل ورأس المال. فعندما تكون الموارد الطبيعية وفيرة، فإن الإنتاج التبادلي سيكون متمركزاً حولها بدلاً من التصنيع، فهذا الأمر يقضي بسحب كميات من العمل ورأس المال الموظفة في قطاع الصناعات التحويلية نحو قطاع

<sup>121</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, ibid, p06.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

السلع غير القابلة للتبادل التجاري الذي يميل إلى التوسع **tends to expand**. وبعبارة أخرى، عندما يواجه الاقتصاد طفرة في الموارد ( لتحسن شروط التبادل التجاري، أو لاكتشاف موارد جديدة)، فإن قطاع الصناعات التحويلية سيميل إلى الانكماش، وهو ما يعرف بـ **shrinkage approach**، التي تعبر عن مرض اقتصادي، يعدّه الباحثون كمصدر لنمو بطيء ومزمن **source of chronic slow growth**. وعلى خلاف ذلك، تبقى خاصية التعلم عن طريق العمل والروابط الخلفية والأمامية -**backward and forward linkages** للتصنيع، التي شدد عليها **Hirschman** كمصادر مهمة لنمو الصناعات التحويلية، كونها تشكل آثارا خارجية للإنتاج.

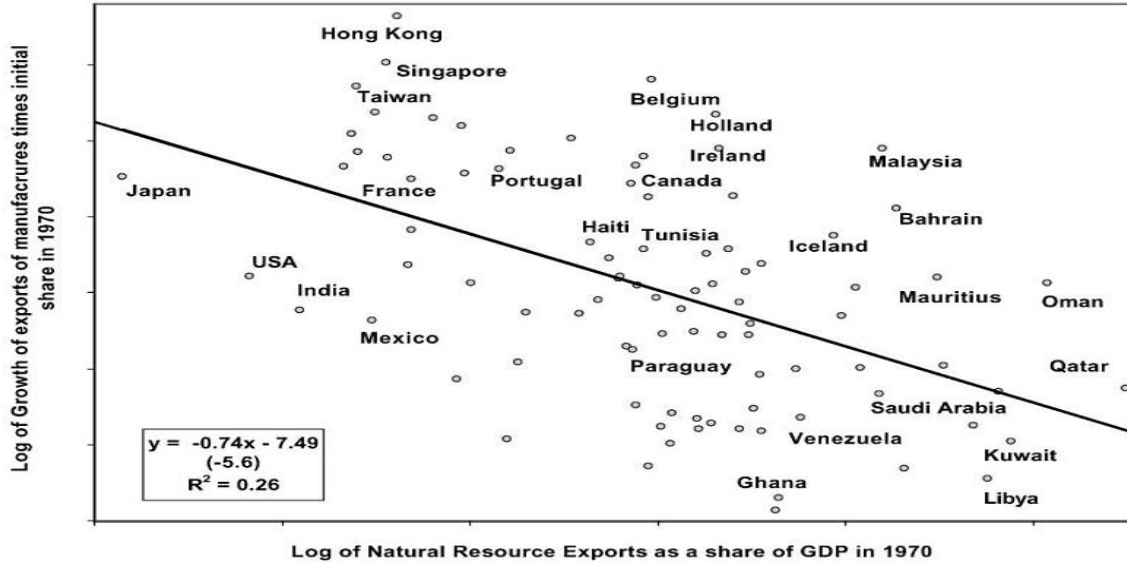
وفي سياق متصل بسابقه، عملا **J.D.Sachs** و **A.M.Warner** سنة 2001م على توضيح العلاقة عند بعض البلدان بين لوغاريتم الصادرات ( نمو الصادرات) التي ساهمت في النمو خلال الفترة الممتدة بين 1970-1990م ولوغاريتم وفرة الموارد الطبيعية في سنة 1970م، وتوصلا بأن البلدان التي لديها وفرة في المورد الطبيعي، نمو صادراتها المانوفاكنتورية يميل إلى الهوان<sup>122</sup>، فنجد بلدانا مثل: السعودية العربية، الكويت، ليبيا، فنزويلا، غانا توزيعها كان قريبا من الخط الأفقي الذي يمثل لوغاريتم الصادرات من الموارد الطبيعية وحصتها من الناتج المحلي الخام ( أنظر إلى الشكل رقم (01-16))، وبالمقابل نلاحظ أن الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية كاليابان وسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان، نمو صادراتها المانوفاكنتورية يميل نحو الشدة والارتفاع، فتوزيعها كان قريبا جدا من الخط العمودي ( لوغاريتم الصادرات المانوفاكنتورية). وبذلك نخلص إلى وجود علاقة عكسية قوية بين نمو الصادرات من الموارد الطبيعية بالنسبة للناتج المحلي الخام ونمو الصادرات المانوفاكنتورية؛ فهذه العلاقة تترجم بالميل السالب للانحدار. فالأداء الاقتصادي كان محبطا وصادما بالنسبة للبلدان التي تتوفر على ثروات طبيعية هائلة، ويعزى هذا التباين إلى عدم تمكن هذه البلدان من جني ثمار النمو المستقيم بريع الموارد، فهذا ما أثبتته بالتجربة والتحليل عدة دراسات ( **Auty1990**، **Gelb1988**، **Gylfason1999**، وغيرهم...) بتقصيها لحقائق ولأسباب فشل التنمية القائمة على الموارد الطبيعية. فوفرة الموارد في جل الأحيان تساهم في ضعف القطاع التصديري، أين تفقده القدرة على المنافسة. وهنا نقمة الموارد الطبيعية لا تفسر فقط

<sup>122</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources European Economic Review 45 (2001), p835.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

بتراجع النمو الاقتصادي، بل في فهم مسبباته التي تنجم عن هيمنة الدولة المفترسة Eclipses State بشكلها الاستحوادي في اقتصاديات الموارد، بالنسبة للدولة التنموية Developmental State التي تتجسد عموماً في اقتصاديات الصناعة.<sup>123</sup>

الشكل رقم (01-16): الاقتصاديات كثيفة الموارد الطبيعية كانت لها مساهمة ضئيلة في الصادرات المانوفاكترية إلى GDP.



**Source:** Sachs J.D. & Warner A.M, Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources European Economic Review 45 (2001), p836.

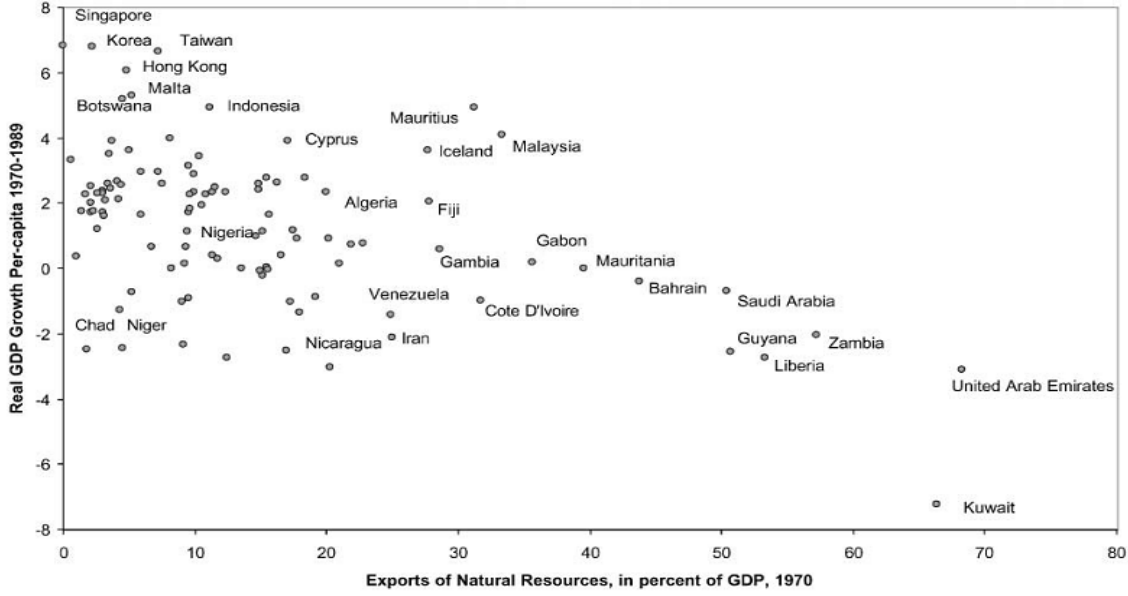
وكما أظهرت هذه الدراسة الإحصائية: بأن معدلات النمو الاقتصادي في البلدان ذات الكثافة العالية من الموارد الطبيعية ( سواء كانت نפט أو معادن...) -مقاسة بحجم صادرات تلك الموارد إلى الناتج المحلي الخام لسنة 1970م-، تقل عن معدلات النمو المحققة في بلدان ذات الكثافة المنخفضة من الموارد، وذلك على طول الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1989م. فهذا التناقض المسجل في جنب أداء الناتج على أساس المقارنة، فسره زاكس و-ورنر بتدني معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي بالنسبة للفرد لدى الدول النفطية، حيث انحصر ما بين 0 و2% عند البعض منها: كالجائر، ونيجيريا، وغامبيا، وغابون.. باستثناء بوتسوانا. في حين بلدان مثل: تشاد، النيجر، الساحل العاج، السعودية العربية، فنزويلا..... قد شهدت معدلات نمو سالبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي REAL GDP PER CAPITA. وعلى العكس من هذا، نجد دولاً غير نفطية كهونغ وسنغافورة وتايوان

<sup>123</sup> Sachs J.D. & Warner A.M, 2001, pp835-837. بتصرف

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

... قد بلغ عندها معدل نمو نصيب الفرد من GDP الحقيقي أرقاماً مهمة تتجاوزته مستوى 6% وفقاً لما هو ظاهر في الشكل رقم (01-17).

الشكل رقم (01-17): النمو ووفرة الموارد الطبيعية خلال الفترة الممتدة ما بين: 1989-1970.



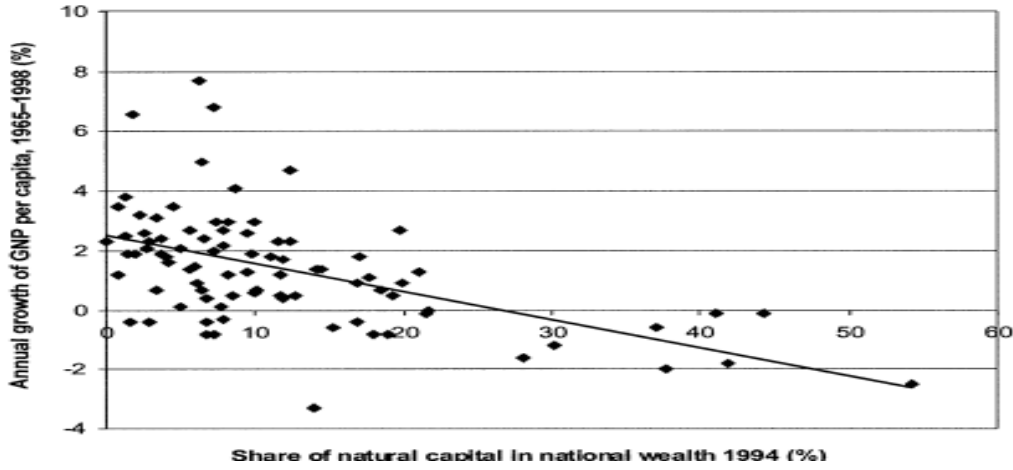
Source: Sachs J.D. & Warner A.M, Ibid, p829.

وفي المقابل، وجدت دراسة Throvaldur Gylfason سنة 2001م أدلة على أن معظم البلدان والمناطق التي توجد فيها وفرة من الموارد الطبيعية: كالنفط والمعادن وغيرها من الموارد، غالباً ما تحقق معدلات نمو اقتصادية أقل، وتكون نتائجها الإنمائية أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر من الموارد. على سبيل المثال نيجيريا، فرغم ما تملكه من ثروات نفطية إلا أن ناتجها المحلي الخام بالنسبة للفرد، اليوم ليس بأحسن حال-أكبر- مما كان عليه غداة الاستقلال سنة 1962م. فهذا الوضع لا يخص فقط نيجيريا لوحدها، فابتداءً من سنة 1965 إلى غاية 1998م؛ كان نمو GDP سنوياً بالنسبة للفرد في إيران وفرنزويلا في حدود 1%- في المتوسط، 2%- في ليبيا، 3%- في العراق والكويت، -6% في قطر (1970-1995م). وتجدر الإشارة هنا، بأن ستة (06) بلدان من OPEC، قد شهدت انخفاضاً محسوساً في نصيب الفرد من GDP، وذلك بنسبة -1.3% سنوياً في المتوسط للفترة الممتدة من: 1965-1998م. فمابين 65 بلد غني بالموارد الطبيعية، تمكنت أربعة (04) منها: بوتسوانا، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند من تسجيل فائض استثماري investment exceeding في المدى الطويل (1970-1998م)، قدر بـ 25% من GDP في المتوسط، وخلال الفترة نفسها سجلت

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

معدلات نمو مهمة لـ GDP بالنسبة للفرد، وبذلك هناك اعتراف شائع بأن هذه الاقتصاديات قد حققت نجاحات مساوية لما حققته بلدان صناعية تفتقر إلى هذه الموارد.<sup>124</sup> ويوضح الشكل رقم (18-01) العلاقة بين نصيب الفرد من النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية التي تقاس تبعا لحصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية **National Wealth** ( أي حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال المتكون من: رأس المال المادي ورأس المال البشري) خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1998م، فخط انحدار التشتت يشير إلى أثر زيادة حصة رأس المال الطبيعي بـ10 نقاط مئوية -في بلدان الدراسة- على نصيب الفرد من النمو الذي ينخفض بنقطة مئوية واحدة خلال كل سنة، وفي المتوسط.<sup>125</sup>

### الشكل رقم (18-01): النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي.



**Source:** Gylfason, T , Natural Resources ,Education , and Economic Development, European Economic Review 45, 2001,P849.

وفي هذه الدراسة، اعتبر جيلفاسون بأن حصة رأس المال الطبيعي من الثروة تتناسب عكسيا مع النمو الاقتصادي؛ لأن تواجد قطاع الموارد الطبيعية بقوة في الاقتصاد، بوسعه أن يخنق القطاعات الأخرى بالحد من قدراتها التنافسية في مجال التصنيع والتصدير، فهذه الآثار تؤدي في النهاية إلى مرض اقتصادي مزمن وضار بالتنمية الاقتصادية، حيث يمكن لها أن تنتقل إلى الاقتصاديات عبر أربعة قنوات، وهي:<sup>126</sup>

<sup>124</sup>Gylfason , T, Natural Resources ,Education , and Economic Development , European Economic Review 45, 2001,P848.

<sup>125</sup> Gylfason , 2001, Ibid, pp 848-849 .

<sup>126</sup> Gylfason , 2001, Ibid, p850.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

أولاً- المرض الهولندي **Dutch disease**: تظهر ملامحه بمجرد نشأة طفرة الموارد التي غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، الذي بدوره يؤثر سلباً على قطاعات التصدير الأخرى، وبذلك تركز التجارة حول المواد الخام فقط، دون انفتاحها على المنتجات التكنولوجية والصناعية، سيفضي إلى تشويه النمو الاقتصادي.

ثانياً: سلوك البحث عن الربح **Rent seeking**: قد يتجلى بوجه خاص في الاقتصاديات التي تشهد وفرة في الموارد الطبيعية، حيث ينجم عنه سوء تخصيص للموارد وضعف في الكفاءة الاقتصادية وغياب للعدالة الاجتماعية، كل هذا تفسره الأدلة التجريبية بمنطلق استفحال ظاهرة الرشوة والفساد التي تميل في الأخير إلى عرقلة النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الثقة المفرطة **overconfidence**: تعبر عن ذلك الشعور الخادع أو الزائف الذي يسود البلدان وفيرة الموارد، لضعف الحافز أو المبادرة لدى أفراد المجتمع في خلق الثروة وتوسيع الإنتاج نظراً للقدرات التي يجوزون عليها في استخراج الثروات من الأرض والبحر، وهنا الدولة تغفل عن إدارة الاقتصاد بشكل جيد خاصة عند سيادة بعض المتغيرات المتعلقة بالتسيير البيروقراطي وتراجع نوعية المؤسسات.

رابعاً: إهمال التعليم **neglect of education**: لم تنجح جل البلدان وفيرة الموارد خلال عقود مضت من تحسين حظوظها في التنمية، فبقيت في نفس المستوى تقريباً قبل اكتشاف تلك الموارد. والسبب في ذلك، يكمن في اعتقادها الخاطيء بأنها تملك أصولاً جدد مهمة على النحو الذي أفقدها القدرة على الإلمام بأهمية المورد البشري ضمن محاور التنمية. وبالتالي ليس من الصدفة، أن يكون الالتحاق بالدراسة ( في مستوى التعليم الثانوي ) مرتبط عكسياً مع وفرة الموارد الطبيعية في هذه البلدان. فمثلاً تنفق دول أوبك نسبة لا تعلق عن 4% من GDP، مقارنة بنسبة 5% في باقي العالم.

وتعزيزاً لما تم التوصل إليه من تفاوت غير مألوف بين وفرة الموارد الطبيعية وقلة النمو الاقتصادي، أعرب مجدداً **T.gylfason & G.Zoega** سنة 2001م من خلال دراستهما التجريبية لعينة متشكلة من 85 بلد، وعلى طول الفترة الممتدة من 1965 إلى 1998م: بأن تواجد رأس المال الطبيعي بنسبة كبيرة في ثروة الاقتصاد، عادة ما يعيق النمو الاقتصادي عبر تثبيط الاستثمار والادخار، فهو يسهم بشكل غير مباشر في تأخر مالية البلد، ويسمى هذا الأثر بأثر مزاحمة رأس المال المادي الذي يترجم بانخفاض معدل الفائدة الحقيقي. ومن ذلك يعد الاستنجد بالإصلاحات الاقتصادية والهيكلية أمراً

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

لامنص عنه في مثل هذه الحالات، من أجل التغلب على/أو تجاوز التأثير السلبي للموارد على النمو. فهذه الدراسة، تقر بأن الثروات الطبيعية ليست بكافية ولا بضرورية في تحقيق الازدهار والتقدم والتنمية، مستشهدة بالغنى الذي سجلته بعض بلدان العالم الفقيرة نسبيا من الموارد الطبيعية كهونغ كونغ وسويسرا والولايات المتحدة. فالموارد الطبيعية في الوقت الحاضر لا تلعب سوى دورا ثانويا في توليد الدخل، كما أصبحت حاليا تعكس أكثر تحلف بعض البلدان التي تتوفر عليها، غير أن ما برهنت عليه التجارب الميدانية يفضي بأن سخاء الطبيعة يتأرجح بين النعمة والنقمة. على سبيل المثال بوتسوانا وسيراليون كلاهما يقوم بإنتاج وتصدير الألماس، فالأولى تمكنت من تحقيق إقلاع اقتصادي جيد في ظل وجود تسيير وإدارة حكيمة لريع الموارد، أما الثانية فظللت تتخبط في مستنقع الفقر والحروب الداخلية والأهلية، حيث اعتلت مراتب الفقر في العالم سنة 1998م وفق بيانات البنك الدولي لسنة 2000م، ففائض عرض الألماس في هذا البلد بدلا بأن يشجع سلوك البحث عن سبل تحقيق التنمية أدى إلى انتشار سلوك البحث عن الريع المدمر لأدنى مقومات الحياة الاقتصادية من هياكل قاعدية ومؤسسات اجتماعية.<sup>127</sup>

وبالرجوع إلى حيثيات الدراسة، نجد بأنها قد قامت بتقديم تصنيف لـ85 دولة في جدول يجمع بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وحصصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة، وذلك من أجل تفسير والتعمق في جوانب التناثر بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فهذا الجدول يشير بأن النمو الجيد والفعال لا يتماشى مع تطور حصصة رأس المال الطبيعي خصوصا عندما تتجاوز نسبة 15% من الثروة الوطنية. وبصفة عامة، فإن الدول المكونة لهذه العينة تتوزع على طول الخط القطري الذي يصل الجنوب الشرقي للجدول بزواياه في ركن الشمال الغربي، كما أن هناك عدد قليل من البلدان تتمركز فوق الخط القطري، والتي تتميز بمعدلات نمو بطيئة وبهبة قليلة من الموارد، بما فيها بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي<sup>128</sup> ( أنظر إلى الجدول رقم (01-3) ).

<sup>127</sup> Gylfason ,T.&.Zoega G, "Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment", Working paper, January 2001, p01.

<sup>128</sup> Gylfason ,T.&.Zoega G, Ibid, pp4-05.بتصرف

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### الجدول رقم (3-01): وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

نمو نصيب الفرد السنوي من الناتج الوطني الخام GNP خلال الفترة الممتدة من: 1965-1998م، بناء على تعديل الدخل الأولي %							حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية (%)
>3%	>1%	>0%	>1-%	>2-%	>3-%	%3-≥	
							%5≥
كوريا	اليابان	النمسا، بلجيكا،	هولندا، سويسرا، تركيا،	غواتيمالا	السلفادور	الأردن	
	موريشيوس	الدنمارك، مصر،	المملكة المتحدة،	المغرب	جنوب افريقيا		
		فرنسا، اليونان،	الولايات المتحدة				
		إيطاليا، البرتغال،					
		إسبانيا					
							>5%
بوتسوانا	ماليزيا	فنلندا، أيرلندا، النرويج	البرازيل، تشيلي،	الأرجنتين	هندوراس، جامايكا	البنين، غانا	
الصين	تايلاند		كولومبيا، الجمهورية	كوستاريكا	كينيا، بيرو، زيمبابوي	هايتي	%10≥
			الدومينيكية، المكسيك،	بناما			
			باكستان، سيريلانكا،	الفلبين			
			السويد، ترينيداد،				
			وتوباغو، تونس				
							>10%
	اندونيسيا	كندا	أستراليا	بنغلاديش	الكونغو	نيكاراغوا،	
			باراغواي	ناميبيا	غامبيا	ملاوي، موزمبيق	%15≥
				أوروغواي			
							>15%
			الهند	الإكوادور	بوركينافاسو،	كوت ديفوار،	
					بوروندي، نيبال، بابوا	السنغال، توغو،	%20≥
					نيوزيلندا	فنزويلا	
					غينيا الجديدة		
							>20%
						موريتانيا، رواندا	%25≥
						الكاميرون	
							>25%
						سيراليون	%30≥
							>30%
						جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد،	
						غينيا بيساو،	
						مدغشقر، مالي،	
						النيجر، زامبيا	

Source: Gylfason, T.&.Zoega G, Ibid, p05.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويميز الجدول رقم (3-01) بين مجموعتين من البلدان، المجموعة الأولى تتكون من ثمانية بلدان إفريقية ( جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، غينيا بيساو، مدغشقر، مالي، النيجر، سيراليون، زامبيا) التي تجمعت كلها في ركن الجنوب الشرقي في هذا الجدول، أين كانت فيها حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية أكبر من الربع أو من نسبة 30%، والتي قابلتها أيضا معدلات سالبة من نصيب الفرد من GDP: من -3.6% في مالي إلى -5.5% في النيجر. أما المجموعة الثانية، فهي كذلك تتكون من ثمانية بلدان ( بوتسوانا، الصين، إندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، موريشيوس، تايلاند)، التي تركزت كلها في ركن الشمال الغربي، حيث حققت معدلات نمو سريعة منذ عام 1965م، ومنها أربعة بلدان غنية بالموارد الطبيعية فقط قد حققت نجاحا مذهلا على صعيد التنوع الاقتصادي،<sup>129</sup> فمثلا بوتسوانا بلغ فيها معدل نمو GDP بالنسبة للفرد مقدار 4.0% في المتوسط ( أنظر إلى الجدول رقم (4-01)).

الجدول رقم (4-01): وفرة الموارد الطبيعية ونمو GDP بالنسبة للفرد -adjusted- بمراعاة تطور معدلي الاستثمار والادخار.

الدول	حصة رأس المال الطبيعي-سنة 1994	نمو الناتج المحلي الخام بالنسبة للفرد 1998-65	معدل الاستثمار 1998-65	معدل الادخار الاجمالي 1998-70
جمهورية افريقيا الوسطى	30.2	4.2-	10	2
تشاد	37.1	3.9-	7	1-
غينيا بيساو	44.2	3.7-	29	2-
مدغشقر	41.9	4.9-	11	4
مالي	41.0	3.6-	18	3
النيجر	54.2	5.5-	11	6
سيراليون	28.0	5.1-	7	8
زامبيا	37.8	5.2-	18	19
بوتسوانا	6.3	4.0	27	35
الصين	7.2	2.9	31	35
اندونيسيا	12.4	1.0	26	29
اليابان	0.8	1.4	31	33
كوريا	1.7	3.6	29	29
ماليزيا	8.6	1.2	28	34
موريشيوس	1.2	1.0	22	21
تايلاند	6.5	1.7	29	28

Source: Gylfason, T.&Zoega G., "Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment", Working paper, January 2001, pp 35-36 (Appendix: Data). بتصرف

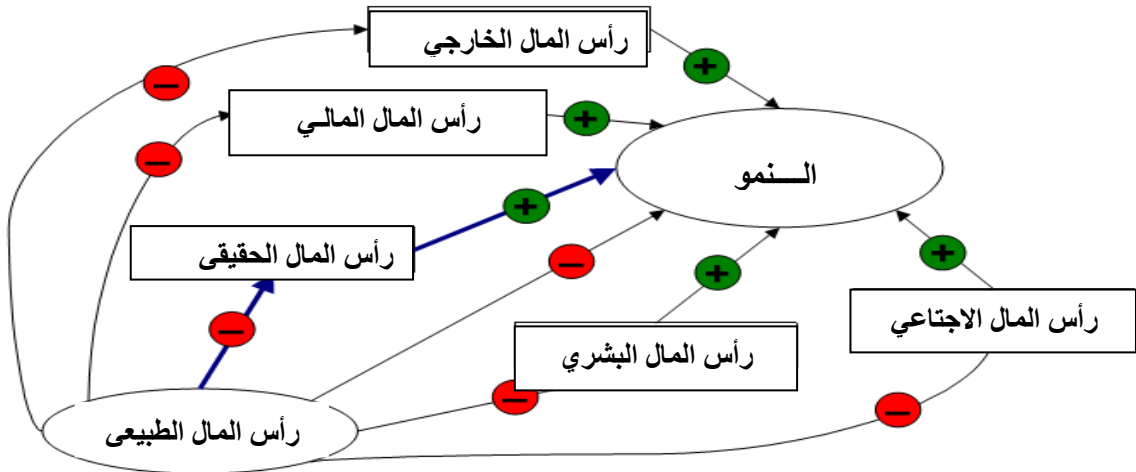
ولعل من مسببات التفاوت الاقتصادي في الأداء بين المجموعتين، هو اختلاف مستويات الاستثمار والادخار على وجه التحديد، فبلدان ركن الجنوب الشرقي المعروفة بضعف نموها وقصر

<sup>129</sup> Gylfason, T.&Zoega G, Ibid, po4.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

أداءها، كان فيها معدل الادخار الإجمالي في حدود 5% في المتوسط: من -2% في غينيا بيساو إلى 19% في زامبيا. في حين الاستثمار المحلي، فقد حدد عندها بمستوى 14% في المتوسط: من 7% في تشاد وسيراليون إلى 29% في غينيا بيساو. وبشكل مغاير تماما، فإن بلدان ركن الشمال الغربي المتميزة عن سابقتها -بنموها المستدام والمرتفع وبمردودها الطيب من حيث الأداء-، فقد شهدت معدلات مهمة من الادخار والاستثمار التي قدّرت على التوالي ب: 32% و28% في المتوسط، وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (01-4).<sup>130</sup> وبناء على ذلك، استنتج (Gylfason 2004) بأن كثافة رأس المال الطبيعي تميل أكثر إلى إعاقه النمو الاقتصادي في بلدان الموارد، كونها تنتهي بمزاحمة أشكال أخرى من رأس المال ( رأس المال الأجنبي، رأس المال المادي، رأس المال المالي، رأس المال الاجتماعي وغيرها).

الشكل رقم (01-19): محددات النمو



Source: .Gylfason ,G., Natural Resources ,Education , and Economic Development: From dependence to diversification, 21 Nov 2004, P25.

وللمزيد من المعلومات أنظر إلى: <http://www.cer.ethz.ch/resec/sgvs/029.pdf>

وبالمقابل، نوه جيلفسون بأهمية الالتفات إلى محددات أخرى للنمو المتعلقة بالتجارة والحرية والمساواة والتعليم والاستثمار والنضج المالي، لما لها من آثار إيجابية على تطور GDP في المدى الطويل، فقد عمل على إيضاحها من خلال مقارنة نتائج تجربة نمو دول الأوبك التي كانت مخيبة للآمال (التي عرفت انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بنسبة 1.3% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1998م، مقارنة ب2.2% في البلدان منخفضة/ ومتوسطة الدخل) مع تجربة

<sup>130</sup> بتصرف. Gylfason ,T.&.Zoega G, Ibid, p06

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

النرويج الناجحة في مجال إدارة الثروة النفطية **oil wealth**. فبالنسبة لهذا البلد الموارد الطبيعية لم تكن حاجزا مانعا بأن يكون اقتصادها ديناميكيا. وعلى العكس من ذلك، نجد بأن وفرة الموارد في نيجريا قد آلت إلى إخماد نموها الاقتصادي، حين اعترفت سلطات البلد بأن "oil has made us lazy" بمعنى النفط قد صنع لنا الخمول والكسل، أيضا توصل الكاتب إلى وجود علاقة سلبية بين النمو بالنسبة للفرد الواحد وكثافة الموارد الطبيعية (معامل ارتباط Spearman -0.64) في دراسة إحصائية قياسية لنفس العينة والفترة التي استخدمت في الدراسة الآنفة، لكن في نموذج انحدار خطي متعدد، حيث أبان عن أثرين؛ أثر موجب (+) على النمو تحدته متغيرات مهمة، ما عدا رأس المال الطبيعي الذي يمتاز بأثر سالب وضار ليس فقط بالنمو؛ بل بكل المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر إيجابا على النمو - أنظر إلى الشكل رقم (01-19).<sup>131</sup> وفي نفس المضمار، وقفت دراسة (Eric Neumayer 2004) عند تناولها لموضوع: لعنة الموارد على نقطة في غاية من الأهمية، كونها اعتبرت "لعنة الموارد" بأن لها تأثيرات قوية في تعديل مسار نمو الناتج المحلي باتجاه الركود بالمقارنة مع حجم تأثيرها على نمو الدخل الحقيقي، الذي يكون في نفس الاتجاه ولكن بدرجة أقل نسبيا.

الجدول رقم (01-5): أداء كل من النمو والدخل الحقيقي في البلدان الغنية والفقيرة من الموارد

الطبيعية.

البلدان	حصة الصادرات الأولية إلى الناتج المحلي الخام لسنة 1970م	نمو الدخل الحقيقي خلال فترة: 1970-1998م	نمو الناتج المحلي الخام خلال فترة: 1970-1998م	الفرق (02)-(03)
غيانا	0.51	0.183	0.185	0.001-
موريتانيا	0.41	1.228	0.449	0.779
غامبيا	0.36	0.370	0.387	0.017
موريشيوس	0.29	4.042	4.024	0.018
كوت ديفوار	0.29	0.376	0.290	0.018
أو غندا	0.27	0.284	0.275	0.009
فنزويلا	0.24	2.185	2.057	0.128
هندوراس	0.23	0.768	0.746	0.022
مالاوي	0.21	0.974	0.978	0.004
عقا	0.21	0.564	0.566	0.002
في المتوسط - نقطة مئوية-	/	0.472	0.413	0.059
جمهورية كوريا	0.02	5.332	5.410	0.079-
الصين	0.02	3.845	3.792	0.053
الهند	0.02	2.448	2.410	0.038
إيطاليا	0.02	2.215	2.393	0.178-
المكسيك	0.02	0.495	0.599	0.104
ألمانيا	0.02	1.640	1.650	0.009
سويسرا	0.02	0.753	1.213	0.461
اليابان	0.01	2.707	3.172	0.464
الولايات المتحدة	0.01	1.895	1.910	0.015
بنغلاديش	0.01	0.641	0.650	0.008
في المتوسط - نقطة مئوية-	/	2.069	2.190	0.121-

Source: Eric Neumayer, Does the "Resource Curse" hold for Growth in Genuine Income as Well? World Development Vol. 32, No. 10, 2004, p1635.

<sup>131</sup> Gylfason, G., Natural Resources, Education, and Economic Development: From dependence to diversification, 21 Nov 2004, pp01-26. <http://www.cer.ethz.ch/resec/sgvs/029.pdf>

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويوضح الجدول رقم (01-5)، بأن النمو من خلال الناتج المحلي الخام في عشرة دول كثيفة الموارد الطبيعية ( غيانا، موريتانيا، غامبيا، موريشيوس، الساحل العاج، أوغندا، فنزويلا، هندوراس، ملاوي، مالي- بمعنى الدول التي أخذت فيها حصة الصادرات من السلع الأولية إلى GDP قيما محصورة بين 0.21 و0.51 على مدى الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1998م- )، قد كان في حدود 0.413 نقطة مئوية في المتوسط، فهذه النقطة تعكس مباشرة انحطاط مستوى أداء النمو الذي يدق ناقوس الخطر في هذه البلدان. وبالمقابل، كان أداء النمو جيدا في الدول التي تعرف كثافة منخفضة في الموارد (مثل: جمهورية كوريا، الصين، الهند، إيطاليا، مكسيك، ألمانيا، سويسرا، اليابان، الولايات المتحدة، بنغلادش- أي التي لم تتجاوز عندها حصة الصادرات من الموارد إلى GDP نسبة 0.02)، أين قدر بـ2.190 نقطة مئوية في المتوسط. وانتهت الدراسة بأن نمو الدخل الحقيقي قد ارتفع بمستوى 0.059 نقطة مئوية في المتوسط عن نمو الناتج المحلي الخام في البلدان كثيفة الموارد. وعلى النقيض من ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الخام **GROWTH7098** في البلدان منخفضة الوفرة من حيث الموارد، قد شهد زيادة تعلق نمو الدخل الحقيقي **GENGROWTH7098** بـ0.12 نقطة مئوية في المتوسط، وبالتالي من الواضح أن هناك فجوة حقيقية في أداء النمو بين المجموعتين، سواء تعلق الأمر بالناتج المحلي الخام أو بالدخل الحقيقي.<sup>132</sup>

ومن جهة أخرى، فقد توصل الباحث **Marie-Pierre Arzelier** عبر تحليله لتجارب النمو في بعض البلدان المصدرة للبترو ( كالكامبيرون، ونيجيريا) ومقارنتها بتجارب بعض البلدان الآسيوية خلال فترتي السبعينات والتسعينات التي تخللتها عدة أزمات، ومن خلال إجراءه لاختبار قياسي: بأن النفقات العمومية وتصدير البترول كانا لهما تأثيرا سلبيا على الإنتاج الوطني خارج المحروقات، أين أرجع ذلك إلى عوامل خارجية ( الصدمات المعاكسة) وإلى اختيارات السياسة الاقتصادية، لأن الاقتصاديات التي تملك موردا طبيعية ضخمة، جل مخططاتها الإنمائية السنوية تقوم على استغلال وتصدير هذه السلع على نطاق واسع، فمثل هذه الاستراتيجيات في الغالب، ينجم عنها أثر عكسي

<sup>132</sup> Eric Neumayer, Does the "Resource Curse" hold for Growthin Genuine Income as Well? World Development Vol. 32, No. 10, 2004, pp1634-1637. بتصرف

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

على القطاعات الإنتاجية، مما يجعلها عرضة للمرض الهولندي الذي له تأثيرات غير مرغوب فيها على النمو القطاعي في الاقتصاد، منها انحلال قطاعي التصنيع والزراعة معا.<sup>133</sup>

وفي عموم الأمر، لم يستوي أداء البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن، بل كان أسوأ بكثير حتى من أداء البلدان المحرومة من هذه الموارد، فهذه المفارقة دفعت بالعديد من البحوث الأكاديمية-Rasche and Tatom (1977, 1981), Darby (1982), Lilien (1982), Hamilton (1983,1996, 2003), Burbidge and Harrison (1984), Gisser and Goodwin (1986), Bohi (1989), Mork (1989), Kim and Loungani (1992), Lee et al. (1995), Rotemberg and Woodford (1996), Bernanke et al.(1997), Jiménez-Rodríguez (2004) وغيرها إلى التعمق في دراسة الأدبيات المتعلقة بأثر تقلب أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يأتي في مقدمتها الناتج المحلي الخام الحقيقي، خاصة بعد صدمتي 1973 و1974م. ولعل ما يلفت الانتباه في حق هذه الأعمال، بأنها شكلت قاعدة بحثية وبياناتية مهمة في مجال العلوم الاقتصادية والسياسية، وذلك على النحو الذي سمح لها بتقديم شروحات حول حجم تأثير صدمات أسعار البترول **Oil price shocks** على النشاط الاقتصادي الحقيقي في البلدان المستوردة-الصناعية- والمصدرة-النامية-لهذا المورد الطبيعي؛ إذ ارتفاع سعر النفط يمثل مؤشرا إيجابيا نظرا لحجم المكاسب-لاسيما منها اليسر المالي- التي يتيحها للبلدان المصدرة له. لكن هذا الأمر في البلدان المستوردة، يعتبر خبرا غير سار كونه يفضي إلى انخفاض محسوس في الدخل المتاح الذي يصاحبه ارتفاع في تكاليف الإنتاج لديها. ويحدث العكس من ذلك، عندما يتجه سعر هذا المورد نحو الانخفاض.<sup>134</sup> وهنا لا بأس، أن نتعرض إلى بعض الدراسات التي تعتبر كمرجع نظري وتجريبي في هذا النطاق، وفقا للنحو التالي:

➤ دراسة **Hamilton** سنة 1983م؛ التي توصل فيها إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين أسعار النفط والنشاط الاقتصادي للولايات الأمريكية المتحدة خلال فترتين زمنييتين منفصلتين عن بعضها البعض، عقب تطرقه لاستقرارية علاقة الانحدار بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد، كنمو الناتج المحلي الخام الحقيقي وغيرها من المتغيرات، فالتغيرات السعرية للبترول بعد الحرب

<sup>133</sup> Marie-Pierre Arzelier, Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle. Une comparaison Afrique-Asie, Revue économique, Vol. 49, No. 1, Stratégies de croissance et marchés émergents (Jan., 1998), pp. 119-137.

<sup>134</sup> Jiménez-Rodríguez, Marcelo Sánchez, oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries, European Central Bank, 2004, pp07-08.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

العالمية الثانية قد أدت إلى ركود الاقتصاد الأمريكي، إثر دخوله في أزمات ( التي يسبقها ارتفاع حاد في سعر المورد)، أين انخفض معدل نمو ناتجه المحلي الخام الحقيقي في المتوسط من 4.0% خلال 1960-1972م إلى 2.4% في فترة: 1973-1981م، كما بلغ لديه متوسط معدل التضخم مستوى 7.6% خلال فترة 1973-1981م؛ وهو مستوى جد مرتفع أي بأكثر من ضعف ما كان عليه التضخم- بمعدل 3.1%- خلال فترة 1960-1972م. وإلى ذلك، فقد شهدت عنده معدلات البطالة نسبا عالية، فقد قدر متوسطها في فترة ( 1973-1981م) بـ 6.7%.<sup>135</sup>

➤ دراسة **Mork 1989**:<sup>136</sup> تعتبر كامتداد لدراسة هاميلتون المنشورة سنة 1983م، حيث كشفت بأن استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي بما فيها الناتج المحلي الخام الحقيقي ومعدل التضخم والانكماش ومعدل البطالة وغيرها، قد كانت غير متماثلة أمام تغيرات أسعار النفط الحقيقية في الولايات الأمريكية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1949 إلى 1988م. وفي ذات السياق، استنتج الباحث بأن ارتفاع سعر النفط **oil price increase** قد كان له تأثير سلبي على تلك المتغيرات. ومن جهة أخرى، أقر بصعوبة تقدير أثر انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الأمريكي، الذي يستدعي تحديده القيام بالمزيد من البحوث التجريبية في هذا المجال.

➤ دراسة **K.Lee, S.Ni, R.A.Ratti 1995** التي أكدت على وجود ترابط سلبي وبمعنوية عالية بين صدمات أسعار النفط الموجبة **positive oil prices shocks** ونمو الناتج الوطني الخام الحقيقي، بينما الصدمات السلبية لأسعار النفط، فلم يكن لها أي تأثير على النمو الاقتصادي، فهذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال استعمال نماذج **VAR** و **GARCH** التي تستخدم التباين الشرطي لتحليل الانحرافات المعيارية لتغيرات أسعار النفط في الزمن- وبعبارة أخرى لمعرفة أو حساب سلسلة تطاير أسعار النفط؛ ومتى تكون أكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.<sup>137</sup>

<sup>135</sup> James D. Hamilton, Oil and the marcoeconomy since World War II. The Journal of Political Economy .vol 91, 1983, P 228.

<sup>136</sup> Knut Anton Mork, Oil and the Macroeconomy When Prices Go Up and Down: An Extension of Hamilton's Results, Journal of Political Economy, Vol. 97, No. 3, 1989, pp740-744.

<sup>137</sup> K.Lee, S.Ni, R.A.Ratti, Oil Shocks and the Macroeconomy: The Role of Price Variability, The Energy Journal, Vol. 16, No. 4, 1995, pp 39-56.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

➤ دراسة 2009 M.A.Farzanegan G. Markwardt بعنوان: "آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الإيراني"، فهذه الورقة عمدت إلى تحليل ذلك الترابط الديناميكي بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (خلال فترة: 1975-2004م) في إيران باستخدام نموذج VAR، مع استدلالها ببعض الدراسات الأساسية التي سبق لها وأن نظرت في الموضوع، أبرزها ما يلي:

Corden and Neary 1982, Corden 1984, van Wijnbergen 1984, Hamilton 1983, Burbridge and Harrison 1984, Gisser and Goodwin 1986, Mork 1989, Lee Ni and Raati 1995, Hooker 1996, Rotemberg and Woodford 1996, Hamilton 2003, Jones et al. 2004, Jimenez-Rodriguez and Sanchez 2005, Elder and Serletis 2006 Schmidt and Zimmermann 2007.

وبناء على مضامين هذه الأعمال العلمية، أشارت الدراسة إلى طبيعة الآثار غير المتماثلة لصددمات أسعار النفط، فهذه الصدمات سواء كانت موجبة أو سالبة، فإن لها تأثير معنوي في زيادة التضخم. وفي ذات الوقت، توصل الباحثان إلى وجود علاقة ترابطية موجبة بين تغير أسعار النفط ونمو الناتج الصناعي. وبالمقابل، لاحظا أن تأثير تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي، قد كان هامشيا ومفاجئا. وفي الأخير، اعتبرا أن الاقتصاد الإيراني هو معرض بشدة لتقلبات صدمات أسعار النفط، التي تفضي إلى ظهور متلازمة **syndrome** المرض الهولندي عبر آلية تحسن معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فهذه الأعراض تعد كعلامة تحذير من وقوع أزمة عملة محتملة خاصة بعد حدوث صدمات سلبية لأسعار النفط.<sup>138</sup>

➤ دراسة 2010 H.Berument N.B.Ceylan N. Dogan، حيث قاموا فيها بتحليل كمييات تأثير صدمات أسعار النفط على نمو ناتج الأنشطة الاقتصادية لستة عشر (16) بلد مختار من منطقة MENA (بلدان شرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي تم تقسيمها إلى مجموعتين في هذه الورقة البحثية؛ فهي إما أن تكون بلدا مصدرة صافية للنفط أو بلدا مستوردة صافية لهذه السلعة. وباستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، توصل الباحثون من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية بأن صدمات أسعار النفط العالمية قد كان لها تأثيرات معنوية موجبة على نمو الناتج المحلي

<sup>138</sup> Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, The effects of oil price shocks on the Iranian economy, Energy Economics 31, 2009, pp134-151.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الخام ( المخرجات) في كل من: الجزائر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، قطر، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك لم تظهر لصددمات أسعار النفط أي تأثيرات معنوية ذو دلالة إحصائية على مخرجات المغرب وجيبوتي ومصر ولبنان واليمن.<sup>139</sup>

➤ دراسة (Akin Iwayemi, Babajide Fowowe 2011) بعنوان **Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria**

التي قدمت أدلة تثبت بالتجربة مدى تأثير صدمات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي لنيجريا خلال الفترة الممتدة ما بين: 1985-2007م، وذلك انطلاقا من فرضيات بعض الدراسات الرائدة التي استفاضت في تحليل جوانب هذا الموضوع ( بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط)، حيث وظفتها خصيصا لمعرفة طبيعة العلاقة الترابطية الخطية بين المتغيرات الفاعلة والمختارة في نموذج الدراسة. ولقد أفادت ذات الدراسة، بأن صدمات أسعار النفط لم تكن لها تأثير كبير على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا، فنتائج اختبارات جرانجر-السببية وردود الاستجابة وتحليل التباين كلها تشير بأن صدمات أسعار النفط الموجبة لم تسبب الناتج والإنفاق الحكومي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي، كونها لم تساهم إلا بنسبة ضئيلة؛ وهي أقل من 02% في التأثير على جلّ المتغيرات. فهذه النتائج المتحصل عليها، تدعم بقوة فرضية وجود آثار غير متماثلة لصددمات أسعار النفط. وفي الأخير، انتهت الدراسة بأن الصدمات النفطية السالبة من شأنها أن تسبب الناتج وسعر الصرف الحقيقي.<sup>140</sup>

➤ وفي دراسة أخرى، عملا Moshiri.S & Banihashem.A سنة 2011م على تحديد آثار صدمات

أسعار النفط غير المتماثلة قياسا بأداء الاقتصاد الكلي بالنسبة لسته بلدان مصدرة في منظمة الأوبك على طول الفترة الممتدة من: 1970-2009م من خلال استخدام نموذج VAR القائم على متغيرين رئيسيين: أسعار النفط والنمو الاقتصادي، فضلا عن متغيرات وسيطة: كالاستثمار، وسعر الصرف، ومعدل التضخم. فالنفط باعتباره واحد من مصادر الطاقة الأكثر تنافسية، فقد

<sup>139</sup> H.Berument N.B.Ceylan N. Dogan, The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries Energy Journal –Cambridge, 2010, pp149-173.

<sup>140</sup> Akin Iwayemi, Babajide Fowowe, Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria, energy policy39, 2011, pp603-612.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

أصبح يلعب دورا هاما في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فوجود مثل هذا المصدر بشكل وفير ورخيص قد ساهم في نماء صادرات البلدان الصناعية المتعطشة لهذه الطاقة. وبالمقابل، اعتبرت الدراسة بأن تصدير النفط في ظل انخفاض سعره، بأنه يقود إلى ركود تام للأنشطة الاقتصادية وإلى فتورها في البلدان النامية (المصدرة للموارد) بسبب عجز موازنتها العامة لاعتمادها شبه الكامل على ريع الموارد، التي بدورها قد تستدعي توقيفا لمشاريعها الاستثمارية التي تمت برمجتها في فترات سابقة تعرف بالطفرة النفطية. ونفس الأثر يتجسد عموما عندما يكون سعر البترول مرتفعا، فعائداته الضخمة لا تترجم دوما بنمو اقتصادي مستدام، حيث ينجم عنها في العادة عدة آثار ضارة بالاقتصاد أبرزها توأمة ارتفاع سعر الصرف وأنحلال التصنيع. وعلى الرغم من هذا، فإنه يمكن أن تعود عائدات النفط بالنفع على الرفاه الاقتصادي في البلدان المصدرة للمواد الأولية؛ عندما تكون هذه الموارد بمثابة نعمة وليس نقمة، وبخاصة عندما تسهم في تعزيز قوة رأس المال المادي والبشري في هذه البلدان.<sup>141</sup>

### 3. نظرة خبراء المؤسسات المالية الدولية لنقمة الموارد: العواقب الاقتصادية

لقد قدم خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين تفسيرات اقتصادية كامنة لنقمة الموارد الطبيعية، التي ألفت بتبعاتهما السيئة على الأداء الاقتصادي للبلدان المصدرة بشكل لافت للنظر لهذه الموارد، فجلت هذه التفسيرات أرجعت ذلك إلى تأثير المرض الاقتصادي الهولندي الذي يبقى قابعا في البلدان التي تشهد تدفقات سخية سواء المتأتية من تصدير الموارد أو من تدفق المعونات الخارجية، والتي تكون في العادة غير مساندة لعملية النمو، حيث تقوض كل من حوافز الإنتاج لدى القطاع المنتج للسلع القابلة للمتاجرة، وحوافز الادخار لدى القطاع الخاص والحكومة. فإيرادات الموارد أو المعونة لهما علاقة شرطية قوية مع النمو، لكن فقط في ظل احترام الشروط التي تملئها الإدارة السليمة لهذه العوائد. ومن بين هذه الأوراق نجد:

<sup>141</sup> Moshiri.S & Banihashem.A, Asymmetric effects of oil price shocks on economic growth of oil exporting countries, Conference paper, 34th IAEE International conference, Stockholm, June 2011, pp1-22. For more information related to the subject, please consult the following Website: [http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN\\_ID2006763\\_code920036.pdf?abstractid=2006763&mirid=3](http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID2006763_code920036.pdf?abstractid=2006763&mirid=3).

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

- دراسة (Sanjeev Gupta, Alex Segura-Ubiergo, and Enrique Flores) بعنوان "تقاسم الثروة" الصادرة في مجلة التمويل والتنمية سنة 2014م، حيث أيدت الرأي القائل بأن الأداء الضعيف لغالبية البلدان المصدرة للموارد الطبيعية بكميات أكبر، يرجع إلى نقمة ريع تلك الموارد. فقد تؤدي طفرات الموارد إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة، وهو السبب نفسه الذي يسهم في تقليص القدرات التنافسية للصادرات المحلية، وفي انتقال الموارد خارج القطاعات المشاركة في التجارة الخارجية-بمعنى نحو القطاعات غير التبادلية-، فهذا ما يطلق عليه المحللون تسمية المرض الهولندي، لأن وفرة الثروات الطبيعية في الكثير من الأحيان ما تقتزن بها ظواهر أخرى كانهلال التصنيع والإنتاج. وتعزيزا لذلك، استدلّت الدراسة بمقولة خوان بابلو بيريز الفونسو (الوزير الأسبق للمناجم والموارد الهيدروكربونية في فنزويلا) الذي وصف البترول على أنه من "فضلات الشيطان"، في تحذيرها من مخاطر هذه المادة التي تنتهي بإهدار الموارد والاستهلاك المفرط والاستدانة. فالكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تفتقر لوجود نظم فعالة في مجال إدارة المالية العامة التي تضمن حضور الكفاءة والشفافية عند استخدام ثروة الموارد الطبيعية، وهو الدافع السلبي الذي زاد من تقويض مساعي تلك البلدان في تطبيق نماذج إيجابية مثل: بوتسوانا وشيلي والنرويج.<sup>142</sup>

- دراسة رباح أرزقي وريتويك بانيجري بعنوان "المعونة والنفط" الصادرة في مجلة التمويل والتنمية التابعة لصندوق النقد الدولي سنة 2014م، حيث أشارا فيها بأن اكتشاف النفط-الثروة المفاجئة- ليس بنعمة خالصة، حيث يمكن أن ينتج عنه عدة آثار ضارة، فقد تؤدي إلى ارتفاع كبير في قيمة العملة، مسببة بذلك عجزا لبعض القطاعات الحساسة في الاقتصاد (خصوصا الصناعة التحويلية)، وبتعبير آخر، فإن ازدهار قطاع النفط يقابله تعثر لباقي القطاعات، هذا ما جعل النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد / أو بالرواسب الهيدروكربونية على مدى عقود، أقل من نظيره في البلدان الفقيرة من هذه الموارد. وفي الأخير، اعتبروا بأن مسألة وجود علاقة إحصائية سالبة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي هي محل نقاش واسع.<sup>143</sup>

<sup>142</sup> سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا- أويرغو وإنريكي فلوريس، تقاسم الثروة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 04، ديسمبر 2014م، ص 53.

<sup>143</sup> رباح أرزقي وريتويك بانيجري، المعونة والنفط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 01، مارس 2014م، ص 49.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

- دراسة أخرى لأندرو وارنر بعنوان " الانتعاش المستعطي " الصادرة في مجلة التمويل والتنمية سنة 2013م، حيث تطرق الباحث من خلالها إلى نتائج لجنة الموارد الطبيعية التي مثلت على حدّ اعتباره تحدياً كبيراً لبعض النماذج الاقتصادية الشائعة وغير المتشائمة في حق تداعيات الموارد، كونها تفترض على الإطلاق بأن جميع البلدان يمكنها تحقيق نمو تلقائي شريطة أن ينمو فيها الاستثمار الرأسمالي العام بمعدلات مرتفعة. وقياساً بالوضع المالي المريح الذي تعاشه لحظياً الاقتصاديات الغنية بالموارد أي أثناء فترات الطفرة، فإنه من المؤكد، سيكون هذا الشكل من الاستثمارات قد زاد في تلك البلدان بنسب معتبرة. غير أن واقعها، يشير إلى عكس ذلك، فبيانات نمو ناتجها المحلي الخام كشفت عن عدم وجود عوائد موجبة. فعلى غرار ضخامة الإيرادات القادمة من تصدير الموارد، وعلى الرغم من وجود استثمار محلي كبير خارج المحروقات، إلا أن نموها ظل محبطاً. فمثلاً بعد الطفرات الكبيرة غير المتوقعة في مداخل النفط والغاز الطبيعي للجزائر واليابون والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية، لم يكن بوسع هذه البلدان تعزيز نمو قطاعاتها غير المتصلة بالموارد، حيث لم تحقق هذه الأخيرة إلا نمو ضعيف، بل كان غير مثير قط للإعجاب، فقد قدر فيها معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام الحقيقي ( خلال الفترة الممتدة من: 1980-2011م) على التوالي ب: 0.8%، 1.0%، - 0.7%، -3.4%، 0.0%. ومن جانب آخر، غالباً ما تذكر بوتسوانا كنموذج ناجح في هذا المجال، فهي تدحض الفكرة القائلة بأن كثافة الموارد هي مضرّة بالنمو. فنمو هذا البلد خارج القطاعات المعدنية خلال التسعينات كان بوتيرة متوسطة، غير أن زيادة حجم إنتاج الألماس بشكل بالغ (أين قدرت مساهمته بـ 80% في الناتج المحلي الخام للبلد) خلال فترة: 1980-1997م، قد أدت إلى تسارع نمو اقتصاد هذا البلد. ومن ثم باتت بوتسوانا كحالة خاصة، حيث أضحت من البلدان القلائل الغنية بالموارد الطبيعية التي تبدي نمواً سريعاً ومستمرًا بعد الطفرة. وفي النهاية، خلصت هذه الورقة، بأن الآثار الضارة للمرض الهولندي هي واحدة من بين التراجم الرئيسية لظاهري عدم اليقين وبطء النمو الاقتصادي اللتان تشهدهما جلّ البلدان شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية.<sup>144</sup>

<sup>144</sup> أندرو وارنر، الانتعاش المستعطي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد 03، سبتمبر

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

- ورقة كريس غيريغات وسوزان يانغ بعنوان "نعمة أكبر من اللازم" الصادرة في مجلة التمويل والتنمية سنة 2013م، التي طرحا من خلالها تساؤلاً مهماً مفاده: هل ستكون الموزامبيق وأوغندا قادرتان على جني المنافع من ثروة الموارد الطبيعية المكتشفة فيهما حديثاً- على الترتيب الفحم والنفط-؟ أم أنّهما ستقعان ضحية لنفس السياسات المخففة التي سادت في بعض اقتصاديات البلدان النامية. فبحسب الكاتبان، هذه الإخفاقات تؤكد على حقيقة لا ريب فيها، وهي أنّها ما لم تتوفر أطر جيدة لسياسات المالية العامة لاسيما في مجالي فرض الضرائب والإنفاق، فمن الممكن بسهولة لتلك البلدان الغنية بالموارد القابلة للنفذ أن تبدد ثرواتها الطبيعية. وعلى الرغم من وفرة الموارد في هذا النوع من البلدان، يظل الأداء المخيب مترتباً بهذه الاقتصاديات. وبهذا الصدد، استشهدا بعدة آراء مفسرة لذلك، ويذهب أحد هذه الآراء إلى الأخذ بتأثير المرض الهولندي على الأسعار والقدرة التنافسية، بينما الرأي الآخر، فهو يعتبر تقلب أسعار تصدير الموارد من بين أبرز الصعوبات التي تعترض صناعات السياسات الاقتصادية في هذه البلدان. في حين الرأي الأخير، اقتصرته نظريته على طريقة تحصيل العوائد، معتبراً إيّاها بأنّها تأتي بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية، حيث ينشئ عنها عدّة تحديات منها تهيئة مناخ استثماري معاكس. وفي النهاية، خلاصاً بنتيجة جوهرية، تفيد بأنّ تغيير بيانات نضوب المورد عبر مرّ الزمن، ستجعل من صافي المدخرات سالبة في بلدان الموارد، وهو الأمر الذي يجعلها تواجه حالات من الفقر المتوطن. وبالفعل، فإنّ هذه البلدان كان أداؤها أضعف في جُلّ الأحيان من أداء البلدان غير الغنية بالموارد الطبيعية.<sup>145</sup>

- بحث آخر لـ ( Frankel 2012 ) بعنوان **The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnosis and Some Prescriptions**، الذي قدّم فيه مسحاً أدبياً لما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية، مبرزاً أهم القنوات التي تنتقل من خلالها إلى الاقتصاد. وعلى حدّ اعتقاده، فإنّ ثروة الموارد الطبيعية ليست في جميع الأحيان نعمة صافية، فقد تشوبها بعض التشوهات التي يمكن أن تحوّلها إلى نقمة، حيث هذا ما أشار إليه عند دراسته لأداء بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (على سبيل المثال: الغابون، فنزويلا، زامبيا...) التي فشلت في نظره في تحقيق نمو أفضل من تلك البلدان شحيحة الموارد (كالصين وكوريا

<sup>145</sup> كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وتايوان وغيرها من البلدان الآسيوية)، وذلك على مدى الفترة الممتدة من 1970م إلى غاية 2007م. وخلال هذه الفترة، نفى الباحث نسبيا وجود علاقة إيجابية بين ثروة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في المتوسط لدى هذه البلدان. معتبرا في ذات الوقت، أن طفرات الموارد في ظل تطاير أسعارها، تؤدي إلى بزوغ آثار جانبية، متمثلة في: <sup>146</sup> التحسن الكبير في سعر الصرف الحقيقي للعملة، وزيادة الإنفاق، وارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري (الخدمات، المساكن وغيرها من السلع التي لا يتم تداولها دوليا). وفي هذا الإطار، تعدّ تأثيرات المرض الهولندي واحدة من التفسيرات الحاسمة للنعنة الموارد، التي من أجلها يكون لاستغلال الموارد الهيدروكربونية آثار سلبية وغير محمودة العواقب على الاقتصاد. فهي تؤدي دوما إلى طرد عوامل الإنتاج بعيدا عن القطاعات التبادلية، كما يتسبب عنها أيضا ظهور ما يشاع في أدبيات الاقتصاد الكلي بأثر المزاحمة الدائمة **permanent crowding**، لكن هذه المرة ليس للسياسة المالية بل للتصنيع التحويلي، خاصة عندما تؤدي تلك التقلبات الدورية لأسعار الموارد إلى ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتداول التجاري، أين ينخفض على إثرها الإنتاج في القطاعات التبادلية فور انحلال التصنيع فيها.

وتشير نتائج عديد الدراسات، بأن للمعونة الأجنبية آثار مشابهة لآثار الموارد الطبيعية على اقتصاديات البلدان المستغلة للربوع الخارجية، فهي تزيد من تدفق العملة الأجنبية نحو الداخل، كما أنها تزيد من الطلب على كل من سلع التبادل التجاري والأشياء التي هي خارج التبادل التجاري وحتى النقود، فالطلب على سلع التبادل التجاري يمكن تغطيته عن طريق الاستيراد، لكن الطلب الكبير على السلع غير القابلة للتبادل لا يمكن إشباعه بنفس الطريقة، لهذا هو يمارس ضغطا خانقا على الإنتاج والأجور، ومن ثمة ردود الفعل في هذا القطاع تنعكس إيجابا على أسعار هذه السلع، محدثة معها ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي، فهذه الآثار تضر بالقدرة التنافسية للصناعات القابلة للتبادل التجاري، على النحو الذي ينقص من حجم المكاسب المحتمل تحقيقها من التجارة الدولية، وهو الأمر

---

<sup>146</sup> Frankel A, Jeffrey, "The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions," in Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, ed. by Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu (Washington: International Monetary Fund), 2012, pp1-20.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الذي يجعل البلد أكثر عرضة لصدمات هذه المعونات ( بيتر س. هيلر، 2005م).<sup>147</sup> وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر كل من شيخار آيار وأندرو بيرج وممتاز حسين في دراسة نشرت لهم أيضا في مجلة التمويل والتنمية بعنوان "التحدي الاقتصادي الكلي لزيادة المعونة"؛ أن المعونة تزيد من تحديات التنمية، غير أنها أيضا قد تشكل تهديدا بالنسبة للاقتصاديات المتلقية لا سيما عند ارتفاع القيمة الحقيقية لتوازن سعر الصرف، الذي يؤدي على أية حال إلى سحب الموارد المحلية المستخدمة في إنتاج السلع الداخلة في التجارة إلى إنتاج سلع أخرى ( المدراس، العيادات... وغيرها من النفقات العامة والاجتماعية)، وكما أن دولارات المعونة في الغالب تمول صافي الواردات بدلا من تشجيعها للإنتاج التصديري (تأثيرات المرض الهولندي).<sup>148</sup>

كذلك تعاطى البنك الدولي وباحثيه مع قضية وفرة الموارد الباطنية والمعدنية وتأثيراتها السلبية على مجرى الحياة الاقتصادية في البلدان التي تملك هذا المورد الطبيعي، حيث اعتبر في إحدى أوراق عمله ( Nankani 1979 )، بأن أغلب البلدان المصدرة للمعادن تواجه العديد من المشاكل على صعيد التنمية الاقتصادية منها: تراجع معدلات الادخار، الارتفاع الثنائي لمعدلات البطالة والتضخم، عدم الاستقرار المالي، محدودية التنوع في الصادرات بسبب إهمال دور القطاع الفلاحي في تلبية متطلبات الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى صب السياسات كل تركيزها على التصنيع المعدني. فعلى سبيل مثال الاقتصادات المعدنية المعروفة بتبنيها للتخطيط المركزي كالجائر و أنغولا، وجامايكا، العراق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، البيرو، قد شهدت مجتمعة تراجعا حادا في معدل نمو ناتجها الزراعي خلال الفترة الممتدة ما بين 1970م و1976م حين قدر بـ 2.8%، بينما حددت حصة السلع الأولية من صادراتها الإجمالية لفترة: 1974-1976م بـ 73.7%. وعلى الرغم من تلقي هذه البلدان لتدفقات مالية كبيرة في شكل ربوع/ أو إجراءات اقتصادية غير أن أداءها بقي متواضعا بالمقارنة مع المستويات التي بلغتها تلك البلدان التي لا تحوز على مثل هذه الموارد. ومن ذلك وجب على البلدان التي تتمتع بثروات

<sup>147</sup> Peter S. Heller, Pour une aide efficace: L'accroissement du volume de l'aide n'est que la première d'une longue série de décisions et de choix difficiles, Finances & Développement - magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3, P11.

<sup>148</sup> Shekhar Aiyar, Andrew Berg et Mumtaz Hussain, Le défi macroéconomique de la croissance de l'aide, Finances & Développement- magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3, P31.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

معدينة هائلة أن تستغل عائداتها بالكيفية التي تضمن لها توزيعاً قطاعياً كفوفاً لاستثماراتها حتى تتمكن من تحقيق نمو مستدام أساسه التنويع.<sup>149</sup>

كذلك، استخدم خبراء البنك الدولي مؤشر الادخار الحقيقي *genuine saving* الذي استخلصه كل من بيرس وأتكينسون سنة 1993م وهاميلتون سنتي 1994 و1996م لتقدير التنمية المستدامة في بعض أقاليم العالم، كونه يدرس التغيرات التي تطرأ على الثروة الحقيقية الكلية من خلال تقويم التغيرات في رأس المال الطبيعي والبيئي، ورأس المال البشري، ورأس المال المادي أو المنتج، فهذا المؤشر هو أكثر شمولية عن غيره من المؤشرات لأنه لا يتناول الادخار بشكله الكلاسيكي البحت بل بمفهومه الواسع. وبناء على ذلك، توصل *K. Hamilton* و *M. Clemens* سنة 1999م من خلال تحليلهما لبيانات بعض مناطق العالم في الفترة الممتدة من: 1970-1993م، إلى أن معدلات الادخار الحقيقي بالنسبة للنتائج المحلي الخام لم تكن موجبة في الكثير من البلدان، لاسيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء<sup>150</sup>، التي سجلت باستمرار معدلات سالبة ابتداء من سنة 1979م (الأزمة الإيرانية الداخلية)، مما يعكس اعتمادها المفرط على استخراج النفط. وعلى الرغم من الانتعاش الطفيف لهذه المعدلات مع مطلع التسعينات إلا أنها لم تستطع استرجاع مستواها الأصلي (الذي عهدته في بداية السبعينات - في حدود 7% من الناتج الوطني الخام -)، فالمعدلات السالبة للادخار كانت محيية للآمال في هذه المنطقة خصوصا في ظل الانخفاض المتواصل لرفاهية المواطن بما في ذلك تدهور التعليم والتغذية والرعاية الطبية. ومن الجهة المقابلة، بقيت معدلات الادخار الحقيقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال فترة السبعينات متأرجحة بين معدلي 8 و9% من *GNP*، غير أن أزمة ديون المكسيك سنة 1982م قد ألفت بظلالها على المنطقة ككل، حيث تراجعت فيها معدلات الادخار بنسبة -5% من *GNP*، التي شهدت فيما بعد - نهاية الثمانينات - استفاقة محتشمة لكن دون أن تتجاوز نسبة 05%. وفي الأخير، ظلت معدلات الادخار الحقيقي موجبة طيلة فترة الدراسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، أين سجلت معدلات قوية فاقت نسبة 15% من *GNP* في بداية السبعينات والتسعينات،

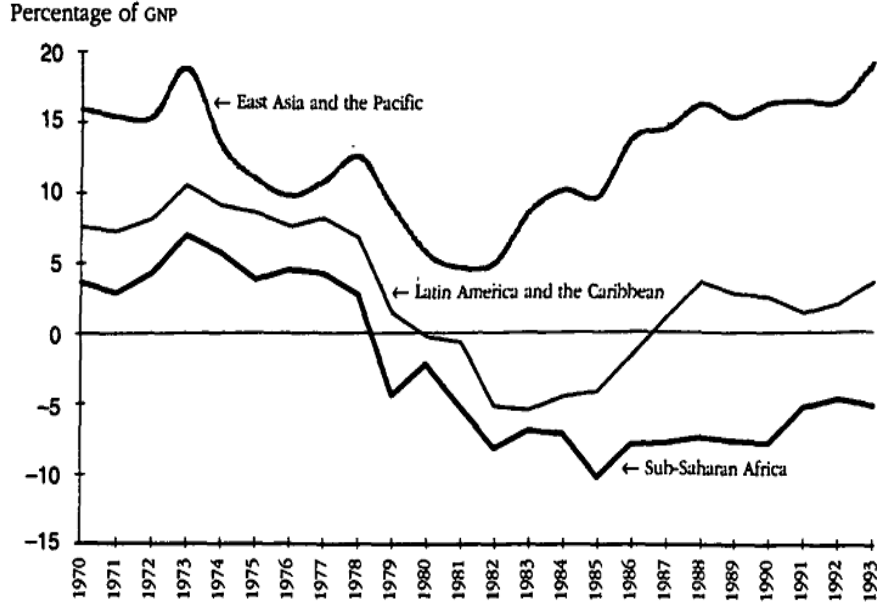
<sup>149</sup> Gobind Nankani, Development Problems of Mineral-Exporting Countries, World Bank Staff Working Paper No. 354, August 1979, pp 01-97.

<sup>150</sup> K. Hamilton, and M. Clemens (1999), "Genuine saving rates in developing countries", World Bank Economic Review 13 (February), PP 333-334.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وبهذا الصدد أشار الباحثان بأن وجود مدخرات كبيرة يعدّ كشرط ضروري لكنه ليس كاف لتتحقيق نمو اقتصادي متين وسلس. -أنظر إلى الشكل (20-01)-. <sup>151</sup>

الشكل رقم (20-01): معدلات الادخار الحقيقي بالنسبة للناتج المحلي الخام-بحسب المناطق-



Source: K. Hamilton, and M. Clemens (1999), "Genuine saving rates in developing countries", World Bank Economic Review 13 (February), P 345.

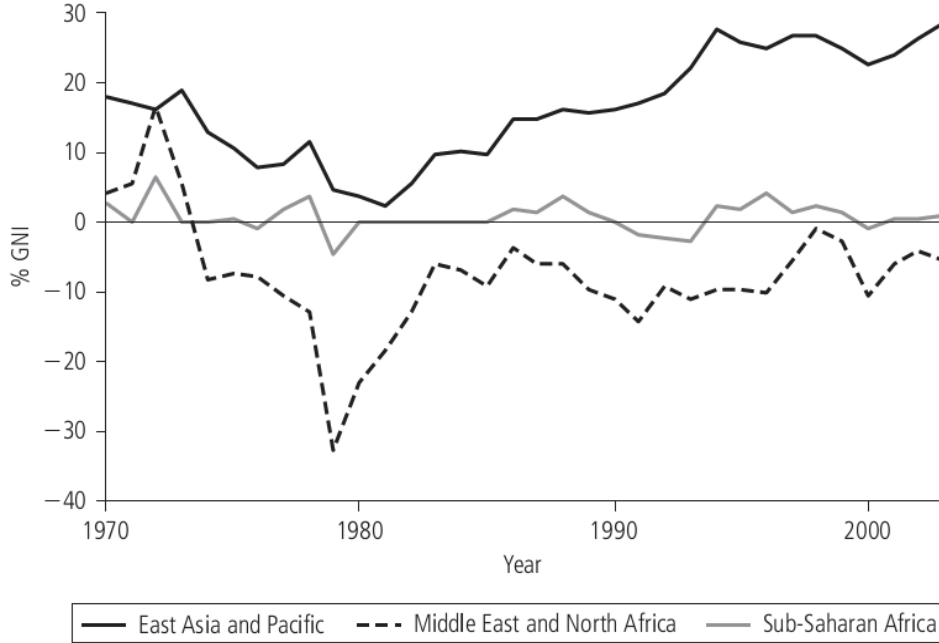
وفي دراسة أخرى للبنك الدولي بعنوان **where is the wealth of nations measuring capital for the 21st century** سنة 2006م، قام فيها بتوثيق ما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية بناء على الادخار الحقيقي أو الصافي في بعض مناطق العالم خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2003م، حيث يظهر الشكل رقم (21-01) أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد سجلت معدلات ادخار حقيقي سالبة في جل فترات الدراسة، أين بلغت مجتمعة في أواخر السبعينات رقما قياسيا قدر بـ30% من GNI (الدخل الوطني الخام)، ليبقى بعدها هذا المعدل يتراوح بين -1% و-11%. علما أن البلدان النفطية قد سجلت بانتظام معدلات سالبة، مما أدى إلى انخفاض المعدل الاقليمي المجموع. وبالمقابل، هناك بعض البلدان في هذه المنطقة، قد شكلت استثناء كالأردن والمغرب وتونس التي نجحت في تحقيق معدلات ادخار موجبة (تعدت نسبة 15% من GNI). وعلى العموم، فإن وضع هذه المنطقة قد آثار جدلا كبيرا في الوسط الاقتصادي، غير أن البنك الدولي يفسر ذلك بمدى تأثير معدلات الادخار

<sup>151</sup>K. Hamilton, and M. Clemens, Ibid, PP 344-345.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الحقيقي بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط العالمية، فتراجع معدلات الادخار في المنطقة، وفق رأيه يعود إلى الاستهلاك الشديد للريع النفطي.<sup>152</sup>

الشكل رقم (01-21): معدلات الادخار الحقيقي بحسب المناطق



**Source:** World Bank, Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century, Washington, D.C, 2006, p41.

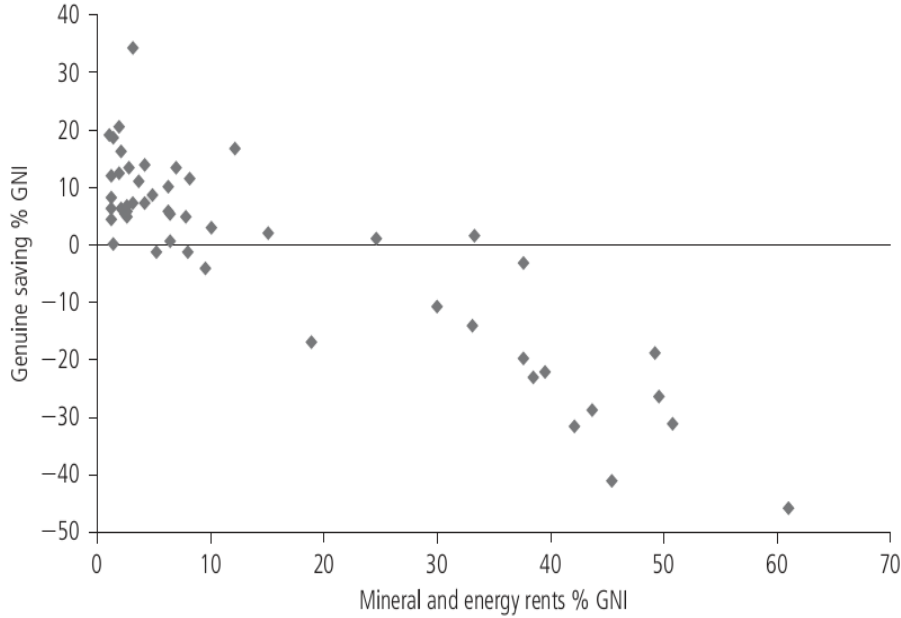
وتمثل أرصدة الموارد القابلة للنضوب مثل النفط كمصدر محتمل في تمويل التنمية، وهنا التساؤل الذي يطرح في شأن البلدان ذات الموارد الضخمة حول ما إذا كانت تستهلك ريع تلك الموارد حالاً لتحقيق رفاهية ظرفية على حساب الأجيال القادمة، أم أنها تستثمرها في أصول أخرى. ويوضح الشكل رقم (01-22) مسار تطور معدلات الادخار الحقيقي مقابل الريع المتأتي من الطاقة والمعادن في البلدان وفيرة الموارد - التي تزيد فيها حصة الموارد القابلة للتنفيذ على نسبة 01% من الدخل الوطني الخام -، حيث كلما ارتفعت فيها ريع الموارد كنسبة مئوية من الدخل الوطني الخام، اتجهت معدلات ادخارها الحقيقي نحو الانخفاض، وهذا يعني بأن هناك نسبة كبيرة من ريع الموارد يتم استهلاكها بدلاً من استثمارها في أصول إنتاجية أخرى، وهو الاتجاه الشائع لدى غالبية البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.<sup>153</sup>

<sup>152</sup> World Bank, Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century, Washington, D.C, 2006, PP41-42.

<sup>153</sup> World Bank, 2006, Ibid, PP43-44.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (01-22): الادخار الحقيقي وحصة الموارد القابلة للتضخيم (حصة 2003)



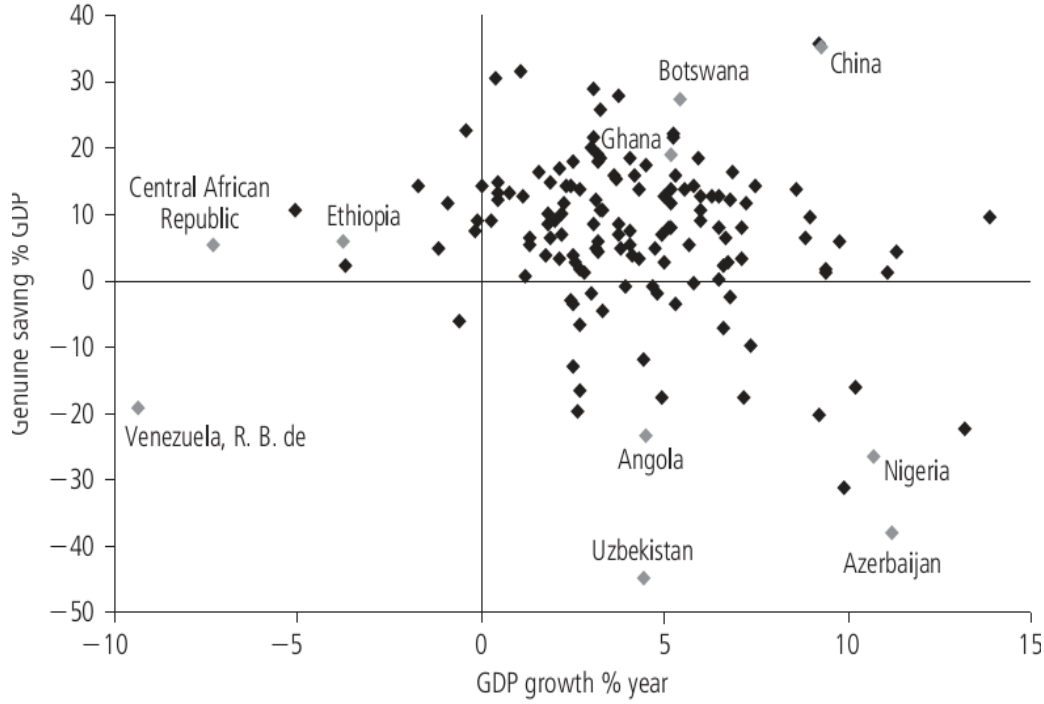
Source: World Bank, 2006, P43.

وتوحي تقديرات الادخار الحقيقي مقابل النمو الاقتصادي لعام 2003م إلى اتجاه يبعث على القلق لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بالمقارنة مع البلدان فقيرة الموارد. ويلاحظ من الشكل رقم (01-23)، بأن البلدان الواقعة في الربع الأعلى من الجهة اليمنى (الصين، بوتسوانا، غانا)، قد حققت معدلات موجبة، سواء من حيث نمو الناتج المحلي الخام أو من جانب المدخرات الحقيقية، فهذه الاقتصاديات شهدت نموا مهما، كونه ليس على حساب الأجيال القادمة. وهو الأمر الذي يعبر عن وجود رؤية مستقبلية إيجابية لدى هذه البلدان. بينما الاقتصاديات الواقعة في الربع الأعلى من الجهة اليسرى لنفس الشكل (إثيوبيا، جمهورية إفريقيا الوسطى)، فقد عرفت انكماشا، أين تراجع فيها حجم الناتج المحلي الخام على الرغم من تسجيلها لمعدلات موجبة من الادخار الحقيقي، مما يعني أنها لا تزال تستثمر من أجل المستقبل. في حين، تشير المؤشرات التقليدية المتعلقة بالنمو الاقتصادي للبلدان المتمركزة يمينا في الربع الأسفل من الشكل ذاته (نيجيريا، أنجولا، أذربيجان، أوزبكستان)، بأن لهذه الأخيرة أداء جيد على صعيد النمو، غير أنه سرعان ما تتغير هذه الصورة التفاضلية، وذلك عند الأخذ بعين الاعتبار الادخار الحقيقي، فمعدلاته السالبة في مثل هذه البلدان، يمكن أن تضع مستقبل أجيالها القادمة في خطر محقق.<sup>154</sup>

<sup>154</sup> World Bank, 2006, Ibid, P45.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (01-23): معدلات الادخار الحقيقي مقابل النمو الاقتصادي (2003)



Source: World Bank, 2006, P43.

أما البلدان المتواجدة في الربع الأسفل على يسار اليد، فإنها تواجه تحدي أكبر، فاقتماداتها في الفترات الحالية هي آخذة في الانكماش - بتسجيلها لنمو اقتصادي سالب- في الوقت الذي تتراجع فيه أيضا آفاق رفاهها المستقبلي نتيجة لتدهور معدلات ادخارها إلى حد السلبية، كما هو الحال في فنزويلا التي تشهد باستمرار مستويات غير مرغوب فيها بتاتا لهذه المؤشرات.<sup>155</sup>

وفي سياق خاص، اعتبر تقرير لجنة النمو والتنمية التابعة لمؤسسة البنك الدولي- الصادر سنة 2008م-، بأن الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأولية، يجعل من الصعب على الدول الغنية بالموارد أن تنوع اقتصادها، والأصعب من ذلك هو إيجاد مجال للصناعات التحويلية التصديرية التي لا تقوم على هبة الطبيعة. فرغم وفرة الدولارات النفطية أو المعدنية في هذه البلدان إلا أنها لم تتمكن من صنع النجاح الذي حققته بلدان كبوتسوانا وماليزيا وتاييلاند التي تعاملت جيدا مع فترة رواج الموارد، حيث شهدت مستويات مهمة من نصيب الفرد من الدخل، مما سمح لها من تخطي المرض الهولندي المعروف بتأثيراته السيئة على الأداء الاقتصادي.<sup>156</sup>

<sup>155</sup> World Bank, 2006, Ibid, P46.

<sup>156</sup> لجنة النمو والتنمية، تقرير النمو-استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة-، البنك الدولي، 2008م، ص 80.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

المبحث الثالث: مختلف المقاربات السياسية والمؤسسية المفسرة لنقمة الموارد الطبيعية  
لقد أجمعت جلّ أدبيات الاقتصاد السياسي بأن للجانب السياسي والمؤسسي أثر عكسي على التنمية الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية باستثناء بعض الحالات على سبيل الحصر. ففي هذه البلدان، غالباً من يكلف بوضع سياساتها الاقتصادية هم مؤسسات بيروقراطية تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الاستقرار العام مما يفضي إلى تشويه الطابع الرشيد لاستغلال ريع الموارد، فهذا السلوك يقوي أكثر سلطة تخصيص الموارد التي تتحكم فيها النخبة أو الأقلية السياسية التي تكفل توزيعاً غير عادل للثروة في المجتمع.

### 1. التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية

#### 1.1 نموذج نظري عن المرض السياسي وتحولاته

لقد قدم **Daron Acemoglu and James A. Robinson** نظرية مهمة حول التحولات السياسية في ورقتهما البحثية التي نشرت في مجلة الاقتصاد الأمريكي سنة 2001م، المستوحاة من تجارب عملية في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، مشيرة إلى أن الاقتصاديين وصناع القرار على دراية تامة بالدور الفاعل للمؤسسات السياسية في تحديد الأداء الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض الديمقراطيات تحكمها أنظمة غير تمثيلية، وهنا افترض الباحثان وجود مجموعتان أساسيتان وهما: مجموعة الأغنياء- النخبة الحاكمة- ومجموعة الفقراء والمحرومين، ففي الدول المعروفة بالديمقراطية أي التي تعزز التشاركية، فإن الناخب فيها يساهم بنفسه في وضع الضريبة، بينما في الدول التي تغيب فيها الديمقراطية وتصادر فيها الحياة السياسية، فإن الضريبة يحددها الأغنياء وليس بالضرورة الفقراء، وفي ظل هذه الظروف يسود إحساس بعدم المساواة بسبب انتشار سلوكيات السعي وراء الربح، لأن توزيع ريع الأصول في هذه الحالة، ليس الهدف منه بلوغ الاستقرار العام بل تحقيق مصلحة النخبة، فهذا النوع من السلوكيات قد يوجب الاحتجاجات ويدفع في الكثير من الأحيان بالطبقات الفقيرة إلى إشعال فتيل الثورة لاسيما عند تواضع تكلفة فرصتها البديلة نظراً لتفسخ العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة. ففترات الركود تصحبها دوماً اضطرابات اجتماعية وسياسية في مثل هذه الدول، وتحت هذا

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الضغط تكون النظم السلطوية مجبرة على الرجوع إلى الديمقراطية من خلال اعتمادها لسياسات إعادة التوزيع بغية التخفيف من وطأته.<sup>157</sup>

وانطلاقاً من هذه النظرية، قام **Ricky Lam and Leonard Wantchekon** بصياغة نموذج خاص في ورقتهما البحثية سنة 2003م، أين أطلقا عليه تسمية "المرض السياسي الهولندي"، حيث شرحا من خلاله الكيفية التي تتأثر بها الأنظمة السياسية خصوصاً عند وجود تحولات قطاعية في الاقتصاد، التي تتجلى أكثر للعيان عند توسع قطاع التعدين. فاكشاف الموارد الطبيعية وعلاقته العكسية مع النمو الاقتصادي جعلته يتنافى مع أبسط البديهيات، فهذا ما نبهت إليه جلّ الأدبيات التحريية، التي أطلقت بدورها على هذه الظاهرة مصطلح المرض الهولندي، مؤكدة بأن وجعه قد يشتد استثناء في الاقتصاديات التي تبقى فيها الحكومات الاستبدادية لأطول مدة ممكنة-مثل: ليبيا والعراق- وهو الشيء الذي يبرر عدم قدرتها على التحكم في ربوع تلك الموارد.

وبالتالي مضاعفات المرض الاقتصادي الهولندي في ظل توفر بيئة تغيب عنها الإصلاحات بجميع أنواعها، تعد كسبب رئيسي في تحول هذا المرض إلى مرض سياسي. فهذا المرض تم ملاحظته لأول مرة من قبل علماء السياسة عند دراستهم لخصوصيات منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أخذت هذه الورقة بنتائج بعض الدراسات الميدانية التي تفيد بأن هناك ترابط إيجابي بين وفرة الموارد الطبيعية والتسلط الحكومي، كون هذه الحكومات تسيطر على أبرز المحددات الاقتصادية متمثلة في: الناتج المحلي الخام، رأس المال البشري، طرق توزيع الدخل.... وغيرها، حيث وجدت هي الأخرى بأن وفرة الموارد تزيد من تفاقم ظاهرة عدم المساواة في الدخل بين السكان والنخبة السياسية (حكم الأقلية/ أو الديكتاتورية) بسبب تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، فتأثيراتها المباشرة تتجلى من خلال سيطرة تلك النخبة على الحكومة التي تتيح لها فرصاً أكبر للحصول على الربح، أما تأثيراتها غير المباشرة فترجع إلى التدهور الاقتصادي الذي يسببه المرض الهولندي، أين يزيد من فوارق توزيع الدخل مادام أنه ينصرف إلى توزيع عوائد النمو بالطريقة نفسها التي توزع بها ربوع الموارد. وبذلك تستمد النخبة السياسية قوتها

<sup>157</sup> Acemoglu, Daron and James Robinson, "A Theory of Political Transitions," American Economic Review, 2001, pp 938-963.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

من خلال سيطرتها على عملية توزيع الربح، فهي الجهة المخولة في تقرير نسبة الربح وفي تحديد الفئة المستفيدة منه.<sup>158</sup>

وبالتالي وفرة الموارد تقوي السلطة التخصيصية للنخبة على الوجه الذي يعزز سلوكها في البحث عن الربح بدلا من الإنتاج، فهذا الوضع يترتب عنه خللا في نظام الحوافز لدى النخبة، كما يقلل من معدلات تراكم رأس المال البشري أو من مخزون المعرفة، وبالأحرى يؤدي هذا إلى تراجع أرباح قطاع الصناعات التحويلية-القطاع التبادلي-. فانتشار هذا النوع من السلوكيات في اقتصاديات الموارد يؤثر سلبا على طبيعة الأنظمة السياسية السائدة فيها. وهنا عمدت الورقة البحثية على دراسة البيئة السياسية بشكل متعمق إلى جانب البيئة الاقتصادية، حيث افترضت ما يلي:<sup>159</sup>

- أن البيئة السياسية في هذا النموذج تتحكم فيها أكثر من اللزوم الديكتاتورية، بحيث تعتبر النخبة كطبقة حاكمة صغيرة، مقابل وجود مجموعتان متطابقتان تمثلان أغلبية السكان ( المعارضة)،

- بأن سلوك النخبة يميل إلى السيطرة التامة على القطاعات الأكثر ربحية وثراء في المجتمع، عن طريق إحكام قبضتها بقطاع الموارد الطبيعية، أو بواسطة بلوغها مناصب أفضل في أجهزة الدولة التي تسمح لها بالتصرف المباشر في ربح الموارد. وفي كلتا الحالتين ستحصد النخبة الحصة الكبرى من أرباح الموارد.

- حصول النخبة في الفترة  $t$  على إرث - أو مبالغ مالية -  $e_t$  من الجيل السابق لها  $t-1$ ، فهذه الثروة ستدفع بهم إلى المطالبة بجزء  $\phi_t$  من ربح تلك الموارد  $R$  المحصلة عليها في الفترة  $t$ ، حيث:

$$\phi_t = \phi(e_t) \dots \dots \dots \text{المعادلة رقم 01.}$$

وبما أن:  $\phi \in [0, 1]$  أي:  $\phi(0) = 0$  ،  $\phi(\infty) = 1$  ،

فإن:  $\phi' > 0$  و  $\phi'' < 0$

<sup>158</sup> Lam Ricky & Wantchekan Leonard, " Political Dutch Disease ", Working paper, April 2003, PP2-3.

<sup>159</sup> Lam Ricky & Wantchekan Leonard, Ibid, pp 8-9.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ومن خلال المعادلة رقم 01، يعتبر et كمحدد مباشر لما تحصل عليه النخبة من ريع الموارد، كونه يقيس حجم قوتها، ومنه تخصيص الدخل والثروة في المجتمع هو أيضا من قبيل تخصيص الموارد السياسية التي يمكن استخدامها للتأثير على سلوك فاعلين آخرين. وبعبارة أخرى، فإن تحديد السلطة يتوقف على مدى الامام بدرجة التحكم السياسي، فالنخبة تنمو سلطتها عند تصعيدها للسلطة القمعية من خلال زيادة الإنفاق العسكري من جهة، وكسب ولاء المواطنين من جهة أخرى عن طريق إعادة توزيع الثروة. ومن ثمة، إذا كان النظام هو قمعي أساسا، فمن الواضح أن et ستقود إلى زيادة قوة النخبة. بينما إذا كان النظام ليس بأكمله قمعي، فإن  $\phi_e$  ستخفض بدلالة et. وإلى ذلك، أقرت هذه الورقة عبر نموذجها النظري، بأن طفرات الموارد الطبيعية لن تؤدي فقط إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي بقدر ما تعمل على ترخيص أنظمة ديكتاتورية.<sup>160</sup>

كما توصل مسبقا، ميشال روس سنة 1991م، عند دراسته لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية من الزاوية السياسية بأن مصطلح المرض الهولندي هو من أكثر المصطلحات دلالة عن المصاعب الاقتصادية التي تواجهها التنمية في البلدان المصدرة للموارد، حيث اعتبر الباحث في هذه الدراسة بأن مكاسب الثروة **Windfalls** / أو ريع الموارد هي كمتغير مستقل، بينما الركود الاقتصادي هو كمتغير تابع لها، أين اعتمد في شرحه لهذه العلاقة على ثلاث مقاربات أساسية: المقاربة الإدراكية، المقاربة الاجتماعية، المقاربة المؤسساتية. فالمقاربة الأولى (**Cognitive**) تنظر لريوع الموارد كعامل مشبط لعمل واضعي السياسات العمومية، الذي يكون في الكثير من الأحيان قاصرا وغير قادر على تحقيق الأهداف المخططة. أما المقاربة الثانية (**Societal**)، فترى بأن انتعاش الموارد هو كعامل محفز ومساعد على تقوية نفوذ بعض الجهات السياسية الفاعلة -غير الحكومية- التي يذهب جل عملها نحو إعاقه سياسات النمو الطموحة. في حين، خلصت المقاربة الثالثة (**Statist**) بأن ضعف الأداء المؤسساتي قد كان له نصيب غير قليل في تفسير أسباب تراجع التنمية الاقتصادية في مثل هذه بلدان. وبناء على هذه المقاربات، يكون **M.L.Ross** قد قدم تحليلا نظريا حول العلاقة الوطيدة التي تجمع بين طفرات

<sup>160</sup> Lam Ricky & Wantchekan Leonard, Ibid, pp9-17.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الموارد والتنوعية الرديئة لسياسات الدولة، من خلاله تفسيره للكيفية التي تجعل من الربح مضرا بقدرات الدولة في مجال النمو والتنمية.<sup>161</sup>

وفي دراسة أخرى، وجد **Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova** سنة 2010م عند مناقشتهم للآثار السلبية المحتملة للمرض الهولندي، بأن الموارد مثل: النفط والمعادن يكون لها آثار غير مرغوب فيها على التنمية في المدى الطويل، بحيث يحدث ذلك فقط في البلدان التي تفتقد للحكم الراشد، لأن اكتشاف الموارد الطبيعية في الغالب يؤدي إلى تدهور الحكم، كونه يحفز الفساد ويشير أيضا سلوك جماعات المصالح للدخول بقوة في المعترك السياسي بهدف السيطرة أو إعادة توزيع ريع الموارد بما يخدم غايتهم، فهذا السلوك بدوره يقود إلى ظهور أوضاع أخرى كالنزاعات المسلحة والحروب الداخلية. لكن هذا التأثير السلبي للموارد الطبيعية، يمكن خفضه بشكل مطرد عند القيام بممارسات تنتهي بزيادة جودة السياسات التي تعمل بدورها على تصحيح الانحرافات في الإنتاج بما يعزز الرخاء الاقتصادي. وفي حالة استمرار السياسات الضعيفة المنقوصة بالعديد من الضوابط المؤسسية في إدارة الاقتصاد، فإن طفرات الموارد ستشجع أكثر السياسيين على استخدام تلك الريع في الإنفاق على القطاع العام والتوظيف، بالإضافة إلى دفعها لهذه الفئة إلى استعمال السلطة والمحسوبية للتأثير على السير الحسن للانتخابات على أمل تحسين فرص بقائها ضمن النخبة الحاكمة.<sup>162</sup>

وفي هذا الإطار، توصل كريستيان إبيكيه وديلان أولتشر سنة 2013م، بأن الدورات الاقتصادية في الغالب ما تكون مدفوعة باعتبارات سياسية، من خلال دراستهم لعدد كبير (68) من البلدان النامية على مدار الفترة الممتدة من 1990-2010م، ولقد خلص هذان الباحثان بأن نسبة معتبرة من هذه البلدان تشهد دورات مالية سياسية، حيث تزيد من إنفاقها الجاري أثناء فترات الانتخابات بمقدار 0.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الخام، حيث يترتب عن ذلك، عجز في ماليتها العامة، أين تتسم فيها سنوات ما بعد الانتخابات بانخفاض الاستثمار العام بنحو نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي

<sup>161</sup> Michael L. Ross, "The Political Economy of the Resource Curse", *World Politics*, 51, January 1999, PP305-310.

<sup>162</sup> Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova, *Dealing with Dutch Disease, poverty reduction and economic management (prem) network*, the world bank, June 2010, p 04.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الخام، فهذا الانخفاض يمكن أن يؤخر لديها النمو بالشكل الذي يعيق نشاطها الاقتصادي، كما يجد أيضا من قدراتها على التعامل مع الصدمات الخارجية في حالة وقوع تغيرات مفاجئة في أسعار السلع الأولية. وبالتالي يرتفع الإنفاق الاستهلاكي وعجز الميزانية في سنوات الانتخابات في البلدان منخفضة/أو متقلبة الدخل. وفي السنوات التالية، تقوم حكوماتها بشد الحزام بسنّها لسياسات تقشفية عن طريق التضحية بكميات هامة من الاستثمار العام.<sup>163</sup>

ويدعم أيضا (Paul Collier 2010) بقوة فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية من باب الاقتصاد السياسي، بهدف معرفة مسبباتها وكيفية تأثيرها/ وتأثرها بالسياسة، وفي أي اتجاه تسير. وهنا طرح الباحث تساؤلا مهما مفاده: كيف تؤثر أصول تلك الموارد على النظام السياسي؟ وإجابته قاده إلى تقديم نموذج نظري حيال ذلك، درس بواسطته العلاقة القائمة بين القيمة الاجتماعية للثروات الوطنية المبنية على مجموعة من الأصول الطبيعية ونوعية النظام السياسي السائد (بين الأسوأ والأحسن). ومن خلال الشكل رقم (01-24)، يعكس وضع الخط NA مدى الترابط الإيجابي بين القيمة الاجتماعية من الثروات الطبيعية والنظام السياسي، فكلما تحسنت نوعية هذا الأخير ارتقت رفاهية المجتمع، بينما الخط PS يعطي صورة واضحة المعالم حول الوضع السيء الموجود عليه النظام السياسي تحت طائلة التأثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية، وينتهي هذا التأثير بتراجع القيمة الاجتماعية. وكما أن لاكتشاف الموارد الطبيعية آثار أخرى تتعلق بسياسات المالية العامة بفعل زيادة الإنفاق العسكري. فالتوازن الآني بين العالقتين يشيد بدور الأنظمة السياسية في استخدام الأصول الطبيعية، التي من شأنها أن تكون سندا داعما لمساعي التنمية أو سببا مقوضا لها، وبذلك يكون مصيرها في هذه الحالة الإحباط والفشل الحتمي لاسيما عند غياب عنصرين ضروريين من السلع العامة: الأمن الذي يحد من العنف، والمساءلة التي تحمي حقوق الملكية. ومنه قرارات الأنظمة

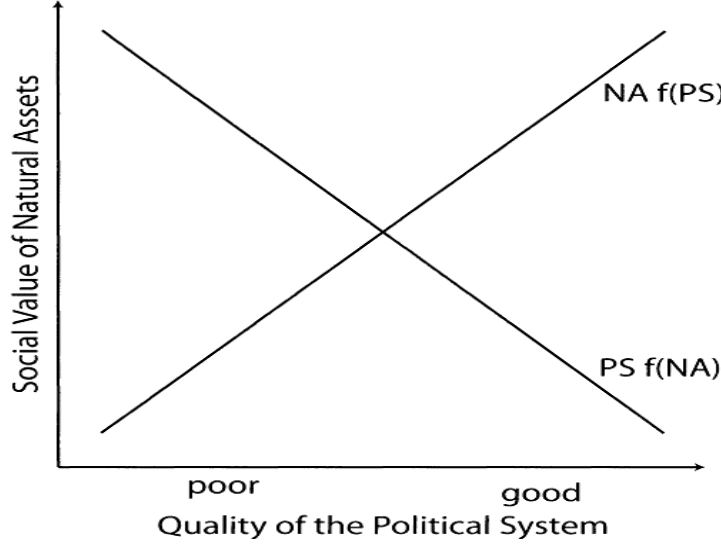
---

<sup>163</sup> كريستيان إبيكيه وديلان أولتشر، التصويت والتقلب، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

السياسية لها تأثير مباشر على الطريقة التي تستغل بها أصول الموارد، ومن ثم بات على الحكومات تعظيم حق استفادة مواطنيها من قيمة هذه الأصول، شريطة إنفاق هذه العوائد بكفاءة كبيرة.<sup>164</sup>

الشكل رقم (01-24): نوعية الأنظمة السياسية والقيمة الاجتماعية للأصول الطبيعية



**Source:** Paul Collier, The Political Economy of Natural Resources, Social Research, Vol. 77, No. 4, From Impunity to Accountability: Africa's Development in the 21st Century (WINTER 2010), pp 1107.

وفي نفس الاتجاه، وجد كل من **James A. Robinson & Ragnar Torvik & Thierry Verdier** في بحثهم الموسوم بعنوان "Political foundations of the resource curse" سنة 2006م، بأن الحوافز السياسية الناتجة عن هبات الموارد هي مفتاح رئيسي في فهم وإدراك ما إذا كانت هذه الموارد نقمة أم لا. ولتفسير ذلك، اعتمدت هذه الورقة على أربع نقاط مهمة، متمثلة فيما يلي:<sup>165</sup>

- ✓ بأن سلوك السياسيين في بلدان الموارد، يميل أكثر إلى الإفراط والمبالغة في استخراج المواد الأولية (النفط والمعادن)، مما يؤدي إلى خصم جزء معتبر من مخزونها المستقبلي.
- ✓ أن طفرات الموارد تؤثر على مسار استخراج الموارد من حيث الكفاءة، فمثلا الحصار العربي في أكتوبر 1973م أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط خلال فترة: 1974-1975م

<sup>164</sup> Paul Collier, The Political Economy of Natural Resources, Social Research, Vol. 77, No. 4, From Impunity to Accountability: Africa's Development in the 21st Century (WINTER 2010), pp 1105-1117.

<sup>165</sup> J. A. Robinson, R. Torvik, T. Verdier, "Political Foundation of The Resource Curse ", Journal of Development Economics V 79 , 2006 , pp 447 -468 .

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

مشكلا بذلك الطفرة الأولى للموارد، وفي غضونهما شهد حجم الصادرات البترولية في فنزويلا تراجعاً بنسبة 21% في المتوسط عن السنتين السابقتين. وعقب أزمة 1986م المعروفة بانهايار أسعار النفط، ارتفع حجم صادرات البترول لنفس البلد بنسبة 12% ( لكن عائداته من تصدير البترول بقيت منخفضة نظراً لتدني أسعار هذا المورد). وعلى النقيض من هذا، فإن نيجيريا خلال فترات الانتعاش النفطي الأولى، عرفت ارتفاعاً ملموساً في حجم صادراتها النفطية بنسبة 25% سنة 1974م بالمقارنة مع سنة 1972م. ومع نكسة 1986م، انخفض على الفور حجم صادراتها من النفط بنسبة 38%. وعلى الرغم من اختلاف ردود أفعال منتجي النفط إزاء التغيرات السعرية للمنتج الأولي، إلا أن هناك دراسات قياسية حديثة تفيد ( Pulsipher & Bylledare 2000 ) بأن معدل استخراج النفط يتجه نحو الارتفاع عند انخفاض أسعار النفط الخام بشرط أن تبقى العوامل الأخرى ثابتة. وفي حالة بقاء هذا الوضع على نفس الشاكلة، فإن منحى عرض الموارد الباطنية سيأخذ منحى آخر، وبذلك يمكن أن تشهد هذه الموارد نضوباً مبكراً.

✓ أن طفرات الموارد توفر للسياسيين المزيد من الربوع بما يسمح لهم بتعزيز من قيمة سلطتهم/ أو قوة نفوذهم السياسي، من خلال استخدامهم لهذه الموارد المالية في التأثير على نتائج الانتخابات لضمان بقائهم في السلطة، فهذا الأمر سيزيد من سوء تخصيص **misallocation** الموارد بين قطاعات الاقتصاد المتبقية.

✓ أن التأثير العام لطفرات الموارد على الاقتصاد، يعتمد بشكل كبير على نوعية المؤسسات المتواجدة في البلدان، فالبلدان التي لها مؤسسات تعمل بالمساءلة **accountability** والكفاءة الحكومية **state competence**، فإنها ستستفيد بشكل جيد وإلى أبعد حد من طفرات الموارد، بحيث تتيح لها إمكانية إرساء حكم راشد قائم على سيادة القانون واستقلالية القضاء، لأن هذه المؤسسات هدفها الأساسي هو تحسين الحوافز السياسية وتصحيح انحرافات الضارة التي تحدثها الطفرات في بعض المرات. وبدون هذه المؤسسات، لا محالة ستعاني هذه البلدان من لعنة الموارد.

## 2.1 نقمة الموارد ونظرية الدولة الريعية

يعد الباحث الاقتصادي حسين مهدي أول من استخدم مفهوم "Rentier State" في دراسته المعروفة بتسمية "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية: حالة إيران" سنة 1970م، حيث عرفها بأنها تلك البلدان التي تتلقى بشكل منتظم ريوعا خارجية ضخمة، سواء تلك المتأتية من تصدير مورد طبيعي كالنفط أو من تحويلات خارجية قد يقوم بها الأفراد والحكومات، أو تلك العوائد التي يؤمنها ذلك الموقع الجغرافي الهام مثل: قناة السويس. وبذلك يكون الباحث قد فرق بين ثلاثة أنواع من الربوع وهي: ربيع الموارد الطبيعية وريع التحويلات وريع المواقع الاستراتيجية. غير أن Mahdawy في هذه الورقة أطلق مصطلح الدولة الريعية بشكل خاص على البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط التي استفادت من ربيع احتكارية كبيرة ناتجة عن ارتفاع معدلات استغلال الحقول النفطية، فقد ارتفع فيها معدل إنتاج النفط على التوالي بـ 58% و 280% خلال سنتي 1948 و 1958م، مما أدى إلى تعزيز نسبة مشاركة الصناعة النفطية في تكوين ناتجها الوطني الخام باستثناء قطر والكويت (اللذان شهدتا معدلات جد قوية قاربت 90%)، أين تراوحت ما بين 10 و 55%. وبالمقابل، ظلت هذه النسبة في البلدان العابرة **transit countries** كالأردن ولبنان وسوريا ومصر تتقلب في حدود 2 إلى 4%.<sup>166</sup> وعليه تحليل العلاقة بين الدولة والريع يطرح أكثر من مشكل من حيث المفاضلة بين الربيع الكبير المتهاطل من الخارج - بفضله استخراج وتصدير مورد طبيعي - والريع القليل القادم من الداخل بفعل اقتطاع الضرائب من القطاعات الإنتاجية، وهنا الدخل يكون مصدره الربيع وليس الإنتاج والعمل، ومنه معضلة الموارد تساهم في قيام اقتصادات مشوهة مبنية على الإسراف في الإنفاق والاستهلاك، وبالتالي هذه النتائج تعطي انطبعا عاما بأن هذه الدولة تنتهج سلوك الاستحواذ على الربيع وتوزيعه.

ولقد اعتبر الباحث في هذا الشأن، بأن حل مشاكل توزيع الدخل ليس سهلا حتى على البلدان - السائرة في طريق النمو - أي التي تحاول تطبيق أسلوب إنتاجي رأسمالي، ومن ثمة هذه المشاكل ستكون حكرا ثقيلًا على الدول التي تسيطر فيها الحكومات البيروقراطية **governments bureaucracy** على ربيع

<sup>166</sup> H. Mahdawy, The Patterns and Problems of Economic Development in Renter State: the Case of Iran, in, M.A.Cook, ed, Studies in Economic History of the Middle East, London, Oxford University Press, 1970, P431.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الموارد، أين تتحول عقب ذلك إلى فئة ريعية **rentier class** مقوضة لكل جهد رامي إلى تحقيق إصلاح سياسي أو تحول ديمقراطي ينتهي بإقلاع اقتصادي.<sup>167</sup>

ويشاطر **Hazem Beblawi** الرأي القائل بأن الدول العربية النفطية هي دول ريعية بامتياز، لأنها تحصل على ريع خارجي بفعل تصدير المحروقات، مضيفاً بأن هذه الدول لا تشرك سوى نسبة ضئيلة لا تزيد عن نسبة (2 إلى 3%) من القوة العاملة في توليد الثروة النفطية، التي تمثل إيراداتها 90% من مداخيل الميزانية، كون صادراتها تشكل 95% من إجمالي الصادرات و60-80% من **GDP**. ومع ذلك، فإن هذه الوقائع لا تمنع من قيام أنشطة إنتاجية غير نفطية. وعلى ذكر ذلك، أورد البيلاوي بإيجاز أربعة خصائص للدولة الريعية -انطلاقاً من بحثه حول تأثير ظاهرة النفط على طبيعة الدولة في الوطن العربي ومن خلال تطرقه على حدى لمفهوم **الاقتصادي الريعي economy rentier** - وفقاً للنحو التالي:<sup>168</sup>

- ✓ سيادة حالات الريع **rent situations** في الاقتصاد،
- ✓ أن الاقتصاد الريعي يعتمد بشكل كبير على الريع الخارجي **external rent** في كسب الدخل، مما يؤدي إلى تكوين فئة ريعية على حساب فئة إنتاجية خصوصاً في ظل تراجع الريع الداخلي.
- ✓ أن الدولة الريعية هي وليدة الاقتصاد الريعي، الذي لا يعنى سوى عدد قليل من أفراد المجتمع في عملية خلق الريع، لكن البقية قد يتم إشراكها في توزيع واستخدام هذه الثروة.
- ✓ في الدولة الريعية، الحكومة هي المستفيد الرئيسي من الريع الخارجي الذي يشكل قوة اقتصادية **"economic power"** بالنسبة لها، حيث يكون تحت سيطرة النخبة القليلة، وهو الحافز الذي يمكنها من الاستيلاء على السلطة السياسية **"political power"**، وهنا هيمنة الدولة الريعية تلعب دوراً مركزياً في توزيع الثروة على السكان.

فهذه الخصائص قد ساهمت إلى حد ما في انتشار عقلية الريع **rentier mentality** في العالم العربي سواء في الدول الغنية بالموارد أو الفقيرة منها، فهذه العقلية نتج عنها سلوك نوعي المتمثل في سلوك الريع الذي يتنافى بتاتا مع السلوك الاقتصادي، لأنه يعمل على فصل تلك العلاقة السببية الحاصلة بين

<sup>167</sup> H. Mahdawy, Ibid, P467.

<sup>168</sup> Hazem Beblawi, The Rentier State in the Arab World, Arab Studies Quarterly, Vol. 9, No. 4 (Fall 1987), pp384-385.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

العمل والمكافأة **work-reward**، فالدولة الريعية معروف عنها بأنها تكسب مداخيل منقطعة النظير غير مرتبطة لا بجهد إنتاجي ولا بعمل ناتج عن تحمل مخاطر معينة، بل هذه المداخيل تكون في العادة خاضعة لعامل الحظ والصدفة، حيث تصبح كمكاسب مفاجئة وغير متوقعة، فهذه الحقائق تعبر عن حالة معزولة، وأيضا عن مدى التناقض بين الإنتاج وأخلاقيات الريع **rentier ethics**. فمرض الريع على اختلاف مصادره قد ساهم في تصنيف الدول العربية إلى صنفين أساسيين وهما، دول ريعية من الدرجة الأولى ( دول نفطية) ودول ريعية من الدرجة الثانية أو شبه ريعية ( دول غير نفطية) على سبيل المثال: مصر، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، المغرب، تونس.<sup>169</sup>

وبهذا الصدد أشار ( Giacomo Luciani, 1990) إلى أن الدولة النفطية **petro-state** بأنها ليست دولة إنتاجية **productive state** بقدر ما هي دولة تخصيصية **allocative state** بحيث تهيمن فيها مداخيل النفط على حصة كبيرة من مواردها الخارجية (أين تفوق نسبة 40%)، وكما أن إنفاقها يكون بنسبة كبيرة من ناتجها المحلي الخام **GDP**. ويرى الباحث بأن هذا النوع من الدول، نشأته الأولى كانت في بلدان الخليج العربي **Arab gulf countries**، مستدلا بمثال الكويت التي شهدت إيراداتها النفطية ارتفاعا كبيرا سنة 1981م ببلوغها حجم الذروة **Peak**، حين قدرت بنسبة 94.2% من **GDP**، مما أدى بهذا البلد إلى تخصيص المزيد من الإنفاق الحكومي، الذي حدد في سنة 1982م بـ 53% من **GDP**، وبذلك يكون الباحث قد ناقش في ورقته طبيعة مصادر الدخل ودورها في تحديد شكل الدولة في الحياة الاقتصادية.<sup>170</sup> ومناصفة مع هذا الرأي، وجد (Sid Ahmed) عند دراسته لتجربة البلدان العربية في إنتاج المواد الخام، بأنه في أي اقتصاد بتزولي ريعي، يصبح دور الدولة كوسيط رئيسي بين قطاع النفط وباقي قطاعات الاقتصاد، حيث يمكن أن تكون الإيرادات النفطية سببا في إقلاع أنشطة أخرى **le démarrage des autres activités**. فهذه الميزة لها آثار قوية على طبيعة/ ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد، وحتى على درجة استجابة الاقتصاد للمبادرات والحوافز الحكومية. وفي نفس السياق، تطرق الباحث أيضا إلى أصل الإيرادات التي تستقبلها مختلف الدول النفطية من حيث المصدر، أين فرق عقب ذلك بين كل من الدول الباطنية **États ésotériques** التي تتلقى جل إيراداتها

<sup>169</sup> Hazem Beblawi, Ibid, PP386-393.

<sup>170</sup> Luciani, Giacomo, "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, 65-84. London, Routledge, 1990, PP72-84.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

من الخارج والدول الظاهرية *exotériques États* التي تكون أغلب إيراداتها متأتية أساسا من الداخل أي من الحماية والضرائب ومن الأنشطة المحلية.<sup>171</sup>

إن هذه التحاليل المرجعية في العلوم الاقتصادية والسياسية تبين إلى حد ما الصلة الوثيقة بين الدولة الربعية ووفرة الموارد الطبيعية التي تنعكس في تأثيراتها السلبية على الجانب الاقتصادي لاسيما على حصيلة الضرائب عند الغياب النسبي للإنتاج الوطني، وعلى الجانب السياسي من حيث طبيعة النظام الذي يتحكم في خلق وتوزيع العائد النفطي. فالمختصون في هذا المجال، كثيرا ما يصفون دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها دول ربعية كامنة لأنها تستمد جزءا كبيرا من عائداتها من الربوع الخاجية، فأكثر من نصف الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية وقطر وليبيا هي متأتية من بيع النفط. بينما الأردن وسوريا ومصر فهي الأخرى تكسب الكثير من ريع الموقع نظير سماحها بمرور أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها بالإضافة إلى ريع أخرى ناتجة عن التحويلات<sup>172</sup>. غير أن لهذه الربوع تأثيرات مهمة، حيث أوردها (Ross 2001) كالتالي:<sup>173</sup>

✓ تأثير الضرائب "**taxation effect**": فالحكومات التي تستقبل إيرادات كبيرة وكافية من بيع النفط، فمن المرجح أن تكون فيها الضرائب أقل أو غير موجودة على الإطلاق، فهذا ما يجعل من الجمهور غير مطالب بالمساءلة ولا بزيادة مثليه في الحكومة.

✓ تأثير الإنفاق "**spending effect**": فالحكومات في الغالب تستخدم عائدات النفط في الإنفاق على برامج الرعاية والتحويلات للتخفيف من الضغوطات الاجتماعية مخافة أن تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة المطالب على حساب القدرة.

✓ تأثير تكوين الجماعات "**group formation effect**": فالحكومات عندما تتوفر لديها عائدات نفط كبيرة، فإنها تستثمر في هذا الرخاء للحد من تشكيل فئات اجتماعية مستقلة عن أجهزة الدولة لسبب واحد وهي أنها تميل أكثر إلى المطالبة بالحقوق السياسية. ومنه السلوك القمعي للحكومات تجاه جماعات الضغط يظهر بنفس الشكل لدى جميع الدول الغنية بالنفط، حيث هذا

<sup>171</sup> Sid Ahmed. Abdelkader, Le paradigme rentier en question : l'expérience des pays arabes producteurs de brut: analyse et elements de strategie, Revue Tiers Monde, Vol. 41, No. 163, 2000, PP 503-505.

<sup>172</sup> Michael. L. Ross, Does Oil Hinder Democracy? World Politics, Vol.53, N°3, April 2001, P329.

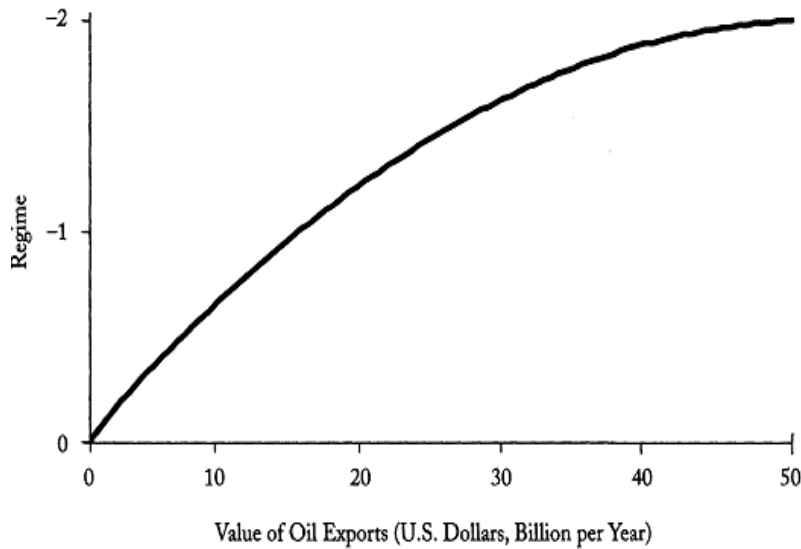
<sup>173</sup> Michael. L. Ross, Ibid, 2001, PP332-334.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ما آثاره علماء السياسة عند مناقشتهم للأسباب التي تقف وراء بقاء الثروة النفطية كسد منيع أمام تكوين رأسمال اجتماعي متين في الدول الريعية، وأيضا كعائق في انتقالها نحو الديمقراطية.

ولقد خلص ميشال روس بهذه الآثار بعدما درس عينة متكونة من 113 دولة نامية على مدى الفترة الممتدة من 1971 إلى 1997م، أين حاول من خلالها الإجابة على التساؤل التالي: هل الثروة النفطية والمعدنية تعيق عملية إرساء الديمقراطية؟ وكشفت نتائج الدراسة بأن للنفط والمعادن تأثيرات قوية ومضادة لمفهوم الديمقراطية: فالانحراف المعياري لمتغير النفط نتج عنه انخفاض في مؤشر الديمقراطية بـ0.49 (الذي يكون محصورا بين 0 و10) على مدار خمس سنوات، في حين ارتفاع الانحراف المعياري للمعادن أفضى عن انخفاض بـ0.27 في مؤشر الديمقراطية. وفي سنة 1995م، فقدت كل من أنغولا ونيجيريا والكويت 1.5 نقطة على السلم الديمقراطي **Democracy scale** بفعل اعتمادهم الوحيد على النفط عند التصدير، بينما الدول المنتجة والمصدرة للمعادن فقدت 2.1 نقطة. فهذه النتائج تؤكد الحضور الشديد للجنة الموارد في هذه الدول التي جعلت منها دولا أقل تطبيقا واعترافا بالديمقراطية، فكلما ارتفعت قيمة صادراتها النفطية ( بمعنى تحقق قيم موجبة+) انخفضت نوعية أنظمتها السياسية ( أي تأخذ قيمة سالبة من: 0 إلى -2) إلى درجة الاستبدادية نتيجة لتدهور مؤشرات المتعلقة بالديمقراطية.<sup>174</sup>

الشكل رقم (01-25): أثر الصادرات النفطية على الأنظمة من باب الديمقراطية.



**Source :** Michael. L. Ross, Does Oil Hinder Democracy? World Politics, Vol.53, N°3, April 2001, P342.

<sup>174</sup> Michael. L. Ross , Ibid, 2001, P342.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ولقد كانت نتائج التنمية القائمة على الثروة النفطية سلبية للغاية على مدى عقود من الزمن، ومن بين هذه النتائج: انتشار سلوكيات البحث عن الربح<sup>175</sup> **Rent seeking behavior** وظهور الفساد السياسي وبؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي ونشأة أنظمة دكتاتورية، فكل هذه الأمور هي عبارة عن مخرجات نظام سياسي منحرف، يشغل بعيدا عن الديمقراطية، ويجد ضالته أكثر في البلدان المصدرة للموارد. وفي هذا المجال، حصر تيري لاين كارل في كتابه مفارقة الوفرة: طفرة البترول والدول النفطية أسباب ذلك في ثلاثة عوامل رئيسية، وهي:<sup>176</sup>

✓ **تأثر البيئة السياسية بالنفط:** لأن إنتاج النفط من أجل التصدير، يخلق العديد من المشاكل السياسية لصناع القرار في الدول النفطية، فعلى الرغم مما تتيحه هذه الثروة من فرص لتحقيق الدخل والأرباح إلا أن هذه البيئة تقف كعقبة أمام التنمية على المستوى المحلي.

✓ **اتساع المصالح الشخصية يعد كحاجز أمام التغيير:** ولما كان تصدير النفط هو النشاط الرئيسي في البلدان النامية، فإن جماعات المصلحة ستكون لها علاقة مباشرة تربطها بالدولة حتى يتسنى لها تعظيم استفادتها من ربوع الموارد.

✓ **تقف الدولة الربعية كحاجز أمام التغيير:** لأن الاعتماد الكبير على العائدات البترولية، ينتج عنه إطار مؤسسي خاص في الدول النفطية **petro-states**، بيد أنه يعمل على تشجيع سياسة توزيع الربح. فمثل هذه الدول تكون جبايتها في الكثير من الأوقات مرتكزة فقط على الإيرادات التي تشكلها تدفقات البترول دولار **petro-dollars**، فهذا السلوك يعكس مدى تآكل وضعف قوى السلطة في إدارة قدراتها الاستخراجية، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط عليها

---

<sup>175</sup> لقد فرق علماء الاقتصاد عند تفسيرهم للظواهر السياسية بين نوعين من السلوكيات: سلوك البحث عن الربح **profit seeking** الذي ينطوي على خلق الثروة **creation of wealth** وسلوك البحث عن الربح **rent seekin** الذي يشير إلى استخدام بعض الأطراف الفاعلة في الدولة لسلطتها من أجل تحويل الثروة **transfer wealth** ونقلها بطريقة غير شرعية بين مجموعات من الأفراد. وبنفس الشكل، يمكن أن يكون سلوك الدولة ربيعيا عندما تسعى إلى تحقيق أقصى ربح اقتصادي محتمل من خلال زيادة اقتطاعاتها الضريبية من جيوب المواطنين. وللمزيد من المعلومات أنظر إلى:

John A. C. Conybeare, The Rent-Seeking State and Revenue Diversification, *orld Politics*, Vol. 35, No. 1 (Oct., 1982), P25.

<sup>176</sup> Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, University of California Press, 1997, P16.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

بدلاً من التخفيف منها من طرف المنافسين السياسيين لها خصوصاً في ظل تمسك المسؤولين بمناصبهم في الدولة، وبالتالي هذا الأمر سيفقدونها المزيد من قدراتها.

فالعلاقة بين النفط والسياسة قد ولدت الكثير من النقاشات الفكرية في الوسط العلمي والأكاديمي، حيث أنتجت إطاراً سمي بالريعية **Rentierism**، فالدول النفطية في الكثير من الأحيان تشجع بطريقة غير مباشرة نشاط المعارضة بسبب سوء تخصيصها للإيرادات. ورغم ذلك، فإن الإطار الريعي لهذه الدول يعمل على إقصاء حل الخيارات السياسية وحتى الاقتراحات، مغتتماً بذلك فرصة سيطرته على النظام ككل. ومن بين العوامل المساعدة على ذلك، هي: تمتعه بحكم ذاتي واستقلالية مالية التي تمنحه الحصانة من الضغوطات الاجتماعية. وبغض النظر عن مزايا الربيع من حيث سهولة تحقيقه وتعبئته من طرف الدول النفطية، فإنه يبقى عرضة لتقلبات الطلب العالمي، فهذه المميزات يمكن أن تكون سبباً قوياً في وقف حركية التنمية السياسية والاقتصادية معاً. والسؤال الذي يطرح بخصوص هذا: هو كيف ستكون استجابة الدولة عند وقوع مثل هذه الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بطرق مختلفة على شروط طفرة الربيع؟ وفي هذه الحالة اعترفت نظرية الربيع بأن دور المعارضة والمولات المشتق من فترات الانتعاش النفطي (1973-1986م)، بأنه يختلف نهائياً عن دورها في مرحلة التقشف والحروب الأهلية، معتبرة في نفس الوقت عقلية الربيع والتحيز هي العقلية السائدة في العديد من الدول النفطية على غرار منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد توزيعاً غير عادل للثروة.<sup>177</sup>

فهذه العقلية بدورها أثرت عكسياً على السلوك الاقتصادي الذي تنتهجه هذه الدول، حيث أصبح يقتصر فيها فقط على البحث عن ريع الموارد وليس عن عوائد الإنتاج، فمثلاً زيادة فرض الضرائب على مستخرجات الموارد أو هبات الطبيعة، هي سياسة محفزة وتدعو أكثر للمشاركة في عملية البحث عن الربيع. وفي ظل هذه الظروف، البيئة السياسية للدول المصدرة للبتروال والخامات تكون غير قادرة على حماية حقوق الملكية، ومع عدم توفرها على أسواق ائتمان متينة، فإن الربيع ستحكم فيه أكثر شريحة صغيرة من المجتمع على حساب الأغلبية.<sup>178</sup>

<sup>177</sup> Gwenn Okruhlik, Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States, Comparative Politics, Vol. 31, No. 3 (Apr., 1999), pp 295-309.

<sup>178</sup> Shankha Chakraborty and Era Dabla-Norris, Rent Seeking, IMF Staff Papers, Vol. 53, No. 1 (2006), P46.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### 2. التفسير المؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية

#### 1.2 علاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية

أغلب البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت في السنوات الأخيرة، قد شددت بحثها حول أسباب تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان، من خلال تحليلها "للفروقات الكبيرة في الدخل والمستويات المعيشية بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم، فمثلا يقل متوسط دخل الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء، عن واحد وعشرين منه في الولايات المتحدة. وهنا وجدت تفسيرات كثيرة بخصوص درجة اختلاف الثروة الاقتصادية في البلدان. فالبلدان الفقيرة **Poor countries**، مثل تلك الموجودة في إفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا الوسطى، وجنوب آسيا، غالبا ما تتميز بالخصائص التالية: افتقارها إلى أسواق قوية، تردّي مستوياتها التعليمية، حيازتها على تكنولوجيا وآلات قديمة، والسؤال الذي يطرح في هذا الشأن: لماذا هذه الأماكن بالضبط ليس فيها أسواق أقوى، ورأسمال بشري أفضل، واستثمارات أكثر وآلات وتكنولوجيا أرقى. وبذلك لا بد أن تكون هناك بعض الأسباب الأساسية التي أفضت إلى هذه النتائج، وأدت عبر هذه القنوات إلى الفقر المفقع **dire poverty**".<sup>179</sup> وفي هذا الصدد رشح **Daron Acemoglu** عنصرا رئيسيا لشرح الأسباب الأساسية في اختلاف أوجه الرخاء **prosperity** بين البلدان، وهما:<sup>180</sup>

➤ **العنصر الأول: الجغرافيا Geography:** "فرضية الجغرافيا" تحظى بتأييد واسع سواء في المخيلة الشعبية أو في الوسط الأكاديمي، فالمحافظة على البيئة والمناخ في المجتمع تخضع للتكنولوجيا التي تقدم عديد الحوافز للسكان، غير أن الجغرافيا تؤكد على أن قوى الطبيعة، تبقى كعامل أساسي في فقر الأمم **poverty of nations**.

➤ **العنصر الثاني: المؤسسات Institutions:** "فرضية المؤسسات" موضوعها يدور حول تأثيرات البشر **human influences**. وتبعا لهذا الرأي، فإن هناك بعض البلدان أو المجتمعات لديها مؤسسات جيدة من باب أنها تشجع الاستثمار في المعدات والآلات، ورأس المال البشري، وفي التكنولوجيا عالية المستوى، وبالتالي هذه البلدان تعمل على تحقيق الرخاء والازدهار الاقتصادي.

<sup>179</sup> Daron Acemoglu, Root Causes: A historical approach to assessing the role of institutions in economic development, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, P27.

<sup>180</sup> Daron Acemoglu, Ibid, P27.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

فالمؤسسات الجيدة **Good institutions** وفق الباحث دارون أسيموجلو لديها ثلاث خصائص رئيسية، وهي:

- ✓ أنها تعمم استفادة شريحة واسعة من المجتمع من حقوق الملكية، بحيث تصبح لمجموعة متنوعة من الأفراد حوافز للاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية،
- ✓ أنها تضع قيوداً على تصرفات النخب والفاعلين السياسيين، والمجموعات القوية الأخرى، حتى لا يكون بمقدور هؤلاء الناس انتزاع دخول واستثمارات الآخرين.
- ✓ أنها تتيح قدرًا متساويًا من الفرص بالنسبة لقطاعات كبيرة في المجتمع، بحيث يمكن للأفراد القيام باستثمارات بواسطة المشاركة في أنشطة اقتصادية إنتاجية.

وعليه خصائص المؤسسات الجيدة قد تتناقض مع أوضاع الكثير من المجتمعات في العالم (بخاصة في البلدان الغنية بالموارد)، حيث هذا ما أسفر عنه مرّ التاريخ، فحكم القانون يطبق فيها بشكل انتقائي، وحقوق الملكية بها غير متوفرة لأغلبية السكان؛ مقابل تمتع نخبة بسلطة سياسية واقتصادية غير محدودة، ومنه جزء صغير من مواطنيها من يحصل على التعليم، والائتمان، وفرص الإنتاج. وبذلك وجب على هذه المجتمعات حصر عملها أكثر في مجال التنمية المؤسسية والإصلاح. فعلى سبيل المثال، تمكنت بوتسوانا من بناء ديمقراطية فاعلة **functioning democracy** بعد استقلالها عن بريطانيا، وأصبحت من أسرع البلدان نمواً في العالم.<sup>181</sup> وفي دراسة أخرى، عدّ (Daron Acemoglu 2005) بأن المؤسسات هي من بين الأسباب الأساسية المحدثة للنمو على المدى الطويل، كونها تشكل مجموعة من الحوافز التي تمثل بحد ذاتها مفتاحاً لعوامل اقتصادية فاعلة في المجتمع، حيث تؤثر على الاستثمار بجميع أنواعه وحتى على تنظيم الإنتاج. وعلى الرغم من أن العوامل الثقافية والجغرافية لا تقل أهمية بالنسبة للأداء الاقتصادي، إلا أن اختلاف المؤسسات الاقتصادية **economic institutions** (التي تتحكم فيها أكثر السلطة السياسية بشكلها: السلطة القانونية التي تحددها المؤسسات السياسية مثل: الدستور وقواعد الانتخاب، وسلطة الواقع أو السلطة غير الرسمية) يؤدي إلى اختلاف مستويات النمو والرخاء في الكثير من البلدان، فهذه المؤسسات لا تحدد فقط مجتمعات النمو الاقتصادي المحتمل، بل تحدد أيضاً النتائج بما في ذلك توزيع الموارد في المستقبل (أي توزيع الثروة المتعلقة برأس المال المادي ورأس المال

<sup>181</sup> Daron Acemoglu, Ibid, PP27-30.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

البشري)، وبعبارة أخرى فهي لا تؤثر في حجم الكعكة بل في كيفية تقسيمها بين مختلف الجماعات والأفراد في المجتمع.<sup>182</sup>

وفي هذا الإطار، قام **Dani Rodrik and Arvind Subramanian** سنة 2003م بتفسير أسباب الاختلاف الكبير في متوسط الدخل بين أغنى بلدان العالم وأفقرها من خلال تركيزهما على المحددات العميقة للدخل، المتمثلة في كل من الجغرافيا المحددة للمناخ ولهبات الموارد الطبيعية، والتجارة الدولية (المعبر عنها بالتكامل) التي تعتبر كمحرك للإنتاجية ونمو الدخل لأنها تعمل على تقوية التقارب الاقتصادي بين البلدان في العالم، والمؤسسات التي تأخذ بحقوق الملكية وسيادة القانون.

وتبين النتائج التي توصل إليها الباحثان، بأن نوعية المؤسسات ( هو مؤشر مركب من عدد من العناصر التي تحوي حماية حقوق الملكية فضلا عن قوة سيادة القانون) هي محدد إيجابي وأساسي لمستويات الدخل. وفي حالة الأخذ بالعوامل التي تتحكم في نوعية المؤسسات، فإن التكامل لن يكون له أي تأثير مباشر على الدخل. في حين الجغرافيا في أحسن الأحوال سيكون لها آثار مباشرة جد ضعيفة على الدخل. وأما فيما يخص حلقة الوصل التي تربط بين المحددات، فقد وجد الباحثان بأن نوعية المؤسسات لها تأثير إيجابي ومهم على التكامل ( الانفتاح والشفافية)، وللتكامل أيضا تأثير إيجابي على نوعية المؤسسات، فهذا ما يكشف بأن للتجارة إمكانية غير مباشرة في التأثير على الدخل بواسطة تحسين نوعية المؤسسات. ووفقا لتقديرات داني رودريك وآرفيند سوبرامانيان، فإن الزيادة في نوعية المؤسسات **increase in institutional quality** يمكن أن ينتج عنها زيادات كبيرة في دخل الفرد. فعلى سبيل المثال، الفرق بين نوعية المؤسسات الموجودة في بوليفيا وكوريا، يعادل الانحراف المعياري الذي مقداره -6.4 مرة. وبتعبير آخر، فلو استطاعت بوليفيا بكيفية ما اكتساب مؤسسات من نفس النوعية الموجودة في كوريا، فإن ناتجها المحلي الخام بالنسبة للفرد سيقفز إلى 18000 دولار \$ بدلا من بقاءه في مستواه الحالي البالغ 2007 دولار \$. واستنادا إلى هذا، فقد استنتج الباحثان قاعدة مهمة، وهي أن نوعية المؤسسات تعزز من مقدار الدخل بشكل كبير، في حين التكامل الإجمالي والجغرافيا، لا يمكنهما فعل ذلك الأمر من تلقاء نفسها، وبذلك كلما تحسنت نوعية المؤسسات، رافقها تحسن في

<sup>182</sup> Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J.m, Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth, Handbook of Economic Growth, Vol.1, 2005, P390-464.

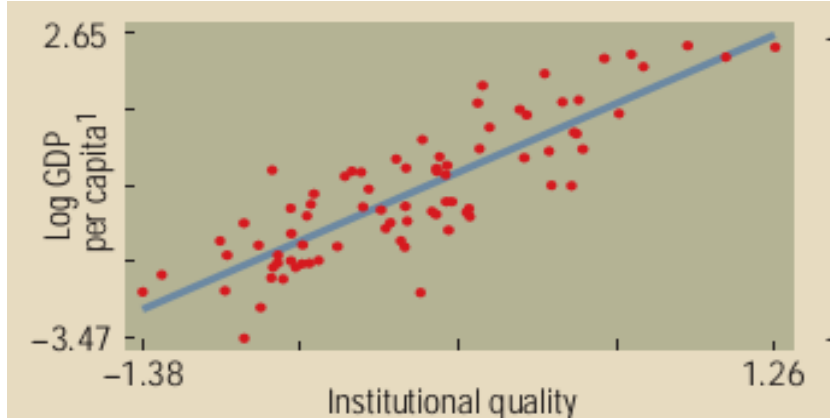


## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، وفقا لما يوضحه الشكل البياني رقم (01-26). ونظرا للأهمية التي توليها معظم الأعمال العلمية الحديثة للمؤسسات في شأن التنمية، اعتبر الباحثان بأن للمؤسسات ثلاث وظائف أساسية تؤديها في السوق بعد خلقها له، وهي: تنظيم السوق market regulating، وتحقيق استقرار السوق market stabilizing، ومنحها الشرعية للسوق market legitimizing.

183

الشكل رقم (01-26): العلاقة الطردية بين نوعية المؤسسات ونصيب الفرد من GDP



**Source:** Dani Rodrik and Arvind Subramanian, the primacy of institutions (and what this does and does not mean), IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, P32.

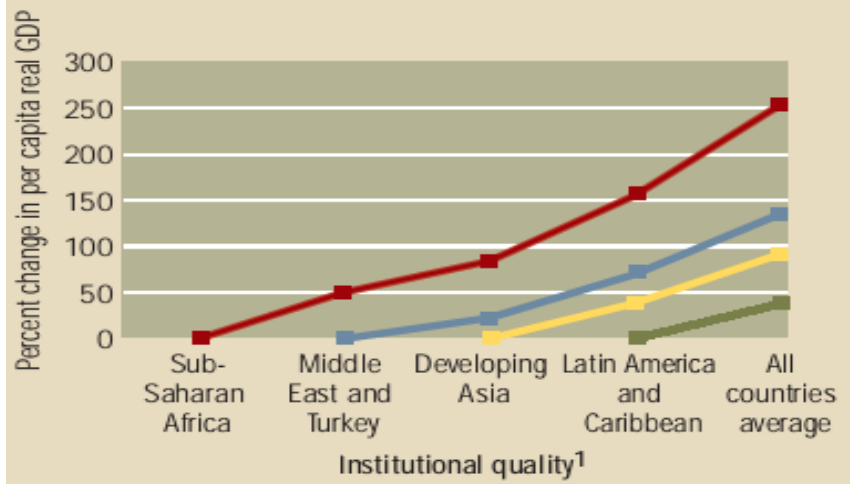
ويبين قدر كبير من البحوث الاقتصادية بأن للمؤسسات أهمية بالغة في تنشيط التنمية الاقتصادية والنمو. فعلى سبيل المثال، نجد الورقة البحثية التي قدمها هالي إديسون بعنوان اختبار الروابط: ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي سنة 2003م، والتي حاول من خلالها دراسة الأثر الذي يمكن أن تحدثه التحسينات المؤسساتية على الدخل والنمو في مناطق مختلفة من العالم وهي كل من: إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط وتركيا، البلدان الآسيوية النامية، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وبلدان أخرى. ووفق رأي الباحث، فإن للمؤسسات أثر كبير على الأداء الاقتصادي، فهي تزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، وأن هذه النتائج تصدق سواء إذا تم قياس نوعية المؤسسات بناء على مفاهيم تخص التنظيم وحوكمة القطاع العام أو بناء على تدابير أكثر تحديدا مثل: مدى حماية حقوق الملكية أو تطبيق حكم وقواعد القانون.<sup>184</sup>

<sup>183</sup> Dani Rodrik and Arvind Subramanian, the primacy of institutions (and what this does and does not mean), IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, PP32-33

<sup>184</sup> Hali Edison, Testing the Links How strong are the links between institutional quality and economic performance?, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, P35.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (01-27): كيفية التأثير على الدخل



**Source** . Hali Edison, Testing the Links How strong are the links between institutional quality and economic performance?, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, P35.

ويكشف الشكل رقم (01-27)، بأن النتائج الاقتصادية يمكن تحسينها شريطة أن تعزز البلدان النامية من نوعية مؤسساتها. فمثلا، إذا قامت إفريقيا جنوب الصحراء بتحسين متوسط نوعية مؤسساتها الحالي إلى متوسط نوعية المؤسسات الموجودة في بلدان الشرق الأوسط، فإنها ستتمكن من تحقيق نمو قد يبلغ 50% في دخل الفرد، في حين تحسين مؤسساتها إلى متوسط نوعية مؤسسات بلدان آسيا النامية، فسيتمكنها من تسجيل نمو يقدر بـ80% في دخل الفرد، فهذا الارتفاع يكون من حوالي 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار، ومنه يزداد الدخل الإقليمي **regional income** لإفريقيا جنوب الصحراء بمعدل مرتين ونصف المرة عند استمرارها في تحسين مؤسساتها؛ أي عندما تصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان. وقد تكون مكاسب الدخل والمنافع المحتملة أكبر في إفريقيا جنوب الصحراء إذا ارتقت نوعية مؤسساتها إلى مستوى مؤسسات الاقتصاديات المتقدمة. أما فيما يتعلق بدور المؤسسات في النمو الاقتصادي، فيرى **Hali Edison** بأن للمؤسسات تأثيرا قويا وملحوظا على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بما يعزز استدامة السياسات **sustainability of policies**، فمثلا يمكن أن يرتفع معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في إفريقيا جنوب الصحراء بـ 1.7 نقطة مئوية، إذا توفرت لبلدان هذه المنطقة مؤسسات نوعيتها تمثل متوسط جودة كل مؤسسات العينة. وفي هذا الصدد، تشير النتائج التي توصل إليها الباحث، بأن للمؤسسات أيضا تأثيرا واسعا على التقلب، فمثلا: إذا كانت لإفريقيا جنوب الصحراء مؤسسات جيدة مثل تلك الموجودة في

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

البلدان المتوسطة في العينة، فإن بلدان تلك المنطقة ستشهد انخفاضاً في التقلبات الاقتصادية بمعدل 16%. وعلى ضوء هذه النتائج، فقد اعتبر الباحث بأن تأثير المؤسسات هو أقوى من تأثير السياسات على الأداء الاقتصادي من أبعاده الثلاثة: الدخل، النمو الاقتصادي، وتقلب النمو.<sup>185</sup>

إن الكثير من الاقتصاديين مثل: دارون أسيموجلو، وسامون جونسون، وجيمس رينسون، وداني رودريك، وآرفيندسوبرامانيان، وفرانسيسكو تريبي، ووليام إيستري وروس ليفن، أكدت أبحاثهم بصفة شبه مطلقة بأن المؤسسات تفسر إجمالاً كل شيء يتعلق بالتنمية الاقتصادية، وأن قيود الموارد، والجغرافيا الطبيعية، والسياسات الاقتصادية، والجغرافيا السياسية، وجوانب أخرى تخص الهيكل الاجتماعي الداخلي مثل دور كل من الجنسين، وعدم المساواة بين المجموعات العرقية؛ هي كلها عوامل ذات تأثير ضعيف أو ليس لها تأثير. وعلى عكس ذلك، فإن جيفري د. زاكس يعتقد بأن المؤسسات مهمة، لكن ليست كل شيء، مشيراً إلى ضرورة عدم التقليل من دور ومكانة الجغرافيا وهبات الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية. فالحواجز التي تحول دون التنمية الاقتصادية في أفقر البلدان في الوقت الحالي هي أكثر تعقيداً من أوجه قصور مؤسساتها التي تمتاز بالرداءة. فمثلاً بدلاً من التركيز على تحسين نوعية المؤسسات في إفريقيا جنوب الصحراء، قد يكون من الحكمة توجيه الجهود نحو مكافحة بعض الأمراض الفتاكة (كالإيدز، والسل، والملاريا)، مع تكريس مخصصات مالية لتعبيد المزيد من الطرقات بهدف ربط سكان المناطق النائية بالأسواق والموانئ، فبلدان هذه المنطقة ومناطق أخرى تعمل اليوم جاهدة على تحسين تنميتها الاقتصادية غير أنها تحتاج إلى تدخلات مباشرة ومؤازرة خارجية من أجل مواجهة الأمراض **address disease**، والعزلة الجغرافية **geographical isolation**، وانخفاض الإنتاجية التكنولوجية **low technological productivity**، ومحدودية الموارد **resource limitations** التي كلها تؤدي بها إلى مستنقع الفقر.<sup>186</sup>

ولاريب في أن الحكم الراشد والمؤسسات الجيدة تجعل من هذه التدخلات أكثر فعالية، حيث هذا ما أكد عليه تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصادر سنة 2006م، من خلال

<sup>185</sup> Hali Edison, Ibid, PP35-37.

<sup>186</sup> Sachs, J.D . Institutions Matter, but Not for Everything The role of geography and resource endowments in development shouldn't be underestimated, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, PP38-43.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تطرقه لنوعية المؤسسات ومدى تأثيرها على كفاءة الأسواق وأسلوب الحكم؛ الذي يعبر وفقه عن كيفية ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون البلد على جميع المستويات، لأن المؤسسات تشكل جزءا مهما من هياكل الحكم سواء الرسمية أو غير الرسمية، بما فيها الأنظمة والقواعد التي تؤثر على سلوك الأفراد ووظائف الدولة. فالمؤسسات أصبحت سمة مميزة لما أضحى يعرف بـ الاقتصاد المؤسسي الجديد "new institutional economics" الذي بدوره ينظر إلى المؤسسات بأنها تقوم بوظيفة أساسية تركز على توفير الفرص والحوافز للأفراد لتمكينهم من الانخراط في نشاط سوقي مريح عن طريق إيصال المعلومة وإنفاذ حقوق الملكية والعقود والتحكم في درجة المنافسة. وكما أشار هذا التقرير بأن هناك ترابط إيجابي بين المؤسسات الجيدة -التي تعمل على خفض تكاليف المعاملات بالنسبة لكل المشاركين في السوق- والأداء الاقتصادي الجيد الذي ينعكس في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج، وفي الأخير خلص بأن الترتيبات المؤسسية والإدارية الداعمة للاستثمار والابتكار، لها دور حاسم في عملية التنمية.<sup>187</sup>

ومن جهة أخرى، اعتبر كريستيان ايجن-زوكي، وجونار. س اسكلتد، ووزمارك شاليتزي من الضروري وجود مؤسسات تعمل على تمكين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وحتى القطاع الخاص من تسيير وإدارة محفظة كبيرة من الأصول، (حيث لا يقصد بذلك فقط رأس المال البشري والمادي، بل أيضا رأس المال البيئي أو الأصول البيئية -مثل المياه العذبة والأرصدة السمكية- والأصول الاجتماعية مثل: الثقة)، وذلك لتحقيق نمو قوي في الدخل الذي يترجم بانخفاض عدد الفقراء، ومن ثمة هذه الأصول تعد كدعائم مؤسسية للتنمية المستدامة **sustainable development** وبدون هذه العناصر أو هذه الأصول الإضافية، فإن المجتمع سيكون مهددا بالتشتت، والبيئة ستكون عرضة للتدهور. وفي نهاية المطاف سيكون نمو الدخل والرفاهية في خطر.<sup>188</sup>

<sup>187</sup> Trade And Development Report, Global partnership and national policies for development, UNCTAD/TDR/2006, PP207-2017.

<sup>188</sup> Christian Eigen-Zucchi, Gunnar S. Eskeland, and Zmarak Shalizi, Institutions Needed for More than Growth By facilitating the management of environmental and social assets, institutions underpin sustainable development, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003, PP 42-43.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### 2.2 علاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية في اقتصاديات الموارد الطبيعية

لقد أرجعت جلّ الدراسات والأبحاث التي حاولت تفسير أسباب ضعف التنمية والأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى نوعية المؤسسات التي تسيّر شؤونها، والتساؤل الذي يثار هنا هو: كيف تمكنت بلدان مثل: النرويج، بوتسوانا، ماليزيا، تايلندا، إندونيسيا من تسجيل فوائض اقتصادية مهمة من بين عديد الدول النفطية والمعدنية؟ وهل يرجع ذلك إلى نوعية مؤسساتها؟ وبحسب الاقتصادي Alan Gelp فإن الكثير من البلدان المصدرة للنفط قد شهدت نتائجاً أقل إيجابية بعد عام 1973م- أي بعد الطفرة-، بعدما كانت في وضع اقتصادي مريح قبل ذلك، فالبلدان غير النفطية لعينة الدراسة التي اختارها خلال الفترة الممتدة من 1967-1973م قد حققت معدل نمو قدر بـ 7.3% في المتوسط، فهذا المعدل هو مرتفع بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، ولقد اعتبر الباحث إندونيسيا بأنه البلد الوحيد في ورقته؛ الذي لم تقود فيه الموارد الطبيعية- السياسات الاقتصادية نحو إعاقاة النمو. وفي نفس الوقت قال: بأن إندونيسيا كان أداءها جيداً خلال الطفرات النفطية وبعدها، مما يعكس لنا بأن مؤسساتها قد تم تطويرها مسبقاً قصد تمكين الاقتصاد من تخطي المرض الهولندي، وذلك من خلال تبنيها لسياسات ماكرو اقتصادية جدّ حذرة سواء بخصوص الموازنة أو سعر الصرف، وفي الأخير، اعتبر الباحث بأن الأداء الاقتصادي الطيب لا يعكس دوماً صحة وقوة الاقتصاد.<sup>189</sup>

وفي دراسة أخرى، قام زاكس ووارنر بمقارنة القيم المتوسطة لبعض المتغيرات التي تتعلق بالأداء الاقتصادي لبلدان إفريقيا بنفس المتغيرات لمجموعتين من البلدان النامية ( اقتصاديات النمو السريع، ومجموعة أخرى من البلدان)، وباختصار كان أداء إفريقيا أسوأ من غيرها من البلدان النامية على صعيد متغيرات السياسة الاقتصادية: انفتاح التجارة الدولية، متوسط معدل التضخم السنوي، معدلات الادخار الوطني، فوفرة الموارد الطبيعية بشكل عام في إفريقيا التي قدرت بنسبة 18% من GDP لسنة 1970م، قد كان لها دوراً رئيسياً في تراجع مؤشر نوعية مؤسساتها الذي قدر بـ 4.54، والذي بدوره أثر سلباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي وعلى المتغيرات الأخرى. وككل، فإن أداء إفريقيا كان أقل من أداء اقتصاديات النمو السريع التي لا تملك من الموارد الطبيعية سوى قدر ضئيل.

<sup>189</sup> Alan Gelp and Associates, "Oil Windfalls: Blessing or Curse?", World Bank: Oxford University Press, 1989, P223.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وعلى الرغم من هذا، فقد بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي مستوى جدّ عال، ويفسر ذلك بجودة مؤسساتها التي تدير أمورها، فمؤشرها حدد بـ 6.58.

الجدول رقم (01-6): مقارنة بين إفريقيا واقتصاديات النمو السريع من حيث الأداء.

اقتصاديات النمو السريع	افريقيا	
5.83	0.80	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي: 1965-1990م.
6.86	4.54	مؤشر نوعية المؤسسات: وفقا لاستطلاع سنة 1980م.
0.09	0.18	وفرة الموارد الطبيعية: صادرات الموارد بالنسبة لـ GDP سنة 1970م.

Source: Sachs & Warner, "sources of slow growth in african economies", Journal of African Economies December 1997, Volume 6, Number 3, p29.

ومن خلال هذا الجدول، يكون Sachs & Warner قد تعمقا في البحث حول أسباب بطء النمو الاقتصادي لدى اقتصاديات إفريقيا، فقد اعتبرا بأن مؤشر نوعية أو جودة المؤسسات من بين المؤشرات الأساسية التي تساعد على قياس مستوى الأداء، حيث أخذوا بمؤشر مجموعة "خدمات المخاطر السياسية" **political Risk Services** ( شركة عالمية تم إنشائها سنة 1979م)، كونه مؤشر جامع لمتوسط خمسة مؤشرات، وهي على النحو التالي:<sup>190</sup>

- 1- **مؤشر سيادة القانون:** فهو يقيس درجة استعداد المواطنين من حيث مدى قبولهم للمؤسسات التي استحدثتها الدولة لغرض وضع وتنفيذ القوانين والسياسات، وحتى الفصل في النزاعات.
- 2- **مؤشر نوعية الجهاز البيروقراطي:** فهو يقيس حجم استقلالية الحكم عن الضغوط السياسية، ومدى قوته وخبرته في التسيير دون أن يترتب عن ذلك أي تغييرات جذرية في السياسة أو انقطاع في الخدمات الحكومية.
- 3- **مؤشر فساد الحكومة:** فهو يقيس قيمة المدفوعات غير القانونية على مستوى الحكومة في شكل رشاي مرتبطة بالاستيراد والتصدير، وفي شكل تراخيص، وأيضا من باب الرقابة على الصرف والمحابات الضريبية.

<sup>190</sup> Sachs & Warner, "sources of slow growth in african economies", Journal of African Economies December 1997, Volume 6, Number 3, p:Data Appendix .

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

4- مؤشر خطر مصادرة الملكية: فهو يقيس درجة ارتفاع خطر المصادرة التامة أو التأميم القسري.

5- مؤشر رفض الحكومة أداء مستحقات الغير المحددة في العقود: فهذا المؤشر يقيس خطر التغييرات التي يمكن أن تمس بنود العقد سواء في شكل رفض أو تأجيل أو تخفيض.

وهكذا تبين معطيات الجدول رقم (7-01)، كيف تمكنت بلدان مثل: النرويج، بوتسوانا، ماليزيا، تايلاندا من تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الفترة الممتدة من: 1965-1990م، فوجود مؤسسات ذو نوعية عالية في هذه البلدان سمح لها بتحاشي لعنة الموارد الطبيعية، فمثلا النرويج قدر مؤشر جودة مؤسساتها بـ 9.60. بينما بلدان مثل: مدغشقر، نيجيريا، مالي، غانا لم تستطع تجاوز لعنة الموارد نظرا لتوفرها على مؤسسات رديئة، لما كان سلوكها مقتصرًا فقط على البحث عن الربح وتوزيعه بطريقة لا تعود بالنفع على النمو.

الجدول رقم (7-01): علاقة مؤشر جودة المؤسسات بالنمو الاقتصادي في بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

البلدان الطبيعية	الغنية	بالموارد	مؤشر جودة المؤسسات	النمو: 1965-1990م
النرويج	9.60	9.30		
بوتسوانا	7.0	5.71		
ماليزيا	6.90	8.10		
تايلاندا	6.26	7.71		
مدغشقر	4.67	1.49-		
نيجيريا	3.08	1.89		
مالي	3.00	0.82		
غانا	3.70	0.07		

Source: Sachs & Warner, "sources of slow growth in african economies", p :Data Appendix .

وتشير الكثير من الأدبيات الحديثة في الاقتصاد السياسي بأن بناء المؤسسات سواء منها

المؤسسات الاقتصادية أو مؤسسات الدولة هي خلق لأصول تنموية. وهنا Thorsten Beck and Luc

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

Laeven عالجا أسباب اختلاف البناء المؤسساتي لاسيما في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ( 24 بلدا) التي مرت بمرحلة انتقالية، فهذه الورقة البحثية اعتبرت أن الاعتماد على الموارد الطبيعية والتجربة التاريخية خلال فترة الاشتراكية كمحدد رئيسيين في عملية البناء المؤسساتي، فالمؤسسات على حد اعتقادها قد لعبت دورا مهما في تفسير التباين في النمو والتنمية في هذه الاقتصادات خصوصا خلال عقدها الأول الذي تلى مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق. ولقد استند أيضا الباحثان في تفسيرهما للتنمية المؤسساتية **institutional development** على تحليل سلوك وحوافز النخبة. ففي بعض البلدان، النخبة هي التي تعزز التحول نحو اقتصاد السوق كونها تملك قاعدة واسعة من المشاركين في الحياة الاقتصادية والسياسية، حيث يكمن جوهر هذا الحافز في قدرة النخبة على توفير الحماية لحقوق الملكية ومدى احترامها لحكم القانون وسيادته. وفي بلدان أخرى النخبة المعنية بالسلطة تعمل فقط على تحقيق مصالحها الشخصية من خلال ضمان سيطرتها على جزء من حقوق الملكية الخاصة بالشركات التي كانت ملكا للدولة سابقا من أجل استخراج الربح الاقتصادي **extract economic rents**. وبذلك يكون تروستن بيك ولوك لفان قد فرقا بين نوعين من المراحل الانتقالية أو التحولية: التحول المحفز **"catalytic transition"** والتحول الاستخراجي **"extractive transition"**.<sup>191</sup>

وفي نفس السياق، توصل الباحثان من خلال ورقتهما البحثية بأن بلدان مثل: جمهورية التشيك، استونيا، جمهورية سلوفاكيا قد حققت تنمية مؤسسية موجبة تراوحت بين 0.28 كحد أدنى و 0.78 كحد أقصى. بينما بلدان مثل: طاجيكستان، تركمانستان، أذربيجان، كازاخستان، روسيا فقد حصدت تنمية مؤسسية سالبة تراوحت بين -0.58 و -1.68، أين أرجعا ذلك لأمرين: إما لارتفاع حجم الصادرات الأولية الخام التي بلغت ذروتها في طاجيكستان بمعدل 55.18% من GDP البلد أو لارتفاع عدد سنوات الاشتراكية التي وصلت إلى أقصى حد زمني لها (قدّرت بـ 74 سنة في روسيا) - كما تبينه المعطيات الواردة في الجدول رقم (01-8) - أو لحدوثهما معا، ومنه اختلاف البناء المؤسساتي في بلدان الدراسة أدى إلى تباين درجة التنمية فيما بينهم، فهيمنة الموارد الطبيعية وانتشار الاشتراكية قد عملتا معا وبشكل مباشر على تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للعينة خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2004م.

<sup>191</sup> Thorsten Beck & Luc Laeven, Institution Building and Growth in Transition Economies, Journal of Economic Growth, Vol. 11, No. 2 (Jun., 2006), P161.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الجدول رقم (8-01): التنمية المؤسسية والتنمية الاقتصادية في بعض الاقتصادات الانتقالية

البلدان	التنمية المؤسسية*	سنوات الاشتراكية	الصادرات الأولية الخام**	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي: 1992-2004م
جمهورية التشيك	0.78	42	3.85	2.13
استونيا	0.58	51	4.14	3.00
جمهورية سلوفاكيا	0.28	42	11.60	2.69
طاجيكستان	1.68-	71	55.18	5.17-
تركمانستان	1.22-	71	31.76	1.43
أذربيجان	0.87-	71	13.33	1.89-
كازاخستان	0.59-	71	12.59	1.89
روسيا	0.58-	74	12.02	0.53-

\* التنمية المؤسسية هي متوسط ستة مؤشرات رئيسية: الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة، سيادة القانون، الجودة التنظيمية، غياب الفساد، الاستقرار السياسي. \*\* حصة الوقود والخامات، وصادرات المعادن من الناتج المحلي الخام.

Source: Thorsten Beck and Luc Laeven, Institution Building and Growth in Transition Economies, Journal of Economic Growth, Vol. 11, No. 2 (Jun., 2006), P165.

ومن بين أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من طرف الخبراء والاقتصاديين في مجال اقتصاد التنمية، وهو أن الاقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية دوماً تحقق نمواً أقل من نمو الاقتصاديات التي ليس لها ذلك القدر من الخيرات. ومن البلدان التي سجلت خسائراً في النمو على سبيل المثال: نيجيريا، زامبيا، سيراليون، أنغولا، السعودية، فنزويلا. بالمقابل، البلدان التي حققت نجاحات في النمو كلها فقيرة من الموارد مثل: كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة. وفي المتوسط، نجد أن البلدان الغنية بالموارد هي متخلفة من حيث الأداء والنمو على غرار بعض البلدان على سبيل الحصر مثل: بوتسوانا، كندا، أستراليا، النرويج التي تمكنت من تحقيق أهداف النمو المطلوبة. وعلى الرغم من ذلك، فإن سلوك البحث عن الربح في الدول المكتشفة للموارد؛ يبقى السلوك المهيمن على الاقتصاد، وينتهي دوماً بتدهور نوعية المؤسسات، وبدوره يقود إلى خفض النمو الاقتصادي. وفي هذا الشأن، هناك العديد من الدراسات التي تؤكد بأن لعنة الموارد تحدث فقط في البلدان ذات المؤسسات الرديئة. فكترة الموارد الطبيعية إما أن تؤدي إلى رخاء اقتصادي بما يسمح بجني فوائد النمو أو تفضي إلى إخفاق اقتصادي

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

بما يلحق ضررا بالنمو، فالبلدان التي تتوفر على مؤسسات صديقة منتجة **producer friendly**، فإن سلوكها الاقتصادي سيزيد من حجم الدخل الإجمالي **aggregate income**، في حين إذا توفر للبلد مؤسسات صديقة مستحوذة **grabber friendly**، فإن سلوكها سيكون غير إنتاجي أين يميل إلى الاستيلاء والاستحواذ على الربح، فهذا السلوك بدون شك سيدفع الدخل الإجمالي نحو الأسفل، لأن تخصيص الموارد في الأصل لم يسخر لخدمة التنمية الاقتصادية.<sup>192</sup>

فضلا عن ذلك، فإن البلدان الغنية بالموارد كثيرا ما تتعاس في تنفيذ استراتيجيات تنموية مستدامة، فبدلا من أن تجني الرخاء والأمل سيسودها الفقر والحرمان، وهي حقيقة تعبر عن الكثير من المشاكل التي قد تتفاقم بنشوء حكومات فاسدة وغير ديمقراطية بفعل الرشوة والبيروقراطية وتمركز السلطة مما يخلق فرصا ساحخة لانتشار سلوكيات البحث عن الربح، فوفرة الموارد الطبيعية تعد كعامل مهم في تحديد مستويات الفساد والنمو، فهذه العلاقة البيئية هي الأخرى لها تأثير مباشر على دور الدولة في الاقتصاد من حيث جهود البناء والتنمية ومكافحة الفساد ( **Leite c, and j Weidmann, July 1999** )،<sup>193</sup> فالبلدان التي تتنوع فيها أعمال وأشكال الفساد من:<sup>194</sup> فساد إداري أو بيروقراطي صغير ( هي أعمال فاسدة تحدث أكثر في مجال تسيير الصفقات التي تكون بشكل منعزل بسبب سوء استخدام الموظفين العموميين لمناصبهم الإدارية)، وفساد كبير عن طريق سرقة المال العام بمقادير ضخمة من قبل أصحاب الصفوة السياسية والإدارية، والاستيلاء على الدولة ( بمعنى القطاع الخاص يستولي على أجهزة الدولة: التشريعية والتنفيذية والقضائية لتحقيق مصالحهم الخاصة، وبطريقة أخرى يعمل أيضا الموظفون العموميون على تحقيق أغراضهم عن طريق ابتزاز القطاع الخاص من أجل الحصول على رشاوي، كما يمكن أن تكون هناك مصلحة متبادلة بين القطاع الخاص والقوى الفاعلة في القطاع العام أين تعززها المحاباة والتواطؤ)، قد تتفاوت فيها نوعية التنظيم والإدارة، ومن ثمة هذه البلدان من

<sup>192</sup> Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, "Institution and The Resource Curse", The Economic Journal Vol.116, January 2006, PP 1-20.

<sup>193</sup> C. Leite & J. Weidman "Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth", International Monetary Fund, Working Paper, July 1999, pp01-31.

<sup>194</sup> أنور شاه ومارك شاكتر، محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تثبت، مجلة التمويل والتنمية/ العدد 4/ ديسمبر 2004،

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

المرجح أن تخفق. وعلى العموم، فإن الفساد يختلف من بلد لآخر، غير أن محدداته قد تكون مشتركة، حيث يمكن حصرها في العناصر التالية:<sup>195</sup>

- 01- استغلال منصب عام لخدمة مجموعة معينة من المحاسيب لتحقيق مكاسب خاصة،
- 02- ضعف رسوخ سيادة القانون؛ يعني فساد القطاع العام بشكل مستشري، حيث تصبح القوانين تطبق على البعض دون البعض الآخر، وبالتالي تطبيق القوانين الهدف منه في هذه الحالة هو حماية المصالح الشخصية وليس الصالح العام.
- 03- عدم فاعلية المؤسسات المعنية بالمساءلة،

وعليه تحليل العلاقة بين وفرة الموارد والتنمية الاقتصادية لا تعكس فقط تلك المكاسب العابرة، فوفرة الموارد الطبيعية والمعدنية يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاد في المدى الطويل، فهذا ما يطلق عليه في أدبيات التنمية بنعمة الموارد الطبيعية *Bénédiction des ressources naturelles*، فتعظيم الاستفادة من ربوع هذه الموارد في النمو والتنمية كلاًها شروط تحددها نوعية مؤسسات الدولة، فإدارة عوائد الثروة النفطية في ظل وجود ديمقراطيات ناضجة قوامها المساءلة والشفافية قد تجعل النجاح من نصيب التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال، تعمل المنظمة العالمية للشفافية على قياس مستويات الفساد في العالم من خلال استخدام مؤشر إدراك الفساد *Corruption Perceptions Index* الذي يتراوح بين 0 ( فاسد للغاية) و10 ( نظيف جدا)، أين صنف معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بأنها الأكثر فساداً في العالم سنة 2009م، فقد احتلت أفغانستان رتبة 179 من بين 180 دولة بـ 1.3 نقطة، والسودان بـ 1.5 نقطة في رتبة 176. وشكلت الترويج وغيرها من البلدان ( مثل: بوتسوانا ) استثناء عن ما هو مألوف، فهذا البلد كان قاب قوسين أو أدنى من احتلال مراتب جد متقدمة في ترتيب الدول الأقل فساداً ( الرتبة: 11 بـ: 8.6 نقطة - مؤشر الفساد لسنة 2009).

3. الآثار السياسية والمؤسسية لنغمة الموارد الطبيعية: الحروب الأهلية والصراعات المسلحة  
أوجز الكثير من علماء السياسة والاقتصاد أن نغمة الموارد تنقص من قدرات الدولة وتجعل حكامها غير خاضعين للمساءلة أي تضعهم خارج دائرة المحاسبة، فضعف المؤسسات وضمور النمو وفتور

<sup>195</sup> أنور شاه ومارك شاكتز، نفس المرجع، ص41.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الإصلاحات، كلها نتائج تعبر عن وضع سينتهي حتما بتفسخ وضياع الاقتصاد، الذي تصاحبه حالة من السخط وعدم الرضا لدى المجتمع المدني مخافة منهم الوقوع في مصيدة البؤس الدائم والفقر المفقع، حيث يمكن لهذه الحالة أن تتطور إلى حالة أكثر خطورة من سابقتها، فالركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي يقود في الكثير من الأحيان إلى التمرد ثم إلى الثورة. فهناك العديد من الدراسات والمقالات التي حلّلت العلاقة بين الموارد الطبيعية والحروب الأهلية، فالأدبيات الاقتصادية التي وثقت جيدا "لعنة الموارد الطبيعية"، قد أكدت بأن وفرة الموارد تؤدي في أغلب حالاتها إلى انخفاض معدلات نمو الدخل **income growth rates** ومستوياته، وهذا ما يؤدي إلى خفض تكلفة فرصة التمرد **rebellion**، أين ترجح كفة الحروب الأهلية على حساب التماسك الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فإن الأدبيات السياسية قد اهتمت بتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية وضعف المؤسسات، فالدول ذات الموارد في الغالب لا تعمل على تطوير وبناء نظام ديمقراطي قوي، يقوم على أساس تنافس انتخابي، ومنه هذا السلوك لا يحترم فقط سيادة القانون الذي يكفل الحقوق المدنية للمواطنين بل يشجع أكثر ظهور ما يعرف بنظام المحسوبية **system of patronage** الذي يتميز بعدم الشفافية لاسيما فيما يتعلق بالإبلاغ والتصريح عن إيرادات الموارد.<sup>196</sup>

فهذه الممارسات السياسية المنحرفة ستؤدي لا محالة إلى نشوب صراعات خصوصا في ظل غياب الحوكمة. وبحسب الباحثين **Paul Collier and Anke Hoeffler**، فإن الموارد الطبيعية يمكن:<sup>197</sup>

01- أن تمّول الصراعات **Resources can finance conflict**، فجماعات التمرد تسعى جاهدة للحصول على عائدات الموارد الطبيعية بأي طريقة حتى بالنهب والسرقة، مثلا منطقة دلتا النيجيرية تعاني من سرقة النفط من خطوط الأنابيب الناقلة له، حيث يعاد بيعه في شرق آسيا بقيمة 01 بليون دولار سنويا.

02- أن تحفز الصراعات **Resources can motivate conflict**، فالانفصاليون لا يطالبون فقط بملكية الموارد، بل يزعمون أيضا بأن السلطات الوطنية تسيء استخدام المال، لأن جزء منه

<sup>196</sup> P.Collier and A. Hoeffler, Resource Rents, Governance, and Conflict, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 49, No. 4, Paradigm in Distress? Primary Commodities and Civil War (Aug., 2005), pp. 625-633.

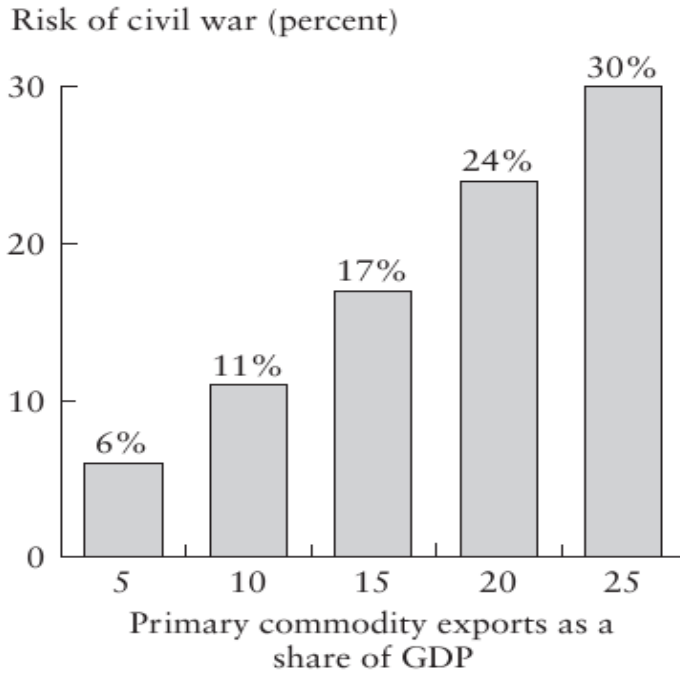
<sup>197</sup> P.Collier and A. Hoeffler, Ibid, PP 631-632.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

يتم اختلاسه من قبل النخب، وأفضل ردّ من قبل السلطات يكون بجعل المنشقين أو الانفصاليين يبدون أكثر جشعا. ولتحقيق ذلك، يجب على الحكومات الوطنية أن تربط إيرادات الموارد ببعض الخدمات الاجتماعية الأساسية كالإنفاق على التعليم الابتدائي.

وفي دراسة سابقة لبول كولير وإيان بانون بعنوان الموارد الطبيعية والصراعات: ماذا يمكننا أن نفعل؟ سنة 2003م، فقد توصلا من خلالها إلى نتائج مهمة مفادها: عندما تكون صادرات السلع الأولية تمثل حوالي 25% من الناتج المحلي الخام، فإن خطر الصراع سيكون بنسبة 33%، بينما عندما تكون هذه الصادرات تمثل 05% من GDP، فإن خطر الصراع وقيام الحروب الأهلية سينزل إلى معدل 06% وفقا لما هو ظاهر في الشكل رقم (01-28).

الشكل رقم (01-28): الموارد الطبيعية وخطر الصراعات في البلدان ذات الدخل المنخفض.



**Source:** Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Conflict: What We Can Do, Natural Resources and Violent Conflict, The World Bank, 2003, P03.

وترجع أسباب انخفاض الدخل لدى الكثير من البلدان إلى اعتمادها المفرط على السلع الأولية في التصدير، وعلى المداخيل الجبائية المتأتية من بيع هذه السلعة. وعلى العموم، فإن الاعتماد المتزايد على هذا النوع من السلع قد ينصرف كذلك إلى زيادة حجم مخاطر الصراعات لكن بمعدلات أكبر، بسبب ضعف الحكومة التي تفضي أيضا إلى ضعف آخر؛ يتمثل في تدهور الأداء الاقتصادي. فمثلا في سنة

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

1970م كانتا بوتسوانا وسيراليون من البلدان منخفضة الدخل رغم توفرهما على موارد كبيرة من الألماس، وبعد 30 سنة اعتبر الألماس سببا محوريا في الانهيار الاقتصادي الذي شهدته سيراليون، عندما أصبح فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام أقل بكثير مما كان عليه في سنة 1970م، مما أدى إلى تدهور حاد لمؤشرات تنميتها البشرية. وبوجه مغاير، كان مورد الألماس عاملا حاسما في نجاح بوتسوانا لتصبح عقب تلك المدة من الاقتصادات الأسرع نموا في العالم، فالسلع الأولية قد تكون عبئا ثقيلا على التنمية في فترات ما، كما يمكن أن تكون سببا فاعلا في إحداث انطلاقة اقتصادية قوية في فترات أخرى. وعليه لعنة الموارد ليست قدرا محتوما **The natural resource curse is not destiny**، فالتحدي يبقى قائما عند تبني سياسات أفضل على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بما يكفل استغلالا أمثل لهذه الإمكانيات الطبيعية. وكما اعتبرا الباحثان في نفس الدراسة، بأن المكونات العرقية والدينية هي أيضا تحظى بنفس الأهمية من حيث تسببها في الصراعات المسلحة والحروب، فالجماعات العرقية بحسبهما تشكل نسبة 45 إلى 90% من المجتمعات، ومن ثمة الهيمنة العرقية **ethnic dominance** هي من بين العوامل الأساسية التي تشارك في صنع المخاطر والصراعات وبمحصنة كبيرة، فقد قدرا فرصتها في ذلك بواحد من ثلاث. وعلى النقيض من هذا، يمكن أن يساهم التنوع الديني والعرقى في التقليل من خطر التمرد. ففي المدى المتوسط، هذا الخطر يتلاشى تدريجيا مع مرور الوقت بحوالي 01 نقطة مئوية سنويا.<sup>198</sup>

فوفرة الموارد الطبيعية عبر مَرّ التاريخ كانت مصدرا للعديد من الصراعات، حيث ساهمت بشكل لافت في انتشار سلوكيات السعي وراء النهب والسلب **loot seeking behavior** التي ظهرت كنتيجة لوجود توزيع غير عادل للثروة، ولانعدام الحقوق السياسية، ولعدم كفاءة الحكومة، بالإضافة إلى النزاعات العرقية والتهميش الديني **religious marginalization**.<sup>199</sup>

وفي هذا الشأن حاول ( Ross M , 2003 ) الربط بين وفرة الموارد الطبيعية ( النفط، الغاز الطبيعي، الألماس، الذهب، الأحجار الكريمة، النحاس، الحديد، الفوسفات، الخشب، الأفيون، زيت النخيل،

<sup>198</sup> Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Conflict: What We Can Do, In Natural Resources and Violent Conflict, The World Bank, Washington , D.C.2003, PP03-11.

<sup>199</sup> Charles-Philippe David and Jean-François Gagné, Natural Resources: A Source of Conflict?, International Journal, Vol. 62, No. 1, Natural Resources and Conflict (Winter, 2006/2007), p09.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الكافو، القهوة.....) والحروب الأهلية في بعض البلدان (أنغولا، أنغولا-كابيندا-، كمبوديا، كولومبيا، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إندونيسيا-أتشيه-، إندونيسيا- بابوا الغربية-، ليبيريا، ميانمار، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، السيراليون، السودان) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2002م، وخلص الكاتب بأن ثروة الموارد الطبيعية تسهم بإسهاب في اندلاع الثورات والصراعات المسلحة، حيث ينجم عنها الآثار التالية:<sup>200</sup>

**أولا: آثار على الاقتصاديات effects on economies:** إن الاعتماد على الموارد الطبيعية يميل إلى جعل البلدان أكثر عرضة للحروب الأهلية، وذلك لسببين اقتصاديين وهما:

-انخفاض النمو الاقتصادي: استنادا إلى تقرير البنك الدولي لسنة 2002م، فإن البلدان التي كان فيها حجم قطاع التعدين متوسطا (أي مساهمته كانت في حدود 06 إلى 15% من الصادرات الإجمالية)، فإن نصيب الفرد من ناتجها المحلي الخام قد عرف انخفاضا في المتوسط؛ قدر بمعدل 0.7% سنويا. أما بالنسبة للبلدان التي أخذ فيها هذا القطاع حجما كبيرا (بمعنى مساهمته كانت في حدود 15 إلى 50% من الصادرات الإجمالية)، فإن نصيب الفرد من ناتجها المحلي الخام، قد لحظ هو الآخر انخفاضا في المتوسط؛ حدّد بنسبة 1.1% سنويا. وفي حين البلدان التي كان فيها حجم قطاع التعدين كبيرا جدا ( أي مشاركته كانت بنسبة تفوق 50% من الصادرات الإجمالية)، فإن نصيب الفرد من ناتجها المحلي الخام، قد انخفض أيضا في المتوسط بنسبة 2.3% سنويا. وعليه شهدت هذه الدول المنجمية أو المعدنية مجتمعة تراجعاً في نصيب الفرد من ناتجها المحلي الخام بنسبة 1.5% سنويا، حيث استمر هذا الانخفاض لمدة عقد كامل؛ أين وصل تقريبا إلى مستوى 11%. وبالتالي ضعف النمو وتأثيراته السلبية على الاقتصاد، ستنتهي دون شك بنشوب حروب وصراعات قوية. على سبيل المثال: بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الخام في جمهورية الكونغو خلال السنوات الثلاث التي تلت الحرب نسبة -5.56%، بينما قدر هذا النمو في السنوات الثلاث التي سبقت الحرب بـ-1.94%.

<sup>200</sup> Michael Ross , "The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor". In , "Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action " , Bannon Lan & Collier Paul , The World Bank , Washington , D.C.2003, PP17-34.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

- ارتفاع معدلات الفقر: إن الاعتماد الكبير على النفط والمعادن الخامة، ينتج عنه معدلات عالية من الفقر، وذلك تحت سببية عجز بلدان الموارد على توفير التعليم والرعاية الصحية لمواطنيها، وهنا الباحث يرى بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين زيادة الاعتماد على عطايا الطبيعة وارتفاع حصيلة وفيات الأطفال، فهذه النتائج تبعث على القلق وتجعل حكومات هذه البلدان مقبلة على صراعات عنيفة، فنشاط جماعات التمرد ينتشر أكثر في المناطق والمجتمعات التي يتسع فيها باستمرار وعاء الفقر والبطالة.

ثانيا: آثار على حركات التمرد **effects on rebel movements**: وفي ظل تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فإنه تظهر حركات انفصالية جديدة تعرف بتسمية جماعات التمرد التي تمول نفسها بنفسها من خلال اعتمادها على عدة آليات، يأتي في مقدمتها النهب المباشر للموارد **Direct Resource Looting** فمثلا: في أنغولا قامت بعض الجماعات سنة 1990م ببيع المئات من الملايين من الألماس، كذلك أقدم تحالف الشمال في أفغانستان سنة 1990م على بيع ما يقارب 40 مليون إلى 60 مليون دولار من الأحجار الكريمة. وأما الآلية الثانية، فهي تتمثل في لجوء هذه الجماعات إلى وسائل تمويل حديثة -هي نوعا ما اقتصادية- لكنها غير شرعية مثل بيع حقوق المستقبل **Sale of Future Rights** / أو حقوق استغلال المناطق الغنية بالموارد التي تقع تحت سيطرتهم إما لشركات أجنبية أو لحكومات مجاورة من أجل دعم حروبها للحصول على غنائم أوفر حتى يتسنى لها دفع رواتب الجنود وشراء الأسلحة، ومن ثمة اكتساب قدرات أكبر في مجال الاستحواذ **the capacity to capture** على الموارد. وفي مرات أخرى، تقوم جماعات التمرد بكسب دخلها بطرق خاصة عبر آلية الخطف والابتزاز **Extortion and Kidnapping** الذي يطال أكثر عمال شركات استخراج الموارد. فثروات الموارد في الكثير من البلدان؛ تحدث لها ضوئقا اقتصادية **economic distress** وضغوطا اجتماعية، مما يبعث الارتياح لدى مؤسساتها السياسية كون هذه الأوضاع تتجه في الغالب نحو تشجيع التمرد، لأنها تعطي للناس حافزا لتشكيل دول منفصلة، والجدول رقم (1)-9 يعطي قائمة لتسعة حروب أهلية في بعض البلدان التي سببها الأول والأخير الرغبة في الاستيلاء على الموارد وإيراداتها.



## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

### الجدول رقم (01-9): الموارد المعدنية والحركات الانفصالية

الموارد	المدة	المناطق	البلدان
النفط،	1975-	كابيندا	أنغولا
القصدير، والأحجار الكريمة،	1949-	قبائل هيل	بورما
النحاس،	1965-1960	كاتانغا/شابا	جمهورية الكونغو
النحاس والذهب،	1960-	غرب بابوا	اندونيسيا
الغاز الطبيعي،	1975-	اتشيه	اندونيسيا
الفوسفات،	1988-1975	الصحراء الغربية	المغرب
النفط،	1970-1967	بيافرا	نيجيريا
النحاس والذهب،	1988-	بوغانفيل	بابوا غينيا الجديدة
النفط،	1983-	الجنوب	السودان

Source : Michael L. Ross, What Do We Know about Natural Resources and Civil War? Journal of Peace Research, Vol. 41, No. 3 (May, 2004), p343.

ثالثا: آثار على الحكومات effects on governments: إن الاعتماد على الموارد الطبيعية له تأثير كبير على أداء الحكومات، بحيث تصبح غير قادرة على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تضحي أكثر عرضة لنقمة الموارد، ويرجع هذا إلى ثلاثة أسباب وهي: انتشار الفساد وضعف الدولة state weakness وعدم الخضوع للمساءلة.

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### خلاصة الفصل الأول

لقد مثلت الموارد الطبيعية وريوعها بالنسبة للكثير من المنظرين لعلم الاقتصاد مصدرا للشراء والرواج الاقتصادي لمدة طويلة من الزمن إلى حين نشأة مفاهيم ومصطلحات اقتصادية جديدة تخص الموضوع، أين اعتبرت الأكثر إماما بأبعاد هذه الظاهرة المثيرة للقلق، ومثال ذلك المرض الاقتصادي الهولندي ونقمة الموارد الطبيعية. فخلال أواخر السبعينات وبداية الثمانينات توصل الاقتصاديون العاملون في مجال التنمية ( قريقوري وكوردن) إلى نتائج فريدة تفيد بأن وفرة الموارد الطبيعية في الغالب تؤدي إلى تغيرات هيكلية واسعة النطاق على مستوى الاقتصاديات التي تحظى بعبتها، فانتعاش قطاع الموارد كما عُلم، يرافقه تراجع كبير في أداء القطاعات المنتجة للسلع التبادلية -قياسا بتوسع حجم القطاعات غير القابلة للتداول التجاري- وذلك تحت تأثير أثري الإنفاق ( الذي ينتهي بتحسّن حقيقي في سعر الصرف) وحركة الموارد.

وفي التسعينات من القرن الماضي، عاد الاقتصاديون من أمثال زاكس ووارنر إلى البحث في أسباب تفاوت النمو الاقتصادي بين البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبلدان الفقيرة منها، بخاصة لما توصلوا إلى أن وفرة الموارد ترتبط عكسيا مع النمو الاقتصادي، بيد أن النتائج كانت أكثر تشاؤما من التوقعات لاسيما في الحالات التي تسيطر فيها الموارد الطبيعية على الاقتصادات. ولقد انعكس جانب كبير من هذه المفارقة في الدراسة التي قدمها جيلفسون سنة 2001م حين جمع بشكل تسلسلي الأسباب المحددة للعلاقة السلبية بين حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة والنمو، وزيادة على ذلك، اعتبر الباحث أن انخفاض الإنفاق على التعليم بالنسبة لـ GDP هو من بين الأسباب الحاسمة التي أنقصت من حظوظ بلدان الموارد في التنمية. لتصبح مسألة النمو المستدام في هذه البلدان محل جدل كبير -في الأوساط السياسية والاقتصادية- على الرغم من تبني طائفة كبيرة منها لمجموعة من الإصلاحات الموجهة للسوق على غرار التخلي عن التخطيط المركزي والخصخصة وتقليص دور القطاع العام وتحرير التجارة.

وعليه، تنحو مضاعفات المرض الاقتصادي الهولندي وأن تتطور إلى ظاهرة أخرى المسماة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بـ"المرض السياسي الهولندي" التي تقترب كثيرا من نقمة الموارد الطبيعية

## الفصل الأول: التفسير النظري لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

في حال استمرار ممارسات البحث عن الريع في الاقتصاد. وعندما كان الريع الباعث الرئيسي على الفساد والنهب والاستيلاء في البلدان كثيفة الموارد، أقرت الكثير من الدراسات الميدانية ( دارون أسموجلو 2003م، داني رودريك وآخرون 2003م،...) بدور المؤسسات الجيدة في تعزيز التنمية الاقتصادية؛ خصوصا لما سجلت أعمالها بأن المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتحترم سيادة القانون ستميل بشكل لافت إلى التنوع والاستثمار في المورد البشري، وبالتالي هذه التدابير من شأنها أن توفر الفرص والحوافز الكافية لكي تستثمر القطاعات التبادلية بصورة منتجة أي بما يجعل الاقتصاد ينشط بعيدا عن دورية السياسة المالية، حيث هذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني: خيارات إحتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### تمهيد:

ينتج عن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية آثار جانبية غير مرغوب فيها على الاقتصاد، بداية من تحسن سعر الصرف الحقيقي وتدهور القدرة التنافسية للقطاعات المصدرة وصولاً إلى انحلال التصنيع وتراجع إنتاجيته تحت حتمية حركية عوامل الإنتاج. زيادة إلى تأثيرات أخرى منها تقلب النمو الاقتصادي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تسجيل مستويات منخفضة من التجارة والاستثمار كحصة من الناتج المحلي الخام. ويعني النمو البطيء في الاقتصاديات المصدرة للنفط وغيرها من الموارد أن الاستثمار في الأصول غير النفطية لا يزال محتشماً. وبما أن تذبذب أسعار النفط أضحي ظاهرة اقتصادية دورية قد تحدث في المدى القصير وتترك آثار وخيمة على المدى البعيد ( لعنة الموارد الطبيعية) سيكون لزاماً على البلدان المنتجة والمصدرة لهذه الموارد أن توفر حماية فعالة لاقتصاداتها من التغيرات النسبية للأسعار التي تتحكم فيها أكثر العوامل الخارجية ( منها: العوامل الجيوسياسية)، وكل هذه المشاكل تبرر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف التنظيم والضبط.

وهناك مضادات معروفة لكل من هذه الآثار لاستيعاب التدفقات النقدية -الوافدة من الخارج- وعزل سياسة الإنفاق الحكومي عن تقلبات عائدات الموارد؛ منها ما يلي: إنشاء مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة ( بما في ذلك إنشاء صناديق النفط)، سياسات حماية سعر الصرف ( خفض سعر الصرف، التدخل والتعقيم، تقييد الواردات)، وغيرها من الخيارات المتاحة للتحوط من تقلب أسعار النفط، ولكن هناك إجماع متزايد على أن هذه التدابير غير مكتملة، رغم كونها ضرورية. ويتعين على البلدان التي أصابت ثراء متصلاً بالموارد الطبيعية أن تستثمر بحذر لتعظيم فرصها في التنوع الاقتصادي. ونظراً لأهمية السياسة المالية في تخصيص الموارد وإدارة المداخل النفطية، فقد تكون الأداة الأكثر استعمالاً في الوسط الاقتصادي، بيد أنها تمد الاقتصاديات بإمدادات كافية لمواجهة التحديات ( المرض الهولندي) والظفر "بنعمة الموارد".

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### المبحث الأول: خيارات متعلقة بالمالية العامة لتجنب نقمة الموارد الطبيعية

إن تقلبات أسعار النفط وصدماتها السلبية، قد تضرب بمصدقية أطر المالية العامة التي تستهدف وقف أو إبطاء انتشار المرض الهولندي وتبعاته التي يمكن أن تتحول إلى لعنة في حالة بقاء قطاع السلع القابلة للتجارة قاصرا. ومن المفيد في هذه الحالة، اتخاذ خطوات إضافية بغية تعزيز استقلالية مؤسسات المالية والميزانية حتى يتسنى لواضعي السياسات إدارة الموارد النفطية بكفاءة لدعم الشفافية وترسيخ النمو وكسر دائرة الأزمات.

### 1. السياسة المالية وعلاقتها بالدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط

#### 1.1 أنواع وخصائص السياسة المالية في البلدان النامية: تحليل مقارن

تؤكد الدراسة التي قدمها كل من G. L. Kaminsky, C. M. Reinhart, C. A. Végh سنة 2004م، بأن أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة دورية السياسة المالية *the phenomenon of procyclical fiscal policy* هما الاقتصاديين (1997) Gavin and Perotti، فهذه النتيجة استخلصتها من جراء عدم جدوى التصحيح المالي الذي أقدمت عليه الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية بهدف التقليل من فرص العجز، مستدلة في نفس الوقت برأي (2000) Talvi and Végh حين قال بأنه: "بعيدا عن كونها ظاهرة غريبة في أمريكا اللاتينية، إلا أنها تبقى القاعدة السائدة في العالم النامي *the developing world*". فهذا ما أثبتته كذلك (2003) P.R. Lane عندما أقر بأن السياسة المالية هي دورية في البلدان النامية وغير دورية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي OECD.<sup>201</sup> واستنادا إلى عينة، شملت 104 بلدا، قامت الدراسة بتوثيق دورية السياسة المالية لدى غالبية البلدان النامية، كون إنفاقها الحكومي يزيد في الأوقات الجيدة، وينخفض في الأوقات السيئة، ومن هنا حددت الدراسة دورية السياسة من باب الإنفاق الحكومي (g) والمعدلات الضريبية (t) بدلا من تحديده مثلا من حيث التوازن المالي أو عائدات الضرائب. وبناء على الجدول رقم (1-02)، تكون هذه الورقة قد ميّزت بين ثلاثة أنواع من السياسات المالية تبعا للظروف الماكرو اقتصادية السائدة (جيدة أو سيئة) في بلدان العينة المدروسة، وهي كالتالي:<sup>202</sup>

<sup>201</sup> Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , ” When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 10780, Cambridge, September 2004, P01.

<sup>202</sup> Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh ,Ibid, PP7-11.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

- السياسة المالية غير المسايمة للاتجاهات الدورية- غير دورية- **fiscal policy countercyclical**: تنطوي على إنفاق حكومي منخفض ( مرتفع) ومعدلات ضريبية مرتفعة ( منخفضة). ومعنى آخر، يستحق الإمعان، فإن السياسة المالية تكون توسعية في الأوقات السيئة، وانكماشية في الأوقات الجيدة، وبالتالي هذه السياسة تقلل من التقلبات الدورية، وتساعد على تحقيق الاستقرار في دورة الأعمال، كما أنها تتوافق إلى حد كبير مع الحلول التي يطرحها بقوة النموذج الكنزري التقليدي بخصوص ترشيد السياسة المالية التي تفسر بصورة كاملة كيفية مقاومة تقلبات الدورة، بعد تحديد الوسائل الناجمة وترتيب الأولويات والتعرف على المجمعات الاقتصادية الفاعلة والمؤثرة والمستفيدة لتصحيح انحرافات الناتج. وأن الظروف الاقتصادية لها أهميتها في ذلك.
- السياسة المالية المسايمة للاتجاهات الدورية- دورية- **procyclical fiscal policy**: تنطوي على إنفاق حكومي مرتفع ( منخفض) ومعدلات ضريبية منخفضة ( مرتفعة) أي أن السياسة المالية تكون توسعية في فترات الانتعاش، وانكماشية في فترات الركود. وتدعى هذه السياسة بالدورية لأنها تميل إلى تعزيز تقلبات دورة الأعمال.
- السياسة المالية المستقرة **acyclical fiscal policy**: تنطوي على إنفاق حكومي منتظم ومعدلات ضريبية مستقرة أو ثابتة على مدى الدورة، كون هذه المتغيرات لها تأثير معدوم على دورة الأعمال، لهذا السبب تسمى هذه السياسة بالسياسة المالية المستقرة أو الحيادية لأن آثار مكوناتها لا تؤدي قطعا إلى استقرار أو إلى تقلب دورة الأعمال. ويطلق الكلاسيكيون الجدد أيضا على هذه السياسة تسمية "السياسة المالية المثلى" **optimal fiscal policy**.

الجدول رقم (02-1): طبيعة الارتباط بين السياسة المالية ودورة الأعمال.

المعدلات الضريبية (T)	الانفاق الحكومي (G)	
+	-	السياسة المالية غير المسايمة للاتجاهات الدورية- <b>countercyclical</b>
-	+	السياسة المالية المسايمة للاتجاهات الدورية- <b>procyclical</b>
0	0	السياسة المالية المستقرة- <b>acyclical</b>

**Source:** Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , ” When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 10780, Cambridge, September 2004, P07.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وتشير الدراسة التي قدمها كل من Gavin and Perotti سنة 1997م، بأن ضبط الخصائص المؤسسية للسياسة المالية في أمريكا اللاتينية هو ضروري من أجل تحليل سلوكها خلال الفترة الممتدة من 1968م إلى غاية 1995م، حيث اشتغلت بشكل رئيسي على تحديد مسببات العجز الموازي لفهم النتائج المالية المتحصل عليها، ولقد توصلت بأن السياسة المالية هي مسايرة للاتجاهات الدورية في هذه المنطقة بالمقارنة مع البلدان الصناعية، فهي تكون توسعية في الأوقات الاقتصادية الجيدة، وانكماشية في الأوقات الاقتصادية السيئة. ويوضح الجدول رقم (02-2) بأن زيادة الناتج المحلي الخام الحقيقي في الاقتصاديات الصناعية بنقطة مئوية واحدة، ستؤدي إلى زيادة الفائض المالي بحوالي 0.37 نقطة مئوية، بينما استجابة السياسة المالية لصدمات الإنتاج في أمريكا اللاتينية لا تكاد تذكر، فهي تقدر بـ0.042 نقطة، كونها ليست ذو دلالة إحصائية لأنها لا تختلف كثيرا عن الصفر. وبذلك تعكس هذه النتيجة مدى ضعف العلاقة بين الاقتصاد والتوازن المالي، مؤكدة في الظرف ذاته، بأن السياسة المالية هي مسايرة للتقلبات الاقتصادية، فالتوازن المالي يتحسن بـ0.083 نقطة مئوية عندما ينمو GDP الحقيقي بنقطة مئوية واحدة في الأوقات الجيدة، بينما يتدهور بـ0.019 نقطة مئوية في الأوقات السيئة عندما ينخفض نمو GDP الحقيقي بنقطة مئوية واحدة.<sup>203</sup>

### الجدول رقم (02-2): الخصائص الدورية للتوازن المالي

	OLS coefficients			
	Overall		Good and bad times distinguished	
	Industrial economies	Latin America	Industrial economies	Latin America
Real GDP growth	0.368 (10.5)	0.042 (1.10)	—	—
Real GDP growth: good times ( $b_0$ )	—	—	0.258 (6.29)	0.083 (1.42)
Real GDP growth: bad times ( $b_1$ )	—	—	0.944 (7.42)	-0.019 (-0.25)

**Source:** Gavin Michael and Roberto Perotti, " Fiscal Polic y in Latin America ", NBER Macroeconomics Annual, 1997,P36.

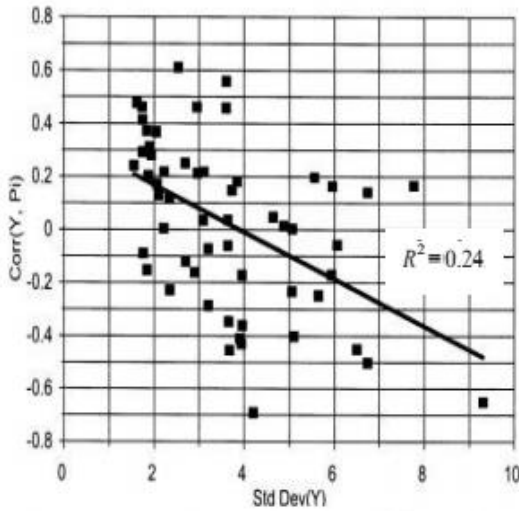
أما E. Talvi and C.A. Vegh فقد بينا بأن دورية السياسة المالية تشهد أكثر في البلدان النامية، حيث تكون مسايرة للاتجاهات الدورية. ففي الأوقات الجيدة، تنصرف فوائض الميزانية غير المكلفة إلى خلق ضغوط على مجتمعات المالية العامة، فالإنفاق العام يتجه نحو الزيادة، والضريبة تتجه نحو

<sup>203</sup> Gavin Michael and Roberto Perotti, " Fiscal Polic y in Latin America ", NBER Macroeconomics Annual, 1997,PP39-31.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الانخفاض. بينما في الأوقات العصيبة، فإن هذه البلدان لا تلجأ فقط إلى شدّ الحزام عن طريق اتباع سياسات مالية انكماشية، بقدر ما ترجع إلى أسواق الائتمان للاقتراض. ويكشف الجزء أ- من الشكل رقم (1-02)، بأن التطاير المرتفع (مقاسا بالانحراف المعياري للناتج  $Y$ ) يرتبط إيجابا وبدرجة كبيرة بالتقلبات الدورية للاستهلاك الحكومي في البلدان النامية. بينما الجزء ب- يبيّن بأن التقلب العالي للناتج يرتبط عكسيا وبدرجة كبيرة مع دورية معدل /أو سعر ضريبة التضخم **the inflation tax rate** (تمارس الظروف الأولية السيئة ضغطا متزايدا على صانعي القرار لاستخدام معدلات مرتفعة من ضريبة التضخم لتمويل عجز الميزانية وتحسين فرص النجاح). وفي الأخير، لاحظ الباحثان بأن السياسة المالية تأخذ طابعا غير دوري في مجموعة الدول الصناعية السبع G-7.<sup>204</sup>

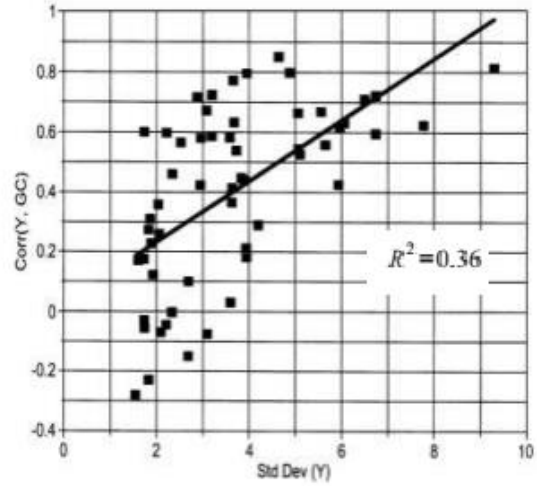
### الشكل رقم (1-02): التقلب والدورية



The regression line is given by  $y=3.71-2.73x$ ;

Volatility and procyclicality: Inflation tax (pi)

الجزء ب-



The regression line is given by  $y=0.03+0.10x$ ;

Volatility and procyclicality: Government consumption (GC)

الجزء أ-

**Source:** Talvi Ernesto. and Carlos A Végh, "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol 78, 2005, PP178-179.

وقدمت الأدبيات الحديثة شروحات أخرى حول الخصائص المحددة للسياسة المالية، لكن ليس بعيدا كل البعد عن تقلب المتغيرات الخارجية كتطايير أسعار المواد الأولية، حيث أيدت معظمها فرضية دورية السياسة المالية في البلدان النامية، التي تكون فيها أكثر إستجابة للظروف الاقتصادية، فغالبا ما

<sup>204</sup> E. Talvi and C.A. Vegh, "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol 78, 2005, PP156-179. بتصرف



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تؤدي فيها فترات الركود على المدى القصير إلى كبح سلوكها الإنفاقي. بينما فترات الرواج، فهي تخنثها على زيادة مصروفاتها الحكومية، فالمسايرة الدورية تضفي صبغة المناورة على مسار سياساتها المالية التي تسطرها سلطاتها أو يضعها صناع قراراتها. وبصفة عامة، فإن متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسي والجغرافي، تلعب دورا غير قليل في تفسير التباين في خصائص السياسة المالية بين البلدان النامية والمتقدمة (A. Afonso, L. Agnello and D.Furceri, 2010)<sup>205</sup>، ومن بين هذه الأعمال نذكر:

✓ الدراسة التي قدمها كل من Deniz Çiçek and Ceyhun Elgin سنة 2011م بعنوان Cyclicity of fiscal policy and the shadow economy، وشملت 78 بلدا، حيث توصلنا فيها بأن التقلبات الدورية للسياسة المالية تبدو أكثر وضوحا في البلدان التي يستحوذ فيها اقتصاد الظل أو الخفي أو الموازي على حجم أكبر من الاقتصاد. وتنطوي السياسات المحاربة لهذه الظاهرة ( سواء بزيادة معدلات الضرائب أو عن طريق تعزيز قوة البيئة المؤسسية من خلال تطبيق حكم القانون والنظام) على العديد من المنافع، فهي تضع السياسات المالية على مسارات يمكن أن تجعلها على الأقل أقل استجابة للصدمات، أين يكون بمقدورها تخفيض من حدة الضغوط التي تنشئ عن تقلبات الحساب الجاري لاسيما في البلدان المصدرة للنفط.<sup>206</sup>

✓ أما Jaejoon Woo فقد أشار بوجود أدلة قوية مؤكدة على أن السياسة المالية في البلدان النامية، هي مسايرة للاتجاهات الدورية. ففي الكثير من الأحيان تكون الأوقات الجيدة (فترات الطفرة) في هذه البلدان بدون جدوى اقتصادية، بسبب ضعف قيودها المؤسسية التي تكون في بعض المرات غير كافية وفي مرات أخرى غائبة، وبالتالي الأوقات السيئة لا محالة ستكون لها آثار ضارة بالنمو. وتشير النتائج التي توصل إليها الباحث بناء على دراسته التي شملت عينة كبيرة من البلدان خلال الفترة الممتدة من 1960م إلى 2003م، بأن الاستقطاب الاجتماعي social polarization (المقاس بعدم المساواة في توزيع الدخل والتعليم على السكان) يرتبط إيجابا مع التقلبات الدورية للسياسة المالية، وأن هذه الأخيرة ترتبط عكسيا مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي

<sup>205</sup> A. Afonso, L. Agnello and D.Furceri, Fiscal policy responsiveness, persistence, and discretion, Public Choice, Vol. 145, No. 3/4 (December 2010), pp. 503-530.

<sup>206</sup> Deniz Çiçek. Ceyhun Elgin, Cyclicity of fiscal policy and the shadow economy, Empir Econ (2011) 41, PP725-737. بتصرف.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

نهاية المطاف، اعتبرت الدراسة بأن النموذج الكنزي التقليدي هو من أكثر النماذج التي تدعو إلى استخدام سياسات مالية مواجهة للتقلبات الدورية،<sup>207</sup> التي تحتاج إلى وقت كي تؤدي آثارا ملموسة على الطلب الكلي. فتوسيع حجم الإنتاج وزيادة قوى التصدير، لن تتجسد إلا بتعزيز نسبة مشاركة القطاع التبادلي في الاقتصاد. ومن ضروري أن تتوفر مجموعة من الإصلاحات في بيئة الأعمال، والتعليم، وأسواق العمل، حتى يتسنى إعطاء دفعة للنمو الممكن وللإمكانات الاقتصادية.

✓ ويرى S. M. ALI ABBAS, JACQUES BOUHCA-HAGBE وآخرون من خلال دراستهم لعينة كبيرة من البلدان ( منها المتقدمة والناشئة والنامية أو منخفضة الدخل)، وباستخدامهم لأساليب إحصائية وقياسية مختلفة: الحدارات السلاسل الزمنية، نماذج الانحدار الذاتي، طرق التقدير، بأن تعزيز التوازن المالي بنقطة مئوية واحدة (01) من الناتج المحلي الخام، سيؤدي إلى تحسين الحساب الجاري بنحو (0.3) نقطة مئوية من GDP. ووجدوا من خلال هذا العمل؛ بأن الحساب الجاري يستجيب بشكل كبير للسياسة المالية في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، التي تجارها أكثر انفتاحا، وهو الدافع الذي ساعدها على تحقيق نتائج اقتصادية مهمة. أما في البلدان النامية، فإن سياساتها المالية هي التي تستجيب لوضعيات الحساب الجاري، وهو الأمر الذي يعزز لديها احتمال عيش بعض الحالات التي يمكن أن تزعزع استقرار مؤشرات الماكرو اقتصادية "كالعجز المزدوج" (بمعنى عجز الحساب الجاري والعجز المالي معا) الذي يقود مستويات الدين العام في الأوقات السيئة نحو الارتفاع<sup>208</sup>. ومع كثرة الأعباء وتنوعها، فإن ذلك سيؤدي إلى توترات اقتصادية، قد تنتهي بارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال وتدني نوعية البنية الاقتصادية في هذه البلدان.

### 2.1 أسباب دورية السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط

لقد بحثت الورقة التي قدمها Amany A. El Anshasy سنة 2009م في أسباب دورية السياسة المالية لدى البلدان المصدرة للنفط، التي تعتمد ماليتها الحكومية اعتمادا كبيرا على إيرادات قطاع

<sup>207</sup> Jaejoon Woo, why do more polarized countries run more procyclical fiscal policy?, The Review of Economics and Statistics, Vol. 91, No. 4 (November 2009), pp 850-870.

<sup>208</sup> S. M. ALI ABBAS, J. B. HAGBE, A. FATÁS, P. MAURO and R. C. VELLOSO, Fiscal Policy and the Current Account, IMF Economic Review, Vol. 59, No. 4 (2011), pp 603-629.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الموارد، والتي تميل وأن تكون متقلبة للغاية، فهي تتضاءل عبر مر الزمن، كما أنها قد تنضب في المستقبل. ومع ذلك، فإن صدمات أسعار النفط تميل وأن تكون مستمرة، مع صعوبة التنبؤ بدوراتها. فهذه الخصائص تطرح الكثير من التحديات بالنسبة للكيفيات التي يحتمل استخدامها في الإدارة أو المانجمنت المالية في هذه البلدان لما لها من انعكاسات مهمة على أداء نموها. ويمكن أن تنتقل تقلبات أسعار النفط إلى الاقتصاد من خلال التقلبات الكبيرة في الإيرادات الحكومية، كون آفاق عائدات النفط تخضع لقاعدة عدم اليقين في الأزمنة القادمة. وبالتالي تنوع مثالب هذه الإيرادات في المدى القصير، ينطوي على العديد من المخاطر، منها ما يؤدي إلى دورية الإنفاق الحكومي وانخفاض النمو. وتظهر النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة، بأن ينظر إلى صدمات الإيرادات من عدة زوايا:<sup>209</sup>

❖ الزاوية الأولى: على أنها صدمة إيجابية دائمة، تؤدي في العادة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، بخاصة على السلع غير التجارية من خلال خلق حوافز ليست بمفيدة، بحيث تعمل على تشجيع انتقال الموارد غير النفطية بعيدا عن القطاع التبادلي نحو القطاع غير التبادلي. فحركة الموارد بمثل هذه الطريقة، ستؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وستفضي إلى خسائر في الإنتاج، وفي نهاية المطاف ستؤدي إلى انحلال التصنيع، وهي ظاهرة تعرف باسم "المرض الهولندي"، فتداعياتها تؤكد على أن الإيرادات المفاجئة لها تأثير سلبي على النمو في المدى الطويل.

❖ الزاوية الثانية: على أنها صدمة إيجابية مؤقتة، أين يكون فيها تراكم فوائض الميزانية لا يحظى بثقة شعبية كبيرة من الناحية السياسية، ومنه الحكومة ستخضع لضغوط متنامية تنتهي بزيادة الإنفاق لاسيما على المشاريع العامة غير المنتجة. فعلى سبيل المثال: حققت نيجيريا وإندونيسيا وفنزويلا مكاسب استثنائية، تم توجيهها من طرف حكوماتها نحو زيادة الاستثمار العام. وهنا أشارت جل الأبحاث بأن ارتفاع وتيرة الإنفاق الرأسمالي المسيرة لفترات الازدهار في هذه البلدان وغيرها، بأنها لم تؤدي في أغلب حالاتها إلى نمو اقتصادي قوي، بل عادة ما تكون ذو عائد منخفض.

<sup>209</sup>Amany A. El Anshasy , "Oil price and economic growth in oil-e xporting countries" , working paper , collage of busness and economics , United Arab Emirates University ,(2009), pp04-05.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

❖ الزاوية الثالثة: على أنها صدمة سلبية، فانخفاض أسعار النفط في الغالب، يؤدي إلى تعديلات نزولية في الإنفاق الحكومي، حيث يكون هذا التعديل مكلفا للغاية سواء على مستوى المخطط الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن ثمة إجراء خفض النفقات الرأسمالية الجارية، عادة لا يحظى بتأييد شعبي بسبب العواقب الضارة التي تطل الاستثمار ورفاهية المجتمع عند تطبيقه.

وعليه اعتبرت الورقة البحثية هذه الصدمات وعلى اختلاف الزوايا التي ينظر إليها بأنها من المسببات الرئيسية لدورية السياسة المالية، مشيرة في الوقت نفسه، بأن الأداء العام للنمو في البلدان المصدرة للنفط، يكون بمستويات منخفضة في أوقات الصدمات السلبية لأسعار النفط، التي كانت في الكثير من الأحيان مصدرا لحالات الهبوط والتباطؤ الاقتصادي. بينما يكون النمو بشكل أفضل في أوقات الصدمات الإيجابية، حيث هذا ما يعكس مدى استجابة السياسات العامة والمالية لصدمة أسعار النفط.

### 3.1 استجابة السياسة المالية لصدمة أسعار النفط

إن تقلب أسعار السلع الأولية يشكل تهديدا للمالية العامة بالنسبة للبلدان المصدرة بكثافة لهذه المواد، بل يعد من أبرز مواطن ضعفها. ولما كانت سياساتها المالية مسيرة للاتجاهات الدورية، فإنها ستكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل الضارة بالرفاهية في هذه البلدان لأنها: ترفع من معدلات تقلب الاقتصاد الكلي، وتخفض الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، وتعوق النمو، وتزيد من نسبة الفقر. وإذا لم يمكن هناك تعويض تام للسياسات المالية -التوسعية- في الأوقات الجيدة بسياسات مالية مقيدة، فإنه قد ينتج عنها أيضا عجز كبير في الأوقات العصيبة، مما يؤدي إلى استدامة الديون في نهاية المطاف.<sup>210</sup> وفي هذه الحالة، من مصلحة البلدان المصدرة للمواد الخام أن تقلل من مقدار استجابة سياساتها المالية لصدمة الأسعار بتسطير سياسات عمومية ناظمة تعمل على تخصيص/ وتوزيع الموارد المالية بشكل كفؤ على قطاعات الاقتصاد، حتى تسهم بفعالية حاسمة في تحقيق نمو مستدام قادر على تعزيز تنافسية منتجات القطاع التبادلي في السوق الدولي، قصد التمكين لتجاوز ما يعرف بفترة الانكماش النفطي. ومنه

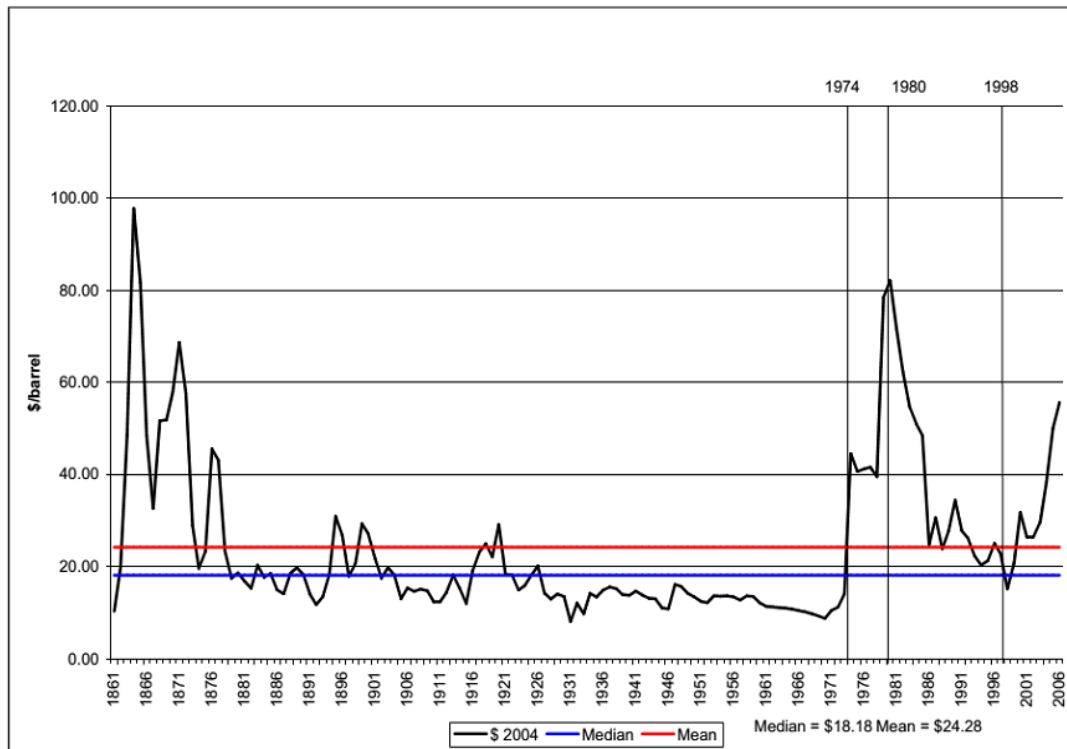
<sup>210</sup> Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks , Rules, and Institutions - A View From MARS ", IMF, WP/06/27, 2006, P04 .

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التطبيق السليم لسياسات الاقتصاد الكلي يقتضي حوكمة الإنفاق العام ورفع القيود على الاستثمار لتعزيز الإنتاجية.

ويوضح الشكل رقم (2-02) التطور التاريخي لأسعار النفط العالمية، والذي يكشف بأنها لم تستقر دوماً عند مستوى ثابت، فتارة تنخفض وتارة أخرى ترتفع، فخلال الفترة الممتدة من 1861 إلى 1866م - الطفرة النفطية في بنسلفانيا - تجاوز سعر النفط عتبة 95 دولار للبرميل (بسر الدولار الأمريكي لسنة 2004م)، بينما شهدت تراجعاً على مدى عشرات السنين التالية، لتنتعش بعدها في سنة 1974م حين بلغت مستوى 43 دولار للبرميل، ولما وصلت أوجها سنة 1980م أي عندما قدر سعر البرميل الواحد بـ 82 دولاراً للبرميل، أخذت مجدداً بالانخفاض، أين وصلت إلى مستويات أدنى من 20 دولاراً للبرميل (خلال سنوات: 1996 و 1997 و 1998م). ومنذ باكورة سنة 2000م عاودت التحسن (الأسعار)، فقد قاربت 60 دولار للبرميل سنة 2006م - بعد غزو العراق -.

الشكل رقم (2-02): تقلب أسعار النفط العالمية - بسعر الدولار الأمريكي لسنة 2004م: منذ 1861 إلى غاية 2006م



**Source:** Carneiro Francisco G, " Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters ", working paper, The World Bank, Africa Region , 2007, P09.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وتوجد دلائل كثيرة على أن أسعار النفط تبدي تقلبا في الأجل القصير وتقلبات أكبر في الأجل الطويل، فمن الصعب جدا توقع مسار معين لأسعار النفط أو الفصل فيه أو معرفة اتجاهاته، فتقلبات أسعار النفط في الكثير من الأحيان، تجعل الإدارة الاقتصادية معقدة في حد ذاتها، خاصة وأن التقلبات الدورية في الغالب لا يمكن التنبؤ بها. وتتفاقم الصعوبات عندما يكون هناك ارتباط إيجابي بين الإيرادات المحصلة والنفقات. فالتقلب في النفقات سواء منها العامة أو الخاصة، يرتبط بتقلب الإيرادات، مما يخلق تقلبا آخر يمس سعر الصرف الحقيقي، وهذا التقلب بدوره يؤدي إلى تذبذب أرباح قطاع السلع القابلة للتداول بحيث يجعلها عقب ذلك غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر، ومنه هذه التقلبات ستسهم في خلق المزيد من الحوافز السلبية المثبطة للاستثمار في هذه القطاعات. وزيادة على ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط تقابلها تقلبات أخرى، تتعلق بالتدفقات النقدية التي تستقبلها البلدان المنتجة للنفط. فاعتماد الإيرادات المالية على مداخيل النفط يعرض قطاع المالية العامة إلى مخاطر تقلبات متغير خارجي -لا يمكن التحكم فيه- كونه خارج نطاق سيطرة صناع القرار. كما أن التغيرات الكبيرة في الإنفاق، والعجز غير النفطي، تنطوي على تكاليف اقتصادية هامة، وتشمل ما يلي: إعادة تخصيص الموارد لاستيعاب التغيرات في الطلب والأسعار النسبية، تقلب سعر الصرف الحقيقي، تنامي حجم المخاطر التي تواجه المستثمرين في القطاع غير النفطي.<sup>211</sup>

وتتحدد مستويات أسعار النفط في العادة، على ضوء مجموعة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات مختلفة، فمنها ما يدفع بالأسعار نحو الصعود ومنها ما يجعل الأسعار تتجه نحو النزول، فعوامل العرض (وفرة إمدادات النفط العالمية وتوسيع الطاقة الإنتاجية العالمية) والطلب فضلا عن التطورات الجيوسياسية والمضاربة وحركة سعر صرف الدولار، والتنبؤات بشأن نمو الاقتصاد العالمي، قد لعبت دورا رائدا في ذلك.

وعليه تفرض تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات المصدرة للموارد منطلق التكيف مع الأوضاع المصاحبة لها والتي تتميز إجمالا بانخفاض إيرادات التصدير وعجز المالية العامة، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تعمل على تصحيح الوضع المالي واستخدام الأموال العامة بكفاءة، وذلك بالطريقة التي تسمح بحفز الطلب الكلي وإنعاش الاقتصاد لانتشاله من وهدة الركود. وبصفة خاصة عندما

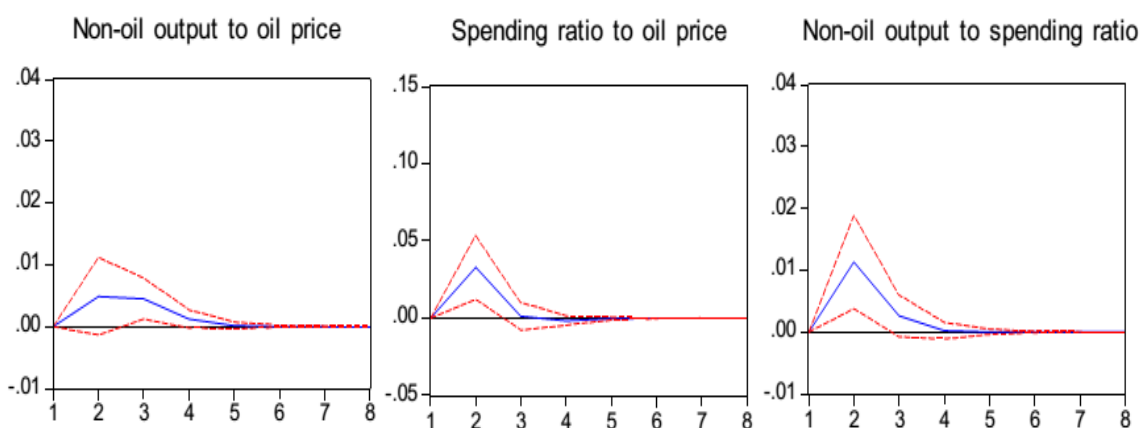
<sup>211</sup> Carneiro Francisco G, " Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters ", working paper, The World Bank, Africa Region , 2007, PP08-10.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تكون مستويات الإيراد العام منخفضة فعلا تحت حتمية تراجع سعر النفط، فإن زيادة عجز الموازنة ستؤدي إلى تخفيض استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي ستقلص من فرص التحول وإحداث التنمية الاقتصادية، وتجعل من هذه البلدان تتخلى عن النمو الاقتصادي مقابل التقشف المالي.

وتبعا للدراسة التي قدمها **Aasim M. Husain** وآخرون سنة 2008م حول السياسة المالية والدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط ( الجزائر، إيران، الكويت، ليبيا، نيجيريا، النرويج، عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن) ، فإن أسعار النفط لم تؤثر بشكل مستقل على مخرجات أو ناتج القطاع غير النفطي لهذه المجموعة، بخاصة في البلدان التي كان فيها حجم القطاع النفطي كبيرا نسبيا في الاقتصاد، حيث توصلت بأن السياسة المالية هي المعبر الأساسي الذي يسمح بتمرير صدمات أسعار النفط إلى المجمعات الأخرى، وتظهر الاستجابة الدفعية أو النبضية من جراء الآثار الكبيرة التي تتركها الصدمات على السياسة المالية ثم على الدورة الاقتصادية. ويكشف الرسم البياني رقم (2-3) بأن الانحراف المعياري لصدمات أسعار النفط قد أدى إلى زيادة حجم الناتج غير النفطي والإنفاق العام، بينما كان لصدمات الإنفاق العام تأثير إيجابي على دورة الناتج لاسيما خلال السنوات الأولى.<sup>212</sup>

الشكل رقم (02-3): الاستجابة النبضية لصدمات أسعار النفط



**Source :** Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008), Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries , IMF Working Paper , International Monetary Fund WP/08/253 , November 2008, P12.

<sup>212</sup> Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan, Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries , IMF Working Paper , International Monetary Fund WP/08/253 , November 2008, PP1-12.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وفي السياق نفسه، أقرت الدراسة من خلال استعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، بأن أسعار النفط كان لها تأثير جد قوي على الإنفاق العام خصوصا في البلدان التي بلغ فيها تصدير النفط معدلات عالية، وهنا اعتبرت التوسع المالي كسياسة مساندة للاتجاهات الدورية أو كاستجابة مثلى لصددمات أسعار النفط الموجبة. فردود فعل السياسة المالية الناجمة عن صدمات أسعار النفط في كلتا الحالات، تأخذ اتجاهين متعاكسين وهي؛ إما أن تعيق أو توسع من دورة الأعمال business cycle في البلدان المصدرة للنفط، وذلك طبقا لحجم قطاعها غير النفطي.

ولقد بينت تجريبا الورقة البحثية التي قدمها الاقتصاديين Young Lee and Taeyoon Sung سنة 2007م، كيفية استجابة السياسات المالية للتقلبات الاقتصادية وطرق الحد منها في عينة شملت 95 بلدا، ووجدا بأن متغيرات الإنفاق الحكومي والضرائب هي غير مساندة للاتجاهات الدورية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالمقارنة مع البلدان غير الأعضاء، وتأخذ التقلبات الاقتصادية حجما أصغر في الاقتصاديات الكبيرة، بمعنى استجابة سياساتها المالية تكون غير متماثلة مع التقلبات الاقتصادية. وبالمقابل، أظهرنا بأن النفقات العسكرية وإنتاج النفط والتغيرات الاقتصادية، كلها مقدرات ترتبط إيجابا بالتقلبات الاقتصادية في البلدان النامية. ومن بين النتائج الأساسية التي خرج بها الباحثان من خلال ورقتهما، بأن السياسة المالية الفعالة لها دور رئيسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتعاش في المدى المتوسط والطويل. ويعد إدخال إصلاحات مبكرة على نظامي الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية من خلال زيادة المصروفات، من الإجراءات المكلفة التي تعزز من دور السياسة المالية للحد من التقلبات الاقتصادية، فهي تزيد من قدراتها على مواجهة تقلبات دورة الأعمال، لأن التقلبات الاقتصادية عادة ما تنخفض عندما تصبح أنظمة الضمان الاجتماعي أكثر تقدما.<sup>213</sup>

وفي دراسة أخرى، توصل Alfredo Baldini من خلال تطرقه للسياسة المالية ودورة الأعمال في فنزويلا - كدراسة حالة - على مدار الفترة الممتدة من 1991م إلى غاية 2003م، بأن دورية السياسة المالية والنتائج الاقتصادي هي القاعدة المشتركة بين معظم الاقتصاديات المصدرة للنفط، فتقلبات دورة

<sup>213</sup> Young Lee and Taeyoon Sung, Fiscal Policy, Business Cycles and Economic Stabilisation: Evidence from Industrialised and Developing Countries, Fiscal Studies, Vol. 28, No. 4 (2007), pp 437-462.

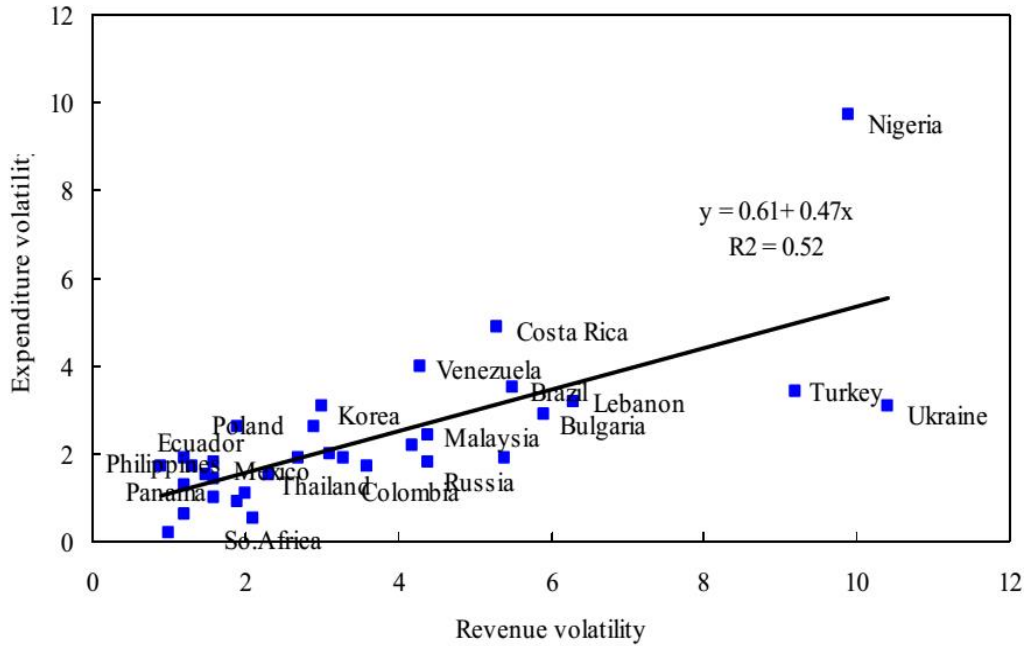


## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الأعمال أو الدورة الاقتصادية من الناتج المحلي الخام غير النفطي، كانت أكبر بمرتين من تلك التقلبات المتأتية من GDP القطاع النفطي. ويبدو بأن تقلبات الدورة الاقتصادية في فنزويلا، قد تفاقمت بسبب تقلبات أخرى، غير تلك المتعلقة بالقطاع النفطي. ومع ذلك، تقدم الورقة دليلاً على أن اتجاه GDP النفطي كان أكثر تقلباً من دورته، بيد أن تقلبات GDP النفطي تنشأ من صدمات الأسعار، حيث ساهمت بنسبة غير قليلة في تقلب الإيرادات العامة والإنفاق في فنزويلا، عندما قدر متوسطها السنوي - بمعنى الانحراف المعياري لهذه المتغيرات بالنسبة للناتج المحلي الخام - بحوالي 04% من GDP. علماً أنه كانت هناك علاقة جدّ إيجابية بين تقلب الإيرادات العامة والإنفاق (معاملاً الترابط  $R^2$  حدد بـ 0.52)، ليس فقط في فنزويلا بل في كل البلدان المصدرة للسلع الأساسية مثل: البرازيل وكوستاريكا وروسيا وكولومبيا ونيجيريا وغيرها من بلدان العينة، وهنا الاقتصاد النيجيري حقق أعلى تقلب في إيراداته ونفقاته، بمعدل قارب 10% من GDP - أنظر إلى الشكل رقم (4-02).<sup>214</sup>

الشكل رقم (4-02): تقلب الإيرادات العامة والإنفاق في مجموعة مختارة من بلدان الأسواق الناشئة

خلال الفترة الممتدة من: 1990 إلى 2002 م (% من GDP)



**Source:** Alfredo Baldini , Fiscal Policy and Business Cycles in an Oil-Producing Economy: The Case of Venezuela,” IMF Working Paper 05/237 (Washington: International Monetary Fund), 2005, p30.

<sup>214</sup>Alfredo Baldini , Fiscal Policy and Business Cycles in an Oil-Producing Economy: The Case of Venezuela,” IMF Working Paper 05/237 (Washington: International Monetary Fund), 2005, p20.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وبصفة عامة، فإن المتغيرات المالية لها تأثير سلبي على الدورة الاقتصادية خصوصا في البلدان التي تكون إيراداتها غير النفطية أقل بكثير من الإيرادات النفطية - ذات السلوك غير المنتظم-، والتي تتأثر في الغالب بتقلبات قصيرة الأجل لأسعار النفط.

وفي هذا الشأن، قد كشفت الكثير من الأبحاث، بأن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تترجم كلية إلى تقلبات كبيرة في الإيرادات العامة والضريبية. ومن الأمثلة على ذلك، فنزويلا التي تراجعت عائداتها النفطية من 27% من الناتج المحلي الخام سنة 1996م إلى أقل من 13% من GDP سنة 1998م قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى مستوى 22% من GDP سنة 2000م. ورغم وفرة الإيرادات المالية في البلدان المصدرة للنفط، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق مستويات مثلى من التنمية، فالبعض منها لا يزال يعاني من الفقر، والبعض الآخر بمجرد أن تنخفض أسعار النفط يقع في أزمات مالية خانقة، لأن تقلب النفقات في هذه الاقتصاديات يخضع إلى تقلب الإيرادات النفطية التي قد تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة الثمن. وفي هذه الحالة، ينبغي على حكومات البلدان المنتجة للنفط اتخاذ إجراءات وقائية لتعزيز حصانيتها المالية من خلال: فهم الخصائص الإحصائية لأسعار النفط قبل صياغة وإعداد السياسة المالية، وذلك لمعرفة ما إذا كانت صدمات أسعار النفط مؤقتة أو دائمة، نظرا لما لها من آثار غير محمودة العواقب على الثروة والاقتصاد الوطني.<sup>215</sup>

كما قدم **Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy** في ورقتهما البحثية لسنة 2003م، تحليلا مفصلا حول مدى استجابة السياسات المالية في البلدان المنتجة للنفط لدورة أسعار النفط، حيث صنفا هذه البلدان إلى أربعة مجموعات تبعا لمعايير التصنيف المعمول بها من طرف البنك الدولي: شريحة البلدان منخفضة الدخل **Low income** (تشاد، نيجيريا، فيتنام، اليمن)، الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط **Lower-middle income** ( الجزائر، أنغولا، أذربيجان، بوليفيا، الكاميرون، الكونغو، الاكوادور، إندونيسيا، إيران، السودان، تيمور الشرقية)، الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط **Upper-middle income** ( الغابون، كازاخستان، ليبيا، المكسيك، روسيا، فنزويلا)، شريحة البلدان مرتفعة

<sup>215</sup> Davis, Jeffrey M., Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries (Washington: IMF), 2003. For more information, look at the following website: <http://www.imf.org/external/pubs/nft/2003/fispol/>

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الدخل **High income** ( البحرين، بروناي، غينيا، الكويت، النرويج، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، ترينيداد & توباغو، الإمارات العربية المتحدة).

وأظهرت الدراسة بأن ارتفاع مستويات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2003م إلى غاية 2008م، قد أدت إلى توسع مالي مدفوع بزيادة في الإنفاق الأساسي، أين ارتفع بمعدل 14 نقطة مئوية من الناتج المحلي غير النفطي، بينما الإنفاق الرأسمالي ارتفع بحوالي 09 نقط مئوية من GDP غير النفطي. وبصفة خاصة، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، عرفت نمواً سريعاً، كون متوسط النمو السنوي للإنفاق الأساسي، ارتفع من 09% سنة 2003م إلى 17% في 2008م، كما ارتفعت معه أيضاً معدلات نمو الإنفاق على رأس المال من 15% إلى 25% خلال الفترة نفسها. ومع تراجع أسعار النفط سنة 2009م، تحول الفائض المالي إلى عجز في اثنتي عشرة بلداً، حيث انخفض هذا الفائض من مستوى 10 نقط مئوية من GDP خلال فترة الطفرة إلى 02% من GDP سنة 2009، مما أدى إلى خلق ضائقة مالية شديدة بالنسبة لبلدان العينة المدروسة، لأن انخفاض طفيف في أسعار النفط، قد يلغي تأثير ارتفاع الإنفاق الرأسمالي على الطلب الكلي، ويتولد عنه احتياجات تمويلية كبيرة في المستقبل القريب. عموماً، السياسات المالية في البلدان المنتجة للنفط لها علاقة وطيدة بما يعرف بالدورة الاقتصادية التي تتأثر بقلب أسعار النفط، فقد تكون توسعية/ انكماشية في الوقت الذي يكون فيه مقدار تغير فجوة الناتج ( يمثل ذلك الفرق بين GDP غير النفطي الفعلي الحقيقي وناتجه غير النفطي المحتمل أي الحد الأقصى من السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في الاقتصاد ) موجبا/ سالبا، بمعنى أن هذه السياسة هي مساندة للاتجاهات الدورية، وبالتالي ستكون سببا في تفاقم التقلبات الدورية في الاقتصاد.<sup>216</sup>

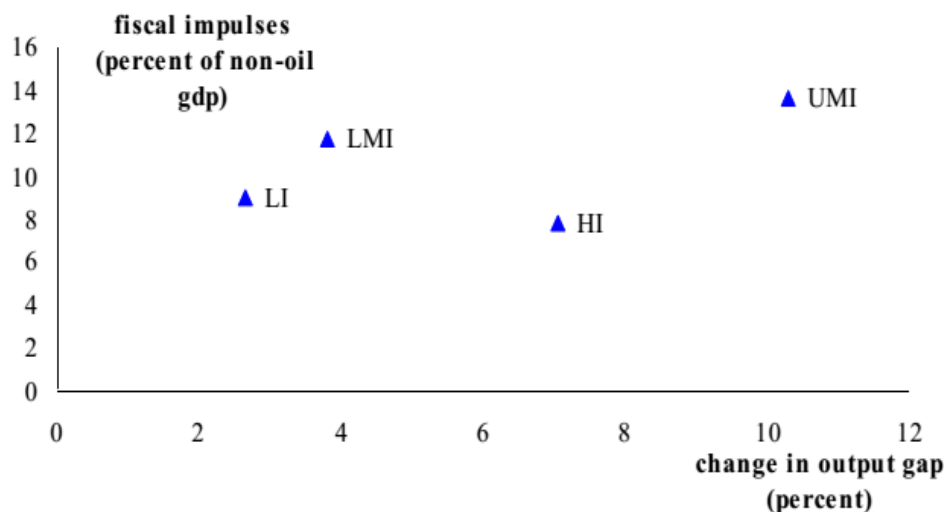
ويوضح الشكل رقم (02-5) بأن الاستجابة الدفعية للسياسة المالية ونسبة تغير فجوة الناتج كانتا موجبتان على مستوى جميع شرائح بلدان العينة خلال فترة الطفرة النفطية الممتدة من: 2003 - 2008م؛ لاسيما منها الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط UMI. في حين عندما تكون السياسة

<sup>216</sup> Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle, IMF Working Paper Draft- WP/10/28, 2009, PP6-14.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

المالية توسعية/ انكماشية ومقدار تغير فجوة الناتج سالبا/ موجبا، فإنها ستكون كسياسة مواجهة للتقلبات الدورية **countercyclical**.

الشكل رقم (5-02): الاستجابة المالية خلال فترة الطفرة: 2003-2008م



**Source:** Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle, IMF Working Paper Draft- WP/10/28, 2009, 15.

وعلى غرار التحليل السابق، فإن درجة تقلب الدورة الاقتصادية تبقى مرتفعة في البلدان منخفضة الدخل LI بسبب دورية سياساتها المالية ( المقاسة بنسبة الاستجابة الدفعية المالية إلى نسبة التغير في فجوة الناتج) سواء خلال فترة الطفرة أو النكسة، حيث كانت استجابتها مسايرة للاتجاهات الدورية خلال فترة الأزمة (سنة 2009م)، ولكن بشكل أقوى من الاستجابة التي حصلت في الفترة الممتدة من: 2003-2008م. وبخلاف ذلك، كانت استجابة السياسات المالية للاتجاهات الدورية في الشرائح الأخرى من البلدان أقوى في فترة الطفرة من نظيرتها في 2009م، هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-02): درجة تقلب دورات السياسة المالية

	2003-2008			2009		
	$\Delta OG$	FI	FI/ $\Delta OG$	$\Delta OG$	FI	FI/ $\Delta OG$
HI	7.0	7.8	1.1	-3.3	0.0	0.0
UM	10.3	13.6	1.3	-7.1	-4.6	0.7
LM	3.8	11.7	3.1	-2.1	-4.5	2.1
L	2.6	9.0	3.4	-1.6	-8.0	5.1

$\Delta OG$  = change in output gap (in percent); FI = fiscal impulse (in percent of non-oil GDP)

**Source:** Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, Ibid, P16.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويقدم الجدول رقم (02-4) بيانات مفصلة حول مؤشر دورية السياسة المالية لبعض بلدان العينة، حيث يوضح طبيعة العلاقة أو الارتباط بين دورية مكونات السياسة المالية ( الإنفاق الحكومي المركزي الحقيقي وضريبة التضخم) والنتائج المحلي الخام الحقيقي، كما يقيس أيضا حجم توسع دائرة الإنفاق الحكومي بالنقط المئوية ( يعبر عن ذلك الفرق الحاصل بين مقدار الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة عن مقدار نموه في أوقات التراجع الاقتصادي، الذي يتم تحويله إلى مؤشر يتراوح بين [-1 ، 1]).<sup>217</sup>

الجدول رقم (02-4): مؤشر دورية السياسة المالية

مؤشر دورية السياسة المالية	مقدار توسع دائرة الإنفاق الحكومي المركزي		الارتباطات بين دورية مكونات GDP الحقيقي و		البلدان
	المستوى-نقطة مئوية-	النسب المئوية	ضريبة التضخم	الإنفاق الحكومي المركزي- الحقيقي	
0.23	0.18	5.58	0.08-	0.35	الجزائر
0.30	0.27	8.46	0.56-	0.21	أنغولا
0.15-	0.04-	0.31-	0.17	0.26-	أستراليا
0.19-	0.02	0.56	0.46	0.26-	النمسا
0.43	0.20	6.33	0.12-	0.82	بوتسوانا
0.22	0.30	9.50	0.30-	0.11	البرازيل
0.16-	0.11-	0.88-	0.32	0.12-	كندا
0.38-	0.97-	7.18-	0.29-	0.13-	الدنمارك
0.09	0.12	3.86	0.12-	0.05	أندونيسيا
0.07	0.06	1.67	0.09-	0.07	أيرلندا
0.05	0.16	4.93	0.18	0.04	اليابان
0.28	0.22	7.10	0.25-	0.35	مالي
0.20	0.20	6.30	0.04	0.33	نيجيريا
0.04-	0.09	2.61	0.06-	0.22-	النرويج

Source: Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh, Ibid, P Appendix Table 5.

ويظهر الجدول أعلاه، مدى الترابط الإيجابي بين الإنفاق الحكومي المركزي- الحقيقي - ودورية عناصر الناتج المحلي الخام الحقيقي، وما يقابله من ترابط عكسي لضريبة التضخم مع دورية مكونات GDP الحقيقي لدى معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وبناء على هذه النتائج، يبدو بأن السياسة المالية هي مساندة للاتجاهات الدورية في هذه البلدان، لاسيما عند بعض البلدان المصدرة للنفط مثل: بوتسوانا، أنغولا، مالي، الجزائر، نيجيريا، التي بلغ فيها مؤشر دورية السياسة المالية

<sup>217</sup> Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh, Ibid, P Appendix Table 5.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

مستويات عالية. ومبدئياً لم تنجح حكومات هذه البلدان في توجيه ناتجها نحو المستويات المرغوب فيها سواء عن طريق تغيير معدلات الإنفاق الحكومي (المشتريات الحكومية) أو تعديل معدلات الضرائب للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي، بالمقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي كان فيها للسياسات المالية آثار جد إيجابية على رفاهها ونشاطها الاقتصادي. ومثل هذه النتيجة تؤكد على الأرجح عدم دورية السياسات المالية في هذه الفئة من البلدان، المدعومة بمجموعة من الأسباب التي تقف لديها وراء الترابط السلبي بين الإنفاق الحكومي ودورية مكونات GDP الحقيقي. ويتربط عن ذلك حالة من الانتعاش، وانتشار للزواج على نطاق واسع، وقوة في الطلب الكلي، كلها أمور تؤدي إلى تراجع مؤشر دورية سياستها المالية.

### 4.1 قناة السياسة المالية وانتقال لعنة الموارد إلى الاقتصاد

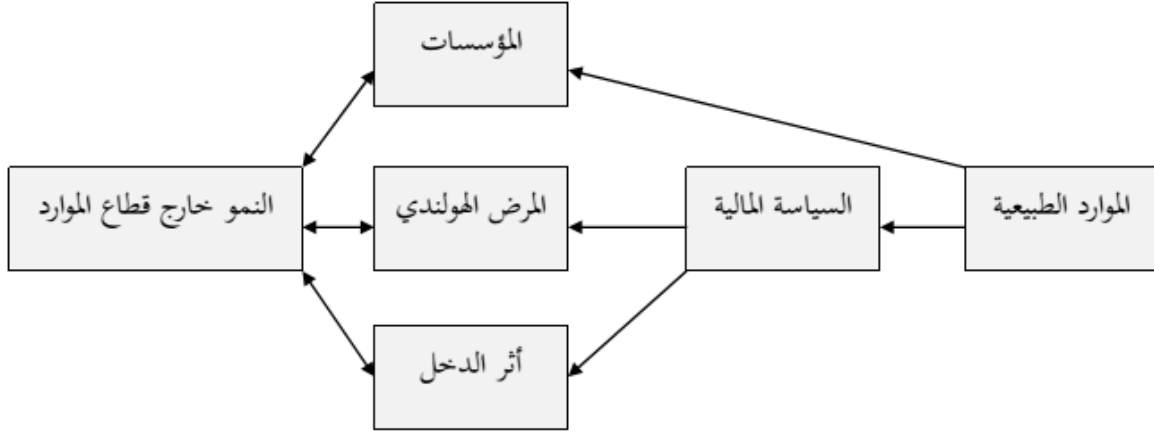
تقدم بعض الأدلة التجريبية تفسيراً آخر لعنة الموارد في شرحها لمفهوم الدورة الاقتصادية، وذلك على أساس تأثيرات السياسة المالية التي لم تثمر في إعطاء دفعة قوية للنمو بل زادت من درجة تقلب النشاط الاقتصادي، فالتدفقات العالية من الدخل أدت إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، وجعلت من الاستثمار الخاص في قطاع غير الموارد، يتأثر سلبيًا لاسيما في حالة تمويل نفقاته الإضافية الجارية عن طريق عائدات قطاع الموارد، ومن ثمة كان لقناة الدخل إلى جانب قناة المرض الهولندي (التي لها آثار على سعر الصرف الفعلي الحقيقي) والمؤسسات (من حيث التأثير المباشر للموارد على نوعية المؤسسات وارتفاع مؤشر المخاطر السياسية) آثار عكسية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام غير النفطي - أنظر إلى الشكل رقم (02-6) - خصوصاً في بلدان مثل: الكونغو، فنزويلا، الجزائر، الغابون، الإكوادور، اليمن، إيران، تشاد، حيث أخذ معدلات سلبية في المتوسط، فقد تراوحت بين -2 و-6% طيلة الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2005م.<sup>218</sup> وبالتالي هناك دروس مهمة يمكن استخلاصها من تجارب البلدان المصدرة للموارد، فهي تواجه مفاضلة كبيرة بين حجم استهلاك ثرواتها الطبيعية والحجم الذي ينبغي الاحتفاظ به في شكل أصول أو مدخرات مالية. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل LI، هناك دواعٍ وجيهة على الأقل لتلطيف آثار لعنة الموارد

<sup>218</sup> Ali Alich and Rabah Arezki, An Alternative Explanation for the Resource Curse: The Income Effect Channel, IMF Working Paper- WP/09/112-, 2009, PP03-05.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وبعث القطاعات غير المعنية بالموارد من جديد من خلال: <sup>219</sup> الحد من التحويلات الجارية، تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال، اعتماد سياسات تشجع أكثر الاستثمار الخاص - المحلي -.

الشكل رقم (02-6): قنوات لعنة الموارد



**Source:** Ali Alich and Rabah Arezki, An Alternative Explanation for the Resource Curse: The Income Effect Channel, IMF Working Paper- WP/09/112-, 2009, P11.

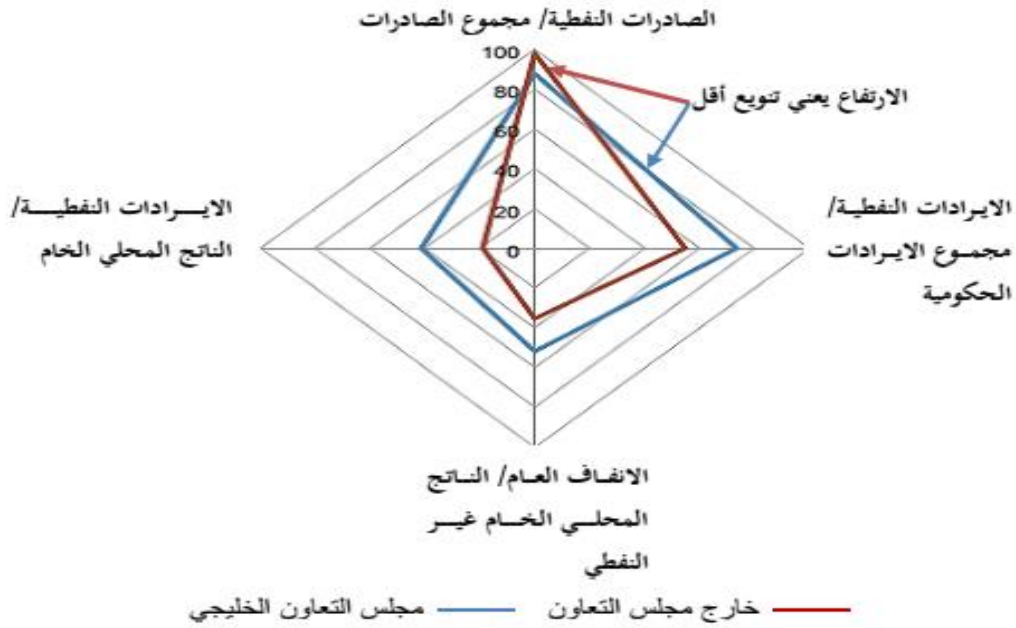
وظفق قدر متنامي من البحوث، يكتب بأن الدورات الاقتصادية تمارس ضغطا رهيبا على المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، وتبرز أيضا مدى حاجتها إلى نمو قوي يقوده قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري. فهيمنة قطاع الموارد في الاقتصاد عبر قناة الدخل، تؤثر بشكل مباشر وسليبي على طبيعة النشاط الاقتصادي ومخرجاته، بحيث تجعله يفتقد إلى ميزة التنوع بفعل انخفاض معدلات الاستثمار والتجارة غير النفطية، لأن الطابع الدوري لعائدات النفط، وضيق نطاق القطاع الخاص هما أمران يععلان على إعاقة تنوع مصادر النمو بعيدا عن النفط.

ويكشف الشكل رقم (02-7) بأن التنوع يقل كلما ارتفعت حصة الصادرات النفطية بالنسبة إلى مجموع الصادرات (سواء لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي أو لدى البلدان غير المنتمة لهذا المجلس)، حيث ينتج عنها في نهاية الأمر زيادة كبيرة في وفرات المالية العامة التي تترجم بارتفاع حجم الإيرادات النفطية بالنسبة إلى مجموع الإيرادات الحكومية، التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام غير النفطي. ومنه تكون دورية السياسة المالية أكثر وضوحا في البلدان التي تعتمد بشدة على القطاع الهيدروكربوني مقارنة مع البلدان المتقدمة.

<sup>219</sup> Ali Alich and Rabah Arezki, Ibid, P16.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (02-7): التنوع



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الاقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2015م، ص 13.

وفي بحث آخر، عالج هوسمان وريقبون موضوع "لعنة الموارد" وأسباب هوان النمو في البلدان التي تعتمد كثيرا على النفط، من باب عيوب تفاعل الإنفاق الحكومي مع عائدات النفط. ولما كانت الزيادة في الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التبادلية أكثر من نظيرتها التبادلية التي يمكن استيرادها من الخارج، فإن الاقتصاد المحلي سيتخصص في إنتاج السلع غير التجارية بفعل صدمات دخل الموارد التي لا يتم استيعابها عن طريق حركة عوامل الإنتاج ( رأس المال، والعمالة) بل عن طريق تغيرات أسعار الصرف الحقيقية أو حركة الأسعار النسبية. غير أنه كلما كان لتقلب عائدات النفط آثار صغيرة على الأسعار النسبية، فإن ذلك سيؤدي إلى تنوع الاقتصاد، بشرط أن تكون الأسواق المحلية مرنة نسبيا. وخلصت هذه الورقة بأن أداء الاقتصاد الكلي ومستوى الرفاهية، يمكن ترقيتهما من خلال التقليل من تقلبات الإنفاق عن طريق: تحسين نوعية مؤسسات الميزانية وطرق إدارة الديون، وتعزيز مصداقية السياسات وكفاءة الأسواق المالية المحلية.<sup>220</sup>

<sup>220</sup> R. Hausmann, R. Rigobon, an alternative interpretation of the 'resource curse': theory and policy implications, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 9424, December 2002, PP1-42.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وفي بحوث تجريبية مماثلة، أجمع الكثير من الباحثين الاقتصاديين عند دراستهم للأوضاع المالية في بعض البلدان على اختلاف مستوياتها التنموية، وباستخدام مختلف المقاربات القياسية، بأن السياسة المالية هي مواجهة للتقلبات الدورية فقط في البلدان ذات الدخل المرتفع، بينما تكون مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية والمصدرة للنفط. وتشير أدبيات "مفارقة الوفرة" بأن الدورات الاقتصادية في هذه البلدان، تنجم في جلها عن صدمات أسعار النفط، معتبرة إياها ظاهرة مالية بجميع المقاييس لما لها من تأثيرات مباشرة على معدلات التبادل التجاري وتقلباتها، فكثيرا ما تؤدي هذه التقلبات إلى تقلبات عالية في الناتج، وإلى انخفاض معدلات الاستثمار ومخزون رأس المال. وتفسر هذه التطورات، إلى جانب احتمال تراجع الإنتاجية ومعدلات التوظيف، احتمالات ظهور ظروف غير مواتية ومحبطة للنمو على المدى البعيد، خاصة في حالة ما لم ترفق فترات الزواج الاقتصادي بإصلاحات هيكلية عميقة وعملية تتسم بالمصدقية والكفاءة، أما على المدى القصير والمتوسط، فإن مثل هذه الظروف تدل على وجود حواجز تعيق النمو، وقد تكون سببا في قصوره. فهذا الواقع يدعم بقوة المثل الذي يقول في معناه بأنه: "عندما تمطر السماء بغزارة في البلدان النامية كأثما لم تمطر بتاتا" (Ethan Ilzetzki, Carlos A. Vegh).<sup>221</sup> وتواجه هذه البلدان عقبات كبيرة في سبيل تنمية نظمها المالية، منها ضعف المناخ المؤسسي والقانوني الذي بدوره يطرح صعوبات وتعقيدات بسبب قيام قطاعات مالية أقل عمقا وتنوعا.

### 2. السياسة المالية وطرق تخصيص ريع الموارد

#### 1.2 المؤسسات المالية المتخصصة وإدارة عائدات النفط

يرتبط تحليل مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدى البلدان المصدرة للنفط والمواد الخامة، بطريقة استخدام عائدات النفط الضخمة، وأيضا بالكيفية التي تستغل بها هذه الظروف الجيدة، ففترات الانتعاش غالبا ما تتيح فرصا مهمة لهذه البلدان في مجال الجدارة الائتمانية وتحسين قدرات الاستدانة، ومنه تسمح بتسهيل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وهذا ما يؤدي إلى تراكم وتنامي الدين العام خلال أوقات الوفرة مما يجعل التكيف أكثر تكلفة وأكثر صعوبة في

<sup>221</sup> Ethan Ilzetzki, Carlos A. Vegh , "procyclical fiscal policy in developing countries: truth or fiction? ", national bureau of economic research , Working Paper 14191, Cambridge, July 2008, P01.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

أوقات الندرة. لهذا في الكثير من الأحيان، البلدان النامية التي تحصل على قروض بهذا الشكل، سينتهي حالها بارتفاع نفقاتها العامة على مشاريع غير منتجة تحت الضغط الجماهيري. وفي أحيان أخرى، تعمل قيود الاقتراض الأجنبي على إعاقة مشاريعها التنموية **development programs**، بيد أنها تجعل أطر المؤسسات والسياسات الاقتصادية الكلية والنظم المالية، تفقد الكثير من قواها الأساسية التي تساعدها على مواجهة مخاطر الصدمات السلبية لأسعار النفط، حيث لا تترك للسلطات المالية سوى عدد قليل من الخيارات لتمويل عجز الميزانية، وبذلك يصبح تخفيض الإنفاق خلال أوقات التعطل الاقتصادي حلا لا مفر منه. ولعل من مفارقات وفرة الموارد، أن طفراتها لا تؤدي دوماً إلى الرخاء، بقدر ما تعمل على تقويض النمو على المدى الطويل. وبالتالي الصدمات الخارجية على مدى عقود، كانت كعامل محدد لحجم وطرق إنفاق عائدات الموارد.<sup>222</sup>

الجدول رقم (02-5): مقدار التغيرات في الإنفاق الحكومي (1970-2001)

المتغيرات	% من GDP من 1970 إلى 2000	الصدمات الإيجابية للنفط (1970-1981) % من GDP	الصدمات السلبية للنفط (1982-2001) % من GDP	% التغير
الإنفاق الحكومي الإجمالي	29.0	31.4	28.0	11-
الإنفاق الرأسمالي	6.7	9.2	5.6	39-
الإنفاق الجاري	20.8	20.1	21.0	0.05
الاستهلاك الحكومي	15.9	15.7	16.0	0.02
النفقات الاجتماعية	8.2	6.5	9.0	39
الإنفاق على الهياكل القاعدية	5.9	7.1	5.1	36-
الإيرادات الحكومية الإجمالية	26.7	30.1	25.3	16-

Source: Amany A. El Anshasy , Ibid, p05.

ومن خلال الجدول رقم (02-5)، المقتبس من أعمال Amany A. El Anshasy 2009، نجد بأن الإنفاق الحكومي الإجمالي في 15 بلد مصدر للنفط، كان مسائرا للاتجاهات الدورية، فقد قدر خلال فترة الصدمات الإيجابية للنفط بنسبة 31.4% من GDP، بينما تراجع في فترة الصدمات السلبية

<sup>222</sup> بتصرف. Amany A. El Anshasy , Ibid, p05.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

للنفط لاسيما خلال سنتي 1980 و1990م، حيث حدد بـ 20.8% من GDP، وذلك لانخفاض الإيرادات الحكومية بمعدل -16%. غير أنه ما يلفت الانتباه، بأن النفقات الاجتماعية على التعليم والرعاية الصحية والاسكان لم تكن دورية بل محايمة إزاء الصدمات، وبذلك تكون قد ساهمت إلى حد كبير في التخفيف من الآثار الاجتماعية المعاكسة الناتجة عن الصدمات السلبية. وفي نفس السياق، اعتبر الباحث بأن إندونيسيا هي أكثر البلدان تفوقا وقوة من الناحية الاقتصادية عن غيرها من البلدان المصدرة للموارد، فضلا على أنها تمكنت من عزل ميزانيتها واقتصادها ككل عن صدمات أسعار النفط، فقد نجحت في تحويل عائدات النفط إلى إنفاق رأسمالي فعال، أين سخرته لزيادة التنوع في تكوين الصادرات والاقتصاد.

وتواجه البلدان النامية الغنية بالنفط مجموعة من التحديات الجسيمة أثناء مسارها التنموي، منها ما يتعلق بمخاطر المرض الهولندي، الذي يتسبب بسلسلة من الاختلالات المؤدية إلى: التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي والتقلص النسبي لقطاع السلع القابلة للتبادل، فجل هذه البلدان لا يزال أداءها أقل من إمكاناتها، وهو سبب رئيسي في ركودها الاقتصادي، نظرا لتمدد أثر الصدمات السلبية لأسواق النفط داخل اقتصاداتها. ومن السبل والسياسات التي طرحتها بقوة إحدى أدبيات البنك الدولي (Francisco G. Carneiro 2007)؛ بخصوص أحسن الخيارات المختارة في مجال إدارة العائدات النفطية، ما يلي:<sup>223</sup>

- ✓ ربط المالية بإدارة الاقتصاد الكلي: بمعنى إدارة تقلبات سعر الصرف الحقيقي المتولد عن تذبذب أسعار الموارد، تكون بفك ارتباط **de-link** الإنفاق الحكومي عن عائدات النفط الجارية، مع تجنب ارتفاع مستويات الاقتراض على حساب عائدات النفط المستقبلية.
- ✓ تشجيع التنوع: وتؤدي سياسات تشجيع التنوع بعيدا عن قطاع الموارد باتجاه قطاع السلع القابلة للتبادل إلى زيادة قدرات الاقتصاد على التكيف مع الصدمات.
- ✓ ترسيخ الحوكمة: يعزز من قدرات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية على الاستفادة من مزايا الربح، فمراقبة طرق إدارة عائدات النفط وإخضاعها لمساءلة الجمهور، قد تسمح بتجنب سلوكيات البحث عن الربح التي تتميز جملة وتفصيلا بالفساد.

<sup>223</sup> Carneiro Francisco G, Ibid, p18.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

إن عدم اليقين بشأن الثروة النفطية قد يقود الحكومة ولأسباب احترازية إلى تبني سياسة مالية أكثر تحفظاً، لذلك ينبغي على صناعات السياسات في البلدان المصدرة للنفط تقييم موقفها المالي من منظور المدى الطويل بإقرارها للمبادئ التالية:<sup>224</sup>

أولاً؛ من المهم التركيز على التوازن غير النفطي الأولي وربطه بالثروة العامة، وهي أفضل طريقة للنظر في الجانب المالي أو الموازي من خلال الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية والإنفاق، فالعجز غير النفطي يقدم مؤشراً مفيداً لقياس اتجاه السياسة المالية ومدى استدامتها.

ثانياً؛ يتعين على الحكومات أن تراكم الأصول من أجل تجاوز العجز غير النفطي عند استنفاد النفط ( بمعنى تجميع أكبر عدد من الأصول المالية لاسيما خلال فترة الطفرة النفطية). وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تكون الأصول المتراكمة بالنسبة للعائد كافية لتمويل العجز غير النفطي لاسيما عندما تنضب عائدات النفط. فاستراتيجية تعبئة الأصول لتمويل العجز غير النفطي لن تكون مستدامة بعد توقف إنتاج النفط. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تستنزف في نهاية المطاف كل أصول البلاد، ومن ثمة ستضطر الحكومة في وقت لاحق إلى الاقتراض، مما يؤدي إلى ديناميكيات الدين المتفجر في فترة ما بعد النفط.

وثمة سمة عادية للسياسة المالية في العديد من الدول المنتجة للنفط، تتمثل في عدم القدرة على كبح جماح الإنفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط، وكانت النتيجة أنه من الصعب الحد من الإنفاق عند انخفاض أسعار النفط. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للسياسات هو استخدام استراتيجيات مالية تهدف إلى قطع أو كسر استجابة الإنفاق المسابير للاتجاهات الدورية بالنسبة لأسعار النفط المتقلبة، بما في ذلك استخدام أدوات التحوط للحد من ظاهرة عدم اليقين التي تخص عائدات النفط وتقلباتها. وهذا يعني القضاء على التحيزات التي تنحو إلى انتهاج سياسة مالية توسعية خلال فترات الطفرة النفطية. فالثروة النفطية، إذا ما أديرت بشكل صحيح، فإنها ستمنح للبلد الرفاهية المطلوبة وتجعله قادراً على تحمل العجز غير النفطي. وكما هو الحال في أي اقتصاد، فإنه يجب أن توجه السياسة المالية في

<sup>224</sup> Steven Barnett et Rolando Ossowski, le yoyo pétrolier : Pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Mars 2003, Volume 40, Numéro 01, P37.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

الدول المنتجة للنفط بشكل أوسع نحو دعم أهداف الاقتصاد الكلي. وتشمل هذه الأهداف؛ استقرار الاقتصاد الكلي والنمو وكفاءة تخصيص الموارد.<sup>225</sup>

وتلعب السياسة المالية دورا مركزيا في إدارة صدمات الإيرادات، التي تؤدي على الأرجح إلى تآكل القدرات التنافسية لأنشطة الصادرات غير النفطية، من خلال مساهمتها في عزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات النفط. وتظهر الحاجة إلى بيئة مواتية لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، ضرورة كبح جماح الإنفاق العام لتجنب التقلبات والتبذير والفساد، حيث يتعين على صناع القرار، أن يسعوا جاهدين لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام، فالاستغلال المكثف لهبات الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، لا يصب فقط في مصلحة الجيل الحالي، بل هو استنزاف سريع لثروات الأجيال القادمة، لهذا بات على واضعي السياسات العامة اتخاذ قرارات واضحة بشأن طرق توزيع إيرادات الموارد الباطنية بين الأجيال، مع حرصهم على اقتطاع جزء من المداخيل النفطية للاحتفاظ به كموجودات مالية، ومنه ينبغي تعويض رأس المال الطبيعي المستخرج بتراكمات أخرى من رأس المال المادي والبشري لتحسين توقعات النمو غير النفطي على المدى البعيد. ولتحقيق ذلك، لا بد أن تستند برامج الإنفاق التي يتم تنفيذها في إطار الميزانيات السنوية على إطار اقتصادي واضح المعالم، أين يكون يمتاز بالشفافية والمصداقية والقدرة التي تمكنه مسبقا من تقدير الآثار المتوقعة من تطبيق هذه السياسات على الاقتصاد الكلي.

وأيضاً، ينبغي عدم إغفال الدعم الذي تقدمه السياسة المالية التوسعية للاقتصاد، وبغض النظر عن عجز الميزانية الذي ينتج عنه في المدى القصير، فإن ضبط أوضاع المالية العامة لدى البلدان النامية في فترات الطفرة الدورية، يعدّ من أبرز التقنيات التي تسير بها مراحل الدورة الاقتصادية ككل، أي بما يجعل حساباتها المالية في وضع مريح، وهو الأمر الذي يمكنها من مواجهة التدهور الدوري الناتج عن عجز الحساب الجاري بسبب هبوط أسعار الموارد. وهنا يتطلب من السياسات المختارة لتصحيح الأوضاع أن تقدم دفعة تنشيطية لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

<sup>225</sup> Steven Barnett et Rolando Ossowski, Ibid, P39.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

وتفيد التجارب الناجحة في هذا المجال، بأن توقعات تزايد النمو في المستقبل، هي أساسا مرهونة بمدى فعالية السياسة المالية، ويتسق ذلك مع نمطها غير الدوري الذي كان له دور حاسم في بعض البلدان المصدرة للموارد (على سبيل الحصر)، خاصة فيما يتعلق بتلطيف آثار تطاير أسعار النفط على بقية القطاعات الاقتصادية. ورغم ذلك، يبقى الارتباط المالي كمفتاح أساسي في تمرير الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي. ومن المستحسن في مثل هذه الأوضاع، وكما تم مناقشته مسبقا، فصل الإنفاق الحكومي عن دورية الإيرادات النفطية لما له من آثار سلبية على فائض الميزانية، من خلال استهداف مستوى من الإنفاق الذي يسمح بتحقيق ما يعرف "بالدخل الدائم". في هذه الحالة، زيادة الإنفاق الحكومي ينتج عنها زيادة مضاعفة في الدخل، وهنا يجب على الحكومة أن تقوم بجمع أكبر عدد من تراكمات الأصول لاسيما عندما تكون أسعار النفط مرتفعة، بينما تقوم بإنفاق هذه المدخرات عندما تنخفض الأسعار. وبهذه الطريقة، يكون باستطاعة السلطات المالية المناوبة بين تراكم الأصول الصافية **net asset accumulation** وتراكم الخصوم بحسب مستويات السعر على المدى البعيد، التي تكون إما متدنية أو عالية. هذه المسألة، تحظى بأهمية بالغة في مجال إدارة الفوائض المحتملة، كون عملية إدارة عائدات النفط، تعتمد بالأحرى على ترتيبات وآليات مؤسسية معينة، قد اتبعتها عدد من البلدان، متمثلة في تأسيس صناديق النفط "**oil revenue funds**" أو صناديق الاستقرار "**stabilization funds**".<sup>226</sup>

لا شك في التعميمات التي تطلقها الكثير من البحوث الميدانية بشأن أداء النمو في البلدان المنتجة للنفط، على الرغم بأن كل بلد له تجربة خاصة من حيث الإصلاحات والركب الاقتصادي، ينفرد بها عن غيره بشكل أو بآخر، غير أنه لا ريب أيضا في أن الهياكل والمؤسسات الاقتصادية في هذه البلدان تغلب عليها سمات مشتركة. ونظرا لضرورة تركيز السياسات على التحديات والنتائج الناتجة عن تأثير تقلبات الاقتصاد على تكاليف الإنتاج والنمو، فإن هناك مبرر قوي لإيجاد بدائل اقتصادية التي من شأنها أن تتيح إمكانية لاستغلال الأوقات الجيدة لتعويض الأثر السلبي للأوقات السيئة، قبل أن يتحول إلى أثر دائم. ولكن ما يعزز من احتمال وقوع هذا الأثر مرات أخرى، هي تلك المشاكل التي يصعب حلها في المدى القصير، والتي تتمثل في: وجود أسواق غير تامة، وجود

<sup>226</sup> Carneiro Francisco G , Ibid, PP 19-21.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

مخاطر سيادية وانقسامات سياسية، عدم فعالية الضرائب، دورية السياسة المالية، قصور مؤسسات السوق المالي، التوسع الكبير في حجم القطاع العام، التراجع الرهيب في مستوى النظام التعليمي. وعلى ضوء هذا التحذير، وبمنظرة شاملة، يمكن إرجاع أسباب حدوث مثل هذه المشاكل إلى مشكل أساسي، يحوم كلكه حول الكيفيات التي تدار بها فترات الطفرة والنكسة لدى البلدان النامية المصدرة للنفط؛ وهي مجموعة من البلدان التي تعاني من لعنة الموارد الطبيعية، على سبيل المثال: نيجيريا وفنزويلا. وتشير بعض الدراسات الحديثة ( Joshua Aizenman and Brian Pinto 2004 ) بأن إنشاء صناديق النفط هو من بين السياسات المساعدة على حل مثل هذه المشاكل، كونها تؤدي إلى تخصيص كفو للموارد، أين تسمح بمراقبة آنية لتطورات فقاعة الأسعار وتقلبات الدورة الاقتصادية. غير أن تصحيح تشوهات الاقتصاد الجزئي إضافة إلى خلق نظام مالي وتنظيمي قوي، يعد في نهاية المطاف من أفضل الحلول، ولكن في حالة ما إذا تم تعزيز قدرات التنمية المالية والمؤسسية على نطاق واسع، لأنه نادرا ما تبادر البلدان النامية بإصلاحات عميقة، تسبق وقوع التقلبات، بل تنتظر الأزمة لتشروع في إصلاحات ضيقة الأفق.<sup>227</sup>

وحسبما أفادت به أبحاث صندوق النقد الدولي، أن استجابة السياسة المالية للطفرة في البلدان المصدرة للنفط، قد ساهمت في تنامي حجم الإنفاق العام سواء على أهداف اقتصادية واجتماعية ذات أولوية أو غير ذلك، غير أن محدودية مصادر النمو التي تعتمد فقط على إيرادات الموارد في هذه الاقتصادات، تفرض على صانعي سياساتها التركيز أكثر على تحسين أنماط استخدام هذه المداحيل من خلال خلق مؤسسات مالية متخصصة (SFIs) **special fiscal institutions** في الإدارة المالية؛ حيث تشمل كل من: صناديق النفط **oil funds**، القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية **fiscal rules and fiscal responsibility legislation (FRL)**، الميزانيات التي تعتمد بأسعار نفط متحفظة. والدافع من إنشاء هذا النوع من المؤسسات، يتعلق عموما باعتبارات الشفافية والاقتصاد السياسي التي يتم توظيفها لتكوين إطار مؤسسي خاص بتطوير قدرات الحكومات في مجال إدارة العوائد المالية الإضافية التي تتولد عن الصدمات الإيجابية لأسعار النفط. بينما الهدف من توشي هذه السياسات؛ فهو يصب

<sup>227</sup> Joshua Aizenman. Brian Pinto, Managing Volatility and Crises: A Practitioner's Guide Overview, National bureau of economic research, Cambridge, Working Paper NO 10602, 2004, pp31-32.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

في تنشيط إدارة أصول المالية العامة، كما يكمن جوهره أيضا في تجنّب الاقتصاد الصدمات السلبية لأسعار النفط، التي تنتهي باستنزاف الهوامش المالية والخارجية المتراكمة آنفا.<sup>228</sup>

### 1.1.2 صناديق النفط

وفي ظل سيناريو التطورات السلبية لصدمات أسعار النفط، هناك عدد متزايد من البلدان المصدرة للنفط التي أخذت تتعامل بصناديق الاستقرار والادخار كوسيلة للتأمين الذاتي **self-insurance** إزاء تقلب عائدات النفط. ولقد تم تصميم صناديق الاستقرار لتحقيق الاستقرار في الإيرادات والنفقات على نحو مطلق. بينما كان الهدف من وراء تصميم صناديق الادخار **savings fund**، هو خلق لمخزون من الثروة للأجيال القادمة من خلال تحويل الإيرادات القابلة للنضوب إلى دخل دائم.<sup>229</sup> وستتناول ذلك بالتفصيل في النقاط التالية:

#### 1.1.1.2 صناديق النفط وعلاقتها بالإدارة المالية: أهدافها، إطارها التشغيلي

ويرتبط موضوع "صناديق النفط" إلى حد كبير بما يعرف بإدارة المالية العامة في الدول النفطية، التي لجأ عدد منها إلى إنشاء مؤسسات مالية متخصصة بهدف تجنب تقلبات الإيرادات لمعالجة مواطن الضعف في الإدارة المالية، وذلك إدراكا منها لأهمية هذه المؤسسات في تحقيق نمو عال، وأيضاً كردّ فعل عن صدمات أسعار النفط التي يصعب التنبؤ بها. وتجد الكثير من هذه البلدان صعوبة في إدارة تلك الصناديق خاصة التي لها قواعد تشغيلية جامدة. ففي الكثير من الأحيان، التغييرات الخارجية قد تؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة، فتخصيص موارد صناديق النفط لاستعمالات خاصة واستثنائية، قد يسمح بوجود إنفاق خارج الميزانية، فهذا النوع من الإنفاق يعقّد من عملية إدارة الأصول المالية، ويقلّل من كفاءة تخصيص الموارد. وللتغلب على هذه المشاكل، ينبغي تقوية مؤسسات (SFIs) كهيئات مالية معنية بعمليات الميزانية مع مراعاة معايير الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة في الإدارة الاقتصادية والمالية، فهذه المبادرات تعمل على وصل ودمج هذه الصناديق بشكل أفضل مع أنظمة الميزانية، لضمان المزيد من التنسيق بين السياسة المالية وكفاءة الإنفاق العام. وفي إطار

<sup>228</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007, PP3-5.

<sup>229</sup> Carneiro Francisco G , Ibid, P21.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التقييمات التي يجريها صندوق النقد الدولي على البلدان المنتجة للنفط عموماً، قد بيّن بأن هناك إطاراً أساسياً خاصاً بصناديق النفط، حيث يشمل ما يلي:<sup>230</sup>

- أهداف سياسة صناديق النفط بما فيها تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ( من خلال تلطيف الإنفاق الحكومي في ظل تقلبات عائدات النفط غير المتوقعة) وتعزيز الادخار المالي ( لتحقيق العدالة بين الأجيال) عن طريق ترسيخ الشفافية وإرساء مبدأ المساءلة أثناء إدارة/ أو استخدام عائدات النفط، هذا يستلزم وجود قدر معين من الإصلاحات الإدارية والمالية.
- محددات الأهداف العملية لصناديق النفط، حيث تصاغ بناء على حجم التدفقات الصافية لعائدات النفط في الميزانية، أين يتم إيداع حصة من العائدات في الصندوق، شريطة توفر معلومات وافية حول التدفقات والتغيرات التي تطرأ على الأصول المالية الإجمالية، ومنه ينبغي وجوباً أن تحتوي هذه القواعد على مبادئ تنظيمية (بخصوص تراكم الأصول) وتسييرية ( عند سحب الموارد المالية وإدخالها حيز الإنفاق أو التنفيذ).

وبناء على الإطار التشغيلي لصناديق النفط، قسّم صندوق النقد الدولي هذه الصناديق إلى خمس فئات رئيسية:<sup>231</sup> (01) صناديق استقرار المالية العامة، ترمي إلى توفير حماية للميزانية والاقتصاد من آثار تقلبات أسعار المواد الأولية، (02) صناديق المدخرات المخصصة للأجيال القادمة، وتهدف إلى تحويل أصول الموارد غير المتجددة إلى أصول أكثر تنوعاً، (03) مؤسسات استثمار الاحتياطات، (04) صناديق التنمية التي كثيراً ما تستعمل أصولها في تمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية، (05) صناديق طوارئ احتياطات التقاعد. وتعد الطريقة التي تسمح بإندماج صناديق النفط أو صناديق الثروة السيادية في إطار ملائم مع السياسات المحلية من حيث التنسيق، قضية لها أهميتها البالغة على صعيد السياسات. ومن المعلوم أن أصول هذه الصناديق والعائدات التي تنتجها لها تأثير غير محدود على روابط المالية العامة والوضع النقدي وإدارة السيولة وميزان المدفوعات، وبذلك يجب أن تكون هنالك صلة قوية بين هذه الصناديق والسلطات المالية والنقدية لضمان تحقيق استقرار كلي.

<sup>230</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, PP03-11.

<sup>231</sup> أوداير داس، وعدنان مزارعي، وهان فان در هورن، اقتصاديات الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، 2010، ص ص 20-21.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويبقى تحقيق الاستقرار وزيادة الادخار على رأس قائمة الأهداف المسطرة في جميع جداول أعمال صناديق النفط التي تم خلقها خلال سنتي 1999 و2000م، ليس فقط لتحسين إدارة الأصول المتكونة من الإيرادات النفطية الإضافية بل لتحقيق أهداف محددة على المدى الطويل، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بشروط التنمية. لهذا يتطلب تأسيس صناديق الاستقرار النفطي وصناديق الادخار؛ وجود إطارا تشريعيًا خاص بكل واحد منهما، حيث هذا ما عمدت القيام به العديد من البلدان على غرار روسيا وترينداد وتوباغو. كما أن هناك بلدان مثل: أذربيجان، وتشاد، وإكوادور، عملت على زيادة مواردها المالية بزيادة حجم إنتاجها النفطي. غير أن جلّ المشاكل التي تثار في هذا المجال، تقترن بطرق استخدام موارد الصندوق، فمن البلدان من يجيز إجراء تحويلات مالية من صندوق النفط إلى الميزانية (على سبيل المثال: البحرين وليبيا). أما في الجزائر، فإن قواعد الإيداع أو السحب من صندوقها النفطي (بمعنى صندوق ضبط الإيرادات)، تستند على سعر النفط المرجعي **reference oil price** الذي قدر بين سنتي 2000 و2005م بـ19 دولار للبرميل، وفي نفس الوقت استعملت سلطات هذا البلد هذا الصندوق لخدمة الدين العام ولسداد فوائده المرتفعة من عائدات أصوله الطبيعية المكلفة (تكاليف الاستخراج) بالنسبة للحكومة.<sup>232</sup>

وغالبا ما يتم توجيه بعض موارد صناديق النفط لتحقيق أغراض معينة، بحكم أن أحكام التخصيص تقوم على اعتبارات الاقتصاد السياسي، فقد يخصص جزء من هذه الموارد لتمويل الحملات الانتخابية من أجل التقليل من حدة الضغوط السياسية (على سبيل المثال: ألاسكا)، كما قد تعطى الأولوية لمكافحة الفقر أو لخدمة الدين (على سبيل المثال: أذربيجان، تشاد، إكوادور). ومبدئيا، فإن تخصيص الموارد بهذه الطريقة، سيحدّ من قدرات الحكومات التخصيصية، حيث يجعل الإنفاق غير مجديا سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. والنتيجة مفادها أن وضع الموارد خارج دائرة التخصيص الفعال عند إعداد الميزانية، يمكن أن يقلل من المرونة، ويعقد إدارة السيولة، ويؤثر على كفاءة الإنفاق الحكومي. ففي ألاسكا، خصص جزء من حصص أرباح أو عائدات الصندوق للسكان، فهذا التصور كان كإجراء استباقي وقائي من الضغوط التي يمكن أن ترفق عملية إنفاق الإيرادات النفطية. في الواقع، فإن توزيع الأرباح يخضع لاستحقاقات سياسية واقتصادية، وفي بعض

<sup>232</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, P13.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

الأحيان تستخدم هذه الأرباح لزيادة الإنفاق، كما أن تراكم الديون قد يقف كحائل أمام انتقال الموارد بين الأجيال. وأما الإكوادور، فقد شهدت احتداما في الصراع بين جماعات المصالح بهدف الاستحواذ على ريع الموارد، مما أدى إلى زيادة تخصيص الإيرادات بصورة غير سليمة، والذي بدوره ساهم في دورية السياسة المالية وضعف نوعية الإنفاق الحكومي، وأيضا في إحداث مشكلة في إدارة السيولة. وعلى الرغم من أن تخصيص مداخيل الصندوق في هذا البلد، كان موجها بشكل صريح لخدمة ديونه، ولتحسين وضعه المالي الصافي، إلا أن هذا الإجراء قد أثار جدلا واسعا، عندما انتهى بتفاهم المعارضة السياسية تجاه سياسة الصندوق.<sup>233</sup>

ويمكن تقييم عمل صندوق النفط من حيث مدى مساعدته (أو إعاقته) لنظام الموازنة على تحقيق أهدافه الأساسية، فتجربة صناديق النفط تشير إلى عدة قضايا رئيسية، زيادة على التخصيص والشفافية، وهي على النحو التالي:<sup>234</sup>

● **سلطة الإنفاق خارج الميزانية:** قد تؤدي إلى تجزئة عملية صنع السياسات، وإلى فقدان القدرة على مراقبة الإنفاق، وإلى تراجع الكفاءة التخصيصية للموارد. فحوالي نصف عدد صناديق النفط تتمتع بسلطة الإنفاق أو سلطة استثمار أصول هذه الصناديق محليا، وبشكل منفصل عن نظام الموازنة. على سبيل المثال، موارد صناديق النفط لكل من أذربيجان وكازاخستان، يمكن أن تنفق خارج الميزانية فقط بتوجيهات رئاسية. بينما صناديق النفط في إيران والكويت، تستثمر أصولها أكثر أو توجهها نحو الاقتصاد المحلي الخاص، لكن خارج عمليات الميزانية.

● **إنشاء "جزيرة منعزلة" islands of excellence:** بمعنى ضعف أنظمة إدارة المالية العامة الذي تعاني منه الكثير من البلدان النامية، يستدعي خلق صناديق منفصلة ومستقلة عن الموازنة العامة، أين يكون لها إطار عمل خاص بها، ينص بالدرجة الأولى على عزل إيرادات الموارد عن حالة الاقتصاد السياسي لهذه البلدان، وأيضا يسهر على توفير آليات كافية لتحقيق أغراض المراقبة والإدارة المالية والتشغيلية.

<sup>233</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, P13.

<sup>234</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, P14.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

وركزت التعليقات والدراسات بشأن صناديق النفط على أهمية دمج أنشطتها قدر الإمكان مع الإطار الكلي المنظم للموازنة وإعدادها، فهذه الصناديق توفر رابطاً قوياً بين السياسة المالية وتراكم الأصول المالية بعنوان الإيرادات النفطية. فيلاحظ مثلاً بأن صندوق النفط النرويجي في وقت مضى، كان عبارة عن حساب حكومي لدى البنك المركزي، يتلقى صافي الإيرادات الحكومية من الأنشطة البترولية، حيث يتم تحويلها إلى الميزانية لتمويل العجز غير النفطي، وبالتالي هذا الصندوق ليست له أي سلطة إنفاق، كون قرارات الإنفاق والسياسة المالية تحددها عمليات الميزانية. وبالمقابل، أخذ تصميم صندوق النفط لتييمور الشرقية خطوطاً عريضة بالمقارنة عما كان عليه الصندوق النرويجي، فقد تم دمجها بالكامل مع الميزانية الحكومية المركزية. وتنبثق الرغبة من وراء إنشاء هذه الصناديق من إحدى مهامه الرئيسية المتمثلة في: زيادة الوعي العام بتعزيز الشفافية والمساءلة والافصاح لضمان تكامل أفضل للصناديق مع أنظمة الميزانية. على سبيل المثال: منذ عام 2005م، في أذربيجان، ترفع تقارير سنوية للبرلمان حول عمليات صندوق النفط في الميزانية، كذلك قامت كازاخستان بتعديل قواعد صندوقها النفطي لتحقيق اندماج جيد مع الميزانية.<sup>235</sup>

وتقدم صناديق النفط في الأساس على أنها "شركات استثمارية مملوكة للدولة ذات آفاق زمنية طويلة"<sup>236</sup>، تستعمل حوافزها لتحقيق أغراض اقتصادية كلية تبعا للاستراتيجية التي تحددها حكوماتها، فمن البلدان من يفضل استثمار تلك الأصول في الخارج مخافة من ارتفاع أسعار صرفها الحقيقية بغية تجنب أعراض المرض الهولندي، كما أن هناك بلدان أخرى تعتمد استثمار ودائع صناديقها على المستوى المحلي (على سبيل المثال: عمان والكويت وإيران) بطرق وكيفيات مختلفة، تضعها الجهات المسؤولة عن هذه الصناديق، وذلك بما يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية. وتختلف عوائد ومخاطر استثمار أصول صناديق البلدان المنتجة للنفط بحسب درجة تطبيقها للشفافية والمساءلة المتعلقة بإدارة موارد المالية العامة، لأن الإشراف على صناديق النفط؛ يأخذ عدة أشكال لاسيما فيما يخص أحكام الامتثال من قبل الحكومات والشركات الوطنية للنفط، بالإضافة إلى القواعد المنظمة لعمليتي السحب والإيداع مع إخضاع عمليات الصندوق للتدقيق والمراجعة المحاسبية. وحتى يتسنى القيام بممارسات

<sup>235</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, PP14-15.

<sup>236</sup> محمد العريان، صناديق الثروة السيادية وفق المعتاد الجديد مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 47، يونيه 2010م، ص 44.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

سليمة وشفافة في مجال إدارة إيرادات الموارد، من الضروري أن يكون هناك معلومات كاملة حول حجم النشاط المالي للصناديق ووضعية مراكزها المالية ومقاييس تقييمها في الوقت المناسب. فبعض البلدان يميل إلى عدم الكشف عن هذه المعلومات ونشرها، وحثهم في ذلك، تظهر بأن الكشف العلني عن حجم أصولها الرسمية قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التي تفضي بدورها إلى توسيع دائرة الإنفاق. وفي هذا السياق، أجرى صندوق النقد الدولي سنة 2007م مسحاً لصناديق النفط وعملياتها - أنظر إلى الجدول رقم (6-02) -.

### الجدول رقم (6-02): صناديق النفط: الأصول المالية الإجمالية

البلدان	تغطية الأصول	2000		2005	
		بليون دولار U.S	نسبة من GDP	بليون دولار U.S	نسبة من GDP
الجزائر	صندوق النفط	--	--	9.9	11.8
أذربيجان	صندوق النفط	03	5.2	1.4	11.1
تشاد	صندوق النفط	--	--	0.02	0.4
الأكوادور	صندوق النفط	0.0	0.0	0.4	1.2
غينيا الاستوائية	أصول المالية العامة الإجمالية	0.1	12.3	2.9	43.5
الغابون	صندوق النفط	0.0	0.0	0.4	1.2
جمهورية إيران الإسلامية	صندوق النفط	5.9	6.2	11.7	7.2
كازاخستان	صندوق النفط	--	--	8.0	14.4
ليبيا	أصول المالية العامة الإجمالية	13.3	40.7	26.0	68.7
المكسيك	صندوق النفط	1.0	0.2	1.5	0.2
النرويج	صندوق النفط	43.7	26.3	206.7	73.8
روسيا الفدرالية	صندوق النفط	--	--	53.0	7.0
السودان	صندوق النفط	--	--	0.3	1.0
تيمور الشرقية	صندوق النفط	--	--	0.6	171.8
فتزويلا	صندوق النفط	4.6	4.0	0.7	0.6

Source: INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, P16.

وتشير الشواهد -الجدول رقم (6-02)- بأن الأرصدة المالية للصناديق قد ارتفعت من 69 بليون دولار سنة 2000م إلى 323 بليون دولار سنة 2005م، وهو الحافز الذي دفع ببعض البلدان إلى استعمال تلك الإيداعات في سداد ديونها المتراكمة ( كالجائر، والكويت، وليبيا، وروسيا)، كمحاولة منها لتفادي التأثيرات العكسية لهذه الديون على سيولتها المحلية.<sup>237</sup>

<sup>237</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND, Ibid, 2007, P P16-17.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

كذلك ينظر إلى صناديق النفط أو صناديق الموارد غير المتجددة في بعض الدراسات على أنها أداة مالية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تعمل على التخفيف من حدة آثار تطاير الإيرادات على الاقتصاد والحكومة، وتسعى إلى الاحتفاظ بمخزون من الثروة بغية ترسيخ العدالة بين الأجيال؛ وأيضاً تجنباً لتبعات الفترات السيئة، التي يمكن أن تنجم إما عن تراجع سعر المورد أو عن استنزاف كمياته كلياً، وبذلك ينبغي على صناعات السياسات المالية اتخاذ قرارات واضحة وصریحة حيال الإنفاق، بحيث يجب أن تكون مستندة على أسس متعلقة بالتخطيط والعزل ( أي عزل الإنفاق عن صدمات الإيرادات التي تمتاز بعدم اليقين والتقلب)، لأن استغلال الوفرة القابلة للنضوب، يثير العديد من التحديات بالنسبة للسياسة المالية خاصة في ظل صعوبة التمييز بين الصدمات المؤقتة والدائمة، فهذا الوضع قد يعقد أكثر من عمليات الإدارة المالية، وينتهي بتشويه النظام المالي، لهذا الأمر تضطر حكومات البلدان المصدرة للموارد إلى حوكمة إنفاقها لتحقيق استدامة مالية على المدى الزمني الطويل لتفادي تقلبات سعر الصرف الحقيقي.<sup>238</sup>

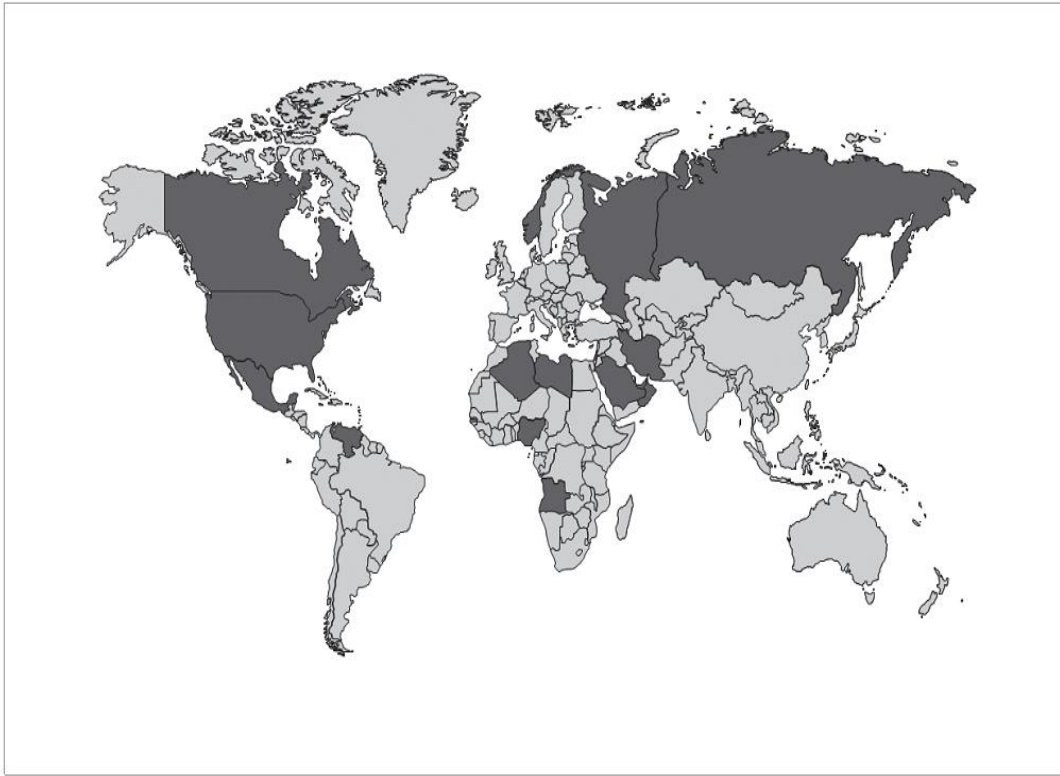
ومن الجدير بالذكر بأن هناك صناديق أخرى للثروة السيادية التي يكون مصدرها "الربوع النقدية" حيث تتوفر عليها تلك البلدان التي تشهد معدلات ادخار مرتفعة مثل: الصين وجنوب شرق آسيا، باعتبار أن دخلها مستمد من تصدير المنتجات المصنعة. أما الصناديق السيادية التي تحوز عليها بلدان مثل: سنغافورة، أستراليا، نيوزيلندا فتمولها فوائض الميزانية. وبالعودة إلى الإيرادات النفطية، فإن البلدان الرئيسية المصدرة لهذه المادة تقع أغلبها في منطقة شرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، الكويت، إيران والعراق) وإفريقيا (الجزائر، ليبيا، أنغولا، نيجيريا)، وأوروبا (النرويج، روسيا) وأمريكا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وفنزويلا). فجميع هذه البلدان باستثناء العراق، أنشأت صناديقاً للثروة السيادية التي تغذيها "ربوع الموارد" -وفقاً لما توضحه الخريطة التي يعرضها الشكل رقم (8-02)-، للوصول إلى الحلول التي تجيب بشكل موجب وواضح عن الإشكاليات التي تترتب عن استغلال الموارد، والتي تتمثل في كل من: العمل على استقرار العائدات، ادخار جزء من الإيرادات للأجيال القادمة، التنوع (يعني: تقليص حصة الصادرات الهيدروكربونية في

<sup>238</sup> Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources Experience and Fiscal Policy Implications, International Monetary Fund, 2001.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الاقتصاد، توجيه التنويع نحو التصنيع، توسيع القطاع الخاص). مع العلم أن ثلثي صناديق الثروة السيادية مصدر دخلها متأتي من صادرات النفط والمواد الخام الأخرى (النحاس والألماس والفوسفات). فهذه الإيرادات تجمع سواء بشكل مباشر من طرف الشركات العامة الاستغلالية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية - الشركة العامة أرامكو السعودية-، أو بشكل غير مباشر من خلال فرض ضرائب على المواد الخام أو الإتاوات أو تراخيص الاستغلال.<sup>239</sup>

الشكل رقم (8-02): خريطة صناديق الثروة السيادية-النفطية- في العالم



**Source :** Caroline Bertin Delacour, Souverains : produits de l'énergie et investisseurs dans l'énergie, *Géoéconomie* 2009/4 (n° 51), P78.

### 2.1.1.2 تمحيص أدبي لأداء بعض صناديق النفط: دراسات وعرض لتجارب ميدانية

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية بموجات عالية في السنوات الماضية إلى تعزيز خزائن الكثير من البلدان المتعارف على أنها مصدرة للنفط والغاز مما دفع بها إلى إنشاء صناديق للنفط، إذن فما هو حجم المكاسب والأرباح والفوائد التي يمكن أن تجنيها هذه البلدان من جراء خلقها مثل هذه الصناديق؟ فمعظم الدراسات تركيزها كان ضيقاً؛ بحكم أنه انصب فقط على الفوائد المالية وعلى الدور

<sup>239</sup> Caroline Bertin Delacour, Souverains : produits de l'énergie et investisseurs dans l'énergie, *Géoéconomie* 2009/4 (n° 51), P78.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الذي تلعبه صناديق النفط في الحد التدريجي من عدم الاستقرار المالي وفي مواجهة تطاير أسعار النفط (see Davis, Ossowski, and Fedelino, 2003). بينما الاستنتاجات المتوصل إليها وجد بأنها قد حملت في ذاتها عدة تناقضات، لأن صناديق النفط في العديد من المرات عملت على عكس ما سطر لها. وبدلاً من ذلك، يمكنها تحقيق مكاسب ثمينة من خلال تحسين السياسة المالية والإدارة. ولقد أظهرت الدراسة التي قدمها **Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi** سنة 2007م بأن صناديق النفط هي من بين الأدوات التي تسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تساعد على منع انتقال صدمات أسعار النفط إلى الاقتصاد وسياساته، وفي نهاية المطاف إلى الأسعار وأسعار الصرف. فالتغيرات الحادة في أسعار النفط العالمية، يمكن أن تمتد تأثيراتها إلى المجمعات النقدية ( سواء بصفة مباشرة من خلال تقلب التدفقات الخارجية أو بشكل غير مباشر من خلال التغيرات التي تطرأ على الاستجابة المالية تجاه الصدمات)؛ لأن توسع دائرتها يفضي إلى إلحاق ضرر بليغ وبقدر متساوي بالقدرات التنافسية للقطاعات غير المعدنية، وبعملية تكوين رأس المال وبالنمو الاقتصادي العام، ومنه البلدان التي تواجه مثل هذا النوع من التطاير، يجب أن تكون على استعداد لدفع علاوة الخطر بغية تجنبه أو التأمين ضده. 240

وتؤكد هذه الدراسة بأن هناك أمر مهم، يلزم الأخذ به عند الحكم على أثر صندوق النفط على تقلبات سعر الصرف الحقيقي، يتعلق بمسألة اختيار سياسات نظام سعر الصرف، والقصد من هذا هو تعزيز مصداقية هذه السياسات من أجل إبقائها قيد السيطرة. فالبلدان التي تعتمد أنظمة سعر صرف إسمية ثابتة، يمكن أن تبدي صناديق نفطها على تقلب سعر صرفها الحقيقي آثاراً متباينة عن تلك التي لم تتوارى في البلدان التي تتبع ترتيبات أكثر مرونة بخصوص نظام سعر صرفها. وترى أنه من المهم عدم إغفال الدور الذي يمكن أن يلعبه متغير عرض النقود كنسبة من GDP، كونه يعكس مدى قوة العمق المالي في الاقتصاد، ولقد استخدم هذا النوع من المؤشرات فقط للتحكم أكثر في أنظمة سعر الصرف.

وشملت عينة الدراسة تسعة بلدان الأكثر اعتماداً على النفط في التصدير، وبالتحديد البلدان التي قامت في وقت مضى بإنشاء صناديق للنفط، وهي كل من: البحرين، تشيلي، الكويت، المكسيك،

<sup>240</sup> Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem, "Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macro economic Stability?", International Monetary Fund WP/07/96 , April, 2007, PP03-06.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

النرويج، عمان، السودان، وترينيداد وتوباغو وفنزويلا. بالإضافة إلى هذه العينة من البلدان، هناك مجموعة منفصلة تضم ستة بلدان مصدرة للنفط لم تستخدم صناديق النفط، وهي: مصر وإندونيسيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

ولتفسير تقلب كل من عرض النقود ومؤشر أسعار الاستهلاك ( خلال الفترة الممتدة من 1979 إلى 2003م باستثناء سنتي 1977 و1978 التي لم تتوفر فيهما معلومات حول عرض النقود بالنسبة لتشيلى)، وسعر الصرف الحقيقي ( على مدى الفترة الممتدة من 1980 إلى 2003م)، وظفت الورقة عددا من المتغيرات، أهمها المتغير الوهمي لصندوق النفط الذي يأخذ قيمة واحد (01) في حالة وجوده، بينما يأخذ قيمة الصفر عندما لا يكون موجودا، علما أن معنوية وقيمة مقدرة معامل هذا المتغير الوهمي ( هو متغير تفسيري يحدد قيمة الرصيد المتراكم لصناديق النفط وأثرها على التقلبات الاقتصادية) تسمحان بإجراء اختبار حاسم، حيث يتيح إمكانية للحكم على الأثر الذي ينجم عن وجود صناديق للنفط بالخصوص على استقرار الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى المتغير الوهمي لصندوق النفط، هناك متغيرات ضبط أخرى، منها ما يلي:<sup>241</sup>

- استخدم متغير معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **real GDP** ( السنوي) للتحكم في آثار تغيرات الناتج الحقيقي على تقلب كل من عرض النقود، والتضخم، وسعر الصرف الحقيقي.
- استخدمت نسبة مشاركة النفط في إجمالي الصادرات ( لتحديد أهمية النفط)، وذلك لتبيان أثر الاعتماد النفطي على متغيرات الاقتصاد الكلي.
- استخدم معدّل تغير أسعار النفط كمحاولة لضبط تأثير تغيرات هذه الأسعار على تقلبات الاقتصاد الكلي في البلدان المصدرة للنفط. وزيادة على ذلك، التغيرات التي تطرأ داخل الأسواق العالمية للنفط، يمكن أن تبدي نفس تأثيرات الأسعار، لهذا السبب استعانت الدراسة بالوقت الوهمي **time dummies** فقط في السنوات التي شهدت فيها الأسعار تذبذبا حادا.

<sup>241</sup> Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem, P09.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها (Shabsigh and Ilahi, 2007):<sup>242</sup>

1- أن تقلبات المعروض النقدي في البلدان التي لها صناديق نفطية هي أقل بكثير بالنسبة للبلدان التي لا تحوز على مثل هذه الصناديق، فقيمة المعامل الوهمي **dummy** في حالة وجود صندوق النفط تكون عالية وذات دلالة إحصائية رغم سلبية قيمه، حيث تكشف بأن هذه الصناديق تعمل على تقليص قيمة معامل التغير **the coefficient of variation** الخاص بعرض النقود بنسبة 20%.

2- أن وجود صناديق النفط يفضي إلى خفض معدلات التضخم وبشكل كبير، لاسيما عقب التحكم في المتغيرات الأخرى وعدم تجانسها غير المشاهد ( أي الآثار الثابتة)، وهنا تشير مقدرة المعامل الوهمي بأن التضخم في بلدان صناديق النفط أقل من الربع مقارنة بالبلدان التي ليست لها صناديق. كما أن نتائج تقلب مؤشر أسعار الاستهلاك **CPI** هي أقوى من تلك النتائج الخاصة بتقلب عرض النقود. وبعد ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على تقلب مؤشر **CPI**، تجلّى بأن مقدرة المعامل الوهمي لصندوق النفط هي ذات معنوية إحصائية عالية ( أي عندما تبلغ مستوى أكبر من واحد بالمائة من حيث الأهمية الإحصائية)، مادام أنها تشير بأن مؤشر أسعار الاستهلاك هو أقل بنسبة 80% من مقداره في حالة عدم وجود صناديق للنفط.

3- أن نتائج تقلب سعر الصرف الحقيقي كانت الأضعف من حيث المعنوية الإحصائية مقارنة بنتائج تقلب المتغيرات السابقة ( عرض النقود والأسعار)، في حين مقدرة المعامل الوهمي لا تشير سوى إلى انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 20% عبر مساره، وذلك لدى البلدان المالكة لصناديق النفط بالموازاة مع البلدان التي لا تملك مثل هذه الصناديق.

4- أن تأثير العمق المالي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي ليس له أي معنى إحصائياً كونه لا يختلف عن الصفر. فتعزيز العمق المالي يفرض على البلدان المصدرة للنفط بناء قطاع مالي

<sup>242</sup> Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem, PP13-16.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

متطور حتى يتسنى لها تجسيد ما يعرف بالحماية الذاتية **self-protect** ضد التضخم والتقلبات الاقتصادية.

5- أن أثر أسعار النفط يكاد أن يكون طفيفا على التقلبات الماكرو اقتصادية، فتقلب مؤشر أسعار الاستهلاك خلال سنوات الدراسة يميل إلى الارتفاع بخاصة عند انخفاض أسعار النفط، حيث هناك قناة واحدة بواسطتها يمكن لصناديق النفط أن تخفف من التقلبات الاقتصادية على المستوى الكلي، وبطريقة غير مباشرة تعتمد هذه القناة على أطر تستهدف بدرجة أكبر مضاعلة آثار تأرجح أسعار النفط على الصعيد الدولي. ولقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال دراسة مدى التفاعل بين المعامل الوهمي لصندوق النفط وأسعار النفط كمتغيرات تفسيرية إضافية، إلا أن النتائج لم تشير إلى أية علاقة ذات دلالة إحصائية.

6- في الأخير، هناك نتيجتين أساسيتين، تستحقان الذكر: النتيجة الأولى مفادها أن انخفاض معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الخام يؤدي إلى زيادة تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي، أين تكون مقدرة معامل نمو الناتج ذات معنوية إحصائية عالية. ومثلما كان عليه الحال عند تقلب مؤشر أسعار الاستهلاك، فإن انخفاض أسعار النفط يُحدث المزيد من التقلبات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وتشير النتائج المذكورة سابقا إلى وجود علاقة ترابط جد سلبية بين وجود صناديق النفط والتضخم وتقلب عرض النقود في البلدان المصدرة للنفط. أما نتائج تقلب سعر الصرف الحقيقي فقد كانت الحلقة الأضعف، ومن المحتمل أن هذا الضعف هو بسبب الدور الذي تلعبه المتغيرات الأخرى والتي تتكون أساسا من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وأسعار الصرف الأجنبية -الاسمية- والتضخم. وتكشف هذه النتائج بأنها تتعارض مع الرأي الشائع الذي يقول بأن صناديق النفط هي بكل بساطة كحجاب من التقلبات على الرغم من أنها توفر تأمينا ذاتيا للاقتصاد، كما أنها لا تشير إلى وجود علاقة سببية وإنما إلى وجود رابطة قوية غير سببية. ويظل السؤال مطروحا بالنسبة لهذه الورقة حول ما إذا كانت صناديق النفط تساعد البلدان المصدرة للنفط على تجنب آثار المرض الهولندي.<sup>243</sup> غير أنه

<sup>243</sup> Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem, P16.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

قد شوهدت آثار موجبة نتجت عن تطبيق آلية صناديق النفط ودمجها في الاقتصاد، على سبيل المثال النرويج التي تمكنت من استغلال رأس المال الطبيعي بشكل جيد في بناء رأس مال بشري ومادي قوي. وتبقى أفضلية هذا المنهج دائما قائمة ضمن القضايا الرئيسية المحيطة بالتنمية لدى الكثير من البلدان التي تمتلك رصيذا كبيرا من رواسب/أو احتياطات الموارد المعدنية.

وترى أيضا هذه الورقة أن الحكم بشكل واف على مدى فعالية صناديق النفط، يستلزم الابتعاد عن التخمينات الضيقة المتعلقة فقط بتقدير الوفرة المالية، والأخذ باستراتيجية فريدة تعمل على تنويع الاقتصاد وتوسيع آفاق نموه. لذلك افترضت بأن فوائد التأمين الذاتي التي تقدمها صناديق النفط مقابل التدفقات الخارجية المتقلبة قد تتجاوز قدرات القطاع المالي. وأنه بمجرد ولوج صناديق النفط دائرة النشاط الاقتصادي قد تكون البلدان الحائزة على مثل هذه الصناديق قادرة على خفض تقلب الجميع النقدية والأسعار. وبالتالي، يكون باستطاعة البلدان المصدرة للنفط تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وأضحى من المؤلف عن صناديق النفط في الآونة الأخيرة، بأنها تظهر فقط في أعقاب ارتفاع وتقلب أسعار النفط، وأيضا في ضوء الاكتشافات الجديدة. فالعديد من البلدان وجدت نفسها بين حتمية أحد الأمرين إما أن تقوم بإنشاء صناديق للنفط أو أن تفكر في القيام بذلك. فهذه الصناديق لديها قواعد منظمة وأسماء مختلفة، ولكن أهدافها متماثلة: فهي تساعد الحكومات على التعامل مع المشاكل التي تنجم عن تقلب إيرادات النفط المتوقعة. ففي العادة يتم تصميم صناديق النفط لمعالجة مثل هذه المشاكل (صناديق الاستقرار)، كما تظهر الحاجة إليها عند توفير جزء من عائدات النفط للأجيال القادمة (صناديق الادخار).

وهناك حجج أخرى تدعم فكرة وجود صناديق النفط في الاقتصاد لتفادي "المرض الهولندي" (الذي يتطور بشكل لافت عندما يلحق قطاع الطاقة المزدهر أضرارا بالقطاعات القابلة للتبادل التجاري أو بالقطاعات الأخرى الخدمانية للاقتصاد)، الذي يمكن تجنبه إذا كانت أصول الصندوق توضع في الخارج، غير أنه يمكن أيضا تجنبه إذا كانت الحكومة/أو البنك المركزي يستخدم عائدات النفط لزيادة الودائع الأجنبية أو احتياطات النقد. وبالمثل، يمكن أن يساعد الصندوق على زيادة

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

المخزون الحكومي من الأصول نقداً، على الرغم من أن الحكومة يمكنها أن تفعل ذلك دون داع لوجود صندوق رسمي، لكن وجوده يجعل عملية التوفير والاحتياط أسهل من الناحية السياسية. ومع ذلك، الإدخار يتطلب الأخذ في الاعتبار قرارات السياسة المالية، فإذا كان السياسيون مصممون على الإنفاق، فمن غير المعقول أن تكون القواعد المنظمة للصندوق كمانع، فغالباً ما تؤدي الصناديق الكبيرة إلى خلق إنفاق إضافي.<sup>244</sup>

كذلك ناقشت الورقة البحثية لـ **Francisco G. Carneiro** بعض المشاكل الرئيسية المتعلقة بمفارقة الوفرة التي تلحق باقتصاديات البلدان الغنية بالموارد. وفي هذا المعنى، اعتبرت المرض الهولندي كظاهرة ترتبط بهذه المشاكل التي تنجم عن احتقان أوضاع الاقتصاد الكلي بسبب تقلبات أسعار النفط التي تنتهي بظهور آثار خارجية سلبية **negative externalities** لاسيما عندما تكون هناك حوكمة ضعيفة، والتي توهي بمحدودية القدرات المؤسسية الموجودة في مثل هذه البلدان، أين تحول بينها وبين تحويل ثرواتها النفطية إلى ثروة حقيقية يكمن ثراءها في قوة رأس مالها البشري والمادي. ولقد تمحور تحليل هذه الورقة حول مدى حاجة هذه البلدان إلى اتباع أفضل السياسات التي تسمح بتحسين الإدارة المالية للاقتصاد. ومع ذلك فقد أكدت أيضاً، أن صناديق النفط ليست بحلٍ سحري أو بترياق شاف لجميع الأمراض الاقتصادية، بيد أنها لا تحظى بصلاحيات واسعة تخولها منع السلطات المالية من إنفاق إيراداتها الوفيرة. فإذا لم تستطع هذه السلطات تغطية النفقات العامة عن طريق أصول الصندوق، فإنها ستلجأ إلى الاقتراض، بمعنى أنها لم تستفد من مزايا الطفرة النفطية، وبالتالي ستكون الأصول الحكومية الصافية على الأقل جزئياً في وضع سيء. وفي ظل هذه الظروف، لن يكون بمقدور السياسة المالية كلية إبعاد الاقتصاد عن اضطرابات أسواق النفط، وهنا تكون مصداقية الصندوق على المحك، لأنه لم يخدم أي غرض اقتصادي، وبذلك تلزم السلطات الاقتصادية والسياسية أن تغير من نظرتها تجاه الموارد الطبيعية والنفط، حيث يجب أن تنظر إليهما كأحد الأصول التي يمكنها تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تسطيرها لسياسات عامة ذكية **intelligent public policies** تدخل في إطار تنفيذ استراتيجية اقتصادية واضحة؛ حيث تصب في تخفيض نسب الاعتماد على موارد النقطة **point-resource**.

<sup>244</sup> Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Oil Funds: Problems Posing as Solutions? Volume 38, Number 4, International Monetary Fund, December 2001, For more information, look at the following:

website:<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/12/davis.htm>

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وتستهدف توظيف ثروة الموارد في التنوع الاقتصادي. ويبقى مفتاح هذه العملية في يد البلدان التي أوجدت حلولاً للمشاكل السياسية المتعلقة بكيفيات تسيير وإدارة ريع وإيجارات الموارد الطبيعية، والتي تجعل من السياسات الاقتصادية أكثر إقداماً على رفع الناتج، وبل أكثر فعالية في تحقيق ذلك.<sup>245</sup> ومع ذلك، يتساءل جمهور الناخبين لماذا تلجأ الحكومات إلى فرض ضرائب بمعدلات عالية وصناديقها تتمتع بملاءة مالية كبيرة، وفي هذه الحالة يتعين على الساسة كبح جماح الإنفاق، لأن قواعد المالية العامة تحث على التقليل من الإنفاق المبالغ فيه للمحافظة على التوازنات غير النفطية بغية تجنب عجزاتها. فشدّ الحزام وتعزيز الاحتياطات المالية الوقائية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، يعتبران كوسيلة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ورغم استمرار الجدل حول فاعلية صناديق النفط في الواقع العملي، فإنه تتوفر أدلة كثيرة على أن هناك اختناقات معينة تحد من دينامية هذه الصناديق، من بينها سوء تخصيص السلطات لوفراتها المالية، وعدم كفاية تكاملها مع بنود الميزانية، فهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة المالية بشكل كامل لا سيما عند ارتفاع أسعار النفط، مما يفضي إلى خلق مشاكل مرتبطة بالتنسيق بين الصناديق والميزانية بخصوص الإنفاق، بمعنى قد تكون هنالك ازدواجية في الإنفاق. ففي العديد من المرات تتخذ قرارات الإنفاق الرأسمالي دون النظر إلى عواقبها في المستقبل أي من حيث آثارها على نصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية. فبرامج الإنفاق العام، وإن كانت طموحة، إلا أنها تتسم بالإهدار بخاصة عندما تكون منفصلة عن بعضها البعض، مما ينتج عنها مشاكل جمّة، منها ما يتعلق بكيفية ترتيب أولويات الإنفاق مع مراعاة طرق تمويله التي تكون إما عن طريق أموال الصندوق أو بتخصيص الإنفاق من داخل الميزانية أو من خارجها بواسطة الاقتراض.

ولقد أظهرت هذه المشاكل النظرية والتشغيلية لصناديق النفط تفسيراً آخر من خلال التحليل الميداني لتجارب بعض بلدان صناديق النفط. ويشير تحليل الاقتصاد القياسي ( لديفيز وآخرون، 2001) أن صناديق النفط لم تؤثر على نمط الإنفاق الحكومي بالنسبة لعينة مكونة من 12 بلد منتج

<sup>245</sup> Carneiro Francisco G , Ibid, P22.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

للموارد غير المتجددة، بما في ذلك 5 بلدان تملك صناديقا للنفط. ومن خلال فحص هذه الصناديق، توصل الباحثون إلى ثلاث نتائج رئيسية، مفادها ما يلي:<sup>246</sup>

- ✓ في البلدان التي لا تملك صندوقا، إنفاقها الحكومي عادة ما يتبع عائدات تصدير النفط، حيث يزيد عندما تكون قيمة هذه الصادرات مرتفعة، وينخفض عندما تكون منخفضة.
- ✓ في بعض البلدان التي تملك صندوقا، نفقاتها ظلت أيضا مرتبطة إلى حد ما بتقلبات عائدات النفط، مما يدل على أنه ليس بمجرد وجود صندوق نفطي، قد تتغير هذه العلاقة بشكل كبير.
- ✓ في بلدان أخرى التي تملك صندوقا، إنفاقها لم يكن تابعا لعائدات النفط، ولكن كان هذا هو الحال قبل وبعد إنشاء الصندوق على حد سواء. وبعبارة أخرى، فإن الدلائل كلها تشير إلى أن إنشاء صندوق لم يكن له أي تأثير على طبيعة العلاقة التي تربط بين النفط وغيرها من عائدات تصدير الموارد الطبيعية والإنفاق الحكومي.

وبذلك تكون الدراسة التي قدمها ديفيز وآخرون قد تعرضت بالتفصيل إلى تجارب هذه البلدان في مجال صناديق النفط/ أو الموارد، حيث انتهوا إلى نتائج مهمة- المذكورة أعلاه- مؤداها أن هذه الصناديق هي في معظم حالاتها غير فعالة ولها تأثيرات سلبية في الكثير من الأحيان. فالتطير، وعدم اليقين، ونضوب عائدات النفط، كلها عوامل عقدت بشكل كبير عملية صياغة وتنفيذ السياسة المالية لدى بلدان هذه العينة، ونظرا لحدة آثارها على صعيد السياسات التي لم تستطع أن توازن تماما الأضرار التي لحقت بأجزاء أو قطاعات الاقتصاد، فقد لحق ضرر بقطاعات تبادلها التجاري ونموها الاقتصادي، وتصاعدت عندها البطالة. وعليه، يتعين على الحكومات معالجة هذه المشاكل وجها لوجه، ويمكن أن يتم ذلك عبر وضع سياسات مالية طويلة الأجل؛ تهدف إلى تحقيق توازن مالي مستدام في حلة غير نفطية من خلال تقييد الإنفاق عندما ترتفع أسعار النفط مع الإفصاح عن القضايا ذات الصلة بكل شفافية بالنسبة للبرلمان والجمهور، زد على ذلك الأخذ بسبل التحوط من مخاطر تفاقم تقلب أسعار النفط. فصناديق النفط في الكثير من البلدان تخضع لتدخلات السياسيين

<sup>246</sup> Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, Ibid.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ونفوذهم، فيكون نشاطها غير مستقل عن القرارات الحكومية، لهذا بدلا بأن تكون جزءا من تلك الحلول المساندة للسياسات المالية وتحدياتها، قد تكون جزءا من المشاكل التي تعاني منها.<sup>247</sup>

ويرى ( Ugo Fasano , 2000 ) أن صناعات السياسات في البلدان الشائعة بتصدير الموارد القابلة للنضوب مثل: النفط، والغاز، والنحاس، يواجهون قضيتان مهمتان على مستوى السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتخذ حيال ذلك في هذه الأقطار، القضية الأولى تتعلق بمحدودية هذه الموارد وتبعاتها على الإنفاق بالنسبة للجيل الحالي، والادخار بالنسبة للجيل القادم ( الحاجة إلى إنشاء صناديق الادخار). أما القضية الثانية، فهي تتعلق بكيفية ضبط الإنفاق الحكومي وحماية الاقتصاد المحلي من التقلبات الحادة في أسعار النفط والإيرادات ( الحاجة إلى تأسيس صناديق الاستقرار). وفي هذا الصدد، قد فصل الباحث بين القضيتين، حين اعتبر أن أداء صناديق الادخار في عمومها، كان الأفضل على مستوى النتائج، لتمكّن هذه الصناديق من التأثير على العلاقة بين الإنفاق الحكومي وإيرادات النفط. وعلى النقيض من ذلك، فإن أداء صناديق الاستقرار لم يكن موفقا إلى حد ما، بخاصة في البلدان التي لم تتبنى سياسات اقتصادية حذرة، تستشعر الخطر قبل حدوثه.

واستعرض الباحث فاسانو أوغو تجربة هذه الصناديق مع الحكم، وفق النحو التالي:

1- **تجربة فنزويلا:** في نوفمبر 1998، أنشأت فنزويلا صندوق الاستقرار الاقتصادي الكلي **Macroeconomic Stabilization Fund** لعزل الميزانية والاقتصاد عن تقلبات أسعار النفط، ومن جهة أخرى صمم الصندوق من أجل توجيه جهود الحكومة نحو تحسين إدارة الفوائض النفطية بعد عدة عقود من الضعف الذي لوحظ على مستوى أدائها المالي بسبب التعلق القوي لإنفاقها بتذبذب إيراداتها، كما هو مبين في الشكل (2-9). وقد كان الهدف الرئيسي من وراء اعتماد فنزويلا لصندوق النفط، هو خلق لأوعية استقرار وتثبيت في الاقتصاد لتخفيف حدة تقلبات إيرادات النفط على المدى القصير، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من مداخيل النفط عندما يكون سعر النفط أعلى من السعر المرجعي؛ على أن يتم سحبها وفقا لشروط محددة، وذلك من طرف حكومتها المركزية التي تستعمل هذه الأموال إما لسداد الديون أو لتحقيق إنفاق رأسمالي منتج.

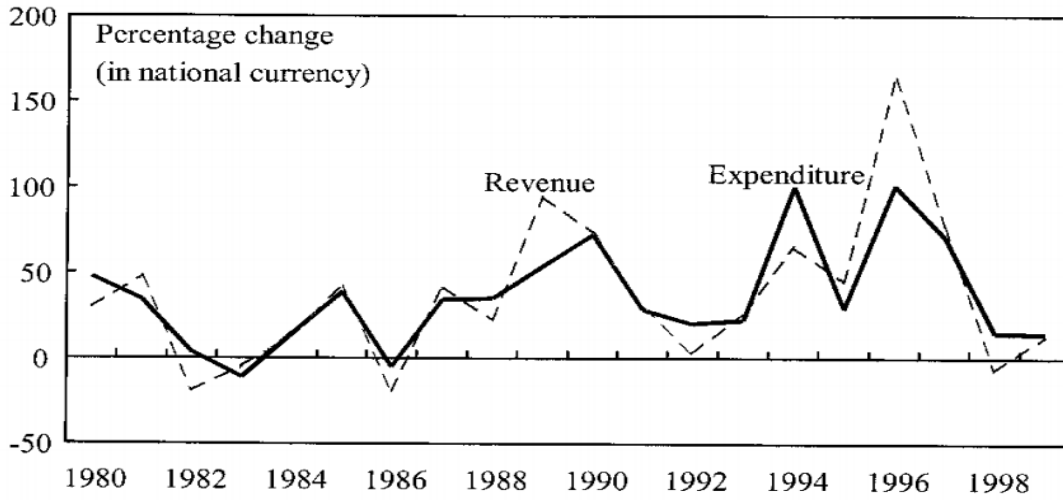
<sup>247</sup> Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, Ibid.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وما عدا ذلك، فإنه يمكن للصندوق استثمار موارده في شكل أصول أجنبية تحت تأطير البنك المركزي، شريطة الإبقاء على رصيد الصندوق عند نهاية كل سنة مالية في مستوى مقبول (أي بمستوى يفوق ثلث موارده التي كان يتوفر عليها في أواخر العام الفارط). وعلى الرغم من تبني سلطات البلد لقيّم مرجعية منخفضة خلال خمس سنوات التي تلت سنة التأسيس في محاولة منها لتشديد السياسة المالية، إلا هذه الاستراتيجية كانت قاب قوسين أو دني من أن تكون عائقا أمام الاستخدام الناجح للإيرادات غير المتوقعة، فطفرات الإنفاق التي تم تغذيتها بأموال الصندوق، قد عملت على تقويض مساعيه وتعطيلها، لولا تمكن السلطات من تجاوز العجز المسجل في نهاية التسعينات. وعلاوة على ذلك، فإنها لم تقدر على تجميع موارد الصندوق إلا بعد اللجوء إلى الاقتراض.<sup>248</sup>

الشكل رقم (9-02): المؤشرات المالية للحكومة المركزية في فنزويلا: 1980-1999م.



Source : Ugo Fasano, "Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , P10.

2- تجربة التشيلي: أنشئت التشيلي صندوق استقرار النحاس (The copper stabilization :CSF) fund في عام 1985م بهدف تحقيق الاستقرار في كل من الإيرادات الضريبية وسعر الصرف من تأثير التغيرات في إيرادات النحاس. وكما هو الحال بالنسبة للنرويج، اشتغل أيضا صندوق التشيلي ضمن

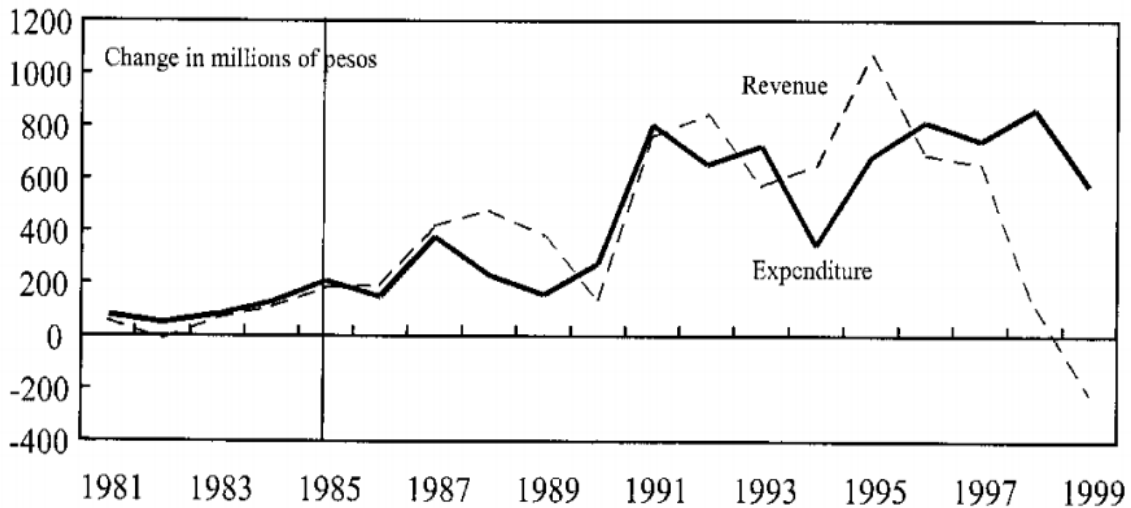
<sup>248</sup> Ugo Fasano, "Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000 , PP09-11.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

سياسة مالية سليمة، أين سجلت حكومتها المركزية في ماليتها العامة فوائضا مهمة منذ عام 1988 حتى 1997. ولقد تعلقت عمليات الصندوق فقط بإيرادات الشركة العامة للنحاس.

وتقوم قواعد صندوق CSF على أساس تقدير سعر النحاس في المدى الطويل، التي تحدد سنويا من قبل السلطات. وتنص قاعدة الإنفاق في هذا البلد، بأنه يمكن للحكومة أن تسحب مواردها من صندوق استقرار النحاس سوى عندما تكون حالته المالية موجبة، بمعنى أن السحب يظل واردا طالما هناك موارد في الصندوق. وقد ساهمت هذه القواعد في التقليل من الضغوط السياسية التي كانت تستهدف دوما زيادة الإنفاق عن طريق استنزاف إيرادات الميزانية المتاحة، كما أنها لم تعطي أهمية كبيرة للموارد المتوفرة في الصندوق، باعتبارها موارد قابلة للنضوب على المدى البعيد. ويمكن اعتبار تجربة صندوق التشيلي تجربة ناجحة من الناحية التنظيمية، لأن نفقات ميزانيتها لم تتبع إيراداتها إلى حد بعيد -أنظر إلى الشكل رقم (10-02)-، كما كان عليه الوضع قبل اعتماد صندوق استقرار النحاس. فتراكمات الموارد في الصندوق، كانت بأحجام كبيرة، خاصة خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات، لما كانت أسعار النحاس مرتفعة، فإجمالي الودائع المتراكمة في الصندوق، قد بلغت ذروتها سنة 1997م، حين قدرت بـ3.9 مليار دولار. بينما في السنوات التالية، قد تراجع قيمة هذه الودائع بحوالي 900 مليون دولار. وتجدر الإشارة كذلك، بأن موارد الصندوق قد استخدمت في أواخر الثمانينات في سداد الدين الحكومي الخارجي، وأيضا في دعم الأسعار المحلية لمادة البنزين.<sup>249</sup>

الشكل رقم (10-02): المؤشرات المالية للحكومة المركزية في التشيلي: 1981-1999.



Source : Fasano Ugo, Ibid, 08.

<sup>249</sup> Ugo Fasano, Ibid, PP07-09.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

3- تجربة الكويت وعمان: في عام 1960، أنشأت السلطات الكويتية صندوق الاحتياطي العام "General Reserve Fund" GRF، والذي تم تمويله من فوائض الميزانية التي تجلت في العقد السابق من التأسيس، عقب ارتفاعات أسعار النفط والاكتشافات الجديدة لآباره، علما أنه لم تحدد قواعد تشغيله وأهدافه بدقة في البداية، حيث شمل الصندوق جميع الاستثمارات الحكومية، بما في ذلك الأصول الأجنبية والمساهمات في رأسمال الشركات المحلية.

في عام 1976، قامت السلطات بإنشاء صندوق الادخار، أطلق عليه اسم "صندوق احتياطي الأجيال القادمة RFFG" the Reserve Fund for Future Generation، لتوفير إمدادات مستمرة من الدخل، بهدف دعم أوعية الادخار، التي تحفظ وتراعى فيها حقوق الأجيال القادمة. فهذا الصندوق خصص له مبدئيا 50% من موارد GRF آنذاك، و10% من المداخيل الإجمالية السنوية سواء كانت نفطية أو غير ذلك. وبالتالي هذا الصندوق، كان يشبه إلى حد ما صندوق ألاسكا الدائم، كون كل التحويلات الموجهة إليه، كانت تجرى بشكل مستقل عن/ الميزانية وتطورات سوق النفط.<sup>250</sup>

وجرى العرف في البلدان المصدرة للنفط على أن يتم الاحتفاظ بمحفظة الصندوق التي تحمل ممتلكاته في صيغة أصول أجنبية. وفي هذا الإطار، فضلت الكويت استثمار معظم موارد صندوقها في كبرى أسواق المال الأجنبية، كمحاولة منها لعزل الصندوق عن التدخل السياسي لحماية أصوله. وقد ساعدت الفوائض المالية النفطية التي سجلتها على مدى سنوات عديدة، بالإضافة إلى احتياطي الأجيال القادمة من تغطية إنفاقها الحكومي خلال سنتي 1990 و1991م، الذي خصص لإصلاح الأضرار والأعطاب التي لحقت بالمنشآت النفطية عقب أزمة منطقة الخليج. وبذلك تكون حكومة هذا البلد قد استخدمت نظمها المالية في تمويل برامج الإنفاق لتعزيز جهود إعادة الإعمار.

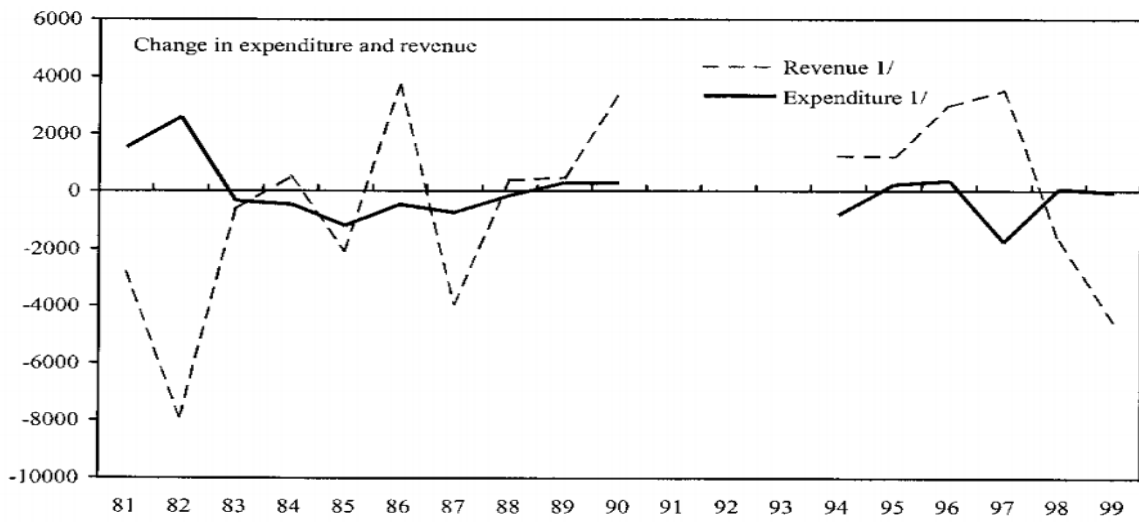
وقد جنحت الكويت على إنجاح عمل صناديق النفط من خلال إسنادها بسياسات مالية متحفظة نسبيا. وعلى مدى عقدين ( السبعينات والثمانينات)، كان وضعها المالي في حالة فائض، أين قدر بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء فترة إعادة الإعمار. عموما، كانت عائدات النفط بشكل عام، تُعتمد على أساس سعر نفطي نسبي أكثر تحفظا، بينما الإنفاق الحكومي ظل يمثل ذلك المبلغ المرصود في الميزانية. وبهذه الطريقة، لم تفضي طفرات الدخل النفطي إلى زيادة

<sup>250</sup> Ugo Fasano, Ibid, PP13-15.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الإفناق الحكومي بالشكل المعهود -أنظر إلى الشكل رقم (02-11)-. في الواقع، قد لعبت السياسة المالية التقييدية في الكويت دورا مهما في مواجهة التقلبات الدورية عبر مرّ السنين. كذلك مثلت تحديا آخر طويل الأجل، فالدخل المتأتي من استثمار أصول هذه الصناديق، لا يزال يعدّ كمصدر رئيسي للدخل الوطني بعد النفط في هذا البلد، حيث شكل نحو 35 في المئة من إجمالي الإيرادات في السنوات القليلة الماضية<sup>251</sup>.

### الشكل رقم (02-11): المؤشرات المالية للحكومة المركزية في الكويت: 1981-1999.



Source : Ugo Fasano, Ibid, 16.

كما سعت عمان بمباشرة نفس العمل، بإنشائها صندوق الاحتياطي العام للدولة " State General Reserve Fund" سنة 1980م في الوقت الذي شهدت فيه عائداتها النفطية تراجعاً محسوساً. وعلى الرغم من الغاية التي وضع لأجلها هذا الصندوق، المتمثلة في تشييد أصول للأجيال القادمة، وجد بأنه في الكثير من الأحيان قد استخدمت موارده كوسيلة لتمويل الميزانية لاسيما في السنوات التي تقوم فيها الحاجة إلى تعزيز تصدياتها للصدمات الخارجية، فهذا الاستعمال من شأنه أن يفضي إلى استنفاد الفوائض التي تجمعت عبر عقود من الزمن. وثمة ضرورة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة في التعامل مع الإيرادات النفطية. لهذا قامت حكومة البلد بإنشاء صندوق آخر أطلقت عليه تسمية صندوق الطوارئ contingency fund سنة 1990م، حيث صمّم ليكون كصندوق استقرار لتحديد آثار التقلب واللايقين بالنسبة لعائداتها، أين تم استبداله سنة 1993م بصندوق النفط الذي

<sup>251</sup> Ugo Fasano, Ibid, PP15-17.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

خصص فقط لتمويل استثمارات القطاع النفطي. مباشرة عقب ذلك، تم إعادة تخصيص المكاسب النفطية بتحويل قسط كبير منها إلى ميزانية العائدات النفطية ( أي بمعدل 15 دولار عن كل برميل)؛ وما تبقى منها وُزِعَ بين صندوق **SGRF** : "التي تستثمر جلّ أصوله في الخارج تحت إشراف الوزارة المالية كونها الجهة المسؤولة عن سلامة عملياته ومركزه المالي وبالتنسيق مع البنك المركزي ( بمعدل 02 دولار عن كل برميل) " وصندوق النفط ( بمعدل 0.5 دولار عن كل برميل).<sup>252</sup>

4- تجربة ولاية ألاسكا: تحوز ولاية ألاسكا على صندوقين منفصلين، سخرتهما لتحقيق أهداف متباينة، فمنها ما يتعلق بالادخار ومنها ما يخص الاستقرار. فنصندوق الادخار أو "صندوق ألاسكا الدائم"-**Alaska permanent fund- APF** قد دخل حيز العمل منذ سنة 1976م، في حين صندوق الاستقرار - أو "صندوق احتياطي الموازنة الدستوري"- **the constitutional budget reserve fund- CBR** فقد اعتمد ابتداء من سنة 1990م، بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته العائدات النفطية في النصف الثاني لسنوات الثمانينات، الذي أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي. ولقد تم الموافقة على تأسيس مثل هذه الصناديق بناء على التعديل الدستوري للولاية، وعليه المكانة الدستورية لهذا الصندوق قد فرضت وجود إدارة مسؤولة وشفافة لعائدات الموارد المعدنية ورواسبها، كما سهرت على توفير كافة المعلومات حول عمليات الصندوق وباتنظام بالنسبة للجمهور، وذلك بما يكفل تحقيق الديمقراطية والتنمية والاستقرار.<sup>253</sup>

فصندوق **APF** هو في الأساس، يمثل ودائعا قيمة للأجيال القادمة، لأن الغرض الرئيسي من وراء تأسيسه يتمثل في إنشاء قاعدة استثمارية مالية طويلة المدى، تنتهي بتوليد دخل مستقبلي، أين يكون بوسعه تأمين الحماية اللازمة لاقتصاد الولاية عند تراجع الإنتاج النفطي ونضوبه. وفي هذا الصدد، نمت أصول الصندوق بنمط متسارع منذ إنشائها، حيث وصلت قيمة موارده إلى 27.1 مليار دولار عند نهاية سنة 1999م، علما أن متوسط معدل العائد السنوي الحقيقي قد بلغ مستوى أعلى من 07% خلال الفترة الممتدة من: 1978-1999م، كما سجل الصندوق دخلا قياسيا سنة 1996م، أين تجاوز مستوى عائدات النفط العادية.<sup>254</sup>

<sup>252</sup> Ugo Fasano, Ibid, P17.

<sup>253</sup> Ugo Fasano, Ibid, P12.

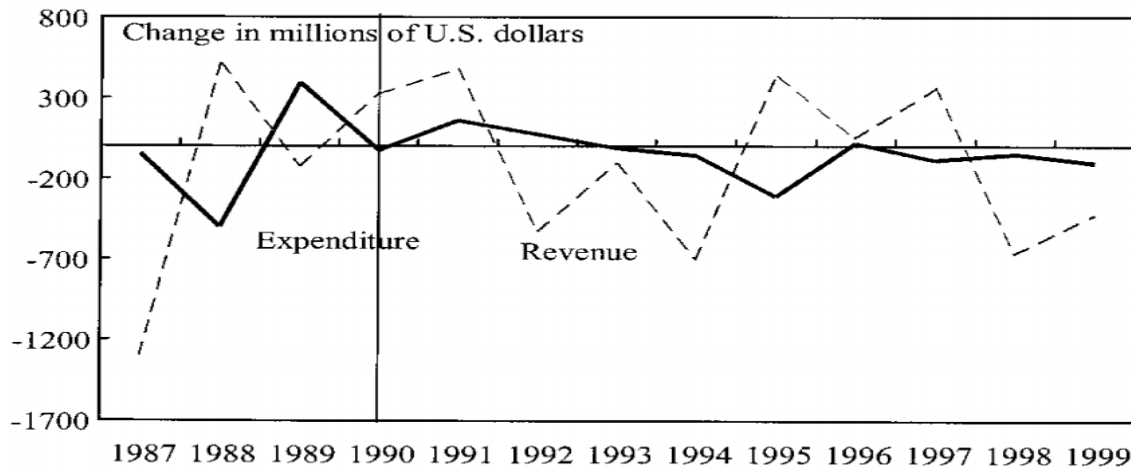
<sup>254</sup> Ugo Fasano , Ibid, P12.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

أما الهدف الرئيسي من إنشاء صندوق CBR، فيكمن في تكملة /أو تغطية النقص الذي يمكن أن يصيب الإيرادات الحكومية أثناء الدورة الاقتصادية. فالسلطة التشريعية في ألاسكا قد حدت مقدار الاقتراض الحكومي من هذا الصندوق بتسقيف المبلغ السنوي الذي يمكن سحبه منه. ومع ذلك، فإنه يمكن لهذه السلطة إعادة النظر في حدّه الأقصى، متى اقتضت الضرورة التي تفرضها الظروف الخائفة والعجز المالي الذي يسببه الهبوط المفاجئ لأسعار النفط. وبالمقابل تلزم الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الصندوق في سنوات الفائض.

هناك الكثير من مواطن الضعف التي تنقص من قدرات الصندوق على ضبط أوضاعه، وتجعله فقط بمثابة صندوق استقرار، حتى ولو استهلكت مدخراته في المكان المناسب، كون موارده لا ترتبط بتاتا بتطورات سوق النفط، بل تتشكل كلية من عائدات التسوية السنوية (عائدات الضرائب، وبيع الممتلكات المتنازع عليها)، فطيلة المدة الممتدة من: 1991-1999م، وبالمقارنة مع سنة الأساس، فقد تجمّع في الصندوق ما يقرب عن 6.1 مليار دولار- بما فيها الدخل الاستثماري-. فأصول الصندوق وإيراداته المحصلة، كانت قابلة للتخصيص لأي غرض يلي الاحتياجات العامة لكن بعد موافقة أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية. وهكذا، استخدمت حوالي نصف موارد الصندوق كقروض لتمويل عجز الميزانية ( إلى غاية نهاية السنة المالية: 1998-1999م). وعلاوة على ذلك، الصندوق لم يضع أي ميكانيزم لتشجيع الادخار في فترات الوفرة. وعلى الرغم من هذه العيوب، فإن نفقات الميزانية لم تتبع بكتب تذبذب الإيرادات -أنظر إلى الشكل رقم (02-12).<sup>255</sup>

الشكل رقم (02-12): تطور المؤشرات المالية في ألاسكا: 1987-1999.



Source: Ugo Fasano , Ibid, 14.

<sup>255</sup> Ugo Fasano, Ibid, P13.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ولقد تم إنشاء صناديق النفط في النرويج، والتشيلي - النحاس -، وفنزويلا، وولاية ألاسكا، والكويت، وسلطنة عمان لضمان المساواة بين الأجيال، وتعزيز الطلب/ أو الحفاظ على القدرة التنافسية. غير أن نتائج تجاربهم كانت متفرقة لتنوع أهداف صناديقها، والفارق صنعه مدى الترام هذه البلدان بقواعد تشغيل هذه الصناديق؛ ومدى حرص أجهزتها المؤسسية على سلامة سياسات ماليتها العامة.

ومن الصناديق التي تمكنت من تحقيق أهدافها المنشودة؛ صناديق الادخار التي تمكنت من تحصيل عوائد متنامية في بعض البلدان المتلقية للعائدات السخية من الرواسب الباطنية، كالكويت والنرويج وولاية ألاسكا، أين نجحت كلها في تشييد أصول كبيرة في إطار تلبية احتياجاتها التنموية المستقبلية من خلال أخذها بالتوقعات التي تعني الانخفاضات المحتملة في أرباح النفط أو الزيادات المقدرة في النفقات الاجتماعية، وذلك للتحكم أكثر في الآثار المعاكسة ( تذبذب معدلات التبادل التجاري وتحويلات رأس المال) التي تنتج عن تقلبات أسعار النفط. في معظم الحالات، ساهمت الصناديق في تعميق الاستقرار وتفعيل أدوات السياسة المالية في فك الارتباط بين نفقات الميزانية وإيراداتها، كما قللت أيضا من حجم الضغوط المطالبة بزيادة الإنفاق التي تحتاج في الغالب بالقوة القاهرة، مما ساعد على تلطيف الآثار التي تطفو بعد ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، بخاصة عندما تكون أسعار المواد الأولية: النفط، الغاز، النحاس مرتفعة. ومع ذلك، فلم تسجل تجربة صناديق الاستقرار إلا نجاحات قليلة بسبب التغيير المتكرر لقواعد الصناديق، بالإضافة إلى انحراف نشاطها عن مساره المسطر. ولا تعزى محدودية قدرات صناديق النفط إلى انعدام قدراتها الفنية على تحديد المشروعات الاستثمارية وتنفيذها ومراقبتها فحسب، بل غالبا ما تنتج عن فساد القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ فرصا للتدخل في شؤون الصندوق من خلال إساءة الإنفاق والتخصيص، لهذا يتطلب من صناعات السياسات الاقتصادية، أن يواجهوا هذه المسائل، بتحديد الخطوط والجوانب العريضة للأدوار التي يجب أن يقوم بها الفاعلون في التنمية بكل استقلالية.

وتتناول دراسة (Alan Gelb and others, 2002) سبل تحسين إدارة منظومة الربيع: وفي هذا السياق، اعتبرت النرويج كبلد ناجح، وبدرجة عالية بالنسبة لبعض البلدان المصدرة للنفط، حيث تمكنت من خلق توافق أفقي بين المؤسسات البرلمانية وجماعات المصالح بخصوص المطالب التي تدعو إلى استخدام الربيع النفطي لتحقيق أهداف طويلة الأجل على غرار أهداف الاستقرار. فاستثمار الربيع في قطاعات

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

التجارة القابلة للتبادل من شأنه أن يعزز من رفاهية المناطق الغنية بالموارد عند ضبط الإنفاق بكفاءة. ومقارنة ببلدان أخرى، فإن النرويج تتمتع بمستوى عال من الشفافية من حيث الممارسة السياسية مما سمح لها باستخدام الإيرادات غير المتوقعة بوجه أفضل، فسلوك سعي مسؤولي هذا البلد إلى تخصيص هذه الإيرادات في صناديق مغلقة للربح (صندوق النفط الحكومي، سنة 1990م)، قد زاد من قدرات البلد المؤسساتية والاستثمارية، وتؤيد هذه الأوضاع الرأي الداعي إلى عدم تقديم تحويلات سنوية من أرباح النفط إلى المواطنين، كما طبق في ألاسكا بهدف "أخذ الربح من أيدي السياسيين"، كما يطلق عليه بالإنجليزية "getting rents out of the hands of the politicians". عموماً، هذه الخصائص ساعدت النرويج على بناء نموذج أمثل لاستخدام الربح النفطي، يمكن أن يسترشد به عند وضع السياسات، كون كل القرارات التي تتخذ على مستواه، تكون في إطار تحوُّط طويل الأجل، حيث يشجع فيه الادخار بالإبقاء على الاستقرار من خلال: التقليل من تقلبات عائدات النفط، وتخفيف من ضغوط سعر الصرف بغية تجنب المرض الهولندي والحفاظ على وجود هيكل صناعي متنوع، بالإضافة إلى ادخار جزء من الربح لسد الاحتياجات المستقبلية بعنوان تقديم تحويلات اجتماعية إلى فئة الشيوخ أو كبار السن من السكان.<sup>256</sup>

وتعزيزاً لما سبق، فقد لخص أيضاً ديفلين ولويس (2004) وآخرون تجربة العديد من البلدان بخصوص استخدام صناديق النفط، لما اعتبروا الكويت والنرويج من البلدان التي نجحت نسبياً في استعمال هذه الصناديق في تقييد الإيرادات، والحد من الإنفاق المالي خلال فترات الطفرة. وفي نفس الوقت، أقرّوا بأن تجمع المدخرات الصافية بشكل هائل قد ساهم من جهة في انتشار وتنامي عدد الصناديق. فبلدان مثل: أذربيجان والجزائر والإكوادور وإيران وكازاخستان والمكسيك ونيجيريا وفنزويلا وغيرها، تجربتها فيما يتعلق بصناديق النفط، لم تأتي بثمارها، فقد كانت فعالية هذه الصناديق غامضة، لأنها لم تتمكن من التخفيف من آثار التطاير. عموماً، البلدان التي تملك مؤسسات ضعيفة، فإن سلوكها الاقتصادي يميل نحو الإسراف في الإنفاق المالي **fiscal profligacy**، وبذلك تكون حقا غير قادرة على عزل اقتصاداتها عن التطاير حتى بوجود صناديق الاستقرار النفطي مثل: فنزويلا ونيجيريا.

<sup>256</sup> Alan Gelb. Benn Eifert. Nils Borje Tallroth, the political economy of fiscal policy and economic management in oil exporting countries, The World Bank, WP 2899, 2002, PP07-10.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ومن ناحية أخرى، تشير مختلف الأدلة بأن البلدان التي تنتهج سياسات إنفاقية أكثر حصافة، فإنها تتجه نحو إنشاء صناديق استقرار ناجحة مثل: شيلي والنرويج وعمان. على سبيل المثال، أظهرت الصناديق في هذه البلدان عددا من النتائج الإيجابية، فمنها ما اقترن بانخفاض مستويات الإنفاق الحكومي وتقلبه، ومنها ما ارتبط بارتفاع حصص الاستثمار الرأسمالي الثابت العام.<sup>257</sup> فهذه التجارب من الصعب استنساخها وتعميمها على البلدان النامية في سياق انتقالي، فمثلا النرويج كبلد رائد في مجال التنمية، كان سباقا في تبني مبادئ الحوكمة قبل إنشاء هذا الصندوق، وذلك في إطار دعمه لسياسات الاقتصاد الكلي. وتبقى عائدات النفط في هذا البلد، تمثل سوى جزءا صغيرا من إجمالي الإيرادات الحكومية.

وفي دراسة أخرى، حاول ترومان تقييم أداء 46 صندوقا سياديا باستعمال أربعة معايير، وفق ما

يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-7): تقييم أداء صناديق النفط

البلدان	الصندوق	الهيكلية	الحوكمة	المساءلة والشفافية	السلوك	تقييم الصندوق
ألاسكا-و.أ.م-	صندوق ألاسكا الدائم	100	80	100	83	94
النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	94	100	100	67	92
تيمر الشرقية	صندوق النفط	100	40	96	50	80
أذربيجان	صندوق نفط الدولة	88	60	89	50	77
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	75	80	41	0	48
المكسيك	صندوق الاستقرار النفطي	69	50	43	20	47
الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	56	40	11	17	27
فنزويلا	صندوق الاستقرار الاقتصادي الكلي	50	0	18	17	23
الإمارات	جهاز أبوظبي للاستثمار	25	0	04	08	09
قطر	هيئة قطر للاستثمار	34	0	02	0	09

Source : Edwin M. TRUMAN, Projet de meilleures pratiques pour les fonds souverains, Revue d'économie financière, Numéro hors-série 2009 : LES FONDS SOUVERAINS (2009), pp. 472-473. مستخلص من عمل

<sup>257</sup> Carneiro Francisco G , Ibid, PP 21-22.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

المعيار الأول يخص الهيكلية ( مكوناته: تحديد الأهداف، التشريع الأساسي المالي، استراتيجية الاستثمار، تغيرات هيكل الصندوق، الفصل بين موارد الصندوق والاحتياطات الدولية) ويكشف عن درجة الوضوح في تحديد القواعد التشغيلية للصناديق باعتبارها الإطار الكلي لسياسة المالية العامة. والمعيار الثاني، يتعلق بالحوكمة ودور مسيري الصندوق وطبيعة مؤسسات الدولة، التي يجب أن تعمل على إيجاد إطار قانوني سليم، يبيّن بوضوح توزيع المسؤوليات والفصل بينها لتعزيز نزاهة عمليات الصناديق. أما المعيار الثالث، فيقوم على الشفافية والمساءلة، حيث يشمل كافة الكشوف المالية الحكومية المقاسة بدرجة الإفصاح العلني عن جميع الأصول الناشئة عن الأنشطة الموارد من خلال إعداد تقارير دورية. في حين المعيار الرابع، فإنه يقيس السلوك الاستثماري للصناديق، الذي يحدده إطار خاص بإدارة المخاطر ( سياسات الرافعة المالية، واستخدام المشتقات المالية...)، فتوحي الحذر والاحتياط في هذا النوع من الممارسات من شأنه أن يقوي الوقاية من تبعات تدني أداء الحافظات أو من سوء تخصيص الموارد. وبناء على هذه المعايير، قام الباحث بتقييم أداء صناديق النفط.

ويصنف الجدول رقم (7-02) صندوق التقاعد الحكومي للترويج وصندوق الإسكا الدائم ضمن أحسن الصناديق أداءً في العالم، فقد قدرت نسبة أدائهما على التوالي بـ: 94% و92%، نظراً لبلوغ نسبة المساءلة والشفافية بمعايير المائة. وأثارت تجارب هذه الصناديق عدّة شواغل بشأن أهدافها وممارساتها، فصناديق عائدات النفط لا يمكن أن تكون في أحسن الأحوال كبديل عن الإدارة المالية السليمة، فنجاحتها أو فشلها يمكن أن ينسب قدر كبير منه إلى درجة الانضباط المالي المعمول به في إدارة الصندوق، لهذا ليس من المستغرب أن تكون مخططات الاستقرار أكثر نجاحاً في البلدان التي لها استراتيجية إنمائية واضحة مشروطة بإدارة شفافة للاقتصاد.<sup>258</sup>

### 2.1.2 القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية

تعرف القواعد المالية **fiscal rules** في سياق الاقتصاد الكلي، كآليات مؤسسية تهدف إلى تصميم سياسات مالية مستدامة قابلة للتنفيذ على نحو موثوق، حيث يتم إسنادها بقواعد منصوص عليها في الأحكام الدستورية أو القانونية، مثل: تشريع المسؤولية المالية (FRL)، لهذا تصميم القواعد المالية وتشريع المسؤوليات يختلف من بلد لآخر. ومن الأمثلة على ذلك، تلك الاختلافات المهمة بين

<sup>258</sup> Ugo Fasano, Ibid, P19.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

القواعد العددية **numerical rules** التي تقيس الأداء العام على أساس المؤشرات الكمية، والقواعد الإجرائية التي تحدد متطلبات الشفافية والمساءلة التي تشترط الإبلاغ بنتائج المالية العامة ونشرها بصفة دورية. ففي البلدان المصدرة للنفط، القواعد المالية و**FRL** غالبا ما تركز للحد من التقلبات الدورية للسياسة المالية أو لتعزيز المدخرات على المدى الطويل، فالقواعد المالية و**FRL** لها دور حاسم في تحسين الانضباط المالي ونتائج المالية العامة، كونها تقوي مصداقية السياسات والمساءلة معا.<sup>259</sup> ويشار أحيانا إلى هذه القواعد على أنها قواعد شفافية المالية العامة.

وتجد البلدان المصدرة للنفط صعوبة كبيرة في تصميم قواعد مالية أكثر توافقا مع واقعها الاقتصادي، بالمقارنة مع البلدان المتطورة، ويرجع ذلك إلى خصائص إيراداتها النفطية التي هي متقلبة للغاية، وغير متأكد منها على المدى البعيد؛ باعتبار أنها تقوم على موارد غير متجددة. وعلى هذا النحو، فإن تطبيق القواعد المالية في هذه البلدان، سيكون دوما موضعاً للتساؤل بسبب عدم استحالة انتقال تقلبات النفط إلى الإنفاق/ وإلى التوازن غير النفطي على الرغم من أنها تستهدف تحقيق توازنات أساسية.

ولقد كانت نتائج تجربة القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية محدودة نسبيا على المستوى التقني في البلدان المصدرة للنفط، فالقليل منها من تبنى **FRL** ( ألبرتا سنة 1990م، النرويج 2001م، الإكوادور سنة 2002م، المكسيك سنة 2006م)، بينما الكثير منها قبع على تطبيق القواعد العددية كقيود دائمة على سياسات المالية العامة ( قواعد العجز، قواعد الدين كنسبة من الناتج المحلي الخام، قواعد الاقتراض، قواعد الإنفاق) مثل: شيلي، فنزويلا، تيمور الشرقية، غينيا الاستوائية.<sup>260</sup> وتعزي الأدلة التجريبية نجاح بعض البلدان المنتجة للنفط في مجال إدارة المالية العامة إلى مدى قدرة واضعي سياساتها على الجمع بين الإصلاحات المؤسساتية والانضباط المالي.

وخلصت مختلف المسوحات الأدبية ( Guillermo Perry, 2002 ) أن القاعدة المالية الجيدة يمكن أن تبلي بلاء حسنا خلال فترات الركود، شريطة أن يكون تصميمها يتسم بالاتساق، حيث لا محالة ستؤدي إلى تعزيز شفافية المالية العامة، كما أنها ستسهم في تسهيل عملية الضبط التلقائي بما يقوي

<sup>259</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND , Ibid, 2007, P17.

<sup>260</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND , Ibid, 2007, P18

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

مصادقتها في مواجهة دورية السياسة المالية. وستكون هذه الحالة خاصة، إذا تمكنت هذه القاعدة من تعزيز قدرات السلطة على التحكم والاحتفاظ بالفوائض المسجلة في صناديق الاستقرار، حتى يكون باستطاعتها تمويل - كلياً أو جزئياً - العجز الموازي في الأوقات العصيبة، وهي تتفادى نسب الدين المرتفعة، ينبغي أن تعيد النظر في السياسات الاقتصادية الكلية لتقليل الاقتراض من أسواق المال الدولية. وعليه ستتجه هذه القاعدة أكثر إلى تأسيس سياسات مالية مستدامة، سعياً منها إلى اتخاذ خطوات حاسمة بشأن خفض الإنفاق في فترات الازدهار لتحسين الأوضاع وتدعيم الإدارة المالية في المستقبل، وهي دلالة واضحة على أهمية وجود حوافز جيدة في الاقتصاد، تقوم على المحاسبة في تدبير الإيرادات، وتدعو إلى عدم الانغماس في سياسات مالية متراخية لا يمكن تحملها في المدى المتوسط والطويل.<sup>261</sup>

ومن الواضح بأن صناديق النفط لا تضمن بمفردها الاستقرار المالي إلا بوجود قواعد مالية صارمة تميل إلى فك الارتباط بين سلوك أسعار النفط والإنفاق المالي. غير أن فعالية هذه القواعد في البلدان النامية تظل تحت تأثير الضعف المؤسسي - فيما يتعلق بارتفاع تكلفة إنفاذ حقوق الملكية ورداءة النظام القضائي - الذي ساعد كثيراً على تهريب رؤوس الأموال - من العملة الصعبة - نحو الخارج سواء عن طريق تضخيم فواتير الاستيراد أو بواسطة الاقتراض الخارجي بدلا من استثمارها محليا. كما كان للقواعد غير الرسمية ( العادات والتقاليد) تأثير قوي بالمقارنة مع القواعد الرسمية لاسيما على الاقتصاديات المصدرة للنفط، فهذا الوضع أفضى إلى ضغوط إضافية على الإنفاق والسياسة المالية - في هذه البلدان -.

### 3.1.2 إعداد الميزانيات بأسعار نفط أكثر تحفظا

تعتمد علنا غالبية البلدان المصدرة للنفط أسعار نفط متحفظة أو توقعات أكثر تحفظا بخصوص الإيرادات المستقبلية عند تحديد الغلاف المالي للموازنة، فاحتساب إيرادات الميزانية على أساس سعر نفط مرجعي أو سعر أقل من الأسعار الفعلية من شأنه أن يقلل من مخاطر تذبذب الأسعار، لكن

<sup>261</sup> Guillermo Perry, Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? , Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, Feb 2002, P07.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تبقى هناك أقلية من البلدان -الغنية بالموارد- التي لا تفصح عن سعرها المرجعي الذي تعتمد عليه عند إعداد الميزانية وحساباتها أو غيرها من الوثائق ذات الصلة.

وتستعمل مجموعة متنوعة من المقاربات في تحديد سعر النفط المرجعي، فهناك من البلدان من يقيم الميزانية بسعر منخفض ومصطنع في محاولة منها لاحتواء ضغوط الإنفاق مثلاً: في الجزائر، قدر السعر المرجعي خلال سنوات مضت بـ \$19 للبرميل الواحد، وفي سنة 2006م تم رفعه إلى مستوى \$22 للبرميل، وذلك في ظل موجة ارتفاعات أسعار النفط. أما الكونغو وتيمور الشرقية فقد استخدمتا السعر الدولي المتوقع في أسواق العقود المستقبلية أو الآجلة **futures markets** كسعر مرجعي. بينما السعر المرجعي في نيجيريا، فيتم تحديده بعد المفاوضات أو بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الحكومة لضبط الإنفاق، بالشكل الذي يجعل سعره أقل من سعره المتوقع في المستقبل.

ومراعاة لاعتبارات الحيطة / أو عوامل الاقتصاد السياسي، تم اعتماد ميزانيات أكثر تحفظاً وبأسعار نفط منخفضة، كوسيلة حكيمة للحد من عجوزات الموازنة ولتصحيح أوضاع المالية العامة في حالة حدوث انخفاض غير متوقع في عائدات النفط. غير أن هذا السعر، من المرجح أن يؤدي إلى إنفاق غير كفؤ مما يؤثر سلباً على وحدة وشفافية ومصداقية الميزانية، خاصة عندما تتجاوز عائدات النفط بكثير التوقعات التي بنيت عليها الميزانية، فيتسبب عن ذلك طفرة في الإنفاق أو تمويل خارج الميزانية خلال السنة، وبالتالي ستكون السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية. لهذه الأسباب تلجأ حكومات البلدان المصدرة للنفط إلى إقرار قواعد مالية حذرة أي بما يسمح بوقوع تثبيت تلقائي للوضع المالي على الأقل خلال الدورة أو بما يكفل الإبقاء على الفائض في الأوقات الجيدة بعيداً عن القرارات السياسية التي تمس الميزانية وتقديراتها.<sup>262</sup> ومنه لا بد من التحديد المحكم للترتيبات المتعلقة بمسؤوليات الإنفاق أو بتوزيع إيرادات الموارد بين المشاريع المنتجة والتحويلات بحيث تكون انعكاساً صريحاً لسياسة المالية العامة والأهداف الاقتصادية الكلية.

<sup>262</sup> INTERNATIONAL MONETARY FUND , Ibid, 2007, PP21-22.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

المبحث الثاني: خيارات متعلقة بالتجارة للتحوط من نقمة الموارد الطبيعية: خيار حماية سعر الصرف، خيار التحوط من تقلبات أسعار النفط، خيارات أخرى.

عادة ما تقوم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بمحاولات متعددة لمقاومة أعراض المرض الهولندي، ويعد التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي ( سياسات سعر الصرف) أو فرض الرسوم أو الحصص الجمركية على الواردات أداة مهمة لحماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، ومن ثمة الارتفاع الحقيقي لقيمة العملة ينظر إليه كنتاج مشؤوم عن عملية إعادة تخصيص الموارد. وتستخدم سياسات سعر الصرف لحفز الطلب على منتجات القطاع التبادلي الذي يمكن إشباعه بزيادة الإنتاج المحلي، وهنا الحماية تظل أفضل سياسة لتعزيز نشاط بعض الصناعات "الوليدة" التابعة لهذا القطاع بنية تمكينها من التكيف مع ظروف المنافسة الدولية. وفي هذا المجال، هناك أدبيات كثيرة اهتمت بالاقتصاد السياسي لسياسات التجارة، حيث وجدت بأن الحكومات بإمكانها حماية قطاعاتها المتعلقة بالسلع القابلة للتبادل التجاري من خلال تقييد التجارة بما يسمح لها بترشيد استعمال الاحتياطات وحماية سعر الصرف.

ولقد دفع تطور المتغيرات غير السياسية مثل: سعر الصرف الحقيقي، ومستويات الاحتياطات الدولية الناتجة عن تقلب أسعار الموارد، العديد من البلدان النامية إلى التحوط من هذه المخاطر لتقليل الخسائر. ولتصحيح هذه الانحرافات بما فيها الأثر السلبي للإنفاق، فإن المتغيرات السياسية مثل التعقيم النقدي تلعب دورا غير قليل في الحدّ من الضغوط على معدل التضخم المحلي وعلى سعر الصرف الحقيقي. ولمعرفة مدى فعالية هذه الخيارات في حماية القطاع المتأخر وتكليفها السياسية، سنقوم بتحليل آثار هذه الخيارات فيما يلي.

### 1. خيار حماية سعر الصرف: سياسة تخفيض العملة والربط، سياسة التدخل والتعقيم لتجنب

تحسن سعر الصرف الحقيقي، سياسات تقييد الواردات.

ترى الكثير من الأدبيات التي عالجت أعراض المرض الهولندي أنه من الطبيعي جدا أن يكون هناك تدخل حكومي لتأمين حماية فعالة للقطاع المتأخر أو المتخلف **Lagging Sector** ( القطاع الصناعي) أو لأجزاء منه، من الآثار السلبية للطفرة لاسيما عند نزوب المورد. وفي هذه الحالة، ينبغي على صناع القرار تثبيت أثر الإنفاق من خلال مراعاة حسابات الادخار والاستثمار بتعديل مسار السياسات

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

للحدّ من الآثار الضارة التي يمكن أن تلحق هذا القطاع، كما يتم تعويض هذه الخسائر التي تصيب القطاع التبادلي بالمزايا السياسية التي توفرها سياسة حماية سعر الصرف.

### 1.1 سياسة تخفيض العملة والربط

ولما كان كثير من البلدان النامية قد اتبع الوصفات السياسية لتقوية القدرة التنافسية بالنسبة للقطاع الصناعي التحويلي، اعتبر كوردن في مقاله الموسوم بعنوان **Booming Sector and Dutch Disease** **Economics: Survey and Consolidation** سنة 1984م، أن أدوات حماية سعر الصرف **exchange rate protection** هي في حدّ ذاتها سياسة تسمح بتجنب ما يعرف بتحسّن سعر الصرف الحقيقي **real appreciation**، فهذا النوع من الحماية يسخر على سبيل الحصر للقطاعات القابلة للمتاجرة على حساب القطاعات الخدمائية غير القابلة للتداول.<sup>263</sup>

وفي دراسة سابقة، توصل كوردن بأنه بمجرد العودة إلى الحالة التي يكون فيها الأجر الحقيقي مرنا، فإن تصحيح الإنفاق يكون الغرض من استخدامه هو الحفاظ على مستوى ثابت من فرص التوظيف، ومنه يمكن تصور سياسة فاعلة في علاج المرض الهولندي عن طريق التحول من إنتاج السلع غير التجارية إلى إنتاج سلع قابلة للمتاجرة، وينتج عن ذلك نموا ملحوظا في الناتج والعمالة والأرباح، شريطة أن يتم إرفاق هذه الآلية بسياسات مصاحبة متمثلة في تخفيض سعر الصرف الذي يكون جنبا إلى جنب عند خفض الإنفاق. فهذا الوضع استنسابيا، سينتهي بتوليد فائض على مستوى الحساب الجاري. نسبيا، إذا كان الهدف من تبني هذه السياسات يتمحور حول حماية قطاع السلع القابلة للتداول - حتى ولو على حساب تراكم أصول مالية أجنبية كبيرة تكون مطلوبة لأجل بناء ادخار أمثل أو لتحقيق اعتبارات توازنية فيما يخص محفظة الأوراق المالية-؛ فإنه لا بأس به طالما أنه يوفر حماية أفضل لسعر الصرف. وأيا كان خيار التحول، فإن كل خطوة نحو حماية سعر الصرف تستلزم تكلفة صافية يتم تغطيتها من فائض تراكم الأصول الأجنبية.<sup>264</sup>

<sup>263</sup> Corden, M., "Booming Sector and Dutch Disease Economic : Survey an Consolidation", Ibid, 1984, P375.

<sup>264</sup> W. M. Corden, The Exchange Rate, Monetary Policy and North Sea Oil: The Economic Theory of the Squeeze on Tradeables, Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 33, Supplement: The Money Supply and the Exchange Rate (Jul., 1981), P 45.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

إن خيار التحول سواء كان متدرجا أو جملة واحدة (أي سريعا)، فهو يوفر مزايا مهمة بالنسبة للاقتصاد وتنوع منتجاته، بشرط أن تتوفر دعائم اقتصادية ومؤسسية لإدارة سعر الصرف، فمع وضع يتمتع فيه الاقتصاد الكلي بالقوة نوعا ما مع وجود أيضا سياسات نقدية حكيمة، فإن تدخلات البنك المركزي (ب.م) ستكون أكثر فعالية في سوق سعر الصرف الأجنبي، حيث تشكل حصنا منيعا أمام تحسن سعر الصرف الحقيقي، وهو الأمر الذي سيساعد ب.م كثيرا في الحفاظ على احتياطياته من النقد الأجنبي.

وبالرجوع إلى حيثيات نموذج قريقوري، نجد بأن انتعاش قطاع الموارد المعدنية في أي اقتصاد، يؤدي مباشرة إلى نمو عرض صادراته وبالتالي إلى خلق فائض على مستوى ميزان مدفوعاته، وينتج عن ذلك إما تحسن حقيقي لسعر صرف العملة الوطنية (بسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل التجاري) أو ارتفاع في معدلات التضخم، فهذه التأثيرات لا شك فيها ستعرض سبيل القطاعات التي تنتج سلعاً تجارية كفيلة بإحلال الواردات. وأمام هذه التغيرات الهيكلية *Ces changements structurels* وما ينجم عنها من اختلالات في الاقتصاد على المدى القصير، فإن الكاتب ارتأى من الضرورة تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع من خلال سياسة تخفيض العملة لبعث نشاط القطاع التبادلي وتنافسيته، على الرغم من عدم إبداء رغبته التامة من تطبيق هذا الإجراء، الذي ينتهي على حد اعتقاده بتقليص مقدار الأرباح المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية.<sup>265</sup>

وهناك إدراك متزايد، بأن تخفيض قيمة العملة لا يقوض الجهود الرامية لتحسين شروط التبادل التجاري. فكل مقارنة نظرية لها حججها الخاصة بما في ذلك. على سبيل المثال، أنصار مقارنة المرونات *elasticities approach* (روبنسون 1947م، ميتزلر 1948م) يصفون الشروط اللازمة والضرورية لتحسين وضع الميزان التجاري من حيث مرونة العرض والطلب؛ فإذا كانت مرونة الطلب كبيرة بما فيه الكفاية ومرونة العرض صغيرة بما فيه الكفاية، فإنه يجب تخفيض قيمة العملة لتحقيق الهدف المرجو. أما أنصار مقارنة الاستيعاب *absorption approach* (على سبيل المثال، الكسندر

<sup>265</sup> Sid Ahmed .Abdelkader, Du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole, Ibid, P892.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

1952م، جونسون 1967م) فيصفون الكيفية التي يؤدي عقبها تخفيض قيمة العملة إلى تغيير معدلات التبادل التجاري، وإلى زيادة الإنتاج، وإلى تحويل وجهة الإنفاق على السلع الأجنبية نحو السلع المحلية. وهنا يرى بعض خبراء النقد الدوليين (على سبيل المثال، مونديل 1971م؛ دورنبوش 1973م؛ فرنكل ورودريجيز 1975م) أن تخفيض قيمة العملة يقلل من القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية و/ أو من تغيرات الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل والسلع خارج التبادل؛ أين ينصرف إلى تحسين ترتيبات الميزان التجاري وميزان المدفوعات معاً<sup>266</sup>. وعليه، من المهم البحث في العلاقة بين تخفيض العملة وقطاع التجارة الخارجية والآثار التي تترتب عن ذلك لاختيار سياسات أنسب لإحلال الواردات بمنتجات القطاع التبادلي - المحلي -.

وتنزع الاقتصاديات التي تعتمد بشدة على الموارد البترولية إلى حماية القطاعات القابلة للتبادل عن طريق استخدام سياسات حماية سعر الصرف ( تخفيض قيمة العملة) كأداة لتحقيق ذلك، والغرض من هذا هو تمكين القطاع التبادلي من تحقيق مستويات أعلى من الناتج، لكن بعد تحسين مكافآت ومكاسب عوامل الإنتاج. في حين إذا كان التدخل الحكومي أقل تكلفة، فإنه سيؤدي حتماً إلى زيادة معدلات التبادل التجاري.<sup>267</sup> ومعظم هذه التغييرات إيجابية، ولكن في سياق الأطر المؤسسية المعيبة، والأطر القانونية والتنظيمية الضعيفة، قد تثير تحديات سياسية كبيرة، وما لم يمكن التعجيل بإصلاحات هيكلية، قد لا تستطيع هذه البلدان في حالات كثيرة الاستفادة من التغييرات على نحو كامل.

وفي أواخر الستينات والسبعينات، نصح كل من صندوق النقد والبنك الدوليين البلدان التي تثبت أسعار صرف عملاتها بضرورة تخفيضها، وقد كان ذلك الشاغل الرئيسي بالنسبة لمستشاري الصندوق والبنك لتجنب أو تقليل استخدام القيود المفروضة على الاستيراد لتوسيع نطاق التصدير على أن يشمل المنتجات المصنعة. ولقد تباينت المواقف تجاه سياسة تخفيض العملة (س.ت.ع) على الرغم من جهودها التي تنتهي بإعادة توزيع الموارد على القطاعات المحلية، فالمعارضين لهذا النهج يرون بأنه ليس ل.س.ت.ع آثار إيجابية خالصة لأن الاستفادة منها ستقتصر فقط على بعض أجزاء الاقتصاد كالقطاع الفلاحي. ومن ناحيتهم، يؤدي ارتفاع أسعار الواردات الذي يقذف به تخفيض العملة المحلية إلى

<sup>266</sup> Marc A. Miles, The Effects of Devaluation on the Trade Balance and the Balance of Payments: Some New Results, Journal of Political Economy, Vol. 87, No. 3 (Jun., 1979), pp 600-601.

<sup>267</sup> Christopher Bliss and Vijay Joshi, Exchange Rate Protection and Exchange Rate Conflict, Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 40, No. 2 (Jun., 1988), pp365-377.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

خفض مستوى الأجر الحقيقي، حيث تكون الصناعات التحويلية أقل قدرة على المنافسة ( بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات) لاسيما المحمية منها. ومنه قيود الاستيراد ( الحماية المطلقة) بحسبهم ستلغي المزايا التي ستترتب عن تخفيض العملة، وينتج عن ذلك تعبئة واسعة للموارد لإنتاج المزيد من السلع التي لا تقبل المتاجرة دوليا. وعلاوة على ما ذكر، فقد عززت هذه الجهة رأبها حيال س.ت.ع بنظرة تشاؤمية أخرى مقترنة بمدى قدرة السوق العالمي على استيعاب صادرات إضافية دون أن يترتب عن ذلك تراجع في معدلات التبادل التجاري.<sup>268</sup>

وكما هو معلوم في الدراسات الميدانية، أن توسع قطاع الموارد يفضي إلى تحسن حقيقي لسعر الصرف وإلى زيادة الضغوط التضخمية ( أثر الإنفاق). وانطلاقا من نموذج يتكون من ثلاثة قطاعات أساسية، توصل الاقتصادي (A. Harberger, 1983) بأن صدمة بتولية واحدة ستكون قيمتها معادلة لما يربو عن نسبة 10% من الدخل الوطني، والتي قد تنصرف إلى تحسين سعر الصرف الحقيقي بنسبة تتراوح ما بين 2-16%.<sup>269</sup>

الجدول رقم (02-8): تطور سعر الصرف الحقيقي في بعض بلدان العالم الثالث

2002	2000	1980	1975	1970	
79,7	75.3	4.0	4.1	4.9	الجزائر
8940,0	9595.0	626.8	415.0	378.0	إندونيسيا
7952,0	2262.9	72.3	69.3	76.4	إيران
0,31	0.31	0.30	0.30	0.36	العراق
0,30	0.31	0.27	0.29	0.36	الكويت
3,8	3.8	3.3	3.5	4.5	العربية السعودية
3,6	3.6	3.6	4.0	4.8	قطر
1401,3	699.8	4.3	4.3	4.5	فنزويلا
126,4	109.6	0.54	0.63	0.71	نيجيريا

**Source :** Marie-Claire AOUN, La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs, Thèse pour l'obtention du titre de DOCTEUR EN SCIENCES ECONOMIQUES, université paris dauphine, Août 2006, P100.

<sup>268</sup> W. Max Corden, Exchange Rate Policies for Developing Countries, The Economic Journal, Vol. 103, No. 416 (Jan., 1993), p200.

<sup>269</sup> Sid Ahmed .Abdelkader, Du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole, Ibid, P901.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وبعد صدمتي 1973 و1979، لوحظ بأن هناك تحسن حقيقي لقيمة العملات الوطنية مقابل الدولار بالنسبة لخمسة بلدان ( الجزائر، إندونيسيا، إيران، فنزويلا، نيجيريا) وفق ما يوضحه الجدول رقم (8-02). وللحد من تأثيرات التحسن الحقيقي على القطاع المتأخر L، قامت إندونيسيا سنة 1978م بتخفيض قيمة عملتها، الذي تجاوز آنذاك نسبة 30% في بلدان مثل: العربية السعودية وقطر.<sup>270</sup>

وأمام الحقيقة التي تقول: بأن التجارة الدولية للنفط تهيمن عليها إلى حد كبير التبادلات المقومة بالدولار، أقدمت دول مجلس التعاون الخليجي ( العربية السعودية، الكويت، قطر، ..) على ربط عملاتها بالدولار رسميا اعتبارا من أول جانفي 2003م على أمل إلغاء مخاطر سعر الصرف لمجابهة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، التي كان لها آثار عكسية في وقت سابق على التنوع الاقتصادي أو بالأحرى على تنافسية الصادرات غير النفطية وحصتها من إجمالي الصادرات، ولتحقيق أهداف نظام الربط لابد على هذه الأقطار من مواجهة عدة تحديات في المدى الطويل، منها إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية مثل: إزالة الحواجز التي تقف كعائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ترشيد النظام الاقتصادي، تطوير فرص الاستثمار الخاص في القطاعات المفتوحة، تحسين حوكمة الشركات.<sup>271</sup>

ومن جهة أخرى، قد خلصت الدراسة التي قدمها (Paul Cashin, Luis Céspedes, and Ratna Sahay, 2003): أن التذبذبات في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية في البلدان النامية لها القدرة على تفسير نسبة كبيرة من التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، فالكثير من هذه البلدان من يعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية، وهناك من يعتمد على سلعة أساسية وحيدة للحصول على إيراداتها الوفيرة عند التصدير، فتحركات معدلات التبادل التجاري لها دور رئيسي في تحديد سلوك أسعار الصرف الحقيقية، ومنه استعادة السعر النسبي الكفاء بين السلع المتداولة في التجارة وغير المتداولة، يتطلب أن

<sup>270</sup> Sid Ahmed .Abdelkader, Du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole, Ibid, P903.

<sup>271</sup> وللمزيد من المعلومات أنظر:

Abed G.T, Nuri Erbas S, Guerami B, "The GCC Monetary Union: Some considerations for the exchange rate regime", IMF Working Paper WP/03/66, 2003, PP03-04.

Ugo Fasano et Zubair Iqbal, Monnaie commune : Les pays du CCG, en route pour l'union monétaire, font face à des choix fondamentaux , Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Decembre 2002, Volume 39, Numéro 04, PP42-43.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

يتوفر في البلدان إما نظم سعر صرف إسمية مرنة ( بما يسهل التغير البطيء لمعدلات التضخم النسبي) أو نظم مرنة للأسعار والأجور (أي التي تبقى على أسعار الصرف-الاسمية- مرتبطة بالعملة الأخرى <sup>272</sup> ( the maintenance of nominal exchange rate pegs). ويعتقد George T. Abed أن نظم أسعار الصرف غير المواتية (بما في ذلك نظام الارتباط بعملة أخرى -الذي يمكن أن يكون مفيدا في بعض الأحيان-) لتصحيح الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف، قد كانت عاملا رئيسيا في النمو البطيء للصادرات غير النفطية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأنها قد أدت إلى تأخير عملية تطوير أطر السياسة النقدية التي تستهدف التضخم.<sup>273</sup>

على العموم، فإن أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تواجه زيادة في تدفقات الإيرادات المعدنية تأثير المرض الهولندي المحتمل. ذلك أن تدفقات النقد الأجنبي لا بد أن تزيد الطلب وليس العرض. وفي ضوء ارتفاع التكاليف وما تبع ذلك من ضغوط تضخمية في البلدان النامية، هناك دعوات إلى تخفيض قيمة سعر الصرف ( على المدى القصير) للتأثير إيجابا على اقتصاد ( العرض والطلب) القطاعات التي تنتج سلعا للتبادل التجاري، فأول أثر للتخفيض ينقل الاقتصاد إلى حالة توازن جديدة أي بدخل أعلى وبسعر فائدة محلي أعلى، وعند هذا التوازن يحدث فائض على مستوى ميزان المدفوعات، والذي يدفع مخزون النقود للارتفاع في سوق النقد في المدى الطويل، حيث ينتهي بسعر فائدة أقل من سابقه وبدخل توازني أعلى بكثير. ومنه تخفيض العملة، يزيد من الدخل ويقلص من أسعار الفائدة، كما ينقل ميزان المدفوعات إلى وضعية فائض خلال مسار التعديل ( الأجل القصير)، لكنه يعود في النهاية إلى وضعية التوازن<sup>274</sup>. ويجب التأكد من أمرين وهما: بأن هناك حركة غير تامة لعوامل الإنتاج ومرونة غير تامة للأسعار ( الاحتفاظ بسعر ثابت عند مستوى معين) لتجنب التأثيرات العكسية التي تنجم عن سياسة تخفيض العملة.

<sup>272</sup> Paul Cashin, Luis Céspedes, and Ratna Sahay, Commodity Currencies, Finance and Development magazine, IMF, March 2003, Volume 40, Number 01, For more information, see the website: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/cash.htm>

<sup>273</sup> George T. Abed, Unfulfilled Promise, Finance and Development magazine, IMF, March 2003, Volume 40, Number 01, For more information, see the website:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/abed.htm>

<sup>274</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004م،

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وفي هذا الشأن، يشير النموذج النظري الذي قدمه Miguel A. Kiguel سنة 1994م إلى نقطة في غاية الأهمية، لاسيما عندما افترض بأن هناك اقتصاد صغير ( يتأثر بالأسعار العالمية للسلع التجارية) ومفتوح؛ ينتج نوعان من السلع: سلعا تجارية وسلعا غير تجارية في ظل ظروف يسودها التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، حيث اعتبر بأن سياسات سعر الصرف لا تلعب دورا أساسيا في تحديد سعر الصرف الحقيقي **The real exchange rate** على المدى الطويل؛ لأنه خلال هذا الأجل يعتمد **RER** فقط على سياسة المتغيرات **variables Policy** التي تؤثر على مجتمعات الطلب الكلي (مثل: السياسة المالية) أو على مكونات الإنفاق الحكومي ( حصص الإنفاق المخصصة لكل من قطاع السلع التجارية **T** وغير التجارية **N**) أو على الضرائب أو على معدلات التبادل التجاري أو على تكلفة التمويل الخارجي. فسياسة تخفيض العملة لن يكون لها أي تأثير طالما تكون الأسعار والأجور مرنة، في حين تعتبر كأداة فعالة في استعادة التوازن الاقتصادي الكلي - التوازن الداخلي والخارجي - وتصحيح الاختلال على المدى القصير ( أي عندما تكون مرونة الأسعار والأجور جامدة) ، وذلك لتثبيط الزيادات الحاصلة في الأسعار المحلية. وفي حالة غياب التدخل الحكومي في سوق الصرف؛ فإن التخلص من آثار تحسن سعر الصرف الحقيقي يتطلب من السلطات الحفاظ على نسب التضخم المحلي عند مستويات أقل من نظيرتها الدولية.<sup>275</sup>

لنفترض أن إجراء تخفيض العملة قد أدى إلى طلب أكبر على منتجات القطاع التبادلي، وبذلك يمكن أن يواجه هذا القطاع اختناقا في الإنتاج وضغوطا من أجل رفع الأجور مما يسفر عنها ارتفاع في أسعارها بالنسبة لسلع خارج التبادل التجاري ( س.خ.ت.ت)، وعلى الرغم من تضاعف ربحية هذا القطاع، فإن الحالة التي تؤثر فيها الظروف الاقتصادية السائدة على حركة عوامل الإنتاج بطريقة تجعلها تتحرك بشكل مطلق، ستؤدي إلى إلغاء التأثير الإيجابي لسياسة تخفيض العملة، بمعنى الارتفاع الظرفي للأسعار المحلية في ظل هذه الظروف لن يسمح بتوجيه الموارد المتاحة نحو استعمالات أفضل، لأن هذا الارتفاع سيساهم في جذب شبه تام لعوامل إنتاج القطاعات الأخرى نحو قطاع سلع التبادل التجاري، فهذا بدوره يسبب خللا في النظام الاقتصادي ككل، أين ترتفع تكاليف الإنتاج في هذا القطاع - وهي

<sup>275</sup> Miguel A. Kiguel, EXCHANGE RATE POLICY, THE REAL EXCHANGE RATE, AND INFLATION: Lessons from Latin America, Cuadernos de Economía, Año 31, No. 93 (Agosto 1994), pp 230-231.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تاريخياً تؤدي إلى تقليص فرص ربحه وإلى تراجع قدرته التنافسية-، مما يقلل من حجم المكاسب المحتملة من التجارة الدولية ومن قدرة البلد على جذب عوامل إنتاج خارجية. ومن جهة أخرى، يشعر صناع السياسات بقلق حيال هذا الوضع، لأن تدهور أوضاع القطاع التبادلي سيقابله طلب أعلى وإضافي على السلع التي لا تقبل المتاجرة دولياً، وهو الأمر الذي يفضي إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي.

كذلك استخلصت إحدى دراسات البنك الدولي بأن إجراء تخفيض قيمة العملة يترتب عنه أثرين منفصلين: الأثر الأول، يكون على المدى القصير، أين يؤدي إلى زيادة أولية في مستوى الأسعار المحلية، هذا التأثير يتعلق بحصة السلع القابلة للتبادل التجاري من إجمالي النفقات، لكونه يرتبط بمرونة الأسعار النسبية. وبافتراض أن أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري هي ثابتة في المدى القصير، فإن أثر تخفيض العملة على الأسعار المحلية، سيكون مجرد نتاج تغير سعر الصرف ونصيب السلع المتداولة من إجمالي النفقات، ومنه سيكون تدهور سعر الصرف الحقيقي مساوياً لمقدار تخفيض قيمة العملة. وأما الأثر الثاني فيكون على المدى الطويل، حيث تتوقف فيه استجابة سعر الصرف الحقيقي على الكيفية التي ستستجيب بها أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري إزاء حركة الموارد التي ستتحه بعيداً عن القطاع المنتج لهذه السلع. وفي حالة ما إذا كانت زيادة أسعار منتجات هذا الأخير تسير بوتيرة أسرع، فستذهب الآثار المحتملة لتخفيض العملة على سعر الصرف الحقيقي هباءاً. وبذلك سيكون لتخفيض سعر الصرف الاسمي تأثيراً عابراً **transitory effect** على سعر الصرف الحقيقي، لأن الأجور والأسعار المحلية على المدى الطويل سترتفع بنفس نسبة التخفيض، وهو الأمر الذي يرجع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه الأصلي.<sup>276</sup>

وبغض النظر عن ذلك، فإن تخفيض قيمة العملة خيار لا مناص عنه للتخفيف من التأثيرات السلبية على سعر الصرف الحقيقي لأن المغالاة في سعر الصرف يصحبها عدّة مشاكل منها اختلال وضعية ميزان المدفوعات. وحتى يظل صافي تأثيره إيجابياً لا بد من إسناده بأعمال سياسية مكتملة ( تشمل سياسات الاقتصاد الكلي) لكبح جماح الزيادات المرتقبة في تكاليف عوامل الإنتاج المحلية. ويبدو بأن تعديل سعر الصرف الحقيقي يتطلب إحداث تغيير مستمر في المجمعات الاقتصادية الكلية

<sup>276</sup> Mohsin S. Khan and J. Saul Lizondo, Devaluation, Fiscal Deficits, and the Real Exchange Rate, The World Bank Economic Review, Vol. 1, No. 2 (Jan., 1987), pp 357-358.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الحقيقية، وأن تدخل الحكومة بهذا النمط يعزز من عمل هذا الميكانيزم ويشجع على بروز الفعالية في زيادة الإنتاج وفي معالجة البطالة والتضخم.

### 2.1 سياسة التدخل والتعقيم لتجنب تحسن سعر الصرف الحقيقي

إن وجهة النظر التي ترى التغلب على المرض الهولندي يكون بشكل أفضل في البلدان التي تستهدف سياساتها التدخل والتعقيم **intervention and sterilization** قد أصبحت حتمية لا غنى عنها في أوقات الطفرة،<sup>277</sup> بيد أن البنك المركزي باستطاعته أن يحدّ من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على الأقل في المدى القصير بمراكمة احتياطات من الصرف الأجنبي سواء من خلال شراء الصرف الأجنبي في سوق العملة المحلية - ثم استخدام عمليات السوق المفتوحة عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية لامتناع فائض السيولة من سوق النقد- أو بواسطة تقييد السياسة المالية ( الحدّ من الائتمان المحلي الصافي الممنوح للحكومة عن طريق الحدّ من القروض أو من سحب الايداعات الحكومية). فهذه المناهج تحدّ من الضغوط على سعر الصرف الاسمي وعلى معدل التضخم المحلي بتغيير معدل نمو عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية، ولكنها تخاطر بزيادة أسعار الفائدة المحلية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمة الدين الحكومي، كما يشبط عزيمة الاقتراض عند الخواص.<sup>278</sup> وللتغلب على عيوب هذه العملية لابد من ممارسة الاستهداف أي استهداف التضخم **targeting inflation**، فمن الضروري بالنسبة للبلدان التي تتبنى أنظمة سعر الصرف مرنة أن تختار أيضا أدوات تثبيت اسمية لسياساتها النقدية لإبقاء توقعات التضخم مستقرة أو قيد السيطرة، وتلزم بنوكها المركزية على تحقيق معدلات تضخم محددة خلال فترات زمنية معينة، بحيث يجب عليها أن تستخدم الأدوات المناسبة لتحقيق ذلك.<sup>279</sup>

---

<sup>277</sup> وبهذا الصدد، يرى كوردن أن حماية سعر الصرف من تأثيرات المرض الهولندي تكون بواسطة التدخل في سوق سعر الصرف بتعقيم الفوائض النقدية أو من خلال عمليات السوق المفتوحة **open market operations** أو عن طريق فائض الميزانية. وللمزيد من المعلومات أنظر:

Corden, M., "Booming Sector and Dutch Disease Economic : Survey an Consolidation", Ibid, 1984, P375.

<sup>278</sup> Peter S. Heller, Pour une aide efficace: L'accroissement du volume de l'aide n'est que la première d'une longue série de décisions et de choix difficiles, Ibid, P11.

<sup>279</sup> Abdelali Jbili and Vitali Kramarenko , Should MENA Countries Float or Peg? IMF quarterly magazine Finance & Development, March 2003, Volume 40, Number 1, P33.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويرى (Philippe Hugon, 1989) أن الانتعاش النفطي **Le boom pétrolier** يمارس تأثيرا مباشرا على الجانب النقدي في الاقتصاد، كون التراكم الكبير للعملة الصعبة يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ( الذي ظهر كنتيجة لوجود فائض في ميزان المدفوعات) / وأيضا يفضي إلى زيادة الطلب على النقود الذي يترتب بالأحرى عن أثر الدخل، فالضغوط التضخمية تتزايد بنسب أعلى عندما يكون هناك فائض في العرض النقدي ( بمعنى أن العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي)، فهذا الوضع يجعل الأسعار النسبية للسلع -التنافسية- تنحدر نحو الأسفل. وبالمقابل، يمارس فائض الطلب النقدي تأثيرات عكسية، لأن زيادة الأسعار المحلية يسببها هنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وبالتالي هذا الوضع سيقلل من مردودية وتنافسية القطاعات المصدرة ( الفلاحية وقطاعات إحلال الواردات). ليؤكد الكاتب في النهاية على ضرورة **حقن الربيع l'injection de la rente** أو تعقيمه أثناء فترة التوسع النقدي بما يسمح وتجسيد استثمارات هيكلية مهمة.<sup>280</sup>

ويعرف **Richard C. Marston** سياسة التعقيم "بشكلها التقليدي على أنها تصميم لتحييد أو لعزل الإطار النقدي المحلي عن الاضطرابات التي تحصل على مستوى ميزان المدفوعات"<sup>281</sup>، ومنه تعقيم العائدات النفطية:<sup>282</sup> يجنب الاقتصاد المحلي ما يعرف بتنقيد التدفقات من العملة الصعبة **monétisation des flux de devises** (أو توسيع الكتلة النقدية)، ويقلل من المشاكل التي تتعلق بقدرة الاستيعاب **capacité d'absorption**، ويعترض تحسن سعر الصرف الحقيقي.

وعلى أية حال، يمكن استخدام التدخل المعقم **sterilized intervention** بوجه خاص للحد من تحركات سعر الصرف غير المبررة الناتجة عن الصدمات المؤقتة بشرط أن لا تؤثر على الظروف الاقتصادية الكلية الأساسية. وبالنسبة للاقتصادات التي تعاني من خلل اقتصادي كلي أو ضعف

<sup>280</sup> Philippe Hugon, Les stratégies comparées des pays africains du golfe de guinée a l'épreuve du contre-choc pétrolier, revue tiers monde, vol. 30, no. 120 (octobre-décembre 1989), pp 760-766.

<sup>281</sup> Richard C. Marston, Cross Country Effects of Sterilization, Reserve Currencies and Foreign Exchange Information, NBER Working Paper No. 391 (Also Reprint No. r0065) Issued in August 1979, P05.

<sup>282</sup> Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière: quelques problèmes théoriques ", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris, 1991, p35.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

هيكلي، يمكن للتدخل أن يساعد مؤقتاً على تخفيف ضغوط سعر الصرف فقط إذا كان هناك التزام ذات مصداقية، وتقدم ملموس فيما يخص التعديلات الهيكلية.<sup>283</sup>

وبسبب الآثار المحتملة للتدفق الشديد للإيرادات المعدنية على المعروض النقدي وسوق الصرف الأجنبي، فإنه ينبغي على المصارف المركزية (م.م) القيام بمزيد من العمل (التعديل) للحفاظ على مركز مناسب للسياسة النقدية، بما في ذلك استخدام متطلبات الاحتياطي، وإدارة احتياطي النقد الأجنبي. على سبيل المثال، حاولت بعض البلدان ذات الدخل المنخفض التدخل في سوق الصرف الأجنبي للحد من /أو إبطال آثار هذه التدفقات على سعر الصرف الاسمي، وفي الوقت نفسه تعقيم الأثر النقدي المحتمل للتدخل. ومن العادة، أن تقوم م.م بشراء العملات الأجنبية الزائدة لمنع ارتفاع قيمة العملة الوطنية، ثم تقوم بعدها ببيع سندات أو سندات الحكومة لامتناع السيولة الزائدة التي نشأت عن هذه المشتريات. غير أن هذه العملية يترتب عنها جملة من الآثار؛ بداية من ارتفاع سعر الفائدة في سوق المال المحلي وصولاً إلى الخسائر شبه المالية التي يتكبدها البنك المركزي (لأن أصوله من النقد الأجنبي لا تدر سوى سعر فائدة منخفض بالمقارنة مع السندات الحكومية التي لها عائد أعلى). ومن أجل التعرض لتقلبات إيرادات الموارد بدرجة كافية، فإن الأمر يستدعي المزيد من التنسيق بين السياسة النقدية وسعر الصرف في إدارة تدفقات النقد الأجنبي. ففي الكثير من الأحيان، يكون الهدف من السياسة المالية مدفوعاً بالرغبة في الإنفاق، في حين تحرك السياسات النقدية وسعر الصرف يقوده القلق بشأن سعر الصرف الحقيقي.<sup>284</sup> والنتيجة أن إيرادات الموارد تستخدم لزيادة الاحتياطات، وحتى في تمويل التوسع المالي، وبالتالي تكون الآثار المفيدة من الإيرادات قد تقلصت بسبب ارتفاع معدلات التضخم /وارتفاع أسعار الفائدة المحلية.

<sup>283</sup> Jorge Iván Canales-Kriljenko, Rober to Guimarães, Shogo Ishii, and Cem Karacada, Riding the Tiger: banks in developing countries can best intervene in volatile foreign exchange markets, Finance and Development magazine, IMF, March 2003, Volume 40, Number 01, P29.

<sup>284</sup> Peter S. Heller, Pour une aide efficace: L'accroissement du volume de l'aide n'est que la première d'une longue série de décisions et de choix difficiles, Ibid, P12. بتصرف.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويعترض عمل صانعي السياسات النقدية في البلدان التي تشهد انتعاشا اقتصاديا (كنتيجة لطفرات الموارد)، ثلاث مشاكل أساسية ترتبط كلها بالتعقيم، وهي على النحو التالي:<sup>285</sup>

1. يتطلب التعقيم تقييد حجم الائتمان مما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة، هذه الإجراءات لها آثار سلبية على بعض قطاعات الاقتصاد. ومن أجل تجنب الآثار العكسية لتحسن سعر الصرف الحقيقي، فإن هذه القطاعات ستواجه تأثيرات أخرى، فأحيانا نفس المؤسسة التي تستفيد من مزايا التدابير الوقائية من التحسن الحقيقي، لن يكون بمقدورها الاقتراض ( ضياع فرص الاقتراض لارتفاع تكلفة السلفة) بسبب تقييد الائتمان. ومن جهة أخرى، قد يتم اللجوء إلى تدابير بديلة أو ضمانات إضافية لتجنب ارتفاع أسعار الفائدة عن طريق خفض عجز الميزانية ( بتقليل من الإنفاق العام بدلا من زيادة معدلات الضرائب).

2. إن ارتفاع معدل الفائدة يشجع أكثر تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل ( زيادة إلى التدفقات التي تمول الاستثمار في مجال التعدين)، لاسيما إذا كانت هناك حرية تامة لتنقل رؤوس الأموال، ومن ثمة تستدعي الحاجة إلى القيام بالمزيد من التعقيم، حيث تضحي مراقبة العرض النقدي في غاية من الصعوبة. وفي هذه الحالة من غير الممكن أن تحافظ البنوك المركزية على سعر صرف ثابت.

3. كلما تراكمت احتياطات الصرف، فإن التوقعات ستشير إلى تحسن سعر الصرف. فهذه التوقعات لها أثر استثنائي، أين يتولد عنها المزيد من تدفقات رأس المال ( مثلا تجربة أستراليا خلال سنتي: 1971-1972م).

وفي هذا الإطار، يعتقد ( كوردن، 1982) بأن الطريقة الوحيدة التي تسمح بالتعامل مع المشكل الثاني والثالث معا تكون بواسطة مراقبة الصرف **exchange control**، علما أن هذه الآلية كانت فعالة جزئيا في أستراليا -في الماضي-. بينما المشكل الأول، يمكن مواجهته من خلال المراقبة الحتمية للأوضاع النقدية بغية ضبط الانحرافات والتشوهات التي تكون إدارتها مكلفة بالخصوص عندما يتعرض رأس المال إلى ضغوط شديدة. ويكمن الهدف من سياسة التدخل في سوق الصرف الأجنبي في تلطيف سعر الصرف الحقيقي إما بتعقيم ظرفي أو دائم، فهذه السياسة من وجهة نظر صناعاتها

<sup>285</sup> Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ",Australian National University, Canberra ,ACT 2600,1982, PP24-26.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تكلفة وعائد؛ التكلفة تتمثل في بعث المخاطر المرتبطة بظهور التوقعات التضخمية، أما العائد فيتعلق بحماية سعر الصرف مؤقتاً أو بما يعرف بمكافآت السياسة **political rewards**. والسؤال الذي يثار في هذا المقام مفاده: كيف يمكن لبلدان الموارد أن تكيف سياساتها النقدية والمالية إزاء هذه الأوضاع؟ والإجابة عن هذا السؤال ستكون خاصة بكل بلد على أساس الكيفية المحتملة في استخدام التدفقات الهائلة من الموارد، ناهيك عن التصحيحات الاقتصادية التي من المفروض أن تكون أوسع نطاقاً، والتي ينبغي أن تقوم على مفهومين متميزين وهما: الاستيعاب والإنفاق **absorption and spending**.

ويعرف كل من شيخار آيار، أندرو بيرج وممتاز حسين "الاستيعاب" بأنه توسيع لعجز الحساب الجاري الذي ينسب إلى التدفقات النقدية الوافدة من الخارج (على سبيل المثال المعونة أو إيرادات الموارد)، وهو يقيس المدى الذي من خلاله تؤدي هذه التدفقات إلى إحداث تحويل حقيقي للموارد المحلية من خلال زيادة الواردات أو من خلال تخفيض الموارد المحلية المخصصة للإنتاج التصديري. وأما "الإنفاق" فيعرفونه بأنه توسيع للعجز في الموازنة العامة (لاستبعاد أثر التدفقات) الذي تسببه التدفقات الإضافية. وأن توليفات الاستيعاب والإنفاق (استيعاب وإنفاق، لا استيعاب ولا إنفاق، استيعاب دون إنفاق، إنفاق دون استيعاب) تعتبر كمحدد رئيسي لردود فعل الاقتصاد الكلي على زيادة التدفقات من الربوع الخارجية. ويعتمد الاستيعاب على سياسات سعر الصرف وعلى السياسات التي تؤثر في الطلب على الواردات (سياسات الحماية)، حيث يتحكم البنك المركزي في سعر الصرف من خلال مبيعاته من النقد الأجنبي.<sup>286</sup>

وبصفة خاصة، الاستيعاب الجيد للربوع يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن قطاع السلع غير الداخلة في التجارة. والنقطة الرئيسية هنا هي أنه قد يكون من الضروري تجنب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بسحب جزء من الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وقد يمكن تبرير ذلك في ظل ظروف خاصة بالفترات القصيرة، بينما البديل الأمثل والوحيد عن الاستيعاب والإنفاق يكون في الأجل الطويل عن طريق التنوع باستبعاد الربوع، فهذه الاستراتيجية

<sup>286</sup> Shekhar Aiyar, Andrew Berg et Mumtaz Hussain, Le défi macroéconomique de la croissance de l'aide, Ibid, PP28-29. بتصرف

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

أكثر جاذبية لأنها تسمح بتكوين تراكم احتياطي دون أن يترتب عنها ارتفاع في التضخم وخفض ضخم لقيمة سعر الصرف الاسمي.

### 3.1 كيف يمكن لسياسة تقييد الواردات أن تساعد على حماية سعر الصرف؟

ولقد افترض كوردن في مقاله الموسوم بعنوان "سياسة سعر الصرف وطفرة الموارد" أن تجسيد الحماية في بادئ الأمر يكون من خلال فرض رسوم جمركية قيمة على الواردات المنافسة للإنتاج المحلي للتأثير على تكلفة انحراف الإنتاج التي ترتفع أو تنخفض في قطاع السلع القابلة للتبادل كنتيجة لطفرة الموارد، ومنه ستكون حركة الموارد من القطاعات غير التعدينية نحو القطاعات غير المصدرة.

إن تحسن سعر الصرف الحقيقي له آثار ضارة على كل من القطاع الصناعي المحلي أو غير محمي. فإذا كان التعديل يتطلب تخفيض معدلات الحماية، فإن الآثار السلبية ستؤدي إلى تشوية تنافسية الصناعات المحمية (ص.م). وبالتالي توليفة تحسن سعر الصرف الحقيقي وخفض الحماية الجمركية من شأنها أن تؤدي على نطاق واسع إلى تراجع حاد في مكاسب ص.م في الواقع، إذا تم رفع معدلات الحماية بما فيه الكفاية، فإنه من الممكن تجنب الآثار السيئة أو تعويض التأثير المحلي لتحسن سعر الصرف الحقيقي بزيادة معدلات الرسوم الجمركية لمنع الاستحواذ. والنقطة الأساسية التي ينبغي الإشارة إليها هي أن الصناعات التحويلية هي أكثر القطاعات التي تتمتع تقليدياً بالحماية. كذلك افترض الكاتب، أن جزءاً من قطاع السلع القابلة للتداول يمكن حمايته بواسطة حصص الاستيراد الثابتة (دون تعديل الرسوم الجمركية). ومنه توصل إلى أن التحسن الحقيقي لسعر الصرف لا يمكن له في أي حال من الأحوال أن يؤدي إلى زيادة حجم الواردات المقيدة بنظام الحصص، وهذا يعني أن ميزان المدفوعات سيتضرر من زيادة الواردات الأخرى (سواء كانت منافسة للصناعات المحمية أو غير منافسة لها)، حيث ستنتهي بـ خفض كمية الصادرات غير المعدنية. وفي حالة عدم تطبيق نظام الحصص على المستوردات، فإن الآثار العكسية للتحسن الحقيقي ستكون أكبر لعدم الالتزام بأهداف تقليص تكلفة الانحراف، التي من المرجح أن تزداد طالما أن المعدل الضمني لحماية الصناعات يزداد عقب كل تحسن في سعر الصرف الحقيقي، الذي يتضح أثره العكسي (الخصائر) بالأخص على عمالة القطاعات التبادلية غير المحمية، ويجعل كثيراً من فرص استثمارها غير مربحة. وأن استخلاف هذه السياسة، يكون إما بإلغاء نظام الحصص واستبداله بالرسوم الجمركية أو بتوسيع مجاله، وبهذه الطريقة ستقلل الحكومات

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

من وطأة آثار طفرة الموارد.<sup>287</sup> وعليه، يتعين على صناع السياسات أن يوازنوا بين المزايا والعيوب لمختلف أدوات تقييد الواردات للتأكد بأن التصحيح المتعلق بالتجارة يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، فهذا الأمر يقتضي في الكثير من الأحيان عدم المبالغة في تقدير منافع القيود وبخس تكاليفها. ويحاج هذا المقال بأن دور التعريفات الجمركية هو دور محوري، بل في الواقع دور لا غنى عنه للتخفيف من حدة آثار المرض الهولندي المحتمل (تحسن سعر الصرف الحقيقي) والتكيف مع التغيرات بأقل تكلفة ممكنة، وهو يفحص خيارات السياسة المتاحة للحكومات، فالأدوات النقدية الكمية لا يمكن لها أن توفر حماية كافية للقطاع الصناعي. ولكن استخدام الرسوم الجمركية ونظام الحصص، من الوسائل الأساسية التي تسمح بتحقيق ذلك. وحتى تكون هذه الأدوات بمثابة حوافز سليمة للصناعات المحلية، فلا بد من أن تغطي عوائدها المستقبلية تكاليف تكيفها في التجارة الدولية. وتبرز أهمية أدوات تقييد الواردات في كونها المحدد الرئيسي للكيفية التي تتصدى بها الاقتصادات وقطاعاتها التبادلية للمنافسة الأجنبية.

ويتعزز هذا التصور، بدراسة العلاقة بين السياسة التجارية وأسعار الصرف الحقيقية التي ناقشتها سابقاً لمختلف الأدبيات التي تناولت موضوع تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية. وتفيد وجهة النظر التقليدية بأن تخفيض (الزيادة) التعريفات الجمركية في بلد صغير سوف يؤدي إلى تحسين سعر الصرف الحقيقي التوازني (تدهور). في العادة، حجتها تقوم على افتراضات مقارنة المرونات التي تقر بأن تعريفه منخفضة تفضي إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية المتصلة بالسلع المستوردة، وبذلك سينتج عنها زيادة في الطلب على الواردات. ومنه خروج المزيد من العملة الصعبة نحو الخارج سيضغط بشدة على تراكم الاحتياطات، وبذلك سيختل التوازن الخارجي (لوجود عجز في الحساب الجاري). وأمام هذا الوضع، فإن استعادة التوازن تتطلب تخفيض قيمة العملة المحلية (بافتراض توفر شروط مارشال ولارنر). وبالتالي سلوك سعر الصرف الحقيقي وتحركاته تبقى تتوقف على مدى استجابته لبعض العوامل المحددة له كمعدلات التبادل التجاري وتدفقات رأس المال ومستويات الحماية المطلوبة لانعاش نشاط بعض الصناعات.<sup>288</sup>

<sup>287</sup> Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ", Ibid, PP27-28.

<sup>288</sup> Sebastian Edward, Commercial Policy, Terms of Trade and the Equilibrium Real Exchange Rate, Journal of International Economic Integration, Vol. 3, No. 1 (Spring 1988), pp 1-31.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وفي دراسة أخرى، اعتبر **Sebastian Edwards and Sweder van Wijnbergen** التعريفات الجمركية المرتفعة بأنها تمارس إما ضغوطا تصاعدية أو تنازلية على الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتبادل التجاري أو بالأحرى على أسعار الصرف الحقيقية من خلال أثرين وهما:<sup>289</sup>

✓ أثر الاحلال **substitution effect**: وجود تعريفات جمركية عالية يساهم في سحب الموارد بعيدا عن قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (س.غ.ق.ت.ت)، فهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج ككل، وينتهي بارتفاع مستوى الأسعار النسبية.

✓ أثر الدخل **income effect**: ومادام أن هذا الأثر يظهر مباشرة بعد زيادة مستوى التعريفات الجمركية، فإن تكلفة الانحراف ستنمو بشكل أكبر عندما تخفض هذه التعريفات حجم الرفاهية الذي يترجم بتراجع صافي الطلب على س.غ.ق.ت.ت.

وتعد التعريفات الجمركية الشكل الوحيد المقبول عموما لتقييد التجارة، حيث تجيز اتفاقية الغات ( المادة 12) استثناء تقييد الواردات عن طريق القيود الكمية **quantitative restrictions** للتصدي لأي تهديد وشيك بشأن تدهور الاحتياطات من النقد الأجنبي. وفي سياق مكمل، يرى كل من **Leslie Young and James E. Anderson** أن التعريفات القيمة **ad valorem tariff** هي أداة أكثر فعالية من نظيرتها الكمية في حماية احتياطي الصرف.<sup>290</sup> مثلا: نيجيريا على مدى عقدين من الزمن التي تلت سنة استقلالها (1960م)، سخرت سلطاتها النقدية كافة الإمكانيات والوسائل لحماية سعر صرف عملتها ( بثبيت سعر الصرف وربطه بسلة من العملات العائمة) من خلال: مراقبة الصرف الأجنبي، تنظيم الاستيراد بواسطة التراخيص، مراقبة الأسعار.<sup>291</sup> والسؤال الذي يطرح هنا مفاده: ما الذي يجعل البلدان النامية معرضة لمخاطر تآكل احتياطات الصرف؟ إن التعرض للمخاطر ينشأ من توليفة من العوامل، أهمها تحرير التجارة الذي يؤدي هو الآخر إلى خفض تكاليف الاستيراد غير أنه يخلق حاجة ملحة إلى تمويل الواردات الإضافية بالعملة الصعبة، ومن ثمة ستكون فاتورة الواردات أعلى تكلفة نتيجة

<sup>289</sup> Sebastian Edwards and Sweder van Wijnbergen, Tariffs, the Real Exchange Rate and the Terms of Trade: On Two Popular Propositions in International Economics, Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 39, No. 3 (Sep., 1987), PP462-463.

<sup>290</sup> Leslie Young and James E. Anderson, The Optimal Policies for Restricting Trade under Uncertainty, The Review of Economic Studies, Vol. 47, No. 5 (Oct., 1980), P 931.

<sup>291</sup> Agogo Mawuli, FOREIGN EXCHANGE MANAGEMENT POLICIES IN NIGERIA: 1962 – 1992, Transafrican Journal of History, Vol. 22 (1993), pp. 24-34.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

للتحرير. وستشهد البلدان المستوردة الخالصة خسائرًا في معدل التبادل التجاري واحتياطات الصرف، إذ أن استفادتها من انخفاض الأسعار ستكون جد متدنية وستصدر أقل. إجمالاً، فإن خسائر المنتجين في القطاع التبادلي ستكون أكبر، هذا يسفر عنه تحسن في سعر الصرف الحقيقي.

في مقال بعنوان " قيود الاستيراد والتعريفات " ناقش **Miloslav Bernasek** سنة 1960م إمكانية استخدام تراخيص الاستيراد ( كأداة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات) بدلا من نظام التعريفات الجمركية ( الرسوم) كإجراء وقائي لتقييد الطلب على النقد الأجنبي بالنسبة للعرض المتاح منه، ليصل في الأخير إلى أن نظام التعريفات لا يمكن تعويضه بشكل من أشكال نظام التقييد المباشر للاستيراد على الرغم من المزايا الرئيسية التي يتيحها بخاصة وأنه يوفر حماية أسرع للصناعات المحلية المهددة من طرف المنافسة الأجنبية، غير أن عيبه الأساسي يتمثل في ارتفاع تكلفة إدارة نظامه.<sup>292</sup>

وتقر الدراسة التي قدمها **Ramón E. López and Vinod Thomas** سنة 1990م بأنه غالبا ما تستخدم حصص الاستيراد للحد من استعمال الصرف الأجنبي النادر وليس فقط بهدف حماية الصناعات المحلية. وهكذا، يتم في الكثير من الأحيان تقدير الحصص بالقيمة، وذلك بناء على كميات النقد الأجنبي المتاحة. ولقد قام الباحثان بفحص آثار عوامل الاقتصاد الكلي -الأولية- على الواردات انطلاقا من برامج التعديل الهيكلي التي اعتمدها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (كوت ديفوار، كينيا، مدغشقر، نيجيريا، تنزانيا، زائير) خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 1986م، حيث توصلوا إلى النتائج التالية:<sup>293</sup>

- في المتوسط، انخفاض نسبة استيعاب الناتج المحلي الخام بـ 01% ترتبط طرديا مع نسبة انخفاض الواردات التي قدرت بنسبة 02%.
- يمكن رفع كمية الواردات المقيدة إذا انخفض سعر الدولار. ففي المتوسط، تدهور سعر الصرف بنسبة 01% يؤدي إلى تراجع الواردات بمقدار 0.5%، مع بقاء معدل استيعاب الناتج المحلي الخام ثابتا.

<sup>292</sup> Miloslav Bernasek, Import Restrictions and Tariffs, The Australian Quarterly, Vol. 32, No.1, 1960, PP34-45.

<sup>293</sup> Ramón E. López and Vinod Thomas, Import Dependency and Structural Adjustment in Sub-Saharan Africa, The World Bank Economic Review, Vol. 4, No. 2 (May, 1990), P205.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

- أن مؤشر توفر النقد الأجنبي ( نسبة الصادرات إلى الدين) يرتبط إيجاباً مع القيم الإجمالية لحصص الواردات التي أخذت بها بعض البلدان الإفريقية، علماً أن متغير الواردات يتم تقدير أرقامه مسبقاً بمقتضى معطيات تتعلق بقيمة النقد الأجنبي وحجم الطلب على العوامل الإنتاجية.

وتذهب هذه النتائج إلى أن برامج التعديل التي تشمل تدهور سعر الصرف وتراجع حجم مجتمعات الطلب، تدعم بقوة التوجه الذي يطمح لخفض الواردات على الرغم من أن تحرير الواردات يرفع من نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الخام، كما أن تقليص الاستيعاب وتدهور سعر الصرف في آن واحد يساهم بشكل كبير في خفض الواردات عبر مراحل التعديل. ويبدو بأن تقييد الواردات هو أفضل وسيلة لتدعيم مصالح الصناعات المحلية في البلدان النامية التي تسعى في الأجل المتوسط والطويل إلى فتح أسواقها، وإذا ظلّت استجابة القطاع التبادلي بطيئة ومتثاقلة في ظل توفر الحماية، فإن الطلب على السلع غير القابلة للتبادل سيزيد بوتيرة كبيرة، وهذا ما يثير شكوكاً حول مدى متانة العلاقة بين التجارة والسياسات المحلية. وعلى الرغم من أن سياسة حماية سعر الصرف تقلل من تكلفة انحراف الإنتاج **the distortion cost production** في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وتقوض حركة الموارد تجاه قطاع السلع خارج التبادل التجاري إلا أن لها تأثيرات عكسية على فروع قطاعية أخرى، مما ينبغي تعويض خسائرها بمكاسب القطاعات التي تستفيد من طفرات الموارد.<sup>294</sup> صحيح أن هذه السياسة لم تكن ناجحة على الدوام في البلدان النامية، ليس لأنها لم تستطع تخفيض تكلفة جانب العرض بالنسبة للقطاع التبادلي بل لأن اقتصاداتها افتقرت إلى تطبيق صارم للإصلاحات التي باشرت بها. ومع ذلك، فإن هذا الإطار قد أبرز أهمية الحفاظ على سياسات وتوازنات تحوطية في الاقتصاد الكلي ضد الصدمات الخارجية، ومن ثم تقليل الآثار الجانبية السلبية. وأظهرت نتائج عديد البلدان التي اعتمدت أنظمة التجارة الحرة كأداة من أدوات الإصلاح لرفع القيود الكمية، بأن هذا الإصلاح عال التكلفة وقد يفشل في تحقيق النتائج المرغوبة، فإزالة القيود الكمية بشكل مفاجئ، يمكن أن تؤدي إلى إطلاق موجة من الطلب على الواردات التي بدورها تسهم بشكل أو بآخر في استنفاد احتياطات النقد الأجنبي. وأن التحرير التدريجي الكفاء للتجارة يقتضي بالضرورة إرفاقه بتعديل هيكل هام لتوسيع

<sup>294</sup> Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Bo om ", Ibid, P.27.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

نطاق الصادرات ومنع تسارع الواردات. وتبرر بعض البلدان النامية أسباب تقييدها لتجارها مع العالم الخارجي إلى أهداف تتعلق بحماية الصناعات المحلية ومراقبة ميزان المدفوعات أو احتياطات الصرف.<sup>295</sup> هذه الفلسفة في البلدان النامية قد تحتاج إلى المزيد من السلطة التقديرية لاستخدام أحسن لأدوات السياسة التجارية -مراقبة الصرف-.

وبالإضافة لهذا، هناك مطالب أخرى تدعو إلى زيادة الحماية العادية **ordinary protection** من خلال رفع الرسوم الجمركية أو تشديد حصص الاستيراد لحماية مكاسب القطاع المتأخر **L** من خلال تجنب الخسائر المحتمل تسجيلها عند منافسة السلع الأجنبية المستوردة، وبغض النظر عن تكلفة الحماية المفروضة من طرف الحكومة التي يتحملها الأعوان الاقتصاديون إلا أنها تبقى كحجة داحضة لحماية الصناعات الناشئة **infant industry argument**، ويتوقع استخدامها عندما تكون الطفرة مؤقتة.<sup>296</sup> ولما كانت الصناعات الأجنبية أكثر نضجا وتجربة وقدرة على استبدال المنتج المحلي، فإن خيار الحماية يعد أكثر من ضروري بالنسبة للصناعات المحلية حتى تكتسب الخبرة والمعرفة الفنية الكافية لتنمية تنافسيتها في السوق، ويعتمد ذلك على التعلم **learning** ومدى استفادتها من آثاره الديناميكية. ولتحقيق مثل هذه المزايا؛ يجب أن تكون هناك حماية مؤقتة للصناعات المحمية التي ينبغي عليها البلوغ خلال الفترة المحددة لها -في المخطط- حتى تطول دورة حياتها وتصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة دون الحاجة لأي تدخل.<sup>297</sup> فإذا تمكنت هذه الصناعات من إظهار قدرتها على التكيف في مرحلة ما بعد الحماية، فإن سعر الصرف الحقيقي سيتعدل (بمعنى سيتدهور) نتيجة تحسن إنتاجية القطاع التبادلي. وبهذا الصدد، يرى هنري بأنه في بعض الأحيان قد تتطلب الصناعات الناضجة أو المسنة "**industries seniles**" توفير حماية ظرفية للنهوض، فهذه السياسة ( الحماية الدفاعية) هي الأكثر شيوعا ولكن الأقل فعالية في تحسين الإنتاجية.<sup>298</sup>

<sup>295</sup> Wendy E. Takacs, Options for Dismantling Trade Restrictions in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 5, No. 1 (Jan., 1990), pp 25-46

<sup>296</sup> W. M. Corden, Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation, 1984, Ibid, 375.

<sup>297</sup> Marc J. Melitz, When and how should infant industries be protected?, Journal of International Economics 66 (2005), PP177-178.

<sup>298</sup> Henri-François Henner, Le protectionnisme: bilan, limites, réexamen, Revue économique, Vol. 33, No. 6, Le protectionnisme (Nov., 1982), P970.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### 2. خيار التحوط ضد تقلبات أسعار النفط

تتعرض العديد من الحكومات لمخاطر تقلبات أسعار النفط، بخاصة تلك التي تعتمد على الإيرادات المتأتية من إنتاج النفط. بالنسبة لهذه الحكومات، التعامل مع التطاير الكبير لهذه الأسعار أمر صعب كون له كلفة اقتصادية وسياسية. فحتى الأساليب التقليدية، مثل صناديق الاستقرار لم تكفي للحد من ذلك. لهذا نجد الكثير من البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، يتجه في البحث عن سبل جديدة للتحوط تجاه التهديدات السعرية. وفي هذا الشأن، يوصي صندوق النقد الدولي رفقة وكالات إنمائية أخرى بضرورة استخدام الحكومات للأدوات المالية ومشتقاتها مثل: عقود المستقبلات **futures** وعقود الخيارات **options**. وتبرز عيوب البلدان المصدرة للموارد الباطنية بصفة غير قليلة عند توسع مخاطر أسعار النفط، لهذا كان لزاما عليها الحذر بإقرار استراتيجيات تتسم بالتحوط، حيث تعمل على تحويل المخاطر نحو الخارج. ومن الناحية العملية، يمكن القيام بذلك، عبر البورصات أو بما يعرف بأسواق مخاطر أسعار النفط **oil price risk markets**، وهنا سيكون منتجو النفط أمام اختيارين رئيسين: إما بيع العقود الآجلة للنفط **oil forward** أو شراء التأمين ضد الانخفاض الكبير والمحتمل للأسعار، هذا التحوط يجعل الإيرادات الحكومية مستقرة وقابلة للتنبؤ.<sup>299</sup>

وفي سياق متصل، أشارت الورقة البحثية لـ (Julia Devlin and Sheridan Titman. 2004) أن أدوات كالمبادلات **Swaps** والمستقبلات والخيارات بمقدورها إقصاء حالات عدم اليقين بخصوص تذبذب الأسعار، كذلك تنصرف إلى نقل مخاطر أسعار السلع نحو الأسواق بدلا من اللجوء إلى التأمين الذاتي. ومنه أضحت أدوات إدارة مخاطر الأسعار أكثر تعقيدا مع تطور المشتقات التي يتم تداولها في أسواق رأس المال، فعلى سبيل المثال يتم تداول العقود المستقبلية والخيارات المتعلقة بالنفط الخام والغاز الطبيعي في بورصة نيويورك التجارية **New York Mercantile Exchange**، فهذه الأدوات غالبا ما تكون أكثر شفافية ومرونة بالمقارنة مع عقود المبادلات، حيث يحاول المحوطون الذي يستخدمون العقود المستقبلية تثبيت السعر، بينما المحوطون الذين يستخدمون الخيارات؛ فهم يسعون إلى وضع حد أدنى - أرضية **Flour** - أو حد أقصى للسعر - سقف **Ceiling** - ومع خيار البيع **put option**، يمكن

<sup>299</sup> Daniel James A., "Hedging Government Oil Price Risk ", International Monetary Fund, WP/01/185, November 2001, P.01-05.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

للحكومة أن تشتري حق بيع كمية معينة من النفط بسعر محدد لفترة محددة، بتأسيس فعلي لحد أدنى للسعر، فاذا انخفضت الأسعار دون هذا المستوى أو ارتفعت الأسعار بشكل مفاجئ، فإن الخيار يمكن تنفيذه أو بيعه لتحصيل العوائد. ولتعويض تكلفة تأمين خيار البيع، فإنه يمكن للحكومة بيع خيارات الشراء **call options** أو الحق في شراء كميات من النفط بسعر محدد لفترة معينة، بتسطير فعلي لحد أقصى للسعر، فالتوليفات المختلفة من خيارات البيع والشراء قد تساعد الحكومة على تحسين استفادتها من المنافع المحتملة. على سبيل المثال تستطيع الحكومة بيع خيار الشراء واستخدام أقساطه لشراء خيار البيع، فهذه الاستراتيجية يطلق عليها بالإنجليزية "**costless collar**" تستعملها ولاية تكساس في تحويط ما يقرب 25-30 بالمائة من إيرادات الدولة المرتبطة بعائدات النفط. وفي النهاية، تعد عقود الخيارات كوسيلة مهمة في تجنب التحركات المعاكسة للأسعار<sup>300</sup>، فهي تسمح للمضاربين من الاستفادة من رهاناتهم حول الأسعار في المستقبل دون الاضطرار إلى تسلم المادة، كما تتيح لهم فرصا ساححة لتحقيق الربح بلا مجازفة، ما دام بإمكانهم القيام بهذه التعاملات في سوقين أو أكثر، ومنه التعامل بالسندات المالية المرتبطة بالنفط في الأسواق المالية، يمكن أن يساعد بلدا صغيرا على الاحتماء من مخاطر أسعار النفط.

### 3. خيارات أخرى للتحوط من نقمة الموارد الطبيعية

فضلا عن خيار حماية سعر الصرف والتحوط ضد تقلبات أسعار النفط ودورها في حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ( ق.س.ق.ت) من التأثيرات السلبية التي تنجم عن ازدهار قطاع الموارد المعدنية؛ وفي جعله أكثر قدرة على المنافسة، فإنه بإمكان سلطات الدول الربعية توفير ظروف أخرى لازمة لحماية هذا القطاع من خلال تصحيح بعض السياسات الوطنية التي تعنى جباية نفطية أو معدنية عالية، ورسوم ضريبية مرتفعة على منتجات القطاع غير القابل للتبادل، وقيودا أقل على المستوردات الوسيطة التي يتطلبها إنتاج س.ق.ت، وحوافزا داعمة للتصدير ( خصومات على الرسوم، إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، إعانات مالية، تحسين البنية الأساسية المتعلقة بالتجارة) بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية أو قطاع س.ق.ت، وإعطاء دورا أكبر للسوق المحلي في تخصيص الموارد

<sup>300</sup> Julia Devlin and Sheridan Titman, Managing Oil Price Risk in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 19, No. 1 (Spring, 2004), pp 129-139.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

بين قطاعات الاقتصاد، إذ تستهدف أية عملية تصحيح إعادة توزيع الدخل على القطاعات الأكثر تضررا من طفرات الموارد على نحو مقبول اقتصاديا، لتمكين الشركات المحلية التابعة لهذا القطاع من إعادة هيكلة نفسها، وتوزيع تكلفة التكيف على مدى زمني. وتؤكد عمليات تصحيح النظم الضريبية دورها المنصف في التحكم في ريع الموارد، إذا تم توزيع نسبة كبيرة من الفوائد الناتجة عن الانتعاش على القطاعات التي تسهم في خلق قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد.

وفي نفس المعنى، توصل (Michael Bruno and Jeffrey Sachs, 1982) أن الارتفاع الرهيب في أسعار الطاقة أو اكتشاف موارد جديدة قد يتسبب عنهما زيادات كبيرة في الثروة الوطنية بالنسبة للاقتصاديات المصدرة للنفط، والتي بدورها يترتب عنها خلل نظامي فيما يتعلق بالتخصيص القطاعي للموارد، الذي ينتهي بتحويل الموارد الإنتاجية للاقتصاد نحو القطاعات غير القابلة للتبادل، وخلص الباحثان بأن الأثر الصافي الناتج عن ازدهار قطاع الطاقة في إطار نموذج ديناميكي وفي ظل اقتصاد مفتوح متعدد القطاعات، بأنه يتجه نحو تخفيض إنتاج باقي القطاعات التبادلية (ق. ت) على المدى الطويل وإلى تحسين معدلات التبادل الخاصة بالسلع النهائية. ولتجنب الضغوط الانكماشية التي تجعل من القطاعات التبادلية معزولة اقتصاديا، فإنه ينبغي محاكاة نماذج تعديلية أكثر فعالية في ذلك، أين يكون حجم تأثيرها مرتبط بسياسات الميزانية التي تقرها الحكومات بشأن عملية إعادة توزيع العائدات النفطية (المحصل عليها عن طريق الضرائب) على القطاع الخاص بهدف تلبية الاحتياجات التي يسببها فائض الطلب عن طريق زيادة الإنتاج المحلي بدلا من زيادة صافي الواردات.<sup>301</sup> وعليه يمكن أن يغطي ريع الموارد الطبيعية، بعد التحكم فيه، الاحتياجات الإنمائية للبلدان المصدرة لهذه الموارد. ويتطلب إنجاز التنمية أكثر وجود خطة اقتصادية تضع ضمن أولوياتها سبل ترقية أداء القطاعات القابلة للتبادل من خلال تخفيض الطلب. ويجب أن تشمل الأولويات أيضا التدخل الحكومي في جانب العرض لتخفيف الاختناقات وغير ذلك من أعراض المرض الهولندي المعقدة التي تنتهي بتدهور عوائد الحجم **Decreasing return** في القطاعات الصناعية.

<sup>301</sup> Michael Bruno and Jeffrey Sachs, Energy and Resource Allocation: A Dynamic Model of the "Dutch Disease, The Review of Economic Studies, Vol. 49, No. 5, Special Issue on Unemployment (1982), pp 845-859.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

هناك خيارات أخرى للتحكم في ريع الموارد، وهي تتعلق بتعديل الكيفيات التي تسمح بالتخلص من فوائض الإيرادات المعدنية دون تسجيل تكاليف أو خسائر على مستوى المخطط الاقتصادي. فلما كانت الحكومة هي الجهة الرسمية المتلقية لمداخيل الموارد، فإنه باستطاعتها إنفاق هذه الإيرادات الإضافية على مستوردات العتاد العسكري أو تقديمها في شكل مساعدات خارجية، وفي هذه الحالة يمكنها تجنب تحسن سعر الصرف الحقيقي والضغط التضخمي في ظل غياب أدنى تدخل حكومي في سوق الصرف، وذلك من خلال خلق طلب حكومي إضافي قادر على امتصاص العرض الزائد من النقد الأجنبي، ومنه لن تكون هناك حاجة ملحة للتدخل في السوق لحماية منتجي السلع القابلة للتداول. فهذه الخيارات هي مرغوب بها في مثل هذه الحالات، ولكن مع بروز تأثيرات نموذج قريقوري فلا بد من التطرق إلى طرق جديدة يمكنها استخلاف خيار حماية سعر الصرف بكفاءة، فمثلا قد تستعمل الحكومة الموارد المالية الإضافية أو احتياطات الصرف الإضافية في تعويض الدول والمناطق المتضررة من أعراض المرض الهولندي، كذلك يمكنها أن تتحاشى مشكلة التحسن الحقيقي لسعر الصرف من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة للشغل<sup>302</sup>، كما أن اقتناء السندات والأسهم في أسواق المال الدولية لا يقل أهمية في ذلك. وعلى سبيل الاستدلال فقط، فقد نوّه قريقوري مسبقا بأنه "لا توجد أي وسيلة تسمح بتجنب التراجع النسبي لقطاع السلع القابلة للتداول باستثناء الاستثمار الخارجي لإيرادات الموارد على النحو الذي يمنع استفادة الاقتصاد المحلي من الانتعاش"<sup>303</sup>. وعلى النقيض مما ذهب إليه قريقوري، فقد اعتبر **Christopher Bliss and Vijay Joshi** أن التدخل المباشر للدولة لاسيما عن طريق دعم الإنتاج أو زيادة مخصصات الإنفاق الحكومي على السلع القابلة للتبادل يكون مفيدا للقطاع المنتج مثل هذه السلع سواء من حيث نمو إنتاجيته أو زيادة ربحيته.<sup>304</sup>

وفي ورقة بحثية أخرى، كشف بيتر س. هيلر بأنه يمكن تقليل تأثير المرض الهولندي بشرط أن تسهم تحويلات الموارد في إزالة الاختناقات **bottlenecks** التي تحول دون تحسين إنتاجية قطاع السلع غير القابل للتبادل التجاري في الاقتصاد، فزيادة عرض هذا القطاع (قد تستلزم استثمارات في الطرق

<sup>302</sup> Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Bo om ", Ibid, P25.

<sup>303</sup> Sid Ahmed .Abdelkader, Du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole, Ibid, P892.

<sup>304</sup> Christopher Bliss and Vijay Joshi, Ibid, P368.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

والموانئ والاتصالات السلوكية واللاسلكية، ونقل الطاقة، وتدريب العمال) ستحد من الضغوط المؤثرة على السعر النسبي.<sup>305</sup> ويرى Hjort (2006) بأن تقليل نسبة الإيرادات النفطية الموزعة مباشرة على المواطنين سيضمن توفير موارد مالية كافية للحكومة لبناء بنية تحتية -وتقديم سلع عامة-، فضلا عن إمكانية تقليصه للآثار التي يمكن أن تنجم عن المرض الهولندي.<sup>306</sup>

وعلى الرغم من أن نجاح بعض الاقتصاديات المعدنية (كبوتسوانا على سبيل المثال) يعزى جزئيا إلى مدى قدرة حكوماتها على استدامة تحقيق سعر صرف تنافسي حقيقي من خلال الحفاظ على تضخم منخفض ومستقر، إلا أن التجارب الميدانية تنفي بأن يكون سعر الصرف ( تخفيض قيمة العملة) لوحده كإجراء كاف لتعزيز القدرة التنافسية، فهناك من البلدان من تستخدم خيارات أخرى لمساعدة قطاعاتها التبادلية على تنويع الاقتصاد بعيدا عن قطاع التعدين المهيمن، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بحثا منها عن مصادر تمويل جديدة.<sup>307</sup> وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون هذا الخيار كأداة قوية لضمان نقل المعرفة والتكنولوجيا، غير أنه يبقى يتوقف على بعض الظروف السائدة في البلد المضيف.

**المبحث الثالث: خيارات بديلة لتجنب نعمة الموارد الطبيعية: التنويع الاقتصادي، الاستثمار في رأس المال البشري.**

وينظر على نطاق واسع إلى التنويع الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري كمسالك أساسية للخروج من لعنة الموارد الطبيعية بالنسبة للبلدان النامية وفيرة الموارد.

### 1. التنويع الاقتصادي لتفادي نعمة الموارد الطبيعية

#### 1.1 مفهوم التنويع الاقتصادي لدى الأدبيات النظرية والميدانية

لعدة عقود من الزمن، ناقش الاقتصاديون دور التخصص والتنويع الاقتصادي في التنمية الاقتصادية، بدءا من نظرية الميزة النسبية في أوائل القرن التاسع عشر، فقد حاج هؤلاء أن تنويع الإنتاج

<sup>305</sup> Peter S. Heller, Pour une aide efficace: L'accroissement du volume de l'aide n'est que la première d'une longue série de décisions et de choix difficiles, Ibid, P11.

<sup>306</sup> سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا- أويرغو وإنريكي فلوريس، تقاسم الثروة، مرجع سابق، ص54.

<sup>307</sup> مجلة التمويل والتنمية ( عملة موحدة لأفريقيا)، صندوق النقد الدولي، البدء من أدنى السلم، المجلد 41، العدد 04، ديسمبر 2004م، ص 06. بتصرف

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

والصادرات يمكن أن يجعل أي بلد أقل عرضة للصدمات الاقتصادية السلبية. فصناع القرار، لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض ( ب.د.م) يواجهون تناقضات نظرية حول أفضل مسار يمكن أن يسلكه النمو الاقتصادي. وقد أظهر الباحثون أن اقتصادات ب.د.م عادة ما يكون نطاق تخصصها ضيقا بمعنى تنتج عددا محدودا من السلع، علما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يزداد كلما تنوعت الهياكل الإنتاجية التي تنتهي حتما بتنوع منتجاتها أو بإطلاق منتجات جديدة. وقد دعا إلى أهمية التنوع الاقتصادي عديد الاقتصاديين المشهورين مثل سيمون كوزنتس، الذي حاز على جائزة نوبل في هذا المجال سنة 1971م، حين عرف النمو الاقتصادي بأنه "زيادة في القدرات الإنتاجية للبلدان على المدى الطويل، بهدف توريدها بالمزيد من السلع الاقتصادية المتنوعة وبشكل متناسب مع نموها السكاني".<sup>308</sup>

وتهدف استراتيجية التنوع الاقتصادي إلى زيادة الإنتاجية من خلال المحافظة على استقرار بيئة الاقتصادي الكلي ناهيك عن التركيز على التنمية الصناعية والزراعية، ويدعم ذلك إصلاح الخدمات العامة وإدخال تحسينات على التنظيم والإدارة، بهدف تعزيز مناخ الأعمال، ودعم عملية التنمية.<sup>309</sup> وتشير بعض الأدبيات النظرية (Jule B. Gassenheimer and William W. Keep, 1999) بأن أداء هذه الاستراتيجية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى القدرة على تطبيق تدابير التنوع الكمي **quantitative diversification measures** في قطاع الصناعات التحويلية وكيفية نقلها إلى باقي القطاعات الاقتصادية.<sup>310</sup> ومن ناحية أخرى، تعترف عدة مقاربات نظرية بأن توفر الموارد -بشكل كبير- هو من المحددات الأساسية للتنوع المطلوبة في التصنيع، وتشمل هذه الموارد كل من الأصول المادية والمالية

<sup>308</sup> Florian Kaulich, *Diversification Vs. Specialization as Alternative Strategies for Economic Development: Can We Settle a Debate by Looking at the Empirical Evidence?* UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, WORKING PAPER 3/2012, PP01-04.

<sup>309</sup> Jean-Baptiste Compaoré, *Burkina Faso : diversification, Finances & Développement* - magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3, P40. بتصرف

<sup>310</sup> Jule B. Gassenheimer and William W. Keep, *Generalizing Diversification Theory across Economic Sectors: Theoretical and Empirical Considerations*, *Journal of Marketing Theory and Practice*, Vol. 6, No. 1 (Winter, 1998), pp. 38-47.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

والمعرفية، حيث هذا ما يمكن الشركات المحلية من اقتحام أسواق جديدة لاسيما عندما تكون التكلفة الحدية مساوية للصفر.<sup>311</sup>

ويقصد بمصطلح التنوع الاقتصادي أن على الدولة تنوع فروع الإنتاج المحلي لرفع القيمة المضافة وتحسين مستويات الدخل الوطني، عن طريق توجيه الاستثمار نحو القطاعات التبادلية ( التي تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات التجارية) عوض الاعتماد على قطاع الموارد ( أحادية الإنتاج والتجارة)، وبالمعنى الواسع، فإن التنوع الاقتصادي يشمل تنوع مصادر الناتج والدخل وحتى التنوع في الأسواق الخارجية، وينتهي بتنوع الصادرات. وهنا يفرق Paul G. Hare بين نوعين من المعاني المتعلقة بالتنوع؛ في معناه البسيط، فإنه يفرض على أي بلد أن ينتج ويصدر مجموعة واسعة من المنتجات بما فيها الخدمات القابلة للتصدير مثل الخدمات الطبية والتعليم والسياحة، أما في معناه المعقد، فهو يشمل كذلك قائمة موسعة من المنتجات على أن تكون كثيفة التكنولوجيا وذات قيمة مضافة. وبالنسبة لهذا الكاتب، فإن التنوع يتم إدراجه كهدف أساسي في أي سياسة اقتصادية، فالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية تسعى من خلاله إلى تخفيف آثار المرض الهولندي - الذي يخلق ظروفًا غير مواتية لتوسيع نطاق الصادرات- حتى يشمل الصناعات التحويلية. ومن الناحية التاريخية، معروف على أسعار الموارد بأنها شديدة التقلب، لهذا كثرة الاعتماد على عائدات التصدير من العملة الأجنبية في تمويل الواردات قد يكون محفوفًا بالمخاطر، وهنا التنوع يظهر كأداة فعالة لتوقي ذلك.<sup>312</sup>

وتستند الأسباب النظرية التي تدعو البلدان إلى التنوع على نوعين من الحجج: يرتبط واحد منها بهيكل التفضيلات، والآخر مستوحى من حجج الاستثمار (في محفظة الأوراق المالية). ومن المعلوم أنه إذا كانت التفضيلات غير متجانسة بالنسبة للأعوان، فإن نمط استهلاكهم سيتماثل مع تغير معدل نمو الدخل. وفهم هذه الآثار ( المنبثقة عن قانون إنجل) بصفة عامة يعني تنوعًا متزايدًا لسلع الاستهلاك. ففي اقتصاد مغلق، أنماط الإنتاج تستجيب فقط للتغيرات الحاصلة في هيكل الطلب، وهنا حجج التفضيل تكون كافية لتوليد تنوع قطاعي متنامي. ولقد اعتبر أسيموغلو وزيليبوتي

<sup>311</sup> W. Chan Kim, Developing a Global Diversification Measure, Management Science, Vol. 35, No. 3 (Mar., 1989), p 378.

<sup>312</sup> Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , Centre for Economic Reform and Transformation School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008, PP13-14.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

(1997م) بأن فرص التنوع القطاعي تحسن من مستوى مخزون رأس المال. فالتنمية تسير جنبا إلى جنب مع توسع الأسواق التي تتيح إمكانية أفضل للاستفادة من إمكانات التنوع.<sup>313</sup> والحجة الصريحة لأهمية التنوع تفيد أن الاقتصادات المتنوعة أقل عرضة للصدمات الاقتصادية. فالتنوع يميل إلى تحويل الموارد حيث تكون المزايا النسبية متوفرة أو حيث تكون الإنتاجية عالية.

ويرى Alan Gelb أن "تنوع الصادرات" هو عملية جدّ معقّدة لا سيما في البلدان المصدرة للموارد كونها تعاني من تذبذبات اقتصادية حادة، فتقلبات أسعار الصرف الحقيقية بفعل الصدمات ( في أسواق الصادرات المركزة) ستقلل من جاذبية القطاعات غير المتصلة بالموارد، وتدفع بالاستثمارات نحو السلع غير القابلة للتبادل التجاري ( أو التصدير)، فهذا ما يؤدي إلى المزيد من التقلب، وإلى انخفاض النمو. ومن ثم فإن الإدارة الحذرة للاقتصاد الكلي هي من بين العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح سياسة التنوع.<sup>314</sup>

على العموم، فإن التنوع الاقتصادي لا يعني فقط توسيع سلّة المنتجات الصناعية أو إحلال الواردات، كما لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات الزراعية فحسب، بل هو تنوع قطاعي شامل ( صناعي، زراعي، خدماتي) غير متركز، كما أن الترابط القطاعي يجعل التنوع أكثر احتمالا، فالتنوع يقلل من المخاطر ويعزز في نفس الوقت الكفاءة الاقتصادية، كما يعمل على استقرار عائدات التصدير و/ أيضا على الحدّ من الاعتماد على المنتجات الأولية في التصدير، من خلال إحلال بدائل عنها كمصدر للدخل والنقد الأجنبي. وفي هذا الشأن، قد قدم (Prebisch and Singer, 1950) تأصيلا نظريا مفصلا حول أهمية تنوع منابع النمو الاقتصادي -أطروحة بريش وسنجر-، فمساھمتهما العلمية تؤكد بأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يقوم على منتجات الموارد، بحجة أن الأسعار العالمية للصادرات مع مرور الوقت تتجه نحو الانخفاض، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا في البلدان النامية.<sup>315</sup>

<sup>313</sup> Jean Imbs and Romain Wacziarg, Stages of Diversification, The American Economic Review, Vol. 93, No. 1 (Mar., 2003), P82.

<sup>314</sup> Alan Gelb, Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010, P10.

<sup>315</sup> Florian Kaulich, Ibid, P04.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

### 2.1 شروط التنوع الاقتصادي في بلدان الموارد: المؤسسات الجيدة، الحوكمة الرشيدة

#### 1.2.1 المؤسسات الجيدة

تؤثر المؤسسات السياسية في توقيت وحدوث النمو القائم على التنوع. وتشير عديد الدراسات إلى تفاعل معقد بين التنوع والجودة المؤسسية، فالمؤسسات الجيدة تشجع التنوع ومن ثم النمو، إلا أن التنوع يسهم كذلك في تحسين نوعية المؤسسات. ويمكن تصنيف المؤشرات المؤسسية إلى تلك التي تقيس نوعية المؤسسات السياسية ( آليات المساءلة) وتلك التي تقيس نوعية المؤسسات الاقتصادية ( حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود)، وتشير الأدلة إلى تحسن كلا النوعين من المؤشرات خلال تسارع النمو واتساع مجال التنوع. والتحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يتمثل في كيفية تنوع مصادر النمو وتحقيق استدامته، ويبين هذا التحليل أن ما يحث النمو القوي هو التنوع في هياكل الإنتاج والتجارة، بشرط أن يكون مصحوبا بتحسينات هامة في المؤشرات العامة المتعلقة بجودة السياسات والمؤسسات والتحرر السياسي، ويرافق ذلك ارتفاع في الاستثمارات وتحسن في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. مثلا ضعف المؤسسات هو من الأسباب الأساسية التي جعلت استجابة الاستثمار للإصلاحات في إفريقيا جنوب الصحراء محدودة. غير أن هناك عدد من البلدان التي نجحت في تسريع النمو والحفاظ عليه لمدة عشر سنوات، حيث تمكنت من خفض أسعار صرفها الحقيقية بشكل كبير، وحتى هذه البلدان لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لخفض مستويات الفقر خلال العقود القادمة.<sup>316</sup>

وبهذا الصدد، يعتبر التصحيح المؤسسي والسياسي كأفضل طريقة يمكن بها للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن تخفض من درجة تعرض اقتصاداتها لمخاطر الصدمات التي تعرقل النمو؛ بحيث يبدأ بإصلاح السياسات وتصميمها على النحو الذي يخفف من أثر الصدمات عند حدوثها، أين يكون نطاق السياسات الجيدة **Good policies** محصورا بين تشجيع تنوع الإنتاج ( مثل: تحرير الأسواق وتنمية القطاع الخاص) واعتماد وتنفيذ قوانين تسمح بالحدّ من التأثيرات المباشرة للصدمات ( التي قد تسبب

<sup>316</sup> Catherine Pattillo, Sanjeev Gupta et Kevin Carey, Douleurs de croissance, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Mars 2006, Volume 43, Numéro 1,PP34-35.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تراجعا كبيرا في دخل كل من القطاعين العام والخاص) وبناء احتياطات مالية كافية لعزل الصدمات عن الاقتصاد /أو شراء تأمينات رسمية. غير أن هذه التدابير مكلفة، لاسيما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، ويبقى أحسن خيار هو تنويع الإنتاج لكنه يستغرق وقتا طويلا. لهذا يتعين على صناع السياسات في بلدان الموارد أن يوجهوا اهتماما خاصا لأثر الصدمات على مؤشرات الاقتصاد الكلي نظرا لضخامة الخسائر الاقتصادية بالنسبة للناتج المحلي الخام عند وقوعها.<sup>317</sup>

وخلص إيمانويل بالداكشي وآخرون بأن الإصلاحات المؤسسية التي تعزز الحوكمة الجيدة هي حاسمة لتحقيق نمو مستدام، نظرا لأثر الحوكمة الإيجابي على الإنتاجية، وأهمية الزيادة في إجمالي إنتاجية العوامل في حفز التنويع والنمو، كما أن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة من شأنها أن تسهم في تحسين الحوكمة.<sup>318</sup> ومنه تحقيق التنويع، يتطلب وجود نموذج اقتصادي محين يضع ضمن أولوياته الأولى تحرير الاقتصاد والاستثمار في رأس المال البشري بغية استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الأنشطة البسيطة، التي من شأنها أن تولد نموا اقتصاديا على المدى القصير. ولضمان نمو متواصل، فإنه يجب رفع مستوى التكنولوجيا بالنسبة للبلدان التي ترغب في توسيع قائمة المنتجات المصدرة. فالاقتصاد السياسي للتنويع يشيد بالدور الفاعل للسياسات الصناعية-الصحيحة- في التنويع بدلا من الدور الذي تقوم به قوى السوق.<sup>319</sup>

كذلك اعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2003م بأن المؤسسات لها أهمية حاسمة في خلق مناخ استثماري يشجع على تنويع حافظة الأصول ( التنويع الاقتصادي) ويجعلها أوسع نطاقا. ويشمل مناخ الاستثمار ما يلي:<sup>320</sup>

✓ أساسيات الاقتصاد الكلي ( بما في ذلك سلامة النقود، وقوة الحسابات المالية، واستقرار أسعار الصرف)،

<sup>317</sup> Nancy Happe, Mumtaz Hussain, and Laure Redifer, Absorbing Shocks, Finance and Development magazine, IMF, Decembre 2003, Volume 40, Number 04, PP 24-26.

<sup>318</sup> Emanuele Baldacci, Benedict Clements, and Sanjeev Gupta, Using Fiscal Policy to Spur Growth, Finance and Development magazine, IMF, Decembre 2003, Volume 40, Number 04, P31.

<sup>319</sup> Florian Kaulich, Ibid, P18.

<sup>320</sup> World bank, World Development Report 2003 : Sustainable Development in a Dynamic World-Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life, P 136.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

✓ نشاطات الحكومة التي تتمثل في: محاربة الفساد بفعالية، توفير إطار تنظيمي سليم لتحسين تنافسية القطاع الخاص بالتصدي للآثار السلبية الخارجية.

✓ البنية التحتية الأساسية ( التي تدعم التجارة وتنمية رأس المال البشري).

ويلعب مناخ الاستثمار دورا مهما في ظهور مؤسسات أفضل عبر مر الزمن، فالمناخ الاستثماري الجيد يدعو إلى إنشاء مؤسسات صديقة للتنمية **development-friendly institutions**، وممقتهاها تستثمر عائدات الموارد في تنويع الإنتاج، وينخفض على إثرها سعر الصرف الحقيقي وتحسن الأسعار النسبية للسلع الداخلة في التداول، وتكتسب الصناعات المحلية قدرة تنافسية إضافية، وتزيد إمكانيات تنمية رأس المال البشري وتقل البطالة. وفي دراسة موسعة أجراها البنك الدولي حول اقتصاديات أمريكا اللاتينية "وجدت... بأن مفتاح النجاح هو تكملة ثروة الموارد الطبيعية بمؤسسات جيدة، ورأس المال البشري، والمعرفة". وعندما تكون المؤسسات ضعيفة فستضعف مناخ الاستثمار وستسرع استنفاد إيرادات استخراج الموارد، وسيترتب على استغلالها نتائج سلبية أو بما يعرف بلعنة الموارد الطبيعية. ومن ناحية أخرى، فإن الكسب السهل ( بالاستحواذ على الريع) يضعف الإدارة والمؤسسات.<sup>321</sup>

ومن المعروف على المناطق ( منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA) التي تزخر بموارد طاقوية كبيرة، بأنها تنزع إلى خلق قيود على الأنشطة المرحة، وبدرجة متفاوتة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، كون الإنتاج النفطي فيها جدّ متركز بحيث يحدّ من التنويع. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإنّه يمكن لهذه البلدان أن تنوع أنشطتها الاقتصادية (بما فيها الخدماتية كالنقل والسياحة) وتفتح اقتصاداتها من أجل الوصول إلى أسواق كبرى ( بمعنى التحول من اقتصادات منغلقة إلى اقتصادات مفتوحة لخلق صناعات أكثر قدرة على المنافسة)، ولكن من خلال دعم عمل مؤسسات الدولة وإدخال إصلاحات على الحكم ( تحسين نوعية الإدارة والتنظيم، ومساءلة القطاع العام) بإلغاء القيود البيروقراطية أمام القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار، لتحقيق نمو قادر على خلق فرص عمل جديدة. فهذه التدابير بشكلها المترابط تسمح بالانتقال إلى نموذج اقتصادي مهم يدعو إلى التحول من اقتصادات يهيمن عليها النفط إلى اقتصادات أكثر تنوعا، من أجل التقليل من اعتماد هذه المنطقة على مصادر النمو المتقلبة **volatile sources of growth**، والحفاظ على الاستقرار المالي. وبالترادف مع

<sup>321</sup> World bank, Ibid, P149.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

ذلك سيتطلب الأمر أيضا التحول من اقتصادات يسيطر عليها القطاع العام إلى اقتصادات يقودها القطاع الخاص (البنك الدولي، 2005م).<sup>322</sup> وإذا توافر لبلدان هذه المنطقة بيئة اقتصادية وسياسية مناسبة، فإن القطاع الخاص سيلعب دور الحافز في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى علاج المرض الهولندي وتحقيق تقدم أسرع صوب إنجاز أهداف التنمية التي تشمل التنوع كمحور رئيسي في ذلك. وأحسن مثال على ذلك في الوطن العربي الإمارات العربية المتحدة.

وهناك حجج أخرى تدعم أطروحة التنوع الاقتصادي تتعلق بتأثير المؤسسات الجيدة على النمو والتنمية: فالظروف المبدئية كالأستقرار السياسي وتوفر رأس المال الطبيعي والبشري وعدم وجود صراعات داخلية تعتبر أسبابا رئيسية للانطلاق. بيد أن أعراض المرض الهولندي ( سواء الاقتصادية منها كانهلال التصنيع أو السياسية كسيطرة النخبة على الربح) قد عرقلت التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على الرغم من تبنيها لبوادر التنوع. ففرص الإصلاح في هذه البلدان غالبا ما تنشأ عن أزمات اقتصادية وسياسية طال أمدها لصعوبة حلها لاسيما في ظل غياب أسس الحكم الراشد. فالتنوع الاقتصادي كاستراتيجية في بلدان الموارد قد استغرق تطبيقها إطارا زمنيا طويلا دون تسجيل فوائد تذكر إلا في بعض الحالات ( بوتسوانا، النرويج، ماليزيا... )، فقد كان ينبغي على هذه البلدان أن تصبح أفضل حالا غير أنها فقدت قدرتها على استخدام ميزتها النسبية في التنمية بسبب تخلفها. وتشير شواهد تاريخية بأن التنمية الاقتصادية هي غير ممكنة دون وجود قيادة سليمة للاقتصاد، فقد حققت بلدان فقيرة من الموارد ( مثل: كوريا الجنوبية، الصين... ) مستويات مهمة من التنمية -مبنية على التنوع في التصدير- بعد تبنيها لسياسات صحيحة وكفؤة حيث لم يستغرق ذلك سوى خمسين سنة. إذن إنها مسألة مؤسسات وسيادة القانون، وتسيير جيد، وسياسات اقتصادية سليمة وذكية، وليست مسألة وقت فقط.

ولما كان الهيكل المؤسسي هو المسؤول المباشر عن تصميم وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار فضلا عن تحديده لأهدافهما، فإنه يمكن للترتيبات المؤسسية الجيدة -التي تشكلها توليفة من السياسات المحلية الحسنة والحوكمة الجيدة- أن تعجل التنمية الإنتاجية صوب تجسيد أهداف التنوع

<sup>322</sup> World bank, Middle East and North Africa Economic Developments and Prospects 2005 : Oil Booms and Revenue Management, okr.identifier.report 29944, PP39-43.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

من خلال: تعزيز التحديث وكفاءة الصناعة المحلية، تأمين الحرية اللازمة لتطوير أنشطة التصدير مع تبسيط الإجراءات بالنسبة للأعوان الاقتصاديين عند ممارستهم لمثل هذه الأعمال، كبح أو مواجهة الآثار السلبية التي تنتج عن تلك الممارسات التجارية المنحرفة والمضرة بالصناعة المحلية، استحداث آليات جديدة لترقية وتنويع الصادرات بواسطة استغلال الفرص التي تتيحها التجارة الدولية في مجال التكنولوجيا والخدمات، دعم العمليات التي يكون هدفها الأساسي تحقيق التكامل وإبرام الاتفاقيات سواء منها الثنائية أو متعددة الأطراف، إنشاء مؤسسات خاصة بتنشيط الصادرات والاستثمارات ( تعمل على توفير كافة المعلومات والمعطيات حول أحوال وتغيرات الأسواق في الخارج لتحديد فرص الربح والنجاح بالنسبة للمنتجين والمصدرين المحليين)، تحديد قائمة المنتجات المرشحة للتصدير، تشجيع المصدرين على تأسيس جمعيات في هذا المجال.

كما تتوقف القدرة على الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية، وخاصة بالنسبة لبلدان الموارد، على إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية المتصلة بالتجارة وإدارة الجمارك، لتحسين نطاق صادراتها. وتختلف هذه البلدان من حيث مدى تطبيقها والتزامها بهذه البنود، إذ أن البعض منها أكثر تقدما من البعض الآخر بحسب مستوى القدرات المؤسسية والإدارية التي تتوفر عليه، ومدى مرونتها إزاء الصدمات الاقتصادية. ويجب أن يقترن التنويع بسياسات مساندة للاقتصاد الكلي، وأيضا بإصلاحات هيكلية ومؤسسية تعمل على تحسين المرونة الاقتصادية والحوكمة والقدرة الإدارية **administrative capacity**. بالإضافة إلى توسيع مجال المدخرات المحلية من خلال تعبئة أكثر كفاءة للعائدات، وتحسين الحوافز بالنسبة للادخار الخاص، وتساعد هذه الجهود في نفس الوقت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل الخبرة والمعرفة الفنية، ومنه هذا المزيج بين السياسات والإصلاحات يعتبر حاسما في التنمية، التي تخلق فيها الاستثمارات تنوعا إنتاجيا.<sup>323</sup>

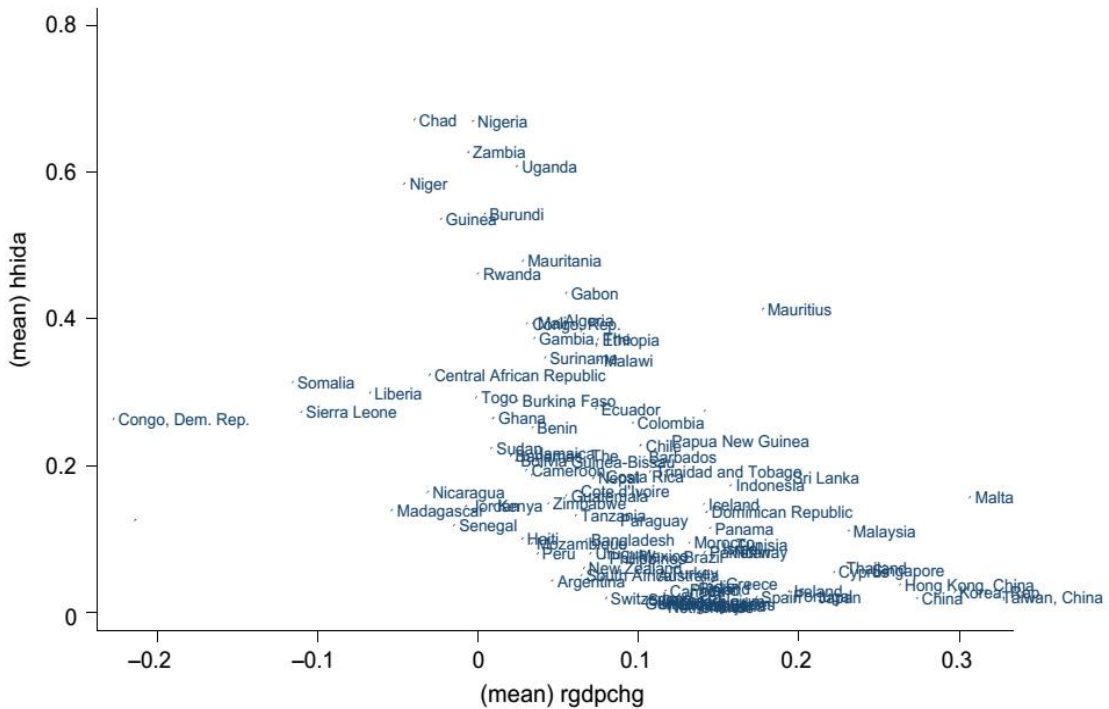
وتتضح هذه الاستنتاجات من دراسة أجراها مؤخرا البنك الدولي ( سنة 2008م) التي بحثت في الكيفيات التي تسمح بتسريع النمو في البلدان النامية، ووجدت بأن **التنويع الاقتصادي** يساعدها كثيرا في التغلب على ما يعرف بعدم استقرار التصدير أو التأثير السلبي لمعدلات التبادل التجاري - الناتج

<sup>323</sup> Christina Daseking and Julie Kozack, Avoiding Another Debt Trap, Finance and Development magazine, IMF, Decembre 2003, Volume 40, Number 04, P23. بتصرف

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

عن المتاجرة في المنتجات الأولية-، فالتنمية الاقتصادية كعملية سياسية وهيكلية نوعية، فإنها تقدم دعماً كافياً لهذه البلدان حتى تنتقل من إنتاج سلع البلدان الفقيرة "poor-country goods" إلى إنتاج سلع البلدان الغنية "rich-country goods" بشرط أن يكون الطلب على صادرات هذه البلدان في الأسواق الدولية مرناً مسبقاً. وركزت الدراسة على أهمية التعلم من خلال الممارسة أو على أهمية تطبيق نموذج ماتسوياما (1992) في قطاع الصناعات التحويلية الذي ينتهي بتنوع الصادرات. فتطوير الصادرات يقتضي من كل بلد أن يطور نموذجاً خاصاً به أي بما يمكنه من اكتساب الدراية الفنية الأجنبية (التكنولوجية) وتجاوز حدود الميزة النسبية. وهناك عديد الدراسات (Lederman, 2006) التي تطرقت إلى العلاقة بين الابتكار وتنوع الصادرات. عموماً، فإن ثمة أدلة قوية تشير بأن تركيز الصادرات export concentration يضرّ بأداء النمو الاقتصادي (Lederman and Maloney, 2007). ولقد حققت الدراسة في طبيعة القنوات التي من خلالها التصدير المترکز يؤثر على نمو نصيب الفرد من الناتج، كما وجدت بأن السياسات الحكومية الجيدة تسهم في التخفيف من حدة المشاكل التي تعترض التنوع، وبالتالي تحقيق مستويات أعلى من النمو.

الشكل رقم (02-13): تركيز الصادرات ونمو نصيب الفرد من GDP



Source: Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth, The World Bank/the Commission on Growth and Development, Washington, DC 20433, 2008, P11.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ويبين الشكل رقم (02-13) تبعثر تركيز الصادرات في المتوسط ( مؤشر هيرفندل) وتراكم الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه على مدى فترات ( كل فترة مدتها خمس سنوات) بداية من سنة 1961م إلى غاية سنة 2000م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين المتغيرين، كون معامل الارتباط قدر بـ-0.51. وكما كان متوقعا، فقد سجلت بلدان شرق آسيا مثل الصين، كوريا، ماليزيا، تايوان، تايلاند ( التي تقع في الجهة السفلى من الزاوية اليمنى- في الشكل) مستويات منخفضة نسبيا في تركيز الصادرات. وعلى النقيض من ذلك، فقد كان أداء النمو في العديد من البلدان ضعيفا خلال العقود الأربعة المدروسة لاسيما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تعرف قطاعاتها التصديرية تركيزا شديدا.<sup>324</sup>

وأرجع **Sanjeev Gupta and Yongzheng Yang** في ورقتهما البحثية الحاملة لعنوان: "العقبات التي تعترض التجارة في إفريقيا" سنة 2006م، أسباب ضعف أداء إفريقيا في مجال التصدير إلى ما يلي:<sup>325</sup>

✓ **عدم استقرار الوضع الاقتصادي الكلي:** حتى وقت قريب، عانت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من ارتفاع معدلات التضخم وعجز كبير في الميزانيات العامة والحسابات الخارجية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى ضعف الصادرات والأداء الاقتصادي الكلي في المنطقة ككل. بالإضافة إلى ضعف قاعدة الموارد البشرية والبنية التحتية، والإطار القانوني والتنظيمي والحكم بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى. هذه المشاكل، جنبا إلى جنب مع التشوهات في السياسة الاقتصادية، قد ساهمت في ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في إفريقيا.

✓ **التحيز ضد التصدير:** ويبقى هذا التحيز مستمرا على الرغم من: إزالة الكثير من الحواجز غير الجمركية وخفض متوسط التعريفات الجمركية من 22% سنة 1997م إلى 15% سنة 2006م.

✓ **تسلسل هيكل التعريفات الجمركية:** فالرسوم الجمركية ترتفع عموما عند زيادة درجة تجهيز المنتج، فهذا التسلسل لا يكون في صالح القطاع الأساسي، بخاصة الزراعي الذي عانى من انخفاض

<sup>324</sup> Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth, The World Bank/the Commission on Growth and Development, Washington, DC 20433, 2008, P10.

<sup>325</sup> Sanjeev Gupta and Yongzheng Yang, Les freins au commerce en Afrique, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, decembre 2006 , Volume 43, Numéro 04, PP23-24.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

أسعار الإنتاج بسبب احتكارات الدولة في تسويق الصادرات. وفي سياق آخر، يمكن أن يشجع هيكل التعريفات عملية إحلال الواردات في قطاع الصناعات التحويلية.

✓ **فشل السياسات:** لقد حاولت إفريقيا تطبيق تدابير تحفيزية بخصوص التصدير ( من خلال خلق مجالس معينة تقدم خدمات استشارية للمستثمرين) كما هو معمول به في آسيا وأماكن أخرى، لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، كان لهذه التدابير تأثير محدود على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. فنظم حوافز التصدير التي تخدم سياسات البحث عن الربح، من الصعب التحكم فيها في كل الأماكن، هذا ما جعل البلدان الإفريقية تحقق نجاحات أقل بكثير مما حققته بلدان أخرى.

✓ **بيئة أعمال غير مواتية:** على الرغم من أن البلدان الإفريقية قد خفضت الرسوم الجمركية في إطار تطبيقها لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، إلا أنها لم تتمكن من حفز التجارة. وتشير دراسة إفرت وجيلب وروماندوران (2005م) إلى بطء تقدم إفريقيا في خفض تكاليف الأعمال أو تكاليف إدارة الشركات الصناعية بسبب الفساد الذي يشكل بحسبهم عاملا رادعا لعزيمة المستثمرين.

✓ **نقص القدرة على المنافسة:** الارتفاع النسبي لأسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول في إفريقيا يجعل قطاع السلع القابلة للتداول أقل قدرة على المنافسة. فالمغالات في سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى نقص المهارات والتأخر التكنولوجي، هي من الأسباب الرئيسية التي جعلت الشركات الصناعية في إفريقيا أقل إنتاجية بالمقارنة مع نظيرتها في الأقاليم الأخرى.

✓ **ارتفاع التكاليف غير المباشرة:** وتشمل هذه التكاليف؛ تكاليف الطاقة والأراضي والنقل والاتصالات والأمن والتأمين والتسويق، التي تقل كثيرا من مقدار القيمة المضافة الصافية بالنسبة للشركات الإفريقية، هذه التكاليف يسببها في العديد من الأحيان ضعف الإطار القانوني والتنظيمي.

وللتخفيف من نسبة تركيز الصادرات على السلع الأساسية وتحقيق قدر من التنوع أي بزيادة حصة السلع المصنعة ضمن إجمالي الصادرات، فإنه ينبغي على البلدان الإفريقية أن تكثف من جهودها لتنمية تجارتها أولا مع جيرانها ثم مع بلدان أخرى، إذ يستوجب عليها أن تعزز من إصلاحاتها الهيكلية -بما في ذلك دعم الحوكمة والإطار القانوني والقطاع المالي- حتى تتمكن من خفض تكاليف الأعمال

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وتوسيع القاعدة الإنتاجية والسوق بما يكفي لاستغلال وفرات الحجم. وهنا نظم حوافز التصدير ستميل إلى البحث عن أنشطة الإنتاج بدلا من أنشطة الربح؛ التي تزيد من حجم أعباء التكيف بالنسبة للصناعات التحويلية المحلية. وعليه يزداد احتمال نجاح البلدان في تحقيق نمو مستدام على أساس تنويع سلعي واسع عندما تملك مؤسسات سياسية طويلة العمر ( بمعنى آخر عندما يكون هنالك تسليم سائد بأهمية المؤسسات والتغيير المؤسسي في التنمية الاقتصادية). وتتفق هذه النتيجة مع وجهة النظر التي تقول إن عدم الاستقرار الاقتصادي وانحصار التصدير يكون مدفوعا بعدم الاستقرار السياسي.

وفي هذا السياق، اعتبرت إحدى الدراسات الحديثة ( Luc Désiré Omgba, 2014 ) بأنه غالبا ما يكون الغرض الأساسي من تنويع الصادرات في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية التخفيف من حدة الصدمات الخارجية ودعم النمو الاقتصادي. ولقد ناصر هذا الهدف الكثير من الباحثين في موضوع لعنة الموارد ( زاكس ووارنر 1997م، وجيلفسون 2001م) وحتى غير المنتمين لهذا التيار ( ليدرمان ومالوني 2007م). ولهذا ينبغي على البلدان التي تعتمد على الموارد تنويع صادراتها من أجل تجنب التأثيرات السلبية للمرض الهولندي. وناقشت العديد الأدبيات فوائد تنويع الصادرات، حيث توصلت بأن **التنويع** يؤثر إيجابا على النمو القطاعي والاقتصادي، بينما التركيز فله أثر سلبي على شروط التجارة والنمو، كما دعا هؤلاء الكتاب والباحثين إلى ضرورة التركيز على لعنة تركيز الصادرات **curse of export concentration** بدلا من الاهتمام أكثر بلعنة الموارد الطبيعية. وبالتالي وجب على صناعات السياسات في البلدان الغنية بالموارد تعزيز تنويع اقتصاداتها لتفادي ما أصبح يعرف "بلعنة تركيز الصادرات".

وحاولت هذه الدراسة معالجة هذه المسألة سواء من شقها الاقتصادي ( العوامل الاقتصادية التقليدية المتعلقة بأنماط التنويع) أو من شقها السياسي والتاريخي، ولذلك افترضت أن جميع البلدان المنتجة للنفط لها ظروف اقتصادية متشابهة، لكنها ليست على نفس المستوى من التنويع، فهذا التباين تشرحه الديناميات المؤسسية **institutional dynamics**. وانتهت الدراسة بأنه كلما زاد عدد سنوات الإنتاج والاستقلال كلما ارتفعت درجة تنويع الصادرات في البلدان المنتجة للنفط ( مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة). ومنه تعد المسافة الزمنية الفاصلة بين أول تاريخ لإنتاج النفط وتاريخ الاستقلال

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

كمحدد أساسي للتنوع. وفي هذا الشأن، استطلت الدراسة بدراسة ( دانيق 2005م) التي تشير بأن التطوير المسبق للقطاعات غير المتصلة بالموارد خلال فترة ما قبل الاستقلال، قد يلعب دورا رئيسيا في تأسيس تنوع ساري المفعول في البلدان التي اقتصاداتها تقوم على الموارد. غير أنها رأت بأن هذا التطوير صعب التجسيد في أرض الواقع لاسيما في المستعمرات الاستخراجية **extractive colonies** ومستعمرات موارد النقطة **colonies resources point**.

فاستغلال موارد النقطة، بما في ذلك النفط، كان يقترن بمدى كثافة رأس المال الأجنبي المتوفر، وليس بمدى تفاعل قطاع موارد النقطة مع القطاعات الأخرى، هذا ما أفضى إلى تفكك الاقتصاد مع ضعف مؤسسات التنمية. ولقد تم الحفاظ على هذه المؤسسات الضعيفة الموروثة عن الفترة الاستعمارية بعد الاستقلال. والسبب هو أن النخب السياسية تجدد أنه من المفيد منع التطور الإيجابي، لأن التنوع الاقتصادي: -أولا يسهم في زيادة نصيب السكان من التنمية ( تنامي عدد المقاولين ورجال الأعمال، تحسن المستوى التعليمي بالنسبة للفئة الوسطى من المجتمع؛ أين تصبح أكثر تعلما وإلماما بالأوضاع السياسية والاقتصادية) -وثانيا يهدد قوة شاغلي الوظائف السياسية كما يقلص حصتهم من الربح، وبالتالي سيكون صناع القرار أمام أحد الخيارين؛ إما الشروع في سياسة تنوع الصادرات لدعم النمو أو الحفاظ على قوتهم ومكانتهم من خلال عرقلة أو منع عملية التنوع. وهنا المفاضلة تعتمد على نوعية المؤسسات.<sup>326</sup>

### 2.2.1 الحوكمة الرشيدة

ولقد ركزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD من خلال دراسة نشرتها بعنوان "التنوع الاقتصادي في إفريقيا" سنة 2011م، على كيفية تعزيز التنوع من أجل دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة، وتدفع الدراسة بأن على البلدان الإفريقية أن تضع الحوكمة الرشيدة كشرط استقبائي لتحقيق التنوع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات هدفها تغذية الصناعات الناشئة والتأكد من مدى إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني. ولن يكفي تصحيح السياسات وهيئة بيئة مواتية لبلوغ ذلك، إلا بوجود سائقيين تنفيذيين

<sup>326</sup> Luc Désiré Omgba, Institutional foundations of export diversification patterns in oil-producing countries, Journal of Comparative Economics 42 (2014) 1052-1055.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

**Executive drivers** أو قيادة تنفيذية تضمن إدارة اقتصادية حكيمة ( تركز على المساءلة والشفافية وسيادة القانون ) للموارد الطبيعية دون تبديدها. فالحكومة لها دور هام في إنشاء إطار تنظيمي فاعل على النحو الذي يدعم النشاط الاقتصادي ويوفر بيئة صحية بالنسبة لمناخ الأعمال. وأحد الأمثلة على عمل الحكومة هو إصلاح الإجراءات الجمركية وتعديل الأعباء الإدارية للتجارة يجعلها تنخفض لتعزيز قدرات المصنّعين على/ تصدير منتجاتهم واستيراد بضائع أخرى. ويبدو بأن إفريقيا ليست بمنطقة تنافسية أو ليست بقدر تنافسية مناطق مماثلة لها نظرا لارتفاع تكلفة التصدير والاستيراد بها، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المعقدة التي تستلزم وقتا طويلا لتسويتها، وبذلك هي كلها أمور تؤدي إلى قطع الطريق أمام التنمية في إفريقيا، أين يكون من الصعب عليها توسيع تجارتها أو قاعدة منتجاتها.<sup>327</sup>

وفي دراسة أخرى، توصل بن حمودة حكيم وآخرون: بأن البلدان الإفريقية يمكنها تنويع اقتصاداتها بتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تتوفر عليها، من خلال تسطير سياسات اقتصادية وغير اقتصادية ترمي إلى تنويع المنتجات والصادرات لإزالة كافة العوائق التي تعترض النمو، ويتحقق ذلك ب: رفع مستويات الاستثمار، تحسين الحكم والقضاء، القضاء على الحروب والصراعات، بالإضافة إلى إتباع سياسات صناعية وتجارية نوعية لحفز التنوع الاقتصادي.<sup>328</sup>

ويعتقد (Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth, 2003) بأن التحدي الأكبر بالنسبة للبلدان المصدرة للموارد يتمثل في مدى حوكمة استخدام الثروة الطبيعية، فالتقاليد السياسية المعتاد إتباعها في إدارة الثروة النفطية على سبيل المثال، تشكل الاقتصاد السياسي للبلدان المصدرة للنفط. وعلى الرغم بأن الذهب الأسود هو المصدر الرئيسي للدخل في هذه الحالة، إلا أنه يمكن استعماله في تمويل الاستثمارات المادية الإنتاجية وحتى الاجتماعية لتنويع الاقتصاد وتحسين الرفاهية العامة، ويتحقق ذلك عند إعادة توجيه الحوافز الاقتصادية نحو الأنشطة الإنتاجية بدلا من توجيهها نحو الأنشطة الربعية، وهنا تلعب الديمقراطيات الناضجة **Démocraties matures** دورا مهما في توفير بيئة مواتية

<sup>327</sup> OECD/United Nations (2011), Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, OECD Publishing, PP15-16.

<sup>328</sup> Hakim Ben Hammouda, Stephen N. Karingi, Angelica E. Njuguna and Mustapha Sadni Jallab, Growth, productivity and diversification in Africa, Journal of Productivity Analysis, Vol. 33, No. 2 (April, 2010), pp. 125-146.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

لتطبيق نموذج للحكومة الرشيدة في البلدان المنتجة للنفط، ولعل أهم ما يميز هذه الديمقراطيات ما يلي: استقرار الأنظمة الحزبية، مؤسسات انتخابية قوية، وجود سياسات تركز على توافق اجتماعي واسع، الاستقرار السياسي والمساءلة المؤسسية -تستحث صناع القرار على اتخاذ قرارات تنمية طويلة الأجل-، شفافية في المعلومات ووضوح في حقوق الملكية.

ومن هذه المميزات ينتج عنها أنظمة سياسية داعمة للتنمية والتنوع، لأن التسابق السياسي على السلطة فيها سيكون أساسا من أجل تحسين شروط التجارة وتنوع منتجاتها، بمعنى أن استثمارات الدولة ستوفر سلعا عامة مكتملة لإنتاجية القطاع الخاص، فهذا يفضي إلى إدارة اقتصادية رشيدة. غير أن الكثير من البلدان النفطية لا تطبق هذا النهج على الرغم منها من ييدي رغبتة في انتهاج ذلك، فتخصيص الثروة في هذه البلدان لا يستند إلى معايير الحوكمة والشفافية والإنصاف، لتوفرها على بيئة غير صحية مقوضة للإصلاح الديمقراطي أين تهيمن عليها الديمقراطيات الفئوية **Démocraties factionnelles** التي تتميز بمائلي: عدم المساواة في توزيع الدخل، وجود مؤسسات انتخابية هشة، سيطرة الحزب الواحد، تدخل الجيش في السياسة، تسطير سياسات قصيرة الأفق، اقتصار التنافس السياسي فقط على المنصب /أو السلطة بغية الاستحواذ على الموارد العامة. فكل هذه المميزات تشير إلى بزوغ أنظمة سياسية غير مستقرة في هذه البلدان، حيث تعتمد آليات غير شفافة في توزيع عائدات النفط، مما أدى إلى زيادة نسبة تركيز صادراتها على الموارد ( مثل: فنزويلا، الإكوادور، كولومبيا)،<sup>329</sup> فضعف الحوكمة له آثار جانبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كون الإطار السياسي في ظل هذه الأوضاع سيفرض تكلفة مالية سلبية على المستثمرين المحليين والأجانب، وهو الشيء الذي يؤثر عكسيا على الإنتاج والتنوع معا. وكما ذكر، فإن المبادئ الأساسية للاقتصاد ترى أن الحوكمة أداة فعالة في علاج تداعيات المرض الهولندي، وهي شرط أساسي لمنع الاستحواذ على الربح والتربح.

وتتفق الأدبيات التجريبية على أن هناك ارتباطا تبادليا بين تحسين الحوكمة وزيادة التنوع وتحسن النتائج على مستوى المخطط الاقتصادي، فالحوكمة الرشيدة تسهم في رفع إنتاجية الاستثمار -من خلال تحسين البنية التحتية-، وفي تحسين فرص العمل والربح، كما تعزز من كفاءة السياسات

<sup>329</sup> Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth, Gérer la manne pétrolière, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Mars 2003, Volume 40, Numéro 01, PP40-42.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الاجتماعية. وبموجب هذه الرؤية فإن الحوكمة تقتزن بالتنمية، أين يمكنها أن تعطي دفعة قوية لأي بلد عندما يكون دخله منخفض. ومن الأمور الأساسية التي يجب على صناعات السياسات مراعاتها وهي: أن الحوكمة ضرورية للنمو والتنمية.<sup>330</sup>

### 2. الاستثمار في رأس المال البشري لتفادي نقمة الموارد الطبيعية

#### 1.2 الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والصحة

لقد ناقشت المدارس الاقتصادية موضوع الاستثمار في المورد أو رأس المال البشري كمحاولة لإلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه التعليم والتدريب في بناء الثروة، ومن أوائل الاقتصاديين الذي تحدثوا عن أهمية الاستثمار في الإنسان هو آدم سميث (مؤسس المدرسة الكلاسيكية) الذي اعتبر الجهد الإنساني والوقت كتكلفة لاكتساب المهارة والكفاءة العالية المطلوبة في تعلم الصنائع والحرف. وبالمقابل، اعتبر العمل الريفي أو الفلاحي كعمل عادي، وبالتالي فوارق الأجور بين العمل الصناعي والعمل الفلاحي تستند إلى مبدأ التعلم.<sup>331</sup> أما ألفريد مارشال (أحد رواد المدرسة النيوكلاسيكية) فقد تطرق إلى التعليم والتدريب الصناعي في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، عندما وصفه بأنه استثمار قومي، حيث كتب في شأنه ما يلي: "أكثر الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما استثمر في البشر".<sup>332</sup>

وفي تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1998م، أشارت بأن استخدام مصطلح رأس المال البشري كان بالضبط في سنوات الستينات، من طرف الاقتصاديين شولتز (1961م) وبيكر (1964م) اللذان اعتبرا الاهتمام بالتعليم بحد ذاته استثمارا في رأس المال البشري، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة مستويات الإنتاج والدخل. وبهذا الصدد، عرفت المنظمة رأس المال البشري على أنه يتمثل في: "تلك المعارف والمهارات والمؤهلات المطلوبة في الأنشطة الاقتصادية".<sup>333</sup> وأيضا اعتبر تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003م رأس المال البشري بأنه "جماع للمعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها

<sup>330</sup> شيخه جا وجوجون جوان، عناصر الحوكمة، مجلة التمويل والتنمية-صندوق النقد الدولي، جوان 2014، المجلد 51، العدد رقم 02، ص ص 24-28. بتصرف

<sup>331</sup> آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زين، مرجع سابق، ص ص 148-149.

<sup>332</sup> B. F. Kiker, Marshall on Human Capital: Comment, Journal of Political Economy, Vol. 76, No. 5 (Sep. - Oct., 1968), P1088.

<sup>333</sup> OCDE, L'investissement dans le capital humain – une comparaison internationale, 1998, P 09.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

البشر في المجتمع عبر التعليم والخبرة العملية، وهو النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي<sup>334</sup>. كما أخذ البنك الدولي في تقريره لسنة 2006م ( الموسوم بعنوان: **where is the wealth of nations**) بالمفهوم الذي قدّمه كل من بيرمان وتاوبمان (1984م) في شأن رأس المال البشري، أين عزّاه على أنه: "مخزون من القدرات البشرية المنتجة اقتصاديا"<sup>335</sup>.

وتشير أبحاث البنك الدولي (2008م) بأن رأس المال البشري يعتبر عاملا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ووسيلة فعالة للحدّ من عدم المساواة والفقر المدقع أو المطلق. فعندما تستثمر البلدان في رأس المال البشري من خلال التعليم، فسيكون لها إمكانية كبيرة لتوليد مكاسب قيمة للمجتمع، فالتعلم يسهم في تحسين توزيع الدخل وتسهيل الحراك الاجتماعي، كما يشارك في ترقية نوعية حياة المواطنين ( بزيادة متوسط أعمارهم المتوقعة وخفض معدلات الوفيات بين أطفالهم). وتحقيق هذه المنافع لن يكون بشكل تلقائي، ففي الكثير من الأحيان، زيادة الاستثمار في التعليم لا ترتبط دوما بنمو اقتصادي أسرع، خاصة عند إخفاق النظام في إنتاج المستوى المرغوب فيه (التوليفة ونوعية العمالة الماهرة اللازمة لتلبية الطلب). وبالمثل، فعالبا ما يعزى ببطء النمو وتدهور التنمية في شق كبير منه إلى نوعية التعليم الرديئة التي تهدر عوائده وتنتهي بارتفاع معدلات التسرب لاسيما بين الفقراء. فالتنمية القوية تستحث مزيدا من التعليم الجيد. وعلى العموم، فإن التعليم يعزز التماسك الاجتماعي، ويحسن مستوى الرعاية الصحية، ويقوي القدرات التنموية المستقبلية لتحقيق الصالح العام.<sup>336</sup>

وبالطبع، فإن التنمية البشرية تقتضي تزويد جميع أفراد المجتمعات بنوعية عالية من التعليم (الابتدائي والثانوي)، سواء من خلال التعليم الرسمي أو عن طريق وسائل بديلة. ويمكن، من حيث المبدأ أن يوفر ذلك: منافع اقتصادية، وأن يبني مجتمعات وأنظمة حكم قوية. فالتعليم التزام إنساني معترف به على نطاق واسع، وحق من حقوق الإنسان.<sup>337</sup> كذلك توصي دلائل حديثة ( مجلة التمويل والتنمية

<sup>334</sup> برنامج الأمم المتحدة: تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003م، ص 90.

<sup>335</sup> World Bank, Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century, Ibid, 2006, P89.

<sup>336</sup> The World Bank, The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa, DC 20433, 2008, P07.

<sup>337</sup> Joel E. Cohen et David E. Bloom, Cultiver les esprits, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, P09.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الموسومة بعنوان: الصحة والثروة- المجلد 41- العدد 01- مارس 2004م) بأن صحة أفضل **better health** تحقق عائدات اقتصادية أكبر، فالصحة الجيدة تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام عبر عدد من القنوات، وإحدى هذه القنوات ترتبط بتغيير القرارات التي تتعلق بالإنفاق والادخار خلال دورة الحياة، كون فكرة التقاعد تنشأ عندما تصبح معدلات الوفيات منخفضة، ومنه طول العمر يخلق حافزا للجيل الحالي للادخار-هذا الحافز يمكن أن يكون له آثار كبيرة على معدلات الادخار الوطني-، كما أن طول العمر يمكن أن يجعل الاستثمار في التعليم أكثر جاذبية. فالصحة تعزز النمو الاقتصادي وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر: فالمستثمرون يتجنبون البيئات التي تعاني فيها فئة القوى العاملة من أعباء الأمراض الخطيرة.<sup>338</sup>

## 2.2 كيف يمكن لرأس المال البشري أن يعزز من التنمية الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية؟

ولقد اضطلعت معظم الحكومات في جميع أنحاء العالم بفوائد التعليم على الاقتصاد؛ بيد أنه يؤدي إلى مزيد من النمو والإنتاجية والقدرة على المنافسة، خصوصا لما صار من محددات النمو الاقتصادي في البلدان شحيحة الموارد، وهنا المفارقة تقول لماذا الاستثمار في هذا القطاع لا يزال قابعا في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. فمن حيث المبدأ، وفرّة الموارد الطبيعية لا بد من أن تزيد من حوافز الاستثمار في التعليم، ولكن تطبيقيا قد ساهمت في تقييد الاستثمار في رأس المال البشري بفعل قيود الميزانية الملزمة، فسرعة انسيابية سلوكيات البحث عن الربح في اقتصاديات هذه البلدان، قد أدت إلى منع وعرقلة الاستثمارات المنتجة لسلعة التعليم-المغذية لقطاع الصناعات التحويلية L-.

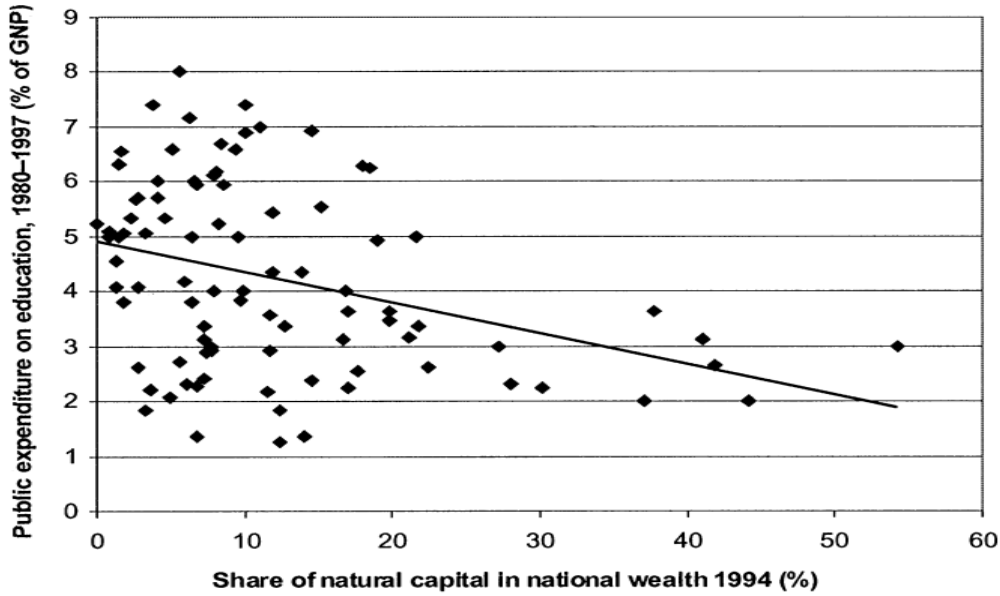
ويعتقد جيلفسون (2001م) بأن التعليم الجيد هو شرط أساسي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، حيث ينبغي أن يأتي الاستثمار العام في التعليم في مقدّمة الاستثمارات، فالتعليم يحفز النمو الاقتصادي، ويوفر مكافآت اقتصادية هامة للمجتمع (يحسن المستوى المعيشي لأفراد)، وهنا التساؤل سيدور حول المقدار الذي يجب أن يستثمره المجتمع-من الإيرادات المتدفقة- في هذا المجال لتخفيف أوجه النقص بما في ذلك خفض عدد الفقراء.

<sup>338</sup> David E. Bloom, David Canning, and Dean T. Jamison, Health, Wealth, and Welfare, Finance and Development magazine, IMF, March 2004 , Volume 41, Number 01, P11.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

الشكل رقم (02-14): الإنفاق على التعليم ورأس المال الطبيعي.



**Source:** Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, P852.

ويظهر الشكل رقم (02-14) -مخطط التشتت- بأن الإنفاق العام على التعليم يرتبط عكسيا مع وفرة الموارد الطبيعية (  $r = -0.32$  )، فخط الانحدار لـ 90 مشاهدة، يشير بأن زيادة قدرها 18 نقطة مئوية من حصة رأس المال الطبيعي، سيقابلها تراجع في الإنفاق العام على التعليم بمقدار نقطة مئوية واحدة من الناتج الوطني الخام.<sup>339</sup>

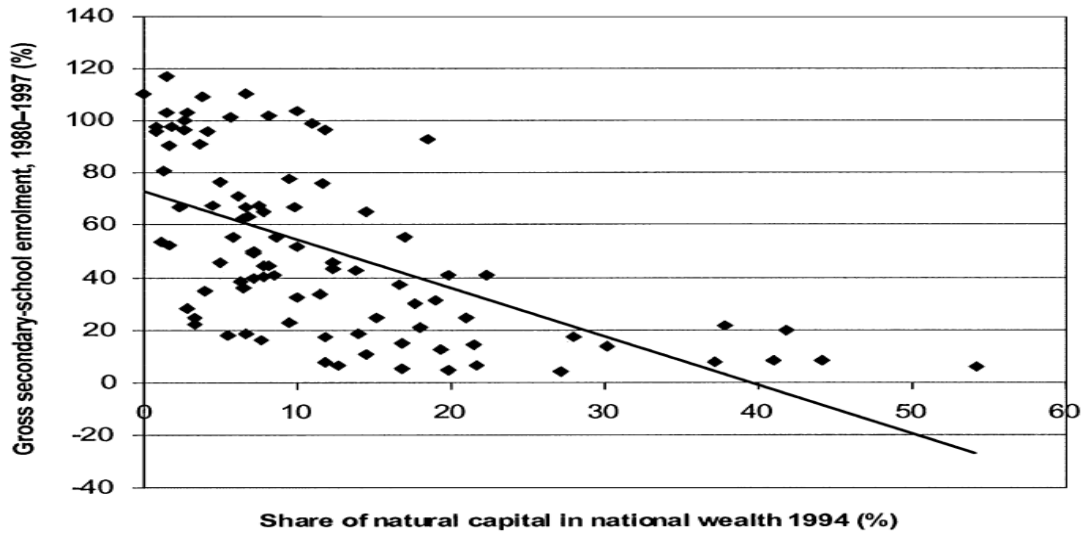
وفي سياق متصل، تبين الكاتب بأن لوفرة الموارد الطبيعية تأثير ملحوظ على معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية (بالنسبة للإناث، وذلك خلال الفترة الممتدة من: 1980-1997م)، وبناء على الشكل رقم (02-15) الذي يدرس العلاقة بين العدد المتوقع لسنوات الدراسة وحصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة الوطنية، فإن خط الانحدار لـ 52 مشاهدة، يبدي بأن زيادة حصة رأس المال الطبيعي بخمس (05) نقاط مئوية ستنتهي بخفض عمر أو فترة الدراسة بسنة واحدة ( وجود ترابط عكسي، حيث  $r = -0.57$  ).<sup>340</sup>

<sup>339</sup> Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, 2001, PP851-852.

<sup>340</sup> Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, 2001, PP853.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

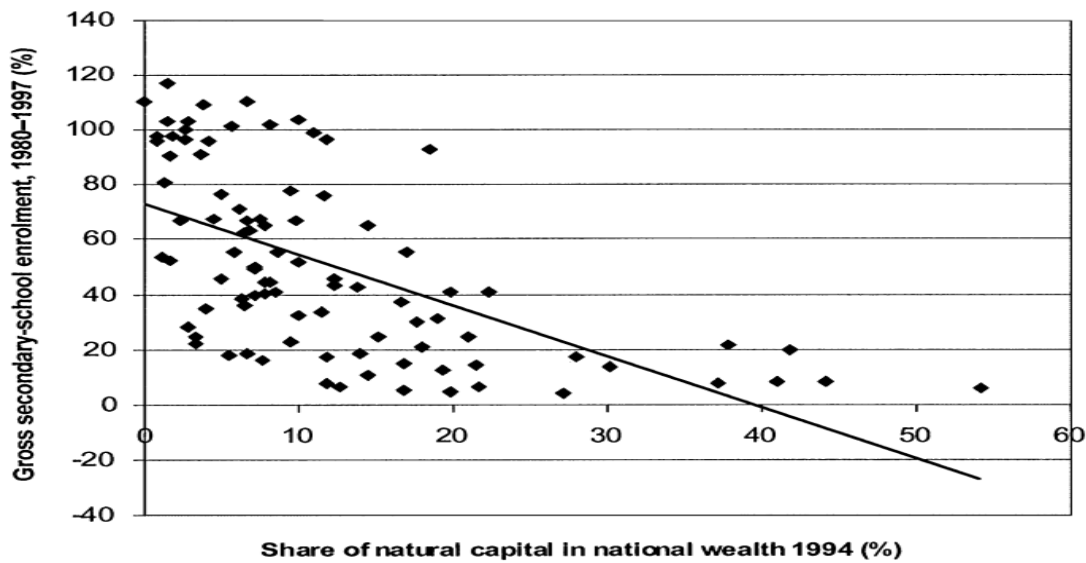
الشكل رقم (02-15): الالتحاق بالمدارس الثانوية -إناث- ورأس المال الطبيعي



**Source:** Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, P853.

ومن جهة أخرى، فإن الالتحاق بالمدارس الثانوية ( بالنسبة للجنسين) يرتبط عكسيا مع وفرة الموارد الطبيعية (  $r=-0.66$  )، لأن خط الانحدار - في الشكل رقم (02-16)- لـ 91 مشاهدة، يكشف بأن زيادة قدرها خمس (05) نقط مئوية في حصة رأس المال الطبيعي ستؤدي إلى خفض معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بعشر (10) نقط مئوية.<sup>341</sup>

الشكل رقم (02-16): الالتحاق بالمدارس الثانوية ورأس المال الطبيعي



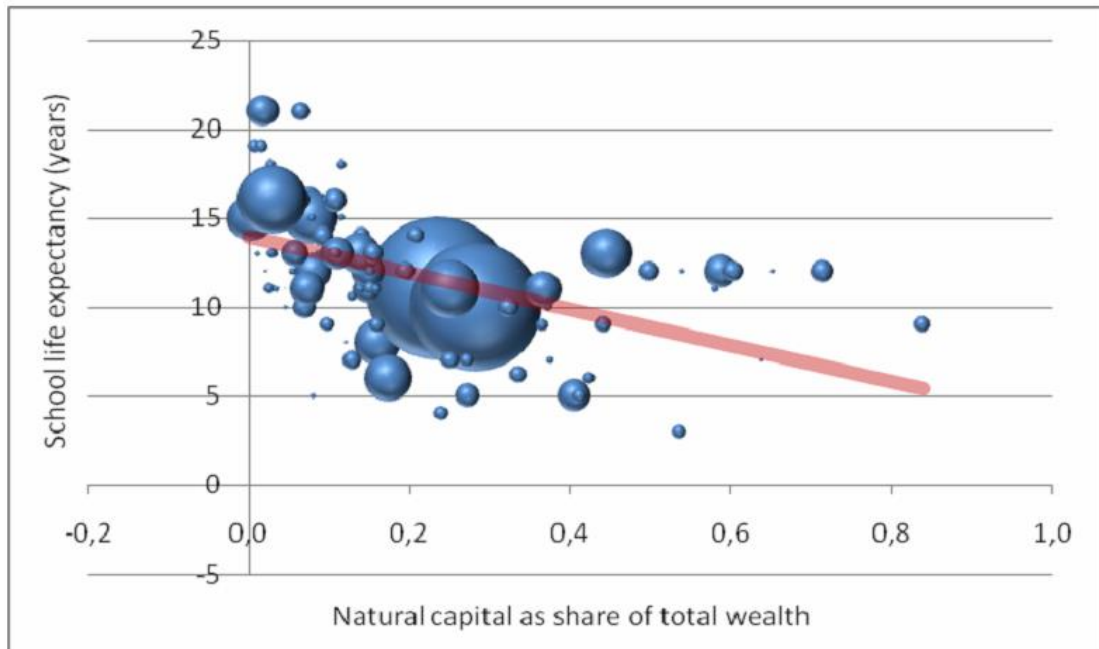
**Source:** Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, P854.

<sup>341</sup> Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, 2001, PP853.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وفي دراسة أخرى، توصل جيلفسون (2008م) بأنه يمكن لرأس المال الطبيعي مزاحمة رأس المال البشري عن طريق إضعاف الحوافز الخاصة والعامة التي تسهم في تحسين التعليم. فالأهم الغنية بالموارد عادة ما يأخذ إنفاقها التعليمي بالتناقص على المدى الطويل. وبطبيعة الحال، فإن التدفقات الهائلة للربوع قد تساعد البلدان وفيرة الموارد على إعطاء أولوية عالية للتعليم في ميزانياتها العامة؛ فهي السبيل الأفضل لكفالة تراكم شديد لرأس المال البشري، كما هو الحال في بوتسوانا -على سبيل المثال، أين اعتبرت نسبة إنفاقها الحكومي-على التعليم- إلى الدخل الوطني من بين أعلى المعدلات في العالم. ويكشف الشكل رقم (02-17) أن الحياة الدراسية المتوقعة تتناسب عكسيا مع نسبة الاعتماد على الموارد الطبيعية ( حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة) بالنسبة للبلدان المدروسة ( 164 بلد خلال الفترة الممتدة من: 1960-2000م).

الشكل رقم (02-17): التعليم ورأس المال الطبيعي



**Source:** Thorvaldur Gylfason, development and growth in mineral rich countries, united nations research institute for social development, 4 September 2008, P20.

وفي الأخير، خلص الكاتب من خلال دراسته لسلسلة من الارتباطات الثنائية -بدءا من (أ) التعليم ونسبة الاعتماد على الموارد الطبيعية و (ب) النمو والتعليم- إلى وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو عن طريق رأس المال البشري. فخفض رأس المال الطبيعي بنسبة 10% من إجمالي الثروة، يفضي إلى زيادة عمر الحياة الدراسية المتوقعة **expectancy school life** بسنة واحدة، كما

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

أن زيادة العمر الدراسي المتوقع بثلاث سنوات من بلد إلى آخر، يسير جنباً إلى جنب مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بمقدار نقطة مئوية واحدة أو أكثر.<sup>342</sup>

وترتبط البحوث الحديثة (Lara Cockx, Nathalie Francken, 2016) التعليم بالنمو الاقتصادي المستدام، فتنمية رأس المال البشري تسهم في تحسين التنوع لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، شريطة أن يتم تسخير عائدات الموارد في خدمة التنمية الاقتصادية والبشرية، فإدراك نقمة الموارد الطبيعية يقتصر على دراسة العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية والسياسة المالية من باب الإنفاق على التعليم. ووجدت الدراسة بأن الإنفاق على التعليم يخضع للعنة الموارد في البلدان النامية ( لعينة تشمل 140 بلدا باستخدام مجموعة من البيانات التي تغطي الفترة الممتدة من: 1995 إلى غاية 2009م)، بحيث كانت هناك علاقة عكسية - ذات دلالة إحصائية - بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنفقات العامة المخصصة للتعليم بالنسبة للناتج المحلي الخام. وعليه الإدارة الفعالة لإيرادات الموارد تستوجب توجيه الاستثمار نحو السلع العامة مثل: التعليم، غير أن تراجع هذه الأولوية في الترتيب العام للأولويات في البلدان النامية، سيعيق توسع رأس المال البشري، فهذا الأمر يحسب كخطأ أساسي في السياسات المتبعة، وذلك اتساقاً مع الفكرة القائلة بأن خفض الإنفاق على التعليم؛ يعني فشل السياسات المسطرة.<sup>343</sup>

ففي العادة يؤدي المزيد من الإنفاق على التعليم إلى تعليم أفضل، غير أن الاستثناءات تبقى واردة، وتشير إحدى دراسات صندوق النقد الدولي ( الصادرة في مجلة التمويل والتنمية، جوان 2005م، العدد 02) بأن الإنفاق على التعليم الابتدائي يتباين بشكل واسع بين البلدان النامية، حيث يتراوح بين 46 دولاراً للتلميذ سنوياً في جنوب آسيا و68 دولاراً في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 878 دولاراً في أوروبا الشرقية ووسط آسيا ( أنظر إلى الجدول رقم (02-9)). ويظهر الإنفاق على كل تلميذ في التعليم الثانوي على وجود تفاوت مماثل، إذ يتراوح من 117 دولاراً لكل تلميذ سنوياً في جنوب آسيا و257 دولاراً في إفريقيا جنوب الصحراء إلى 577 دولاراً في أمريكا ومنطقة الكاريبي.<sup>344</sup> ومنه يمكن

<sup>342</sup> Thorvaldur Gylfason, development and growth in mineral rich countries, united nations research institute for social development, 4 September 2008, P21.

<sup>343</sup> Lara Cockx, Nathalie Francken, Natural resources: A curse on education spending?, Energy Policy 92 (2016),PP 394-408.

<sup>344</sup> Joel E. Cohen et David E. Bloom, Ibid, P11.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

زيادة رأس المال البشري بواسطة: زيادة الإنفاق على التعليم، وتكثيف التدريبات في مواقع العمل، وتعزيز الاستثمارات في مجالات الصحة والتغذية.<sup>345</sup>

### الجدول رقم (02-9): اختلاف الإنفاق الجاري على التعليم الابتدائي

إجمالي الإنفاق العام ( مليون دولارا )	الإنفاق العام لكل تلميذ (دولارا)	
6900	46	جنوب آسيا
6100	68	إفريقيا جنوب الصحراء
21200	103	شرق آسيا والباسيفيك
28200	440	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
14200	519	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
5200	878	شرق أوروبا ووسط آسيا
<b>81800</b>	<b>151</b>	<b>العالم النامي</b>

**Source :** Joel E. Cohen et David E. Bloom, Cultiver les esprits, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, P11.

وفي دراسة أخرى، استنتج الباحثان (Daniel Lederman and William F. Maloney, 2007) عند مناقشتهما لموضوع هيكل التجارة والنمو، بأن الموارد الطبيعية تؤدي إلى تراكم أقل لرأس المال البشري والمادي، وإلى نمو أقل في الإنتاجية.<sup>346</sup> فلجنة الموارد الطبيعية وتداعيتها السياسية (العوائق) والمؤسسية (ضعف القدرة المؤسسية) تجبط التوسع في التعليم، فغالبا ما كانت الإصلاحات في قطاع التعليم بالنسبة للبلدان النامية غالية التكلفة وذات نتائج هامشية، على الرغم من الجهود المبذولة (من حشد للأموال والحوافز) لتحقيق تعليم ابتدائي وثانوي عال النوعية. ومن ثمة، ينبغي على هذه البلدان الالتزام التام بتحسين فعالية التعليم،<sup>347</sup> لتجسيد العلاقة بين التعليم والإنتاج، وتحقيق شروط الإقلاع الاقتصادي.

<sup>345</sup> World Bank, Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century, Ibid, 2006, P89.

<sup>346</sup> Daniel Lederman and William F. Maloney, trade structure and growth, In Natural resources. Neither Curse nor Destiny. The World Bank. Stanford University Press, 2007, P16.

<sup>347</sup> Joel E. Cohen et David E. Bloom, Ibid, PP11-14. بتصرف

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

ولقد أعاد الكثير من الاقتصاديين - خلال العقد الماضي - النظر في العلاقة بين هبة الموارد الطبيعية ومعدل النمو الاقتصادي، غير أن شرذمة منهم من تساءل عن أي ظرف من الظروف التي يمكن أن تجعل الموارد الطبيعية كمحرك للنمو. وتشير دراسة (Claudio Bravo-Ortega and José de Gregorio, 2007) بأن الموارد الطبيعية تقلل من معدلات النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان التي تتمتع بمستويات جد منخفضة من رأس المال البشري، وبغض الطرف عن تأثيرها الإيجابي -على مقادير الدخل-. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للموارد الطبيعية أن تخطو بعجلة النمو إلى الأمام، لكن في البلدان التي تحوز على مستويات أعلى من رأس المال البشري، وهو الأمر الذي ينعش مستواها المعيشي. كذلك أكدت الدراسة بأن تصحيح الآثار الاقتصادية الكلية المتولدة عن ما يسمى "بالممرض الهولندي"؛ يتحقق عندما تتفاعل الموارد الطبيعية مع عنصر رأس المال البشري بشكل طردي، فالموارد لها تأثيرات قوية على مستويات الدخل وعلى اتجاهات النمو. وبالمقابل، فإن مستوى عال من رأس المال البشري قد يكون كافيا لتعويض أي أثر سلبي للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، مالت بعض الأدبيات الحديثة إلى تفسير أسباب تراجع النمو في الكثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على أساس "التغير التقني".<sup>348</sup>

ويجدر الذكر في هذا الإطار، أن البلدان ( الغنية بالموارد) التي نجحت في تطوير اقتصاداتها وتعزيز نموها هي تلك البلدان التي وظفت المعرفة العلمية والفنية في تحديث أساليب الإنتاج كالنرويج وأستراليا التي شهد فيهما مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر التعليم مستويات مرتفعة (قارت حدود السقف)، بينما بلدان مثل: السنغال والسيراليون فقد سجلتا معدلات جد متدنية في مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر التعليم ( أنظر إلى الجدول رقم (02-10))، وبالتالي هذه المؤشرات تعكس: (أ) مكانة رأس المال البشري - ر.م.ب-، (ب) مدى جودة التعليم، (ج) نسبة مشاركة ر.م.ب في عملية النمو والتنمية؛ بالخصوص في البلدان التي تعرف هبة شديدة في الرواسب الباطنية، كما توضح أيضا حجم إهمال واهتمام هذه البلدان بالموارد البشري بالمقارنة مع المورد الطبيعي الذي يدر ريعا سهلة التحصيل.

<sup>348</sup> Claudio Bravo-Ortega and José de Gregorio, the relative richness of the poor natural resources human capital and economic growth, In Daniel Lederman and William F. Maloney, Natural resources, Neither Curse nor Destiny, The World Bank. Stanford University Press, 2007, PP71-73.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

وتأخذ هذه الأدلة في الاعتبار الصلة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو، حيث تستند في ذلك على افتراضات مثل معدل العائد على رأس المال التعليمي أو/ على الاستثمار في التعليم.

الجدول رقم (10-02): أداء مؤشر اقتصاد المعرفة والتعليم في بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية- سنة 2008م-.

مؤشر التعليم*	الترتيب الخاص بـ KEI	مؤشر اقتصاد المعرفة KEI*	
9.59	05	9.27	النرويج
9.66	09	9.09	أستراليا
7.62	53	5.58	روسيا الفيدرالية
/	96	3.25	الجزائر
0.92	108	2.63	السنغال
0.67	134	0.91	السيراليون

Source: Knowledge Economy Index (World Bank), 2008.

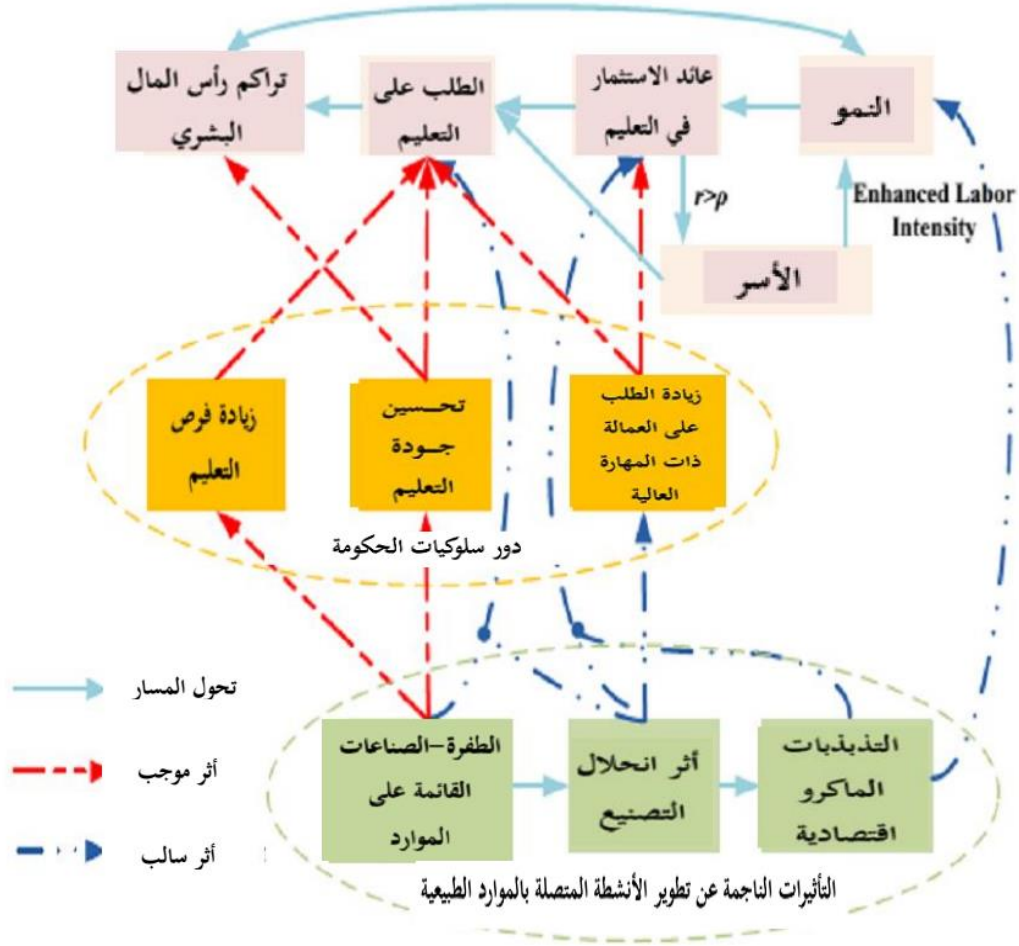
\*قيمة المؤشرين تتراوح بين 0 ( أداء أسوء) و 10 ( أداء أفضل).

وكشفت الدراسة التي قدّمها (Shuai Shao, Lili Yang, 2014) بأن معدل العائد على الاستثمار في التعليم (r) وسلوكيات الحكومة يلعبان دورا حاسما في تشكيل دائرة اقتصادية فاضلة على المستويين الكلي والجزئي. وعلى العموم، لأنشطة الموارد الطبيعية تأثيرات سلبية على الدائرة ( نظرا لارتفاع سعر الخصم (p) ومرونة الإحلال الزمني، وتقلب أسعار الموارد). في حين، تعدّ الأنشطة المقترنة بالتعليم - الذي يمتاز بالجودة- والبيئة المؤسسية الجيدة من بين الشروط الأساسية التي تسمح بإدماج قطاع الصناعات التحويلية في النمو. وفي هذه الحالة، يكون رأس المال البشري كسدّ منيع لظاهرة لعنة الموارد. فالتعليم يمكن أن يدفع بالنمو الاقتصادي بواسطة المسارات التالية : (أ) المسار المباشر عن طريق زيادة الإنتاج من خلال حث الأسر على تعزيز كثافة العمل، (ب) المسار غير المباشر؛ من خلال حفز النمو بزيادة الطلب على التعليم بغية تعزيز تراكم رأس المال البشري. وتنتمى لذلك، فإن النمو الاقتصادي السريع سيميل إلى زيادة حجم العائد على الاستثمار في التعليم والطلب على

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

التعليم، وبالتالي سيؤدي إلى تحقيق حلقة حميدة لنمو مستدام التي ستوفر المزيد من الموارد التعليمية العامة؛ وأيضا ستسهم في زيادة الطلب على العمالة ذات المهارة العالية.<sup>349</sup>

الشكل رقم (2-18): بعض الآثار المحتملة عن تطوير أنشطة الموارد الطبيعية على الدائرة الاقتصادية.



**Source :** Shuai Shao, Lili Yang, Natural resource dependence, human capital accumulation, and economic growth: A combined explanation for the resource curse and the resource blessing, Energy Policy 74 (2014), P635.

وبناء على الشكل رقم (2-18)، فقد توصل الكاتبان إلى ثلاث نقاط مهمة، وهي:<sup>350</sup>

✓ أولاً، أن التوسع في الصناعات القائمة على الموارد، يميل إلى خفض الطلب على العمالة ذات المهارة العالية- والتعليم، مما يدعم فرضية انخفاض الطلب على رأس المال البشري المعبر عنها في أدبيات التنمية بتراجع العائد على الاستثمار في التعليم. وعلى طول الفترة التي تشهد فيها الموارد

<sup>349</sup> Shuai Shao, Lili Yang, Natural resource dependence, human capital accumulation, and economic growth: A combined explanation for the resource curse and the resource blessing, Energy Policy 74 (2014), PP632-634.

<sup>350</sup> Shuai Shao, Lili Yang, Ibid, PP635-636.



## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

طفرة نوعية، ستتعزيز ثقة الحكومة والجمهور برأس المال الطبيعي على حساب تنمية رأس المال البشري الذي يتطلب المزيد من التعليم. ففي بعض البلدان وفيرة الموارد قد تحصل الأسر بكل يسر على دخول مرتفعة، ومنه لن يكون بالضرورة على هذه البلدان تحسين التعليم في ظل ضعف الحافز الذي يشجع تراكم رأس المال البشري في الاقتصاد. وبهذه الطريقة ستحدّ بلدان الموارد من الإمكانيات التي تسمح بتطوير القطاعات التي تتطلب مستويات كبيرة من رأس المال البشري والتكنولوجيا.

✓ ثانياً، أن التوسع في الصناعات القائمة على الموارد، يؤدي إلى انحلال التصنيع وركوده (أي تأثير المرض الهولندي)، بحيث يفضي إلى خفض مستوى الطلب على العمالة - ذات المهارة العالية - والعائد على الاستثمار في التعليم. وعلى هذا الحال، تعترف نظرية المرض الهولندي بأن رفع معدل العائد على الاستثمار ومعدل الأجور في قطاع الصناعات القائمة على الموارد (خلال فترة الطفرة)، يمكن أن يسبباً رأس المال المادي والعمل - الذي يجتذبه هذا القطاع - ومن ناحية أخرى، فإن قلة الحوافز في قطاع التصنيع ستدفع بعوامل الإنتاج نحو قطاعات أخرى. وهكذا، فإن تدهور الصناعات التحويلية وازدهار الصناعات القائمة على الموارد لا محالة سيؤديان إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لتلقي التعليم أمام تراجع رغبة الأسر في المشاركة في تكوين رأس مال بشري مبني على المعرفة والابتكار.

✓ وأخيراً، فإن تقلبات أسعار الموارد يمكن أن تزيد من نسبة عدم اليقين فيما يتعلق بالعائد على الاستثمار. فظاهرة عدم اليقين تدفع بالأسر إلى تفضيل الاستهلاك الحالي بدلا من الاستثمار في التعليم، فهذه السلسلة من التقلبات الضارة ستبطل من وتيرة تراكم رأس المال البشري والنمو على المدى الطويل.

هذه الاعتبارات توفر مبرراً قويا للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية لوضع خطط ومناهج لتحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه، وتفيد هنا الورقة البحثية التي قدمها سلفا (سنة 2005م) إيمانويل بالداكشي وآخرون بأن الإنفاق على التعليم والصحة قد يعزز من قيمة رأس المال البشري بالخصوص في البلدان الفقيرة، فهو يمثل دعامة أساسية لاستدامة نمو الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى توسيع قاعدة

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

النمو الاقتصادي، ولكن لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الحكومات خاضعة للمساءلة والمحاسبة. وعند غياب هذين العنصرين، فإن قطاعات التعليم ستعاني من براثن الإنفاق، بمعنى إما أن يخصص لها سوى مخصصات مالية قليلة تكون غير كافية سواء لسد متطلباتها أو لتطوير فروعها، أو أن يخصص لها اعتمادات مالية مبالغ فيها إلى حد الإفراط، أين تؤدي إلى زيادة العجز الموازي الذي بدروه يلغي الأثر الإيجابي لذلك الإنفاق على المؤشرات الاجتماعية.<sup>351</sup>

ويمكن لصانعي السياسات اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن إيرادات الموارد بتخصيصها بين الادخار الخارجي والاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال المادي. ونظرا لأن مكاسب الاستثمار في رأس المال البشري تدوم طويلا، فلا بد على اقتصاديات الموارد أن تقوم بتحويل أصولها من الموارد الطبيعية إلى أصول أخرى - في صورة رأس المال البشري - قادرة على توليد دخل مستقبلي لاستدامة التنمية.<sup>352</sup> ومن ناحية، فإن المؤسسات القوية هي التي تساعد على تحويل ثروات الموارد إلى أصول منتجة بما فيها رأس المال البشري والبنية التحتية.<sup>353</sup> وفي نفس المعنى، كتب أندرو وارنر ما يلي: "إذا كانت المؤسسات في هذه البلدان - الغنية بالموارد الطبيعية - سليمة وتم استثمار الموارد محليا في البنية التحتية والصحة والتعليم، يكون الافتراض أن النمو سيتحقق."<sup>354</sup>

وخلاصة القول: أنه قد طرحت آراء متنوعة لتفسير الأداء المخيب للآمال في بعض البلدان وفيرة الموارد - القابلة للنفاد -، ويذهب أحد هذه الآراء إلى أن قطاع الموارد الطبيعية يخلق الاستثمار في رأس المال البشري بخفض الإنفاق على التعليم (Gylfason, T.& Zoega G, 2001) والصحة وبالإضرار بالرفاهية، فالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية تجدها دوما تستثمر أقل في التعليم، فوفرة الموارد تصرف الحكومات عن السياسات الصحيحة التي توفر فرصا سانحة للنمو، فأعراض المرض الهولندي تتجه إلى خفض معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري والزراعي الذي يتقوّت منه الفقراء، أيضا

<sup>351</sup> Emanuele Baldacci, Benedict Clemens, Qiang Cui et Sanjeev Gupta, Que faire pour aider les pauvres?, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, PP20-21.

<sup>352</sup> كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مرجع سابق، ص 09.

<sup>353</sup> سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا - أوبرغو وإنريكي فلوريس، تقاسم الثروة، مرجع سابق، ص 52.

<sup>354</sup> أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، مرجع سابق، ص 23.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

تجعل من تراكم ريع الموارد تحت تصرف أيدي حكومية/ أو عدد قليل من رجال الأعمال مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة عدم المساواة في مجتمعات هذه البلدان، لهذا ينتظر من حكوماتها عمل الكثير لمحو هذه التشوهات السياسية والاقتصادية التي تنتهي بفض النمو الاقتصادي. وما يعاب عن التعليم في هذا النوع من البيئات - العامرة بالموارد - هو أنه أصبح كسلعة استهلاكية، وبالتالي التحديات التي تواجه جلّ البلدان النامية هي تلك المرتبطة بالتنوع أكثر من الكمية، فأسواق العمل في الاقتصاديات كثيفة رأس المال - أو التي تخلو من الموارد - يكون طلبها شبه مركز على العمالة الماهرة التي يستوجب تكوينها وجود مستويات عالية من التعليم. وعليه، النتيجة المحتملة للمرض الهولندي هي: تراجع دينامية الاستثمار خارج قطاع الموارد الطبيعية، ارتفاع نسبة عدم المساواة، رداءة نوعية التدريس، انخفاض الطلب على التعليم. فهذه الآثار السلبية ليست بقدر محتم، ويمكن لهذه البلدان أن تحقق نموا قويا عن طريق حفز الفقراء على الاستثمار في الأصول التي يمتلكونها، وبخاصة رأس المال البشري، فرفع معدل العائد على الاستثمار في رأس المال البشري أو في الأصول الأخرى بوسعه أن يؤدي إلى زيادة الجهد المبذول في العمل، هذا ما يعزز الإنتاجية ويقلل من الفروق الاجتماعية في المستقبل. وعلى هذا النهج سارت الكثير من البلدان الآسيوية المتقدمة.<sup>355</sup>

فالمناهج الجديدة لإدارة إيرادات الموارد تشير بأن تحقيق التنمية وتجنب اللعنة، يتحقق عند توجيه هذه الإيرادات نحو زيادة الاستثمارات في التعليم. وفي هذا الشأن، كتب إيريك أ. هانوشيك يقول أن: "المجتمعات التي تملك قوة عاملة أكثر تعليما، فإنها ستحصل معدلات أعلى من الابتكار والاختراع، وبالتالي ستحظى بنمو اقتصادي أسرع". كما أشار بأن معظم الدراسات قد ركزت على الجوانب الاقتصادية للتعليم ( أي الكمية)، معتبرا هذا التوجه من بين الطرق التي تسهّب في تشويه السياسات كونها تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير حكيمة.<sup>356</sup>

وبوجه عام، فإن تنمية المجتمع تقتضي تطبيق المعرفة في الاقتصاد لتخطي المرض الهولندي وأخطاره. وبوجه خاص، فإن التنمية الاقتصادية من خلال التعليم تحرص على تحسين المشاركة السياسية (لاسيما

<sup>355</sup> Nancy Birdsall & Thomas Pinckney & Richard Sabot, Natural Resources, Human Capital, and Growth, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C. 20036, 2000, PP01-02.

<sup>356</sup> Eric A. Hanushek, L'importance de la qualité de l'enseignement, Finances & Développement - magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02, PP15-16.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نغمة الموارد الطبيعية

فيما يتعلق باتخاذ القرار الاقتصادي) صوب تحقيق العدالة الاجتماعية. لهذا ينبغي على البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية أن تتعلم من التحديات والأزمات والدورات (سواء التي واجهتها مسبقاً أو التي لا تزال قائمة في الوقت الراهن) أثناء إدارتها للإيرادات المتقلبة بزيادة القدرة على استيعاب الاستثمارات لاسيما في رأس المال البشري.

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نعمة الموارد الطبيعية

### خلاصة الفصل الثاني

من التحديات التي تواجه البلدان المصدرة للموارد الطبيعية في كل أنحاء العالم كيفية التصدي لمعضلة تقلبات أسعار الموارد التي ينجم عن فقاعتها المزيد من الإيرادات، غير أنها في الكثير من الأحيان ما حجت عن بلدانها معالم التنمية بسبب التأثيرات المحتملة للمرض الهولندي ولعنة الموارد الطبيعية على اقتصاداتها. ولمواجهة هذه التأثيرات - التي يعقبها ركود وانكماش عميقان على الصعيد الاقتصادي زيادة على انتشار سلوكيات البحث عن الربح - هناك عدة خيارات؛ خيارات متعلقة بالمالية العامة، تتمثل أساسا في خلق مؤسسات مالية متخصصة في إدارة الموارد النفطية والغازية، بحيث تشمل ما يلي: إنشاء صناديق النفط (صناديق الاستقرار أو الادخار) لتعزيز التأمين الذاتي من التقلبات، القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية، اعتماد أسعار نبط أكثر تحفظا عند إعداد الميزانيات. والدافع الأساسي من اعتماد هذا النوع من المؤسسات؛ يتمحور حول تشكيل إطار مؤسسي شفاف يعمل على تطوير قدرة الحكومات في إدارة العوائد المفاجئة من خلال: فك الارتباط بين الإنفاق الحكومي والعائدات النفطية لتجنب دورية السياسة المالية، تنمية القطاعات التبادلية بما يزيد الاقتصاد قوة على تجاوز الصدمات المعاكسة لأسعار الموارد، ترسيخ الحوكمة والشفافية بغاية تعديل التوزيع وتعظيم الاستفادة من الربح ما بين الأجيال. كما أن تقييم الموقف المالي على المدى الطويل سيسمح لبلدان الموارد بتخطي العجز غير النفطي.

ومن الخيارات النقدية المقترحة بقوة لمقاومة أعراض المرض الهولندي؛ تدخل البنك المركزي في سوق الصرف للحد من ارتفاعات سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التضخم بالإضافة إلى تقييد الواردات لحماية القطاعات التبادلية من المنافسة الخارجية.

وبصفة عامة، فإن خيارات التحوط من نعمة الموارد الطبيعية تتراوح أكثر بين التنويع الاقتصادي - الذي يتطلب وجود مؤسسات سياسية واقتصادية جيدة (مؤسسات صديقة للتنمية) وحوكمة رشيدة تنتهي بخلق بيئة صحية بالنسبة لمناخ الأعمال - والاستثمار في المورد البشري؛ فزيادة الإنفاق على التعليم والصحة سلوك يعزز من قيمة رأس المال البشري والمادي، بيد أنه يمثل دعامة أساسية في تحديث أساليب الإنتاج في القطاعات التبادلية عبر تطوير المعرفة العلمية والدراية الفنية الموظفة في هذا

## الفصل الثاني: خيارات احتواء ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية

المجال. ومنه، تشير عديد الدراسات بأن الاهتمام باقتصاديات الصحة والتعليم هو من بين المناهج الأكثر نجاحا في تحقيق التنمية.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### تمهيد

يعدّ الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بامتياز بيد أنه يحتفظ بنفس خصائص الاقتصاد الريعي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فجلّ إيراداته عادة قد تكونت خلال فترات الطفرة النفطية - التي رافقها توسع مالي كبير بغرض إرساء بنية هيكلية قوية يكون بوسعها تغذية التنمية الاقتصادية للبلد-. ومنه تغدو العلاقة بين الإيرادات النفطية ومتغيرات التنمية الاقتصادية أن تكون مهمة ومثيرة للجدل؛ فهي تعكس مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية على إدارة الفوائض النفطية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة بعد تعزيز استجابة العرض، كما تجيب أيضا هذه العلاقة عن أسئلة كثيرة تخص أكثر التأثير الاقتصادي والمؤسسي لزيادة تدفقات الربوع النفطية في الاقتصاد الجزائري، فتوسع قطاع المحروقات وجذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يحدث تأثيرا محمودا على النمو والعمالة في ظل تدهور منافع القطاعات التبادلية مما يرهن فرص نفاذ منتجاتها في السوق المحلي والأجنبي. لهذه الأسباب، البحث عن الاستقرار والنمو في خضم تقلب التدفقات، يقتضي تسطير سياسات اقتصادية ليست بمتراخية، أين تكون بمقدورها قطع خطوات طويلة نحو تحقيق ذلك. وتعتبر تنمية القطاعات التبادلية محمدا هاما لمدى المنافع التي يمكن للسياسات أن تأتي بها، فكلما زادت منافع تدفق الإيرادات الوافدة بالنسبة لهذه القطاعات قل تعرض البلد لمخاطر الصدمات.

وتظهر أهمية هذا الفصل في محاولة تقييم نتائج وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل وقياس تأثير تقلبات أسعار البترول (التغير والتطير) على أبرز متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري التي تعتبر ممرا حاسما لها إلى مكان الاقتصاد، وتتمثل هذه المتغيرات في: الناتج المحلي الخام الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي، النفقات العامة، معدلات التضخم، معدلات البطالة، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وذلك خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م.

وستناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول سنخصصه لتقديم تحليل إحصائي واقتصادي لنتائج وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري بدءا بتبيان مدى هيمنة قطاع المحروقات ثم تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني وصولا إلى تحليل آثار تحركات أسعار النفط على بعض متغيرات التنمية. أما المبحث الثاني فسنقوم بصدهه باستخراج سلسلة تطير أسعار البترول. في حين

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث، ستهتم في إطاره بدراسة وتحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري نظير تقلبات أسعار البترول.

### المبحث الأول: تحليل إحصائي واقتصادي لتأثيرات وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الجزائري

إن البحث في الأسباب المؤدية إلى نقمة الموارد الطبيعية هو من أكبر التحديات التي تواجه صناع القرار وكذا الاقتصاديون قبل معالجة النتائج. فهيمنة قطاع المحروقات والتحسين الحقيقي لسعر الصرف زد على ذلك تهاوي مردود القطاعات التبادلية كلها أعراض مضرّة بالنمو وهيكلّة الاقتصاد؛ بحيث تنتهي دوماً بانحصار الإنتاج وقلة التنوع والتصدير. وبمرور الزمن توصلت حكومات الدول النفطية- وغيرها- في شتى أرجاء العالم لإدراك مفاده أن تقلبات أسعار النفط تؤدي دوماً إلى تقلبات قوية في السياسة المالية وموقفها لما لها من تداعيات سلبية على الاقتصاد ككل. ومن جهة أخرى، فإن كثرة الاعتماد على الموارد الطبيعية ليس بتوجه صائب بالنسبة لعلماء التنمية الاقتصادية كونها تصرف الاهتمام عن المورد البشري ( التعليم والصحة) خصوصاً عند توافر أطر قانونية ومؤسسية غير مشجعة على الاستثمار في هذا المورد. وعليه التفسير المؤسسي يشرح نسباً غير قليلة من أسباب الإخفاق أو النجاح ( بوتسوانا، النرويج..) بالنسبة للكثير من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية. ولأجل معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي وأسباب نقمة الموارد الطبيعية، سنحاول في هذا المبحث تحليل مدى مطابقتة هذه الأعراض والأسباب مع الواقع الذي يعيشه ويشهده الاقتصاد الوطني.

#### 1. مكانة ودور قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني

من المعروف على الجزائر بأنها أكثر المناطق- في العالم- تتمتعاً بالهبات الطبيعية، مما مكنها نسبياً من أن تكون ضمن قائمة البلدان التي تعتلي مصاف المنتجين للمواد الأولية، هذه الثروات كانت قبيل فترة الاستقلال بحوزة الاستعمار الفرنسي لتصبح بعدها تحت تصرف شركاتها وبعض الشركات الأجنبية الأخرى، لكن الأمر لم يدم طويلاً حين قامت الدولة الجزائرية باسترجاعها- واستغلالها لمصلحة الاقتصاد الوطني- في 24 فيفري 1971م عن طريق التأميم؛ العملية تم تنفيذها في إطار تطبيق



## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

أسلوب التخطيط الذي اقتضى في ذلك الوقت ما يلي: "تعزيز تحكم الدولة في القوى الاقتصادية الرئيسية وتنمية علاقات الإنتاج الاشتراكي"<sup>357</sup>، لتضحي في نهاية المطاف إيرادات المحروقات كمصدر مهم في تمويل مشاريع التنمية للبلد.

### 1.1 اكتشاف وتنظيم استغلال المحروقات في الجزائر

من الناحية التاريخية، عملية تطوير واستغلال قطاع المحروقات الجزائري قد انطلقت منذ سنة 1958م بعد اكتشاف حقلين عملاقين من النفط والغاز في حاسي مسعود وحاسي رمل الكائنين في منطقة شمال الصحراء the Northern Sahara region. ليظل إنتاج النفط الخام محور توسع قطاع الهيدروكربونات وشغل الشاغل لصناع السياسة في البلد خصوصا خلال الجانب الأكبر من الفترة التي تلت فترة الستينيات وأوائل السبعينيات على الرغم من أن استخراج الغاز الطبيعي قد بدأ فعليا في سنة 1961م، لتعتبر الجزائر بعد ثلاث سنوات من ذلك كأول بلد منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم.<sup>358</sup> إذن ماذا حصل للمحروقات بعد فترة الاستعمار؟ هل ظلت الأماكن الغنية بالمحروقات تحت تحكم الشركات الفرنسية كما توحى بذلك فرضية التبعية؟ أم أن حصص هذه الشركات تغيرت وتقلصت حظوظها الاقتصادية نتيجة لتغير الإطار القانوني المنظم لعملية استغلال قطاع المحروقات؟

عقب الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة واقع اقتصادي مقيد وتابع لفرنسا - من حيث التعاملات الخارجية - التي أحكمت قبضتها على قطاع المحروقات آنذاك في سياق تحقيق مصالحها الخاصة، أين كانت الشركات الفرنسية تملك أكثر من 67% من رخص التنقيب، أما الشركات الأجنبية الأخرى فكانت نسبة حيازتها على هذه الرخص في حدود 18%، بينما لم تملك الجزائر منها سوى نسبة قليلة. وبتأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH في 1963/12/31م،<sup>359</sup> تكون السلطات الجزائرية قد أعربت عن رغبتها التامة في استرداد آبار النفط والغاز، ليتم بعدها إعادة النظر في شأن الاتفاقيات السابقة بدافع تعديل حقوق استكشاف واستغلال

<sup>357</sup> محمد بلقاسم بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1990م، ص ص 80-82.

<sup>358</sup> Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase and Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 05/52, p06.

<sup>359</sup> بن رمضان آنسة، مرجع سابق، ص ص 212-213.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

البترول والغاز- في ظل إسرار الجزائر على تسوية على هذه المسألة- . وبتاريخ 1965/07/29م، تم إنشاء الجمعية التعاونية ASCOOP التي كلفت خصيصا بالإشراف على أشغال البحث والتنقيب في مساحة تقدر بـ180000 كلم<sup>2</sup>. وبصدد هذا الاتفاق، تساوت حصة سوناطراك وحصة الشركات الفرنسية ( 50% مقابل 50% )<sup>360</sup>. ومع تزايد دور قطاع المحروقات في قيادة الاقتصاد، انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك سنة 1969م.

وبمقتضى الأمر رقم 71-08 المؤرخ في 1971/02/24م، تم تأميم "جميع أنواع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو تسمية شركة استغلال الوقود لحاسي الرمل ( سهر) ومجموع الفوائد المنجمية التي تحوزها جميع الشركات في امتيازات شمال عين أمناس وتين فوى الجنوبي وألرار الشرقي وألرار الغربي والنزلة الشرقية وبريدس والطوال وغورد الشوف وغورد أدرا والفوائد المنجمية المتعلقة بالغاز المستخرج من حقول قاسي الطويل وغورد نوس والنزلة الشرقية وزرزايتين وتيقتورين"<sup>361</sup>.

وفي نفس السنة، تعزز الإطار القانوني المنظم لكيفية استغلال المحروقات في الجزائر بالأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12 أبريل سنة 1971م، حيث نصت المادة الأولى منه بأنه: "لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي يرغب في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية-سوناطراك-". وقد أكدت المادة رقم 03 -من نفس الأمر- على أن نسبة مشاركة سوناطراك يجب ألا تقل عن 51%<sup>362</sup> وبعد صدور الأمر رقم 71-25 المؤرخ في 12 أبريل 1971م، أصبح النظام الجبائي المحدد في المادتين 64 و 71 من الأمر رقم 58-1111 المؤرخ في 22 نوفمبر 1958م والمعدل بالأمر رقم 71-24 يطبق على الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر CFP وشركة البحث عن البترول واستغلاله في الجزائر ( سوبيفال) والشركات التي حلت محلها في حقوقها والتزاماتها.<sup>363</sup> وهكذا، تمكنت الجزائر من التحكم في إيراداتها العامة التي تمثل فيها الجباية البترولية أحد

<sup>360</sup> Nicole Grimaud, La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978), Editions Khartala, Paris, 1984, P59.

<sup>361</sup> الجريدة الرسمية، العدد 17، المنشورة في 25 فبراير 1971م، ص 262.

<sup>362</sup> الجريدة الرسمية، العدد 30، المنشورة في 13 أبريل 1971م، ص 427.

<sup>363</sup> الجريدة الرسمية، العدد 30، المنشورة في 13 أبريل 1971م، ص 431.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مجالاتها الأساسية. ومن ثم تمثل سنة 1971م سنة استعادة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية التي تم اعتماد إيراداتها بقوة في إسناد ودعم مخططات التنمية خلال فترة التخطيط المركزي، ولولا هذه الثروة المسترجعة لما تمكنت الجهات الفاعلة في البلد خلال تلك الفترة من تجسيد مشاريع عديدة- في شتى المجالات: الصناعة، والزراعة، والخدمات وغيرها-.

وعلى وقع الصدمة البترولية السالبة لسنة 1986م، أدركت الحكومة الجزائرية على نحو متزايد أنه إذا أرادت لاقتصادها أن يتجاوز تدريجيا الآثار المعاكسة، فلا بد عليها من إجراء تعديلات قانونية لتمكين مشاركة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني البترولي. ولقد جاء القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19/08/1986م ليكرس الانفتاح ويستحث الاستثمار الأجنبي المباشر في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات، فالمادة 21 منه اعتبرت أن تحقيق الاشتراك يكون بإبرام عقد بين المؤسسة الوطنية والشخص المعنوي الأجنبي، أين تحدد فيه كافة القواعد التي يخضع لها الاشتراك بما فيها المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج، وحتى كفاءات انتفاع الشريك الأجنبي، أما المادة 22 فقد حددت أنواع الانتفاع في الأشكال التالية: "حصول الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك، حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره المحدد في عقد الاشتراك، دفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه وأجره ويكون الدفع عينا أو نقدا وحسب الكيفيات المتفق عليها في عقد الاشتراك".<sup>364</sup>

وبموجب قانون البترول لسنة 1986م، حافظت سوناطراك على استدامة سيطرتها لقطاع المحروقات ونشاطاته مع تركها المجال مفتوحا أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في ممارسة أعمال تجارية في هذا الشأن من خلال الاشتراك. وعليه طرق أبواب الاشتراك في أشغال النفط؛ يكون إما عن طريق عقد الإنتاج أو عقد الاشتراك production sharing contract or a participation contract.<sup>365</sup>

وفي ظل الحاجات الكبيرة غير المستوفاة في الاقتصاد الجزائري بسبب تدهور أسعار البترول، استمرت السلطات في اتباع نهج إصلاح قطاع المحروقات مع بداية التسعينات، لهذا القانون رقم 91-

<sup>364</sup> الجريدة الرسمية، العدد 35، المنشورة في 27 غشت 1986م، ص 1486.

<sup>365</sup> John P. Entelis, Sonatrach: The Political Economy of an Algerian State Institution, Middle East Journal, Vol. 53, No. 1 (Winter, 1999), p22.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

21 المؤرخ في 1991/12/04م المعدل والمتمم للقانون رقم 86-14 المتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات، قد أطفى تعديلات هامة تخص بعض الجوانب الأساسية والمتمثلة فيما يلي:<sup>366</sup>

✓ تعتبر ملكا للدولة كل الثروات والموارد النفطية المكتشفة وغير المكتشفة سواء الموجودة على سطح الأرض أو في باطنه وفي المجالات البحرية التابعة للسيادة الوطنية (تعديل المادة 02 من القانون رقم 86-14).

✓ تعنى المؤسسة الوطنية دون غيرها بممارسة نشاط نقل المحروقات بالأنايب (تعديل المادة 17 من القانون رقم 86-14).

✓ لا يمكن بأي ظرف من الظروف أن تتجاوز الحصة التي يأخذها الشريك الأجنبي نسبة 49% من الإنتاج الإجمالي للحقل بعد دفع الضريبة (تعديل المادة 25 من القانون رقم 86-14).

✓ تمنح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وذلك طبقا للجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو بحسب نوع الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الاستخراج، بهدف تشجيع الاستكشاف في المناطق التي تحذوها صعوبات قاسية بسبب العراقل التي تملئها الطبيعة. وفي جميع الظروف، لا يمكن أن تكون النسب المفروضة أقل من 10% بالنسبة للإتاوة و42% بالنسبة للضريبة على النتيجة (تعديل المادة 36 من القانون رقم 86-14).

✓ خضوع المنازعات التي تنشأ بين الدولة والشركات الأجنبية -التي تمثل الطرف الآخر في عقد الاشتراك- إلى الجهات القضائية الجزائرية المختصة. وفي حالة، فشل عملية المصالحة، يمكن لأطراف العقد اللجوء إلى التحكيم الدولي للفصل في النزاع (تعديل المادة 63 من القانون رقم 86-14).

وبصدور القانون الجديد للمحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28م، تراجع دور الدولة بصفتها المحتكر لهذا القطاع إلى دور المنظم. وتنص المادتان الأولى والثانية من هذا القانون، بأن دور الدولة يقتصر على توفير الإطار المؤسسي الذي يسمح بممارسة نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنايب وتكريرها وتحويلها وتسويقها وتخزينها وتوزيعها وذلك تطبيقا لمبدأ

<sup>366</sup> الجريدة الرسمية، العدد 63، المنشورة في 07 ديسمبر 1991م، ص ص 2392-2394.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الحركية والقابلية للتكيف الذي يميز نشاط الدولة. كما تم بصدد هذا القانون ( المادة 12 منه) خلق وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية وهما كل من: الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، والوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات.<sup>367</sup> وبتاريخ 29 يوليو سنة 2006م صدر الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07، وتتمثل أبرز التعديلات التي أتى بها هذا الأمر في تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية للشركات الأجنبية عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول "برنت" 30 دولارا للبرميل الواحد، علما أن نسبة هذا الرسم حددت بـ 05% كحد أدنى و 50% كحد أقصى.<sup>368</sup>

### 2.1 احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي

ووفقا لإحصائيات منظمة الأوبك، فإن احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي قد قدرت على التوالي بـ 12.2 مليار برميل و 4500 بليون متر مكعب - أنظر إلى الجدول رقم (03-1) خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014م، أي ما يعادل 0.8% و 2.2% من الاحتياطات العالمية المؤكدة بالنسبة لسنة 2014م. وشهدت احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي تطورات هامة خلال العقد الأخير -من فترة الدراسة- بعدما كانت مستقرة عند مستويات أقل لاسيما خلال فترة الثمانينات والتسعينات، ويرجع ذلك إلى تحسن عدد الاكتشافات الجديدة الذي يقوده الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال، بالإضافة إلى استخدام تقنيات تكنولوجية متقدمة في البحث والتنقيب عن المحروقات. وبالتالي قد أثمرت الشراكة المبرمة مع الشركات البترولية العالمية "عن تحقيق 88 اكتشافا جديدا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2007م أي بمعدل 11 اكتشافا في السنة"<sup>369</sup>، كما تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد العربي بأن النشاط الاستكشافي ونشاط الحفر قد أديا إلى تحقيق 08 اكتشافات للنفط ومثلها للغاز الطبيعي خلال سنة

<sup>367</sup> الجريدة الرسمية، العدد 50، المنشورة في 19 يوليو سنة 2005م، ص ص 03-09.

<sup>368</sup> الجريدة الرسمية، العدد 48، المنشورة في 30 يوليو سنة 2006م، ص 10.

<sup>369</sup> بن رمضان آنسة، مرجع سابق، ص ص 267-268.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

2010م<sup>370</sup>، مما ساهم بشكل كبير في زيادة الكم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر.

الجدول رقم (03-1): احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى 2014م

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
9,2	8,564	8,8	8,82	9,0	9,22	9,44	8,08	8,2	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام -مليار برميل-
3234	3163	3259	3349	3442	3531	3613	3678	3721	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي -بليون متر مكعب-
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
11,2	10,8	9,979	9,979	9,2	9,2	9,2	9,2	9,236	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام -مليار برميل-
4077	3700	3690	2963	3700	3650	3626	3300	3250	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي -بليون متر مكعب-
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
12,2	12,27	11,35	11,8	11,314	11,314	11,314	11,314	11,314	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام -مليار برميل-
4504	4504	4545	4545	4523	4523	4523	4520	4077	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي -بليون متر مكعب-
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007		
12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام -مليار برميل-
4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي -بليون متر مكعب-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مختلف التقارير الصادرة عن منظمة الأوبك في: 1999م، 2006م، 2010/2011م، 2015م.

وتشير الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة إلى تغير مشهد قطاع المحروقات ولكن بحجمها الحالي قد تطرح مشاكل كبرى على المدى الطويل في حالة النضوب، فارتفاع مستويات الإنتاج يكون مدفوعا -في جل الأحيان- بتقلبات أسعار الموارد في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية بخاصة عند عدم كفاية الدخل لانحصار مصادره على المحروقات. وبالتالي يتعين على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار الزمن الذي سينفذ فيه مورد النفط.

<sup>370</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2010م، ص94.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 3.1 مدى هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بنسبة إيرادات تصدير المحروقات إلى الناتج المحلي الخام، تعطي دليلا أوضح حول العوامل التي أدت إلى كبت النشاط الاقتصادي في الجزائر، إلى جانب الآثارة المستمرة لتراجع مشاركة القطاعات التبادلية في النمو تحت التأثير المحتمل لأعراض المرض الهولندي على الاقتصاد، فتحسن أسعار النفط الخام مع مطلع الألفية الثالثة قد ساهم في زيادة حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الخام للبلد التي تراوحت نسبه بين 43.7% و 45.24% ما بين 2005 و 2008م، وبانخفاض الأسعار تراجعت أيضا هذه النسب إلى 28.4% و 16.35% خلال سنتي 2014 و 2015م.

**الجدول رقم (03-2):** نسبة إيرادات تصدير المحروقات إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من: 2000 إلى 2015م

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
45094	31302	23939	18091	18484	21419	إيرادات تصدير المحروقات (01)*
103198,23	85325,00	67863,83	56760,29	54744,71	54790,06	الناتج المحلي الخام (02)*
43,70	36,69	35,28	31,87	33,76	39,09	(01)/(02): %
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
71427	55527	44128	77361	58831	53429	إيرادات تصدير المحروقات (01)*
200013,05	161207,27	137211,04	171000,69	134977,09	117027,30	الناتج المحلي الخام (02)*
35,71	34,44	32,16	45,24	43,59	45,66	(01)/(02): %
		*بالمليون \$				
		2015	2014	2013	2012	
		27290	60304	62960	69804	إيرادات تصدير المحروقات (01)
		166838,61	213518,49	209703,53	209047,39	الناتج المحلي الخام (02)
		16,35	28,24	30,02	33,39	(01)/(02): %

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على إحصائيات: CNIS و FMI.

وينطوي ارتفاع نسبة مشاركة المحروقات في الناتج المحلي الخام على خطر أحادية التصدير بسبب الاستحواذ شبه التام للصادرات من المحروقات على الصادرات الإجمالية، التي بلغت 98.03% سنة 2005م كنسبة قياسية و 94.56% كنسبة دنيا سنة 2015م، كما يبينه الجدول رقم (03-3). ولتقليل خطر وجهة التجارة الناجم عن تركيز الصادرات -على المواد الطاقوية-، ينبغي على صناع

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

القرار في البلد الاهتمام بالتنوع لتحسين الناتج، ونشير إلى أن هذا الاهتمام وحده لا يكفي لتحقيق نتائج مهمة.

الجدول رقم (03-3): مدى هيمنة الصادرات المحروقاتية على إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من: 2000 إلى 2015م

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
60163	54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	الصادرات من المحروقات *(01)
58831	53429	45094	31302	23939	18091	18484	21419	الصادرات الإجمالية *(02)
97,79	97,83	98,03	97,57	97,27	96,10	96,61	97,22	:(02)/(01) %
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
28860	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	الصادرات من المحروقات (01)
27290	60304	62960	69804	71427	55527	44128	77361	الصادرات الإجمالية (02)
94,56	95,89	96,90	97,13	97,19	97,33	97,64	97,56	:(02)/(01) %

\*بالمليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات: CNIS

وإن كانت هذه الهيمنة تسهم في تراكم الإيرادات الحكومية بما يعزز الملاحة المالية للبلد، إلا أنها تطرح صعوبات جمة بالنسبة للنمو لما تفضي في العادة إلى تراجع الأداء القطاعي خارج المحروقات، أما من جهة التنمية الاقتصادية فقد تتعقد كثيرا عند وجود أطر قانونية ومؤسسية ضعيفة. على العموم، فقد اعتبر صندوق النقد الدولي - سنة 2005م - قطاع المحروقات محمدا أساسيا في تشكيل هيكلية الاقتصاد الجزائري وإدارته؛ فسيطرة هذا القطاع بحسبه قد أدت إلى اضمحلال الحوافز المرتبطة بتطوير إنتاج السلع القابلة للتداول خارج المحروقات، حيث انتهت بتشويه الهيكل الضريبي بسبب إهمال دور الإيرادات البديلة في التمويل. كذلك، قد زعزعت استقرار السياسة المالية عندما جعلت منها قناة لنقل تقلبات أسعار النفط العالمية إلى القطاعات التبادلية على النحو الذي ألحق ضررا بليغا بالاستثمار في القطاع الخاص ونموه، وحتى بطريقة توزيع عوامل الإنتاج داخل الاقتصاد. وعليه كانت أسعار النفط المواتية - المرتفعة - ينظر إليها بانتظام على أنها تحدث زيادات دائمة في الإيرادات وتليها زيادات في النفقات، غير أنه كان من الصعب عكسها عندما ثبت بأن زيادات الإيرادات النفطية هي زيادات مؤقتة،<sup>371</sup> حيث على مر التاريخ لم يكن لتقلب أسعار النفط تعاوننا على الدوام بل عرض الكثير من

<sup>371</sup> Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase and Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 05/52, Ibid, P05.



## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بما فيها بلدنا إلى الإخفاق الاقتصادي. وعليه، من الضروري البحث في الأسباب التي أدت إلى أن تكون نتائج التنمية هزيلة، فتبني سياسات متسارعة نحو الانفتاح، لم يجد نفعاً في ضوء عدم العثور على عدد من فرص الربح خارج المحروقات. هذا ما يجعلنا نطرح بشكل مستمر التساؤل التالي: هل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فاشلة أم غير كافية؟

### 2. البحث عن أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

#### 1.2 المرض الهولندي ومدى تشوه الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري

يفضي المرض الهولندي بمجرد ظهور أعراضه في أي اقتصاد كان إلى نقص كبير في القدرة على المنافسة، فالارتفاع النسبي لأسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول التجاري في أكثر حالاته يؤدي إلى تراجع إنتاجية قطاعات السلع القابلة للتداول التجاري (قطاعي الصناعة والفلاحة). وتثبتت العديد من الدراسات بأن توسع القطاع الانفجاري خلال فترة السبعينات بفعل انتعاش أسعار النفط قد أدى إلى تعطيل القطاعات المولدة للثروة بالنسبة للاقتصاد غير النفطي في بعض البلدان كـالجزائر ونيجيريا وفنزويلا (Gelb, A. and Associates, 1989)، فالإفراط في الاعتماد على النفط إلى جانب تدني القدرات الإنتاجية كان له تأثير سلبي على الهيكلة القطاعية في هذه الاقتصادات. ولتحديد مدى تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري، سنقوم بتحليل الأداء القطاعي لتفسير نتائج سياسات الاقتصاد الكلي المنتهجة وذلك خلال فترات متباينة.

#### 1.1.2 تحليل الأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي (1974-

1989م)

لقد تبنت الجزائر سياسة البرامج الخاصة منذ سنة 1967م كواحدة من أدوات سياسة التنمية الاقتصادية، التي اعتمد عليها نظام التخطيط الشامل في تحقيق التوازن الجهوي، وهي برامج استثمارية اهتمت بتنمية القطاعات الأساسية في الاقتصاد.<sup>372</sup> ومع بداية فترة السبعينات التي شهدت تحسناً في أسعار النفط، زاد اهتمام السلطات بالتصنيع على أمل رفع إنتاجيته بغية تغطية متطلبات البلد لاسيما

<sup>372</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

عقب الصدمة البترولية الموجبة لسنة 1973م، فقد حظيت الصناعات -الأخرى- بما فيها الصناعات الخفيفة بحصة كبيرة من الاستثمارات العامة خلال فترة تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م)<sup>373</sup> أين قدرت بـ 36.2%، لتليها المحروقات بنسبة 26.4%، ثم تأتي الفلاحة في المرتبة الرابعة بعد قطاع البناء وبنسبة قدرها 7.7%. بينما في حقبة تطبيق البرنامج الخماسي الأول (1980-1984م) فقد ظفر قطاع البناء باهتمام خاص لما خصص له ما يعادل 32.7% من إجمالي المخصصات أمام تراجع نصيب كل من الصناعات الأخرى والمحروقات والفلاحة من الاستثمارات إلى المستويات التالية: 16.4%، 14.8%، 4.0%، كما يوضحه الجدول الآتي:

**الجدول رقم (03-4):** نصيب القطاعات الاقتصادية من التوزيع العام للاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1974 إلى غاية 1984م

المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	ما بين المخططات 1979-1978	المخطط الخماسي الأول 1984-1980	
7.7	3.1	4.0	Agriculture الفلاحة
2.9	1.5	4.0	Water development تنمية الموارد المائية
26.4	34.9	14.8	Hydrocarbons المحروقات
36.2	28,4	16.4	Other industries الصناعات الأخرى
5.9	8.2	13.1	Housing السكن
10.3	14.3	32.7	Construction البناء
5.4	6.0	9.4	Education and training التعليم والتدريب
5.8	3.5	5.6	Services الخدمات

**Source:** Gelb, A. and Associates, "Oil Windfalls: Blessing or Curse? ", World Bank: Oxford University Press , 1989 ,p.156.

وقدرت تكلفة البرنامج الخماسي الأول بـ 550 مليار دج<sup>374</sup> التي وجهت لدعم مختلف القطاعات الحيوية المساندة للتنمية، حيث ارتكزت مبادئ هذا البرنامج على تحقيق تنمية متوازنة من خلال صب كل الاهتمام صوب تحقيق العناصر التالية: التوازن الجهوي، التكامل القطاعي، التوازن في التشغيل.

<sup>373</sup> ولقد خصص اعتماد مالي قدره 110.22 مليار دج لتنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) للوفاء بمتطلبات التخطيط والتنمية خلال هذه الفترة. وللمزيد من المعلومات أنظر إلى: محمد بلقاسم بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 97.

<sup>374</sup> محمد بلقاسم بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1990م، ص 97.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وقد تتوافق هذه المبادئ مع نظرية النمو المتوازن في نقطة واحدة؛ وهي توسيع جبهة الاستثمارات، بينما قد تختلف معها في نقطة أساسية مفادها أن هذه الاستثمارات هي استثمارات مخططة تحدها الدولة وليس السوق.<sup>375</sup> وفي نفس النهج، واصلت الجزائر تسيير شؤون اقتصادها بهدف توفير هياكل قاعدية وموارد إنتاجية معمرة -الصناعات الثقيلة- حين وضعت حيز التنفيذ المخطط الخماسي الثاني ابتداء من سنة 1985م، الذي قدرت تكلفته بـ 828.48 مليار دج.

الجدول رقم (03-5): استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م)

تكلفة البرنامج - مليار دج-	%
115,52	13,94
251,60	30,37
41.50	
91.30	
79.60	
39.20	
33,20	4,01
66,03	7,97
362,13	43,71
828,48	100

المصدر: محمد بلقاسم بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1990م، ص 223. (بتصرف)

إن هيكل الاستثمارات العامة كما هي موزعة في الجدول رقم (03-5)، تدل على منح أولوية واضحة للهياكل القاعدية (المتكونة من: شبكة النقل والمناطق الصناعية والسكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين واستثمارات أخرى) وقطاع الصناعة اللذان حظيا بحصة أكبر ضمن الغلاف المالي المخصص لتنفيذ البرنامج الخماسي الثاني (1985-1989م)، حيث قدرت حصة كل واحد منهما على التوالي بـ 43.71% و 30.37%، وقد شجع هذا المخطط على توجيه الاستثمارات نحو تأسيس

<sup>375</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي الجزائر، مرجع سابق، ص 421.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

هياكل أساسية قوية وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، كما مال إلى تحفيز الصناعات الأساسية والتحويلية معا كونهما الأقدر على تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد، لهذا خصص لهما 91.3 و79.6 مليار دج على الترتيب. والملاحظة الأخرى التي يمكن إبدائها أن قطاع الفلاحة والري كذلك قد حظي باهتمام السلطات لدعم هيكل الإنتاج لكن كأولوية ثالثة في هذا المخطط عندما خصص له ما يربو عن 13.94% من إجمالي تكلفة البرنامج. ولما كان لا بد من تنمية القطاع شبه المنتج ( السياحة والنقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية والتخزين والتوزيع) على النحو الذي يتبع تطور القطاع المنتج، فقد خصص له 66.03 مليار دج أي بنسبة 7.97% من التكلفة الإجمالية.

ولعل ما يميز فترة تطبيق المخطط الخماسي الثاني عن سابقتها هي تلك الصدمة العكسية في أسعار النفط التي شهدتها سنة 1986م، معلنة بذلك عن بداية مرحلة عويصة وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع مقدار الاستثمارات الفعلية المتعلقة بهذا البرنامج، أين حدد بـ"370.5 مليار دج"<sup>376</sup>. على العموم، كان ضمان التلاحم القطاعي بالإضافة إلى بلوغ توزيع منصف وكفؤ لوسائل التنمية بين مناطق البلاد الغرض الرئيسي من وراء اعتماد التخطيط المركزي في تنظيم الاقتصاد الوطني.

واتساقا مع نتائج الجدول رقم (03-6)، فإن ملامح المرض الاقتصادي الهولندي تبدو نوعا ما ظاهرة على الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي، بسبب تراجع نسبة مساهمة قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري في تكوين الناتج المحلي الخام قياسا باتساع حجم القطاع غير التبادلي ( قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات) في الاقتصاد الوطني. وبذلك، يتبين بأن هناك إدراك واضح للحاجة إلى تحسين نسبة مشاركة القطاعات التبادلية في الناتج المحلي الخام، فمساهمة الصناعات خارج المحروقات في الإنتاج لم ترقى إلى المستوى المطلوب على الرغم من أنها عرفت نموا طفيفا عندما انتقلت من 11.18% في المتوسط للفترة الممتدة ما بين 1974 و1977م إلى 12.16% خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي الأول لتصل إلى 15.70% خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي الثاني. وتمثلت النتيجة الرئيسية أن رصيد الصناعات خارج المحروقات لم يحفز النمو بغض النظر عن حجم

<sup>376</sup> للمزيد من المعلومات أنظر إلى: محمد بلقاسم بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني،

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها خلال هذه الفترة. وفيما يخص نسبة مساهمة الفلاحة في الإنتاج فقد سجلت مستويات منخفضة عندما قدرت بـ 9.28% للفترة الممتدة ما بين 1974 و 1977م لتتخفف خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي الأول إلى مستوى 8.72%، وبعدها عاودت الارتفاع في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 1989م لتحقيق نسبة 12.01%. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد انتعاشا ملحوظا، أين انتقلت مساهمته في الإنتاج من 10.45% في المتوسط للفترة الممتدة ما بين 1974 و 1977م إلى 13.09% ما بين 1980 و 1984م لتقارب نسبة 15.5% خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي الثاني. بينما نسبة مساهمة الخدمات، فقد كانت مرتفعة نسبيا وشهدت تحسنا ملموسا حتى في أسوأ الظروف لما قدرت ما بين 1985 و 1989م بـ 26.18% في المتوسط.

**الجدول رقم (03-6):** تطور نسبة المساهمة (%) القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1974-1989م.

المخطط الخامسي الثاني 1989-1985	المخطط الخامسي الأول 1984-1980	ما بين المخططات 1978- 1979	المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	
12,01	8,72	9,35	9,28	الفلاحة
15,70	12,16	11,94	11,18	الصناعة خارج المحروقات
21,16	34,19	32,40	36,24	المحروقات
15,42	13,09	12,21	10,45	البناء والأشغال العمومية
26.18	22.93	24.78	22.79	الخدمات
9,53	8,91	9,33	10,06	القطاعات الأخرى
100	100	100	100	

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على إحصائيات ONS ( الحوصلة الإحصائية من 1962-2011م).

وقد جلب الانتعاش في أسعار النفط خلال فترة السبعينات ( التي تخللتها صدمتان موجبتان؛ صدمة 1973م وصدمة 1979م) تحولا في نسبة مشاركة قطاع المحروقات في الإنتاج، فبعد الصدمة البترولية الأولى لسنة 1973م مثلت المحروقات 36.24% من الناتج المحلي الخام خلال فترة تطبيق البرنامج الرباعي الثاني، وبعد الصدمة الثانية لسنة 1979م، ساهمت المحروقات بـ 34.19% من الناتج

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

للفترة الممتدة ما بين 1980 و1984م. وعلى النقيض من ذلك، فقد أدت الصدمة العكسية لأسعار البترول في الأسواق العالمية -سنة 1986م- إلى تراجع حصة المحروقات من الإنتاج حيث قدرت خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي الثاني بـ21.16% أي انخفضت بنسبة 38.11% بالمقارنة مع فترة تجسيد البرنامج الخماسي الأول.

وأثمرت فترة السبعينات والثمانينات بصدماتها المختلفة الكثير من الدروس لعل أهمها تعقد النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فتكلفة الصدمات قد أثرت سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد خلال فترة التخطيط، حيث تمخض عنها عديد العيوب تعلوها التبعية شبه التامة لقطاع الموارد الطبيعية، فقد كان من المتوقع أن تجلب الاستثمارات المخططة الزيادة في النمو وأن تحسن المشاركة القطاعية في الناتج المحلي الخام وأن تعزز الأداء الاقتصادي. ومرة أخرى تثبت النتائج بأن الاقتصاد الجزائري لم يسر في درب التنمية المستدامة تبعا للأدلة الإحصائية التي توضح بأن هناك ارتباطا تبادلي عكسي، في المجمل، بين حجم الإنفاق الاستثماري وانخفاض معدلات النمو، فسوء النتائج الإنمائية كرسها ذلك الضعف المسجل في كفاءة استخدام الموارد.

وتعود أسباب تواضع الأداء القطاعي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي ( وبخاصة على امتداد فترة الصدمات الموجبة لأسعار البترول (ما بين: 1970-1980م) إلى ما يلي:<sup>377</sup>

✓ وجود اختلال في نظام الإنتاج،

✓ وجود اختلال في نظام توزيع الدخل بين المدن من جهة والريف من جهة أخرى.

حتمًا، تفضي هذه الأسباب إلى غياب الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، وهنا تصدق الاستنتاجات التي تقول بأن " الفارق بين النصوص الاقتصادية الخاصة بالتخطيط وبين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، يظهر بوضوح عدم كفاية التخطيط"<sup>378</sup>، فالتجربة الجزائرية في التخطيط لم تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية سريعة بسبب ضعف نظام التخطيط.<sup>379</sup>

<sup>377</sup> عبداللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص80.

<sup>378</sup> عبداللطيف بن أشنهو، نفس المرجع، ص81.

<sup>379</sup> عبداللطيف بن أشنهو، نفس المرجع، ص120.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2.1.2 تحليل الأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الإصلاحات (1990-2000م)

تعتبر سنوات التسعينات كسنوات عجاف في الاقتصاد الجزائري بدليل أن هبوط أسعار البترول قد كانت له تداعيات جد خطيرة على التوازنات الاقتصادية العامة للبلد، بدءا من تدهور سعر صرف الدينار وارتفاع مستويات الدين العام ومعدلات التضخم والبطالة معا وصولا إلى عجز شبه مزمن في الموازنة العامة خلال هذه الفترة، هذه النتائج السيئة قد ساهمت بطريقة أو أخرى في تدهور أداء القطاع الصناعي خارج المحروقات وبشكل لافت على الرغم من الإصلاحات الرأسمالية التي استهلتها السلطات في أوائل التسعينات. وكانت السمة المميزة لهذه الفترة هي تردي الأحوال الاقتصادية والأمنية للبلد، لذلك كان من الصعب إقامة علاقة سببية قوية بين القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري وأداء الناتج المحلي الخام. فضلا عن شروط صندوق النقد الدولي - فيما يخص إعادة جدولة الديون سنة 1994م- التي مارست ضغطا زائدا وشكلت حوافزا عكسية للاقتصاد، وهناك أدلة كثيرة تشير بأن الانفتاح على السوق في ظل تلك الأوضاع لم يساعد على تثبيت التقلبات في حل مؤشرات التنمية على نحو أفضل، وأن المستويات المنخفضة لحصة القطاعات التبادلية من الناتج زادت من تذبذبات الاقتصاد الكلي المحلي، بيد أن حصة القطاع الصناعي خارج المحروقات من الناتج المحلي الخام قد نزلت من مستوى 14.15% سنة 1990م إلى 7.86% سنة 2000م أي بمعدل مخفض قدره 44.45%.

كذلك خلال فترة الإصلاحات، سيطر نهجان على الأداء القطاعي في الاقتصاد الوطني -وهي الصورة التي لم تختلف عن سابقتها-، الأول نهج الاعتماد على قطاع المحروقات -كمحرك للاقتصاد الوطني- الذي بلغت حصته من الناتج المحلي الخام نسبة 44.86% سنة 2000م بعدما كانت في منتصف التسعينات عند مستوى 30.25% أي بمعدل نمو قدره 48.29%. أما النهج الثاني فهو يتعلق بمدى توسع قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري في الاقتصاد ككل المعبر عنه بنسبة مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات مجتمعة في تراكم الناتج المحلي الخام، والتي قدرت بـ 36.18% في المتوسط. أما مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج، فقد كانت منخفضة على مدى الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2000م حين قدرت بـ 12.02% في المتوسط، إذا ما تم مقارنتها بإمكانيات البلد في المجال الفلاحي إلى جانب الاستثمارات التي استفاد منها القطاع خلال فترة

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

التخطيط المركزي، وكما يبدو أن تأثيرها كان محدودا على القطاع. ولقد ركزت حصة القطاع الفلاحي من إجمالي الناتج بسبب تعاضم صعوبات استخدام رأس المال الفلاحي في عملية النمو نظرا لغياب حوافز تنزع إلى ربط هذا القطاع بقطاع التجارة الخارجية، فتواضع مساهمة القطاعات التبادلية في الناتج المحلي الخام قد انعكست سلبا على الهيكلية القطاعية للاقتصاد الجزائري، وقد يكون له ما يبرره إذا ما نظرنا في نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي من حلّ للمؤسسات الاقتصادية العمومية وخصخصتها وتحرير التجارة الخارجية التي بدلا من أن تغل منافعا جمّة زادت من حدة الأزمة، بحيث كان ينبغي مراعاة الواقع الاقتصادي والمؤسسي عند تحديد أولويات إصلاح المنظومة الإنتاجية، وذلك بالتركيز على المجالات التي تعالج أكبر العقبات أمام النمو والتنمية في البلد.

وبالطبع، تحقيق نمو اقتصادي أسرع وأكثر اتساقا من غير الممكن في ظلّ الإقدام على إصلاحات هيكلية ومؤسسية متواضعة، فهذه الإصلاحات لم تأتي بثمارها في نواح مهمّة في سياق الأطر الاقتصادية الضعيفة والقطاعات التبادلية الضحلة والمعيبة وسيطرة قطاع المحروقات على الناتج. ونتيجة لذلك، عاش الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة -من الزمن- مشاكلا تعني أكثر التشوه القطاعي مما يوحى للمتبعين بأنه يعاني من أعراض المرض الهولندي في ثان وهلة.

**الجدول رقم (03-7):** تطور نسبة المساهمة (%) القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1990-2000م.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
9.36	12.73	13.29	9.98	12.31	11.27	11.42	13.04	13.98	11.60	13.27	الفلاحة
7.86	9.57	10.51	9.18	9.46	11.12	12.68	13.02	13.84	13.23	14.15	الصناعة خارج المحروقات
44.86	32.82	27.56	35.84	34.49	30.25	27.06	25.94	28.35	32.25	27.46	المحروقات
7.90	9.60	10.86	10.02	9.65	10.96	11.90	12.09	11.12	10.43	12.09	البناء والأشغال العمومية
22.78	27.26	28.50	26.06	24.83	26.36	27.58	27.38	24	22.82	23.83	الخدمات
7.24	8.01	9.28	8.93	9.26	10.03	9.36	8.53	8.71	9.67	9.20	القطاعات الأخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات ONS ( الحوصلة الإحصائية من 1962-2011م).



## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 3.1.2 تحليل الأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2015م

وابتداء من سنوات الألفية الثالثة ركبت أسعار النفط موجة جديدة من الارتفاعات مما عزز قوة تيار الدخل المتأتي من استغلال الموارد الطبيعية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ولقد ساعد هذا الوضع على إطلاق ثلاثة برامج استثمارية عامة ما بين 2001 و2014م بهدف تحسين حظوظ التنمية للبلد. لذلك من المهم هنا البحث في العلاقة بين البرامج الاستثمارية والمحروقات وآثارها على الأداء القطاعي في الاقتصاد الوطني، حيث هذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

**الجدول رقم (03-8):** تطور نسبة المساهمة (%) القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام الجزائري خلال الفترة الممتدة: 2001-2015م.

فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: 2004-2001م					فترة تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: 2004-2001م						
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001			
31.04	45.15	43.68	45.59	44.32	37.85	36.20	32.79	34.04		المحروقات	
9.25	6.43	7.52	7.53	7.69	9.16	9.64	9.34	9.71		الزراعة	
5.72	4.69	5.12	5.28	5.57	6.03	6.63	7.36	7.40		الصناعة	
10.93	8.64	8.81	7.92	7.46	8.27	8.80	9.16	8.46		البناء والأشغال العمومية	
25.11	19.40	20.65	19.94	20.08	21.16	21.43	23.18	22.56		خدمات خارج الإدارة العمومية	
10.86	9.78	8.53	7.96	8.35	10.36	11.13	11.67	11.13		خدمات الإدارة العمومية	
7.10	5.91	5.69	5.77	6.53	7.17	6.16	6.51	6.69		القطاعات الأخرى	
100	100	100	100	100	100	100	100	100		المجموع	
					فترة تطبيق البرنامج الخماسي: 2014-2009م						
2015					2014	2013	2012	2011	2010		
					18.89	27.01	29.84	34.16	36.20	34.74	المحروقات
					11.67	10.27	9.85	8.77	8.11	8.44	الزراعة
					5.43	4.86	4.64	4.50	4.58	5.12	الصناعة
					11.50	10.40	9.77	9.20	9.21	10.45	البناء والأشغال العمومية
					27.42	24.33	23.12	20.39	19.96	21.85	خدمات خارج الإدارة العمومية
					17.20	15.91	15.32	16.34	16.38	13.19	خدمات الإدارة العمومية
					7.89	7.20	7.46	6.65	5.57	6.21	القطاعات الأخرى
					100	100	100	100	100	100	المجموع

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر ( تقرير سنة 2002م، تقرير سنة 2015م) وتقارير IMF ( رقم 51/05، رقم 102/06، رقم 40/11، رقم 49/13، رقم 34/14).

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن خلال الجدول رقم (03-8) الذي يبيّن مدى مساهمة قطاعات الاقتصاد في تشكيل بنية الناتج المحلي الخام بعد سنة 2000م، يظهر جليا بأن الاقتصاد الجزائري ككل لم يستفد كثيرا من فترة الطفرة البترولية التي دامت قرابة عقد من الزمن، فالتدفق الكبير للعائدات النفطية وتوظيفه في عملية النمو لم يكلل بنجاح قطاعي من حيث نسبة المشاركة في الإنتاج. فالهيكلية القطاعية للاقتصاد بقيت على نفس الشاكلة -السابقة- مما يعزز فرضية إصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي كما يخلق تحديات كبيرة للوزارات المسؤولة عن تدبير شؤون القطاعات التبادلية في البلد.

إن استدامة سيطرة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني أعطت صورة جد واضحة بأن القرار الاقتصادي -بشأن الاستثمار- هو مقيد بتقلبات أسعار البترول التي يصعب التكهن بها، فالعلاقة بين التمويل والاستثمار في ظل سيادة قاعدة عدم اليقين؛ وضع مقلق لا يبعث على الارتياح لأن الإطار الزمني لتدفق الإيرادات النفطية السخية في الغالب يكون قصيرا. فمساهمة قطاع المحروقات خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م) لم تتوقف عن الصعود، فقد ارتفعت من 34.04% إلى 37.85%، لتواصل ارتفاعها خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي للنمو (2005-2009م) عندما سجلت أعلى نسبة لها -على مدار فترات تنفيذ الاستثمارات العامة- وهي 45.15% سنة 2008م. ومع تدهور أسعار البترول هبطت نسبة مساهمة المحروقات من الإنتاج إلى ما يعادل 27% عند نهاية فترة تجسيد البرنامج الخماسي (2010-2014م)، لتتخفص في سنة 2015م إلى مستوى 18.89%. وهكذا، فإن طفرة النفط لم تصطبح معها أي تغيرات إيجابية في قطاع الصناعة الذي شهدت حصته من الناتج المحلي الخام ضعفا كبيرا طيلة فترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة حيث قدرت بـ 5.53% في المتوسط. أما مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام فلم تكن مرضية إلى حد ما لاسيما عندما قدرت بـ 8.69% في المتوسط للفترة الممتدة ما بين 2001 و2014م. هذه النتائج تشكك في قدرات قطاعي الصناعة والفلاحة التي يبدو بأنها غير مساندة للنمو، حيث لم تسمح البرامج الاستثمارية العامة من منع استمرارية الأداء السيء للقطاعات التبادلية حتى خلال فترة الطفرة مما يدل على إخفاق السياسات الاقتصادية في حفز النمو، فازدهار المحروقات رافقه تعثر بائن في القطاعات التبادلية التي لم تتسم بالعمق والكفاءة.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وفي الوقت الذي لم تظهر فيه آثار إيجابية للقطاعات التبادلية على الناتج قد كان للقطاعات التي تنتج سلعا خارج التبادل التجاري ( قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات الذي يشمل: خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية) مساهمة أفضل في الناتج حين حددت بـ42.62% في المتوسط خلال فترة تنفيذ الاستثمارات. وبالتالي تكون مسألة تأثير المحتمل للمرض الهولندي من أصعب المسائل التي تواجه صناعات السياسات الاقتصادية الكلية في البلد، كون الكم الهائل من التدفقات الوافدة من العملة الأجنبية ما بين 2000 و2014م إلى الداخل قد زاحم الاستثمار والإنتاج وأدى إلى اتساع حجم قطاع السلع غير التبادلية وأيضا ساهم في زيادة الطلب الكلي الذي استلزم إشباعه المزيد من الاستيراد؛ أين قدرت فاتورته في نهاية سنة 2014م بـ58.58 مليار دولار- إحصائيات CNIS-. وتظهر نتائج الجدول رقم (03-9)، بأن الاعتمادات المالية التي سخرت لتنفيذ الاستثمارات العامة والبالغة 25941.7 مليار دج مجتمعة<sup>380</sup> قد قابلها أداء قطاعي مخيب للآمال، أين قدر معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ3.56% في المتوسط للفترة ما بين 2001 و2014م. فتحليل هذه التجربة يفيد بأنه لم يتم تدارك الأخطاء المرتكبة سابقا في جهود التنمية فربط الاستثمار بالعائد النفطي أمر لا يشجع على الاندماج القطاعي بل يدعم سلوكيات البحث عن الربح على حساب أنشطة الإنتاج. فتدفقات الربح النفطي حتما لن تدوم لفترات أطول، وأثناء هذه الفترات قد تستكين قدرة قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ( قطاعي الصناعة والفلاحة) إلى الضعف، مما يزيد من قابلية الاقتصاد الوطني للتعرض لصدمات أسعار النفط، فإذا كان المرض الهولندي سببا في ذلك، فيقتضي البحث عن مصادر تمويل بديلة عن المحروقات لدعم التنمية.

ومن خلال تحليلنا الإحصائي لنسب المشاركة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الخام عبر مراحل متفرقة ومختلفة من حيث النهج الاقتصادي المتبع، توصلنا إلى استنتاج أساسي يقول بأن إمكانات النمو في الاقتصاد الجزائري تتأثر بشكل مباشر بعائدات المحروقات وبطرق استثمارها التي كانت مناوئة

---

<sup>380</sup> فقد خصص منها: 525 و4202.7 و21214 مليار دج على الترتيب لتنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009م) والبرنامج الخماسي (2010-2014م)، وللمزيد من التفاصيل أنظر إلى: مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر- نظرة تحليلية-، ملتقى دولي حول: آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014م، 12/11 مارس 2013م.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

للتنويع والتصدير؛ التي ساهمت بدورها في افتقار اقتصادنا إلى علاقة إيجابية بين عائدات المحروقات والنمو.

الجدول رقم (03-9): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015م

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2.4	3	2	5.1	5.1	6.9	4.7	2.1	معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009		
3.8	3.8	2.8	3.4	2.9	3.3	2.4		معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر.

### 2.2 المرض الهولندي وتطور سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري

من الضروري، قبل تحليل آثار تقلبات أسعار البترول على تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate ومدى تفاعله مع تلك التقلبات، تحديد أهم الفترات التي شهد فيها سعر صرف الدينار الجزائري تحولات هامة. ففي غضون سنة 1986م، تلقى الاقتصاد الجزائري صدمة نفطية عكسية جد قوية مما عجل من دخول الحكومة في حالة استنفار اقتصادي تام، حيث كان لزاما عليها تغطية تراجع إيرادات التصدير بالاقتراض من الخارج فضلا عن تكثيف القيود المفروضة على الاستيراد. وبالموازاة مع هذا الوضع، فإن بنك الجزائر في إطار إدارته لسياسات سعر الصرف قد سمح بخفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 31% مقابل سلّة من العملات بين عامي 1986م و1988م.<sup>381</sup> وبصدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 تم إسناد البنك المركزي وظيفتان أساسيتان وهما: "وظيفة الرقابة على الصرف، ووظيفة تعديل الاقتصاد"<sup>382</sup>.

وفي سنة 1994م، وضعت السلطات ضمن اهتمامات برنامج التعديل الهيكلي التصحيح المسبق للقيمة الحقيقية للدينار الجزائري جنبا إلى جنب مع تدابير تحرير التجارة -على نطاق واسع-، أين خفضت قيمة الدينار بنسبة 70% ما بين شهري أفريل وسبتمبر 1994م، كما أن الفارق بين أسعار

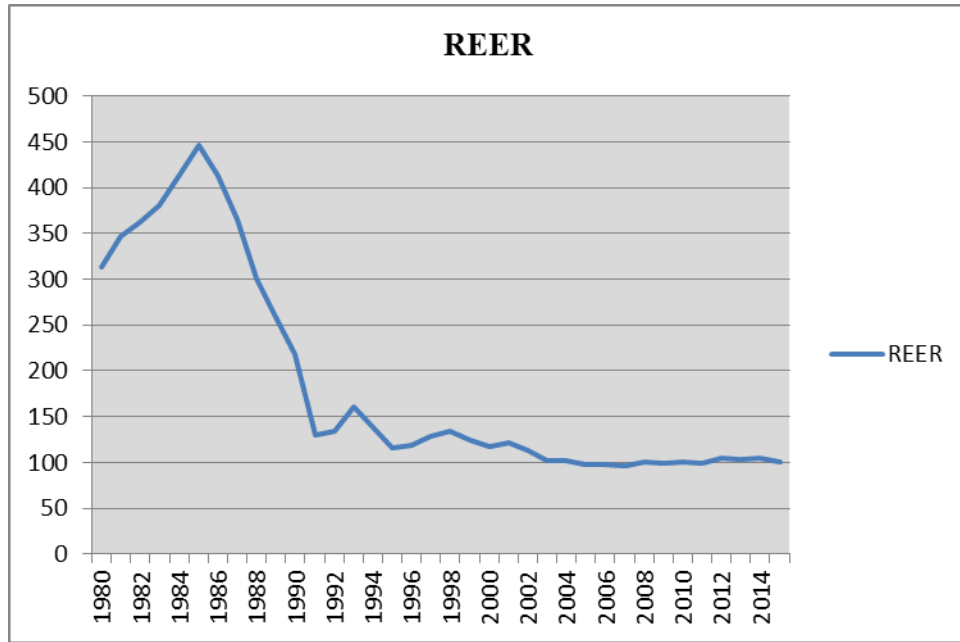
<sup>381</sup> koranchelian, T., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience," IMF Working Paper 05/135, International Monetary Fund.,2005, P04.

<sup>382</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005م، ص

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الصرف الموازية والرسمية قد تقلص تقريبا إلى مستوى 100% خلال هذه الفترة. ومنذ سنة 1995م والجزائر تهدف من وراء سياسات سعر الصرف المتبعة إلى الحفاظ على سعر صرف فعلي حقيقي مستقر.<sup>383</sup> وفي هذا السياق، قد عرف تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري عدة تذبذبات خلال الفترة الممتدة من 1980م إلى غاية 2015م، فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض (كما هو مبين في الشكل البياني رقم 03-1) تبعا لتغيرات أسعار البترول التي كانت من بين المحددات الرئيسية لطرق إدارة سعر الصرف في الجزائر.

الشكل رقم (03-1): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة: 1980 إلى 2015م



المصدر: مخرجات Excel بناء على احصائيات صندوق النقد الدولي.

ومن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ بأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية قد شهد ارتفاعا محسوسا حين قدر بحوالي 43% ما بين 1980 و1985م، ليتراجع بعدها بنسبة 70.82% ما بين 1985 و1991م. والسبب الرئيسي في ذلك، يعود إلى ارتفاع قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك المحلية (أو الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك في الجزائر) بنسبة 105.24% خلال هذه الفترة كما يوضحه الجدول رقم (03-10).

<sup>383</sup> koranchelian, T, Ibid, P05.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-10): تطور الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك المحلية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى 1991م

1985	1984	1983	1982	1981	1980	
446.64	414.69	380.66	362.9	346.89	312.8	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
9.52	8.62	7.97	7.52	7.06	6.16	الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك المحلية
1991	1990	1989	1988	1987	1986	
130.32	218.44	258.3	301.37	364.86	412.37	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
19.54	15.52	13.3	12.17	11.49	10.7	الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك المحلية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي.

وفي سنة 1995م، تم تبني نظام التعويم المدار في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري- على ضوء الجلسات التي كانت تقام بين بنك الجزائر والبنوك التجارية-، ليتم في سنة 1996م تأسيس سوق للصراف ما بين البنوك.<sup>384</sup> وخلال سنتي 1995 و1998م ارتفع REER مجدداً وبنسبة قدرت بـ 15.50% نظراً لتدهور سعر الصرف الاسمي للدينار ( أين أصبح 01 دولار أمريكي يقابله 60دج سنة 1998م)، ليليها انخفاض قدر بـ 12% في REER بين سنتي 1998 و2000م.

ومع ارتفاع قيمة الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي، تدخلت السلطات في النصف الثاني من سنة 2003م لإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى المستوى الذي كان عليه في نهاية سنة 2002م.<sup>385</sup> وما بين 2000 و2003م انخفض REER بنسبة قاربت 14%. وعلى امتداد الفترة الحاصلة ما بين 2004 و2015م شهد REER استقراراً كون قيمه بقيت بالقرب من قيمة سنة الأساس (100=2010). وعليه، كان لتقلبات أسعار البترول والتحركات النشطة للبنك المركزي ( عن طريق خفض قيمة الدينار) تأثير ملحوظ على مسار سعر الصرف الفعلي الحقيقي وفقاً لما يظهره الشكل رقم (03-1)، وفي هذا الشأن، قد اعتبر Sorsa Piritta - سنة 1999م- أن سعر البترول الحقيقي إلى جانب الإنفاق الحكومي وسياسات التجارة الخارجية هي من بين المتغيرات الأكثر تأثيراً على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.<sup>386</sup> وبهذا الصدد، يشير صندوق النقد الدولي في تقريره رقم 104/08 من

<sup>384</sup> koranchelian, T,Ibid, P05.

<sup>385</sup> koranchelian, T,Ibid, P05.

<sup>386</sup> Sorsa Piritta, Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection, IMF Working Paper, 1999.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

خلال دراسة قياسية أجراها إلى مدى تأثير المتغيرات المستقلة ( سعر البترول الحقيقي Oil، فروقات الإنتاجية PROD، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الخام GDP) على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2006م، ويبين ذات التقرير بأن متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفروق الأولى، بحيث كان هناك اتجاه تكاملي وحيد بين REER ومحدداته على المدى الطويل.<sup>387</sup> ختاماً، تتسم الزيادة في أسعار البترول بمجموعة واسعة من التشوهات الاقتصادية، تشمل أساساً: ارتفاعاً محسوساً لمعدلات التضخم - كنتيجة لارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالمقارنة مع أسعار السلع القابلة للتبادل-، وانتشاراً لأسواق الصرف الموازية في أجزاء الاقتصاد.

### 3.2 المرض الهولندي وتطور كتلة الأجور في الاقتصاد الجزائري

من المحتمل أن يؤدي المرض الهولندي عقب أي انتعاش في القطاع النفطي -تحت أثر زيادة الإنفاق- إلى ارتفاع كتلة الأجور، هذا ما وقع فعلاً في الاقتصاد الجزائري، أين شهدت هذه الكتلة نمواً سريعاً على مستوى جميع القطاعات وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-11): تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة الممتدة: 2004-2010م

الوحدة: 10<sup>9</sup> دج

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1 164.10	1 016.60	921.6	820.5	725.2	651.8	651.8	القطاع الاقتصادي
118.7	114	96.6	90.7	90.9	78.1	78.1	الزراعة
1 618.10	1 234.70	1 105.60	810.7	684	634.1	634.1	الإدارة
2900.9	2365.3	2123.8	1721.9	1500.1	1364	1364	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات ONS.

وأكثر تفصيلاً، فقد ارتفعت كتلة الأجور في قطاع الزراعة بمقدار 51.98% ما بين سنتي 2004 و2010م، أما في قطاع الإدارة فقد عرفت نمواً قدره 155.18% لنفس الفترة، وبنسبة أقل في القطاعات الاقتصادية التي شهدت زيادة بمعدل 78.59% من 2004 إلى 2010م -أنظر إلى

<sup>387</sup> Gabriel Sensenbrenner and Boileau Loko, "Algeria: Algeria: Selected Issues", IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C, P20.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-11)-. وعلى العموم، كان نمو كتلة الأجور في الجزائر مدفوعا بتحسين أسعار البترول لاسيما خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2010م.

كذلك شهد الأجر الوطني الأدنى المضمون -الذي يتحدد بناء على تفاوض ثلاثي الأطراف (الحكومة، أرباب العمل، والتنظيمات النقابية التمثيلية)- تطورا ملحوظا ومتواصلا ابتداء من سنة 2001م إلى غاية سنة 2012م، لما انتقل من مستوى 8000 دج إلى 18000 دج على مدار تلك الفترة، وذلك قصد تحسين وحماية القدرة الشرائية للمواطن بما يتناسب وتطور الأرقام الاستدلالية للأسعار.

الجدول رقم (03-12): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون: 1998-2012م.

2012	2010	2007	2004	2001
18000	15000	12000	10000	8000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات ONS

وأخيرا، لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورا حاسما في تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر، فتحسن أسعار البترول قابله ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية (في الأسواق العالمية) وتوسع في الاستيراد، مما زاد من مطالب الجمهور والتنظيمات المناهضة - للغلاء المعيشي - والداعية في نفس الوقت إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية، وكانت استجابة السلطات برفع قيمة كل من كتلة الأجور والأجر الوطني الأدنى المضمون حتى تعطي فرصا أوفر لفئاتها الهشة للابتعاد عن ربقة الفقر، كما شكل أيضا إصلاح الضمان الاجتماعي وسيلة فعالة في تحقيق ذلك.

### 3. آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

#### 1.3 آثار تقلبات أسعار البترول على التوازنات المالية للبلد

##### 1.1.3 تقلب المالية العامة في الاقتصاد الجزائري

##### 1.1.1.3 هيكلية الإيرادات العامة

من الخصائص الرئيسية المرتبطة بتطور الإيرادات العامة في الجزائر هي التقلب عبر مرور الوقت تبعا لتقلب أسعار البترول الذي يطرح أكثر من مشكل (عجز الموازنة العامة، تفاقم الدين العام... إلخ)



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

بالنسبة لصناع القرار في البلد، فالإيرادات العامة كثيرا ما تتطور على نحو غير متوقع، لأن التقلبات المعاكسة لأسعار البترول غالبا ما تؤدي إلى انحراف نتائج المالية العامة عن مسارها المسطر نظرا للنسب المعتبرة التي تساهم بها الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة للدولة. وتشير البيانات الإحصائية للجدول رقم (03-13) إلى أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة التي تطورت بشكل لافت ابتداء من سنة 2000م (تزامنا مع تحسن أسعار البترول) أين حققت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة (الممتدة من 1980م إلى غاية 2015م) حينما قدرت بـ74.34%.

**الجدول رقم (03-13):** تطور الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1980م إلى 2015م

الوحدة: مليون دج

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
20479	21439	46786	43841	37711	41458	50954	37658	الجباية البترولية (01)
92984	89690	105850	101365	80644	74246	79384	59594	الإيرادات العامة (02)
22.02	23.90	44.20	43.25	46.76	55.84	64.19	63.19	%(01)/(02)
1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	
336148	222176	179218	193 800	161500	76 200	45500	24100	الجباية البترولية (1)
611731	477181	313949	311864	248900	152500	116400	93500	الإيرادات العامة (02)
54.95	46.56	57.09	62.14	64.89	49.97	39.09	25.78	%(01)/(02)
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
1284975	942904	956389	1173237	560121	378556	564765	495997	الجباية البترولية (1)
1974466	1603188	1505526	1578161	950496	774511	926668	825157	الإيرادات العامة (02)
65.08	58.81	63.53	74.34	58.93	48.88	60.95	60.11	%(01)/(02)
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1529400	1501700	1927000	1715400	2711850	2714000	2267836	1485699	الجباية البترولية (1)
3403108	3074644	3275362	2902448	3687900	3639925	3082828	2229899	الإيرادات العامة (02)
44.94	48.84	58.83	59.10	73.53	74.56	73.56	66.63	%(01)/(02)
2015	2014	2013	2012					
1722940	1577730	1615900	1561600					الجباية البترولية (1)
4684650	4218180	3820000	3455650					الإيرادات العامة (02)
36.78	37.40	42.30	45.19					%(01)/(02)

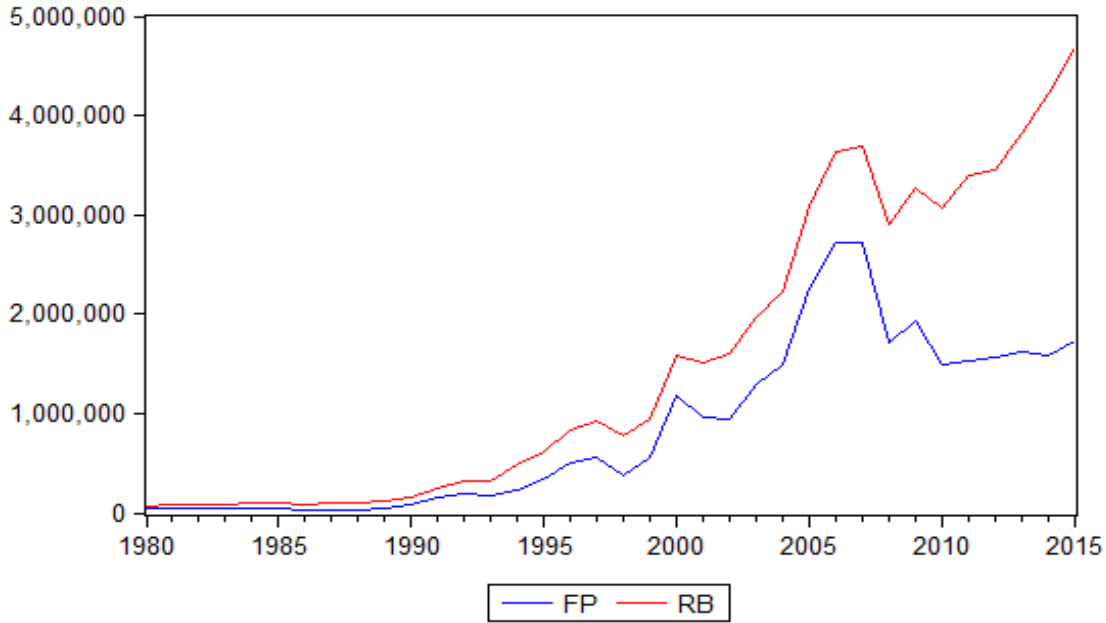
المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات ONS.

لاريب أن العوامل الخارجية غير الموازية التي لا يسع اقتصادنا التحكم فيها، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، قد لعبت دورا في النتائج المعاكسة، ولكن التقدم المحدود في القطاعات التبادلية والإصلاحات المؤسسية أسفر أيضا عن أضرار؛ التي جعلت الإيرادات العامة أو إيرادات الموازنة RB

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

*Recettes Budgétaires* أكثر مسايرة لاتجاهات الجباية البترولية *Fiscalité Pétrolière FP*، بحيث يظهر هناك تلازم شديد بين هذين المتغيرين وفقا لما يوضحه الشكل رقم (2-03).

الشكل رقم (2-03): تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015م



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

ويبدو من الشكل أعلاه، أن الإيرادات العامة قد سجلت انخفاضا ملحوظا سنة 1986م نظرا لتدهور أسعار البترول مما انعكس سلبا على الجباية البترولية، غير أنها شهدت تحسنا ملموسا بعد مرور أربعة عشر سنة من النكسة حين قدر متوسط معدل نموها السنوي لعقد من الزمن ( 2000-2009م ) بـ 18.92%، فمثل هذه الأوضاع استدفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات دورية على الجباية العادية، ففي فترات السعة ستسعى إلى خفض المعدلات الضريبية لتشجيع الاستثمار، أما في فترات الركود وانخفاض أسعار البترول (التي تترجم كلية بتراجع الجباية البترولية) فإن السلطات ستتركز إلى رفع المعدلات الضريبية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. ومن المهام الرئيسية المنوطة بصناع القرار لمواجهة مثل هذه المصاعب، إيجاد مصادر تمويل أخرى خارج المحروقات للتقليل من مخاطر المالية العامة، فتراجع الجباية العادية يفسر أساسا في الجزائر بمدى تباطؤ النشاط الاقتصادي.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن الجدول رقم (03-14)، يتبين بأن مستويات الضغط الضريبي (للجباية العادية منسوبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات) قد تراوحت ما بين 16.34% و17.88% خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2015م، وهي مستويات ضعيفة بالمقارنة مع "المستوى الأمثل الذي حدده كولن كلارك بـ25%<sup>388</sup>. ويعزى ذلك في الأساس إلى مدى تواضع المساهمة القطاعية -خارج المحروقات- في تراكم أصول الناتج المحلي الخام، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع قيم الجباية العادية قياسا بأرقام الجباية البترولية في الجزائر مما جعل الإيرادات العامة للدولة أقل تحصيلنا من أثر صدمات أسعار البترول المحتملة. ومن ثمة، وجب على السلطات النظر في ثلاثة مواضيع رئيسية- منها: قابلية نفاذ النفط، صعوبة التنبؤ بأسعار النفط، مدى افتقار سياسات المالية العامة ( المتعلقة بالضرائب والإنفاق) لأطر قوية تفي بتنفيذ سليم لها- بهدف تحسين التنوع والتحصيل الضريبي لزيادة القدرة على الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترات القادمة، ومن المرجح أن ترشد هذه الترتيبات سلطات الموازنة إلى حلول تتلائم بشكل أفضل وخصائص الاقتصاد الوطني؛ غير أن الأمر لن يكون سهلا في ظل السيطرة الكبيرة للجباية البترولية على الإيرادات العامة.

الجدول رقم (03-14): تطور الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من:

1980م إلى 2015م

الوحدة: مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
2354.7	2091.4	2031	1908.6	1527.1	1298	1146.6	الجباية العادية
13457.6	12584.7	11682.2	10672.3	9346.1	7811.2	6858.9	الناتج المحلي خارج المحروقات
17.50	16.62	17.39	17.88	16.34	16.62	16.72	الضغط الضريبي خارج المحروقات %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات الواردة في تقارير بنك الجزائر (2013-2015م).

وفي تقرير للبنك الدولي -سنة 2007م- حول دور مراجعة الإنفاق العام في تأمين جودة عالية للاستثمار العام، اعتبر أن الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط قد أدى إلى تقلب

<sup>388</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006،

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

شديد على مستوى متغيرات موازنته العامة-على وجه التحديد الإيرادات العامة-خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2005م، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): تقلبات متغيرات الموازنة العامة للجزائر ما بين 1990 و2005م

الانحراف المعياري SD كنسبة من GDP	المتغيرات
4.1	إجمالي الإيرادات Total revenue
4.9	إيرادات المحروقات Hydrocarbon
1.2	إيرادات خارج المحروقات Non Hydrocarbon
1.2	الإيرادات الجبائية Tax revenue
2.8	إجمالي النفقات Total expenditure
4.9	رصيد الميزانية Budget balance

**Source :** World Bank. People's democratic republic of algeria a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment. (In two volumes) Volume I : Main Text August 15. 2007. Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region. Report No. : 36270 – DZ. P14.

وتظهر النتائج التي توصل إليها البنك الدولي عند دراسته لمدى تقلب متغيرات الموازنة العامة إزاء الصدمات الخارجية لأسعار المحروقات ( اعتمادا على الانحراف المعياري المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام) على مدى الفترة الممتدة من 1990 إلى 2005م، أن الإيرادات المستمدة من تصدير المحروقات كانت الأكثر تقلبا، بحيث تميزت بانحراف معياري مرتفع عندما قدر بـ4.9%، إذ انتقل هذا التأثير إلى كل متغيرات الميزانية بدءا من الإيرادات العامة -التي شهدت هي الأخرى تقلبا قويا وبنسبة 4.1%- ثم إلى النفقات العامة ولكن بنسبة أقل لتنعكس صورته في الأخير وبوضوح على رصيد الموازنة العامة وتقلباته التي سجلت نسبة مماثلة لتلك التي حققتها إيرادات المحروقات.

ومنه امتازت تقلبات أسعار البترول في الآونة الأخيرة (خلال الفترة الممتدة من: 2000 إلى غاية 2015م) بانحراف معياري عال لما قدر بـ31.52، هذا التأثير سرعان ما انتقل إلى المالية العامة مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إجراء تصحيحات فورية مبدئية تعلقت بتقليل الإنفاق وترشيده بصورة أساسية لتحسين توازن الميزانية العامة ولاستدامة القدرة على تحمل الدين طيلة فترة تدهور سعر

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

البترول. وتسعى حكومة البلد من خلال هذه المحاولات إلى زيادة معدلات اليقظة حيال المالية العامة التي تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات الهيكلية العميقة في سياسة الإنفاق والضرائب حتى يكون لها تأثير على المدى البعيد. فاستمرار تقلب أسعار البترول قد يشكل تهديدا صريحا للاقتصاد الوطني وفي الحفاظ على قدرته في الإنفاق على البرامج العامة (مثل: الرعاية الصحية والتعليم وغيرها) وحتى في الإنصاف بين الأجيال. وبالنظر فيما مضى، يتضح أن ما شهدته الجزائر من تحسن في المالية العامة في أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة قد قام على أساس هار، بيد أنه كان مدفوعا في شق كبير منه بعوامل مؤقتة تتعلق بطفرة أسعار النفط في الأسواق العالمية.

#### 2.1.1.3 مدى دورية السياسة المالية

الكثير من المقالات كتبت حول "هشاشة السياسة المالية" وأثرها على إدارة الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان النامية في محاولة لاقتراح نهج قادر على خلق مناخ أعمال سليم، عندما اعتبرت دورية الإنفاق الحكومي كعائق اقتصادي الأكثر تأثيرا على نمو الناتج المحلي الخام بخاصة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، لهذا وجب التخلص منها بإقرار قائمة موسعة من الإصلاحات الضرورية، إذ لا ينجح السعي وراء التنمية والرفاهية في ظلّ عدم القدرة على التحكم في مكونات الموازنة العامة التي تتأثر بتقلبات أسعار الموارد. فهذه التقلبات قد تكون باهظة الثمن عندما تنتقل آثارها إلى الاقتصاد، فتزيد المديونية وتقل قيمة الناتج والاستثمار وتقلب الموازين. فكلما كان هناك ضبط جيد لأوضاع المالية العامة على مرّ الوقت، تعاظم مردود النمو وأضحت ربوع الموارد منتجة productive rents، أيضا كلما زاد التحكم في زمام الموازنة العامة ساعد ذلك على استمرار الاستقرار المالي.

فالتحسن المفاجئ في المالية العامة يمتاز في الغالب بقصر الأجل (الأوقات الجيدة good times) حيث سرعان ما ينقلب إلى العكس في الأجلين المتوسط والطويل (الأوقات العصيبة). ويرجع جزء من مشكلة التنمية في البلدان المصدرة للنفط إلى مشبطات المالية العامة أو الاتجاهات الدورية، حيث تفضي تقلبات الناتج المحلي الخام إلى تقلب مقابل في الإنفاق العام بالشكل الذي يحدّ من إمكانات النمو غير النفطية، وأن هذه العلاقة تسري أيضا على الاقتصاد الوطني، والجدول رقم (03-16)

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يوضح مسار تطور كل من الناتج المحلي الخام والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 1980م إلى 2015م.

الجدول رقم ( 03-16): تطور كل من الناتج المحلي الخام والنفقات العامة خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م.

الوحدة: مليار دولار

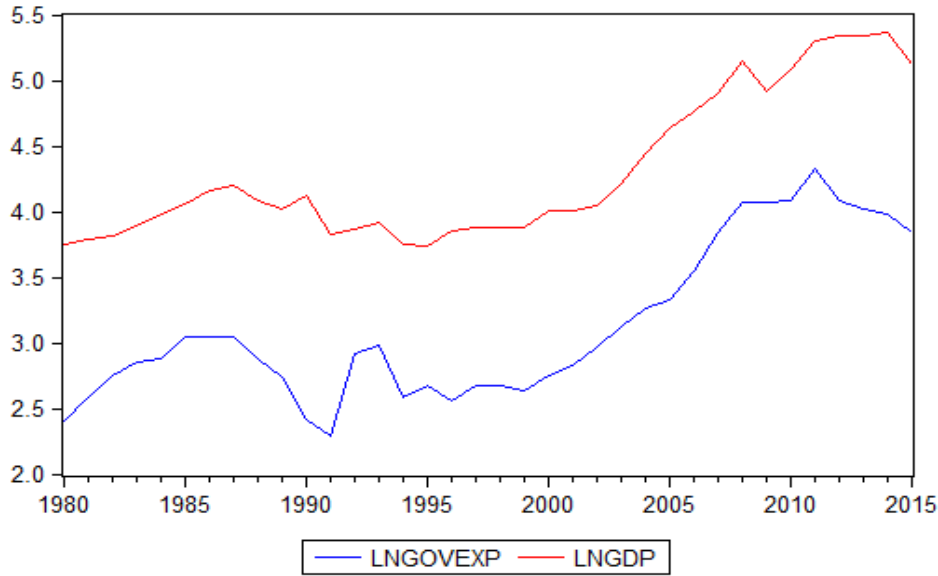
1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
63.70	57.94	53.70	48.80	45.21	44.35	42.35	*GDP
21.11	20.92	17.88	17.25	15.63	13.17	11.08	**Govexp
1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	
49.95	48.00	45.72	62.05	55.63	59.09	66.74	GDP
19.76	18.44	9.91	11.20	15.50	17.78	21.06	Govexp
2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
54.79	48.64	48.19	48.18	46.94	41.76	42.54	GDP
15.64	13.87	14.51	14.47	12.90	14.56	13.20	Govexp
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
134.98	117.03	103.20	85.32	67.86	56.76	54.74	GDP
46.52	34.47	27.96	26.01	22.58	19.45	16.98	Govexp
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
213.52	209.70	209.05	200.01	161.21	137.21	171.00	GDP
53.67	55.51	59.04	75.36	59.60	58.38	58.88	Govexp
						2015	
						166.84	GDP
						46.45	Govexp

المصدر: \*إحصائيات البنك الدولي، \*\*إحصائيات ONS - بعد أن تم تحويلها إلى الدولار من خلال الاستعانة بأسعار الصرف لنهاية الفترة،

وبالتعمق في تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الخام والإنفاق العام، نجد بأن هذا الأخير يتبع نفس مسار الناتج في أغلب فترات الدراسة، ومن بين العوامل التي ساهمت في أي يكون هناك تناسقا بين هذين المتغيرين، أن إيرادات تصدير الموارد النفطية تساهم بشكل لافت في تكوين الناتج المحلي الخام مما يجعله أكثر عرضة لصدمات أسعار البترول ( حيث قدرت نسبة إيرادات المحروقات من الناتج المحلي الخام خلال سنوات 2011م و2012 و2013 و2014 و2015م على الترتيب ب: 35.9%، 34.2%، 29.8%، 27%، 18.9% - إحصائيات بنك الجزائر، تقرير سنة 2015م-) وبطريقة مماثلة يتأثر حجم الإنفاق العام تبعا لتقلب الإيرادات العامة. وبالتالي، هل يمكن تفسير الأداء الهزيل للمالية العامة في الجزائر بعدم كفاية جهود الإصلاح والتنمية لوجود تبعية شديدة اتجاه الإيرادات النفطية؟

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم ( 03-3): تطور كل من الناتج المحلي الخام والنفقات العامة خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

وترتكز أغلبية الأبحاث النظرية والميدانية عند مناقشتها لموضوع تقلب الناتج ودورية الإنفاق في بلدان الموارد بدرجة كبيرة حول السياسات والعرض، مؤكدة على ضرورة إيجاد مرونة عند التغيير أو التعديل لتسهيل عملية التكيف عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى لتحقيق المزايا المحتملة، لهذا يجب أن ينصب تركيز صناعات القرار في بلدنا هذا على تحقيق الهدف من الموازنة العامة بفك الارتباط بين الإنفاق العام والإيرادات العامة ( بالبحث عن بدائل أخرى خارج المحروقات لترقية الناتج المحلي الخام) وليس التركيز على تحقيق التوازن فقط بعيدا عن العجز.

وعلى ضوء ذلك، استندت نتائج الدراسات السابقة لهذا الموضوع ( التي تم تحليلها في الفصل الثاني من البحث) إلى مختلف مناهج الاقتصاد القياسي في تحديد دورية السياسة المالية عند استخدامها لبيانات بعض المتغيرات الاقتصادية ( في شكل سلاسل زمنية وبيانات إحصائية) في إطار تطبيق تقنيات الانحدار، ومن بين الأبحاث المهمة أيضا نجد: البحث الذي قدمه فيليب لان سنة 2002م بخصوص السلوك الدوري procyclical behavior للسياسة المالية لبلدان OECD. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإن قيمة معامل  $\beta_{Gi}$  (التي يتم الحصول عليها بعد كتابة معادلة الانحدار الخطي) تعبر عن طبيعة السياسة المالية، كونها تقيس مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الخام ( مخرجات

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

النمو)، فإذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فذلك يعني بأن السياسة المالية هي مساهمة للتجاهات الدورية procyclical - أي أكثر استجابة للتقلبات-<sup>389</sup>، كما يمكنها أن تكون مستقرة إذا كانت قيمة  $\beta_{GI}$  صفيرية، في حين إذا كانت قيمة المعامل أقل من الصفر فإننا سنكون بصدد توصيف سياسة مالية غير دورية. وبنفس الطريقة، تطرق Ethan Ilzetzki و Carlos A. Végh سنة 2008م إلى دورية السياسة المالية بتقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق الحكومي  $g_t$  والناتج المحلي الخام  $y_t$  المعبر عنها رياضيا كما يلي:<sup>390</sup>

$$g_t = \beta y_t + \varepsilon_t,$$

وقياسا على ذلك، قمنا في دراستنا بتقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام GOVEXP والناتج المحلي الخام GDP بطريقة المربعات الصغرى العادية استنادا إلى معطيات سنوية تمتد من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م- أنظر إلى الجدول رقم (03-16)-، هذا بعد دراسة استقرارية المتغيرات ( المعبر عنها باللوغاريتم النيبيري (ln) التي تبين بأنها متكاملة عند الفروق الأولى، وذلك لفحص مدى حساسية أو دورية السياسة المالية في الجزائر تجاه تقلبات الناتج المحلي الخام التي تنجم في جلها عن صدمات أسعار البترول. وتظهر نتائج هذا التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-17): تقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام GOVEXP والناتج المحلي

الخام GDP:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013696	0.029890	0.458215	0.6498
DLNGDP	0.695448	0.225527	3.083661	0.0041
R-squared	0.223693	Mean dependent var		0.040941
Adjusted R-squared	0.200169	S.D. dependent var		0.188892
S.E. of regression	0.168933	Akaike info criterion		-0.663187
Sum squared resid	0.941763	Schwarz criterion		-0.574310
Log likelihood	13.60577	Hannan-Quinn criter.		-0.632506
F-statistic	9.508965	Durbin-Watson stat		1.874490
Prob(F-statistic)	0.004114			

المصدر: مخرجات برنامج 9. EViews

<sup>389</sup> Philip R. Lane, The Cyclical Behaviour of Fiscal Policy: Evidence from the OECD, Institute for International Integration Studies, Trinity College Dublin and CEPR, February 2002, PP08-09.

<sup>390</sup> Ethan Ilzetzki. Carlos A. Vegh, Ibid, P10.





## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-18): اختبار ADF لاستقرارية بواقي تقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام

والنتائج المحلي الخام

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.115000	0.0029
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وبما أن متغيرات الدراسة هي متكاملة من الدرجة الأولى، سنقوم بتقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ

ECM<sup>392</sup> بإجراء الانحدار الخطي التالي:

الجدول رقم (03-19): تقدير العلاقة الخطية بين الإنفاق العام GOVEXP والنتائج المحلي

الخام GDP والأخطاء -مبטة بفترة واحدة-.

Dependent Variable: DLNGOVEXP  
Method: Least Squares  
Date: 02/27/17 Time: 18:07  
Sample (adjusted): 1981 2015  
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004799	0.026986	0.177848	0.8600
DLNGDP	0.963765	0.221289	4.355224	0.0001
E(-1)	-0.502804	0.167758	-2.997200	0.0052
R-squared	0.393854	Mean dependent var		0.040941
Adjusted R-squared	0.355970	S.D. dependent var		0.188892
S.E. of regression	0.151589	Akaike info criterion		-0.853470
Sum squared resid	0.735336	Schwarz criterion		-0.720155
Log likelihood	17.93573	Hannan-Quinn criter.		-0.807450
F-statistic	10.39627	Durbin-Watson stat		1.623838
Prob(F-statistic)	0.000332			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

بالاستعانة ببرنامج Eviews، نستخرج معادلة نموذج ECM وفق الشكل التالي:

$$DLNGOVEXP = 0.00479933307424 + 0.963765081708*DLNGDP - 0.502804321722*E(-1)$$

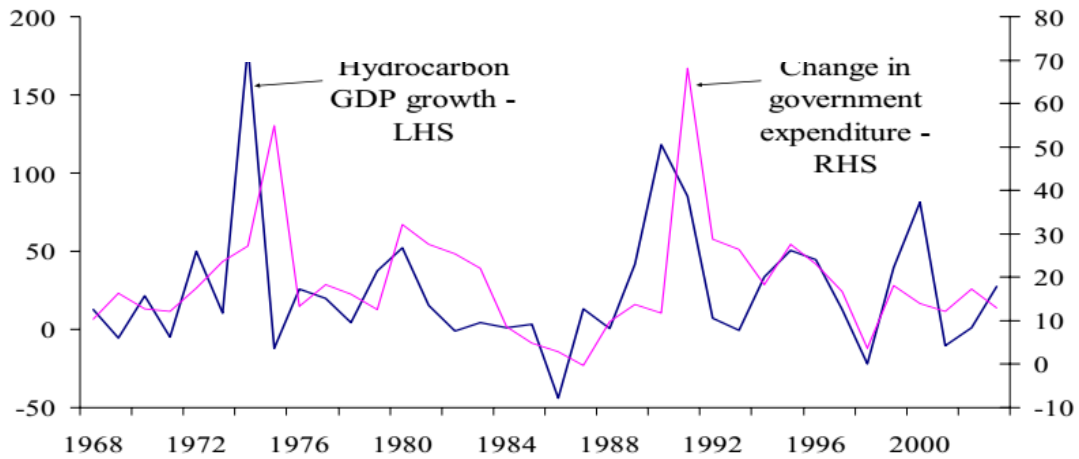
<sup>392</sup> فيما يخص الإطار النظري لنموذج ECM سنتعرض إليه بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وتشير النتائج المتوصل إليها بأن معامل تصحيح الخطأ هو معامل معنوي ( قيمة احتمالته الحرجة أقل من 0.05) وسالب، بحيث يعبر عن قوة الرجوع إلى التوازن في الآجال الطويلة، فالانحراف عن التوازن يصحح سنويا بمقدار 50.28%، وبالتالي النموذج مقبول احصائيا.

وفي سياق متصل، تحتاج مؤسسة صندوق النقد الدولي في تقريرها رقم 52/05 بأن الإنفاق الحكومي في الجزائر يرتبط بشدة بإيرادات الميزانية الهيدروكربونية hydrocarbon budgetary revenue، بيد أن تحركات الإنفاق الحكومي قد تناسبت طردا وتغيرات الناتج المحلي الخام -المستمد من مداخيل المحروقات- طوال الفترة الممتدة من 1967 إلى غاية 2003م - أنظر إلى الشكل أدناه-، أين جمعتهما علاقة ترابطية قوية عندما قدرت قيمتها ب 0.75<sup>393</sup> وتبين هذه التجربة أنه بمجرد تقلب أسعار النفط، فإن عملية إدارة السياسة المالية تزيد تعقيدا بسبب افتقار البلد إلى الانضباط المالي المطلوب.

الشكل رقم (03-4): مسار تغير الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام المستمد من إيرادات قطاع المحروقات - في الجزائر -



**Source:** Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase and Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 05/52, Ibid, P54.

وتأسيسا على ذلك، فإن نتائج هذا التقرير تعزز صحة الفرضية التي تنص بأن دورية السياسة المالية كانت تاريخيا مرافقة لمسار تطور الاقتصاد الجزائري -تقريبا منذ منتصف الستينات-، ومنه هذه

<sup>393</sup> Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase and Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 05/52, Ibid, P54.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المشكلة ليست بمشكلة ظرفية فقط بل تمحضت عن مشاكل هيكلية في الاقتصاد تخص الإنتاج التي أدت إلى انتكاس جهود تحقيق النمو وزيادة عبء دورية المالية العامة إلى جانب ثقل المديونية بخاصة في فترات النكسة. وفي نهاية الأمر لم ينتج عن اتباع سياسات مالية توسعية خلال فترات الرخاء أي أثر مادي ملموس على العرض لتدني مردود الإنفاق الحكومي. وكان للكيفية المالية التي تم التعامل بها مع تقلبات أسعار النفط أهميتها، إذ اتجهت نحو عرقلة آفاق النمو في سياق فشل الجهود التي كرسست لمكافحة دورية سياسات الإنفاق الحكومي-التي تمثل قيذا خانقا للتنمية المستقبلية-.

وعليه يواجه صناع السياسات في الجزائر عددا من التطورات بخاصة منها تقلبات أسعار البترول التي تهدد بإرهاق مكونات الموازنة العامة ورصيدها خلال العقود القادمة، هذا الأمر يقتضي استشراف تحديات الميزانية للحد من العواقب المالية المحتملة. فعدم استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي مباشرة إلى عرقلة نشاطات الأعمال والاستثمار لاسيما عند ارتفاع معدلات الضرائب وأسعار الفائدة لتمويل وتغطية اختلالات الموازنة. فدورية السياسة المالية يتسبب عنها في الغالب موجات مطولة من الهبوط الاقتصادي اقترانا بنوبات أسعار الأصول- الباطنية-. والسؤال الذي يطرح هو لماذا لم يتولد عن الربوع النفطية نموا في الجزائر وفي أغلبية البلدان المصدرة للموارد الطبيعية؟

بداية، النمو ميدانيا له أبعاد متعددة فحدوده أوسع من أن تشمل فقط العوامل الاقتصادية بل أيضا تحتوي على العوامل المؤسسية والسياسية والاجتماعية. وحتى يتجسد النمو، ينبغي مبدئيا توفير الظروف اللازمة لتحسين أداءه عبر إعادة النظر في سياسات استثمار الريع وتوزيعه بتطبيق سياسات مالية رشيدة غير متحيزة نحو التوسع في فترات الراج، بحيث تعمل على محاربة الفساد زيادة على اتخاذ خطوات حاسمة للتخفيف من تقلبات تدفق الريع.

### 2.1.3 العجز الموازني وبراثن الدين العام

لقد أوضحت نتائج فترة التسعينات للسلطات العمومية للبلد أوجه الضعف الأساسية في الاقتصاد الجزائري، فتقلبات أسعار البترول مع سكون السياسات حال لا يستحث النمو بالضرورة نظرا لارتفاع تكلفة الصدمات، وأكبر دليل على ذلك هو التراجع الرهيب المسجل في أرصدة الموازنة العامة الذي انتهى بارتفاع مستويات الدين العام خلال هذه الفترة التي عقبها إدارة نشطة لهذا المتغير مع تحسن

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

أسعار البترول ابتداء من سنة 2000م. وتماما، مثلما تؤدي السياسات المالية المسايمة للاتجاهات الدورية إلى عجوزات مالية مستمرة في فترات هبوط أسعار النفط، فإنها تزرع مخاوبا بشأن تحمل المديونية لاحقا بسبب تنامي أحجامها، حيث هذا ما ترجمه لنا أفضل الأرقام والإحصائيات المذكورة في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (03-20):** المسار الإحصائي لتطور بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني: الدين العام،

سعر البترول، رصيد الميزانية

الوحدة: مليار دولار

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
24.45	22.65	18.26	15.89	16.37	17.64	18.37	19.36	الدين العام*
17.73	13.53	27.01	28.20	29.04	32.28	34.00	35.52	سعر البترول**
-2.23	-2.51	1.26	1.91	-0.85	0.39	4.96	3.92	رصيد الميزانية***
1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	
33.05	30.24	26.27	27.35	28.49	28.15	27.25	26.10	الدين العام
16.86	15.53	16.33	18.44	18.62	22.26	17.31	14.24	سعر البترول
-2.83	-2.08	-6.74	-4.75	1.72	1.31	-1.01	-3.89	رصيد الميزانية
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
23.77	23.05	22.76	25.48	28.21	30.69	30.90	33.65	الدين العام
28.10	24.36	23.12	27.60	17.44	12.28	18.86	20.29	سعر البترول
4.62	0.66	2.37	5.31	-0.16	-1.68	1.39	1.79	رصيد الميزانية
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
6.06	7.26	7.42	6.25	6.13	5.91	17.09	22.43	الدين العام
107.46	77.38	60.86	94.10	69.04	61.00	50.59	36.05	سعر البترول
-30.61	-18.58	-13.35	-18.10	8.67	16.68	14.05	4.70	رصيد الميزانية
				2015	2014	2013	2012	
المصدر: *إحصائيات البنك الدولي،				4.68	5.52	5.25	5.52	الدين العام
**إحصائيات OPEC،				49.49	96.29	105.87	109.45	سعر البترول
***إحصائيات ONS - تم تحويلها إلى الدولار				-2.72	-5.68	-6.63	-14.79	رصيد الميزانية
بالإستعانة بأسعار الصرف لنهاية الفترة،								

ومن خلال تتبع مسار تطور رصيد الموازنة العامة على طول الفترة الممتدة من: 1980م إلى 2015م، نلاحظ بأنه قد سجل تسعة عشر (19) حالة عجز متزامنة أكثر مع فترات تدهور أسعار البترول، في حين العجوزات التي بزغت مع تحسن مستويات أسعار البترول فهي على الأرجح قد سببتها الحاجة إلى تمويل مخططات البرامج الاستثمارية العامة. والأجدر بالذكر أن عقد التسعينات قد كشف عن عدم متانة الأطر المالية للاقتصاد الجزائري الذي دخلت موازنته العامة بعد أزمة 1986م في

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

عجز شبه دائم زيادة على ارتفاع مستويات الدين العام التي بلغت أوجها سنة 1996م عندما قدرت بـ33.65 مليار دولار، ومنه المستويات العالية للدين العام قد سارت بالترايف مع عجوزات الموازنة العامة التي تحكمت فيها بالأحرى الصدمات السلبية لأسعار البترول لاسيما خلال الفترة الممتدة من: 1986 إلى غاية 1999م. فهذه الآثار قد انخرقت بجهود البلد عن مسارها كونها وقفت كعقبة أمام الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية عند إعادة توجيهها لسياساتها الاقتصادية نحو الانفتاح. أيضا كان لارتفاع مستويات خدمة الدين العام ضغوظا كبيرة على الاقتصاد الجزائري أين سجلت أرقاما قياسية سنة 1991م لما قدرت بـ 9.37 مليار دولار ( أي بنسبة 72.7% من قيمة الصادرات الإجمالية، مما أدى إلى اتساع فجوات التمويل بدلا من سدّها خلال تلك الفترة، وذلك بسبب ضعف المركز المالي للبلد - كما تم الإشارة إليه سلفا-.

#### الجدول رقم (03-21): مدفوعات خدمة الدين العام ووزنها بالنسبة لصادرات الجزائر

1991	1990	1989	1988	1987	1986	
9.37	8.89	7.01	6.55	5.28	5.13	خدمات الدين العام
72.7	66.6	69.5	80.3	55.5	62.6	وزن خدمات الدين إلى قيمة الصادرات %

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب الجزائر، 1993م، ص 213.

وإن أثبتت دورات الاقتصاد نقائصا، فإنها تثبت كذلك أن طرق إدارة الدين العام في الجزائر تخضع لتقلبات أسعار البترول، لهذا يتعين على صناعات السياسات في البلد الاهتمام والمزيد من الاهتمام بآثار تطورات الدين العام على الاقتصاد الكلي - وبطرق استباقية لتفادي تكرارها مستقبلا-. ومن الدراسات الأكثر شمولا لهذا الموضوع، نجد الدراسة التي عالج فيها شبيبي عبدالرحيم "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 2010م، حيث خلص الباحث بمحاكاة نمذجة STAR -نماذج الانحدار الذاتي ذات العتبة المقرونة بانتقال انسيابي- بأن الدين العام والعجز الموازي في الجزائر يتبعان سيرورة لاخطية على شكل نموذج (LSTAR (Logistic STAR بعتبة واحدة، تبعا للتغيرات النصف السنوية في سعر البترول، وقيمة الدين العام لخمسة فصول سابقة بالنسبة لنفس المتغير. علما أن سلوك

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

العجز الموازي والدين العام قد تغيرا من نظام إلى آخر طبقا لوضعية المالية العامة للبلد وبسرعة انتقال قدرت بالنسبة للمتغيرين على الترتيب بـ 19.43 و 11.37. إذ هذا التعديل السريع شجع أكثر وجود تسير نشط لصناع القرار للدين العام والعجز الموازي متى اقتضى الأمر. لتؤكد في النهاية نتائج اختبار الاستقرارية اللاخطية -تبعاً لمنهجية (KAPETANIOS-SHIN-SNELL 2003) - أن السلاسل الزمنية المتضمنة لمتغيري الدين العام وعجز الموازنة هي غير مستقرة، ومن ثمة لا يمكن استدامة تحملهما في الآجال الطويلة<sup>394</sup>.

### 3.1.3 الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للحدّ من دورية السياسة المالية

#### وبراثن الدين العام

ولفحص الإدارة الاقتصادية الكلية لتدفقات الإيرادات النفطية، وجدنا أنه من المفيد تسليط الضوء على الدور المضاد للقواعد المالية التي استحدثتها الجزائر لمواجهة دورية السياسة المالية وبرائث الدين العام، فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات أسعار البترول بهدف المحافظة على استقرار الموازنة العامة للبلد. وحتى تحتاز السلطات أزمات الهبوط بأمان، فإنّه من الحكمة تكييف القواعد المالية مع الأوضاع السائدة في الاقتصاد للحدّ من ضغوط المرض الهولندي ولاحتماء آثار التقلبات على الاقتصاد الكلي؛ وتمثلت هذه القواعد أساسا في تأسيس صندوق خاص لضبط الإيرادات العامة واعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا عند إعداد الميزانية العامة للدولة. وعلى ما يبدو، أنه قد جرى العرف في استنباط هذا النهج من واقع التجربة الذي تقوده البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، حيث تتمثل حاجة هذه البلدان في الحصول على تمويل قادر على تغطية النفقات في المدى الطويل عند هبوط أسعار البترول، بما في ذلك الوفاء بالنفقات الاستهلاكية كأولوية ثانية بعد النفقات الاستثمارية. وحتى تتأهل هذه البلدان والجزائر على رأسها لتسيير ربيع هذه الموارد بهذا النمط، فإنها تحتاج إلى نظم إدارية وفنية متينة بالإضافة إلى قواعد مالية قوية يعتمد عليها في بلوغ ذلك.

<sup>394</sup> وللمزيد من المعلومات أنظر إلى: شبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد- تلمسان - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية: 2012-2013م، ص 285.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن هذا المنظور، قد تم تأسيس "صندوق ضبط الإيرادات" *Fonds de Regulation des Recettes* في الجزائر لضبط الاستخدام المتقلب والمفرط للإيرادات النفطية، وذلك بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 يونيو سنة 2000م والتي تنص على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات". وفي نفس المادة، يقيد في باب الإيرادات من هذا الحساب: "فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق"، بينما استخداماته؛ فهي توجه لضبط النفقات وتوازن الميزانية وأيضا لسداد الدين العام<sup>395</sup>. وفي قانون المالية لسنة 2004م، حظي بنك الجزائر بصلاحيات أوسع عندما رخص له بمنح تسبيقات استثنائية للخزينة لتكون سندا ومصدرا إضافيا لتمويل استخدامات الصندوق لاسيما فيما يخص التسيير النشط للمديونية الخارجية "the active management of the external debt"<sup>396</sup>.

ونظرا لدواعي القلق بشأن الملاءة المالية للبلد على المدى البعيد، وبغية تعزيز موارد الصندوق؛ اعتمدت الجزائر سعرا مرجعيا أقل من سعر النفط الجاري عند إعداد الميزانية\*<sup>397</sup>، هذه الاستراتيجية أملتھا الآثار السلبية السابقة لتقلبات الإنفاق الحكومي المرتبطة بتقلبات الجباية البترولية، لهذا تم استيعاب الفرق بين السعر الجاري للنفط والسعر المرجعي في صندوق أو حساب خاص في الخزينة إلى مستوى يتسق والوضع المالي العام للبلد. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تقلل نوعا ما من استجابة الإنفاق لصدمات أسعار البترول، إلا أنها تترك الباب مفتوحا أمام الصدمات السلبية الحادة لأسعار البترول بخاصة لما تنزل إلى المستوى الذي لا تكون مجزية فيه. ولقد عرفت وضعية صندوق ضبط الإيرادات تحسنا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009م، أين قدرت موارد الصندوق عند نهاية سنة 2010م بـ 5634.775 مليار دج واستخداماته بـ 791.939 مليار دج،

<sup>395</sup> الجريدة الرسمية، العدد 37- سنة 2000م، ص 07.

<sup>396</sup> Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase and Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 05/52, Ibid, p13.

<sup>397</sup>\* لقد حدد سعر النفط المرجعي بـ 19 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005م، ليعاد تقديره في سنة 2006م في حدود 22 دولار للبرميل. ومع استمرار تحسن مستويات أسعار النفط راجعت مجددا سلطات الموازنة مستوى سعر النفط المرجعي عندما حددته بـ 37 دولار للبرميل سنة 2008م.



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ليتحدد رصيد الصندوق في نفس السنة بـ 4842.836 مليار دج. ومنذ سنة تأسيس الصندوق (2000م)، وموارد **FRR** ترتبط بتطورات الفائض السنوي لمنتجات الجباية البترولية، أين قدرت مجتمعة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009م بـ 9270.537 مليار دج. وفي هذه الفترة، اقتصر استخدامات موارد الصندوق على: سداد الدين بـ 2600.17 مليار دج، وسداد تسبيقات بنك الجزائر بـ 607.956 مليار دج، وتمويل عجز الخزينة بـ 1745.944 مليار دج، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-22): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من: 2000-2010م.

بالمليون دج	المبالغ المتراكمة 2009-2000م	2010
<b>الموارد</b>		
رصيد السنة السابقة n-1	4280072	4316465
فائض الجباية البترولية	4990465	1318310
المجموع	9270537	5634775
<b>الاستخدامات</b>		
سداد الدين العام	2600172	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	607956	0
تمويل عجز الخزينة	1745944	791939
المجموع	4954072	791939
رصيد الصندوق	4316465	4 842 836

Source: Ministre des Finances. Rapport de présentation de la loi de finances pour 2013, P17.

وبعد خمسة عشر سنة من الأخذ بهذه الاستراتيجية، تراجعت مستويات الدين العام الخارجي تدريجياً إلى حدود 03 مليار دولار سنة 2014م بعدما كانت في مستوى 25 مليار دولار سنة 2000م ( إحصائيات بنك الجزائر). ومنه صندوق ضبط الإيرادات هو مفتاح مهم لتفادي تراكم الدين الخارجي وفقاً لسيناريوهات ارتفاع أسعار البترول. وعلى أية حال، فقد سعت الجزائر إلى تبني سياسات وتوازنات تحوطية للاقتصاد الكلي بغرض التقليل من أثر المرض الهولندي لأدنى حدٍ عن طريق تحسين طرق استخدام الإيراد النفطي لإجهاض أثر الإنفاق في فترات الطفرة، فهذه الاستراتيجية تكون مرغوبة ومجدية في الأجلين القصير والطويل إذا تم استيفاء شرطين أساسيين وهما:

✓ وجود تنسيق تام بين السياسة المالية وأهداف الصندوق، بمعنى أن يكون هناك اتفاق بين سلطات الموازنة وبنك الجزائر على أهداف طويلة الأجل فيما يتعلق باستثمار الإيراد النفطي في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري، بينما الأهداف قصيرة المدى فقد تم تحديدها

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

بصدد قانون المالية لسنة 2004م والمتمثلة في بناء احتياطات مؤقتة لحماية مكونات الموازنة من تذبذب أسعار البترول.

✓ إخضاع استخدامات الصندوق إلى معايير الشفافية والمساءلة.

### 2.3 آثار تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم

غالبا ما يعزى ارتفاع معدلات التضخم خلال حقبة التسعينات في الجزائر إلى نكسة 1986م، وكذا إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني آنذاك على مواجهة التقلبات الدورية التي رافقتها عجوزات متكررة في المالية العامة ( خلال السنوات التالية: 1992، 1993، 1994، 1995، 1998، 1999)، وعلى طول هذه الفترة كانت هناك رغبة قوية من السلطات لاحتواء ما يعتبر تراكما لمخاطر المالية العامة والمخاطر النقدية التي تؤدي في النهاية إلى الإضرار بالنمو، وارتبطت هذه الرغبة بإصلاحات اقتصادية واسعة لإدارة الطلب والتحكم في معدلات التضخم التي بلغت مستويات قياسية لاسيما عندما سجلت نسبة 31.66% سنة 1992م؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من معدل النمو السنوي للمعروض النقدي ومعدل النمو السنوي للنفقات اللذان قدرا في نفس السنة بـ 98.08% و 31.27% على التوالي، بسبب ارتفاع مستويات الدين العام الخارجي؛ إذ بلغت نسبتها 56.98% إلى GDP لتصل بعدها إلى الذروة سنة 1995م.

الجدول رقم (03-23): تطور معدلات نمو المعروض النقدي ونمو النفقات ونسبة الدين العام إلى

GDP خلال الفترة الممتدة من: 1990-1995م

1995	1994	1993	1992	1991	1990	
9.46	15.70	7.30	31.27	20.80	11.42	معدل النمو السنوي للمعروض النقدي
34.13	18.82	13.45	98.08	55.38	9.64	معدل النمو السنوي للنفقات
79.14	71.09	52.61	56.98	62.32	45.38	نسبة الدين العام الخارجي إلى GDP

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات: البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصاء.

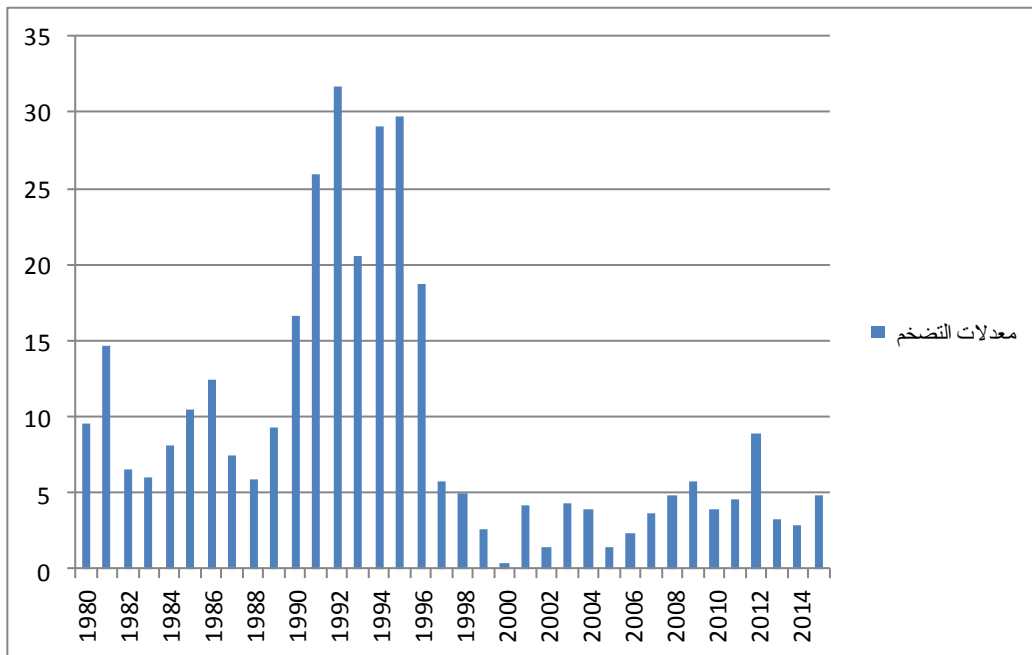
ولقد استطاعت سلطات البلد من خلال برنامج التعديل الهيكلي (المعتمد سنة 1989م) من كبح معدلات التضخم المرتفعة التي انخفضت من مستوى 31.66% سنة 1992م إلى 5.73% سنة 1997م، فهذا البرنامج عمل على تصحيح وإزالة مختلف التشوهات السعرية في الاقتصاد الجزائري

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وذلك تدريجيا عن طريق تحرير التجارة ورفع الدعم، كما سعى بين أمور أخرى إلى ضبط المصروفات. وفي سنة 2002م، قدر معدل التضخم بـ1.42% ليرتفع بعدها إلى مستوى 4.27% ( أي في سنة 2003م) بسبب نمو حجم الإنفاق الحكومي.

وتؤكد النتائج الميدانية بأن تحسن أسعار البترول يساهم بشكل جيد في تراكم الاحتياطات الأجنبية، إذ يقابله زيادة في العرض النقدي بتحويل التدفقات الوافدة إلى العملة الوطنية، هذا بدوره ينصرف إلى زيادة الإنفاق والأسعار معا، هذا ما وقع في الاقتصاد الجزائري خلال فترات تطبيق البرامج الاستثمارية العامة (2001-2014م)، لتكون فترة تطبيق البرنامج الخماسي ( 2010-2014م) شاهدة على ذلك، عندما سجل فيها -وخلال فترة الرواج النفطي ككل- أعلى نسبة تضخم يبلغها نسبة 8.89% سنة 2012م، فنمو النفقات العامة بما فيها نفقات الأجور فضلا عن تخفيض قيمة العملة وارتفاع أسعار الواردات، وضع قد عزز الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار المحلية. في الجمل، تفسير تقلبات مستويات التضخم في الجزائر مرتبط بمدى اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي للبلد.

الشكل رقم (03-5): تطور معدلات التضخم في الجزائر من: 1990-2015م



المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على إحصائيات البنك الدولي.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 3.3 آثار تقلبات أسعار البترول على أرصدة التجارة الخارجية للبلد

لقد كان لتقلبات أسعار البترول تأثير دوري على رصيد الميزان التجاري في الجزائر، بخاصة عندما اتجهت أسعار هذه السلع نحو الهبوط بعد منتصف الثمانينات وخلال تسعينات القرن الماضي. فهذه الفترات على وجه التحديد، قد شهد فيها رصيد الميزان التجاري-ر.م.ت- مستويات جدّ محدودة بما فيها العجز المسجل خلال سنتي 1986 و1994م الذي قدّر على التوالي بـ1.40 و-0.49 مليار دولار أمريكي، لتحسن مستويات ر.م.ت مع مطلع سنة 2000م؛ كون أرصدته المتصاعدة ارتبطت بصورة واضحة بفقاعة أسعار البترول. هذا الانتعاش، قد جلب تغيرا ملحوظا في المشهد العام للميزان التجاري الذي بلغ رصيده ذرى قياسية حين قدّر بـ39.82 مليار دولار سنة 2008م.

**الجدول رقم (03-24):** آثار تقلبات أسعار البترول على تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	أسعار البترول OP
17.73	13.53	27.01	28.20	29.04	32.28	34.00	35.52	رصيد الميزان التجاري BT
1.18	-1.40	3.00	2.51	2.18	2.42	3.09	3.31	
1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	أسعار البترول
16.86	15.53	16.33	18.44	18.62	22.26	17.31	14.24	رصيد الميزان التجاري
0.16	-0.49	1.45	2.58	4.80	3.15	0.10	0.12	
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	أسعار البترول
28.10	24.36	23.12	27.60	17.44	12.28	18.86	20.29	رصيد الميزان التجاري
10.78	6.83	9.19	12.86	3.36	0.81	5.21	4.13	
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	أسعار البترول
107.46	77.38	60.86	94.10	69.04	61.00	50.59	36.05	رصيد الميزان التجاري
26.24	16.58	5.88	39.82	32.53	33.16	25.65	13.14	
المصدر: *إحصائيات OPEC، الوحدة: الدولار **إحصائيات البنك الدولي، الوحدة: مليار دولار،				2015	2014	2013	2012	أسعار البترول*
				49.49	96.29	105.87	109.45	رصيد الميزان التجاري**
				-13.71	4.31	9.95	21.49	

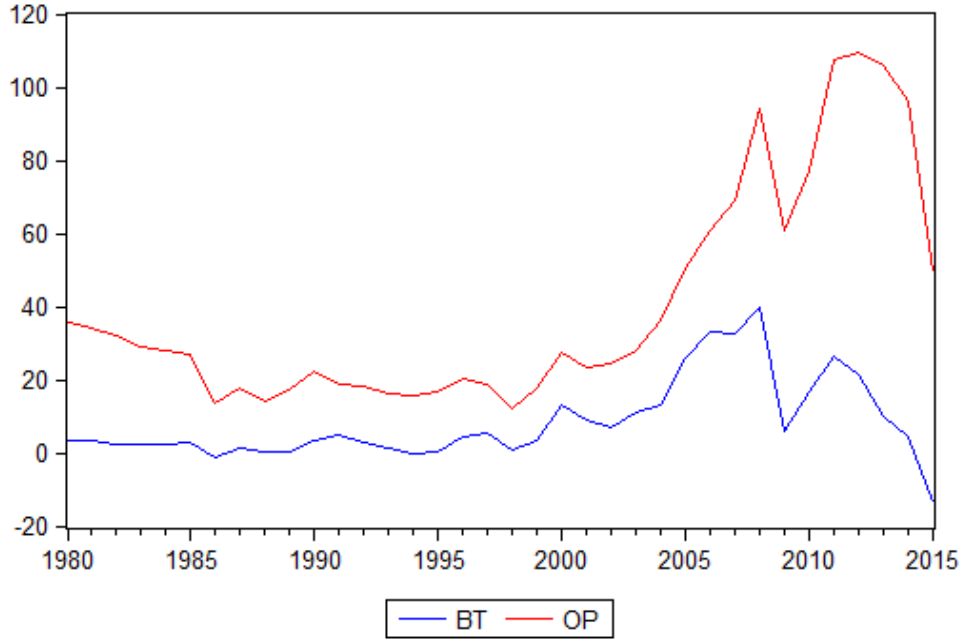
ومع كل هذا، فإن الميزان التجاري تأثر من سنة لأخرى بتطور قيمة الواردات التي نمت بمعدلات عالية (قدر متوسط معدل نموها السنوي بـ16.77%<sup>398</sup> خلال فترة الطفرة: 2000-2009م، هذه الفترة أطلق عليها بـ"فترة الحاويات". لكن هذا الوضع لم يلبث طويلا وأن تبدل إلى وضع آخر بحلول سنة 2013م التي تراجع فيها رصيد الميزان التجاري بنسبة فاقت 50% قياسا بسنة 2012م، ليستمر

<sup>398</sup> لقد تم تقدير هذا المعدل بناء على إحصائيات البنك الدولي.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

في التدهور إلى أن سجل عجزا قياسيا لما قدر بـ 13.76 مليار دولار سنة 2015م، وبذلك تكون الفوائض المالية قد تلاشت مع انخفاض أسعار البترول، إذن الواقع يقول بأن تقلبات أسعار البترول تبعث على القلق بالنسبة لآفاق مؤشرات الاقتصاد الوطني وتوازناته الخارجية؛ كما أنها تعكس كثيرا من العوامل الدورية والهيكلية التي تعيق نشاطه. فتحركات الميزان التجاري **Balance of Trade** في الجزائر لم تكن بمنأى عن تقلبات أسعار النفط، بل لعبت هذه التقلبات دورا رئيسيا في تحديد أرصدته بمرور الوقت، أين كان لهذين المتغيرين نفس المسار-أنظر إلى الشكل رقم (6-03)-.

الشكل رقم (6-03): التطور الآني لكل من أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م

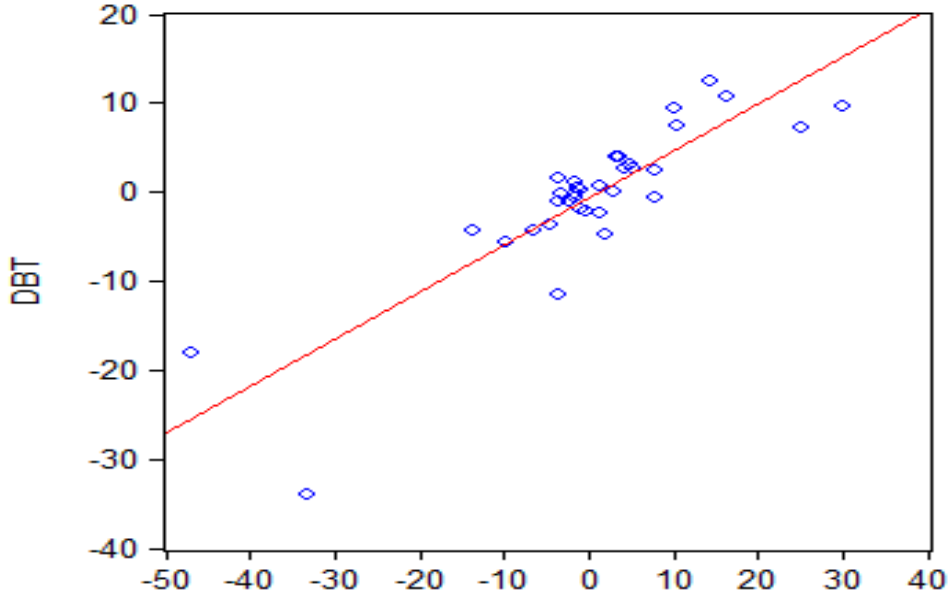


المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

ولقياس أثر تقلبات أسعار البترول (متغير مستقل) على توازن الحساب الجاري أو الميزان التجاري، سنقوم بإجراء انحدار خطي بين هذين المتغيرين ولكن بسلاسل زمنية مستقرة، كما يوضحه الشكل البياني التالي:

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03-7): العلاقة الخطية بين أسعار البترول وتطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.

ومن خلال الشكل الوارد أعلاه، يتبين بأن هناك علاقة طردية بين هذين المتغيرين، حيث تصاغ معادلة النموذج كما يلي:

$$DBT = -0.697568253767 + 0.528839576367 * DOP$$

$$t\text{-statistic} \quad -0.9428 \quad 9.4848$$

$$DW=1.48 \cdot R^2=0.73$$

ومن معادلة النموذج، يتضح بأن المعلمة المقدرة ( $\beta=0.5288$ ) تختلف جوهريا عن الصفر، كون الإحصائية المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (1.96)، هذا يعني أن احتمال المعلمة أقل من 0.05، أي نقبل الفرض البديل ( $\beta \neq 0$ ). كما أن إحصائية دارين واتسون تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا. واستنادا إلى هذه النتائج، فإن توازن الحساب الجاري مرهون بشدة بتقلبات أسعار البترول، فهذه الأخيرة تشرح 73% من التغيرات التي تحصل في رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. فزيادة قدرها 01 نقطة مئوية في أسعار البترول، يقابلها زيادة قدرها 0.52 نقطة مئوية في رصيد الميزان التجاري.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن كل ما سبق، فإن آثار تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري تتجلى في الأداء الباهت للتجارة الخارجية، فمؤشرات التنافسية تشير بأن الصادرات الجزائرية لم تصل بعد إلى درجة مقبولة من التنوع فمثلا سجل مؤشر التنوع قيمة قدرها 0.810 سنة 2005م؛ هذا المؤشر تتراوح قيمه بين 0 و1، فكلما اقترب من الواحد كلما كانت درجة التنوع منخفضة، بمعنى أن هيكل الصادرات الوطنية لا يتطابق مع هيكل الصادرات العالمية. وما يؤكد هذه السمة بيانات مؤشر التركيز التي تكشف مرة أخرى بأن الصادرات الجزائرية تتسم بالتركيز السلعي (فالصادرات المحروقاتية تستأثر بنصيب الأسد ضمن إجمالي الصادرات وبنسب فاقت 95%<sup>399</sup>)، هذا المؤشر قدر خلال سنتي 2013م و2014م على التوالي بـ0.541 و0.490 ( فكلما ابتعد عن الصفر واقترب من الواحد كلما كان هناك تركيز شديد)- أنظر إلى الجدول رقم (03-25)-.

وعلى جبهة تخفيف آثار تقلبات أسعار البترول على توازن الحساب الجاري، يتعين على الحكومة أن تدبر الحوافز اللازمة لتفعيل وإدماج القطاعات التبادلية في الاقتصاد للتقليل من تكاليف هذه التقلبات على معدلات التبادل التجاري -التي لها تأثير غير صحي بالنسبة للنمو-، فتحويل الاستثمارات نحو الصناعة والزراعة في الوقت الراهن خيار لا غنى عنه لتعزيز قدرات البلد في التصدير.

#### الجدول رقم (03-25): تنافسية الصادرات الجزائرية

2012			2010			2005		
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
0.724	0.540	98	0.788	0.523	-	0.810	0.588	108
2014						213		
			مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
			0.743	0.490	99	0.733	0.541	95

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات: 2010م إلى غاية 2016م، صندوق النقد العربي.

<sup>399</sup> ولقد قدرت نسبة الصادرات المحروقاتية من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال سنوات 2013م و2014م و2015م على

الترتيب ب: 96.90%، 95.89%، 94.55%، وذلك بناء على إحصائيات CNIS.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 4.3 آثار تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية والمؤشرات المؤسسية في الجزائر

#### 1.4.3 انخفاض مستوى التنمية البشرية في الجزائر

وفي محاولة لإلقاء الضوء على آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر أو بالأحرى على الاستثمار في المورد البشري، سنقوم بدراسة مسار تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الخام) ورأس المال الطبيعي كحصة من الثروة الوطنية (المعبر عنه بنسبة إيرادات المحروقات إلى الناتج المحلي الخام) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015م، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-26): تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP) ورأس

المال الطبيعي خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية : %
11.96	17.08	21.56	22.53	24.87	29.35	36.30	
7.11	6.02	6.30	3.85	3.90	3.66	3.19	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام: %
1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	
19.24	21.64	25.65	17.51	15.41	13.01	12.01	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية : %
5.77	4.95	4.13	5.32	5.92	6.95	7.59	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام: %
2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
39.09	24.84	20.45	27.77	26.62	23.30	18.93	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية : %
3.75	4.60	5.10	4.65	4.75	4.94	5.37	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام: %
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
43.59	45.66	43.70	36.69	35.28	31.87	33.76	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية : %
3.23	4.26	3.35	3.65	3.86	4.03	3.96	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام: %
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
28.24	30.02	33.39	35.71	34.44	32.16	45.24	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية : %
5.90	5.65	5.37	5.20	4.47	4.65	3.16	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام: %
						2015	
						16.36	حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية : %
						6.62	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام: %

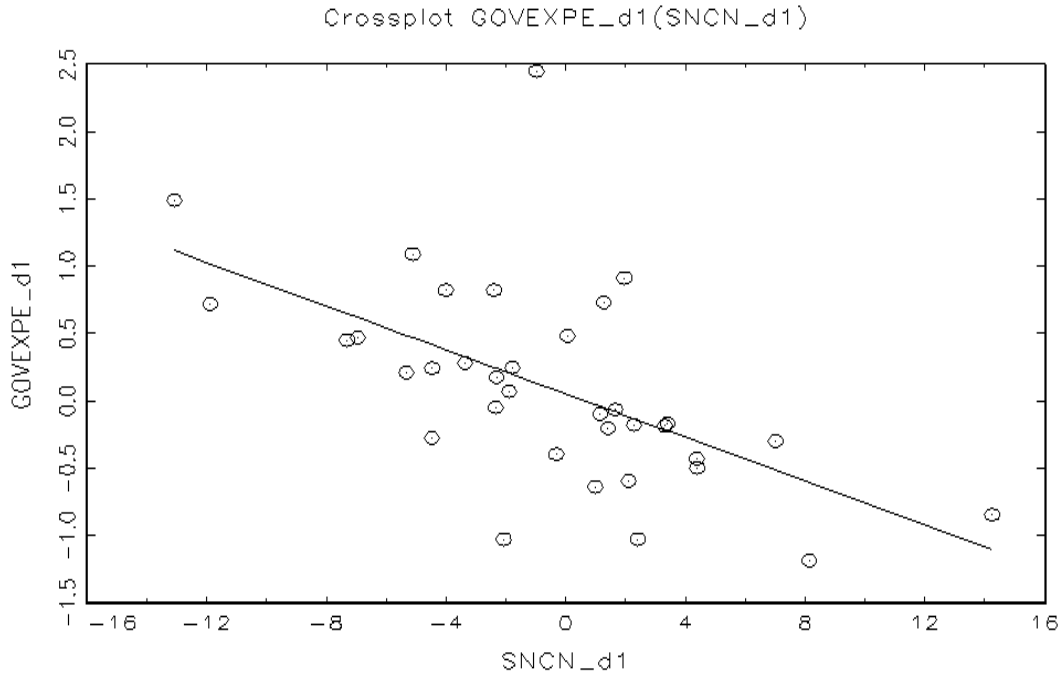
المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات ONS و CNIS.



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن الجدول رقم (03-26)، يمكن بسهولة ملاحظة مدى تدني نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام التي قبعت مستوياتها في أغلب فترات الدراسة بين 03 و 05% من GDP. وبالمقابل، حققت حصة رأسمال الطبيعي من الثروة الوطنية نسبة قياسية لما قدرت بـ 45.66% سنة 2006م، وهنا تصدق الفرضية التي تقول بأنه كلما نمت حصة رأس المال الطبيعي من إجمالي الثروة كلما تقلصت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم الوطني، هذا ما يكشفه لنا الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-8): تطور العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP) ورأس المال الطبيعي خلال الفترة الممتدة من: 1980-2015م



المصدر: مخرجات برنامج Jmulti4.24

ويظهر من الشكل أعلاه، بأن الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الخام - **Government Expenditure on Education (% of GDP)** - يرتبط عكسيا مع حصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية **Share of Natural Capital in National Wealth**، فخط الانحدار لـ 35 مشاهدة يشير بأن زيادة قدرها ثمان (08) نقط مئوية من حصة رأس المال الطبيعي - من الثروة الوطنية - تفضي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الخام بنسبة أو بمقدار

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نقطة مئوية واحدة.\*<sup>400</sup> إجمالاً، فإن التغيرات التي تحصل في المتغير المستقل تشرح في حدود 33.08% من تغيرات المتغير التابع. وتتلخص هذه النتائج مجتمعة في مخرجات برنامج Jmulti4.24 كنتيجة لتقدير الانحدار الخطي ( بطريقة المربعات الصغرى العادية) التالي:

```
OLS ESTIMATION
sample range:    [1981. 2015]. T = 35
dependent:      GOVEXPE_d1
independent:    nc_d1

GOVEXPE_d1 = 0.0516 + -0.0813 *SNCN_d1
t-values      = { 0.4870  -4.0392 }
sigma         = 0.6236
R-squared     = 0.3308
```

ومن ثمة، فإن هذه النتائج تتوافق إلى حد ما مع النتائج التي توصل إليها جيلفسون سنة 2001م عند دراسته للعلاقة الخطية بين الإنفاق العام على التعليم ووفرة الموارد الطبيعية ( خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى 1997م وبالنسبة لمجموعة من البلدان المصدرة للرواسب الباطنية)، التي تبين بأنها علاقة عكسية، وبصدها، تنصرف زيادة قدرها 18 نقطة مئوية من حصة رأس المال الطبيعي -إلى الثروة- إلى خفض مستوى الإنفاق العام على التعليم بنقطة مئوية واحدة. علاوة على ذلك، فإن تغيرات متغير حصة رأس المال الطبيعي إلى الثروة قد شرحت ما يعادل 32% من تغيرات الإنفاق العام على التعليم كنسبة من GDP.<sup>401</sup>

وتقر مختلف الأدبيات الاقتصادية المهمة بالموضوع أن عملية بناء رأس المال البشري تستدعي في كل الظروف توفير المزيد من التعليم برفع حصته من الإنفاق الحكومي، معتبرة في نفس الوقت أن البلدان التي لا تقوى على الأخذ بنوعية التعليم -ضمن استراتيجياتها التنموية-، ستقامر بتخصيص مالي ومادي أكبر دون تحقيقها لزيادات حقيقية ملموسة في رأس المال البشري ( Eric A. 2005 ) هذا

---

<sup>400</sup> ملاحظة: تم أخذ بعين الاعتبار السلاسل الزمنية المستقرة عند المستوى الأول d1 عند دراسة العلاقة الخطية بين نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الخام GOVEXPE-d1 وحصة رأس المال الطبيعي من الثروة الوطنية SNCN-d1.

<sup>401</sup> Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development, Ibid, 2001, PP851-852.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

التحليل قد ينطبق أكثر على البلدان المصدرة للموارد الطبيعية بما فيها الجزائر وبغض النظر عن الإصلاحات المكثفة التي باشرت بها بغرض تحسين التعليم وبرامجه وأداءه.

كذلك تربط البحوث درجات الاستثمار في المورد البشري مباشرة بنصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، فكلما كان نصيب الفرد أكبر، كلما كان احتمال الحصول على تنمية بشرية بشكل أفضل، فتحسين الصحة يخفض الوفيات ويساهم في طول العمر على النحو الذي ينتهي بزيادة الادخار الوطني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (David E. Bloom, David Canning, and Dean T. 2004). وبمقارنة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الجزائر مع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في كل من سويسرا وفرنسا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014م، يتضح بأن هناك فروق واسعة من حيث الأرقام -أنظر إلى الجدول (03-27)-، فمثلا نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في سويسرا وفرنسا خلال سنة 2014م قد فاق نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر بـ 26.74 و 13.70 مرة على التوالي، كذلك يظهر هذا الفرق بصورة واضحة في الشكل البياني رقم (03-9) وفي باقي الفترات.

وبناء على هذه النتائج، قد خرج التحليل بأن سويسرا وفرنسا تتبعان سياسات اقتصادية جيدة على غرار الجزائر التي تطمح إلى تحسين الصحة في سياق السياسات المتبعة -التي لم تكفل بالنجاح بالمقارنة مع هذه البلدان الرائدة-. فالصحة في البلدان المتقدمة تحفز الأداء الاقتصادي، غير أن هذه السببية قد تسيير في الاتجاه العكسي في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية عندما تجعل تقدير الأثر السبي للصحة على التنمية صعبا.

وعليه تحديات الاستثمار في المورد البشري التي تواجهها معظم البلدان النامية-بما في ذلك الجزائر- في القرن الحادي والعشرين هي تلك التي تتعلق بالتنوع بالنسبة للتعليم والرعاية الصحية أكثر مما يتعلق بالكم، حيث تترجم النوعية العالية بارتفاع نسبة مشاركة الصادرات التكنولوجية المتقدمة -القائمة على نشاط البحث والتطوير- ضمن إجمالي الصادرات الصناعية، وتتحدد هذه النوعية بتشكيلة من العوامل أساسها الحوكمة الجيدة للكم المنفق من المبالغ المالية على الصحة والتعليم.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

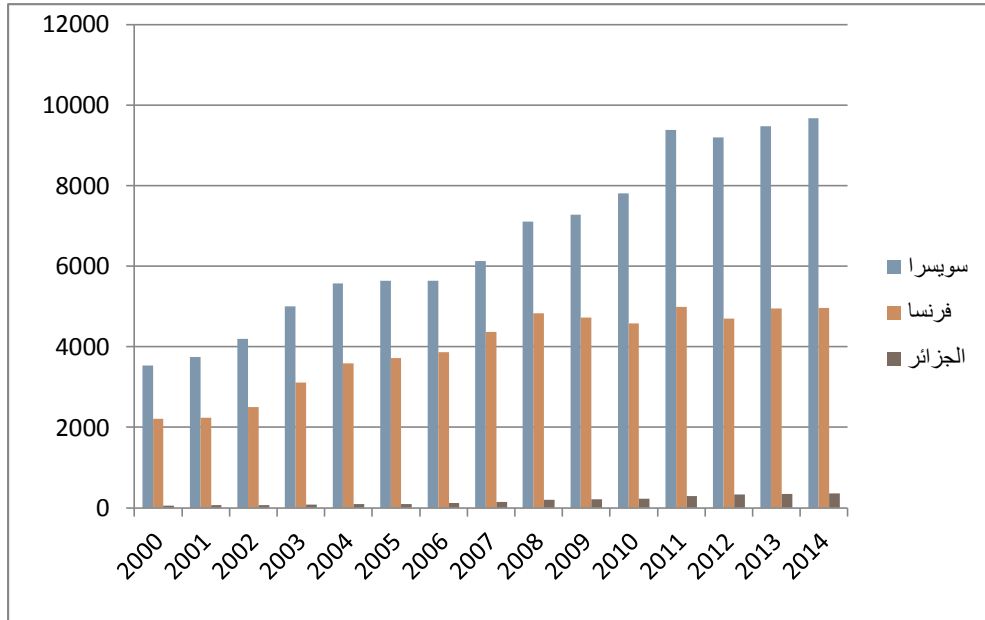
الجدول رقم (03-27): نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في كل من سويسرا وفرنسا والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014م

الوحدة: بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

2004	2003	2002	2001	2000	
5570.16	5001.95	4190.45	3751.84	3540.86	سويسرا
3592.42	3115.24	2496.52	2241.06	2209.24	فرنسا
92.15	75.44	66.18	66.51	61.30	الجزائر
2009	2008	2007	2006	2005	
7276.70	7103.96	6125.97	5642.67	5636.55	سويسرا
4722.01	4827.88	4371.97	3871.53	3721.11	فرنسا
207.72	206.41	150.55	116.34	100.36	الجزائر
2014	2013	2012	2011	2010	
9673.52	9471.54	9195.75	9386.51	7807.62	سويسرا
4958.99	4955.35	4698.92	4993.72	4583.69	فرنسا
361.73	345.65	335.27	286.97	228.92	الجزائر

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

الشكل رقم (03-9): تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في كل من سويسرا وفرنسا والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014م



المصدر: مخرجات برنامج Excel بناء على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (03-27).

وهكذا تؤدي الاستثمارات في هذه المجالات إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة. منطوقيا هذا التحليل، يتجلى أكثر في البلدان المتقدمة كسويسرا وفرنسا على سبيل المثال التي تولي اهتماما بالابتكار والاختراع، أين فاقت بهما نسبة الصادرات التكنولوجية إلى الصادرات الصناعية 20%

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

خلال الفترة الممتدة من 2000م إلى غاية 2015م. وذلك على النقيض مما حققته الجزائر طيلة هذه الفترة حين سجلت صادراتها التكنولوجية نسبا لم تتجاوز نسبة 01% من صادراتها الصناعية خلال السنوات التسع الأخيرة.

**الجدول رقم (03-28):** تطور الصادرات التكنولوجية المتقدمة (% من الصادرات الصناعية) في كل من سويسرا وفرنسا والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015م

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
24.17	24.36	24.74	23.98	23.06	22.19	سويسرا
20.27	19.76	19.72	21.48	23.49	24.60	فرنسا
1.48	1.05	2.29	1.06	0.62	4.17	الجزائر
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
24.86	25.34	25.98	24.37	23.27	23.90	سويسرا
23.71	24.92	22.64	19.97	18.48	21.46	فرنسا
0.16	0.50	0.63	0.66	0.72	1.62	الجزائر
		2015	2014	2013	2012	
		26.84	26.40	26.51	25.76	سويسرا
		26.85	26.09	25.90	25.37	فرنسا
		0.15	0.16	0.19	0.13	الجزائر

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح بأن الجزائر لم تتمكن من رفع نسبة صادراتها التكنولوجية إلى صادراتها الصناعية إلى مستويات مقبولة، بل بقيت عند مستويات جد ضئيلة أحسنها قدر بـ 4.17% سنة 2000م، على الرغم من الجهود التي بذلت خلال فترة تطبيق البرامج الاستثمارية العامة (2001-2014م) بهدف تحسين الأثر الاقتصادي للتعليم والصحة. وأحد تفسيرات الفشل أنه لم يتم إيلاء اهتمام كاف للنوعية، ومن الواضح أنه ينبغي لصانعي السياسة في البلد صب كل تركيزهم وقصارى جهدهم على تحسين نوعية التعليم والخدمات الصحية مع إضفاء الشفافية التامة عند إنفاق المخصصات المالية المتعلقة بهذه المجالات. وفي الغالب، تنزع البلدان المصدرة للمواد الخام إلى إنفاق أقل على التعليم والصحة (بالمقارنة مع الإنفاق الذي تخصصه البلدان المتقدمة لموردها البشري) دون أن تعطي الأهمية المأمولة لقيمة العائد على الاستثمار في المورد البشري، بحيث ينخفض الطلب عليه نظرا لقيام اقتصاداتها على الصناعة الاستخراجية - وليس التحويلية التي تعتمد كثيرا على عنصر التقدم التقني - مما يؤدي إلى تراجع التصنيع (أحد أعراض المرض الهولندي). وفي هذا الشأن، فإن المخرجات

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

السيئة للسياسات المنتهجة تنتج جُلها عن مدى ضعف الروابط بين رأس المال البشري والاقتصاد، كنتيجة للإفراط في الاعتماد على المورد الطبيعي مثلما يحصل في الجزائر وغيرها من البلدان النامية التي ترتبط مكاسبها بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول. ويأتي إصلاح سياسات التعليم والصحة في هذه البلدان كمسألة سياسية أكثر من أن تكون اقتصادية لغياب استراتيجية مثلى للإصلاح، هذا ما يؤكد لنا بأن اقتصاداتها تعاني من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية. على العموم، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 83 من أصل 188 بلد بحسب دليل التنمية البشرية لسنة 2014م، حيث جاءت الجزائر عربيا خلف الأردن -التي حظيت بالمرتبة 80 عالميا-، بينما ليبيا وتونس فقد احتلتا مرتبتي 94 و96 على الترتيب.

#### الجدول رقم (03-29): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1980-2014م)

2014	2012	2008	2004	2000	1995	1990	1985	1980	
0.736	0.725	0.695	0.728	0.701	0.672	0.65	0.611	0.56	مؤشر التنمية البشرية

المصدر: مختلف تقارير الأمم المتحدة الإنمائية المتوفرة في الموقع التالي: <http://www.un.org>

ومن خلال إطلاعنا على مختلف تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، نجد بأن الجزائر قد حققت في الآونة الأخيرة تنمية بشرية مرتفعة بعدما كانت مستوياتها متوسطة في تقارير سابقة. وشهد مؤشر التنمية البشرية تحسنا حين قدر معدل نموه بـ 31.42% ما بين 1980 و2014م، هذه النتائج تختلف نوعا ما مع واقع التنمية البشرية في الجزائر (الذي تم الإشارة إليه آنفا)، على الرغم من أنها تثنى الجهود التي بذلت في سبيل خلق مناخ مواتي لتنمية بشرية أفضل في الجزائر. ونذكر أيضا، أنه حتى معامل جيني لا يقدم تفسيراً وافياً لأسباب تراجع التنمية الاقتصادية في الجزائر، فقد قدر وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي سنة 2000م -على سبيل المثال- بـ 36.9%، علماً أنه كلما ابتعد هذا المعامل من الواحد الصحيح واقترب من الصفر كلما كان التوزيع في أفضل حالاته -أنظر إلى الجدول أدناه-.

#### الجدول رقم (03-30): مؤشر جيني لتوزيع الدخل في الجزائر

2000	1995	1988	
36.9	35.33	40.19	مؤشر جيني

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2016م، ص 415.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2.4.3 انخفاض مستوى المؤشرات المؤسسية في الجزائر

قبل أن نتناول أسباب انخفاض مستوى المؤشرات المؤسسية في الجزائر، نشير إلى أهمية تواجد مؤسسات حيوية وصديقة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، بدءا بالنظر في مفهوم المؤسسات الذي تم التطرق إليه بطرق مختلفة، بحيث وصفها نورث دوقلاس على نحو واسع "بأنها مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات البشرية". وهناك أيضا تعريفات ضيقة للمؤسسات، تقوم على كيانات تنظيمية محددة، وطرق إجرائية، وأطر تنظيمية معينة. وفي مستوى أكثر وسطية، يتم تعريف المؤسسات من حيث درجة حماية حقوق الملكية، ودرجة العدالة التي تطبق بها اللوائح والتنظيمات، ومدى اتساع الفساد، فهذا التعريف أخذت به الكثير من البحوث الحديثة عند دراستها لمحددات التنمية الاقتصادية.<sup>402</sup>

واعتمادا على دراسات عميقة قامت بها مؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين إلى جانب إطلاقات من طرف الباحثين والخبراء على الجزائر، ونيجيريا، فنزويلا، والنرويج - كبلد ناجح في إدارة الموارد وغيرها من البلدان-، فإن الفساد يختلف من بلد إلى آخر تبعا لمجال التغطية الذي توفره مظلة المؤسسات الرديئة، فالريع يعتبر من بين القوى الرئيسية المحركة له في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية. وبالنسبة للجزائر، فإن هناك عناصر مختلفة قد أثرت على المشهد العام للتنمية في مراحل مختلفة، بحيث قد ساهمت التطورات العكسية لسوق النفط بنسبة كبيرة منها في عرقلة الإصلاحات والانتقال السليم إلى الاقتصاد الحر؛ فإدارة الإيرادات النفطية في النظام الاشتراكي -وفق نهج التخطيط المركزي- ضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة النهج المرحلي للانتقال والتحرير -في إطار تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية-، كلها ظروف لم تساعد على تحسين نوعية التنظيم والتسيير بقدر ما شجعت على بزوغ سلوكيات البحث عن الربح والاستيلاء في فضاء الاقتصاد الوطني؛ التي أفضت في النهاية إلى فوضى عارمة في البلد -مع نهاية فترة الثمانينات (مظاهرات أكتوبر 1988م)- أين امتدت آثارها لعقد من الزمن (العشرية السوداء). ويبين الجدول رقم (31-03)، بأن الجزائر لم تسلم من تبعات الاعتماد الشديد على ريع الموارد الطبيعية، عندما سجلت مؤشرات المتعلقة بالحوكمة (التصويت والمساءلة،

<sup>402</sup> Hali Edison, Ibid, P36.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الاستقرار السياسي، الفعالية الحكومية، النوعية التنظيمية، ودور القاعدة القانونية، مراقبة الفساد) نقاطا منخفضة -مقارنة بالنرويج-، حيث كانت تدنو من -2.5 ( أي ذات نوعية رديئة).<sup>403</sup>

الجدول رقم (03-31): تطور مؤشرات الحوكمة في كل من الجزائر والنرويج من 2000 إلى 2014م

الجزائر								
2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
-0.82	-0.90	-1.03	-1.05	-0.96	-0.79	-1.02	-1.25	التصويت والمساءلة
-1.17	-1.32	-1.26	-1.15	-1.02	-1.43	-1.73	-1.78	الاستقرار السياسي
-0.48	-0.54	-0.48	-0.5	-0.45	-0.45	-0.63	-0.93	الفعالية الحكومية
-1.28	-1.28	-1.17	-0.79	-0.66	-0.59	-0.67	-0.76	النوعية التنظيمية
-0.73	-0.75	-0.75	-0.7	-0.61	-0.66	-0.72	-1.09	دور القاعدة القانونية
-0.62	-0.47	-0.49	-0.44	-0.43	-0.6	-0.73	-0.75	مراقبة الفساد
النرويج								
2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
1.71	1.76	1.64	1.53	1.49	1.73	1.5	1.56	التصويت والمساءلة
1.11	1.31	1.30	1.33	1.18	1.36	1.49	1.35	الاستقرار السياسي
1.81	1.91	1.86	1.95	2.13	2.16	2.02	1.96	الفعالية الحكومية
1.64	1.54	1.51	1.34	1.35	1.54	1.27	1.04	النوعية التنظيمية
2.05	1.96	1.92	1.96	2	1.98	1.85	1.82	دور القاعدة القانونية
2.23	2.26	2.10	1.88	2.07	1.95	2.09	2.05	مراقبة الفساد

Source: -Daniel Kaufmann . Aart Kraay . Massimo Mastruzzi . Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2008. World Bank. WP 4978. 2009. PP80-97.  
-www.govindicators.org

في مجال مراقبة الفساد، حققت النرويج نجاحا مذهلا على هذا الصعيد، فقد قارب هذا المؤشر قيمة العتبة الجيدة (2.5)؛ بينما في الجزائر لم يكن في أحسن حال وإشارته السالبة تعكس ذلك، فإتساع الفجوة بين البلدين، يجعل من الإصلاح المؤسساتي على رأس التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في مسيرته، التي تعتبر عاملا لا مناص عنه لتحقيق تنمية مستدامة وبيئة مواتية للأعمال قصد تحسين جاذبية الاقتصاد للتدفقات الاستثمارية الخارجية، وقد يكون من المستصوب توظيفها في القطاعات التبادلية لتسريع النمو على نطاق واسع.

<sup>403</sup> هذه النقطة تتراوح بين -2.5 و 2.5، فكلما دنت من 2.5 كلما كانت نوعية المؤشرات ذات نوعية جيدة.



## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وللتصدي لأسباب الفساد ونتائجه، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء هيئة وطنية مستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته بمقتضى القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006م، بحيث تعمل هذه الهيئة على اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد بتجسيد الشفافية وسيادة القانون في تسيير الشؤون والأموال العمومية بغرض تقوية الخضوع للمساءلة، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية المستخدمة في الوقاية للتأكد من مدى فعاليتها.<sup>404</sup>

والحقيقة تقول بأن هيمنة قطاع المحروقات وتراخي أداء القطاعات التبادلية هما خاصيتان متجذرتان بعمق في الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال مختلفة من الفساد لاسيما منها الفساد الإداري والمالي، وذلك تحت طائلة الممارسات المنتمية إلى نشاطات البحث عن الربح التي تدعم أكثر المحسوبية والمحاباة والجهوية؛ حيث شكلت هذه التأثيرات المنحرفة تحديا خطيرا في وجه التنمية التي باشرت بها الجزائر ابتداء من سنة 1967م إلى غاية فترة النهج الرأسمالي\*<sup>405</sup>. فالهبات الطبيعية الهائلة (من النفط والغاز) يمكن أن تعرقل التنمية عند وجود مؤسسات غير قادرة على مراقبة وتسيير هذه الثروة<sup>406</sup>. فالافتقار إلى القدرة على تقليل الفساد بسبب سوء التنظيم والإدارة قد يعود لأسباب تاريخية متعلقة بالسلوكيات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي.

وتوضح الدراسة التي قدمتها Fatiha Talahite سنة 2000م بأن مخلفات الاستعمار وخيار الاشتراكية قد أسهمتا في قصور حقوق الملكية وتنامي ممارسات الفساد في الجزائر،<sup>407</sup> زيادة على تدني نوعية المؤسسات التي تنظم بالأخص المعاملات الاقتصادية للبلد (الصفقات العمومية وعمليات الاستيراد). وبغض النظر عن الجهود الحكومية المبذولة في استئصال الفساد إلا أن مؤشر مدركات

<sup>404</sup> الجريدة الرسمية، العدد 04، المادة 20 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20/02/2006م.

<sup>405</sup> هذه الفترة تم اعتماد فيها "إصلاحات هامة قصد ترقية اقتصاد منفتح وخاضع إلى حد بعيد لآليات السوق، غير أنه لم يتم توفير الشروط الهيكلية والتنظيمية لنجاح ترميم الموارد الوطنية". وللמיד من المعلومات أنظر إلى:

م. بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000، ص 07.

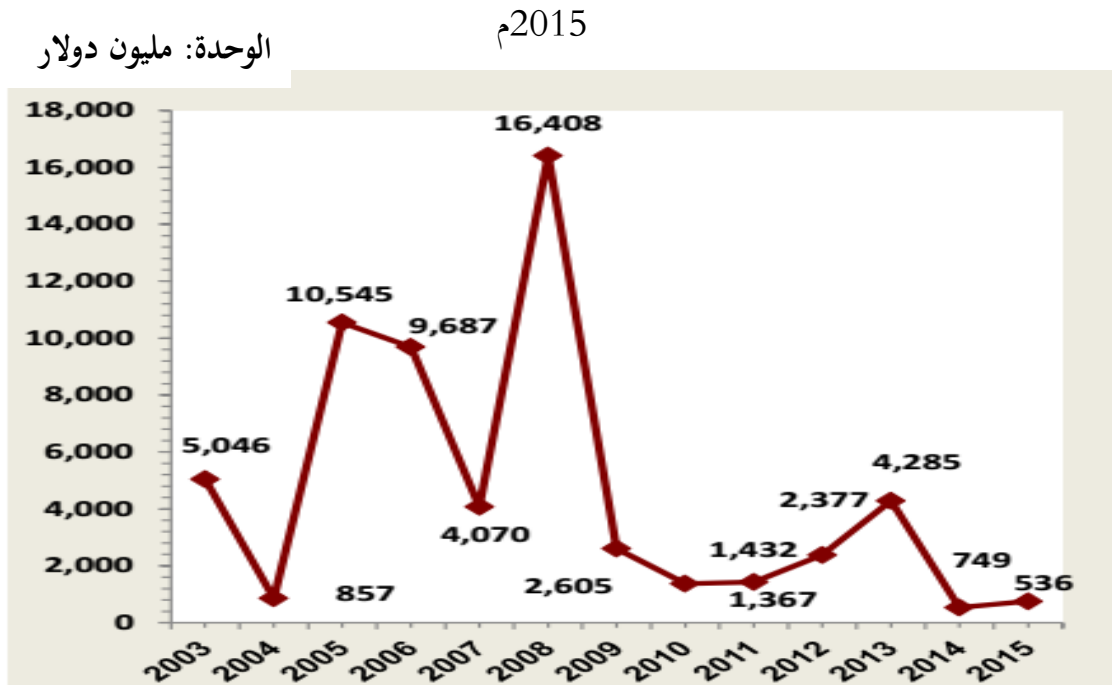
<sup>406</sup> Luis, Martinez, Algérie: l'illusion de la richesse pétrolière, Les études du CERIN, N° 168, Septembre 2010, P08.

<sup>407</sup> Fatiha Talahite, Economie administrée, Corruption et engrenage de la violence en algérie, Revue tiers monde, vol. 41, no. 161, Corruption, Libéralisation, Démocratisation (Janvier-Mars 2000), P 49.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفساد الذي تنشره سنويا منظمة الشفافية العالمية، يكشف بأن الجزائر تعاني من استثناء الفساد في قطاعها العام، حين قدر تنقيطها ما بين 34 و36 إلى المائة خلال الفترة الممتدة من: 2012 إلى 2016م، لتحظى في النهاية بالمرتبة 108. هذه الإحصائيات تدعم أكثر فرضية خرق القانون بدلا من تطبيقه لضعف رسوخ سيادته، فارتفاع مستويات الفساد يعمل في الغالب على خفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلد، فالجزائر لم تستقطب خلال سنة 2015م سوى 536 مليون دولار من هذه الاستثمارات، كما يوضحه الشكل رقم (03-10). وتبين هذه النتائج أن للمؤسسات تأثير كبير على حجم الاستثمارات الأجنبية، فكلما كانت المؤسسات أفضل، كان حجم هذه الاستثمارات أكبر، فنوعية المؤسسات وعملية صنع القرارات هي عوامل حاسمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

الشكل رقم (03-10): تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من: 2003 إلى



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016م، ص 119.

ويشير التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015م- كما هو مبين في الشكل رقم (03-11)، أن قطاع المعادن قد تصدر ترتيب القطاعات المستقبلية لمشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد لما قدرتها قيمتها بـ3677.4 مليون دولار، ليأتي

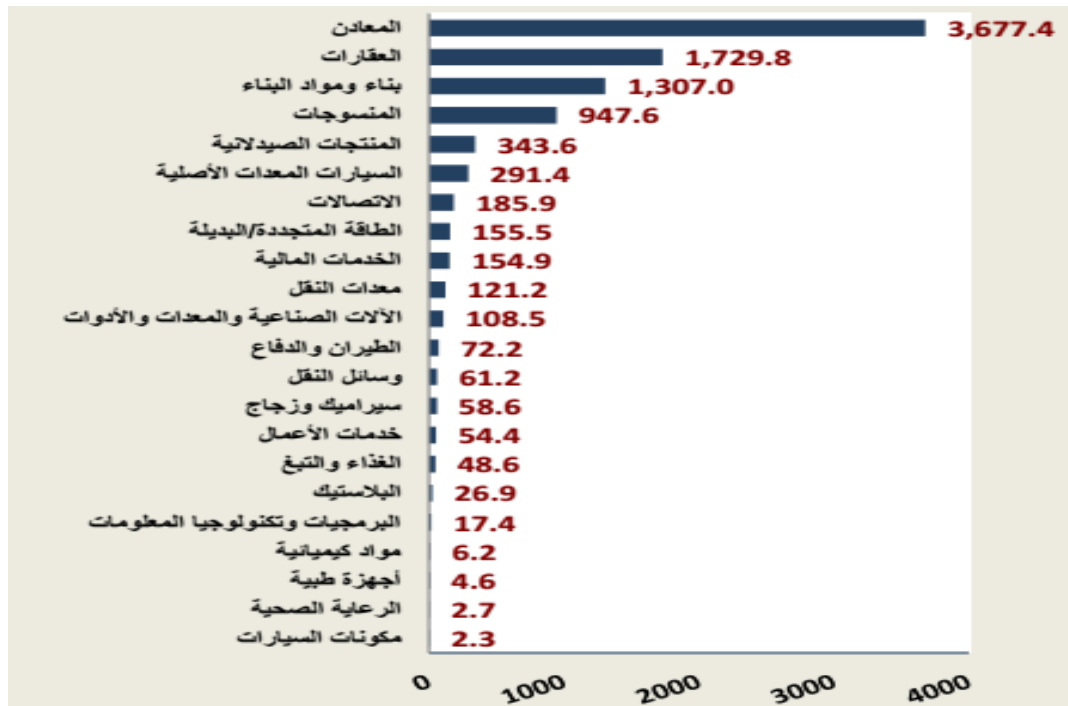
### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

بعدها قطاع العقارات في المرتبة الثانية بقيمة 1729.8 مليون دولار، ثم قطاع البناء ومواد البناء في المرتبة الثالثة بقيمة 1307.0 مليون دولار. وبالمقابل، كانت استفادة القطاعات المتبقية أو التبادلية جَدَّ محدودة من هذه الاستثمارات إلى الحد الذي قلَّ من أثرها على النمو. فهذا التوزيع يعزز من فرضية تعرض الاقتصاد الوطني لأعراض المرض الهولندي.

الشكل رقم (03-11): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين

يناير 2011 وديسمبر 2015م

الوحدة: مليون دولار



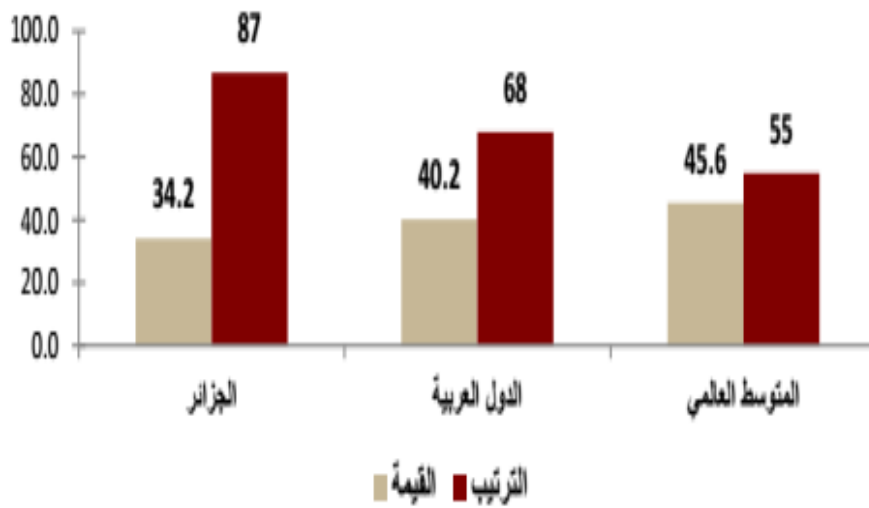
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 119.

وقد يمثل المرض الهولندي أحد أسباب تركيز الاستثمارات على قطاعات معينة على حساب الأخرى، بيد أن أداء مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر كان أقل من المتوسط العالمي وأيضاً أقل من أداء الدول العربية خلال سنة 2016م، عندما قدرت قيمته بـ 34.2 نقطة - كما يوضحه الشكل رقم (03-12) -، ويعزى ذلك إلى ضعف المؤسسات المعنية بالمساءلة وإزالة البيروقراطية والعراقيل الإدارية وغيرها من أشكال الكبح التي توطنت في القطاع العام منذ زمن الاشتراكية - الذي امتاز سابقاً بطابع الملكية العامة لوسائل الإنتاج - مما حال دون تحسن احتمالات الحد من الفساد لاحقاً. وبالتالي

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الاعتماد على النفط في التنمية حتى النجاح لم يساعد سلطات البلد على تطبيق آليات ناجحة في مجال مكافحة الفساد- التي لقيت قدرا قليلا من النجاح- على الرغم من إرفاقها لعملية التحول إلى اقتصاد السوق بانفتاح ديمقراطي<sup>408</sup>، وذلك بتبنيها لمبادئ اللامركزية التي يرى فيها خبراء صندوق النقد الدولي (أنور شاه ومارك شاكر، 2004) الترياق الفعال لمحاربة فيروس الفساد كونها تؤدي إلى زيادة درجة خضوع السلطات العامة إلى المساءلة أمام المواطنين.

الشكل رقم (03-12): أداء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2016م



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 120.

خلاصة القول: أن الربح النفطي يقوض التنمية، ولا يعد بمنافع ضخمة إلا إذا استخدم بشكل شفاف وواضح، لأنه يخاطر بطرد ونفد الاستثمارات الأجنبية خارج البلد -نحو بلدان أخرى- بسبب عجز التنظيم والإدارة على مراقبة الفساد الذي يفسد آفاق النمو بقيادة سلوكيات البحث عن الربح التي لا تحترم سيادة القانون عبر قناة التواطؤ وتبادل المصالح. وعليه سيناريو هات آثار تقلبات أسعار النفط - التي تتراوح بين الانخفاض والارتفاع - على التنمية الاقتصادية في الجزائر، التي تناولناها بالبحث ليست فقط من قبيل أعراض المرض الهولندي بل لها أسباب دفينه ترتبط بالتحديات المؤسساتية التي تواجهها سلطات البلد في عملية التنمية بما فيها الاقتراب من نقمة الموارد الطبيعية لعدم الوفاء بالأهداف المسطرة. وباعتبار الجزائر من البلدان المصنفة ضمن قائمة البلدان التي تقوم اقتصاداتها

<sup>408</sup> Fatiha Talahite, Ibid, P65.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

على الموارد الطبيعية، فلا بد عليها أن تولي عناية وأولوية خاصة لهذا الجانب الذي يمس إدارة الاقتصاد لتحسين مؤشرات الجذب بإصلاح السياسات الاقتصادية جذريا وزيادة الوعي الجماهيري والحكومي لمحاربة الفساد والمحظورات بالإضافة إلى الإكثار من هيئات الرقابة- للكشف عن أشغال الفساد ومعاقبة مرتكبيها- ناهيك عن تعزيز مصداقيتها للتأثير إيجابا على المناخ المؤسسي للبلد. وبطريقة أخرى، فإن هذا النهج بسياساته الطموحة يقول بأن هذه السلسلة من الأهداف المتمثلة في: القضاء على الفساد وتحسين الاستثمار وتشغيل الأسواق، والتقليل من الآثار غير المرغوبة- التي تنشأ عندما تكون هناك استفادة نسبية من المكاسب المالية غير المتوقعة والمرتبطة بالطفرات النفطية- لن تتحقق إلا إذا تم تحقيق تنوع مزدوج *une double diversification*؛ اقتصادي وسياسي بالشكل الذي يؤدي إلى نمو مستدام واستقرار اجتماعي، فالأخذ بمثل هذه السياسات يمكن أن يسهم في تحسين نوعية المؤسسات في البلد، وفي تخليص النظام الاقتصادي من طابعه الريعي، كما أنه قد يعزز من ثقة الجزائريين بمستقبلهم.<sup>409</sup> وتظهر أهمية تواجد مؤسسات قوية في الاقتصاد الوطني وغيرها من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية عند محاولة الإجابة على التساؤل التالي: كيف تمكنت بعض البلدان من تحقيق قدر كبير من التنمية والرواج الاقتصادي بموارد طبيعية متواضعة فحسب؟

<sup>409</sup> Yanis Ainas, Nacer Ouarem and Saïd Souam, Les hydrocarbures : atout ou frein pour le développement de l'Algérie?, Revue Tiers Monde, No. 210, 25 ans de transformation postsocialiste en Algérie (avril-juin 2012), P86.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### المبحث الثاني: نمذجة قياسية لتقلبات سلسلة أسعار البترول

الهدف من دراسة وتحليل تطور سلسلة أسعار البترول هو استخراج وحساب تطاير volatility سلسلة أسعار البترول عن طريق التباين الشرطي انطلاقا من تقدير نماذج الانحدار الداتي المشروطة بعدم ثبات تباينات الأخطاء ARCH و GARCH، في هذا الشأن أشار Engle سنة 1982م إلى أهمية استعمال التباين الشرطي في تحسين القيم التنبؤية على عكس ما تفترضه نماذج ARMA ( ثبات التباين)<sup>410</sup>. عموما، قبل استخراج سلسلة التطاير، ينبغي مسبقا معرفة ما إذا كانت السلسلة تتميز بذاكرة طويلة أم لا، فإذا كانت كذلك، فإن عملية حساب التطاير ستقوم بالدرجة الأولى على سيروورة ARFIMA.<sup>411</sup>

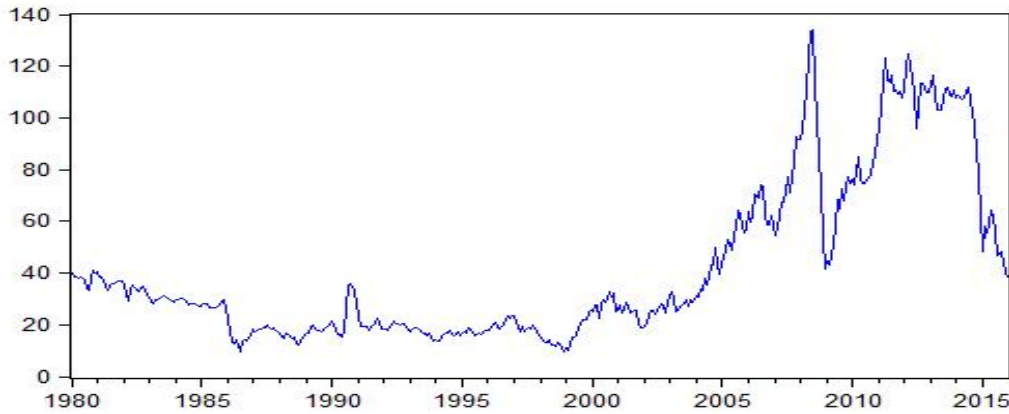
### 1. دراسة وصفية لسلسلة سعر البترول

يقدم التمثيل البياني لسلسلة أسعار البترول وصفا مهما على الصعيد الإحصائي، حيث يلاحظ من خلاله بأن السلسلة المدروسة غير مستقرة في مستواها الأصلي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015م ( بيانات شهرية-).

الشكل رقم (03-13): التمثيل البياني لسلسلة سعر البترول من 1980 حتى 2015م، بيانات

شهرية

OP



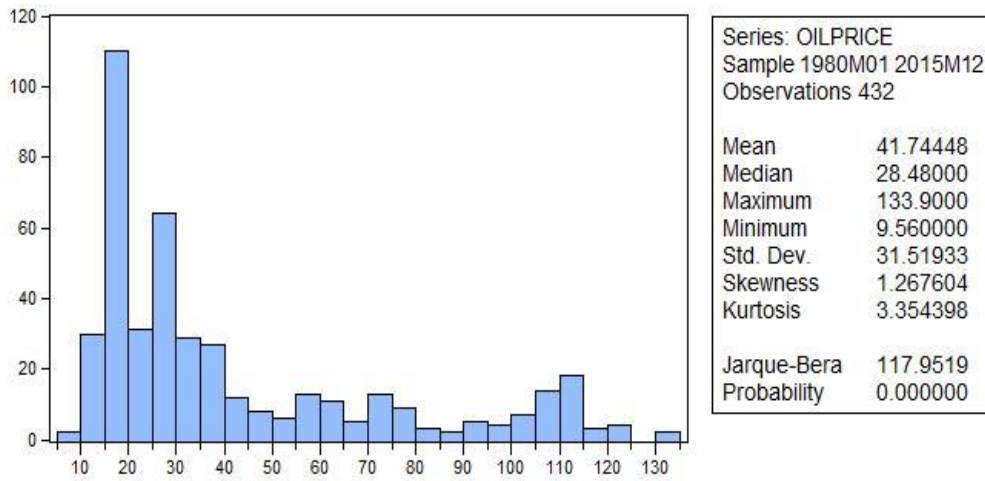
<sup>410</sup> محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص312.

<sup>411</sup> شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامع أبوبكر بلقايد- تلمسان-، السنة الجامعية: 2012-2013م، ص 120.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن خلال الشكل رقم (03-14)، تشير المعلومات الإحصائية للسلسلة بأن منحني التوزيع غير متماثل أي ملتوي نحو اليمين (قيمة معامل الالتواء Skewness موجبة)، بيد أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم، هذا ما تؤكدُه أيضا قيمة معامل التفرطح Kurtosis (أكبر من 3) التي تدل على وجود منحني مدبب. ومن جهة أخرى، فإن إحصائية Jarque-Bera (أقل من 5%) تكشف بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك سنكون لاحقا بصدد تقدير نموذج من نوع ARCH.

### الشكل رقم (03-14): معلومات إحصائية وصفية حول سلسلة سعر البترول



## 2. توضيح منهجية الدراسة التطبيقية

في هذه النقطة، سنتطرق إلى أهم الأساليب الإحصائية المعمول بها في مجال الاقتصاد القياسي من أجل نمذجة سلسلة تطاير أسعار البترول، والتي نذكرها وفق الترتيب التالي: اختبارات الجذور الوحدوية (أو الأحادية) لدراسة الاستقرار، يليها اختبارات الذاكرة الطويلة، ثم نماذج AR, MA, ARMA ومنهجية بوكس جانكينس، وبعدها نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس أو ثبات تباينات الأخطاء ARCH.

## 1.2 مفهوم استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على أنها: "مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن"<sup>412</sup> حيث تتشكل حدودها أو قيمها بفعل تفاعل

<sup>412</sup> مكيد علي، الاقتصاد القياسي-دروس ومسائل محلولة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2007م، ص 279.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

عدد من العوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>413</sup> العوامل التي ينتهي تفاعلها بتكوين اتجاه عام لمسار تطور السلسلة، العوامل التي ينتج عنها تقلبات موسمية في السلسلة، العوامل التي تنصرف إلى تشكيل تقلبات دورية، العوامل التي لها تأثير عشوائي على مسار السلسلة.

وتقتضي معالجة أي سلسلة زمنية إجراء فحص آلي لشروط الاستقرار، فإذا كان توقعها الرياضي (أو متوسط القيم) وتباينها يتغيران مع الزمن فنقول عن السلسلة بأنها غير مستقرة. بينما إذا كان توقعها الرياضي وتباينها لا يتغيران بمرور الزمن (بمعنى ثابتان)، فنقول عن السلسلة بأنها مستقرة. ومنه تعتبر السلسلة  $y_t$  مستقرة إذا تحققت الشروط التالية:<sup>414</sup>

✓ ثبات متوسط القيم عبر الزمن (المتوسط مستقل عن عنصر الزمن)، بحيث:

$$E(y_t) = E(y_{t+m}) = \mu \quad \forall t \text{ et } \forall m$$

✓ ثبات التباين خلال الزمن (منتهي) أي أن التباين مستقل عن الزمن:

$$\text{var}(y_t) < \infty \quad \forall t$$

✓ ثبات التباين المشترك خلال الزمن (أي أن التباين المشترك مستقل عن الزمن):

$$\text{cov}(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

وفي إطار التحقق من الشروط أو الخصائص الإحصائية الخاصة باستقرارية السلاسل الزمنية، من المهم التمييز بين أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة وهي:<sup>415</sup>

➤ **السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع TS:** وهي سلاسل غير مستقرة ذات طابع تحديدي (

أو ذات اتجاه عام تحديدي). وتكتب سيرورة TS (Tendance Stationnaire) رياضياً وبشكل

$$x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \quad \text{خطي كما يلي:}$$

حيث:  $a_0$  تمثل معلمة الحدّ الثابت، و  $a_1$  تمثل معلمة تقدير النموذج بدلالة الزمن  $t$ ، و  $\varepsilon_t$  تمثل

حدّ الخطأ أو بما يعرف بالتشويش الأبيض.

<sup>413</sup> مكيد علي، نفس مرجع، ص 279.

<sup>414</sup> Bourbounnais R, Econometrie: cours et exercices corrigés, 9 éditions, Dunod 2015, P240.

<sup>415</sup> Bourbounnais R, Ibid, PP 245-246.



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وتكون هذه السيرة غير مستقرة بسبب ارتباط وسطها الحسابي  $E[x_t]$  بالزمن، وحتى تصبح مستقرة فلا بد من التخلص من تأثير عنصر الزمن على قيم السلسلة من خلال: تقدير معالم النموذج  $\widehat{a}_0$  و  $\widehat{a}_1$  (بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS) ثم طرح الدالة  $f_t$  الممثلة بمقدار  $a_0 + a_1 t$  من  $x_t$  في هذا النموذج، هذا ما يجعل لحدوث أي صدمة ( بما فيها الصدمات العشوائية المتعددة) أثر عابر في الفترة  $t$ .

➤ السلاسل الزمنية غير المستقرة من نوع (Différence Stationnaire) DS: هذه السلاسل أيضا غير مستقرة، ويطلق عليها تسمية السلاسل ذات الاتجاه العشوائي، حيث تكتب رياضيا بالشكل التالي:  $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، ومن أجل إرجاع هذه السلاسل مستقرة، وجب استعمال طريقة الفروق (من الدرجة الأولى) المعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية:

$$(1 - D)^d x_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث يمثل:  $\beta$  الثابت الحقيقي أو القاطع،  $D$  معامل التأخر،  $d$  درجة الفروق.

ونميز بين حالتين مختلفتين عند إدخال القاطع في هذا النموذج:

**الحالة الأولى:** إذا كان  $\beta = 0$ ، فيقال بأن النموذج من نوع  $DS$  دون مشتق أي نموذج ذو سيورة عشوائية Random Walk Model، حيث تكتب معادلته بالشكل التالي:  $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، فهذه السيرة غير مستقرة لأن تباينها مرتبط بالزمن  $V[x_t] = t\sigma^2$ . وتطبيق طريقة الفروق على هذه المعادلة سنحصل على سلسلة مستقرة.

**الحالة الثانية:** إذا كان  $\beta \neq 0$ ، فيقال بأن النموذج من نوع  $DS$  بمشتق، حيث تكتب معادلته بالشكل التالي:  $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ، وتعتبر أيضا هذه السيرة غير مستقرة من جهة وسطها الحسابي ( هذا النموذج يأخذ نفس الخصائص الإحصائية لما هي عليه في سلاسل TS ) وتباينها. وتطبيق طريقة الفروق على هذه المعادلة سنحصل على سلسلة مستقرة.

وبصدد هذه النماذج ( من نوع  $DS$  )، فإن صدمة واحدة خلال فترة زمنية معينة ستؤثر على القيم المستقبلية للسلسلة بصفة غير متناهية.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2.2 اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية ( اختبارات جذور الوحدة)

تعتبر اختبارات الكشف عن جذور الوحدة أكثر دقة بالمقارنة مع نتائج الفحص البياني لدالة الارتباط الذاتي *Corrélogramme* في تحديد استقرارية السلاسل الزمنية<sup>416</sup>، ومن أهم هذه الاختبارات نجد ما يلي:

### 1.2.2 اختبارات ديكي فولر

1.1.2.2 اختبار ديكي فولر البسيط Dickey-Fuller: يسمح هذا الاختبار بمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية المدروسة مستقرة أو غير مستقرة مع تحديد نوعها ( إما أن تكون السلسلة ذات اتجاه تحديدي *TS* أو ذات اتجاه عشوائي *DS* ). ويرتكز اختبار *DF* ( 1976، 1979م ) على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية:  $H_0 : \phi_1 = 1$ ، والفرضية البديلة:  $H_1 : \phi_1 < 1$ .

ونتأكد من صحة الفرضيتين من خلال تقدير النماذج الثلاثة التالية ذكرها:<sup>417</sup>

$$[1] x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[2] x_t = \phi_1 x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

$$[3] x_t = \phi_1 x_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$$

بحيث: [1] يمثل نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، [2] يمثل نموذج الانحدار الذاتي مع القاطع، [3] يمثل نموذج الانحدار الذاتي مع وجود مركبة اتجاه عام وقاطع.

إذا تحققت الفرضية العدمية  $H_0$ ، فهذا يعني أن السلسلة  $x_t$  غير مستقرة ( أي تحتوي على جذر أحادي ) بغض النظر عن النموذج المدروس. أما إذا تحققت الفرضية البديلة  $H_1$ ، فهذا يعني بأن السلسلة مستقرة. والقاعدة تقول بأنه:<sup>418</sup> "إذا كانت  $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{\text{tabulé}}$ ، فإننا نقبل الفرضية العدمية، وتكون السلسلة المدروسة غير مستقرة كونها تحتوي على جذر أحادي ( قيم  $t_{\hat{\phi}_1}$  تستمد من تلك الجداول التي أعدها كل من ديكي وفولر )."

<sup>416</sup> بن رمضان أنيسة، مرجع سابق، ص 339.

<sup>417</sup> Bourbounnais R, Ibid, 249.

<sup>418</sup> Bourbounnais R, Ibid, P249.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ومن خلال ما سلف، فإنه يتبين لنا ما يلي:

- ✓ في النموذج الأخير [3]، إذا قمنا بقبول الفرضية البديلة:  $\phi_1 < 1$  وكان معامل  $b$  يختلف معنوياً عن الصفر، فإن السيروورة ستكون من نوع  $TS$ ، حيث يمكن جعلها مستقرة بحساب البواقي بالنسبة للاتجاه العام المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية.<sup>419</sup>
- ✓ في النموذج ما قبل الأخير [2]، إذا قمنا بقبول الفرضية العدمية وكان معامل  $\beta$  يختلف معنوياً عن الصفر، فإن السيروورة ستكون من نوع  $DS$  بمشتق، أما في حالة قبول الفرضية البديلة، فإن السلسلة الزمنية ستكون مستقرة.
- ✓ في النموذج الأول [1]، إذا قمنا بقبول الفرضية البديلة، فإن السلسلة ستكون مستقرة، أما في حالة الرفض؛ فإن السلسلة ستكون غير مستقرة.

### 2.1.2.2 اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller: عند دراسة النماذج السابقة

وفق منهجية ديكي فولر المبسطة، يتم الأخذ بـ  $\varepsilon_t$  (التشويش الأبيض) دون إعطاء أي أهمية للفرضية التي تحمل وجود ارتباط بين الأخطاء، لذلك عمل اختبار ديكي فولر المطور ADF أو الموسع (سنة 1981م) على إدراج هذه الفرضية ضمن أولوياته. ويرتكز هذا الاختبار على الفرضية البديلة:  $|\phi_1| < 1$  عند تقديره بطريقة OLS (المربعات الصغرى العادية) النماذج التالية:<sup>420</sup>

$$[4] : \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] : \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6] : \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

ويتم إجراء اختبار ADF بنفس طريقة DF (لكن بجداول إحصائية مختلفة- التي سنتطرق إليها بالتفصيل عند التطبيق)، بينما عدد التأخرات فيتم تحديده عند أصغر قيمة يمكن أن يأخذها كل من معياري Schwartz و Akaike.

<sup>419</sup> Bourbounnais R, Ibid, P249.

<sup>420</sup> Bourbounnais R, Ibid, P250.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2.2.2 اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et Perron) (1988م)

يسمح اختبار PP بإجراء تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر عبر أربعة مراحل وهي:<sup>421</sup>

أولاً: تقدير النماذج الثلاثة الأساسية ( لاختبار ديكي فولر) بطريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الإحصاءات المرتبطة بها.

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 \quad \text{ثانياً: تقدير التباين في المدى القصير:}$$

ثالثاً: تقدير التباين في المدى الطويل أو المسمى بمعامل التصحيح انطلاقاً من هيكلية التباينات المشتركة لبواقي la structure des covariances des résidus النماذج السابقة المقدرة، أين:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد عدد التأخرات  $l$  المقدرة بدلالة عدد

$$l \approx 4(n/100)^{2/9} \quad \text{الملاحظات } n \text{ بحيث:}$$

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}} \quad \text{رابعاً: حساب إحصاءة PP:}$$

مع العلم أن:  $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$  الذي يساوي الواحد- عند التقارب- إذا كان  $e_t$  يمثل تشويشا أبيضاً، وتقارن هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon.

### 3.2.2 اختبار KPSS

اقترح Kwiatkowski وآخرون\*<sup>422</sup> سنة 1992م استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM

لاختبار الفرضية العدمية المتعلقة بالاستقرارية. وبعد تقدير النموذج [2] و [3] ، نقوم بحساب

$$S_t = \sum_{i=1}^t e_i \quad \text{المجموع الجزئي للبواقي باستعمال الصيغة التالية:}^{423}$$

وعقب ذلك، نقوم بتقدير التباين في المدى الطويل ( بنفس الطريقة المستعمه في اختبار فيليبس

$$LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2} \quad \text{وبيرون)، ومنه تعطى صيغة LM بالشكل التالي:}^{424}$$

<sup>421</sup> Bourbounnais R, Ibid, P250.

<sup>422</sup> \*Kwiatkowski – Phillips – Schmidt – Shin

<sup>423</sup> Bourbounnais R, Ibid, P251.

<sup>424</sup> Bourbounnais R, Ibid, P252.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يتم رفض الفرضية التي تقضي بالاستقرارية (الفرضية العدمية) إذا كانت إحصائية LM أكبر من القيم الجدولية الحرجة أو من القيم الموجودة في الجدول الذي أعده Kwiatkowski وآخرون.

### 3.2 اختبارات الذاكرة الطويلة عن طريق نماذج ARFIMA

من الطرق المستعملة في تقدير نماذج ARFIMA ( نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة الكسرية):

• طريقة (1983) Geweke et Porter-Hudak: وتنفذ هذه الطريقة على مرحلتين ( يطلق على هذه التقنية تسمية طرق المرحلتين **les methodes en deux etapes** )، المرحلة الأولى يتم فيها تقدير معامل التكامل الكسري  $d$ ، والمرحلة الثانية يتم فيها تقدير معالم الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة لتمثيل نموذج ARMA للسلسلة المحولة وذلك باستخدام طرق تقليدية كطريقة المربعات الصغرى.<sup>425</sup>

وترتكز طريقة GPH على دالة الكثافة الطيفية  $la\ densité\ spectrale$  للسلسلة الزمنية من أجل تكامل كسري يقترب من الصفر. وتكتب دالة الكثافة الطيفية رياضيا وفق النحو التالي:<sup>426</sup>

$$\ln(I_n(\omega_j)) = \ln(f_u(0)) - d \ln(4 \sin^2(\omega_j / 2)) + \ln \frac{I_n(\omega_j)}{f_x(\omega_j)} + \ln \frac{f_u(\omega_j)}{f_u(0)}$$

حيث:  $I_n(\omega)$  يمثل لوغاريتم الدالة الدورية periodogram للسلسلة الزمنية  $X_t$  من أجل:  $m = g(n) = n^\alpha, 0 < \alpha < 1$  تمثل Frequencies بدلالة  $n$  عدد المشاهدات. ويمكن تقدير  $d$  بتطبيق الانحدار الخطي التالي:<sup>427</sup>

$$y_j = \ln(I_n(\omega_j))$$

علما أن:  $d$  تمثل معلمة الذاكرة طويلة الأجل عندما:<sup>428</sup>  $0 < |d| < 0.5$ .

<sup>425</sup> Sandrine Lardic et Valérie Mignon, Les tests de mémoire longue appartiennent-ils au " camp du démon "?، Revue économique, Vol. 47, No. 3, Développements récents de l'analyse économique (May, 1996), p535.

<sup>426</sup> Claude Diebolt and Vivien Guiraud, Long Memory Time Series and Fractional Integration. A Cliometric Contribution to French and German Economic and Social History, Historical Social Research, Vol. 25, No. 3/4 (93/94) (2000), p09.

<sup>427</sup> Claude Diebolt and Vivien Guiraud, Ibid, 09.

<sup>428</sup> Sharad Nath Bhattacharya, Mousumi Bhattacharya, Long Memory in Stock Returns: A Study of Emerging Markets, Iranian Journal of Management Studies (IJMS), July 2012, p.73.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- طريقة الإمكانية العظمى: ولقد تم اقتراح هذه الطريقة بالضبط من طرف (Sowell 1992)، التي تتيح إمكانية تقدير آني لمعاملات السيورة، حيث تعمل على تقدير معلمة التفاضل الكسري ومعلمات نموذج أو هيكل ARMA في نفس الوقت.<sup>429</sup> لهذا يطلق على هذا النوع من الطرق تسمية "طرق المرحلة الواحدة" (Sandrine Lardic et Valérie Mignon 1996).

### 4.2 نماذج AR. MA et ARMA ومنهجية بوكس جانكينس في دراسة السلاسل الزمنية

#### 1.4.2 نماذج AR. MA et ARMA

##### 1.1.4.2 نماذج الانحدار الذاتي AR(p)

في إطار نماذج الانحدار الذاتي من الدرجة P تكون المشاهدة الحالية  $y_t$  مفسرة بواسطة المتوسط الترجيحي للمشاهدات الماضية، وذلك إلى غاية p فترة كما يلي:<sup>430</sup>

$$AR(1) : y_t = \theta_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$AR(2) : y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$

...

$$AR(p) : y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots + \theta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:  $\theta_1, \theta_2, \dots, \theta_p$  هي معاملات مقدرة وتكون إما موجبة أو سالبة، بينما  $\varepsilon_t$  يمثل حد الخطأ العشوائي.

ومن خصائص نماذج الانحدار الذاتي:<sup>431</sup>

- أن معاملات بيان الارتباط الذاتي البسيط تستمر في تناقص أسي لاسيما في حالة الاستقرار.
- أن معاملات p الأوائل فقط (على سبيل الحصر) من بيان الارتباط الذاتي الجزئي التي تختلف معنويا عن الصفر.

#### 2.1.4.2 نماذج المتوسطات المتحركة MA(q)

في إطار نماذج المتوسطات المتحركة من الدرجة q تكون كل مشاهدة مفسرة بواسطة المتوسط الترجيحي للخطأ العشوائي إلى غاية Q فترة، وفق النحو التالي:<sup>432</sup>

<sup>429</sup> Claude Diebolt and Vivien Guiraud, Ibid, 09.

<sup>430</sup> Bourbounnais R, Ibid, P256.

<sup>431</sup> Bourbounnais R, Ibid, P256.

<sup>432</sup> Bourbounnais R, Ibid, P257.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

$$\text{MA}(1) : y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1}$$

$$\text{MA}(2) : y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2}$$

...

$$\text{MA}(q) : y_t = \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

أين:  $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_q$  تمثل معاملات النماذج ( تكون إما موجبة أو سالبة)، و  $\varepsilon_t$  يمثل حد الخطأ العشوائي ( المفسر بواسطة سيرورة التشويش الأبيض).

ومن خصائص نماذج المتوسطات المتحركة:<sup>433</sup>

- أن معاملات الأوائل q فقط ( على سبيل الحصر) من بيان الارتباط الذاتي البسيط التي تختلف معنويا عن الصفر، بحيث تكون:

$$\rho_k = \frac{\sum_{i=0}^{i=q-k} \alpha_i \alpha_{i+k}}{\sum_{i=0}^{i=q} \alpha_i^2} \text{ pour } k = 0, 1, \dots, q \text{ et } \rho_k = 0 \text{ pour } k > q.$$

- أن بيان الارتباط الذاتي الجزئي يتميز بتناقص أسي للتأخيرات.

#### 3.1.4.2 النماذج المختلطة ARMA

تمثل النماذج المختلطة بتركيبات مختلفة من نماذج الانحدار الذاتي ونماذج المتوسطات المتحركة، أين "تفسرها مجموعة من التوفيقات المكونة من قيم سابقة وأخطاء ماضية"<sup>434</sup>، ويعبر عن هذه النماذج بالصيغة الرياضية التالية:<sup>435</sup>

$$y_t = \mu + \theta_1 x_{t-1} + \theta_2 x_{t-2} + \dots + \theta_p x_{t-p} + \varepsilon_t - \alpha_1 \varepsilon_{t-1} - \alpha_2 \varepsilon_{t-2} - \dots - \alpha_q \varepsilon_{t-q}$$

ومن خصائص النماذج المختلطة أن ذاتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي تمتازان بالتناقص المستمر ( دون أن تنعدما).

#### 2.4.2 منهجية بوكس جانكينس في دراسة السلاسل الزمنية

توجد هناك ثلاث مراحل ينبغي التعرّيج عليها حتى يتسنى لنا اتباع منهجية بوكس-جانكينس، وهي:

<sup>433</sup> Bourbounnais R, Ibid, P257.

<sup>434</sup> Bourbounnais R, Ibid, P257.

<sup>435</sup> Bourbounnais R, Ibid, P258.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

● **مرحلة التعرف Identification** : وهي أصعب وأهم مرحلة في نفس الوقت كونها تسمح بتحديد رتب p.d.q لنموذج ARIMA. وبعد نزع الموسمية وتحويل السلسلة الزمنية من سلسلة غير مستقرة ( من نوع TS أو DS ) إلى سلسلة مستقرة بالاستعانة باختبارات الجذور الوحدوية، يمكن تحديد قيم المعلمات p.q لنموذج ARMA من خلال دراسة خواص دالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي:<sup>436</sup>

- فإذا كان في بيان الارتباط الذاتي البسيط le corrélogramme simple فقط q الأوائل ( على الأكثر q=3 ) التي تختلف معنويا عن الصفر، وأيضا كانت معاملات الارتباط الذاتي الجزئي تنخفض ببطء، فنقول عن السيورة بأنها من نوع  $MA(q)$ .
- فإذا كان في بيان الارتباط الذاتي الجزئي le corrélogramme partiel فقط p الأوائل ( على الأكثر q=3 ) التي تختلف معنويا عن الصفر، وأيضا كانت معاملات الارتباط الذاتي البسيط تنخفض ببطء، فنقول عن السيورة بأنها من نوع  $AR(p)$ .
- فإذا كانت دالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لا تبيان أي تقطع، فنقول عن السيورة بأنها من نوع  $ARMA$ .

### ● مرحلة تقدير النموذج واختبار جودته

- وتختلف طرق التقدير بحسب نوع النموذج المختار للفحص، فإذا كان النموذج من شاكلة  $AR(p)$  فإنه بإمكاننا تقدير معلماته بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، بينما يكون تقدير معاملات النموذج  $MA(q)$  معقدا، أين يتم ذلك بطريقة المسح التكراري أو بإجراء يطلق عليه بالعبارة الكاملة (باللغة الفرنسية) ما يلي: <sup>437</sup> une procédure itérative de type balayage.
- وبعد تقدير معاملات النموذج، نقوم باختبار مخرجات ( نتائج) التقدير، وفق النحو التالي:<sup>438</sup>
- اختبار معنوية معاملات النموذج: بحيث ينبغي أن تكون هذه المعلمات مختلفة جوهريا عن الصفر ( من خلال إجراء اختبار t سيودنت ).
  - تحليل البواقي: للتأكد حول ما إذا كانت البواقي تحاكي تشويشا أيضا أم لا.

<sup>436</sup> Bourbounnais R, Ibid, P261.

<sup>437</sup> Bourbounnais R, Ibid, P261.

<sup>438</sup> Bourbounnais R, Ibid, P262.



## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 5.2 نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء ( نماذج ARCH )

ويرى روبرت إنجل بأن نماذج ARCH و GARCH قد استخدمت على نطاق واسع في تحليل بيانات السلاسل الزمنية، أين اعتبر تطبيقاتها ناجحة وبشكل خاص في ميدان التعاملات المالية (المرتبطة بالأسهم والسندات)، بيد أن التحليل الاقتصادي القياسي قد ساعد كثيرا صناع القرار على المفاضلة بين المخاطر والعوائد. ولتقييم المخاطر وتجنب حالات عدم التأكد في البيئات الاستثمارية المرهونة بتقلبات أسعار المحافظ المالية أو حافظة الأوراق المالية، تم إيجاد نماذج خاصة للتعامل مع مثل هذه التقلبات من خلال نمذجة سلوك التباين المشروط.<sup>439</sup>

### 1.5.2 صياغة نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء ARCH

في بحث حول تقدير تقلبات أو تباين التضخم في المملكة المتحدة سنة 1982م، اقترح روبرت إنجل طريقة مختصرة لحساب ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات تباين الأخطاء ( ARCH (Autoregressive conditionally heteroscedastic) ، وعبر الكاتب رياضيا عن هذا النموذج بالعلاقة التالية:<sup>440</sup>

$$h_t = \alpha_0^2 + \alpha_1^2 \epsilon_{t-1}^2 + \dots + \alpha_p^2 \epsilon_{t-p}^2$$

أيضا:  $y_t | \psi_{t-1} \sim N(x_t \beta, h_t)$  ،  $\epsilon_t = y_t - x_t \beta$

حيث:  $\alpha$  تعبر عن شعاع المعالم المجهولة،  $\psi_t$  تمثل المعلومات المتوفرة في الزمن  $t$ ،  $P$  تعبر عن رتبة النموذج،  $\beta$  تمثل المعلمة المقدرة للنموذج الخطي.

والملاحظ بأن التباين الشرطي يخضع لقيود عدم سلبية التقلبات كونه يرتبط بمربع الخطأ العشوائي الذي يجعل بدوره من الصدمات الموجبة والسالبة بنفس التأثير بإلغاء تأثير الإشارة السالبة، ولحل هذا المشكل اقترح Bollerslev سنة 1986م تعميم نموذج ARCH. عموما، "يسمح هذا النوع من النماذج بنمذجة حركية (أو ديناميكية) للتطايير، فهو يوفق بين الحركية الاحتمالية والتمثيل الهيكلي للظاهرة المدروسة."<sup>441</sup>

<sup>439</sup> Robert Engle, GARCH : The Use of ARCH/GARCH Models in Applied Econometrics, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 15, No. 4 (Autumn, 2001), pp. 157-168.

<sup>440</sup> Robert Engle, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation, Econometrica, 1982, vol. 50, issue 4, pp 989-997.

<sup>441</sup> محمد شيخي، مرجع سابق، ص 317.

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

## 2.5.2 صياغة نموذج GARCH

ويشمل هذا النموذج قيم مربعات سلسلة البواقي للفترات الماضية وقيم التباين للفترات السابقة، بالإضافة إلى الحد الثابت  $a_0$ . وتكتب الصيغة المعبرة عن نموذج GARCH(p,q) وفق الشكل التالي:<sup>442</sup>

$$\sigma_t^2 = a_0 + \sum_{i=1}^q a_i y_{t-i}^2 + \sum_{j=1}^p b_j \sigma_{t-j}^2$$

والصيغة الرياضية لنموذج GARCH(1,1) تكتب على النحو التالي:<sup>443</sup>

$$\sigma_t^2 = a_0 + a_1 y_{t-1}^2 + b_1 \sigma_{t-1}^2$$

$y_t = \sigma_t \varepsilon_t$  ، كما أن:

حيث:  $a_0 > 0$ ،  $a_1, b_1 \geq 0$ ، هذه الشروط تعد كافية حتى يكون التباين الشرطي موجبا.

ومن النماذج الخطية المتولدة عن نماذج ARCH/GARCH نجد: نموذج IGARCH، في حين النماذج غير الخطية (أو غير المتناظرة) التي اشتقت من نماذج ARCH/GARCH فهي كثيرة أبرزها: نماذج EGARCH التي اقترحها Nelson سنة 1991م وTGARCH.

## 3. نمذجة تطاير سلسلة أسعار البترول بالاعتماد على نموذج ARCH/GARCH

في هذه النقطة، سنقوم بنمذجة قياسية لتقلبات سلسلة أسعار البترول (بعد إدخال عليها اللوغاريتم النيبيري) للفترة الممتدة من 1980م حتى 2015م (بيانات شهرية-) من خلال التطرق إلى ما يلي:

### 1.3 فحص استقرارية سلسلة أسعار البترول

#### 1.1.3 اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة

ومن أجل بيان أن سلسلة أسعار البترول غير مستقرة، فإنه يقتضي إجراء مجموعة من الاختبارات، ابتداء من دراسة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LNOP<sub>t</sub>.

<sup>442</sup> Özkan,P," Analysis Of Stochastic And non-Stochastic Volatility Models",A Thesis Submitted to the Graduate School of Natural and Applied Sciences of Middle East Technical University, 2004, P28.

<sup>443</sup> Özkan,P, Ibid, P28.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### الشكل رقم (03-15): بيان الارتباط الذاتي للسلسلة LNOP<sub>t</sub>

Date: 11/10/16 Time: 15:51

Sample: 1980M01 2015M12

Included observations: 432

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.992	0.992	427.67	0.000
		2	0.979	-0.266	845.25	0.000
		3	0.965	0.047	1252.6	0.000
		4	0.951	-0.069	1649.1	0.000
		5	0.939	0.097	2035.8	0.000
		6	0.927	0.048	2414.3	0.000
		7	0.918	0.114	2786.4	0.000
		8	0.911	-0.022	3153.1	0.000
		9	0.903	0.032	3514.9	0.000
		10	0.896	-0.016	3871.9	0.000
		11	0.888	-0.097	4222.9	0.000
		12	0.877	-0.045	4566.4	0.000
		13	0.866	0.017	4902.2	0.000
		14	0.857	0.108	5231.5	0.000
		15	0.848	-0.002	5554.8	0.000

توضح مخرجات برنامج Eviews9 التي تعرضت إلى الارتباط الذاتي البسيط والارتباط الذاتي الجزئي، بأن دالة الارتباط الذاتي البسيط غير منعدمة وفي تناقص مستمر وتدرجي، بمعنى أن معاملات الارتباط الذاتي تقع خارج مجال ثقتها كون السلسلة المدروسة لا تنتج تشويشا أيضا ( أين سيكون لها نفس خصائص السلسلة غير الساكنة)، وعليه نرفض الفرض العدم وتكون السلسلة غير مستقرة لأن Q-Stat المحسوبة أكبر من 15.  $\chi^2_{0.05}$  الجدولية ل CHI DEUX ( أي:  $5554.8 < 24.996$  ).

### 2.1.3 اختبارات كشف الجذر الأحادي

وفي هذا الصدد، سنستعمل ثلاثة اختبارات للكشف عن الجذور الأحادية بالسلسلة؛ متمثلة في اختبار ديكي فولر ( العادي والمطور) واختبار الجذر الأحادي ل Philips- Perron PP واختبار الجذر الأحادي ل KPSS Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin ، والهدف من ذلك هو معرفة درجة تكامل سلسلة سعر البترول.

### 1.2.1.3 اختبارات ديكي فولر Dickey-Fulle

#### أولا: اختبار ديكي فولر البسيط

يعمل اختبار ديكي فولر البسيط على تقدير ثلاثة نماذج وهي:

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

$$[1] : \text{LNOP}_t - \text{LNOP}_{t-1} = \text{DLNOP}_t = (\phi - 1) \text{LNOP}_{t-1}$$

$$[2] : \text{LNOP}_t - \text{LNOP}_{t-1} = \text{DLNOP}_t = (\phi - 1) \text{LNOP}_{t-1} + c$$

$$[3] : \text{LNOP}_t - \text{LNOP}_{t-1} = \text{DLNOP}_t = (\phi - 1) \text{LNOP}_{t-1} + c + bt$$

ومن أجل معرفة استقرار سلسلة سعر البترول ( المعبر عنها باللوغاريتم  $\text{LNOP}_t$  )، سنقوم بإجراء اختبار DF وفق النحو التالي:

### • تقدير النموذج الثالث: بالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (32-03): تقدير النموذج الثالث لاختبار DF على السلسلة  $\text{LNOP}_t$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.044779	0.024031	1.863402	0.0631
LNOP(-1)	-0.017443	0.008308	-2.099584	0.0364
@TREND	7.38E-05	4.50E-05	1.641227	0.1015
R-squared	0.010440	Mean dependent var	-0.000136	
Adjusted R-squared	0.005816	S.D. dependent var	0.087020	
S.E. of regression	0.086766	Akaike info criterion	-2.044262	
Sum squared resid	3.222146	Schwarz criterion	-2.015960	
Log likelihood	443.5385	Hannan-Quinn criter.	-2.033088	
F-statistic	2.257812	Durbin-Watson stat	1.459481	
Prob(F-statistic)	0.105823			

ومن خلال قراءة بسيطة لبيانات الجدول رقم (32-03)، نستخلص النتائج التالية:

✓ أن معامل خط الاتجاه  $\text{La droite de tendance}$  لا يختلف معنويًا عن الصفر ( لأن قيمة احتمالته  $\text{prob}=0.1015$  أكبر من مستوى  $0.05$  ). وتعزيزًا لذلك، فإن قيمة الإحصائية المحسوبة لمعامل Trend (  $t^*=1.64$  ) هي أقل من الإحصائية الجدولة عند مستوى  $05\%$ ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (  $H_0 : b=0$  ). ومن جهة أخرى نرفض فرضية وجود اتجاهات من نوع TS - بمعنى أن السلسلة محل الدراسة لا توافق سيروية TS أي لا تحتوي على مركبة اتجاه عام تحديدية.

✓ وبالمقابل نجد بأن  $t_{\phi 1}$  المحسوبة للسلسلة المبطنة بفترة واحدة  $\text{LNOP}(-1)$  أكبر من  $t$  الجدولية (  $-3.41$  ) عند مستوى معنوية  $5\%$  ( أنظر إلى جداول ديكي فولر )، وبذلك نقبل الفرض  $H_0$ ، وتكون السلسلة غير مستقرة أو غير ثابتة.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- تقدير النموذج الثاني ( بدون اتجاه): وبلاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا أيضا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-33): تقدير النموذج الثاني لاختبار DF على السلسلة  $LNOP_t$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.029081	0.022089	1.316563	0.1887
$LNOP(-1)$	-0.008374	0.006216	-1.347158	0.1786
R-squared	0.004213	Mean dependent var		-0.000136
Adjusted R-squared	0.001891	S.D. dependent var		0.087020
S.E. of regression	0.086937	Akaike info criterion		-2.042629
Sum squared resid	3.242425	Schwarz criterion		-2.023761
Log likelihood	442.1865	Hannan-Quinn criter.		-2.035179
F-statistic	1.814835	Durbin-Watson stat		1.463426
Prob(F-statistic)	0.178640			

وبناء على بيانات الجدول أعلاه، فإن معامل الثابت أو القاطع لا يختلف معنويا عن الصفر، فالإحصائية المحسوبة لـ C ( t-statistic ) أقل من t الجدولة (1.96) عند مستوى 05%؛ وأيضا قيمة احتمالها الحرجة هي أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرضية  $H_0$  وتكون السلسلة  $LNOP_t$  تمثل سيرورة من نوع DS دون مشتق، ومنه السلسلة ليست بمستقرة لأن تباينها يرتبط بالزمن.

كما أن الإحصائية المحسوبة للمعلمة المقدرة هي أكبر من الإحصائية الجدولة عند المعنوية 5%  $(t_{\phi 1} = -1.34 > t_{\text{tabulé}} = -2.86)$ ، هذا ما يدفعنا إلى قبول الفرض العدمي  $H_0$ ، وبذلك يتأكد لنا مرة أخرى بأن السلسلة ليست بمستقرة. وتكتب معادلة النموذج بالشكل التالي:

$$DLNOP = -0.00837 LNOP_{t-1} + 0.029$$

$$(-1.34) \quad (1.31)$$

n=431. (.)=t empirique

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- تقدير النموذج الأول ( بدون قاطع وبدون اتجاه):

الجدول رقم (03-34): تقدير النموذج الأول لاختبار DF على السلسلة  $LNOP_t$

Dependent Variable: DLNOP				
Method: Least Squares				
Date: 11/10/16 Time: 15:36				
Sample (adjusted): 1980M02 2015M12				
Included observations: 431 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOP(-1)	-0.000339	0.001179	-0.287078	0.7742
R-squared	0.000189	Mean dependent var		-0.000136
Adjusted R-squared	0.000189	S.D. dependent var		0.087020
S.E. of regression	0.087011	Akaike info criterion		-2.043237
Sum squared resid	3.255525	Schwarz criterion		-2.033803
Log likelihood	441.3176	Hannan-Quinn criter.		-2.039512
Durbin-Watson stat	1.469215			

ومن الجدول أعلاه، نجد بأن الإحصائية المحسوبة للمعلمة المقدرة هي أكبر من الإحصائية الجدولة (-1.95) عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل الفرض العدم  $H_0$ ، وبالتالي السلسلة محل الدراسة غير مستقرة.

### ثانيا: اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

وللوقوف على مدى استقرار السلسلة الزمنية، نلجأ إلى اختبارات ديكي فولر المطور أو الموسع للكشف إن كان هناك جذر أحادي أم لا بالسلسلة المدروسة.

ويعتمد اختبار الجذر الأحادي ADF على تقدير النماذج التالية:

$$\Delta LNOP_t = \rho LNOP_t - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LNOP_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الرابع:}$$

$$\Delta LNOP_t = \rho LNOP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LNOP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الخامس:}$$

$$\Delta LNOP_t = \rho LNOP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta LNOP_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج السادس:}$$

أ. اختبار ديكي فولر المطور عند المستوى ( بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$  )

وحتى يتسنى لنا تقدير النماذج المذكورة أعلاه، لابد من تحديد عدد التأخيرات التي تسمح بتدنية

معامل AKAIKE(AIC) وتعظيم قيمة معامل Log likelihood ( عدد التأخيرات بالنسبة لـ ADF

قدرت بـ 06)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-35): قيم معياري AIC و Log likelihood للنموذج رقم 04 بحسب قيم p

(بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$ )

Log likelihood	AIC	P
455.2162	-2.107982	P=1
454.3300	-2.104103	P=2
453.6997	-2.101401	P=3
454.6539	-2.106107	P=4
453.8450	-2.102559	P=5
455.5183	-2.110674	P=6
454.9556	-2.108281	P=7
453.7390	-2.102785	P=8

- تقدير النموذج الرابع ( بدون قاطع وبدون اتجاه): وبلاستعانة ببرنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-36): جزء من نتائج تقدير النموذج الرابع لاختبار ADF على السلسلة  $LNOP_t$

Null Hypothesis:  $LNOP$  has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 6 (Automatic - based on AIC, maxlag=17)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-0.218171</b>	<b>0.6073</b>
Test critical values:		
1% level	-2.570414	
5% level	-1.941570	
10% level	-1.616199	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن t المحسوبة بالقيمة المطلقة  $| -0.2181 |$  أصغر من القيم المطلقة لـ t الجدولية-ماك كينون- بالنسبة لكل مستويات المعنوية، وبالمقابل قيمة الاحتمال الحرجة هي أكبر من 0.05 ( $0.60 > 0.05$ )، وبذلك لا يمكننا رفض الفرضية  $H_0$  (أي أن السلسلة تحتوي على جذر أحادي)، ومنه السلسلة غير ساكنة عند المستوى.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- تقدير النموذج الخامس ( بدون اتجاه): وبواسطة برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-37): جزء من نتائج تقدير النموذج الخامس لاختبار ADF على السلسلة

$$LNOP_t$$

Null Hypothesis: LNOP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 6 (Automatic - based on AIC, maxlag=17)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.314728	0.6239
Test critical values:		
1% level	-3.445517	
5% level	-2.868121	
10% level	-2.570340	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وتكشف معطيات الجدول، بأنه عند استعمال القاطع فقط ستكون قيمة الاحتمال المرجحة أكبر من 05% ( $prob^* = 0.62 > 0.05$ )، ومنه نقبل الفرض العدم وتكون السلسلة محل الدراسة غير ساكنة (أي أنها تحتوي على جذر أحادي).

- تقدير النموذج السادس: وبواسطة برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-38): جزء من نتائج تقدير النموذج السادس لاختبار ADF على السلسلة

$$LNOP_t$$

Null Hypothesis: LNOP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 6 (Automatic - based on AIC, maxlag=17)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.129068	0.5276
Test critical values:		
1% level	-3.979798	
5% level	-3.420432	
10% level	-3.132899	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

تشير مخرجات برنامج Eviews عند تقدير هذا النموذج (باستعمال القاطع والاتجاه الزمني)، بأن قيمة الاحتمال المرجحة كانت أكبر من 05%، وبذلك نقبل الفرض العدم الذي ينص على وجود جذر أحادي بالسلسلة، ومنه نعتبر أن السلسلة الزمنية  $LNOP_t$  غير مستقرة عند المستوى.



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها إجمالاً (عن طريق اختبار ADF) في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-39): نتائج اختبار ADF للسلسلة  $LNOP_t$

فرض العدم $H_0$ : السلسلة $LNOP_t$ تحتوي على جذر أحادي					
النتيجة	القرار	الاحتمالات الحرجة	القيم الجدولية عند مستوى 05%	الاحصائية t	اختبار ADF
السلسلة $LNOP_t$ غير مستقرة عند المستوى	نقبل $H_0$	$0.05 < 0.60$	-1.94	-0.21	النموذج الرابع
السلسلة $LNOP_t$ غير مستقرة عند المستوى	نقبل $H_0$	$0.05 < 0.62$	-2.86	-1.31	النموذج الخامس
السلسلة $LNOP_t$ غير مستقرة عند المستوى	نقبل $H_0$	$0.05 < 0.52$	-3.42	-2.12	النموذج السادس

ب. اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة  $DLNOP_t$  (أو بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$  عند مستوى الفرق الأول)

قبل الشروع في تقدير النماذج (04 و 05 و 06) عند مستوى الفرق الأول، ينبغي أولاً إيجاد عدد التأخيرات الذي يسمح بتدنية معيار AIC وتعظيم معامل Log likelihood (أنظر إلى الجدول أدناه).

الجدول رقم (03-40): قيم معياري AIC و Log likelihood للنموذج رقم 05 بحسب قيم p )

بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$  عند مستوى الفرق الأول المعبر عنها بـ  $DLNOP_t$

Log likelihood	AIC	P
454.2727	-2.103835	P=1
453.6340	-2.101093	P=2
454.6001	-2.105855	P=3
453.8030	-2.102361	P=4
455.4945	-2.110563	P=5
454.9457	-2.108234	P=6
453.7287	-2.102736	P=7

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ولما كانت سلسلة سعر البترول (المعبر عنها باللوغاريتم  $LNOP_t$ ) غير مستقرة في المستوى بالنسبة للاختبارات الثلاثة عند مستوى معنوية 05%، فإننا سنقوم بإجراء اختبارات ADF عند مستوى الفرق الأول لتحديد تأثير مركبات السيرورة العشوائية DS على السلسلة المدروسة، وذلك وفقا للنحو التالي:

- إعادة تقدير النموذج الرابع ( بدون قاطع وبدون اتجاه): وبلاستعانة ببرنامج EViews نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-41): جزء من نتائج إعادة تقدير النموذج الرابع لاختبار ADF على السلسلة

$$DLNOP_t$$

Null Hypothesis: D(LNOP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=17)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.885127	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.570414	
5% level	-1.941570	
10% level	-1.616199	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

من الجدول أعلاه، نستبين بأن قيمة الاحتمال الحرجة ( $Prob^*=0.00$ ) هي أقل من 05%، ومنه السلسلة محل الدراسة  $LNOP_t$  هي مستقرة عند مستوى الفرق الأول، كما يمكن تأكيد هذه النتيجة من خلال مقارنة t المحسوبة بالقيمة المطلقة مع t الجدولية ل Mackinnon (بالقيمة المطلقة)، بحيث t المحسوبة بالقيمة المطلقة:  $| -9.88 | < t$  الجدولية بالقيمة المطلقة:  $| -1.94 |$  عند مستوى معنوية 05% (وكذلك عند مستوى: 1% و 10%)، وعليه نرفض الفرض العدم، بمعنى أن السلسلة لا تحتوي على جذر أحادي.

- إعادة تقدير النموذج الخامس ( بدون اتجاه): وبواسطة برنامج EViews نحصل على النتائج التالية:

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-42): جزء من نتائج إعادة تقدير النموذج الخامس لاختبار ADF على السلسلة

DLNOP<sub>t</sub>

Null Hypothesis: D(LNOP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=17)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.872580	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.445517	
5% level	-2.868121	
10% level	-2.570340	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وبمجرد الإطلاع على نتائج الجدول رقم (3-42)، نستنتج مباشرة بأن السلسلة الزمنية LNOP<sub>t</sub> ساكنة عند مستوى الفرق الأول لأن قيمة احتمالها الحرجة أقل من 05% ( ومنه نرفض الفرض العدم).

• إعادة تقدير النموذج السادس: وبواسطة برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-43): جزء من نتائج إعادة تقدير النموذج السادس لاختبار ADF على السلسلة

DLNOP<sub>t</sub>

Null Hypothesis: D(LNOP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 5 (Automatic - based on AIC, maxlag=17)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.863869	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.979798	
5% level	-3.420432	
10% level	-3.132899	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

وبنفس الطريقة السابقة، نخلص بأن السلسلة الزمنية LNOP<sub>t</sub> ساكنة عند مستوى الفرق الأول.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وتتلخص نتائج اختبار ADF (مجتمعة) عند مستوى الفرق الأول كآتي:

الجدول رقم (03-44): نتائج اختبار ADF للسلسلة  $DLNOP_t$

فرض العدم $H_0$ : السلسلة $DLNOP_t$ تحتوي على جذر أحادي				
النتيجة	الاحتمالات المرجحة	القيم الجدولية عند مستوى 05%	الاحصائية t	اختبار ADF
نرفض $H_0$ ، والسلسلة $LNOP_t$ مستقرة عند الفرق الأول.	$0.05 > 0.00$	-1.94	-9.88	النموذج الرابع
نرفض $H_0$ ، والسلسلة $LNOP_t$ مستقرة عند الفرق الأول.	$0.05 > 0.00$	-2.86	-9.87	النموذج الخامس
نرفض $H_0$ ، والسلسلة $LNOP_t$ مستقرة عند الفرق الأول.	$0.05 > 0.00$	-3.42	-9.86	النموذج السادس

### 2.2.1.3 اختبار Philips- Perron PP على السلسلة $DLNOP_t$

يعتبر هذا الاختبار مهما من الناحية الإحصائية، فهو يجري تصحيحا غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر، حيث يأخذ في عين الاعتبار الأخطاء ذات التباينات غير المتجانسة les erreurs hétéroscédastiques.

وقبل البدء في تقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخيرات (troncature de Newey-West) بدلالة عدد المشاهدات:

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

ولقد قدرت عدد التأخيرات في نموذجنا هذا بـ 5، حيث  $n=430$

وبمقتضى النتائج السابقة لديكي فولر المطور، فإننا سنقوم مباشرة باختبار جذر الوحدة لـ  $ppp$  بالنسبة للسلسلة  $LNOP_t$  عند مستوى الفرق الأول (أو بالنسبة للسلسلة  $DLNOP_t$ ).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- تقدير النموذج الأول ( بدون قاطع وبدون اتجاه): وبالإستعانة ببرنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-45): جزء من نتائج تقدير النموذج الأول لاختبار PP على السلسلة

DLNOP<sub>t</sub>

Null Hypothesis: D(LNOP) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 5 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.63339	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.570351	
5% level	-1.941562	
10% level	-1.616205	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ومن خلال الجدول أعلاه، وبعد إجراء تصحيح غير معلمي (كما تم الإشارة إليه مسبقاً)، فإننا سنكون بصدد رفض الفرض الصفري ( وجود جذر أحادي في السلسلة DLNOP<sub>t</sub> )، أولاً: لأن إحصائية PP بالقيمة المطلقة | -15.63 | أكبر من القيم الجدولية الحرجة critical values المطلقة عند مستويات المعنوية الثلاث: 1% و 5% و 10%، ثانياً: لأن  $0.00 < 0.05 = \text{prob}^*$ ، ومنه نعتبر أن السلسلة DLNOP<sub>t</sub> مستقرة (أو بعبارة أخرى LNOP<sub>t</sub> مستقرة عند مستوى الفرق الأول).

تقدير النموذج الثاني ( بدون اتجاه): وبواسطة برنامج EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-46): جزء من نتائج تقدير النموذج الثاني لاختبار PP على السلسلة DLNOP<sub>t</sub>

Null Hypothesis: D(LNOP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 5 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.61437	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.445338	
5% level	-2.868042	
10% level	-2.570298	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ومن خلال الجدول رقم (03-46)، السلسلة DLNOP<sub>t</sub> لا تحتوي على جذر أحادي ( لأن قيمة الاحتمال الحرجة هي أقل من مستوى 0.05)، ومنه نرفض H<sub>0</sub> وتكون السلسلة مستقرة (أي أن LNOP<sub>t</sub> مستقرة عند مستوى الفرق الأول).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- تقدير النموذج الثالث: وبواسطة برنامج EViews نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (03-47): جزء من نتائج تقدير النموذج الثالث لاختبار PP على السلسلة

DLNOP<sub>t</sub>

Null Hypothesis: D(LNOP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 5 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.59465	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.979543	
5% level	-3.420308	
10% level	-3.132826	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ومن الجدول أعلاه، نلاحظ: أن القيمة المحسوبة لـ PP بالقيمة المطلقة  $| -15.49 | <$  من القيمة الجدولية الحرجة بالقيمة المطلقة  $| -3.42 |$  عند مستوى 05% (أيضا عند مستويات أخرى: 01% و10%) كذلك  $prob^* = 0.00 < 0.05$ ، ومنه DLNOP<sub>t</sub> لا تحتوي على جذر أحادي ( أي نرفض الفرض العدم)، وبالتالي تكون السلسلة LNOP<sub>t</sub> مستقرة عند مستوى الفرق الأول.

وتظهر نتائج اختبار PP مجتمعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-48): نتائج اختبار فيليبس بيرون للسلسلة DLNOP<sub>t</sub>

فرض العدم H <sub>0</sub> : السلسلة DLNOP <sub>t</sub> تحتوي على جذر أحادي				
النتيجة	الاحتمالات الحرجة	القيم الجدولية عند مستوى 05%	الاحصائية t	اختبار PP
نرفض H <sub>0</sub> : السلسلة LNOP مستقرة عند الفرق الأول.	0.05 > 0.00	1.94-	15.63-	النموذج الأول
نرفض H <sub>0</sub> : السلسلة LNOP مستقرة عند الفرق الأول.	0.05 > 0.00	2.86-	15.61-	النموذج الثاني
نرفض H <sub>0</sub> : السلسلة LNOP مستقرة عند الفرق الأول.	0.05 > 0.00	3.42-	15.59-	النموذج الثالث

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 3.2.1.3 اختبار KPSS على السلسلة $DLNOp_t$

يعمل اختبار KPSS على اختبار فرضية العدم التي تعني سكون السلسلة باستعمال إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) Multiplicateur de Lagrange، ويتحقق ذلك عقب تقدير النموذج رقم 02 و03، أين:

$$LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2}$$

$S_t$ : تمثل المجاميع الجزئية لبواقي تقدير النموذج 2 و3.

ومن أجل حساب إحصائية KPSS استعنا ببرنامج Eviews، حيث كانت مخرجاته بالشكل التالي ( عدد التأخيرات بالنسبة لـ KPSS قدرت بـ 05):

• تقدير النموذج الثاني ( بدون اتجاه):

الجدول رقم (03-49): جزء من نتائج تقدير النموذج الثاني لاختبار KPSS على السلسلة

$DLNOp_t$

Null Hypothesis: D(LNOP) is stationary  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
<b>Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic</b>		<b>0.107446</b>
<b>Asymptotic critical values*:</b>	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

\*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن إحصائية LM-Stat هي أقل من القيم الجدولية الحرجة لـ KPSS عند كل المستويات (01%، 05%، 10%)، ومنه نقبل الفرض العدم ( بمعنى السلسلة  $LNOp_t$  ساكنة عند مستوى الفرق الأول).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### • تقدير النموذج الثالث ( بوجود قاطع واتجاه زمني):

الجدول رقم (03-50): جزء من نتائج تقدير النموذج الثالث لاختبار KPSS على السلسلة

$DLNOP_t$

Null Hypothesis:  $D(LNOP)$  is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.090117
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

\*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

وبناء على نتائج الجدول أعلاه، نعتبر السلسلة  $LNOP_t$  بأنها ساكنة عند مستوى الفرق الأول، كون إحصائية LM-Stat هي أقل من القيم الجدولية الحرجة عند مستويات الدلالة المختلفة (01%، 05%، 10%)، إذا لانستطيع رفض الفرض العدم.

ونحصى نتائج اختبار KPSS ( التي تعمل على تقدير النموذج 02 و 03) على السلسلة  $DLNOP_t$  في الجدول التالي:

### الجدول رقم (03-51): نتائج اختبار KPSS للسلسلة $DLNOP_t$

فرض العدم $H_0$ : السلسلة $DLNOP_t$ هي ساكنة.					
عدد التأخيرات = truncature de newey- bandwidth = 05					
القرار	القيم الجدولية الحرجة			احصائية LM-Stat	اختبار KPSS
	%10	%05	%01		
قبول $H_0$	0.347	0.463	0.739	0.107	النموذج الثاني
قبول $H_0$	0.119	0.146	0.216	0.090	النموذج الثالث

### 2.3 اختبارات الذاكرة الطويلة لسلسلة أسعار البترول

وحتى نتمكن من معرفة ما إذا كانت سلسلة سعر البترول تتميز بخاصية الذاكرة الطويلة أم لا، سوف نعتمد في تحديد ذلك على تقنية (1983) Geweke et Porter-Hudak وطريقة الإمكانية



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

العظمى لاختبار مدى قدرة الصدمات الماضية على التنبؤ بالصدمات المستقبلية - التي تكون على المدى الطويل-، ولما كانت هاتان الطريقتان تستوجبا بأن تكون السلسلة الزمنية مستقرة، فقد قمنا سلفا بدراسة استقرارية هذه السلسلة التي تبين بأنها مستقرة عند الفروق الأولى ( أي بعد إجراء اختبارات الكشف عن الجذر الأحادي)، بمعنى أن تقدير معلم الذاكرة الطويلة سيكون ( بهاتين الطريقتين) على سلسلة  $DLNOP_t$ .

#### 1.2.3 تقنية (1983) Geweke et Porter-Hudak

ويرتبط تطبيق تقنية GPH بعدد الإحداثيات  $m$  التي يتم اختيارها بدلالة عدد المشاهدات  $n$  عند تقدير انحدار لوغاريتم الدالة الدورية ( $m=n^{0.5}$ ) هو المجال المستعمل في برمجيات OxMetrics 6.0 - التي تحتوي على ملف GPH-، وفي بحثنا هذا أخذنا بعدة قيم  $m$  للتأكد من استقرار التقديرات على مدى فترات متفرقة، حيث تظهر نتائج تطبيق تقنية (1983) Geweke et Porter-Hudak على السلسلة  $DLNOP_t$  في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-52) : نتائج انحدار لوغاريتم الدالة الدورية -Log Periodogram Regression بتقنية (1983) Geweke et Porter-Hudak

	m=20	m=30	m=50	m=60	m=80	m=100	m=120
d parameter	-0.046	-0.138	-0.101	0.010	0.047	0.101	0.086
t. statistic	0.181	0.140	0.103	0.093	0.079	0.071	0.064
Prob*	0.795	0.323	0.328	0.906	0.549	0.1535	0.1805

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج OxMetrics 6.0.

من الجدول، نلاحظ أن فرضية الذاكرة الطويلة غير مقبولة باستخدام اختبار GPH لأن قيم ستودنت أقل تماما من القيمة الجدولة للتوزيع الطبيعي 1.96 عند مستوى معنوية 5% من أجل عدة قيم  $m$  (1.2.....m)، ومنه معامل التفاضل الكسري  $d$  لا يختلف جوهريا عن الصفر. وللتأكد من النتائج، يفضل استخدام طريقة المعقولة العظمى (بخاصة في حالة وجود مركبة قصيرة المدى).

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2.2.3 طريقة الإمكانية العظمى Maximum likelihood

وبالاعتماد على برنامج OxMetrics 6.0 سوف نقوم بتقدير (بالنسبة للسلسلة DLNOP) عدة نماذج تخص (p.d.q) ARFIMA من أجل القيم p و q (تتراوح بين الصفر والواحد، لأن الارتباطات الذاتية الجزئية والبسيطة تتجه نحو الصفر بعد p الأولى - أنظر إلى الشكل رقم (03-17))، غير أننا سنأخذ فقط بالنموذج الذي يسمح بتدنية معيار AIC، حيث يمثل معيار المعلومات ل (Akaike (1973)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-53): النماذج المرشحة لتقدير معامل التفاضل الكسري

المعلّات*	AIC	النماذج المرشحة
معنوية	2.10856-	ARFIMA (1. d.0)
معنوية	2.10875-	ARFIMA (0. d.1)**
غير معنوية	2.10469-	ARFIMA (1. d.1)

\*المعلّات بالنسبة ل AR-1 و MA-1، \*\*النموذج المختار

ومن الجدول رقم (3-53)، يتضح أن النموذج الملائم هو من الشكل (0. d.1) ARFIMA، ومنه سنقوم بتقدير معامل التفاضل الكسري باستخدام طريقة الإمكانية العظمى في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-54): تقدير معامل التفاضل الكسري d باستخدام طريقة الإمكانية العظمى

	Coefficient	Std.Error	t-value	t-prob
<b>d parameter</b>	-0.0573087	0.05588	-1.03	0.306
<b>MA-1</b>	0.339833	0.06576	5.17	0.000
<b>Constant</b>	0.000201293	0.003915	0.0514	0.959

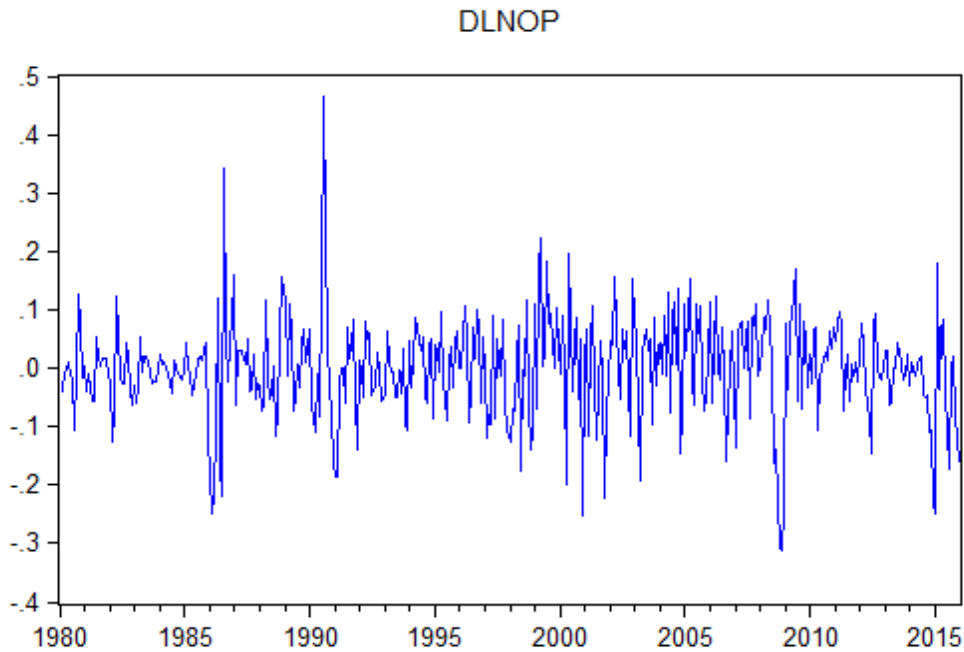
### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يكشف الجدول رقم (03-54) عن نتائج تقدير معامل التفاضل الكسري باستخدام طريقة الإمكانية العظمى ( أنظر إلى السطر الأول من الجدول)، التي تشير بأن هذا المعامل لا يملك أية دلالة إحصائية عند مستوى 05% ( لا يختلف معنويًا عن الصفر) أي أن سلسلة أسعار البترول لا تتميز بذاكرة طويلة الأجل، باعتبار أن قيمة  $t$  ستيودنت المحسوبة أقل من نظيرتها الجدولية 1.96، كما أن نسبة الاحتمال الحرجة  $t$ -prob التي تساوي 0.306 أكبر تمامًا من 0.05. وبالتالي هذه النتائج تتوافق مع النتائج المتحصل عليها سابقًا، وذلك في إطار تطبيق تقنية **GPH 1983**.

### 3.3 تحليل سلسلة أسعار البترول بمنهجية Box-Jenkins

وبناء على النتائج السابقة سنقوم بنمذجة سلسلة أسعار البترول بالاعتماد على النماذج **ARIMA** تبعًا لمنهجية بوكس-جانكينس ( مرحلة التعرف، مرحلة تقدير النموذج واختبار جودته)، حيث ستم هذه الدراسة على سلسلة الفروق الأولى للوغاريتم النيبيري لأسعار البترول  $DLNOP_t$ ، لأنها سلسلة مستقرة وفقًا لما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-16): التمثيل البياني لسلسلة  $DLNOP$



وبالنظر إلى بيان الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي المبين في الشكل الآتي، يتضح بأن دالة الارتباط الذاتي البسيط **ACF** غير منعدمة أين تتناقص بشكل أسي وتدرجي، بينما في دالة الارتباط

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الذاتي الجزئي PACF فقط  $p$  أو المعامل الأول الذي يختلف عن الصفر، وبقيّة المعاملات تنعدم بعد فترة التباطؤ الأولى Lag1، وهذا يعني أن سلسلة أسعار البترول للسلسلة  $DLNOP_t$  يمكن أن تكون على شكل نموذج  $AR(p)$ .

#### الشكل رقم (03-17): بيان الارتباط الذاتي للسلسلة $DLNOP_t$

Date: 11/06/16 Time: 11:22  
Sample: 1980M01 2015M12  
Included observations: 431

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.261	0.261	29.559	0.000
		2	0.016	-0.056	29.664	0.000
		3	0.051	0.066	30.778	0.000
		4	-0.070	-0.108	32.892	0.000
		5	-0.106	-0.060	37.815	0.000
		6	-0.148	-0.122	47.461	0.000
		7	-0.054	0.025	48.722	0.000
		8	-0.035	-0.036	49.263	0.000
		9	-0.019	0.005	49.415	0.000
		10	0.101	0.088	53.912	0.000
		11	0.111	0.051	59.412	0.000
		12	0.019	-0.040	59.569	0.000
		13	-0.092	-0.114	63.307	0.000
		14	-0.053	-0.009	64.566	0.000
		15	-0.101	-0.085	69.185	0.000

### 1.3.3 مرحلة التعرف على النموذج

يتم التعرف على النموذج من خلال دراسة عدد من الصيغ الرياضية المرشحة لنماذج AR عند مختلف المراتب  $p$ .

غير أنه عند فحص دالة الارتباط الذاتي الجزئي للسلسلة  $DLNOP_t$  قمنا مباشرة باختيار وقبول النموذج  $AR(01)$  \* (لأن دالة الارتباط الجزئية لنموذج  $AR(P)$  تنعدم مباشرة بعد فجوة زمنية تقدر بـ  $P=01$ ).

### 2.3.3 مرحلة تقدير النموذج واختبار جودته

وتظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى  $AR(01)$  للسلسلة  $DLNOP_t$  في

الجدول التالي:

الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-55): نتائج تقدير نموذج AR(01)

Dependent Variable: DLNOP  
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)  
Date: 12/05/16 Time: 20:49  
Sample: 1980M02 2015M12  
Included observations: 431  
Convergence achieved after 3 iterations  
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.262627	0.030882	8.504228	0.0000
SIGMASQ	0.007036	0.000312	22.55434	0.0000
R-squared	0.068695	Mean dependent var		-0.000136
Adjusted R-squared	0.066524	S.D. dependent var		0.087020
S.E. of regression	0.084075	Akaike info criterion		-2.109410
Sum squared resid	3.032461	Schwarz criterion		-2.090542
Log likelihood	456.5778	Hannan-Quinn criter.		-2.101960
Durbin-Watson stat	1.962526			
Inverted AR Roots	.26			

نجد من الجدول أعلاه أن معلمة المقدرة معنويا تختلف عن الصفر (لأن قيمة الاحتمال المحاذي لإحصائية t أقل من مستوى 0.05)، إذن النموذج مقبول إحصائيا.

كذلك، يمكن التأكد من أن بواقي عملية التقدير تحدث ضجيجا أيضا، وهذا من خلال الاستعانة ببيان الارتباط الذاتي للبواقي الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-18): بيان الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 12/05/16 Time: 20:56  
Sample: 1980M01 2015M12  
Included observations: 431  
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.015	0.015	0.1001	
		2	-0.069	-0.069	2.1590	0.142
		3	0.073	0.076	4.4825	0.106
		4	-0.065	-0.073	6.3235	0.097
		5	-0.058	-0.045	7.8090	0.099
		6	-0.124	-0.139	14.534	0.013
		7	-0.009	-0.001	14.569	0.024
		8	-0.021	-0.039	14.759	0.039
		9	-0.041	-0.029	15.495	0.050
		10	0.091	0.069	19.139	0.024
		11	0.091	0.076	22.781	0.012
		12	0.019	0.013	22.936	0.018
		13	-0.092	-0.107	26.754	0.008
		14	-0.005	-0.013	26.766	0.013
		15	-0.072	-0.085	29.108	0.010

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وبناء على الشكل رقم (03-18)، نلاحظ بأن معاملات الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للفترات الخمس الأولى (  $p=1...5$  ) تقع داخل مجال الثقة كون قيم احتمال إحصائية Ljung-Box هي أكبر تماما من عتبة 0.05 ( أي أن النموذج مقبول إحصائيا)، فهذا يعني أن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أيضا.

### 4.3 نمذجة تباين بواقي التقدير باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات

#### تباينات الأخطاء ARCH و GARCH و IGARCH

قبل البدء في تقدير نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء لابد من:

#### 1.4.3 كشف عن أثر ARCH

ومن خلال فحص بيان الارتباط الذاتي لمربعات بواقي تقدير النموذج  $AR(01)$ ، فإنه يمكن تمثيل سلسلة البواقي بنماذج ARCH بخاصة وأن كل احتمالات إحصائية Ljung-Box تختلف جوهريا عن الصفر (أي أنها أقل من مستوى 05%).

#### الشكل رقم (03-19): بيان الارتباط الذاتي لمربعات بواقي التقدير

Date: 01/15/17 Time: 17:33  
Sample: 1980M01 2015M12  
Included observations: 431

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.220	0.220	21.007	0.000
		2	0.116	0.071	26.839	0.000
		3	0.061	0.023	28.454	0.000
		4	0.045	0.021	29.349	0.000
		5	0.128	0.114	36.473	0.000
		6	0.096	0.045	40.540	0.000
		7	0.071	0.024	42.786	0.000
		8	0.009	-0.030	42.822	0.000
		9	-0.040	-0.055	43.541	0.000
		10	0.032	0.038	44.003	0.000
		11	-0.034	-0.059	44.524	0.000
		12	-0.041	-0.043	45.262	0.000
		13	-0.008	0.012	45.290	0.000
		14	-0.021	-0.002	45.484	0.000
		15	-0.011	-0.003	45.534	0.000

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ويتم الكشف عن أثر ARCH بإتباع الخطوات التالية:<sup>444</sup>

أولاً: حساب بواقى تقدير النموذج  $e_t$ ،

ثانياً: حساب مربعات البواقى  $e_t^2$ ،

ثالثاً: إجراء انحدار ذاتي لمربعات البواقى من الرتبة  $p$ :

$$e_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i e_{t-i}^2$$

ولإجراء هذا الاختبار ينبغي حساب عدد التأخيرات، بحيث حدد معامل التأخير بـ 1 (الذي يسمح

بتدنية قيمة معياري أكايك وشوراز)، وتظهر نتائج اختبار هذا النموذج في الجدول التالي:

### الجدول رقم (03-56): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	21.81753	Prob. F(1,428)	0.0000	
Obs*R-squared	20.85632	Prob. Chi-Square(1)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 12/06/16 Time: 11:23				
Sample (adjusted): 1980M03 2015M12				
Included observations: 430 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005505	0.000794	6.936670	0.0000
RESID^2(-1)	0.220390	0.047183	4.670924	0.0000
R-squared	0.048503	Mean dependent var	0.007049	
Adjusted R-squared	0.046280	S.D. dependent var	0.015321	
S.E. of regression	0.014962	Akaike info criterion	-5.561962	
Sum squared resid	0.095813	Schwarz criterion	-5.543060	
Log likelihood	1197.822	Hannan-Quinn criter.	-5.554498	
F-statistic	21.81753	Durbin-Watson stat	2.029731	
Prob(F-statistic)	0.000004			

إذا اعتبرنا أن اختبار ARCH يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج للحكم على

السيرورة، فإن LM تعطى بالشكل التالي:

$$LM=430*0.048503=20.85629$$

ومنه LM المحسوبة أكبر من  $\chi^2(01)$  الجدولة عند مستوى 05% (3.841)، وبذلك نعتبر أن

السيرورة قابلة للتبرير justifiable أو التمثيل بنماذج ARCH، هذا ما يجعلنا نرفض الفرض العدم

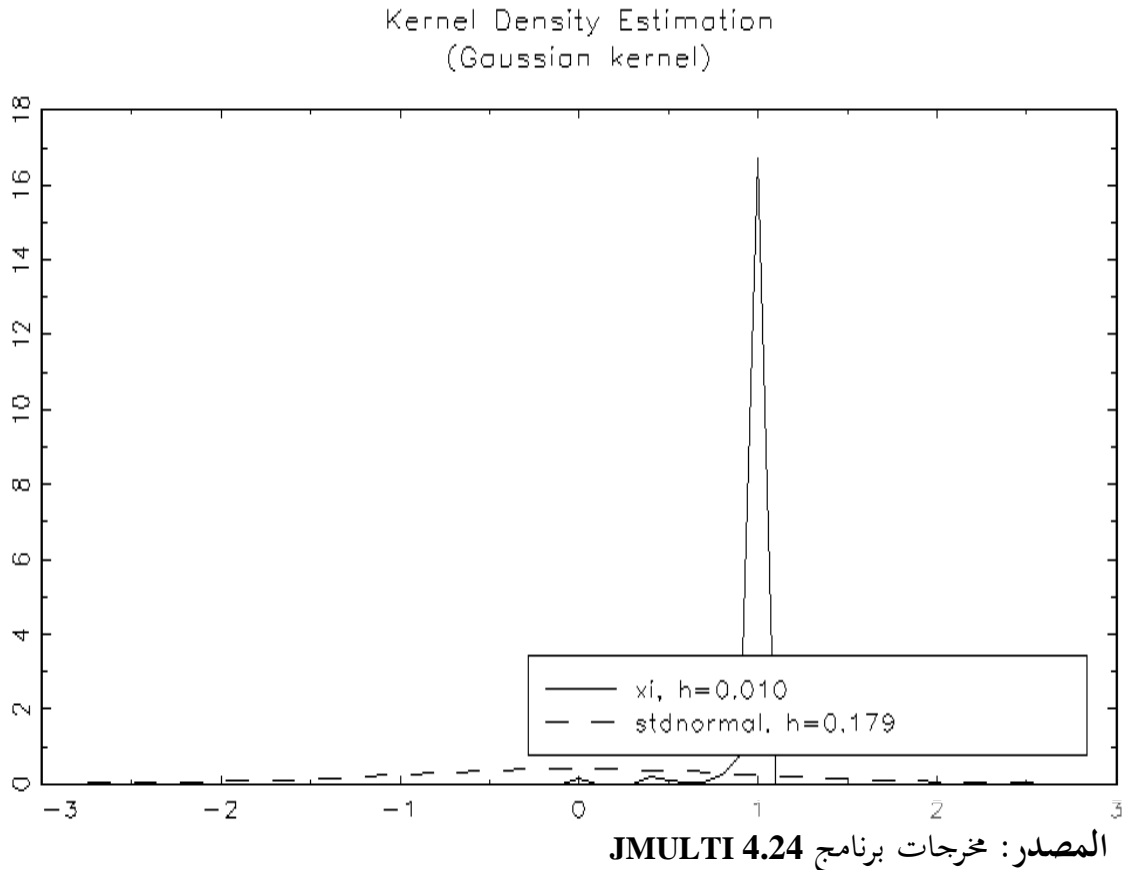
<sup>444</sup> Bourbounnais R, Ibid, PP153-154.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

القائل بأن تباين الأخطاء هو ثابت عبر مرّ الزمن، ونقبل الفرض البديل ( عدم ثبات التباين الشرطي للأخطاء ) حيث هذا ما توضحه لنا كل من قيمة احتمال الإحصاء  $LM_{CAL}$  (Obs\*R-squared) التي هي أقل من 0.05 وقيمة  $Prob^*$  لمعامل الانحدار الذاتي المرتبط بمربع الخطأ التي تختلف كذلك جوهريا عن الصفر.

وتعزيزا لمصدقية هذه النتائج، قمنا بتقدير دالة الكثافة غير المعلمية التي تعرف بطريقة النواة (باستخدام برنامج **JMULTI 4.24** ) عبر اختبار ARCH من الرتبة الأولى لبواقي تقدير النموذج AR(01) بالسلسلة DLNOP، حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه بأنه ليس هناك تطابق بين دالة الكثافة المقدره ودالة كثافة التوزيع الطبيعي مما يعبر عن وجود توزيع غير طبيعي، وفي نفس الوقت يشير منحني دالة الكثافة إلى وجود توزيع احتمالي غير متناظر للبواقي، **أين قدرت قيمة النافذة المثلى ب0.010**. فهذه النتائج توحى بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء لوجود تقلبات شديدة في أسعار البترول نتيجة تشكل بنية مشوشة أو صدمات خارجية.

#### الشكل رقم (03-20): التقدير غير المعلمي لدالة كثافة البواقي





## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 2.4.3 تقدير نموذج ARCH

ومن أجل نمذجة التباين ( أو تقدير معادلة التباين)، قمنا بترشيح وتقدير عدة نماذج منها:

ARCH(1) و ARCH(2) و ARCH(3) و ARCH(4) و ARCH(5) و GARCH(1. 1) و GARCH(1. 2) و GARCH(1. 3) و GARCH(1. 4) و IGARCH(1.1) و IGARCH(1.2) بهدف نمذجة تقلبات سلسلة أسعار البترول. وبحسب المعايير المذكورة آنفا، كان النموذج GARCH(1.1) هو الأفضل عند المفاضلة بين النماذج المشار إليها أعلاه، وتظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (03-57): نتائج تقدير نموذج GARCH(1.1)

Dependent Variable: DLNOP  
Method: ML ARCH - Normal distribution (OPG - BHHH / Marquardt steps)  
Date: 12/06/16 Time: 11:53  
Sample (adjusted): 1980M02 2015M12  
Included observations: 431 after adjustments  
Convergence achieved after 27 iterations  
Coefficient covariance computed using outer product of gradients  
Presample variance: backcast (parameter = 0.7)  
GARCH = C(2) + C(3)\*RESID(-1)^2 + C(4)\*GARCH(-1)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
AR(1)	0.208012	0.047275	4.400074	0.0000
Variance Equation				
C	0.000427	0.000117	3.664660	0.0002
RESID(-1)^2	0.386177	0.059074	6.537140	0.0000
GARCH(-1)	0.615711	0.050053	12.30127	0.0000
R-squared	0.065671	Mean dependent var	-0.000136	
Adjusted R-squared	0.065671	S.D. dependent var	0.087020	
S.E. of regression	0.084114	Akaike info criterion	-2.332141	
Sum squared resid	3.042306	Schwarz criterion	-2.294404	
Log likelihood	506.5763	Hannan-Quinn criter.	-2.317241	
Durbin-Watson stat	1.858592			
Inverted AR Roots	.21			

ومن الجدول أعلاه، يتضح بأن كل معلمات معادلة التباين تختلف جوهريا عن الصفر ( موجبة)، بحيث قيم احتمالاتها الحرجة أقل من 0.05، ومنه النموذج مقبول وذو دلالة إحصائية.

وتكتب معادلة التباين كما يلي:

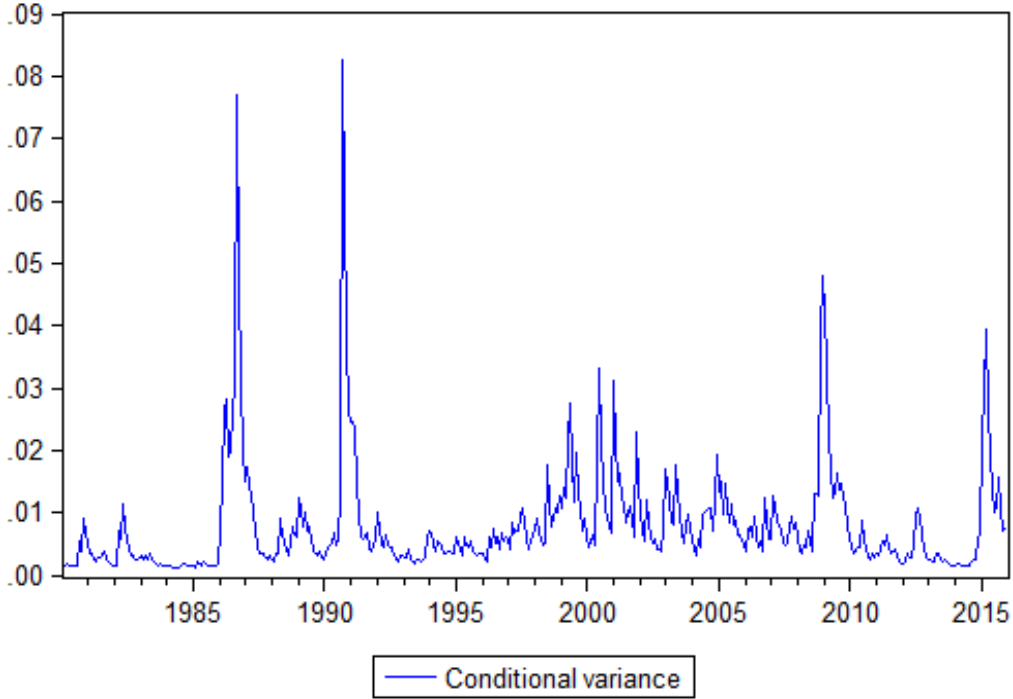
$$\text{GARCH} = 0.00042 + 0.38617 * \varepsilon_{t-1}^2 + 0.6157 * \text{GARCH}(-1)$$

### 5.3 استخراج سلسلة تطاير سعر البترول the volatility of oil price

وبعد نمذجة سلسلة سعر البترول  $DLNOP_t$  ( أي بعد كتابة معادلة التباين المستخرجة من نموذج GARCH(1.1) )، فإننا سنقوم بتمثيل تطاير هذه السلسلة عبر الزمن ( خلال الفترة الممتدة من 1980م إلى غاية 2015م-بيانات شهرية ) معتمدين في ذلك على التقلبات الشرطية أو التباين الشرطي  $C V$ : Conditional Variance.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03-21): التمثيل البياني لسلسلة تطاير سعر البترول ( الممثلة بالتباين الشرطي لنموذج ( GARCH(1.1)



يمثل الشكل أعلاه منحنى تطاير سعر البترول، المعبر عنه بالتباين الشرطي لسلسلة سعر البترول CVGARCH، حيث تظهر في المنحنى مجموعة من التقلبات غير المتوقعة في سعر البترول ( التي يطلق عليها مصطلح القمم التي تعبر إما عن انخفاضات حادة أو ارتفاعات مفاجئة في الأسعار-وهي ذات دلالات إحصائية-)، فواحدة تصادف الصدمة البترولية السالبة لسنة 1986م، والأخرى توافقت حرب الخليج التي جرت خلال سنتي 1990 و1991م، هذا بالإضافة إلى تطايرات أخرى شهدتها أسعار البترول عقب الأزمة السياسية في فنزويلا سنتي 2002 و2003م، فضلا عن غزو أمريكا لأفغانستان والعراق سنة 2003م وصولا إلى تطاير سنتي 2009م (أزمة ملف إيران النووي وانخفاض الدولار الأمريكي) و2015م، هذه التقلبات كانت أقل وطأة من التقلبات الأولى. إجمالا، ترجع تقلبات أسعار البترول إلى عوامل مختلفة منها ما يتعلق بالعوامل الجيوسياسية ( الأزمات السياسية والحروب في البلدان المصدرة للنفط) ومنها ما ارتبط بعوامل اقتصادية محضة كالعرض ( سياسات منظمة الأوبك، الاحتياط الأمريكي من النفط) ونمو الطلب العالمي والمضاربة في الأسواق المالية (فيما يتعلق بتداول العقود المستقبلية للنفط).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري

ولما كان لتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية آثار بارزة على التوازنات الاقتصادية الكلية بما فيها مكونات المالية العامة في الجزائر، سنقوم بإجراء تقييم قياسي لمفارقة وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري بدراسة أثر تغير وتطير سعر البترول OP على بعض المتغيرات الاقتصادية ( التي تعبر عن مستويات التنمية الاقتصادية الحاصلة في البلد ) المتمثلة في كل من: الناتج المحلي الخام الحقيقي RGDP، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي RGDP per capita، النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي GOVEXP، معدلات التضخم INF، معدلات البطالة UNEMP، سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، وذلك لتبيان الآثار العكسية الناتجة عن هذه التغيرات والتقلبات على الاقتصاد ككل.

وتعتمد دراستنا الميدانية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل: صندوق النقد الدولي IFS، البنك الدولي WDI، الديوان الوطني للإحصاء ONS، بنك الجزائر، منظمة OPEC. وتأخذ هذه المتغيرات على شكل سلاسل زمنية سنوية ابتداء من سنة 1980م إلى غاية 2015م، كما تشمل الدراسة على متغير آخر يعتبر كمقياس لتطير سعر البترول يتمثل في التباين الشرطي لسلسلة سعر البترول CVGARCH (لكن بعد تحويل بيانات السلسلة من بيانات شهرية إلى بيانات سنوية باستخدام برمجية Eviews).

### 1. الدراسات السابقة

تثير تغيرات أسعار النفط الكثير من المخاوف عند صناع السياسات سواء في البلدان المصدرة أو المستوردة الصافية لهذا المورد الطبيعي، فالعديد من الأدبيات النظرية والتجريبية ناقشت إشكالية تأثير تقلبات سعر البترول على مؤشرات التنمية الاقتصادية في البلدان المصدرة، حيث قدمت أدلة اقتصادية وقياسية حيال ذلك، لاسيما وأنها توصلت بأن لتقلبات أسعار البترول آثار مهمة التي تنتهي في الغالب بركون متغيرات الاقتصاد الكلي لهذه البلدان، فمنها ما تلخص في دورية السياسة المالية وتقلب النمو الاقتصادي، ومنها ما اقترن بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، فمثل هذه الآثار تنغص على المجتمعات -في البلدان الغنية بالموارد الباطنية- معيشتهم، وتجعلهم

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

أمام واقع اقتصادي جدّ صعب قد يكون محفوفًا بمخاطر نقمة الموارد الطبيعية. ومن أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع، نذكر:<sup>445</sup>

lee ni and raati (1995), Sachs J.D. & Warner A.M (1995 , 1997, 2001), Hussain .Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008), G. Markwardt M.A.Farzanegan 2009, Amany A. El Anshasy 2009, H.Berument N.B.Ceylan N. Dogan 2010, Akin Iwayemi. Babajide Fowowe 2011, Moshiri.S & Banihashem 2011.

أندرو وارنر سنة 2013م، كريس غيريغات وسوزان يانغ سنة 2013م، سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا- أويبرغو وإنريكي فلوريس سنة 2014م، رباح أرزقي وريتويك بانيجري سنة 2014م ( دراسات منشورة في مجلة التمويل والتنمية).

وعلى وجه التحديد، قام Lee . Ni and Raati سنة 1995م في ورقتهما بنمذجة تطاير سلسلة سعر البترول ( بعدما شاهدا بأن حركة أسعار النفط قد كانت غير منتظمة على مرّ السنين) باستخدام نموذج GARCH لاستخراج التباين الشرطي Conditionnel variance الذي يعتبر مقياسا للتطايرvolatility. وانطلاقا من الإطار النظري المتضمن الدراسات التالية: هاميلتون (1983م) ومورك (1989م) وهاريسون وبيربدج ( 1984م) وموري (1993م) وداربي (1983م) وهوكر (1994م) حاول الباحثان تحديد درجة تأثير صدمات أسعار البترول الموجبة  $e^+$  على كل من معدلات نمو الناتج الوطني الخام الحقيقي ومعدلات البطالة عبر تحليل نماذج VAR ودوال الاستجابة الدفعية، حيث توصلا بأن تطاير سعر البترول يشرح بشكل واسع التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي على مدى الفترات المدروسة. أيضا، تندرج الدراسات التي قدمها زاكس ووارنر سنوات: 1995م و1997م و2001م ضمن الدراسات الأساسية النموذجية التي درست العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، بحيث استندت حيثياتها إلى التجربة الميدانية التي كشفت بدورها عن وجود ارتباط سلمي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي لاسيما بالنسبة للاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد نسبا عالية من اجمالي صادراتها إلى الناتج المحلي الخام لسنة 1971م.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت الموضوع باللغة العربية وبإسهاب، نجد الدراسة التي قدمها شكوري سيدي محمد ( 2013م) عندما عالج موضوع وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- حالة

<sup>445</sup> هذه الأوراق قد تعرضنا لها بالتفصيل سابقا ( أنظر إلى الفصل الأول والثاني).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الاقتصاد الجزائري من خلال إجرائه لتقييم قياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر بدراسته لمدى تأثير تقلبات أسعار البترول على أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر ممرًا أساسيًا للصدمات الخارجية نحو الداخل، حيث توصل بأن تقلبات أسعار البترول ( بعد نمذجة بيانات السلسلة بواسطة الانحراف المعياري الشرطي CSD ) تشرح نسبة كبيرة من التقلبات التي تحصل في المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة على غرار متغير نسبة الانفاق الحكومي إلى GDP، هذه النتائج تشير إلى نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري (على حد اعتقاد الباحث). كذلك، عاجلت موري سمية ( 2015م ) هذا النوع من المواضيع عندما درست أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أين اعتمدت في توصيف الأثر والعلاقة بطرق القياس الاقتصادي المتمثلة في كل من: اختبار التكامل المتزامن، وبناء نموذج متجه تصحيح الخطأ، واختبار السببية ودوال الاستجابة الدفعية، لتصل في الأخير إلى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين جل متغيرات الدراسة زيادة على وجود استجابة فورية لمتغيرات الدراسة التابعة تجاه صدمات أسعار البترول. على العموم، اجتهدت الدراسة على توضيح مدى تحكم سعر النفط في مجمل مؤشرات الاقتصاد الجزائري، وما يلفت الانتباه أن ارتفاعات أسعار النفط لم تترجم كلية باستجابة جيدة وموجبة من طرف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

### 2. الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستعملة في الدراسة

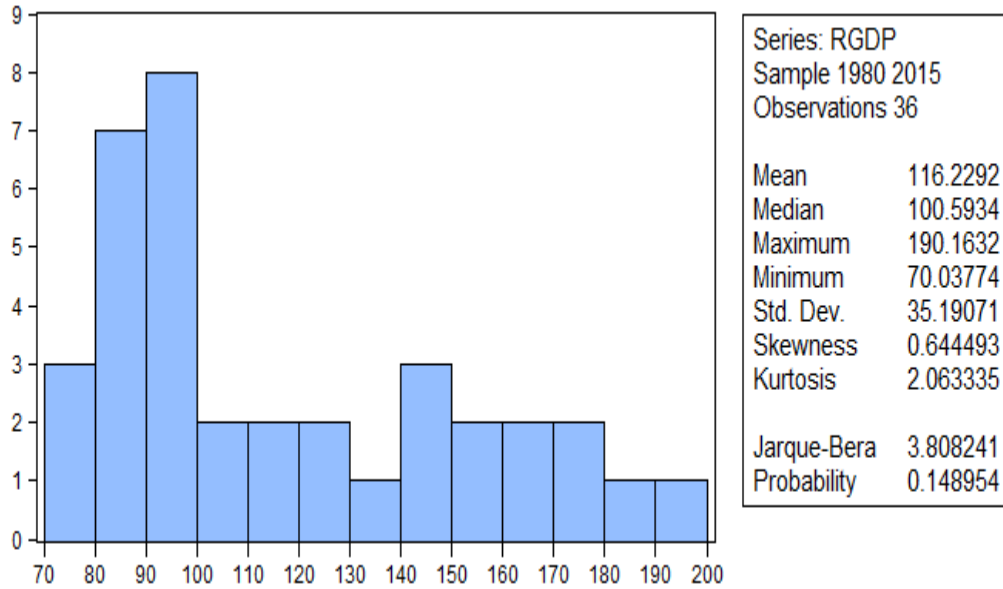
وبغية رصد الخصائص الإحصائية وإعطاء فكرة مبسطة حول تطور السلاسل الزمنية المتضمنة لمتغيرات الدراسة ( التي ذكرت سابقا ) ، سنستعين في ذلك ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي ( الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، معامل الالتواء، معامل التفرطح، إحصاء Jarque-Bera ).

### 1.2 سلسلة الناتج المحلي الخام الحقيقي

يشير الناتج المحلي الخام الحقيقي إلى جميع السلع والخدمات المنتجة من قبل مختلف الفروع الإنتاجية (المقيمة) بالقيم الثابتة، والشكل التالي يبين لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور سلسلة الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر ( المقوم بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010م ) خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03-22): منحني التوزيع التكراري لسلسلة RGDP<sub>t</sub>



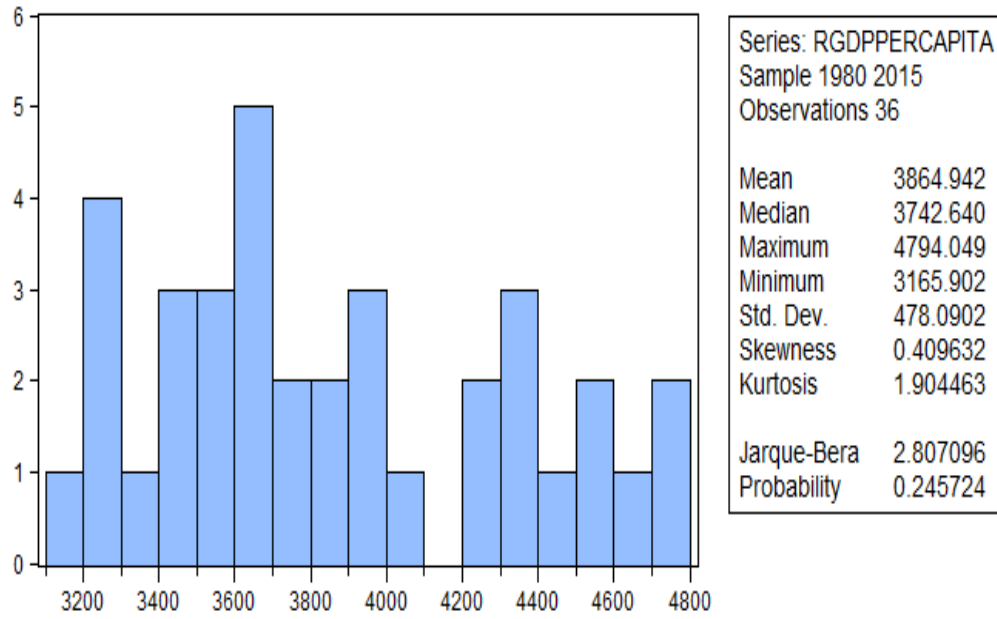
من خلال الشكل رقم (03-22) يتضح بأن السلسلة غير متناظرة، حيث أن معامل الالتواء skewness أكبر من الصفر ( بمعنى معامل SK موجب) مما يعزز فرضية عدم تماثل منحني التوزيع التكراري، الذي يكون سببه إما عدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء أو وجود بنية مشوشة ( صدمات ) ومنه المنحنى ملتوي نحو الجهة اليمنى. كما أن معامل التفرطح Kurtosis هو أقل من 03 مما يدل على وجود توزيع ذو قمة مسطحة أو بما يعرف Playkurtic؛ بمعنى لا يوجد تركيز كبير في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى. ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-Bera بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ( لأن: احتمال إحصاء Jarque-Bera أكبر من 05%).

### 2.2 سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي

يقصد بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي RGDP PER CAPITA حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على عدد السكان، وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية وأثرها الاجتماعي من حيث المستوى المعيشي، والشكل التالي يكشف لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر ( المقوم بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي بالنسبة لسنة 2010م) خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03-23): منحني التوزيع التكراري لسلسلة RGDP PER CAPITA



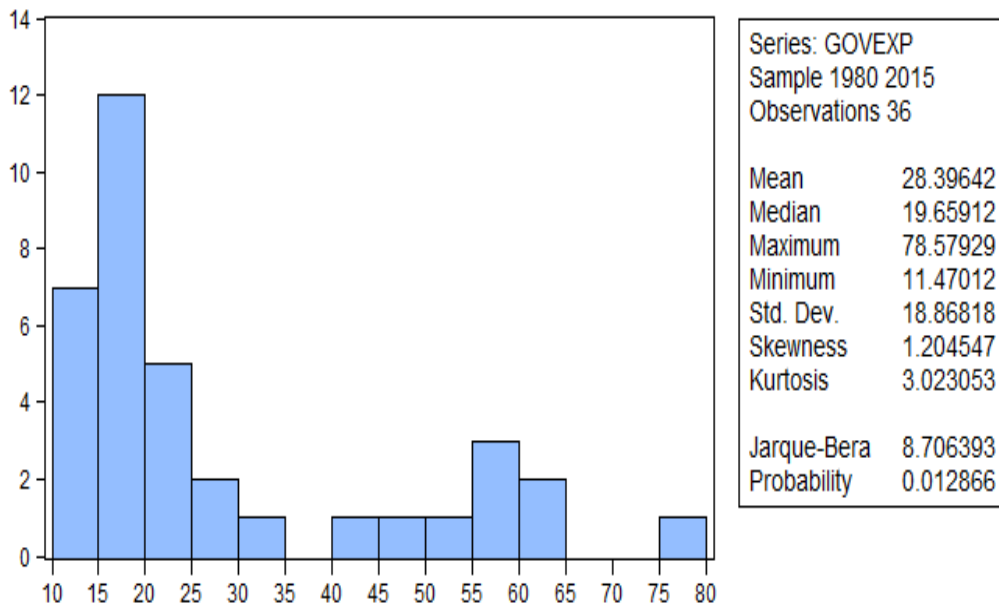
من خلال الشكل يتضح بأن السلسلة غير متناظرة، حيث أن معامل الالتواء skewness أكبر من الصفر ( $0 < 0.409632$ ) مما يعزز فرضية عدم تماثل منحني التوزيع التكراري، ومنه المنحني ملتوي نحو الجهة اليمنى. كما أن معامل التفرطح Kurtosis هو أقل من 03 مما يدل على وجود توزيع ذو قمة مسطحة أو بما يعرف بـ Playkurtic؛ بمعنى لا يوجد تركيز كبير في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى. ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-Bera بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (لأن: احتمال إحصاءة Jarque-Bera أكبر من 05%).

### 3.2 سلسلة النفقات العامة

وتشمل النفقات العامة كل من نفقات التسيير والتجهيز التي خصصتها الحكومة للأنشطة التشغيلية والاستثمارية (من أجل تقديم سلع وخدمات عامة) خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م، والشكل التالي يكشف لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور هذه السلسلة في الجزائر.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03-24): منحني التوزيع التكراري لسلسلة GOVEXP<sub>t</sub>



من خلال الشكل يتضح بأن السلسلة غير متناظرة، حيث أن معامل الالتواء skewness أكبر من الصفر (حيث:  $Mean > Median$ ) مما يؤكد فرضية عدم تماثل منحني التوزيع التكراري، ومنه المنحني ملتوي نحو الجهة اليمنى. كما أن معامل التفرطح Kurtosis هو أكبر من 03 مما يدل على وجود توزيع مدبب أو بما يعرف بـ leptokurtic؛ أي ذو قمة مرتفعة بالنسبة للتوزيع الاعتيادي أو لمتوسط التفرطح (الذي يطلق عليه تسمية Mesokurtic). ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-Bera بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي (لأن: احتمال إحصاءة Jarque-Bera أصغر من 05%).

### 4.2 سلسلة معدلات التضخم

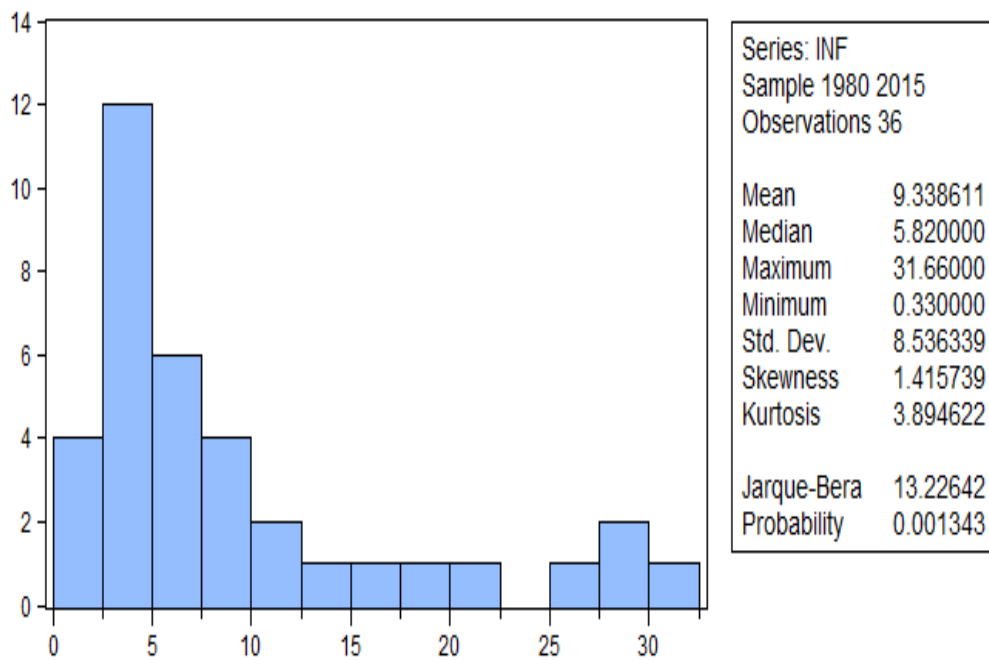
يعبر مؤشر التضخم عن مدى ضعف أو قوة تنافسية الاقتصاد المحلي بخاصة عند تقلب الأسعار (المستوى العام)، فكلما كان الأداء الاقتصادي أفضل من حيث تسجيل معدلات منخفضة من التضخم، فإن المزايا والمكاسب ستكون أكبر، والعكس صحيح، لهذا يعد هذا الأخير مقياساً للقوة الشرائية بالنسبة للعملة الوطنية. وفي هذا الإطار، يعد التضخم من بين التأثيرات السلبية للمرض الهولندي في البلدان المصدرة للرواسب الباطنية كالبترول، حيث يظهر بقوة في خضم ارتفاع مستوى أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري. كما أن للصدمات الموجبة لأسعار الموارد أثر ملحوظ على الطلب المتعلق بالسلع القابلة للتبادل التجاري الذي يتم تغطيته في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي عن



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

طريق الاستيراد، فهذا بدوره ينصرف إلى زيادة معدلات التضخم التي من المحتمل أن تزيد حدتها ككل عند عدم كفاية التصحيح المالي والنقدي الذي قد ينطوي هو الآخر على تكاليف جارية وطويلة الأجل ( التي من مقدورها زعزعة استقرار الأسعار مثلما تفعله الزيادة في الطلب). والشكل التالي يكشف لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور هذه السلسلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م.

الشكل رقم (03-25): منحني التوزيع التكراري لسلسلة  $INF_t$



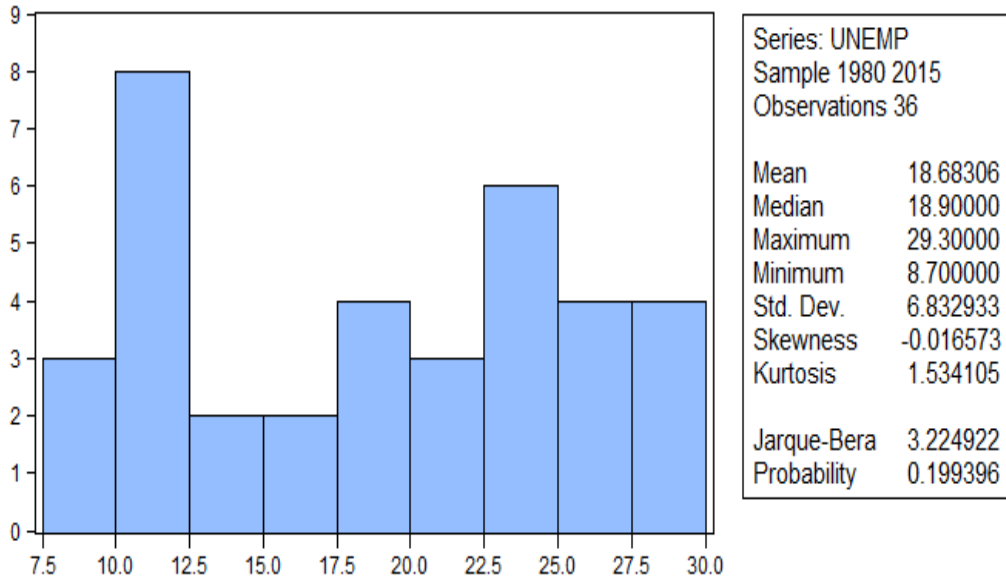
من خلال الشكل رقم (03-25) يتضح بأن السلسلة غير متناظرة، حيث أن معامل الالتواء skewness أكبر من الصفر ( $1.415739 > 0$  بمعنى معامل SK موجب) مما يعزز فرضية عدم تماثل منحني التوزيع التكراري، ومنه المنحني ملتوي نحو الجهة اليمنى، أي أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم. كما أن معامل التفرطح Kurtosis هو أكبر من 03 مما يدل على وجود توزيع مدبب أو بما يعرف بـ leptokurtic؛ أين تتجمع معظم قيمه بالقرب من الوسط الحسابي والذيلين. ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-Bera بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي ( لأن احتمال إحصاءة Jarque-Bera أصغر من 05%).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 5.2 سلسلة معدلات البطالة

إن أحد المجالات والمكانم المركزية للاقتصاد الكلي هو التوجه نحو السياسات الاقتصادية التي تنتهي بخفض معدلات البطالة لاسيما في ظل فترات الانتعاش، فمعدلات البطالة عبر المسار الإنتاجي تنمو أكثر خلال فترات الركود، فالبطالة كمؤشر اقتصادي واجتماعي ( أي تستعمل في قياس مستويات التنمية المحققة) تكشف عن وجود خلل في النشاط الاقتصادي، بيد أن الاقتصاد عاجز نسبيا عن توظيف عوامل الإنتاج ( العمالة) العاطلة؛ التي لو استخدم نسبة معينة منها لتمكن من تحسين مستوى ناتجه مع التسليم التام بفرضية استحالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج على أرض الواقع، فأى اقتصاد ليس بإمكانه توفير فرص العمل لكل القوى المتواجدة. والشكل التالي يكشف لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور سلسلة معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م.

الشكل رقم (03-26): منحى التوزيع التكراري لسلسلة UNEMP<sub>t</sub>



من خلال المعطيات الإحصائية الواردة بجانب الشكل رقم (03-26)، نلاحظ بأن معامل الالتواء منحنى ملتوي نحو الجهة اليسرى. كما أن معامل التفرطح هو أقل من 03 مما يدل على وجود توزيع ذو قمة مسطحة أو بما يعرف بـ Playkurtic Kurtosis. ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-

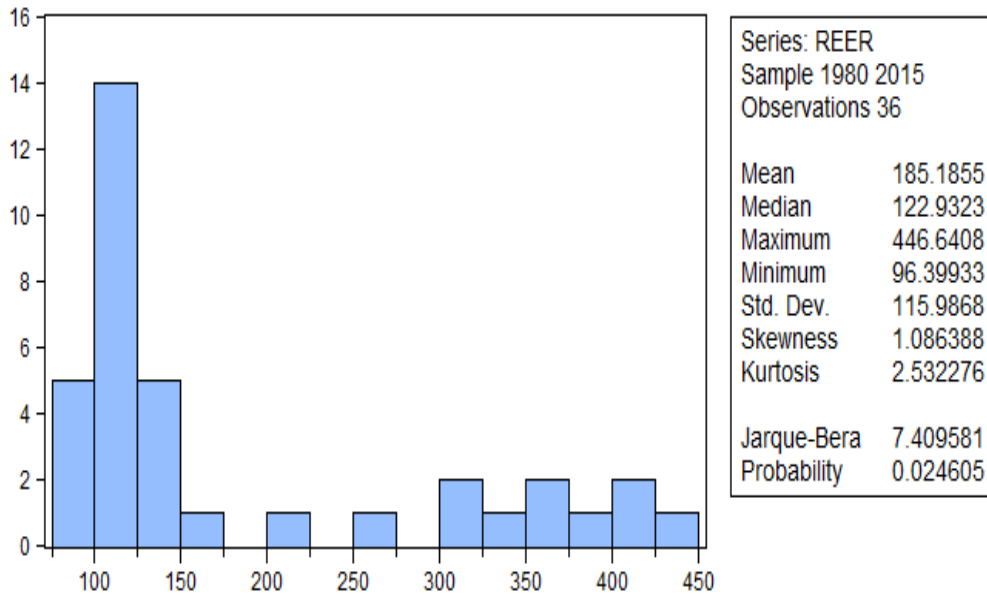
## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

Bera بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ( لأن: احتمال إحصاءة Jarque-Bera 0.19 أكبر من 05%).

### 6.2 سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يحدد مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي نرسم له ب REER تنافسية البلد تجاه الخارج، فهو يعني سعر الصرف الفعلي الاسمي (قيمة العملة الوطنية مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) المحسوب بدلالة مؤشر أسعار الاستهلاك (الأجنبي بالنسبة إلى المحلي). والشكل التالي يكشف لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور سلسلة REER في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م.

الشكل رقم (03-27): منحني التوزيع التكراري لسلسلة REER<sub>t</sub>



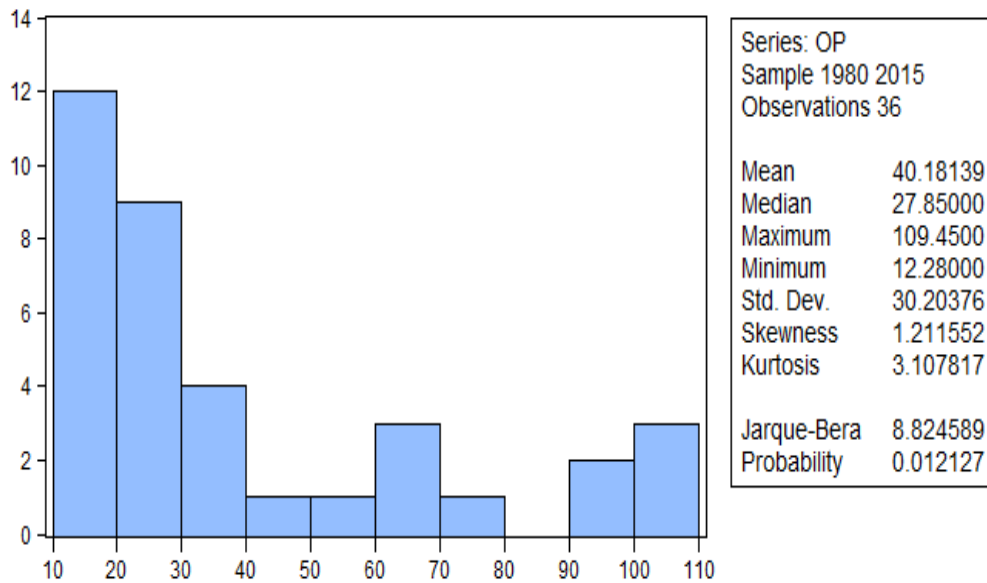
من خلال الشكل رقم (03-27) يتضح بأن السلسلة غير متناظرة، حيث أن معامل الالتواء skewness موجب ( حيث:  $Mean > Median$  ) مما يؤكد فرضية عدم تماثل منحني التوزيع التكراري، ومنه المنحنى ملتوي نحو الجهة اليمنى. كما أن معامل التفرطح Kurtosis هو أقل من 03 مما يدل على وجود توزيع ذو قمة مسطحة أو بما يعرف ب Playkurtic ( أي أن هذا التوزيع منخفض عن مستوى التوزيع الاعتيادي). ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-Bera بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي ( لأن: احتمال إحصاءة Jarque-Bera أصغر من 05%).

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 7.2 سلسلة تطور سعر البترول

يعتبر سعر البترول المحدد الرئيسي للتوازنات الاقتصادية الكلية (الموازنة العامة وميزان المدفوعات) لاسيما في البلدان التي تعتمد عليه كمورد رقم واحد في تمويل احتياجاتها من التنمية، ومن ثمة التغيرات والتقلبات التي تحدث على مستواه قد تسفر عن عواقب غير متوقعة حيث تكون وخيمة حيال المؤشرات الاقتصادية، مما يضع صناعات السياسة في هذه البلدان أمام واقع يصعب فيه التخلص من تبعات المرض الهولندي. والشكل التالي يكشف لنا الخصائص الإحصائية الخاصة بتطور سلسلة سعر البترول خلال الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى غاية سنة 2015م.

الشكل رقم (03-28): منحني التوزيع التكراري لسلسلة  $OP_t$



من خلال الشكل يتضح بأن السلسلة غير متناظرة، حيث أن معامل الالتواء skewness أكبر من الصفر مما يؤكد فرضية عدم تماثل منحني التوزيع التكراري، ومنه المنحنى ملتوي نحو الجهة اليمنى. كما أن معامل التفرطح Kurtosis هو أكبر من 03 مما يدل على وجود توزيع مدبب أو بما يعرف بـ leptokurtic؛ بمعنى أن هذا التوزيع ذو قمة مرتفعة بالنسبة للتوزيع الاعتيادي. ومن جهة أخرى، تشير قيمة Jarque-Bera بأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي (لأن احتمال إحصاءة Jarque-Bera أصغر من 05%).

### 3. الدراسة التطبيقية

#### 1.3 منهجية الدراسة التطبيقية

##### 1.1.3 اختبارات الجذر الأحادي

في هذه المرحلة سنتعرف فيها على درجة تكامل السلاسل الزمنية باستعمال اختبارات الجذر الأحادي المتمثلة إما في: اختبار ديكي فولر المطور ADF أو إختبار فليبس-بيرون PP أو اختبار KPSS.

##### 2.1.3 اختبار التكامل المشترك

تستند فكرة التكامل المشترك عند تحليلها للعلاقات التكاملية بين المتغيرات على الخصائص الاقتصادية ( العلاقات التوازنية) والإحصائية لبيانات السلاسل الزمنية، ومن أهم المناهج أو الطرق القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، نجد ما يلي:

أ. طريقة إنجل وجرانجر **Engel and Granger**: يعتبر التكامل المشترك الذي قدمه جرانجر سنة 1983م وأنجل وجرانجر سنة 1987م عند العديد من الاقتصاديين كأحد المفاهيم الأكثر أهمية وحادثة في مجال الاقتصاد القياسي لاسيما عند دراسة وتحليل السلاسل الزمنية<sup>446</sup>. لبيان ذلك، سيبدأ التحليل بمناقشة مفهوم استقرارية السلاسل للتأكد ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا بين متغيرات الدراسة طبقا لهذه الطريقة، وللحصول على استدلالات إحصائية واقتصادية فلا بد من المرور بخطوتين أساسيتين وهما:

#### ✓ الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل متغيرات الدراسة

من الشروط الضرورية لتحقيق التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة. ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام أحد اختبارات الاستقرارية (لجذر الوحدة): اختبار ديكي فولر العادي DF أو ديكي فولر المطور ADF أو اختبار فليبس وبيرون PP أو اختبار KPSS على السلاسل الزمنية. وفي حالة ما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة بدرجات متباينة ( أي ليست على نفس الدرجة)، فإنه يستحيل أن يكون هناك تكاملا مشتركا بين المتغيرات، وبالتالي ستتوقف السيرورة عند هذه الخطوة. وأما إذا كانت السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، فإنه هناك إمكانية للمرور مباشرة

<sup>446</sup> Bourbonnais R. , Ibid, p 297.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

نحو الخطوة الثانية. وهكذا فرضية التكامل المشترك تحاكي وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

### ✓ الخطوة الثانية: تقدير العلاقة على المدى الطويل

وبعدما يتم التحقق من استيفاء الشروط المقررة في الخطوة الأولى ( في العادة تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  )، يمكننا تقدير العلاقة على المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، بحيث:<sup>447</sup>

$$y_t = a_1 x_t + a_0 + \varepsilon_t$$

ويقتضي وجود تكامل مشترك بأن تكون سلسلة بواقي التقدير  $e_t$  مستقرة في المستوى، حيث نحصل على  $e_t$  وفق النحو التالي:<sup>448</sup>

$$e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$$

### ب. طريقة جوهانسن Johansen

يستخدم اختبار جوهانسن للتأكد من مدى إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن، حيث تأخذ منهجية جوهانسن بمقاربة متجه الانحدار الذاتي VAR vector autoregression ( من أجل الرتبة P التي تمثل عدد التأخيرات) كنقطة انطلاق في تقدير النموذج التالي:<sup>449</sup>

$$y_t = \mu + \mathbf{A}_1 y_{t-1} + \dots + \mathbf{A}_p y_{t-p} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(01)$$

حيث: Y تمثل متجه من الدرجة nx1 للمتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى، ويمكن كتابة المعادلة رقم

$$\Delta y_t = \mu + \mathbf{\Pi} y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \mathbf{\Gamma}_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad 450$$

وفيما يلي، تكتب المصفوفة بالصيغة التالية:<sup>451</sup>

$$\mathbf{\Pi} = \sum_{i=1}^p \mathbf{A}_i - \mathbf{I} \text{ and } \mathbf{\Gamma}_i = - \sum_{j=i+1}^p \mathbf{A}_j$$

<sup>447</sup> Bourbonnais R. , Ibid, p 303.

<sup>448</sup> Bourbonnais R. , Ibid, p 303.

<sup>449</sup> Erik Hjalmarsson and Pär Österholm, Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated, imf working paper WP/07/141, 2007, P04.

<sup>450</sup> Erik Hjalmarsson and Pär Österholm, Ibid, P04.

<sup>451</sup> Erik Hjalmarsson and Pär Österholm, Ibid, P04.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وبعد كتابة معادلة المصفوفة، نقوم باختبار رتبة  $r$  المصفوفة II ( اختبار الأثر  $\lambda_{trace}$  )، أين تكون:<sup>452</sup>

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \text{Ln}(1 - \lambda_i)$$

حيث:  $n$  تمثل عدد المشاهدات،  $k$  تمثل عدد المتغيرات،  $r$  رتبة المصفوفة،  $\lambda_i$  القيمة

الصافية للمصفوفة *valeur propre de la matrice*.

وعليه إذا كانت قيمة  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الجدولية الحرجة، فإننا نرفض الفرضيات العدمية ونمر للاختبار الموالي. ونتوقف عن الاختبار في حالة ما إذا كانت النتائج تشير بأن قيمة  $\lambda_{trace}$  أصغر من القيم الجدولية الحرجة. ومنه تحدد علاقات التكامل المتزامن برتبة المصفوفة التي توقف عندها إجراء الاختبارات.

### 3.1.3 نموذج تصحيح الخطأ ECM

إذا كانت المتغيرات الاقتصادية التي تتكون منها ظاهرة ما تتميز بخاصية التكامل المشترك؛ فمن المفروض أن تتجه على المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يعرف بالتوازن، وهي في طريقها نحو هذا الوضع قد تنحرف عن مسارها المحدد لأسباب ظرفية، وبالتالي قد تفقد صفة الاستقرار ولن تسترجعها إلا إذا أثبتت بأنها متجهة نحو التوازن في الأجل الطويل، لهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق أو الجمع بين السلوكيات التي تكون على المدى القصير والطويل.<sup>453</sup>

وبلغة Engle and Granger ( 1987م )، فإنه يتم تقدير نموذج ECM (في حالة وجود متغيرين) بإتباع الخطوات التالية:<sup>454</sup>

✓ الخطوة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t$$

<sup>452</sup> Bourbonnais R. , Ibid, p 311.

<sup>453</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية : الدار الجامعية، 2004م، ص 685.

<sup>454</sup> Bourbonnais R. , Ibid, p 304.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

✓ **الخطوة الثانية:** تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بطريقة المربعات الصغرى، بعد إدخال البواقي التي تم تقديرها في نموذج الانحدار - للمدى الطويل - كمتغير مستقل مبطئ بفترة واحدة في النموذج التالي ( بجانب فروقات المتغيرات):

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t (\alpha_2 < 0)$$

$\alpha_2$ : يمثل معامل حد التصحيح أو معامل استرجاع التوازن الذي يجب أن يكون معنوياً وسالباً.

وفي حالة وجود K متغير، سنكون بصدد تحليل حالتين مختلفتين: <sup>455</sup>

**الحالة الأولى:** في حالة وجود متجه تكاملي وحيد، فإنه بإمكاننا الاستعانة بطريقة إنجل وجرانجر لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وذلك بعد تخطي الخطوات التالية:

أ. تقدير العلاقة على المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية وحساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

ب. تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بطريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 \Delta x_{2t} + \dots + \alpha_k \Delta x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

**الحالة الثانية:** في حالة وجود أكثر من متجه تكاملي (أي بعد إجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن)، تصبح طريقة إنجل وجرانجر غير قابلة للتطبيق، وبذلك نلجأ إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM من أجل تمثيل العلاقات التوازنية (على المدى القصير والطويل).

#### 4.1.3 تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية

يكمن الهدف من تحليل التباين في معرفة مدى تأثير المتغيرات المختلفة على سلوك الظواهر الاقتصادية، بتحديد النسب التي يساهم فيها كل متغير في تقلب أو تغير الظاهرة. <sup>456</sup> وبعبارة أخرى، فإن "الغاية من تحليل تباين خطأ التنبؤ، تتمثل في حساب نسبة مساهمة كل صدمة جديدة في تباين الخطأ. وبتقنية رياضية معينة، يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ على المدى h، حيث يكون بدلالة تباين

<sup>455</sup> Bourbonnais R. , Ibid, PP307-308.

<sup>456</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص391.



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الخطأ (الذي يساهم به كل متغير على حدى)، وبعد ذلك نقيس الوزن النسبي لكل متغير من خلال تحليل النسب المتحصل عليها بقسمة مقدار التباين على التباين الإجمالي".<sup>457</sup>

في المدى  $h$ ، تحليل التباين بالنسب المثوية، للصدمات الجديدة في  $y_{1t}$  على  $y_{1t}$ ، يعبر عنه بالعلاقة التالية:<sup>458</sup>

$$\frac{\sigma_{\varepsilon_1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

ويعطى تحليل التباين بالنسب المثوية، للصدمات الجديدة في  $y_{1t}$  على  $y_{2t}$  بالعلاقة التالية:<sup>459</sup>

$$\frac{\sigma_{\varepsilon_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{y_1}^2(h)}$$

أما بالنسبة لدوال الاستجابة الدفعية **The impulse response function**، فهي تعمل على تحليل الصدمات من خلال قياس أثرها على المتغيرات، بيد أنها "توضح تأثير أي تغيير يحصل في أحد بواقي المتغيرات، على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة التي تلي تاريخ وقوع الصدمة، فحدوث صدمة في أحد بواقي ( حد الخطأ) متغير ما يمكن أن تؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، كما أنها تنتقل إلى المتغيرات الأخرى عبر الهيكل الديناميكية لنماذج VAR".<sup>460</sup>

### 5.1.3 اختبار السببية لجرانجر

من الناحية النظرية، يسمح تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية ( أو التأكد من وجود علاقات قصيرة المدى بين المتغيرات) بتوفير معلومات مهمة، حيث تتيح للمحللين فرصا أوفر من أجل الوصول إلى فهم أفضل للظواهر الاقتصادية. ومن الناحية التطبيقية، فإن معرفة السببية بمعنى العلاقة والاتجاه، يعد شرطا ضروريا لإعداد وصياغة سياسة اقتصادية صحيحة المعالم، وهو الأمر الذي يمنح السلطات الثقة اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة وصائبة. وفي هذا الصدد، قام جرانجر (1969م) باقتراح مفهومين مهمين وهما: السببية والخارجية *causalité et d'exogénéité*، بحيث المتغير  $y_{1t}$

<sup>457</sup> Bourbonnais R. , Ibid, P288.

<sup>458</sup> Bourbonnais R. , Ibid, P288.

<sup>459</sup> Bourbonnais R. , Ibid, P288.

<sup>460</sup> شبيبي عبدالرحيم، مرجع سابق، ص 188.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يسبب  $y_{2t}$  إذا تم تحسين القيمة التنبؤية لـ  $y_{2t}$  ، ولكن بعد إدماج المعلومة المتعلقة بـ  $y_{2t}$  في التحليل.<sup>461</sup>

ليكن لدينا نموذج من نوع  $VAR(p)$  من أجل أن تكون المتغيرات  $y_{1t}$  و  $y_{2t}$  مستقرة، بحيث:<sup>462</sup>

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots \\ + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

ويرتكز اختبار السببية على اختبار فيشر  $F$  لمعنوية معاملات نموذج  $VAR(p)$  المقيد، بحيث يتم تحديد معامل التخلف أو التأخير بالاعتماد على معياري  $AIK$  و  $SC$ . ومنه، يتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين  $y_{1t}$  و  $y_{2t}$  بناء على النتائج التالية:<sup>463</sup>

$$b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad \text{إذا تم قبول الفرضية الصفرية } H_0 \text{ التالية:}$$

$$a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 \quad \text{إذا تم قبول الفرضية الصفرية } H_0 \text{ التالية:}$$

وفي حالة ما إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين، فهذا يعني أن:  $y_{1t}$  تسبب  $y_{2t}$  و  $y_{2t}$  تسبب  $y_{1t}$  ، وبذلك نكون بصدد السببية ذات الاتجاه الثنائي  $feedback$ .

ونشير في الأخير، بأنه يمكن إجراء اختبار السببية بالاعتماد على اختبار فالد  $test\ de\ Wald$  لمعنوية معاملات نموذج  $var$  ( من خلال مقارنة كاي تربيع المحسوبة بـ  $\chi^2$  الجدولية ) بالنسبة لكل معادلة على حدى لدراسة اتجاه العلاقات بين المتغيرات المكونة للنموذج، وفي إطار استخدام هذا النوع من النماذج ينبغي أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة.

### 2.3 نتائج الدراسة التطبيقية

#### 1.2.3 المرحلة الأولى: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

من أجل دراسة استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة خصائصها، ينبغي أولاً إدخال عليها اللوغاريتم النيبيري ( باستثناء سلسلة  $CVGARCH$  ) ثم تمثيلها بيانياً.

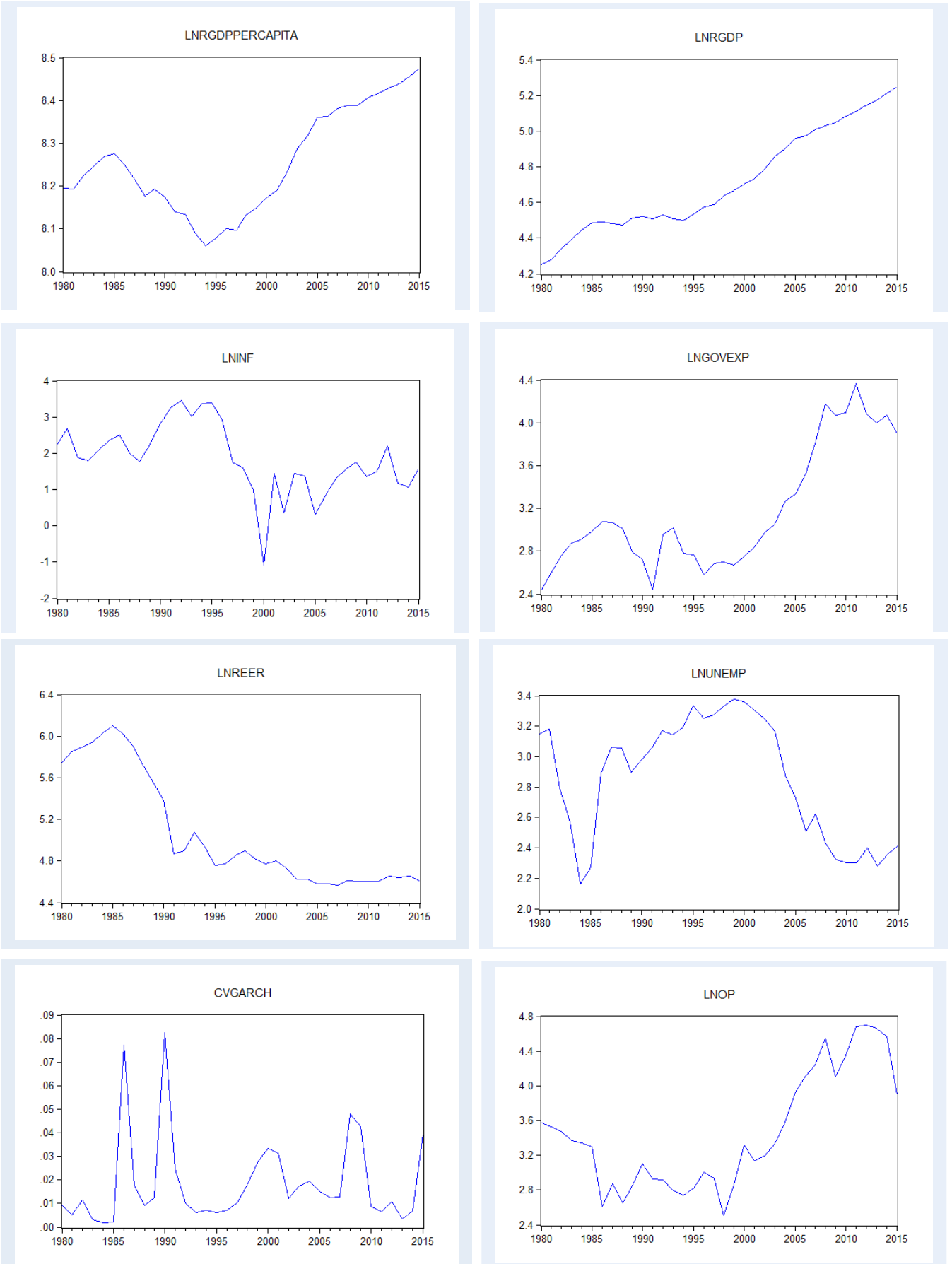
<sup>461</sup> Bourbonnais R. , Ibid, P292.

<sup>462</sup> Bourbonnais R. , Ibid, P292.

<sup>463</sup> Bourbonnais R. , Ibid, P292.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### الشكل رقم (03-29): التمثيل البياني للمتغيرات المستعملة في الدراسة



### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

من خلال الشكل رقم (03-29)، يتضح بأن السلاسل الزمنية لكل من: الناتج المحلي الخام الحقيقي LNRGDP، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي LNRGDP per capita، النفقات العامة LNGOVEXP، معدلات التضخم LNINF، معدلات البطالة LNUNEMP، سعر الصرف الفعلي الحقيقي LNREER، سعر البترول LNOP، غير مستقرة (معدا CVGARCH)، وعليه هذا ما سنتوضحه بعد إخضاع هذه السلاسل إلى اختبارات الكشف عن الجذر الأحادي ( نختار اختبار فيليبس-بيرون PP) وفق النحو التالي:

الجدول رقم (03-58): نتائج اختبار pp							
القرار	التفاضل الأول			المستوى level			المتغيرات
	Prob*	t-pp intercept	القيم الحرجة عند 05%	Prob*	t-pp intercept	القيم الحرجة عند 05%	
$I_{(0)}$	0.0120	-3.567449	-2.951125	0.9787	0.369706	-2.948404	LNRGDP
$I_{(0)}$	0.0298	-3.183885	-2.951125	0.9527	0.004589	-2.948404	LNRGDP per capita
$I_{(0)}$	0.0001	-5.432139	-2.951125	0.7385	-1.011171	-2.948404	LNGOVEXP
$I_{(0)}$	0.0000	-8.395987	-2.951125	0.1115	-2.556488	-2.948404	LNINF
$I_{(0)}$	0.0031	-4.093084	-2.951125	0.5289	-1.485848	-2.948404	LNUNEM
$I_{(0)}$	0.0020	-4.258541	-2.951125	0.7179	-1.066409	-2.948404	LNREER
$I_{(0)}$	0.0001	-5.434775	-2.951125	0.6944	-1.126164	-2.948404	LNOP
$I_{(0)}$	NA	NA	NA	0.0003	-4.994055	-2.948404	CVGARCH

وتكشف نتائج اختبار PP أن كل من السلاسل الزمنية التالية: الناتج المحلي الخام الحقيقي LNRGDP، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي LNRGDP per capita، النفقات العامة LNGOVEXP، معدلات التضخم LNINF، معدلات البطالة LNUNEMP، سعر الصرف الفعلي الحقيقي LNREER، سعر البترول LNOP، غير مستقرة في المستوى عند معنوية 05% ( أي تحتوي على جذر أحادي كون:  $|t| > |t|$  المحسوبة - الجدولية | - المذكورة في جداول ماك كينون - ومنه تأتي الاحتمالات الحرجة\* prob أكبر من 0.05)، ومستقرة عند الفروق الأولى أو التفاضل الأول

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

$I_{(0)}$  ، بمعنى أن هناك قابلية تامة لإجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات بطريقة إنجل وجرانجر، في حين كشفت نتائج الاختبار لسلسلة تطاير سعر البترول CVGARCH بأنها مستقرة عند المستوى  $I_{(0)}$ .

\*ملاحظة: لقد تم تحديد عدد التأخيرات (truncature de Newey-West) بدلالة عدد المشاهدات  $n=36$ ، حيث:

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

وعليه قدرت عدد التأخيرات بالنسبة للسلاسل الزمنية المدروسة بـ 3،

#### 2.2.3 المرحلة الثانية: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johanson

قبل إجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن الذي يتقصى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة، سنقوم بتحديد عدد التأخيرات عن طريق اختبار VAR Lag Order Selection Criteria الذي يركز على المعايير التالية: معيار LR، معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE، معيار أكايك AIC وشوارتز SC، معيار هانان كوين HQ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-59): تحديد فترة التأخيرات المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	221.0994	NA	5.46e-15	-12.97572	-12.65828	-12.86891
1	326.8337	160.2035	1.88e-16	-16.41417	-13.87464	-15.55969
2	423.1905	105.1164*	1.64e-17*	-19.28427*	-14.52266*	-17.68213*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

ومن خلال الجدول رقم (03-59)، فإن نتائج الاختبار قد اختارت الفترة رقم 02 (Lag=02)

لتمثيل التباطؤ الزمني الأمثل.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وبما أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى متمثلة في كل من: DLNOP ، DLNRGDP per capita ، DLNRGDP ، DLNUNEMP ، DLNINF ، DLNGOVEXP ، DLNRER ، فهناك إمكانية كبيرة لوجود علاقات طويلة المدى بين المتغيرات أو بالأحرى وجود علاقات تكامل مترامن بين المتغيرات. وتظهر نتائج اختبار  $\lambda_{trace}$  ( نأخذ بعين الاعتبار الفرضية الأولى: التي تنص على وجود الثابت مع غياب مركبة الاتجاه في علاقة التكامل المترامن (CE)) في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (03-60): نتائج اختبار التكامل المترامن لجوهانسن

##### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.943818	295.8853	134.6780	0.0000
At most 1 *	0.912964	203.7524	103.8473	0.0000
At most 2 *	0.812504	125.6266	76.97277	0.0000
At most 3 *	0.669421	72.05864	54.07904	0.0006
At most 4 *	0.490025	36.63755	35.19275	0.0347
At most 5	0.249535	15.08894	20.26184	0.2213
At most 6	0.168453	5.902947	9.164546	0.1983

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

$$H_0 : r = 0 : \text{الاختبار الأول}$$

$$H_1 : r > 0$$

$\lambda_{trace} = 295.8853$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (134.6780)، ومنه نرفض

الفرض العدم عند عتبة 05%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، وبذلك نمر إلى الاختبار الثاني.

$$H_0 : r = 1 : \text{الاختبار الثاني}$$

$$H_1 : r > 1$$

$\lambda_{trace} = 203.7524$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (103.8473)، ومنه نرفض

الفرض العدم عند عتبة 05%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي الواحد، وبذلك نمر إلى الاختبار الثالث.

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

$$H_0 : r = 2 \text{ :الاختبار الثالث}^*$$

$$H_1 : r > 2$$

$\lambda_{trace} = 125.6266$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (76.97277)، ومنه نرفض الفرض العدم عند عتبة 5%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي 2، وبذلك نمر إلى الاختبار الرابع.

$$H_0 : r = 3 \text{ :الاختبار الرابع}^*$$

$$H_1 : r > 3$$

$\lambda_{trace} = 72.05864$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (54.07904)، ومنه نرفض الفرض العدم عند عتبة 5%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي 3، وبذلك نمر إلى الاختبار الخامس.

$$H_0 : r = 4 \text{ :الاختبار الخامس}^*$$

$$H_1 : r > 4$$

$\lambda_{trace} = 36.63755$  أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (35.19275)، ومنه نرفض الفرض العدم عند عتبة 5%، إذن رتبة المصفوفة لا تساوي 4، وبذلك نمر إلى الاختبار السادس.

$$H_0 : r = 5 \text{ :الاختبار السادس}^*$$

$$H_1 : r > 5$$

$\lambda_{trace} = 15.08894$  أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (20.26184)، ومنه نقبل الفرض العدم عند عتبة 5%، إذن رتبة المصفوفة تساوي 5، هذا يؤكد وجود على الأكثر 05 علاقات تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، وعليه نتوقف عن الاختبار.

ولما كانت رتبة المصفوفة غير تامة أي لا تساوي عدد متغيرات الدراسة، فإننا سنكون بصدد اللجوء إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ من أجل تحليل تأثير حركة سعر البترول على المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ( عند التفاضل الأول). كذلك، لما كانت سلسلة تطاير أسعار البترول مستقرة في المستوى  $I(0)$ ، فإنه يمكن معرفة التأثير المحتمل لتطاير هذه السلسلة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى المستقرة عند الفروق الأولى، ولكن بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي VAR.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 3.2.3 المرحلة الثالثة: تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

بعدما تم التأكد من وجود أكثر من متجه للتكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة، فإن طريقة إنجل وجرانجر تصبح غير قابلة للتطبيق فيما يتعلق ببناء نموذج تصحيح الخطأ ECM، ومن هذا المنطلق يمكن تقدير هذا النموذج عن طريق نموذج متجه تصحيح الخطأ **Vector Error Correction Model** ( هذا الاختبار يسمح بفحص التفاعل الحركي أو العلاقة بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير) وفق النحو التالي:

#### \*النموذج الأول:

$$D(DLNRGDP) = - 0.0265210955257*( DLNRGDP(-1) - 0.370428937976*DLNOP(-1) - 0.0187182459443 ) - 0.359068869703*D(DLNRGDP(-1)) - 0.219965568646*D(DLNRGDP(-2)) - 0.0175623580647*D(DLNOP(-1)) + 0.00186284123626*D(DLNOP(-2))$$

#### \*النموذج الثاني:

$$D(DLNRGDPPERCAPITA) = - 0.0114515060502*( DLNRGDPPERCAPITA(-1) - 0.361727351811*DLNOP(-1) + 0.000361712531602 ) - 0.349655339843*D(DLNRGDPPERCAPITA(-1)) - 0.209053952723*D(DLNRGDPPERCAPITA(-2)) - 0.0141477719619*D(DLNOP(-1)) + 0.00375626940835*D(DLNOP(-2))$$

#### \*النموذج الثالث:

$$D(DLNGOVEXP) = - 0.766779761816*( DLNGOVEXP(-1) - 0.889622597267*DLNOP(-1) - 0.00891448145115 ) - 0.222233927194*D(DLNGOVEXP(-1)) - 0.200564304473*D(DLNGOVEXP(-2)) - 0.570586241062*D(DLNOP(-1)) - 0.403755623258*D(DLNOP(-2))$$

#### \*النموذج الرابع:

$$D(DLNINF) = - 1.2246528755*( DLNINF(-1) - 0.160946945804*DLNOP(-1) + 0.0275284591513 ) - 0.129409337238*D(DLNINF(-1)) - 0.0778588914227*D(DLNINF(-2)) + 0.0187647025435*D(DLNOP(-1)) + 0.62991297067*D(DLNOP(-2))$$

#### \*النموذج الخامس:

$$D(DLNUNEMP) = - 1.12366827447*( DLNUNEMP(-1) + 0.518285857371*DLNOP(-1) - 0.00461194586623 ) + 0.303183429876*D(DLNUNEMP(-1)) + 0.254969325379*D(DLNUNEMP(-2)) + 0.380170834799*D(DLNOP(-1)) + 0.190482011245*D(DLNOP(-2))$$

#### \*النموذج السادس:

$$D(DLNREER) = - 0.351758226191*( DLNREER(-1) - 0.858570160174*DLNOP(-1) + 0.0679189285696 ) - 0.193103574243*D(DLNREER(-1)) - 0.489833744706*D(DLNREER(-2)) - 0.274737306891*D(DLNOP(-1)) - 0.124003996212*D(DLNOP(-2))$$

وبعد تقدير معادلات نماذج متجه تصحيح الخطأ ( أنظر إلى الملحق رقم 01)، سنقوم باختبار مدى جودة معامل تصحيح الخطأ بالنسبة لجميع النماذج وفق النحو التالي:



الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم (03-61): نتائج اختبار جودة معامل تصحيح الخطأ (1)c

القرار	النتيجة	قيمة معامل تصحيح الخطأ الموجه (1)c	T المحسوبة	
النموذج مرفوض إحصائيا	معامل متجه تصحيح الخطأ غير معنوي وسالب	-0.026521	[0.29828-]	النموذج الأول
النموذج مرفوض إحصائيا	معامل متجه تصحيح الخطأ غير معنوي وسالب	-0.011452	[0.11612-]	النموذج الثاني
النموذج مقبول إحصائيا	معامل متجه تصحيح الخطأ معنوي وسالب	-0.766780	[3.70400-]	النموذج الثالث
النموذج مقبول إحصائيا	معامل متجه تصحيح الخطأ معنوي وسالب	-1.224653	[2.99790-]	النموذج الرابع
النموذج مقبول إحصائيا	معامل متجه تصحيح الخطأ معنوي وسالب	-1.123668	[3.92184-]	النموذج الخامس
النموذج مقبول إحصائيا	معامل متجه تصحيح الخطأ معنوي وسالب	-0.351758	[2.45248-]	النموذج السادس

\*تم استخراج t المحسوبة من جداول تقدير نماذج متجه صحيح الخطأ VECM، بينما قيمة معاملات تصحيح الخطأ فهي مذكورة عند تقدير المعادلات.

من خلال الجدول رقم (03-61)، نلاحظ بأن معاملات متجه تصحيح الخطأ في النموذج الثالث والرابع والخامس والسادس جوهريا تختلف عن الصفر لأن قيمها t المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من t الجدولية (المقدرة بـ1.96)، مما يدل على جودة ومعنوية هذه المعاملات، ومن جهة أخرى، تؤكد الإشارة السالبة لمعاملات متجه تصحيح الخطأ على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه في حالة عدم التوازن في الأجل القصير، فإن المتغيرات ستعود سريعا إلى حالة التوازن وبسرعة تعديل تختلف من نموذج إلى آخر ( مثلا سرعة التعديل في النموذج الرابع قدرت بنسبة 122.46% )، وبالتالي هذه النماذج مقبولة إحصائيا ما عدا النموذج الأول والثاني اللذان اتخذنا في حقهما الرفض بسبب عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ الخاص بهما (أي أنه لا يختلف جوهريا عن الصفر على الرغم من سلبية إشارته التي تعكس وجود علاقة طويلة

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الأجل بين المتغيرين وذلك بالنسبة لكل نموذج - لأن قيمته  $t$  المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من نظيرتها الجدولية بمعنى هنا احتمال الإحصاء  $p$  يكون أكبر من  $(0.05)$ .

ويمكن التأكد من صحة النتائج المحققة (ذات الصلة بالنماذج المقبولة) من خلال اختبار معنوية إحدى معاملات متجه تصحيح الخطأ وذلك بإعادة تقدير معاملات معادلة النموذج الرابع (على سبيل المثال) بطريقة المربعات الصغرى العادية، وبواسطة برمجية Eviews نحصل على ما يلي:

#### الجدول رقم (03-62): نتائج تقدير معاملات معادلة النموذج الرابع

$$D(DLNINF) = C(1) * (DLNINF(-1) - 0.160946945804 * DLNOP(-1) + 0.0275284591513) + C(2) * D(DLNINF(-1)) + C(3) * D(DLNINF(-2)) + C(4) * D(DLNOP(-1)) + C(5) * D(DLNOP(-2))$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.224653	0.408503	-2.997902	0.0058
C(2)	-0.129409	0.313162	-0.413234	0.6827
C(3)	-0.077859	0.184132	-0.422844	0.6758
C(4)	0.018765	0.452514	0.041468	0.9672
C(5)	0.629913	0.448314	1.405072	0.1714
R-squared	0.721936	Mean dependent var		0.018349
Adjusted R-squared	0.680741	S.D. dependent var		1.331812
S.E. of regression	0.752513	Akaike info criterion		2.411805
Sum squared resid	15.28946	Schwarz criterion		2.640826
Log likelihood	-33.58888	Hannan-Quinn criter.		2.487719
Durbin-Watson stat	1.927844			

وبالنظر إلى مخرجات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن معامل متجه تصحيح الخطأ  $C(1)$  جوهريا يختلف عن الصفر لأن قيمة احتمالته الحرجة ( $prob^*=0.0058$ ) أصغر من مستوى  $0.05$ ، كما أن إشارته السالبة تؤكد على مدى قوته في الرجوع إلى التوازن على المدى الطويل بين متغيري سعر البترول والتضخم، والذي يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح سنويا (على المدى الديناميكي أو القصير) بسرعة قدرها  $122.46\%$ ، ومنه هذا النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا بخاصة وأن معامل  $R^2$  يشير إلى وجود علاقة ترابطية قوية (موجبة) بين متغير سعر البترول ومعدلات التضخم في ظل غياب الارتباط الذاتي للأخطاء (كما تشير إليه قيمة اختبار داربن واتسون التي تقترب من 2).

#### 4.2.3 المرحلة الرابعة: تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية

لتحليل مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للصدمات في متغير سعر البترول، سنستخدم أسلوبان في التحليل، الأسلوب الأول يتعلق بتحليل مكونات التباين variance decomposition ، والأسلوب الثاني يقترن بدراسة دوال الاستجابة الدفعية Impulse response.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### 1.4.2.3 تحليل مكونات التباين

يستخدم تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير المستقل نفسه والمتغيرات التابعة الأخرى، وفي دراستنا هذه سنحاول معرفة مقدار التغيرات المستقبلية في المتغيرات الاقتصادية التابعة التي يكون سببها الرئيسي تلك الصدمات التي تحصل في متغير سعر البترول وتطايير سعر البترول CVGARCH. وتظهر نتائج تحليل التباين الثنائي بين سعر البترول DLNOP والمتغيرات الأخرى ( الممتثلة في كل من: DLNINF، DLNGOVEXP، DLNREER، DLNUNEMP) بالاعتماد على نموذج VECM وفق النحو التالي:

الجدول رقم (03-63): تحليل التباين الثنائي بين متغير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى بالاعتماد على نموذج VECM

DLNOP	DLNINF	S.E.	DLNOP	DLNGOVEXP	S.E.	الفترة
0.000000	100.0000	0.752513	0.000000	100.0000	0.165519	1
12.39995	87.60005	0.869549	35.87964	64.12036	0.227711	5
13.32967	86.67033	0.875558	41.59350	58.40650	0.278566	10
DLNOP	DLNREER	S.E.	DLNOP	DLNUNEMP	S.E.	
0.000000	100.0000	0.113402	0.000000	100.0000	0.172566	1
27.91875	72.08125	0.165305	38.49180	61.50820	0.246267	5
41.59794	58.40206	0.206666	47.40850	52.59150	0.301075	10

\*عدد مدد التباطؤ الأمثل قدر بـ (02) عند تقدير نموذج VAR،

من خلال الجدول رقم (03-63)، نلاحظ أن تغيرات أسعار البترول DLNOP تفسر بنسب معتبرة التغيرات المستقبلية التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية، فتقلبات هذه المتغيرات في المدى القصير ترتبط بالصدمات في المتغيرات نفسها وبنسبة كبيرة جدا، حيث قدرت 100% خلال الفترة الأولى، غير أنه في المدى الطويل تفسر صدمة البترول حوالي: 42% و 13% و 47% و 42% على الترتيب من التغيرات المستقبلية في: DLNGOVEXP، DLNINF، DLNUNEMP، DLNREER. وبذلك نخلص بأن لصدمات سعر البترول تأثيرات مهمة على التغيرات المستقبلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة ( النفقات العامة ومعدلات التضخم والبطالة وسعر الصرف الفعلي

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الحقيقي)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التبعية شبه التامة للاقتصاد الجزائري تجاه قطاع المحروقات فهو اقتصاد نفطي بامتياز.

أما بالنسبة لنتائج التباين الثنائي بين تطاير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، فإن صدمات متغير CVGARCH لم تفسر بنسبة كبيرة التغيرات المستقبلية التي تحصل في المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل باستثناء متغيري الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي التي فسر فيهما بنحو 20% و24% (على التوالي) من تغيراتهما المستقبلية، وبدرجة أقل بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي والناتج المحلي الخام الحقيقي، أين يفسر تطاير سعر البترول ما بين 6 و8% من تغيراتهما على المدى الطويل، وفيما يخص تفسيره لتقلبات كل من DLNINF وDLNUNEMP، فإنه لم يشرح سوى 0.36% و1% من تغيراتهما المستقبلية.

الجدول رقم (03-64): تحليل التباين الثنائي بين متغير تطاير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية

الأخرى بالاعتماد على نموذج VAR

الفترة	S.E.	DLNRGDP PER CAPITA	CVGARH	S.E.	DLNRGDP	CVGARH
1	0.020085	100.0000	0.000000	0.020957	100.0000	0.000000
5	0.023597	93.80107	8.113225	0.026226	91.88677	6.198932
10	0.023672	93.88601	8.122381	0.026615	91.87762	6.113989
الفترة	S.E.	DLNINFP	CVGARH	S.E.	DLNGOVEXP	CVGARH
1	0.171988	100.0000	0.000000	0.787119	100.0000	0.000000
5	0.193481	99.64047	20.21188	0.849320	79.78812	0.359526
10	0.193583	99.63757	20.27998	0.849337	79.72002	0.362432
الفترة	S.E.	DLNREER	CVGARH	S.E.	DLNUNEMP	CVGARH
1	0.173592	100.0000	0.000000	0.106126	100.0000	0.000000
5	0.185722	76.07298	1.235768	0.130812	98.76423	23.92702
10	0.185731	75.89543	1.237409	0.130974	98.76259	24.10457

\* عدد مدد التباطؤ الأمثل قدر بـ (02) عند تقدير نموذج VAR.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

على العموم، كان لتطايير سلسلة سعر البترول  $CVGARCH_t$  قوة تفسيرية أقل للتقلبات المستقبلية في المتغيرات الاقتصادية بالمقارنة بنتائج متغير سلسلة سعر البترول  $DLNOP_t$ ، فتفسير تغيرات سعر البترول لتقلبات النفقات العامة قدر بحوالي 26% في المدى الطويل، بينما تفسير تطايير سعر البترول لتقلبات النفقات العامة قدر بـ 20%، هذه النتائج تشير إلى مدى دورية سياسة الإنفاق العام في الجزائر وإلى أهمية عائدات البترول في تمويل مختلف خطط أو برامج الإنفاق العام. هذا ما سنتأكد منه عند دراسة دوال الاستجابة الدفعية للمتغيرات الاقتصادية (باستخدام هيكلية نموذج VAR) عند حدوث صدمة واحدة في متغير سعر البترول (على امتداد فترة التنبؤ)، وأيضا عند حدوث صدمة واحدة في سلسلة التطايير  $CVGARCH_t$ .

### 2.4.2.3 تحليل دوال الاستجابة الدفعية

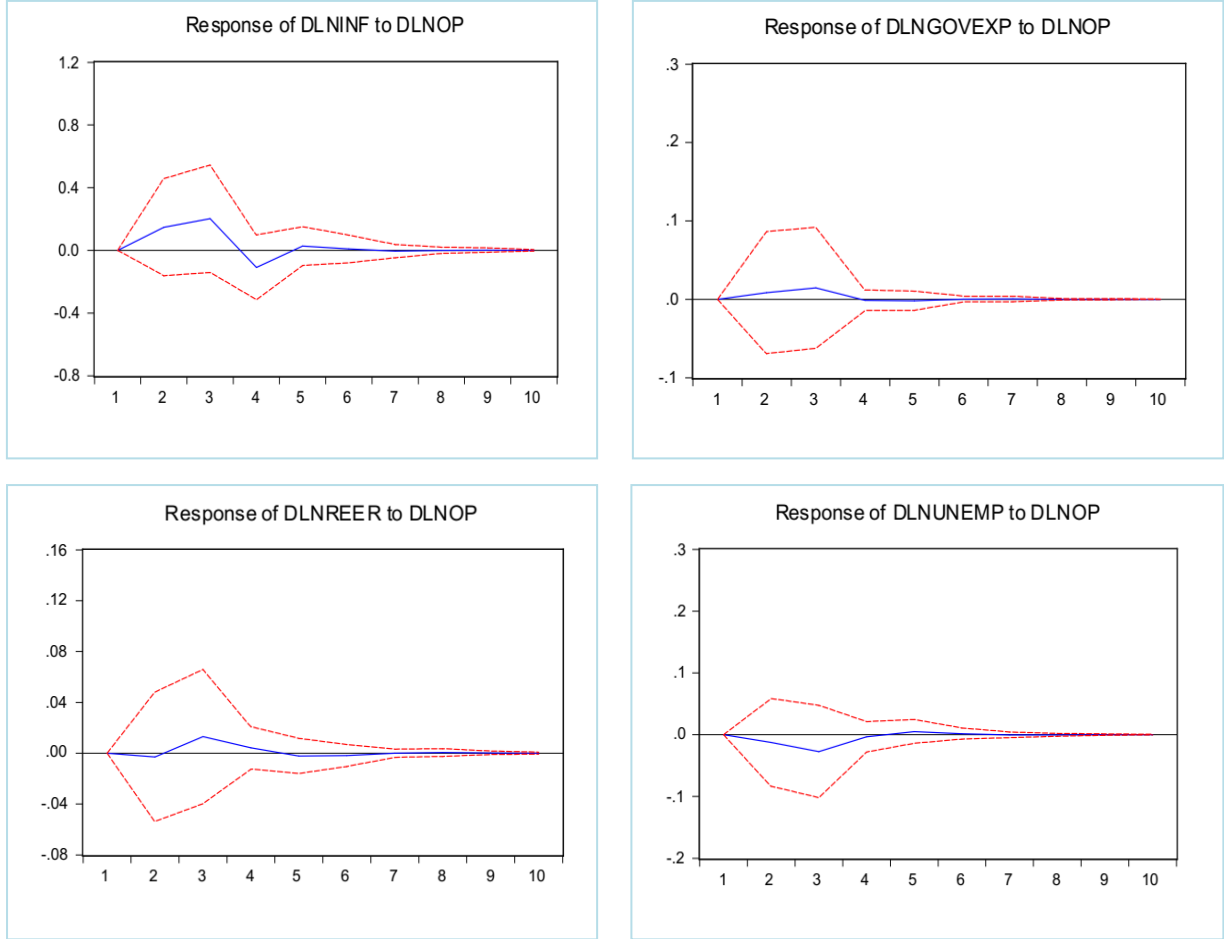
تستخدم دوال الاستجابة الدفعية لمعرفة ردود فعل المتغيرات الاقتصادية أو المتغيرات الداخلية إزاء أي صدمة جديدة ومفاجئة في سعر البترول- التي تقدر قيمتها إحصائيا بواحد انحراف معياري (فهذه الصدمة لها تأثير على المتغير نفسه وعلى باقي المتغيرات).

تستخدم دوال الاستجابة الدفعية لمعرفة ردود فعل المتغيرات الاقتصادية أو المتغيرات الداخلية إزاء أي صدمة جديدة ومفاجئة في سعر البترول- التي تقدر قيمتها إحصائيا بواحد انحراف معياري (فهذه الصدمة لها تأثير على المتغير نفسه وعلى باقي المتغيرات). وعليه سنقوم في هذا الجزء من البحث بما يلي:

أ. دراسة دوال الاستجابة الدفعية لصدمة في متغير سعر البترول: ويقتضي تحليل درجة تأثير تغيرات سعر البترول  $DLNOP$  على المتغيرات الاقتصادية الكلية (المتمثلة في:  $DLNGOVEXP$ ،  $DLNINF$ ،  $DLNUNEMP$ ،  $DLNREER$ )، الاستعانة بدوال الاستجابة الدفعية (لفترة تنبؤ تقدر بـ 10 سنوات) وفقا لما يبينه الشكل التالي:

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الشكل رقم (03-30): التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية لصدمة في سعر البترول DLNOP



ويتضح من الشكل رقم (03-30) مايلي:

✓ لوحظ أن لصدمة موجبة في سعر البترول أثر موجب على متغير النفقات العمومية على المدى القصير، حين بلغ أوجه خلال الفترة الثالثة ليتراجع بعدها هذا الأثر على المدى الطويل، ونفسر هذه النتيجة بالارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات النفطية الممثلة بالجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة ( بحيث تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي الإيرادات الحكومية )، ويتضح ذلك جليا عبر الأغلفة المالية الكبيرة التي خصصت لتمويل البرامج الاستثمارية العامة المتمثلة في كل من: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009)، البرنامج الخماسي (2010-2014)، التي أجمعت أهدافها وتوافقت على تطوير البنية التحتية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. ولكن مع مطلع سنة 2015م، غيرت السلطات من توجهاتها الاقتصادية عقب انخفاض أسعار البترول إلى مستويات ( في حدود 50

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دولار للبرميل ) لا تسمح لها بتنفيذ مخططاتها التنموية معلنة بذلك عن بداية شوط جديد شعاره التقشف الذي يناشد تطبيق سياسات مالية انكماشية تتماشى واستراتيجية ترشيد الإنفاق الحكومي، وقد تتشابه هذه السياسات - ليس إلى حدّ السواء - مع السياسات التي سطرت بعد أواسط الثمانينات عندما اقترن الاضطراب الاقتصادي بتهايوي أسعار البترول. وعليه تقلبات النفقات العامة لها صلة قوية بتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يعكس لنا طبيعة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر التي بخصائصها تكون بالمرّة مسايرة للاتجاهات الدورية، فسياسة الإنفاق الحكومية تكون توسعية أكثر خلال فترات الرواج التي يكون مصدرها الصدمات الموجبة لأسعار البترول، كما أنّها تكون انكماشية أو تقشفية في فترات الركود التي تطلق علائها الصدمات السالبة لأسعار البترول. وبالتالي دورية السياسة المالية وما يترتب عنها من تبعات المرض الهولندي؛ هي من بين المفسرات الرئيسية لأسباب ضعف النمو الاقتصادي وانفصاله عن القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري. لهذا وجب وضع خطط للإنفاق ( بالتركيز أكثر على الإنفاق الرأسمالي) لمواجهة مثل هذه الظروف في سياق الترتيبات التي يعول عليها في التخفيف من أثر الصدمات. وإلى جانب ذلك، يتعين على البلد تقوية الإطار المؤسسي للاقتصاد بإصلاح السياسات لتفعيل النمو بشروط ميسرة ( أي دون اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق).

✓ كذلك لوحظ أن لصدمة موجبة في سعر البترول تأثير موجب على معدلات التضخم ( الأثر النقدي) في جل فترات الاستجابة لاسيما خلال الفترة رقم 03، لينخفض بعدها مقدار هذا الأثر خلال الفترات المتبقية من الاستجابة. هذا التحليل ينسجم ضمنا وموضوعا مع التنظير الاقتصادي ( قريقوري وكوردن) والنقدي ( إدوارد وأوكي ) لظاهرة المرض الهولندي، فالصدمات الموجبة لأسعار البترول تنتهي دوما بتكوين احتياطي معتبر من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ( أو توسيع القاعدة النقدية)، وبالتالي سترتب عن ذلك ظهور فائض في الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري الذي يترجم جزء من مخرجاته بزيادة مستويات أسعار هذه السلع. وبصفة عامة، هذا الأثر يزيد من حدة التضخم ويطرح عدة مخاطر وتساؤلات

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

حول مدى مصداقية السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاد للوقاية.<sup>464\*</sup> ومن ناحية أخرى، تمارس السياسات الإنفاقية المتبعة في الجزائر نوعا من الآثار اللاكينية سواء في فترة الطفرة أو الركود كونها في الغالب تؤثر أكثر على حجم الطلب الاستهلاكي وبدرجة أقل جدا على الطلب الاستثماري في القطاعات التبادلية، هذا الوضع يضمن على الأرجح إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن منظور أوسع، أن توظيف مدخرات العملة الصعبة - المتأثية من تصدير الموارد الطبيعية بما فيها البترول والغاز - في إنتاج السلع الاستثمارية التبادلية، سيسمح للاقتصاد الوطني بإفناق جزء من المداويل المستمدة من إنتاج هذه السلع على السلع الاستهلاكية دون إثارة أي ضغط تصاعدي على الأسعار. وبهذا الصدد، سيساعد هذا الإجراء على تعويض الآثار العكسية لتغيرات سعر البترول وفقا للنحو الذي يعزز شروط التبادل التجاري والنمو.

✓ كما لوحظ بأن استجابة متغير البطالة هي عكسية تجاه صدمة موجبة في متغير سعر البترول على المدى القصير ( بعد الفترة الأولى)، فحدوث صدمة موجبة في أسعار البترول ستسهم وبنسب مختلفة من فترة إلى أخرى في تقليص معدلات البطالة، ويبدو أن الأثر السالب مستمر في المدى القصير لفترات الاستجابة لاسيما منها الفترة الثالثة التي سجلت فيها معدلات البطالة نوعا ما استجابة مرتفعة تجاه صدمة في متغير سعر البترول. وعليه ارتفاع أسعار البترول ( خلال فترة الصدمة الموجبة) في المدى القصير وما ترتب عنه من ارتفاع كبير في الإيرادات الحكومية قد سمح للاقتصاد الجزائري بفتح واستحداث مناصب شغل جديدة وبمعدلات عالية على مستوى القطاع

---

<sup>464\*</sup> عمليا، تغذية زيادات الأجور بارتفاعات أسعار البترول ستؤدي إلى زيادة مستوى الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري ( كالسكن والعقارات) وحتى بالنسبة للسلع القابلة للتبادل التجاري ( كالسيارات) على النحو الذي يجعل الأسعار المحلية تتجه نحو الارتفاع لاسيما عند وجود طلب كبير لا يمكن إشباعه إلا بمزيد من الاستيراد، فهذا التحليل قد ينطبق إلى أقصى الحدود مع الواقع الاقتصادي الجزائري والزيادات التي حصلت في الأجور ابتداء من سنة 2008م في بعض القطاعات التابعة للتوظيف العمومي في البلد (كقطاع التربية الوطنية وغيرها من القطاعات) والتي لم يرافقها زيادات ملموسة في الناتج المحلي الخام الحقيقي، ومع تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة، واصل بنك الجزائر تدخله النشط خلال 2015م بخفضه لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية بين سنتي 2014 و2015م، أين تم خفضه بمقدار 19.81% أمام الدولار الأمريكي، كمشاهدة منه لإحتواء الوضع الاقتصادي والنقدي على الأقل في المدى القصير. وللمزيد من المعلومات أنظر إلى: تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2015م، ص72.



## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

العام، وبذلك نخلص بأن آفاق سياسات التشغيل في الجزائر هي رهينة لتغيرات أسعار البترول على المدى الطويل. لهذا الأمر، تشرح صدمات أسعار البترول نسبا غير قليلة من التغيرات المستقبلية في متغير البطالة.

✓ في الأخير، تأتي قيم استجابة سعر الصرف الفعلي الحقيقي موجبة تجاه صدمة موجبة في سعر البترول، وذلك في جل فترات الاستجابة بخاصة منها الفترة الثالثة، ونفسر ذلك بظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي وفقا لما أطلق عليه كوردن سنة 1984م بأثر الإنفاق " Spending Effect"، فانتعاش الموارد وتحسن معدلات التبادل التجاري هو وضع ينشأ عنه في كل الظروف فائض في الطلب على السلع غير القابلة للمتاجرة دوليا، مما يفضي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري بالنحو الذي يؤول إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وبما أن الجزء الأكبر من النفقات العامة في الجزائر خصص للقطاعات المعنية بالأشغال العمومية والبناء والخدمات ( القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري)، فإن تحسن أسعار البترول سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وفي تقرير لصندوق النقد الدولي سنة 2008م ( رقم 104/08) كشف فيه بأن زيادة سعر النفط بـ 01% قد أدت إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بـ 0.3% (خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2006م)<sup>465</sup>، هذه النتيجة تتوافق تماما مع نتائج بحثنا، لتؤكد مرة أخرى بأن تغيرات أسعار البترول تشرح نسبا مهمة من تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي - التي تم تبينها مسبقا عند تحليل التباين-. وقصد التقليل من آثار تقلبات أسعار البترول، من جهة، وتحسين خطط الموازنة والإنفاق من جهة أخرى، اعتمدت السلطات الجزائرية ابتداء من سنة 2000م طرائقا جديدة للتحوط كمحاولة حيوية منها لاحتواء هذه الآثار، بخلق صندوق ضبط الإيرادات حتى يتسنى لها تعقيم فوائضها النقدية وتحييد تبعاتها التضخمية على سعر صرف العملة الوطنية.

ب. دراسة دوال الاستجابة الدفعية لصدمة في متغير تطاير سعر البترول: وهنا ستقتصر دراستنا فقط على تحليل درجة تأثير تقلبات أو تطاير سعر البترول  $CVGARCH_t$  على المتغيرات التالية:

<sup>465</sup> IMF, " Algeria: Algeria: Selected Issues ",IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C, P20.

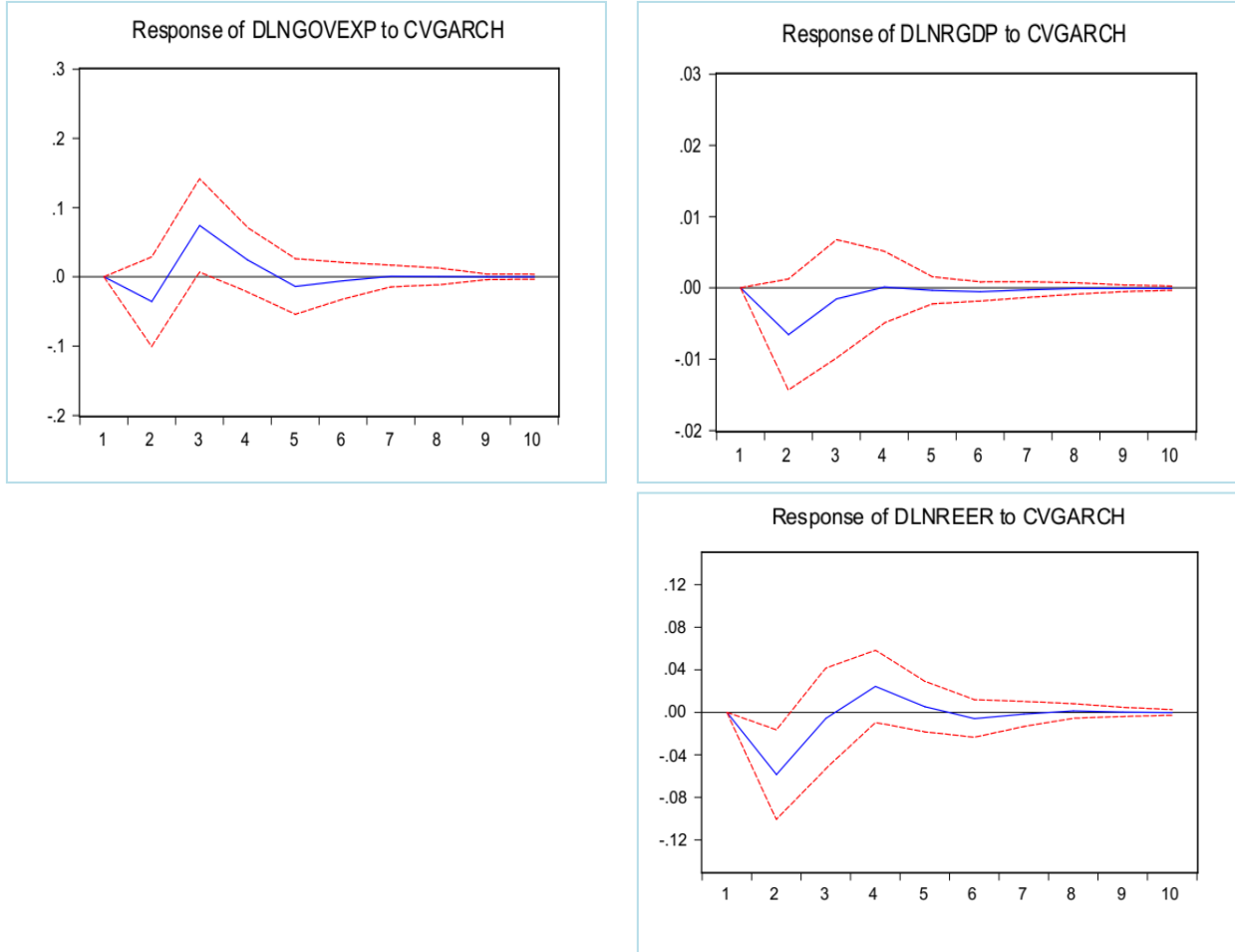
### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

DLNRGDP و DLNGOVEXP و DLNREER وذلك بالاستعانة بالتمثيل البياني لدوال

الاستجابة الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-31): التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية عند حدوث صدمة بمقدار انحراف

معياري واحد في  $CVGARCH_t$



ويتضح من الشكل أعلاه مايلي:

✓ أن استجابة DLNRGDP كانت سالبة ومعنوية خلال فترات الثلاث الأول ( أنظر إلى الجدول رقم 01-02 من الملحق رقم 02)، هذا يدعم أكثر فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري طبقا لما أثبتته نظريا وميدانيا عديد الأبحاث والشواهد على رأسها: دراسة زاكس ووارنر سنة 1997م ودراسة جيلفسون سنة 2001م ودراسة إيريك نوميوار سنة 2004م التي خلصت مجتمعة بأن لوفرة الموارد الطبيعية آثار عكسية وضارة بالنمو على المدى الطويل، فأثر تطاير سعر البترول على النمو الاقتصادي من حيث العوائد يكاد يكون معدوما في الأمد البعيد، فكلما

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

طالت فترة الاعتماد على الموارد الطبيعية ( البترول) أصبح عزل تأثير تقلبات أسعارها أكثر تعقيدا على النمو من التأثيرات الأخرى.

✓ وبالمقابل، كانت استجابة النفقات العامة موجبة ومعنوية تجاه صدمة موجبة في تطاير سعر البترول في المدى القصير (لاسيما في الفترة الثالثة)، أين قدرت قيمتها بـ7% (أنظر إلى الجدول رقم 02-02 من الملحق رقم 02)، مما يؤكد لنا مرة أخرى وجود ارتباط وطيد بين النفقات العائدات وعائدات البترول، لتكون السياسة المالية في النهاية كقناة رئيسية لانتقال صدمات أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد الوطني. هذا الوضع، لن يكون باعثا على تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل ما دام أنه يحد من فورة النشاط الاقتصادي.

✓ كذلك تأتي قيم استجابة سعر الصرف الفعلي الحقيقي سالبة ومعنوية خلال فترة الاستجابة الثانية والثالثة، لتصبح موجبة خلال الفترة الرابعة حين قدرت قيمتها بـ2.43% عند حدوث صدمة بقيمة One SD أو بمعدل 01% في سلسلة CVGARCHt ( لمعلومات أكثر أنظر إلى الجدول رقم 03-02 من الملحق رقم 02)، وابتداء من الفترة الخامسة تأخذ قيم الاستجابة بالانخفاض لتعاود بعدها الارتفاع في المدى الطويل لكن بشكل طفيف. على العموم، يمكن أن نفسر هذا الأثر نظريا عن طريق نموذج المرض الهولندي وأثر الإنفاق في المدى القصير.

#### 5.2.3 المرحلة الخامسة: تحليل العلاقات في المدى القصير ( اختبار سببية جرانجر)

خلال هذه المرحلة ستقصر محاولتنا أولا على اختبار معنوية العلاقة السببية لجرانجر في المدى القصير بين متغير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ( النفقات العامة ومعدلات البطالة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي)، وثانيا على اختبار معنوية العلاقة السببية بين متغير تطاير سعر البترول والمتغيرات الأخرى المتمثلة في: الناتج المحلي الخام الحقيقي والنفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

✚ تشير النتائج المذكورة في الجدول رقم (03-65)، إلى وجود سببية معنوية ( لأن قيمة Prob أصغر من 0.05 أو قيمة كاي تربيع أكبر من القيمة الجدولية) من متغير سعر البترول D(DLNOP) باتجاه كل من: النفقات العامة ومعدلات البطالة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

على المدى القصير. بينما لا توجد سببية معنوية من سعر البترول نحو معدلات التضخم على المدى القصير (هذا لا يتناسب والعلاقة الطردية بين المتغيرين في المدى القصير).

الجدول رقم (03-65): نتائج اختبار السببية (VECM Granger Causality/Block Exogeneity Wald)

(Tests) بين  $DLNOP_t$  وكل من:  $DLNUNEMP$  و  $DLNINF$  و  $DLNGOVEXP$

Dependent variable: D(DLNGOVEXP)	Chi-sq	Prob
D(DLNOP)	15.90585	0.0004
Dependent variable: D(DLNINF)	Chi-sq	Prob
D(DLNOP)	2.661418	0.2643
Dependent variable: D(DLNUNEMP)	Chi-sq	Prob
D(DLNOP)	7.391984	0.0248
Dependent variable: D(DLNREER)	Chi-sq	Prob
D(DLNOP)	7.074600	0.0291

ومن جهة أخرى، تشير النتائج الواردة في الجدول أدناه إلى وجود سببية معنوية من متغير تطاير سعر البترول CVGARCH باتجاه كل من النفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي عند فترة الإبطاء المختارة، وهذا يعني أن حدوث أي تغير في تطاير سعر البترول سوف يؤدي إلى تغير كل من النفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. وبالمقابل، فإنه لا توجد سببية من متغير تطاير سعر البترول نحو الناتج المحلي الخام الحقيقي على المدى القصير.

الجدول رقم (03-66): نتائج اختبار السببية (VAR Granger Causality/Block Exogeneity)

(Wald Tests) بين CVGARCH وكل من:  $DLNREER$  و  $DLNUNEMP$  و  $DLNRGDP$

Dependent variable: DLNRGDP	Chi-sq	Prob
CVGARCH	3.066395	0.2158
Dependent variable: DLNGOVEXP	Chi-sq	Prob
CVGARCH	7.009148	0.0301
Dependent variable: DLNREER	Chi-sq	Prob
CVGARCH	9.365254	0.0093

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

### خلاصة الفصل الثالث

من بين أكبر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الجزائري أن النمو يحركه بصفة عامة التوسع في قطاع المحروقات التي بلغت صادراته مستويات جد قياسية. وإذا كان هذا التوسع مفيدا، فإن النمو المستدام يتطلب في نهاية المطاف قيام قطاعات تبادلية أكبر مما هي عليه في الوقت الراهن، أين يكون بمقدورها بناء اقتصادي قوي لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط. فتحليل الأداء القطاعي في الاقتصاد الجزائري - سواء خلال فترة التخطيط المركزي أو على مدار فترة الإصلاحات أو في خضم فترة تطبيق البرامج الاستثمارية العامة- كشف بأن تقلبات أسعار النفط قد أدت إلى تكوين قطاعات تبادلية ضحلة وعرجاء، وكنتيجة لذلك، عاش الاقتصاد الوطني شدائدًا شلت نموه وتطوره بسبب تشوه قطاعاته الأساسية؛ وبالأحرى هذا التحليل، يشير إلى احتمال معاناة هذا الاقتصاد من أعراض المرض الهولندي لاسيما في ظل توسع قطاعاته غير التبادلية كالحدمات وأشغال البناء. وفيما يتعلق بالأهداف طويلة الأجل للبلد، فإن تحسين التعليم والصحة وحالة البنية الأساسية المادية لا تزال بعيدة عن المستويات الحاسمة في عملية التنمية الاقتصادية. ومن بين الأسباب التي ساهمت بشدة في فشل سياسات الاستثمار بأبعاده المتعددة - التي تعني الدراية الفنية والتنوع الاقتصادي والقطاعي - هي تنامي ممارسات الفساد وتدهور مؤشرات الحوكمة في الاقتصاد الجزائري، فانتشار سلوكيات البحث عن الربح في ظل سلسلة من التحولات والإصلاحات والخطط الاستثمارية العامة، وضع لم يساعد على خلق مناخ استثماري أفضل لتنفيذ عقود للشراكة في مجالي الصناعة والزراعة باستثناء القطاع الانفجاري- الذي يبقى يستقطب الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة-.

وبتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الحساسة في الاقتصاد الجزائري، لوحظ بأن قطاع المحروقات هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فتغيرات سعر البترول تفسر بنسب معتبرة التغيرات التي تحصل في كل من : النفقات العامة ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى الطويل ( بعدما تم تبين بأن هناك علاقات توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات عن طريق نموذج VECM)، وبدرجة أقل نسبيا بالنسبة لسلسلة تطاير سعر البترول نحو كل من الناتج المحلي الخام الحقيقي والنفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. أيضا، تشير دوال الاستجابة الدفعية بأن لوقوع صدمة موجبة - بمقدار واحد انحراف

### الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر

معياري- في سلسلة سعر البترول أثر موجب على كل من : النفقات العامة ومعدلات التضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، بينما لها أثر عكسي على معدلات البطالة. وفي نفس السياق، يكون لصدمة موجبة في سلسلة تطاير أسعار البترول أثر عكسي على الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال المدى القصير، في حين تأثير هذه الصدمة يكون موجبا في المدى القصير بالنسبة للنفقات العامة (في الفترة الثالثة والرابعة) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (في الفترة الرابعة والخامسة). هذه النتائج تساند نسبيا الرأي الذي يأخذ بفرضية المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري. كما تظهر نتائج تحليل سببية جرانجر بأن تغيرات أسعار النفط تسبب كل من النفقات العامة ومعدلات البطالة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى القصير، وبالمقابل تطاير سعر البترول يسبب فقط كل من النفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى القصير.

لقد عملنا من خلال هذه الدراسة على تحديد تأثير الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، فالموارد الطبيعية الباطنية في ظاهرها تعتبر كمصدر للرخاء والنمو، غير أنها في الواقع، كانت - في الكثير من الأحيان- مصدرا للفقر والقلق بالنسبة للكثير من البلدان، فالوفرة لا تعني دوما الغنى فقد تكون نقمة، هذا ما أشارت إليه عديد الأبحاث والدراسات الميدانية، فالموارد الطبيعية لوحدها لا تكفي لتحقيق تنمية شاملة، فأفاق النمو -طويلة الأجل- تستدعي تنوعا في الأنشطة الاقتصادية برفع كفاءة الهياكل الإنتاجية.

ويحاج الكثير من المؤلفين الدارسين لموضوع وفرة الموارد الطبيعية ومدى نقيمتها في البلدان التي تحوز على هبات سخية، بأن لربوع الموارد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وتمثل النتائج التي توصلوا إليها تفسيراً جوهرياً يحظى بالمصداقية في الجدل الدائر حول أثر الربيع على التنمية. فالربيع لم يساند النمو إلا في بلدان قلائل، بينما عجز في الكثير منها حتى الآن عن زيادة النمو بما يكفي لتخفيض معدلات البطالة بصورة هادفة، كما أن مؤشرات الإنفاق على الصحة والتعليم بالنسبة للنتائج المحلي الخام تدق نقوس الخطر بخاصة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا على سبيل المثال. والأمر الذي لا شك فيه بأن الموارد الطبيعية هي السبب الرئيسي لتراجع إمكانات التنمية البشرية، وغياب الرفاه الاجتماعي وانتشار لسلوكيات ذات الصلة بالربيع -التي تعني التنافس غير الاقتصادي-، فهذه التأثيرات تظهر جليا في البلدان التي تفتقد لوجود مؤسسات قوية.

ومن هذا الباب، اعتبر الاقتصاديون والسياسيون بأن مشكلة التنمية في البلدان الغنية بالموارد هي مشكلة متعددة الأبعاد، إذ تشمل زيادة عن العوامل الاقتصادية (مثل: المرض الاقتصادي الهولندي -الذي يفضي إلى تحسن حقيقي في سعر الصرف وإلى ارتفاع في مستويات الأجور مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري -، ودورية السياسة المالية -التي تسببها تقلبات أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية- ) العوامل غير الاقتصادية ( أي العوامل السياسية والمؤسسية)، ففترات الموارد من حيث تأثيراتها الاقتصادية -السلبية-؛ فهي تعيق توسع نشاط القطاعات التبادلية من منطلق تخلفها عن التكنولوجيا والركب العالمي، بدعوى أنها لا تحفز الإبداع بل

تشجع الاتكال والبحث عن الربح، وبضعف هذه القطاعات على التنافس في الأسواق الدولية؛ فإنه سيكون من الصعب تأسيس سوق مالي قوي في بلدان الموارد لعجزها عن تسويق سلعها نحو الخارج، أما من حيث تأثيراتها السياسية؛ فيرى المهتمون بأن للسياسات المتبعة تأثير عكسي على الأداء الاقتصادي في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، بيد أنها تبعث على التنافس السياسي من أجل كسب الربح دون أن تولي اهتماما للأنشطة الإنتاجية ذات التأثير الإيجابي على النمو. غير أن السياسات هي مسألة مؤسسات، فالمؤسسات الجيدة تعني سياسات سليمة وعجوزات أقل في المالية العامة، واعتمادا نزولي على الواردات، وقيودا أقل على القطاعات التبادلية والتجارة الدولية، وتخصيصا عقلا ليا للموارد، بينما المؤسسات السيئة تعني سياسات رديئة ودورات في المالية العامة، وإسرافا في الإنفاق، ومردودا أقل للقطاعات التبادلية. ومن ثم هذه التأثيرات على اختلافها، هي التي تشكل الاقتصاد السياسي لبلدان الموارد. وتتمثل الدروس المستفادة في أن طفرات الموارد فرصة لزيادة النمو وليست ضمانا لذلك، فقد كان من المتوقع أن تجلب الطفرات في عدد من البلدان الرخاء والاستقرار وأن تحسن صنع القرار والأداء الاقتصادي، لتثبت في الأخير بأن التوقعات قد كانت متفائلة أكثر من اللزوم، وهو أمر مستغرب بما يشكك في كفاءة استخدام إيرادات الموارد، كون وفرة الموارد الطبيعية لم تستغل بصورة أفضل في الكثير من البلدان النامية. وفي هذا الجانب، قد ركزت الأبحاث الحديثة على ضرورة قيام هذه البلدان بإصلاحات جريئة للتعافي من تبعات نقمة الموارد الطبيعية، وذلك بحكمة وليس بطريقة ميكانيكية من خلال تناول المجالات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والمؤسسات، التي باستطاعتها تحسين عملية صنع القرار لتجنب الركود وفترات النمو المنخفض.

وبصفة عامة، فإن الإطار النظري العام المعالج لظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، يبين أن لانتعاش الموارد تأثير سلبي على النمو لاسيما في البلدان التي تسوي مشاكلها الاقتصادية بطرق أقل كفاءة من البلدان المتقدمة، على الرغم من سعي البعض منها إلى إتباع سياسات نوعا ما مشجعة للإنتاج، غير أنه لم يتمخض عنها أية حلول قابلة لاستدامة النمو. وأن تجربة النرويج وبوتسوانا خلال سنوات مضت قد أوضحت لماذا السياسات تفعل وتنتهي بنتائج مذهلة في بلدان معينة، في حين لا تفعل شيئا وتكون آثارها مشؤومة في بلدان أخرى. ولب المشكلة بالنسبة للبلدان النامية هو تحديد أسباب تدني عوائد الربوع المستثمرة. فتحسين مناخ الأعمال قد يزيد من جاذبية الاستثمارات لكنه لا يمثل علاجا ناجعا



لمشكلة إدارة الريوع وسوء استخدامها، هذا التحليل يوضح السبب الذي جعل من الإصلاحات تبدو في أول وهلة بأنها تحفز النمو في حين تنتهي بآثار سلبية في الكثير من البلدان.

وفي هذا الصدد، تعتبر الجزائر من البلدان التي تحوز على ثروات طبيعية هائلة من ناحية، ومن ناحية أخرى تحظى بتنمية اقتصادية هزيلة، فهذه المفارقة التي تجمع بين الوفرة وسوء النتائج دفعتنا إلى دراسة تأثيرات ريوع الموارد على أداء الاقتصاد الكلي للبلد، فالثروة النفطية كان لها تأثير واضح على الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري، التي أثرت بدورها عكسيا على النمو الاقتصادي. لهذا كان من الضروري في بداية بحثنا، عرض أهم الأدبيات النظرية التي اهتمت بدراسة تأثيرات ظاهرة وفرة الموارد الطبيعية، وذلك حتى يتسنى لنا البحث في الكيفيات والطرق التي تسمح بتجاوز نقمة الموارد بأقل تكاليف ممكنة. وكما سبق القول، فإن الهدف الأساسي من بحثنا هذا، هو معرفة مدى تأثير الاقتصاد الوطني بظاهرة المرض الهولندي المفسرة لنقمة الموارد الطبيعية.

بالنسبة للفصل الأول فقد تضمن ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تعرضنا إلى مقارنة الربيع في المدارس الاقتصادية، ويقدم هذا الإطار تشخيصا نظريا للربيع بناء على التعريفات التي قدمها الاقتصاديون بداية من وليم بيتي وآدام سميث وريكاردو وصولا إلى هوتلينج، فالربيع بمفهومه التقليدي المسمى بالربيع الاقتصادي، انحصر في الكثير من الأحيان في مردود الأرض الزراعية، أما مفهومه الحديث فقد انصرف إلى حالات أخرى وممارسات اقتصادية أوسع؛ فقد يتأتى من ملكية الموارد الطبيعية (كالأرض والمناجم والموارد البترولية والغازية وغيرها) أو عن استغلال موقع استراتيجي، كما يمكن أن يكون الربيع في صورة تحويلات أو معونات دولية. ويؤدي البحث عن تأثيرات ريوع الموارد الطبيعية الملازمة للنمو والتنمية إلى عرض مختلف المقاربات الاقتصادية التي يعتمد عليها في توصيف ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية ونتائجها، حيث هذا ما تناولناه في المبحث الثاني من الفصل. وفي نفس النهج، قد بينت معظم الدراسات الحديثة بأن البلدان التي تعج بالموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصاداتها يتميز بالرداءة إذا ما تم مقارنته بأداء البلدان الفقيرة من الموارد الطبيعية، غير أن هذا الوضع لا يمكن تعميمه على جميع البلدان الغنية بالموارد، فأثر الموارد إما أن يكون نقمة أو بركة **Blessing or Curse**، فحال بعض البلدان - مثل: النرويج وإندونيسيا اللتان تزخران بثروات نفطية

هائلة، وبوتسوانا الغنية بالألماس - يعرف رخاء اقتصاديا ورفاها اجتماعيا كبيرا مما انعكس إيجابا على التنمية ونصيب الفرد فيها. كما تطرقنا أيضا في هذا المبحث إلى أبرز النماذج النظرية - وأكثرها شيوعا في الأوساط الاقتصادية المهمة بمثل هذه المواضيع-، التي تتشكل أساسا من نموذج قريقوري ونموذج كوردين ( أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد) والنموذج المشتق لكل من إدوارد وأوكي ( آثار وفرة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الحقيقي والنقدي). فهذه النماذج عاجلت في شقها الأكبر أعراض المرض الاقتصادي الهولندي كأكثر القيود صعوبة على النمو، معتبرة أن توسع قطاع الموارد في غالب أمره يؤدي إلى آثار غير مرغوبة اقتصاديا ونقديا ( نمو المعروض النقدي وظهور فائض في الطلب على السلع غير القابلة للتبادل على المدى القصير)، حيث هذا ما أكدته كذلك خبراء الصندوق والبنك الدوليين.

ويتطلب تشخيص نقمة الموارد الطبيعية معرفة متعمقة لإطار الظاهرة، لهذا اعتمدنا في المبحث الثالث التفسيرات السياسية والمؤسسية كتفسيرات جوهرية في تحليل أسباب تراجع الأداء الاقتصادي للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية، فانتشار سلوكيات البحث عن الربح في هذه البلدان، قد أضعف الحوافز الإنتاجية والعوائد الاستثمارية في القطاعات التبادلية. ولما كان الربح يمثل الدافع الرئيسي على الفساد والنهب والاستيلاء في البلدان كثيفة الموارد، أقرت الكثير من الدراسات الميدانية ( دارون أسموجلو 2003م، داني رودريك وآخرون 2003م،...) بأنه كان للمؤسسات دور في انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية وتراكم رأس المال؛ فالمؤسسات التي لا تحمي حقوق الملكية ولا تحترم سيادة القانون ستميل أكثر إلى اتباع سياسات غير محفزة للنمو.

وفي الفصل الثاني من البحث، حاولنا احتواء كافة المسالك التي تسمح بتجاوز حواجز التنمية أو مظاهر نقمة الموارد الطبيعية المتمثلة خصوصا في: المرض الاقتصادي الهولندي ( تراجع الأداء القطاعي) والمرض السياسي والمؤسسي ( بما فيه التنافس عن الربح) ودورية السياسة المالية. ويعد التخلص من هذه المظاهر تحديا ووسيلة فعالة لإعادة إشعال جذوة التنمية بالنسبة للبلدان التي تقوم اقتصاداتها على الموارد، لهذا انصب تركيزنا أكثر في هذا الفصل على ذكر وتحليل الخيارات والسياسات التي تعمل على تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي لتجنب الإسراف والفساد، إلى جانب خيارات حماية

سعر الصرف، كما أخذنا أيضا بالتوصيات التي تنادي بتحسين التنويع وزيادة الاستثمار في المورد البشري ( الصحة والتعليم).

ولقد توصلنا في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

1. إن تقلب أسعار المواد الأولية ( النفط، الغاز الطبيعي، المعادن....) يمثل تهديدا صريحا لبندو المالية العامة لاسيما في البلدان النامية، باعتباره من أهم العوامل المحركة لدورية السياسات المالية فيها؛ التي تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها في العادة كقناة أساسية لانتقال الصدمات الخارجية -لأسعار الموارد- إلى الداخل. ويتفق الاقتصاديون بصفة عامة على أن دورية السياسة المالية تزيد من درجة تقلب الاقتصاد الكلي على النحو الذي يعيق تحقيق نمو مستدام في الأجل الطويل. وتقتضي السياسات المالية القوية حوكمة الإنفاق في الأوقات السخية لتعويض الخسائر التي تنتج عن الأوقات العصيبة. وفي هذا الشأن، قد استخلصت الكثير من الدراسات من واقع التجربة دروسا مهمة التي يبدو بأنها حاسمة في تشجيع النمو الاقتصادي - أي تلك السياسات التي تدعو إلى فك ارتباط de-link الإنفاق الحكومي عن تقلب عائدات الموارد الجارية، وتفرض هذه السياسات على صانعي القرار الالتزام أكثر بتحسين أنماط استخدام هذه الدخول من خلال خلق مؤسسات مالية متخصصة special fiscal institutions في الإدارة المالية؛ التي تشمل كل من: صناديق النفط oil funds، القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية، الميزانيات التي تعتمد بأسعار نفط متحفظة. والدافع الأساسي من تأسيس هذا النوع من المؤسسات، يتعلق بصفة خاصة باعتبارات دعم الشفافية وحسن التصرف في العوائد المالية غير المتوقعة التي تنتج عموما عن الصدمات الإيجابية لأسعار النفط.

2. وإلى جانب المؤسسات المالية المتخصصة ودورها في تحصين وتحسين السياسات المالية، فإنه هناك وجهة نظر أخرى، التي ترى بأن التغلب على المرض الاقتصادي الهولندي يكون بشكل أفضل في البلدان التي تستهدف سياساتها التدخل والتعقيم في أوقات الطفرة، بيد أن البنك المركزي باستطاعته أن يحد من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على الأقل في المدى القصير بمراكمة احتياطات من الصرف الأجنبي سواء من خلال شراء الصرف الأجنبي في سوق العملة المحلية أو

بواسطة تقييد السياسة المالية. فهذه المناهج تحدّ من الضغوط على سعر الصرف الاسمي وعلى معدل التضخم المحلي بتغيير معدل نمو عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية، ولكنها تخاطر بزيادة أسعار الفائدة المحلية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أعباء خدمة الدين العام، ويعتقد ( كوردن، 1982) بأن الطريقة الوحيدة التي تسمح بالتعامل مع هذه المشاكل هي مراقبة الصرف exchange control، فتعقيم العائدات المفاجئة للموارد الطبيعية من شأنه أن يجنب الاقتصاد الوطني ما يعرف بتنقيد التدفقات من العملة الصعبة monétisation des flux de devises أو توسع الكتلة النقدية، أين يقلص من حجم المشاكل التي تتعلق بقدرة الاستيعاب، ويعترض تحسن سعر الصرف الحقيقي (Sid Ahmed, Abdelkader, 1991).

3. فضلا عن خيارى حماية سعر الصرف والتحوط ضد تقلبات أسعار النفط ( العقود المستقبلية، التغطية عن طريق شراء التأمين ضد الانخفاض الكبير-المحتمل- في الأسعار) ودورها في حماية قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري من الآثار التي تنجم عن انتعاش قطاع الموارد؛ فإنه بإمكان البلدان النامية توفير ظروف أخرى داعمة للقطاعات التبادلية؛ عندما تركز جهودها على تصحيح السياسات الوطنية بهدف تعزيز حوافز التصدير بإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات، وتقديم إعانات مالية، وتحسين البنية الأساسية المتعلقة بالتجارة التبادلية، وإعطاء دور أكبر للسوق المحلي في تخصيص الموارد بين قطاعات الاقتصاد.

4. يعتبر التصحيح السياسى والمؤسسى كأحسن طريقة يمكن بها للبلدان -التي تعرف ثراء متصلا بالموارد الطبيعية- أن تخفض من درجة تقلب اقتصاداتها نظير تقلبات أسعار الموارد في الأسواق العالمية، فالسياسات الجيدة تكون دوما متبوعة بسياسات تشجع تنوع الإنتاج -بتنمية القطاعات التبادلية- ومعززة بإجراءات وقائية تعمل على التقليل من التأثيرات العكسية - الفورية- للصدمات سواء بتشكيل احتياطات مالية كفيلة بعزل الاقتصاد عن الصدمات الخارجية أو باقتناء تأمينات تحوطية. غير أن هذه التدابير، تعد غير كافية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، أين يبقى أحسن خيار لها هو تنويع الاقتصاد.

5. أن الاستثمار في المورد البشري يعتبر عاملا مساعدا على زيادة النمو الاقتصادي وكذا وسيلة فعالة للحد من عدم المساواة والفقير. فعندما تستثمر البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في مجالي التعليم والصحة، فستكون لها إمكانية كبيرة لتوليد مكاسب قيمة على المستوى الكلي، وأيضا ستكون لها فرصة أخرى لتحسين توزيع الدخل وتسهيل الحراك الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم الاهتمام برأس المال البشري يفضي إلى آثار حميدة على الناتج ونموه. وبهذا الصدد، قد توصل جيلفسون (2001م) وإيمانويل بالداش، وبنديكت كليمنتس وآخرون ( مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2005م) بأن الاستثمار في التعليم والصحة هو شرط أساسي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بيد أنه يوفر مكافآت اقتصادية هامة للمجتمع ( فهو يحسن المستوى المعيشي للأفراد)، غير أن ذلك لن يتحقق إلا بخضوع الحكومات للمساءلة. فلا شك في أن رأس المال البشري القوي -الذي يتمثل في صورة صحية أفضل، ومستويات جيدة من التحصيل العلمي- بأن يستدعم نمو الإنتاجية، وأن يوسع من قاعدة النمو الاقتصادية في البلدان النامية، ومنه هذا النوع من الاستثمارات يزيد من الحوافز الإنتاجية بالنسبة للقطاعات التبادلية، فعلى سبيل المثال: النرويج كبلد مصدر للنفط قد تمكن من تطوير اقتصاده وبلوغ مصاف البلدان المتقدمة بفضل حرصه على التعليم والصحة.

وفي الأخير، قد خصصنا الفصل الثالث لتحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ففي المبحث الأول منه، حاولنا معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري مصاب بأعراض المرض الهولندي بتقصي مدى تطابقها مع التشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني. كما بحثنا في هذا المبحث عن أسباب انخفاض مستويات التنمية في الجزائر بتحليل طبيعة تأثير وفرة الموارد (تقلبات أسعار البترول) على متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد، باعتبار أن الموارد الطبيعية في الكثير من البلدان النامية، قد أثبتت بأن لها تأثيرا غير صحي على النمو، بحيث قدمت لنا الأدبيات النظرية والميدانية الدارسة لهذا الموضوع منظورا مفيدا لتشخيص مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الاقتصادي الهولندي ( انتعاش قطاع الموارد، توسع قطاع السلع غير المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري، تراجع أداء القطاعات التبادلية-الصناعة التحويلية والزراعة-)، فقد تبيننا بأن قطاع المحروقات في الجزائر، هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، بيد أنه يتحكم في أكثر المتغيرات تأثيرا

على النمو (الصادرات الإجمالية، الجباية النفطية). وفيما يتعلق بالقطاعات التبادلية (الصناعة خارج المحروقات، والزراعة)، فمساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الخام ظلت منخفضة طوال مسار التنمية في الجزائر (سواء في فترة التخطيط المركزي أو في فترة اتباع النهج الرأسمالي)، هذا الوضع صاحبه توسع في القطاعات غير المشاركة في التجارة الدولية كقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، كما شهدت كتلة الأجور نموا مهما في كل قطاعات الاقتصاد بفعل زيادة تدفق الربوع النفطية التي أدت إلى زيادة مطالب الجمهور بتحسين المستوى المعيشي للفرد، وبخاصة وأن ارتفاع أسعار النفط قد امتد إلى المواد الاستهلاكية المستوردة. وبذلك الزيادة في كتلة الأجور لم تكن مدفوعة بعوامل تخص تحسن الإنتاجية والنمو خارج المحروقات، فهذه المخرجات توحى نوعا ما للمتبعين بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الاقتصادي الهولندي، وعليه الافتراض قائم والاستثناء وارد، ذلك أن اقتصادنا قد انطبقت عليه بعض مظاهر هذا المرض لكن دون أن تستوفي تحقق كل شروط أو فرضيات النموذج.

ومن منظور أوسع، فإن آثار تقلبات أسعار البترول تثير قضايا مهمة تعليلها دورية السياسة المالية التي تهدد بإرهاق مكونات الموازنة العامة خلال العقود القادمة، فالارتباط الشديد بين الإيرادات العامة للدولة والجباية البترولية أدى إلى دورية سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث هذا ما تم ملاحظته خلال الفترة الممتدة من: 1980 إلى غاية 2015م. ومن خلال تتبع مسار تطور أرصدة الموازنة العامة على طول فترة الدراسة، وجدنا أنه قد تم تسجيل تسعة عشر (19) حالة عجز متزامنة أكثر مع فترات انخفاض أسعار البترول، ومنه المستويات العالية للدين العام قد سارت بالتراكم مع عجوزات الموازنة العامة. وابتداء من سنة 2000م، أصبح تخفيف آثار تقلب أسعار البترول على أطر المالية العامة للبلد شاغلا أساسيا للسلطات، التي استهلكت سياساتها بتأسيس "صندوق ضبط الإيرادات" *Fonds de Regulation des Recettes* للتحكم في الاستخدام المتقلب والمفرط للإيرادات النفطية، كما اعتمدت سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا عند إعداد الميزانية العامة للدولة. ومن منظور مكمل، فإن التنمية البشرية (من تعليم وصحة) ومستوى المؤشرات المؤسساتية في الجزائر، تبقى تقترب من نقمة الموارد الطبيعية بسبب تنامي ممارسات البحث عن الربح في الاقتصاد الوطني، وتبعاً لمؤشر مدركات الفساد، الذي تنشره سنويا منظمة الشفافية العالمية، فإن الجزائر تحظى بتقييم منخفض، مما يعني بأنها تعاني من استشراف الفساد في قطاعها العام. لهذه الأسباب، لم يستطع اقتصادنا استيعاب

الملايير من الدولارات النفطية الناتجة عن الطفرة البترولية الأولى والثانية ( خلال فترة التخطيط المركزي) وحتى تلك المتولدة عن الطفرة النفطية الثالثة ( خلال فترة النهج الرأسمالي ما بين 2000 و2014م). وخلاصة القول تفيد بأن: الريع النفطي قد قوض التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعرقل الإصلاحات الاقتصادية والانتقال السليم نحو اقتصاد السوق، وخاطر بطرد الاستثمارات الأجنبية خارج البلد -نحو بلدان أخرى- بسبب عجز التنظيم والإدارة على مراقبة الفساد، وبالتالي التحديات المؤسساتية التي تواجهها سلطات البلد قد أفسدت آفاق النمو والتنوع بقيادة الممارسات الريعية التي لا تحترم سيادة القانون ونفاذ حقوق الملكية. وإن أثبتت نتائج التنمية شيئا، فإنما تثبت أن استدامة النمو وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات التبادلية، تتطلب تحسين البيئة المؤسساتية لكي تقلل من مخاطر صدمات أسعار البترول على صنع القرار الاقتصادي في الجزائر. فالريع بتبعاته السيئة قد أثر سلبا على المشهد العام للتنمية الاقتصادية للبلد.

وأما في المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد قمنا باستخراج وحساب سلسلة تطاير  $volatility$  أسعار البترول عن طريق التباين الشرطي انطلاقا من تقدير نماذج ARCH و GARCH، التي بينت بيانيا أهم الصدمات البترولية السالبة ( صدمة 1986م، صدمة 1991م التي توافقت حرب الخليج.. ) التي شهدتها البلدان المصدرة للموارد الطبيعية. وبذلك تطرقنا إلى أبرز الأساليب القياسية المستعان بها في هذا المجال، بدءا باختبارات الجذور الوحودية ( اختبار ديكي فولر العادي، اختبار ديكي فولر المطور ADF، اختبار فليس-بيرون PP، اختبار KPSS) لدراسة الاستقرار، يليها اختبارات الذاكرة الطويلة، ثم نماذج AR. MA et ARMA ومنهجية بوكس جانكينس، وبعدها نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم تجانس أو ثبات تباينات الأخطاء ARCH. وفي نفس النهج، قد عمل مسبقا سيدي محمد شكوري على استخراج ونمذجة سلسلة تطاير أسعار البترول (2012م) بالاعتماد على نماذج GARCH بعدما تبين بأن السلسلة لا تتميز بذاكرة طويلة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008م. بالإضافة إلى الدراسة الميدانية ( بعنوان استخدام البرمجة بالأهداف في تحليل الانحدار المبهم للتنبؤ بالأسعار، وهي أطروحة دكتوراه منشورة- تم مناقشتها بجامعة تلمسان سنة 2013م) التي قام فيها ساهد عبدالقادر بنمذجة أسعار البترول (ARIMA و ARCH و GARCH) بتطبيق طريقة الشبكات العصبية ANN وطريقة الانحدار المبهم FR.

وفي المبحث الثالث، حاولنا تفسير أسباب تراجع التنمية في الاقتصاد الجزائري قياسيا بدراسة أثر تغير وتطايير سعر البترول OP على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر ممرًا مهما للصدمات نحو الداخل ( والتي تعبر في نفس الوقت عن مستويات التنمية الاقتصادية الحاصلة في البلد )، وتمثل هذه المتغيرات في كل من: الناتج المحلي الخام الحقيقي RGDP، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي RGDP per capita، النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي GOVEXP، معدلات التضخم INF، معدلات البطالة UNEMP، سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER.

ولقد تم إجراء هذه الدراسة عبر خمسة مراحل، المرحلة الأولى تبينا فيها بأن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات هي مستقرة عند التفاضل الأول  $I_{(0)}$ ، باستثناء سلسلة تطايير سعر البترول CVGARCH التي لاحظنا بأنها مستقرة عند المستوى  $I_{(0)}$ . أما المرحلة الثانية، فدرسنا في طياتها إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بالاعتماد على اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، أين أكدت نتائج هذا الاختبار على وجود خمس علاقات تكاملية على الأكثر، وذلك بعد تحديد عدد التأخيرات عن طريق نموذج VAR. في حين المرحلة الثالثة، قد عملنا فيها على بناء نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model لفحص العلاقة بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، أين توصلنا بأن كل النماذج هي مقبولة إحصائيا ما عدا النموذج الأول (الذي يدرس العلاقة الخطية بين DLNOP و DLNRGDP) والثاني (الذي يدرس العلاقة الخطية بين DLNOP و DLNRGDP per capita) اللذان اتخذا في حقهما الرفض بسبب عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ الخاص بهما، وتشير الإشارة السالبة لمعاملات متجه تصحيح الخطأ - بالنسبة للنماذج المقبولة - على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، أي في حالة عدم التوازن في الأجل القصير، فإن المتغيرات ستعود سريعا إلى حالة التوازن وبسرعة تعديل تختلف من نموذج إلى آخر. بينما المرحلة الرابعة، فقد خصصناها لتحليل مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للصدمات في متغير سعر البترول، عن طريقة تحليل مكونات التباين variance decomposition ودراسة دوال الاستجابة الدفعية Impulse response. وبالنسبة لتحليل مكونات التباين، فإن تغيرات أسعار البترول DLNOP تفسر بنسب معتبرة التغيرات المستقبلية التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية التالية: النفقات العامة ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة وسعر



الصرف الفعلي الحقيقي. وفضلا عن هذا، فإن نتائج التباين الشائني بين تطاير سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، تكشف بأن صدمات متغير CVGARCH لا تفسر سوى نسبة صغيرة من التغيرات المستقبلية في المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل باستثناء متغيري النفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي التي تفسر نحو 20% و24% من تغيراتهما المستقبلية (على المدى الطويل). وفيما يتعلق بتحليل ودراسة دوال الاستجابة الدفعية، فقد لاحظنا بأن لصدمة موجبة في سعر البترول أثر موجب على النفقات العمومية ( هذا ما يؤكد لنا دورية الإنفاق الحكومي في الجزائر) ومعدلات التضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بخاصة في المدى القصير، بينما كانت استجابة متغير البطالة عكسية تجاه صدمة موجبة في متغير سعر البترول على المدى القصير ( بعد الفترة الأولى). كذلك تشير نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة عند وقوع صدمة موجبة في متغير تطاير سعر البترول  $CVGARCH_t$  ( والتي تقدر قيمتها بانحراف معياري واحد)، بأن أن استجابة DLNRGDP كانت عكسية ومعنوية على امتداد فترة التنبؤ ولكن بنسب جد قليلة، فالأثر الإيجابي لتطاير سعر البترول على النمو الاقتصادي من حيث المنافع يكاد يكون معدوما في المدى البعيد، هذا ما يدعم نوعا ما فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري. وفيما يخص استجابة متغيري النفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي تجاه صدمة واحدة موجبة في متغير تطاير سعر البترول، فقد جاءت موجبة ومعنوية خلال الفترة الثالثة والرابعة بالنسبة ل DLNGOVEXP والفترة الرابعة والخامسة بالنسبة ل DLNREER ( على المدى القصير) في سياق فترة التنبؤ، وهو الأمر الذي يعزز احتمال تعرض الاقتصاد الجزائري لبعض أعراض المرض الهولندي.

وفي المرحلة الخامسة ذهبنا إلى تحليل العلاقات في المدى القصير بإجراء اختبار سببية جرانجر، حيث أفادت النتائج بوجود علاقة سببية معنوية من متغير سعر البترول  $D(DLNOP)$  باتجاه كل من النفقات العامة ومعدلات البطالة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى القصير، كما تبينا وجود علاقة سببية معنوية أخرى من متغير تطاير سعر البترول CVGARCH باتجاه النفقات العامة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى القصير عند فترة الإبطاء المختارة.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، ارتأينا إبداء بعض التوصيات لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في سياق ضعف استفادته من ريع الموارد الطبيعية المتدفقة، إذ يتعين على صناعات القرار البحث عن الأسباب الدفينة التي عرقلت التنمية ونشاطات الأعمال والاستثمار في البلد، وحتى التفكير في مستقبل الأجيال القادمة، عن طريق التصرف الحذر -عند صرف الربوع- والترقب وذلك بمراعاة الجوانب التالية:

## فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الكلي:

➤ ينبغي على الجزائر أن تسترشد باستراتيجيات التنويع لخفض التبعية تجاه المحروقات وتحقيق تنمية اقتصادية واسعة، وذلك من خلال إيلاء اهتمام خاص للقطاعات التبادلية ( الصناعات التحويلية، الزراعة)، التي تعدّ من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، وعلى غرار النتائج المخيبة للآمال لهذه القطاعات في الاقتصاد الوطني إلا أنه يمكن الاعتماد عليها شريطة التعامل معها ومع الظروف المحيطة بها بطريقة تسمح ببعث نشاطها مجددا وبصورة زاهية عن سابقتها سواء عن طريق التأهيل وإعادة هيكلتها أو بإبرام عقود للشراكة مع الأجانب أو بشراء رخص الإنتاج أو بطرق أخرى تكون أكثر تحفيزا لزيادة الناتج المحلي الخام. ومنه، التنويع بمحاكاة نظم حوافز الإنتاج والتصدير في أوروبا وفي أماكن أخرى، يعتبر مفتاحا لتحسين فرص وصول هذه القطاعات إلى الأسواق الدولية، كما أنه يزيد من قدرات البلد على التقليل من قوة الصدمات.

➤ تعزيز روابط المالية العامة بإدارة الاقتصاد الكلي للبلد، ففك ارتباط **de-link** الإنفاق الحكومي عن عائدات الجباية البترولية الجارية، يقتضي في كل أحواله العمل أكثر على تحسين الجباية العادية التي بدورها تتطلب تعزيز أداء الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وإصلاح النظام الضريبي. ومن ثم، من المهم التركيز على التوازن غير النفطي وربطه بالثروة العامة. وهي أفضل طريقة للنظر في الجانب المالي أو الميزانية من خلال الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية والإنفاق، فتعزيز الفائض غير النفطي قد يكون حلا مفيدا للتخلص من تقلبات ودورية السياسة المالية في الجزائر.

➤ توجيه جزء من الإيرادات النفطية نحو زيادة حجم الاستثمارات في المورد البشري ( التعليم والصحة)، من شأنه أن يجعل الربيع أكثر فاعلية في مساندة النمو والتنمية عبر قناة الإبداع وتحسين الإنتاجية. فالتعليم الجيد يساعد على بناء رأس مال بشري قوي في الاقتصاد الوطني بما يمكنه من الابتعاد عن الحوافز السلبية التي تنزع إلى أنشطة البحث عن الربيع، بينما الصحة عندما تكون في أحسن صورها، فإنها تساهم في تقوية طاقات المجتمع صوب زيادة الناتج المحلي الخام للبلد.

فيما يتعلق بجانب الاقتصاد السياسي:

➤ ينبغي على السلطات الجزائرية ترسيخ الحوكمة وتشكيل مؤسسات قوية تعمل على تعظيم استفادة الاقتصاد من مزايا الربيع النفطي بسن سياسات سليمة، أين تميل إلى ترشيد استخدام هذه الموارد، فمراقبة طرق إدارة عائدات النفط وإخضاعها للمساءلة أمام الهيئات الممثلة للجمهور بطريقة شفافة وفي إطار يمتاز بالإفصاح العلني-الصريح-، قد يسمح بتجنب سلوكيات البحث عن الربيع، فتحسين البيئة المؤسسية سينتهي حتما بتحسين البيئة الاستثمارية التي تصبح على إثر ذلك أكثر جذبا.

### آفاق الدراسة:

وبعد ذكر النتائج وتقديم التوصيات بخصوص إشكالية هذه الدراسة، فإن هناك الكثير من القضايا والمسائل التي تثار بشأن التنمية الاقتصادية في الجزائر، التي بإمكانها أن تكون كموضوعات أساسية في البحوث والدراسات المستقبلية، حيث نعرض منها ما يلي:

- استهداف التنوع القطاعي والطاقي وأثرهما المحتمل على مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر،
- الاستثمار في المورد البشري كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر،
- أثر الربيع النفطي على العدالة في توزيع الدخل والتنمية المستدامة في الجزائر،
- دراسة اشكالية نضوب الموارد الطبيعية وأثرها على بنية الاقتصاد الكلي والسياسي في الجزائر.

على العموم، خلال السنوات الأخيرة، كانت هناك رغبة لتحقيق التنمية في الجزائر في محاولة لتخفيض التبعية تجاه المحروقات وزيادة الناتج المحلي الخام ورفع المستوى المعيشي، حيث أخذت

سلطات البلد بتنفيذ برامج استثمارية عامة ما بين 2001 و2014م، غير أن هذه التجربة مرة أخرى باءت بالفشل لهشاشة الاقتصاد الجزائري، فهذه التشوهات -سواء كانت السياسات قد سببتها أو كانت لصيقة ببعض أعراض المرض الهولندي- تشير بأن الحماس المبدئي لما سمي بالبرامج الاستثمارية العامة لم تجاريه النتائج التي لم تبلغ مستوى التطلعات، وأثارت النتائج الهزيلة التي تحققت عقب ذلك الكثير من الشكوك حول الطريق المتبع، والمؤكد أن هذه النتائج كان مصدرها كثرة الاعتماد على الموارد الطبيعية، فالوضع احتدم وأصبح أكثر صعوبة في سياق انخفاض أسعار البترول وفشل الجهود المبذولة للتقليل من صدمات هذه الأسعار.

ومن ثم هناك ضرورة لإعادة تقييم النتائج والأسباب التي ساهمت في أن تكون النتائج بهذا الشكل، لهذا ينبغي على صناع السياسة أن يركزوا على الإصلاحات التي تعد حاسمة بالنسبة للتنمية بعد تحديدهم للعوائق الأكثر تأثيرا على الاقتصاد، لأجل بناء نهج جديد للإصلاح يتوقف على تحسين المناخ الاقتصادي والمؤسسي للبلد. ويعزى الأداء المنخفض للتنمية في الجزائر إلى التأثيرات العكسية لوفرة الموارد الطبيعية التي قد تمثل ترجمة حقيقية للكثير من النتائج والمشاكل ( منها انخفاض مستويات تراكم رأس المال المادي والبشري)، فبدلا من أن تكون عائدا صافيا أصبحت كتكلفة وضريبة يتحملها الاقتصاد في فترات تدهور أسعار النفط، لهذا الاضطلاع المسبق بالإصلاحات وفقا لمنهجية عمل واضحة -فيما يخص تحديد التكاليف والمنافع الاقتصادية لاستراتيجية هذه الإصلاحات-، يعتبر مفتاحا ووسيلة فعالة للتغلب على نقمة الموارد بأقل قدر من الجهود. ومن الناحية العملية، يقول كل من ريكاردو هوسمان، داني رودريك وأندريس فيلاسكو (مجلة التمويل والتنمية في عددها الأول، مارس 2006م) وهم يناقشون في مقالتهم نهجا جديدا للإصلاح بأن الإصلاح كلما كان أعمق كان أفضل، لكن مع تحديد أولويات الإصلاح بالنظر إلى حجم تأثيراتها المباشرة.

الملحق رقم 01: جداول تقدير نماذج متجه تصحيح الخطأ VECM

الجدول رقم 1-01: تقدير النموذج الأول

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLNRGDP(-1)	1.000000	
DLNOP(-1)	-0.370429 (0.13014) [-2.84647]	
C	-0.018718 (0.01732) [-1.08087]	
Error Correction:	D(DLNRGDP)	D(DLNOP)
CointEq1	-0.026521 (0.08891) [-0.29828]	2.910752 (1.16538) [ 2.49768]
D(DLNRGDP(-1))	-0.359069 (0.19545) [-1.83712]	1.393261 (2.56175) [ 0.54387]
D(DLNRGDP(-2))	-0.219966 (0.18965) [-1.15984]	-0.439928 (2.48573) [-0.17698]
D(DLNOP(-1))	-0.017562 (0.02548) [-0.68926]	-0.034003 (0.33396) [-0.10182]
D(DLNOP(-2))	0.001863 (0.01728) [ 0.10780]	-0.049608 (0.22650) [-0.21903]
R-squared	0.237425	0.512583
Adj. R-squared	0.124451	0.440374
Sum sq. resids	0.013685	2.351005
S.E. equation	0.022514	0.295083
F-statistic	2.101586	7.098523
Log likelihood	78.70851	-3.631742
Akaike AIC	-4.606782	0.539484
Schwarz SC	-4.377760	0.768505
Mean dependent	-0.000448	-0.017494
S.D. dependent	0.024061	0.394453
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.12E-05
Determinant resid covariance		2.93E-05
Log likelihood		76.18749
Akaike information criterion		-3.949218
Schwarz criterion		-3.353763

## الجدول رقم 1-02: تقدير النموذج الثاني

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLNRGDPPERCAPITA(-1	1.000000	
DLNOP(-1)	-0.361727 (0.11385) [-3.17718]	
C	0.000362 (0.01517) [ 0.02385]	
Error Correction:	D(DLNRGDPP	D(DLNOP)
CointEq1	-0.011452 (0.09861) [-0.11612]	3.372709 (1.26083) [ 2.67500]
D(DLNRGDPPERCAPITA	-0.349655 (0.19909) [-1.75624]	0.948727 (2.54549) [ 0.37271]
D(DLNRGDPPERCAPITA	-0.209054 (0.19160) [-1.09111]	-0.654777 (2.44966) [-0.26729]
D(DLNOP(-1))	-0.014148 (0.02724) [-0.51929]	0.062895 (0.34833) [ 0.18056]
D(DLNOP(-2))	0.003756 (0.01799) [ 0.20883]	-0.003813 (0.22998) [-0.01658]
R-squared	0.226112	0.525968
Adj. R-squared	0.111462	0.455740
Sum sq. resids	0.013987	2.286448
S.E. equation	0.022761	0.291004
F-statistic	1.972196	7.489531
Log likelihood	78.35962	-3.186248
Akaike AIC	-4.584976	0.511640
Schwarz SC	-4.355955	0.740662
Mean dependent	-5.44E-05	-0.017494
S.D. dependent	0.024146	0.394453
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.13E-05
Determinant resid covariance		2.94E-05
Log likelihood		76.13822
Akaike information criterion		-3.946138
Schwarz criterion		-3.350683

## الجدول رقم 1-03: تقدير النموذج الثالث

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLNGOVEXP(-1)	1.000000	
DLNOP(-1)	-0.889623 (0.22399) [-3.97175]	
C	-0.008914 (0.02980) [-0.29918]	
Error Correction:	D(DLNGOVEX	D(DLNOP)
CointEq1	-0.766780 (0.20701) [-3.70400]	0.809707 (0.37006) [ 2.18803]
D(DLNGOVEXP(-1))	-0.222234 (0.18396) [-1.20806]	-0.873791 (0.32885) [-2.65713]
D(DLNGOVEXP(-2))	-0.200564 (0.15522) [-1.29214]	-0.482039 (0.27747) [-1.73726]
D(DLNOP(-1))	-0.570586 (0.15246) [-3.74265]	-0.226620 (0.27253) [-0.83154]
D(DLNOP(-2))	-0.403756 (0.11216) [-3.59987]	-0.180740 (0.20050) [-0.90146]
R-squared	0.632596	0.509934
Adj. R-squared	0.578165	0.437332
Sum sq. resid	0.739706	2.363782
S.E. equation	0.165519	0.295884
F-statistic	11.62213	7.023667
Log likelihood	14.86978	-3.718462
Akaike AIC	-0.616861	0.544904
Schwarz SC	-0.387840	0.773925
Mean dependent	-0.008914	-0.017494
S.D. dependent	0.254845	0.394453
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.002241	
Determinant resid covariance	0.001596	
Log likelihood	12.23471	
Akaike information criterion	0.047831	
Schwarz criterion	0.643286	

## الجدول رقم 1-04: تقدير النموذج الرابع

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLNINF(-1)	1.000000	
DLNOP(-1)	-0.160947 (0.81477) [-0.19754]	
C	0.027528 (0.10649) [ 0.25850]	
Error Correction:	D(DLNINF)	D(DLNOP)
CointEq1	-1.224653 (0.40850) [-2.99790]	-0.042251 (0.18017) [-0.23450]
D(DLNINF(-1))	-0.129409 (0.31316) [-0.41323]	0.056778 (0.13812) [ 0.41107]
D(DLNINF(-2))	-0.077859 (0.18413) [-0.42284]	0.042331 (0.08121) [ 0.52124]
D(DLNOP(-1))	0.018765 (0.45251) [ 0.04147]	-0.716601 (0.19958) [-3.59046]
D(DLNOP(-2))	0.629913 (0.44831) [ 1.40507]	-0.442173 (0.19773) [-2.23622]
R-squared	0.721936	0.383362
Adj. R-squared	0.680741	0.292008
Sum sq. resids	15.28946	2.974290
S.E. equation	0.752513	0.331902
F-statistic	17.52500	4.196459
Log likelihood	-33.58888	-7.394343
Akaike AIC	2.411805	0.774646
Schwarz SC	2.640826	1.003668
Mean dependent	0.018349	-0.017494
S.D. dependent	1.331812	0.394453
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.058006	
Determinant resid covariance	0.041295	
Log likelihood	-39.81993	
Akaike information criterion	3.301245	
Schwarz criterion	3.896701	



## الجدول رقم 1-05: تقدير النموذج الخامس

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLNUNEMP(-1)	1.000000	
DLNOP(-1)	0.518286 (0.17760) [ 2.91834]	
C	-0.004612 (0.02354) [-0.19596]	
Error Correction:	D(DLNUNEMP)	D(DLNOP)
CointEq1	-1.123668 (0.28652) [-3.92184]	-0.141933 (0.55302) [-0.25665]
D(DLNUNEMP(-1))	0.303183 (0.21831) [ 1.38878]	0.045960 (0.42137) [ 0.10907]
D(DLNUNEMP(-2))	0.254969 (0.18659) [ 1.36649]	0.107039 (0.36014) [ 0.29721]
D(DLNOP(-1))	0.380171 (0.13996) [ 2.71622]	-0.691215 (0.27015) [-2.55864]
D(DLNOP(-2))	0.190482 (0.11368) [ 1.67567]	-0.424700 (0.21941) [-1.93565]
R-squared	0.413184	0.378984
Adj. R-squared	0.326249	0.286982
Sum sq. resids	0.804038	2.995408
S.E. equation	0.172566	0.333078
F-statistic	4.752760	4.119285
Log likelihood	13.53548	-7.507544
Akaike AIC	-0.533467	0.781722
Schwarz SC	-0.304446	1.010743
Mean dependent	0.008550	-0.017494
S.D. dependent	0.210236	0.394453
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.002449	
Determinant resid covariance	0.001743	
Log likelihood	10.81930	
Akaike information criterion	0.136293	
Schwarz criterion	0.731749	

## الجدول رقم 1-06: تقدير النموذج السادس

Cointegrating Eq:	CointEq1	
DLNREER(-1)	1.000000	
DLNOP(-1)	-0.858570 (0.35910) [-2.39093]	
C	0.067919 (0.04719) [ 1.43928]	
Error Correction:	D(DLNREER)	D(DLNOP)
CointEq1	-0.351758 (0.14343) [-2.45248]	0.580396 (0.38805) [ 1.49569]
D(DLNREER(-1))	-0.193104 (0.15350) [-1.25799]	-0.870951 (0.41530) [-2.09718]
D(DLNREER(-2))	-0.489834 (0.15340) [-3.19316]	-0.449516 (0.41502) [-1.08311]
D(DLNOP(-1))	-0.274737 (0.10428) [-2.63454]	-0.394477 (0.28214) [-1.39818]
D(DLNOP(-2))	-0.124004 (0.07666) [-1.61762]	-0.275716 (0.20740) [-1.32941]
R-squared	0.502311	0.473085
Adj. R-squared	0.428579	0.395024
Sum sq. resid	0.347218	2.541519
S.E. equation	0.113402	0.306807
F-statistic	6.812675	6.060427
Log likelihood	26.97058	-4.878448
Akaike AIC	-1.373161	0.617403
Schwarz SC	-1.144140	0.846424
Mean dependent	-0.002867	-0.017494
S.D. dependent	0.150017	0.394453
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.001187	
Determinant resid covariance	0.000845	
Log likelihood	22.40646	
Akaike information criterion	-0.587904	
Schwarz criterion	0.007551	

الملحق رقم 02: قيم استجابة DLNRGDP و DLNGOVEXP و DLNREER تجاه صدمة في متغير تطاير سعر البترول (باستخدام نماذج VAR)

الجدول رقم 01-02: قيم استجابة DLNRGDP تجاه صدمة في متغير تطاير سعر البترول

Response of DLNRGDP:		
Period	DLNRGDP	CVGARCH
1	0.020085 (0.00247)	0.000000 (0.00000)
2	0.008099 (0.00389)	-0.006536 (0.00389)
3	0.005122 (0.00361)	-0.001528 (0.00415)
4	0.003331 (0.00312)	0.000111 (0.00252)
5	0.002307 (0.00250)	-0.000339 (0.00096)
6	0.001415 (0.00191)	-0.000514 (0.00067)
7	0.000855 (0.00148)	-0.000246 (0.00056)
8	0.000547 (0.00111)	-8.28E-05 (0.00039)
9	0.000356 (0.00080)	-6.54E-05 (0.00023)
10	0.000225 (0.00056)	-5.92E-05 (0.00015)

الجدول رقم 02-02: قيم استجابة DLNGOVEXP تجاه صدمة في متغير تطاير سعر البترول

Response of DLNGOVEXP:		
Period	DLNGOVEXP	CVGARCH
1	0.171988 (0.02117)	0.000000 (0.00000)
2	0.012544 (0.03071)	-0.035710 (0.03231)
3	0.009138 (0.03305)	0.074086 (0.03373)
4	0.004586 (0.01583)	0.024691 (0.02328)
5	-0.005210 (0.01402)	-0.013884 (0.02010)
6	-0.002261 (0.00604)	-0.005657 (0.01321)
7	0.000698 (0.00274)	0.001082 (0.00778)
8	0.000412 (0.00132)	0.000523 (0.00596)
9	-2.25E-05 (0.00053)	1.75E-05 (0.00209)
10	-2.46E-05 (0.00044)	5.64E-05 (0.00177)

الجدول رقم 02-03: قيم استجابة DLNREER تجاه صدمة في متغير تطاير سعر البترول

Response of DLNREER:		
Period	DLNREER	CVGARCH
1	0.106126 (0.01306)	0.000000 (0.00000)
2	0.040837 (0.02256)	-0.058682 (0.02098)
3	-0.002150 (0.02160)	-0.005699 (0.02365)
4	-0.008056 (0.01632)	0.024307 (0.01699)
5	-0.004181 (0.00909)	0.005244 (0.01187)
6	-0.000616 (0.00558)	-0.006030 (0.00886)
7	0.000946 (0.00406)	-0.001656 (0.00589)
8	0.000676 (0.00159)	0.001171 (0.00345)
9	1.10E-05 (0.00098)	0.000218 (0.00217)
10	-0.000163 (0.00055)	-0.000251 (0.00129)

I. الكتب

1. أحمد مندور. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة.
2. آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2008.
3. اسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
4. أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
5. بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية: نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
6. بول أ سامويلسون. ويليام د نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة الطبعة الخامس عشرة- من طرف هشام عبدالله، دار الأهلية للنشر والتوزيع-عمان، 2001م.
7. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمه: أحمد فؤاد بلبع، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، 2000.
8. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995.
9. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007م.
10. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.
11. زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية مقارنة، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، بدون سنة.
12. سكيبة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2006، الجزائر.
13. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004م.

## قائمة المراجع

14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية : الدار الجامعية، 2004م.
15. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
16. عبداللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.
17. علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار فسيلة للطبع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
18. علي مكيد، الاقتصاد القياسي-دروس ومسائل محلولة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2007م.
19. كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول: عملية انتاج رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم موسكو، 1987.
20. م. بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، 2000.
21. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1990م.
22. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1990م.
23. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
24. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب الجزائر، 1993م.
25. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول: الاقتصاد السياسي علم اجتماعي-تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاسكندرية، 1993.
26. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
27. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
28. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005م.

## II. المجالات والدوريات

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة، 2010م.

## قائمة المراجع

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016م.
3. أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد 03، سبتمبر 2013م.
4. أنور شاه ومارك شاكتر، محاربة الفساد: أنظر أمامك قبل أن تثبت، مجلة التمويل والتنمية/ العدد 4/ ديسمبر 2004.
5. أوداير داس، وعدنان مزارعي، وهان فان در هورن، اقتصاديات الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، 2010.
6. برنامج الأمم المتحدة: تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003م.
7. تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2015م.
8. رباح أرزقي وريتويك بانيجري، المعونة والنفط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 01، مارس 2014م.
9. سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا- أوبرغو وإنريكي فلوريس، تقاسم الثروة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 04، ديسمبر 2014م.
10. شيخه جا وجوجون جوان، عناصر الحوكمة، مجلة التمويل والتنمية-صندوق النقد الدولي، جوان 2014، المجلد 51، العدد رقم 02.
11. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الاقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2015م.
12. كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة أكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد 03، سبتمبر 2013م.
13. كريستيان إبيكيه وديلان أولتشر، التصويت والتقلب، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 50، العدد 04، ديسمبر 2013م.
14. لجنة النمو والتنمية، تقرير النمو-استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة-، البنك الدولي، 2008م.
15. مجلة التمويل والتنمية ( عملة موحدة لأفريقيا)، صندوق النقد الدولي، البدء من أدنى السلم، المجلد 41، العدد 04، ديسمبر 2004م.
16. محمد العريان، صناديق الثروة السيادية وفق المعتاد الجديد مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد 47، يونيو 2010م.
17. محمد دويدار، الاتجاه الريعي في مصر، مجلة مصر المعاصرة-محكمة-، المجلد/ العدد: مج76/ع401، جويلية 1985.

## قائمة المراجع

18. مدوري عبدالرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر-نظرة تحليلية-، ملتقى دولي حول: آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014م، 12/11 مارس 2013م.

### III. الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية، العدد 17، المنشورة في 25 فبراير 1971م.
- الجريدة الرسمية، العدد 30، المنشورة في 13 أبريل 1971م.
- الجريدة الرسمية، العدد 30، المنشورة في 13 أبريل 1971م.
- الجريدة الرسمية، العدد 35، المنشورة في 27 غشت 1986م.
- الجريدة الرسمية، العدد 63، المنشورة في 07 ديسمبر 1991م.
- الجريدة الرسمية، العدد 50، المنشورة في 19 يوليو سنة 2005م.
- الجريدة الرسمية، العدد 48، المنشورة في 30 يوليو سنة 2006م.
- الجريدة الرسمية، العدد 37، سنة 2000م.
- الجريدة الرسمية، العدد 04، سنة 2006م.

### IV. الأطروحات

- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد-تلمسان-، السنة الجامعية: 2012-2013م.
- شبي عبدالرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد-تلمسان-، السنة الجامعية: 2012-2013م.

## قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

### I. Livres:

1. Alfred Marshall (1890), Principes d'économie politique, Livre VI, Traduit en français par F. Sauvaire-Jourdan et F. Savinien-Bouyssi, publiée à Paris en 1906.
2. Bourbounnais R, Econometrie: cours et exercices corrigés, 9 éditions, Dunod 2015.
3. David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt (1817) Traduit en français par Francisco Solano Constancio et Alcide Fonteyraud en 1847 sur le texte de la 3e édition anglaise de 1821. Collection: Oeuvres complètes de David Ricardo, volume 1, paris.



4. Jean-Baptiste Say ( 1803), Traité d'économie politique ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses, Institut Coppet, Paris, 2011.
5. K.Marx, Le capital, livre III -section vi: la transformation d'une partie du profit en rente foncière. Pour obtenir de plus amples renseignements, veuillez consulter le site suivant : (<http://karlmarx.fr/documents/marx-engels-1867-capital-livre-3-section-6.pdf>).
6. Nicole Grimaud, La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978), Editions Khartala, Paris, 1984.
7. Rachid Bendib, Rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie, OPU, 1995.

## **II. périodiques, revues, études**

1. Alan Gelb, Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010.
2. Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth, Gérer la manne pétrolière, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Mars 2003, Volume 40, Numéro 01.
3. Caroline Bertin Delacour, Souverains : produits de l'énergie et investisseurs dans l'énergie, Géoéconomie 2009/4 (n° 51).
4. Catherine Pattillo, Sanjeev Gupta et Kevin Carey, Douleurs de croissance, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Mars 2006, Volume 43, Numéro 1.
5. Edwin M. TRUMAN, Projet de meilleures pratiques pour les fonds souverains, Revue d'économie financière, Numéro hors-série 2009 : LES FONDS SOUVERAINS (2009).
6. Emanuele Baldacci, Benedict Clemens, Qiang Cui et Sanjeev Gupta, Que faire pour aider les pauvres?, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02.
7. Eric A. Hanushek, L'importance de la qualité de l'enseignement, Finances & Développement - magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02.
8. Fatiha Talahite, Economie administrée, Corruption et engrenage de la violence en algérie, Revue tiers monde, vol. 41, no. 161, Corruption, Libéralisation, Démocratisation (Janvier-Mars 2000).
9. Henri-François Henner, Le protectionnisme: bilan, limites, réexamen, Revue économique, Vol. 33, No. 6, Le protectionnisme (Nov., 1982).
10. Jean-Baptiste Compaoré, Burkina Faso : diversification, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3.
11. Joel E. Cohen et David E. Bloom, Cultiver les esprits, Finances & Développement – magazine trimestriel du FMI, Juin 2005, Volume 42, Numéro 02.
12. Luis, Martinez, Algérie: l'illusion de la richesse pétrolière, Les études du CERI, N° 168, Septembre 2010.
13. Marie-Claire AOUN, La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs, Thèse pour l'obtention du titre de DOCTEUR EN SCIENCES ECONOMIQUES, université paris dauphine, Août 2006.
14. Marie-Pierre Arzelier, Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle. Une comparaison Afrique-Asie, Revue économique, Vol. 49, No. 1, Stratégies de croissance et marchés émergents (Jan., 1998).
15. Ministre des Finances. Rapport de présentation de la loi de finances pour 2013.
16. OCDE, L'investissement dans le capital humain – une comparaison internationale, 1998.
17. Peter S. Heller, Pour une aide efficace: L'accroissement du volume de l'aide n'est que la première d'une longue série de décisions et de choix difficiles, Finances &

- Développement - magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3.
18. Philippe Hugon, Les stratégies comparées des pays africains du golfe de guinée a l'épreuve du contre-choc pétrolier, revue tiers monde, vol. 30, no. 120 (octobre-decembre 1989).
  19. Sandrine Lardic et Valérie Mignon, Les tests de mémoire longue appartiennent-ils au " camp du démon "? , Revue économique, Vol. 47, No. 3, Développements récents de l'analyse économique (May, 1996).
  20. Sanjeev Gupta and Yongzheng Yang, Les freins au commerce en Afrique, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, decembre 2006 , Volume 43, Numéro 04.
  21. Shekhar Aiyar, Andrew Berg et Mumtaz Hussain, Le défi macroéconomique de la croissance de l'aide, Finances & Développement- magazine trimestriel du FMI, Septembre 2005, Volume 42, Numéro 3.
  22. Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière: quelques problèmes théoriques ", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris,1991.
  23. Sid Ahmed. Abdelkader, du « dutch disease » a l' « opep disease »: quelques considerations theoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de petrole, Revue Tiers Monde,Vol. 28, No. 112.
  24. Sid Ahmed. Abdelkader, Le paradigme rentier en question : l'expérience des pays arabes producteurs de brut: analyse et elements de strategie, Revue Tiers Monde, Vol. 41, No. 163, 2000.
  25. Steven Barnett et Rolando Ossowski, le yoyo pétrolier : Pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources, Finances & Développement -magazine trimestriel du FMI, Mars 2003, Volume 40, Numéro 01.
  26. Ugo Fasano et Zubair Iqbal, Monnaie commune : Les pays du CCG, en route pour l'union monétaire, font face à des choix fondamentaux , Finances & Développement –magazine trimestriel du FMI, Decembre 2002, Volume 39, Numéro 04.
  27. Yanis Ainas, Nacer Ouarem and Saïd Souam, Les hydrocarbures : atout ou frein pour le développement de l'Algérie?, Revue Tiers Monde, No. 210, 25 ans de transformation postsocialiste en Algérie (avril-juin 2012).

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

1. A. Afonso, L. Agnello and D.Furceri, Fiscal policy responsiveness, persistence, and discretion, Public Choice, Vol. 145, No. 3/4 (December 2010).
2. A. Gelb and Associates, "Oil Windfalls: Blessing or Curse? ", World Bank: Oxford University Press , 1989.
3. A. Gelb. Benn Eifert. Nils Borje Tallroth, the political economy of fiscal policy and economic management in oil exporting countries, The World Bank, WP 2899, 2002.
4. Abdelali Jbili and Vitali Kramarenko , Should MENA Countries Float or Peg? IMF quarterly magazine Finance & Development, March 2003, Volume 40, Number 1.
5. Abed G.T, Nuri Erbas S, Guerami B, "The GCC Monetary Union: Some considerations for the exchange rate regime", IMF Working Paper WP/03/66, 2003.
6. Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J.m, Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth, Handbook of Economic Growth, Vol.1, 2005.
7. Acemoglu, Daron and James Robinson, "A Theory of Political Transitions," American Economic Review, 2001.

8. Agogo Mawuli, FOREIGN EXCHANGE MANAGEMENT POLICIES IN NIGERIA: 1962 – 1992, *Transafrican Journal of History*, Vol. 22 (1993).
9. Akin Iwayemi, Babajide Fowowe, Impact of oil price shocks on selected macroeconomic variables in Nigeria, *energy policy*39, 2011.
10. Alfredo Baldini , Fiscal Policy and Business Cycles in an Oil-Producing Economy: The Case of Venezuela,” IMF Working Paper 05/237 (Washington: International Monetary Fund), 2005.
11. Ali Alich and Rabah Arezki, An Alternative Explanation for the Resource Curse: The Income Effect Channel, IMF Working Paper- WP/09/112-, 2009.
12. Amany A. El Anshasy , "Oil price and economic growth in oil-exporting countries" , working paper , collage of busness and economics , United Arab Emirates University ,(2009).
13. Anthony C. Fisher, *Resource and Environmental Economics*, Cambridge University Press, 1981.
14. B. F. Kiker, Marshall on Human Capital: Comment, *Journal of Political Economy*, Vol. 76, No. 5 (Sep. - Oct., 1968).
15. Bolt K., Matete, M., Clemens M. Manual for Calculating Adjusted Net Savings, Banque Mondiale, Département Environnement, Septembre, 2002.
16. C. Leite & J. Weidman "Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources , Corruption , and Economic Growth " , International Monetary Fund , Working Paper , July 1999.
17. Carneiro Francisco G, " Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters " , working paper, The World Bank, Africa Region , 2007.
18. Charles-Philippe David and Jean-François Gagné, Natural Resources: A Source of Conflict?, *International Journal*, Vol. 62, No. 1, *Natural Resources and Conflict* (Winter, 2006/2007).
19. Christian Eigen-Zucchi, Gunnar S. Eskeland, and Zmarak Shalizi, Institutions Needed for More than Growth By facilitating the management of environmental and social assets, institutions underpin sustainable development, IMF, *Finance & Development*, Volume 40, Number 2, 2003.
20. Christina Daseking and Julie Kozack, Avoiding Another Debt Trap, *Finance and Development magazine*, IMF, Decembre 2003, Volume 40, Number 04.
21. Christopher Bliss and Vijay Joshi, Exchange Rate Protection and Exchange Rate Conflict, *Oxford Economic Papers*, New Series, Vol. 40, No. 2 (Jun., 1988).
22. Claude Diebolt and Vivien Guiraud, Long Memory Time Series and Fractional Integration. A Cliometric Contribution to French and German Economic and Social History, *Historical Social Research*, Vol. 25, No. 3/4 (93/94) (2000).
23. Claudio Bravo-Ortega and José de Gregorio, the relative richness of the poor natural resources human capital and economic growth, In Daniel Lederman and William F. Maloney, *Natural resources, Neither Curse nor Destiny*, The World Bank. Stanford University Press, 2007.
24. Colin Clark, Wages and Profits, *Oxford Economic Papers*, New Series, Vol. 30, No. 3 (Nov., 1978).
25. Conway L. Lackman, The Classical Base of Modern Rent Theory, *American Journal of Economics and Sociology*, Vol. 35, 1979.

26. Corden .M.. & Neary P., "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol .92, december 1982.
27. Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom ", Australian National University, Canberra ,ACT 2600,1982.
28. Corden,M., "Booming Sector and Dutch Disease Economic : Survey an Consolidation",Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984.
29. Dani Rodrik and Arvind Subramanian, the primacy of institutions (and what this does and does not mean), IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.
30. Daniel James A., "Hedging Government Oil Price Risk ", International Monetary Fund, WP/01/185, November 2001.
31. Daniel Kaufmann . Aart Kraay . Massimo Mastruzzi . Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2008. World Bank. WP 4978. 2009.
32. Daniel Lederman and William F. Maloney, trade structure and growth, In Natural resources. Neither Curse nor Destiny. The World Bank. Stanford University Press, 2007.
33. Daron Acemoglu, Root Causes: A historical approach to assessing the role of institutions in economic development, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.
34. David E. Bloom, David Canning, and Dean T. Jamison, Health, Wealth, and Welfare, Finance and Development magazine, IMF, March 2004 , Volume 41, Number 01.
35. David Ricardo, On the Principles of Political Economy and Taxation, London, 1817, Préface.
36. Davis, Jeffrey M., Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries (Washington: IMF), 2003. For more information, look at the following website: <http://www.imf.org/external/pubs/nft/2003/fispol/>
37. Deniz Çiçek. Ceyhun Elgin, Cyclicalilty of fiscal policy and the shadow economy, Empir Econ (2011) 41.
38. Dick Bryan, "Natural" and "Improved" Land in Marx's Theory of Rent, Land Economics, Vol. 66, No. 2, 1990.
39. E. Talvi and C.A. Vegh, "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Co untries", Journal of Development Economics , Vol 78, 2005.
40. Ebrahim-zadeh C., "Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely ", Finance and Development ,International Monetary Fund , Mars 2003.
41. Edwards,S & Aok ,M, oil export boom and dutch-disease a dynamic analysis, Resources and Energy (1983) North-Holland.
42. Edwards.S, Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link, National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985.
43. Eli Ophek, On Samuelson's Analysis of Land Rent, The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 32, No. 3, 1973.
44. Emanuele Baldacci, Benedict Clements, and Sanjeev Gupta, Using Fiscal Policy to Spur Growth, Finance and Development magazine, IMF, Decembre 2003, Volume 40, Number 04.

45. Eric Neumayer, Does the “Resource Curse” hold for Growthin Genuine Income as Well? World Development Vol. 32, No. 10, 2004.
46. Erik Hjalmarsson and Pär Österholm, Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated, imf working paper WP/07/141, 2007.
47. Ethan Ilzetzi. Carlos A. Vegh , "procyclical fiscal policy in developing countries: truth or fiction? ", national bureau of economic research , Workin g Paper 14191, Cambridge, July 2008.
48. F. W. Taussig, Exhaustion of the Soil and the Theory of Rent, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 31, No. 2,1917.
49. Florian Kaulich, Diversification Vs. Specialization *as Alternative Strategies for Economic Development: Can We Settle a Debate by Looking at the Empirical Evidence?* UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, WORKING PAPER 3/2012.
50. Frank A. Fetter , The Passing of the Old Rent Concept, he Quarterly Journal of Economics, Vol. 15, No. 3, 1901.
51. Frankel A, Jeffrey, “The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions,” in Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, ed. by Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu (Washington: International Monetary Fund), 2012.
52. Frederick B. Hawley, Profits and the Residual Theory, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 4, No. 4 (Jul., 1890).
53. Gabriel Sensenbrenner and Boileau Loko, Algeria: Algeria: Selected Issues “,IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.
54. Gavin Michael and Roberto Perotti, " Fiscal Polic y in Latin America ", NBER Macroeconomics Annual, 1997.
55. George J. Stigler, The Theory of Price, fourth edition, collier Macmillan publishers London, 1954.
56. George T. Abed, Unfulfilled Promise, Finance and Development magazine, IMF, March 2003, Volume 40, Number 01, For more information, see the website: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/abed.htm>
57. Gobind Nankani, Development Problems of Mineral-Exporting Countries, World Bank Staff Working Paper No. 354, August 1979.
58. Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , ” When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 10780, Cambridge, September 2004.
59. Gregory,R.G,"Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics , Vol. 20, N° 02, Aout 1976.
60. Guillermo Perry, Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? , Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, Feb 2002.
61. Gwenn Okruhlik, Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of Opposition: The Political Economy of Oil States, Comparative Politics, Vol. 31, No. 3 (Apr., 1999).

62. Gylfason , T, Natural Resources ,Education , and Economic Development , European Economic Review 45, 2001.
63. Gylfason ,G., Natural Resources ,Education , and Economic Development: From dependence to diversification, 21 Nov 2004.
64. Gylfason ,T.&Zoega G, "Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment", Working paper, January 2001.
65. H. Mahdawy, The Patterns and Problems of Economic Development in Renter State: the Case of Iran, in, M.A.Cook, ed, Studies in Economic History of the Middle East, London, Oxford University Press, 1970.
66. H.Berument N.B.Ceylan N. Dogan, The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries Energy Journal –Cambridge, 2010.
67. Hakim Ben Hammouda, Stephen N. Karingi, Angelica E. Njuguna and Mustapha Sadni Jallab, Growth, productivity and diversification in Africa, Journal of Productivity Analysis, Vol. 33, No. 2 (April, 2010).
68. Hali Edison, Testing the Links How strong are the links between institutional quality and economic performance?, IMF, Finance & Development, Volume 40, Number 2, 2003.
69. Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, “Institution and The Resource Curse “, The Economic Journal Vol.116 , January 2006.
70. Hazem Beblawi, The Rentier State in the Arab World, Arab Studies Quarterly, Vol. 9, No. 4 (Fall 1987).
71. Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth, The World Bank/the Commission on Growth and Development, Washington, DC 20433, 2008.
72. Henry C. Taylor, The Differential Rent of Farm Land, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 17, No. 4, 1903.
73. Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase and Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 05/52.
74. Hotelling H , "The economics of exhaustible resources", The Journal of Political Economy, Avril, Vol. 39, N°2, 1931.
75. Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan , Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries , IMF Working Paper , International Monetary Fund WP/08/253 , November 2008.
76. Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Conflict: What We Can Do, In Natural Resources and Violent Conflict, The World Bank, Washington , D.C.2003.
77. INTERNATIONAL MONETARY FUND, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007.
78. IMF, “ Algeria: Algeria: Selected Issues “,IMF Country Report No. 08/104 March 2008, International Monetary Fund Washington, D.C.
79. J. A. Robinson, R. Torvik, T. Verdier, "Political Foundation of The Resource Curse ", Journal of Development Economics V 79 , 2006.
80. Jaejoon Woo, why do more polarized countries run more procyclical fiscal policy?, The Review of Economics and Statistics, Vol. 91, No. 4 (November 2009).
81. James D. Hamilton, Oil and the marcoeconomy since World War II. The Journal of Political Economy .vol 91, 1983.

82. Jean Imbs and Romain Wacziarg, Stages of Diversification, *The American Economic Review*, Vol. 93, No. 1 (Mar., 2003).
83. Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources Experience and Fiscal Policy Implications, 2001 International Monetary Fund, 2001.
84. Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, Oil Funds: Problems Posing as Solutions?, Volume 38, Number 4, International Monetary Fund, December 2001. For more information, look at the following: website:<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/12/davis.htm>
85. Jiménez-Rodríguez , Marcelo Sánchez, oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries, European Central Bank, 2004.
86. John A. C. Conybeare, The Rent-Seeking State and Revenue Diversification, *World Politics*, Vol. 35, No. 1 (Oct., 1982).
87. John E. Orchard, The Rent of Mineral Lands, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 36, No. 2, 1992.
88. John P. Entelis, Sonatrach: The Political Economy of an Algerian State Institution, *Middle East Journal*, Vol. 53, No. 1 (Winter, 1999).
89. Jorge Iván Canales-Kriljenko, Roberto Guimarães, Shogo Ishii, and Cem Karacada, Riding the Tiger: banks in developing countries can best intervene in volatile foreign exchange markets, *Finance and Development magazine*, IMF, March 2003, Volume 40, Number 01.
90. Joshua Aizenman. Brian Pinto, Managing Volatility and Crises: A Practitioner's Guide Overview, National bureau of economic research, Cambridge, Working Paper NO 10602, 2004.
91. Jule B. Gassenheimer and William W. Keep, Generalizing Diversification Theory across Economic Sectors: Theoretical and Empirical Considerations, *Journal of Marketing Theory and Practice*, Vol. 6, No. 1 (Winter, 1998).
92. Julia Devlin and Sheridan Titman, Managing Oil Price Risk in Developing Countries, *The World Bank Research Observer*, Vol. 19, No. 1 (Spring, 2004).
93. K. Hamilton, and M. Clemens, "Genuine saving rates in developing countries", *World Bank Economic Review*, 1999.
94. K.Lee, S.Ni, R.A.Ratti, Oil Shocks and the Macroeconomy: The Role of Price Variability, *The Energy Journal*, Vol. 16, No. 4, 1995.
95. Knut Anton Mork, Oil and the Macroeconomy When Prices Go Up and Down: An Extension of Hamilton's Results, *Journal of Political Economy*, Vol. 97, No. 3, 1989.
96. koranchelian, T., "The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience," IMF Working Paper 05/135, International Monetary Fund., 2005.
97. Lam Ricky & Wantchekan Leonard, " Political Dutch Disease ", Working paper, April 2003.
98. Lara Cockx, Nathalie Francken, Natural resources: A curse on education spending?, *Energy Policy* 92 (2016).
99. Leslie Young and James E. Anderson, The Optimal Policies for Restricting Trade under Uncertainty, *The Review of Economic Studies*, Vol. 47, No. 5 (Oct., 1980).

100. Lewis Cecil Gray, Rent Under the Assumption of Exhaustibility, The Quarterly Journal of Economics, Vol.28, No.3. (May, 1914).
101. Luc Désiré Omgba, Institutional foundations of export diversification patterns in oil-producing countries, Journal of Comparative Economics 42 (2014).
102. Luciani, Giacomo, "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework." In The Arab State, edited by Giacomo Luciani, 65-84. London, Routledge, 1990.
103. Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks , Rules, and Institutions - A View From MARS ", IMF, WP/06/27, 2006.
104. Marc A. Miles, The Effects of Devaluation on the Trade Balance and the Balance of Payments: Some New Results, Journal of Political Economy, Vol. 87, No. 3 (Jun., 1979).
105. Marc J. Melitz, When and how should infant industries be protected?, Journal of International Economics 66 (2005).
106. Matthias Basedau & Wolfram Lacher, A Paradox of Plenty? Rent Distribution and Political Stability in Oil States, GIGA- German Institute of Global and Area Studies-Working Papers, 2006.
107. Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle, IMF Working Paper Draft- WP/10/28, 2009.
108. Michael Bruno and Jeffrey Sachs, Energy and Resource Allocation: A Dynamic Model of the "Dutch Disease, The Review of Economic Studies, Vol. 49, No. 5, Special Issue on Unemployment (1982).
109. Michael L. Ross, The Political Economy of the Resource Curse", World Politics , 51 , January 1999.
110. Michael L. Ross, What Do We Know about Natural Resources and Civil War? Journal of Peace Research, Vol. 41, No. 3 (May, 2004).
111. Michael Ross , "The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor". In , "Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action " , Bannon Lan & Collier Paul , The World Bank , Washington , D.C.2003.
112. Michael. L. Ross, Does Oil Hinder Democracy? World Politics, Vol.53, N°3, April 2001.
113. Miguel A. Kiguel, EXCHANGE RATE POLICY, THE REAL EXCHANGE RATE, AND INFLATION: Lessons from Latin America, Cuadernos de Economía, Año 31, No. 93 (Agosto 1994).
114. Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova, Dealing with Dutch Disease, poverty reduction and economic management (prem) network, the world bank, June 2010.
115. Miloslav Bernasek, Import Restrictions and Tariffs, The Australian Quarterly, Vol. 32, No.1, 1960.
116. Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, The effects of oil price shocks on the Iranian economy, Energy Economics 31, 2009.
117. Mohsin S. Khan and J. Saul Lizondo, Devaluation, Fiscal Deficits, and the Real Exchange Rate, The World Bank Economic Review, Vol. 1, No. 2 (Jan., 1987).



118. Moshiri.S & Banihashem.A, Asymmetric effects of oil price shocks on economic growth of oil exporting countries, Conference paper, 34th IAEE International conference, Stockholm, June 2011.
119. Nancy Birdsall & Thomas Pinckney & Richard Sabot, Natural Resources, Human Capital, and Growth, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C. 20036, 2000.
120. Nancy Happe, Mumtaz Hussain, and Laure Redifer, Absorbing Shocks, Finance and Development magazine, IMF, Decembre 2003, Volume 40, Number 04.
121. OECD/United Nations, Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries, OECD Publishing, 2011.
122. Özkan,P," Analysis Of Stochastic And non-Stochastic Volatility Models",A Thesis Submitted to the Graduate School of Natural and Applied Sciences of Middle East Technical University, 2004.
123. P.Colloier and A. Hoeffler, Resource Rents, Governance, and Conflict, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 49, No. 4, Paradigm in Distress? Primary Commodities and Civil War (Aug., 2005).
124. Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , Centre for Economic Reform and Transformation School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008.
125. Paul Cashin, Luis Céspedes, and Ratna Sahay, Commodity Currencies, Finance and Development magazine, IMF, March 2003, Volume 40, Number 01, For more information, see the website:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/cash.htm>.
126. Paul Collier, The Political Economy of Natural Resources, Social Research, Vol. 77, No. 4, From Impunity to Accountability: Africa's Development in the 21st Century (WINTER 2010).
127. Peter C. Dooley, Marshall's Parable of the Meteoric Stones: Rent, Quasi-Rent and Interest, American Journal of Economics and Sociology, Vol. 50, No. 2, 1991.
128. Peter Lewin, Steven E. Phelan, rent and resources: a market process perspective, School of Management University of Texas at Dallas, Draft -August 1999.
129. Philip R. Lane, The Cyclical Behaviour of Fiscal Policy: Evidence from the OECD, Institute for International Integration Studies, Trinity College Dublin and CEPR, February 2002.
130. R. Hausmann, R. Rigobon, an alternative interpretation of the 'resource curse': theory and policy implications, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper No. 9424, December 2002.
131. R. R. Thompson, Capital And Revenue Profits and Losses, The Accounting Review, Vol. 7, No. 3 (Sep., 1932).
132. Ramón E. López and Vinod Thomas, Import Dependency and Structural Adjustment in Sub-Saharan Africa, The World Bank Economic Review, Vol. 4, No. 2 (May, 1990).
133. Richard C. Marston, Cross Country Effects of Sterilization, Reserve Currencies and Foreign Exchange Information, NBER Working Paper No. 391 (Also Reprint No. r0065) Issued in August 1979.

134. Robert Engle, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation, *Econometrica*, 1982, vol. 50, issue 4.
135. Robert Engle, GARCH : The Use of ARCH/GARCH Models in Applied Econometrics, *The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 15, No. 4 (Autumn, 2001).
136. Robert M. Solow, The Economics of Resources or the Resources of Economics.. *The American Economic Review*, Vol. 64, No. 2, 1974.
137. S. M. ALI ABBAS, J. B. HAGBE, A. FATÁS, P. MAURO and R. C. VELLOSO, Fiscal Policy and the Current Account, *IMF Economic Review*, Vol. 59, No. 4 (2011).
138. Sachs & Warner, "sources of slow growth in african economies", *Journal of African Economies* December 1997, Volume 6, Number 3.
139. Sachs J.D. & Warner A.M, "Natural Resource Abundance and Economic Growth", Center for International development and Harvard Institute for International development, Harvard University , Cambridge , November 1997.
140. Sachs J.D. & Warner A.M, Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources *European Economic Review* 45 (2001).
141. Sachs J.D. & Warner A.M., "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research , Working paper 5398 , Cambridge , December 1995.
142. Sachs, J.D . Institutions Matter, but Not for Everything The role of geography and resource endowments in development shouldn't be underestimated, *IMF, Finance & Development*, Volume 40, Number 2, 2003.
143. Sebastian Edward, Commercial Policy, Terms of Trade and the Equilibrium Real Exchange Rate, *Journal of International Economic Integration*, Vol. 3, No. 1 (Spring 1988).
144. Sebastian Edwards and Sweder van Wijnbergen, Tariffs, the Real Exchange Rate and the Terms of Trade: On Two Popular Propositions in International Economics, *Oxford Economic Papers*, New Series, Vol. 39, No. 3 (Sep., 1987).
145. Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem, " Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macro economic Stability? ", *International Monetary Fund WP/07/96* , April, 2007.
146. Shankha Chakraborty and Era Dabla-Norris, Rent Seeking, *IMF Staff Papers*, Vol. 53, No. 1 (2006).
147. Sharad Nath Bhattacharya, Mousumi Bhattacharya, Long Memory in Stock Returns: A Study of Emerging Markets, *Iranian Journal of Management Studies (IJMS)*, July 2012.
148. Shuai Shao, Lili Yang, Natural resource dependence, human capital accumulation, and economic growth: A combined explanation for the resource curse and the resource blessing, *Energy Policy* 74 (2014).
149. Smith, A., *An Inquiry into The Nature and Causes of the wealth of Nations*, London, 1776.
150. Sorsa Piritta, Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection, *IMF Working Paper*, 1999.

151. Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, University of California Press, 1997 .
152. Thorsten Beck & Luc Laeven, *Institution Building and Growth in Transition Economies*, *Journal of Economic Growth*, Vol. 11, No. 2 (Jun., 2006).
153. Thorvaldur Gylfason, *development and growth in mineral rich countries*, united nations research institute for social development, 4 September 2008.
154. *Trade And Development Report, Global partnership and national policies for development*, UNCTAD/TDR/2006.
155. Ugo Fasano, "Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries", *International Monetary Fund Working Paper 00/112* , June 2000.
156. W. Chan Kim, *Developing a Global Diversification Measure*, *Management Science*, Vol. 35, No. 3 (Mar., 1989).
157. W. M. Corden, *The Exchange Rate, Monetary Policy and North Sea Oil: The Economic Theory of the Squeeze on Tradeables*, *Oxford Economic Papers, New Series*, Vol. 33, Supplement: *The Money Supply and the Exchange Rate* (Jul., 1981).
158. W. Max Corden, *Exchange Rate Policies for Developing Countries*, *The Economic Journal*, Vol. 103, No. 416 (Jan., 1993).
159. Wendy E. Takacs, *Options for Dismantling Trade Restrictions in Developing Countries*, *The World Bank Research Observer*, Vol. 5, No. 1 (Jan., 1990).
160. World Bank , *People's democratic republic of algeria a public expenditure review Assuring High Quality Public Investment. (In two volumes) Volume I : Main Text August 15. 2007. Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region. Report No. : 36270 – DZ.*
161. World bank, *Middle East and North Africa Economic Developments and Prospects 2005 : Oil Booms and Revenue Management*, okr.identifier.report 29944.
162. World Bank, *The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa*, DC 20433, 2008.
163. World Bank, *Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century*, Washington, D.C, 2006.
164. World bank, *World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic World-Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life.*
165. Young Lee and Taeyoon Sung, *Fiscal Policy, Business Cycles and Economic Stabilisation: Evidence from Industrialised and Developing Countries*, *Fiscal Studies*, Vol. 28, No. 4 (2007).

## المخلص:

من الناحية النظرية، ينظر إلى وفرة الموارد الطبيعية كأحد أبرز العوامل التي بوسعها المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. غير أنه في الواقع، تشير عديد الأبحاث الحديثة بأن الأداء الاقتصادي لغالبية البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هو ضعيف مقارنة بأداء تلك البلدان الفقيرة من هذه الموارد. وبحسب الاقتصاديون، الفرضية المرشحة بقوة لتفسير أوجه الرخاء بين البلدان هي نقمة الموارد الطبيعية. وباعتبار الجزائر كبلد غني بالموارد النفطية، حاولنا من خلال هذا البحث معرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية أم لا. ومن أجل ذلك، قمنا بتقسيم موضوع الأطروحة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني تطرقنا فيهما إلى الجانب النظري للظاهرة، وهذا بعرض مختلف المقاربات الاقتصادية والمؤسسية المفسرة لنقمة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى طرح خيارات أو سياسات حاسمة من شأنها أن تكون سندا بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية لتجنب نقمة الموارد، أما في الفصل الثالث، فقد قدمنا تحليلا إحصائيا واقتصاديا لنقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الوطني، حيث توصلنا بأن قطاعات اقتصادنا قد تأثرت نسبيا بأعراض المرض الهولندي في صورة انخفاض نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام، زيادة على انتشار سلوكيات البحث عن الربح في الاقتصاد التي قلصت فرص التنمية والتنويع. كما عززت نتائج الدراسة القياسية صحة هذا التحليل، عندما أكدت بأن سعر البترول هو المتغير الرئيسي المتحكم في شروط التنمية للبلد، مما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: نقمة الموارد الطبيعية، المرض الاقتصادي الهولندي، التنمية الاقتصادية،

سلوكيات البحث عن الربح، الاقتصاد الجزائري.

**Résumé :** En théorie, l'abondance des ressources naturelles est considérée comme l'un des plus importants facteurs qui contribuent au développement économique durable. Cependant, en effet de nombreuses recherches récentes suggèrent que la performance économique de la majorité des pays riches en ressources naturelles est faible par rapport à la performance des pays pauvres de ces ressources. Et selon les économistes, l'hypothèse qui se présente fortement à expliquer les aspects de la prospérité entre les pays est la malédiction des ressources naturelles. Et comme Algérie est considérée en tant qu'un pays riche en ressources pétrolières, nous avons essayé à travers cette recherche de savoir si l'économie algérienne souffre du phénomène de la malédiction des ressources naturelles ou non. À ce sujet, nous avons divisé le sujet de la thèse en trois chapitres, dans le premier et le deuxième chapitres nous avons traité le côté théorique du phénomène, et ce par l'exposition des différentes approches économiques et institutionnelles interprétant la malédiction des ressources naturelles, en plus offrir des options ou des politiques décisives qui seront favorables pour les pays riche en ressources naturelles pour éviter la malédiction des ressources. Dans le troisième chapitre, nous avons fourni une analyse statistique et économique de la malédiction des ressources naturelles dans l'économie nationale, où nous sommes conclus que les secteurs de notre économie ont été relativement touchés par les symptômes du syndrome hollandais sous forme de diminution de la proportion de la contribution des secteurs de l'industrie et de l'agriculture dans la composition du produit intérieur brut (PIB), en plus de la propagation

des comportements de recherche de rente dans l'économie, ce qui a réduit les possibilités de développement et de diversification. Ainsi que les résultats de l'étude économétrique ont également renforcé la validité de cette analyse, quand ils ont confirmé que le prix du pétrole est le principal variable contrôlant les conditions de développement du pays, ce qui soutient l'hypothèse de la malédiction des ressources naturelles dans l'économie algérienne.

**Mots clés: la malédiction des ressources naturelles, syndrome hollandais, développement économique, Comportements de recherche de rente, économie algérienne.**

**Abstract :** In theory, abundance of natural resources is considered as one of the most important factors contributing to realizing the sustainable economic development. However, much recent research suggests that the economic performance of the majority of resource-rich countries is weak compared to the performance of poor countries of these resources. According to economists, the hypothesis that is strongly presented to explain the aspects of prosperity between countries is the natural resource curse. Considering that Algeria is a rich country in oil resources, we have tried through this research to know if the Algerian economy suffers from the phenomenon of the natural resource curse or not. On this subject we have divided the subject of the thesis into three chapters. In the first and second chapters we have treated the theoretical side of the phenomenon by exposing different economic and institutional approaches interpreting the natural resource curse, In addition to offer options or decisive policies that will be favorable for countries rich by natural resources to avoid the curse of resource. In the third chapter, we provided a statistical and economic analysis of the natural resource curse in the national economy, where we conclude that the sectors of our economy have been relatively affected by the symptoms of Dutch disease ( in The form of low contribution of the industrial and agricultural sectors to the composition of the Gross domestic product (GDP)), in addition to the spread of rent-seeking behavior in the economy, which has reduced the opportunities for development and diversification. As the results of the applied study also had reinforced the validity of this analysis, when they confirmed that the price of oil is the main variable controlling the conditions of development of the country, which supports the hypothesis of the natural resource curse in the Algerian economy.

**Key words: The natural resource curse, Dutch disease, Pro-cyclical fiscal policy economic development, Rent-seeking behavior, Algerian economy.**